بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الزقازيق
كلية الآداب. قسم التاريخ
الدراسات العليا والبحوث

الطوائف الحرفية ودورها في الحياة العامة
في مصر الإسلامية في عصر الدولة الفاطمية

358 هـ - 968م / 567 هـ – 1171م

مقدمة من

الباحث/ محمد غنيم محمد عطية الصياد

للحصول على درجة الدكتوراه

إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الله النقيرة

أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة

كلية الآداب ـ جامعة الزقازيق

2006م.

الفهــرس

بسم الله الرحمن الرحيم

الطوائف الحرفية ودورها في الحياة العامة في مصر في العصر الفاطمي

الحمد لله فاتحة كل خير، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد ﷺ إمام المرسلين، وبعد...

للطوائف الحرفية في مصر دور هام في التاريخ والحضارة الإسلامية، إذ أن العلاقة جد وثيقة بين التاريخ والحضارة والفنون الحرفية، فإذا كان التاريخ هو تسجيل الأحداث في إطار الزمن فإن الحضارة هي التاريخ الحي الذي عاشه أهل العصور الماضية، بينما الفنون الحرفية والآثار الباقية التي خلفتها الطوائف الحرفية هي الشواهد الأصيلة التي توثق التاريخ كما تنفث فيه الحياة في شكل حضارة متطورة راقية.

وتعتبر الفترة الزمنية لعصر الدولة الفاطمية في مصر من أزهى الفترات في تاريخ مصر الإسلامية، إذ شهدت هذه الحقبة تطورات حضارية هامة غيرت وجه التاريخ في كافة نواحي الحياة، فقد استقلت فيه مصر استقلالاً حقيقياً تاماً ولأول مرة في تاريخها عن الخلافة آنذاك في بغداد، وأصبحت مصر مقراً لخلافة شيعية تنافس الخلافة العباسية.

ومن هنا عظم اهتمام الخلفاء الفاطميين بتوطيد أركان دولتهم في ظل هذا الاستقلال الذي عاشته البلاد في عهدهم في كافة نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بل والحضارية أيضاً إذ أثرت هذه الناحية الحضارية بدورها الفعال وتأثرت بهذه النواحي مجتمعة، في ظل السياسة التي نهجها الفاطميون مع مختلف طوائف الشعب المصري على اختلاف طبقاته وعناصره ودياناته في خلق المناخ الملائم أمام هذه الطوائف المختلفة لممارسة كافة حقوقها وواجباتها للنهوض بمتطلبات واحتياجات ذلك المجتمع المتزايد في ظل نمو المدن المصرية واتساعها وانتشار العمران وكافة المرافق بها، مما أدي إلى ازدهار العلوم والفنون الحرفية المختلفة، وتوفر الأعداد الكبيرة من أهل الحرف للقيام بهذا الدور الحضاري في تثبيت قواعد الحضارة والمدنية والتي بدت أعمالهم جلية على الساحة المصرية آنذاك.

وتعد دراسة نظم وتقاليد طوائف الحرفيين والصناع والتعرف على حياتهم الاقتصادية والاجتماعية ومشاركتهم في الحياة العامة والوقوف على دورهم الإيجابي في صياغة تلك

النظم والفنون الحرفية في حياة الشعب المصري من أهم واجبات الباحث في دراسة التاريخ والحضارة الإسلامية.

ولاشك في أن الذين أسهموا في بناء صرح الحضارة الإسلامية على أرض مصر الحبيبة يستحقون منا التوفر على دراسة أحوالهم وظروف معيشتهم، وما كانوا يتقاضونه من الأجور وما يؤدونه من الضرائب والرسوم والالتزامات الأخرى، ومدى ما بلغوه من المهارة والإتقان في صنعتهم، ومدى العون المادي والأدبي الذي نالوه من جانب الخلفاء أو الحكام الفاطميين، وعن طريق تلك الدراسات نعرف كيف وأين وصلت الحضارة الإسلامية على أرض مصر في العصر الفاطمي.

ولما كانت النواحي الحضارية ذات أثر كبير في حياة الشعوب وخاصة في مجال الحرف والصناعات المختلفة وذلك لالتصاقها ورسوخها في نفوس الناس لأنها لا تبتعد عن واقع حياتهم اليومية، رأيت أن يكون موضوع دراستي عن "الطوائف الحرفية ودورها في الحياة العامة في مصر الإسلامية في عصر الدولة الفاطمية" 358هـ/ 969م ـ 567هـ/1171م.

وسبب اختياري لهذا الموضوع عزوف معظم الباحثين في التاريخ الإسلامي عن التأريخ للطوائف الحرفية في مصر في العصر الفاطمي، وعدم معرفة أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ودورهم في الحضارة الإسلامية، لذلك آثرت الكتابة في هذا الموضوع لعدة اعتبارات أهمها:-

1- ندرة الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت بالدراسة والبحث هذه الطوائف في مصر في العصر الفاطمي.

2- بروز الحاجة الماسة لدراسة الطوائف الحرفية في مصر باعتبارها القوى الاجتماعية العاملة التي تعرضت للتجاهل من قبل المؤرخين الذين طالما اهتموا بالتأريخ للخلفاء والسلاطين وأهملوا تاريخ هذه الطوائف الذي يشكل عصب الواقع التاريخي لمصر في ذلك العصر.

3- وقد ترتب على هذا الإهمال من قبل معظم المؤرخين بهذه الطوائف في مصر ظهور توجه جديد من بعض الباحثين المحدثين لدراسة بعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية

في العصر الفاطمي إلا أن هاتين الدراستين أغفلتا بعض الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية عن هذه الطوائف ودورها في الحياة العامة.

ونحن نعلم مدى ضآلة المعلومات التي تغطي هذا الموضوع من كافة جوانبه الأمر الذي كلفني الكثير من الجهد والمعاناة في استنباط بعضها خاصة في مثل هذه الفترات الخصبة من التاريخ الإسلامي لمصر، وإني أرجو أن تكون هذه الدراسة خطوة على الطريق لدراسة جادة للطوائف الحرفية ودورها في حياة كافة شعوب أقاليم العالم الإسلامي في عصورها المختلفة وأقطارها المتعددة.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون تقسيم البحث إلى خمسة فصول رئيسية، مسبوقة بالمدخل والمقدمة وتقفوها الخاتمة إضافة إلى الملاحق وقوائم المصادر والمراجع، وجعلت تبويب فصول البحث على النحو التالي:-

الفصل الأول منها بعنوان "نظم وتقاليد الطوائف الحرفية": وتحدثت فيه عن ملامح التنظيم الحرفي في العصر الفاطمي، وقد ظهرت بوادر لشكل هذا التنظيم في الأسواق أماكن تجمع أهل الأنشطة الحرفية.

كما تناولت بالدراسة تقاليد الحرفيين داخل نظام الطوائف، مشيراً إلى أن كل طائفة حرفية كان لها رئيس أو مسئول يتولى أمرها يعرف بشيخ الطائفة، يعاونه في أداء مهامه أحد المساعدين يعرف بنقيب الطائفة، ولكل دوره في رعاية مصالح الطائفة التي ينتمي إليها.

وعرضت بالدراسة إلى مسائل التدريب والتعليم والترقي (نظام الصبية) المتبع داخل نظام الطوائف، حيث أوضحت الدراسة أن نظام الطوائف وإتباع تقاليدها كان من العوامل الهامة للمحافظة على مستوى الحرفة، وإتقان الصنعة، فقد كانت تلك الطوائف من داخلها بمثابة مدارس فنية تشرف على إعداد الصبية ليكونوا بدورهم صناعاً فمعلمين داخل الطائفة.

كما تضمن هذا الفصل دراسة طبقات الحرفيين والدور المنوط على كل طبقة، وبينت أن الطائفة الواحدة كان ينضوي داخلها ثلاث مستويات الأسطى أو المعلم، والصانع أو العامل، والصبي المبتدئ، وأن الألقاب الحرفية والأدوار الحرفية ظلت على حالتها دون تغيير منذ نشأتها، وإن تغيرت الأساليب على المنتجات وتطورت حتى بلغت أوج عظمتها في العصر الفاطمي.

وفي ختام هذا الفصل تعرضت للمظاهر التي أدت إلى ارتباط أهل الحرف وتماسكهم في العصر الفاطمي، وكانت الأسواق الحرفية المنتشرة في أنحاء المدن والأقاليم المصرية أهم مظهر لتجمعات أهل الحرف وارتباطهم.

أما الفصل الثاني بعنوان "الحرفيون ودورهم الاقتصادي" وعرضت فيه للدور الاقتصادي الذي لعبته الطوائف الحرفية في مجال الأنشطة الحرفية والصناعية المختلفة وأثرها في حياة الشعب المصري، فتحدثت عن صناعة النسيج والزجاج والمعادن والأخشاب وصناعة المواد الغذائية وغيرها من الصناعات والحرف الأساسية، إلى جانب بعض الحرف والصناعات البسيطة مثل حرفة السقاءين وحرفة طحن الغلال، وصناعة الخبز، وحرفة النحالة، وصناعة الحصير وغيرها من الحرف والصناعات الشعبية البسيطة التي يحتاج إليها الجميع في حياتهم اليومية، والتي مارسها الحرفيون والصناع سواء داخل المنشآت والمصانع الحكومية الخاصة أو في داخل المصانع والمعامل الأهلية والمحال والحوانيت والأسواق العامة.

وتعرضت في نهاية هذا الفصل بالدراسة للحديث عن المنشآت والمرافق التجارية في العصر الفاطمي التي تخدم نشاط أهل الحرف وتساعد على تصريف منتجاته مثل الفنادق والقياسر والوكالات والخانات وغيرها من المنشآت التي أقامتها الدولة ووفرت فيها الأمن والاستقرار لأهل الحرف والتجار سواء القادمين إليها من خارج البلاد أو من داخلها.

وتناولت في الفصل الثالث "العوامل المؤثرة في دور الحرفيين" الاقتصادي والاجتماعي، وفي مقدمة هذه العوامل كثرة الرسوم والضرائب التي فرضها الفاطميون على أصحاب الحرف وعلى أنواع الصناعات المختلفة، وغيرها من المكوس والرسوم التي تدفع على الأملاك والعقارات المؤجرة لأصحاب الأنشطة الاقتصادية والتي كانت تمتص مكاسبهم.

إلى جانب تناول العوامل الطبيعية والأزمات الاقتصادية وبعض الاضطرابات السياسية والمذهبية وأثرها السلبي على أصحاب الأنشطة الحرفية المختلفة.

وجعلت الفصل الرابع بعنوان "الإشراف على الحرفيين" وقد خصصته في معالجة دور المحتسب وأعوانه من عرفاء الأسواق وأمناء الحرف والصناعات، ودورهم في الإشراف والرقابة على الأنشطة الحرفية وعلى المشتغلين بها، في الأماكن التي يمارس فيها أوجه

النشاط الاقتصادي، وأوضحت الدراسة دور المحتسب وأعوانه في الإشراف على هذه الأنشطة من النواحي الاقتصادية والصحية والاجتماعية أو الأخلاقية، وأثر ذلك في ردع المخالفين ومنع الغش والتدليس في كل ما يصنعونه.

واختتمت الحديث في الفصل الخامس عن"الحياة الاجتماعية لأرباب الحرف وعلاقتهم بالدولة" حيث تناولت دور الحرفيين الاجتماعي من خلال مشاركتهم في الحياة العامة في المناسبات الاجتماعية المختلفة سلبا ًوإيجاباً، فألقيت الضوء على بعض المواسم والأعياد والاحتفالات المصرية، كما ألقيت الضوء على بعض الأزمات والكوارث والمجاعات وبينت دور أهل الحرف في التأثر بها والتأثير فيها.

ثم استعرضت بعض العادات والتقاليد الخاصة بالحرفيين من أفراح أو مآتم، مشيراً إلى النظام المعيشي للأسرة ودور المرأة في المشاركة الزوجية، إلى جانب مشاركتها في الحياة العامة، وأوضحت الدراسة أن مشاركة أهل الحرف كانت أكثر وضوحاً من غيرهم.

كما تحدثت في هذا الفصل عن علاقة الدولة بأرباب الحرف والمعايش وبينت أن الدولة الفاطمية كانت حريصة على استقرار أحوال الطبقة العاملة في مصر، فاهتمت بأحوال أهل الحرف وأمنت ممتلكاتهم وحافظت عليها من السلب والنهب والمصادرة.

وفي ختام هذا الفصل تحدثت عن المكانة الاجتماعية لأرباب الحرف، وتبين أن الحرفة كانت لا تشكل عائقاً أمام أصحابها في تحصيل العلم، فكان منهم الفقهاء والعلماء وطوائف الكتاب وأهل الأدب وغيرهم، كما تبين أن الثراء وسعة اليد كانت من المعايير التي تحدد المركز الاجتماعي للفرد في العصر الفاطمي، فكان منهم أرباب الحرف وأثرياء التجار وكبار رجال الصنعة وشيوخ الطوائف ممن بلغوا المكانة العالية والمنزلة السامية في نظر الحكام المسلمين، وفي نفوس المصريين.

وذيلت بحثي بخاتمة لخصت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها خلال فصول الدراسة معتمداً في ذلك على ما وقع لدي من مصادر ومراجع.

تعريف بأهم المصادر

أولاً: المصادر المخطوطة:-

(1) فضائل مصر وأخبارها وخواصها، لابن زولاق المتوفي سنة 387هـ/997م، ويأتي أهمية هذا المخطوط في أن صاحبه شاهد عيان ومعاصر للأحداث، حيث كان معاصراً للإخشيديين وأوائل العصر الفاطمي، وقد أمدني بمعلومات خصبة عن شهرة مصر ووفرة خيراتها وثرواتها ومعادنها، وما كان يصنع بها من أنواع الصناعات، وخبرة المصريين في الاشتغال بسائر الحرف والفنون.

(2) عيون المعارف وفنون أخبار الخلايف، للقضاعي المتوفي سنة 454هـ/1062م، حيث ترجع أهميته إلى أن صاحبه كان معاصراً للفاطميين، وأنه أفادني بصفة خاصة فيما بذله الخلفاء الفاطميون في سبيل إقامة المساجد وشتى المنشآت والمرافق في عاصمتهم القاهرة، وهو يتناول الأحداث بإيجاز وتلخيص حتى سنة 422هـ/1030م .

(3) مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، لابن الجوزي المتوفي سنة 654هـ/1257م، وقد أمدني بمعلومات هامة عن سياسة الفاطميين وتسامحهم نحو أهل الذمة، فضلاً عن قيام الفاطميين بإنشاء العديد من القصور والمناظر والمساجد وغيرها من المرافق التي قامت على أيد المهرة من المهندسين المصريين في العصر الفاطمي، مما أدي إلى ازدهار فن العمارة والبناء.

(4) نهاية الأرب في فنون الأدب - الجزء 26 - للنويري المتوفي سنة 733هـ/1332م، وقد أفدت منه كثيراً حيث يتناول الكثير من الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعصر الفاطمي وتأثيرها السلبي والإيجابي على أهل الحرف، فضلاً عن بعض العادات والتقاليد المنتشرة بين طبقات الشعب المصري.

(5) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان للبدر العيني المتوفي سنة 855هـ/1451م، ونشق الأزهار في عجائب الأقطار لابن إياس المتوفي سنة 930هـ/1523م، وكليهما من المخطوطات التي أمدتنا بمعلومات وفيرة عن الحياة الاقتصادية لمدن مصر.

ثانياً: المصادر العربية المطبوعة، ويأتي في مقدمتها كتب الرحالة والجغرافيين:-

(1) "كتاب البلدان" لليعقوبي المتوفي سنة 284هـ/897م، وهو من الكتب التي تضمنت ذكر أسماء بعض مراكز الصناعات الهامة كصناعة النسيج الرئيسية، وأمدني بمعلومات عن البجه، وعن مواضع الذهب والزمرد في وادي العلاقي، ونزوح القبائل العربية إلى هذه الأماكن لاستخراج الذهب والأحجار الكريمة والاشتغال بها.

(2) "مروج الذهب ومعادن الجوهر" للمسعودي المتوفي سنة 346هـ/957م، وقد تميزت مؤلفات المسعودي بالإيجاز والاختيار للأحداث الهامة، لذلك لم تكن لمؤلفاته طابع الرواية التاريخية المتصلة الأحداث، وقد ساعدته رحلاته على دراسة تاريخ البلاد التي زارها ومنها مصر، وقد أفدت من بعض الحقائق عنها، خاصة إشارته إلى المعادن والأحجار الكريمة، واستخراجها في صعيد مصر، وما كان يجلب من خارج البلاد من أنواع المعادن كالحديد والأخشاب اللازمة للحرف والصناعات.

(3) "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم" للمقدسي المتوفي سنة 387هـ/997م، من المصادر المعاصرة التي عاين صاحبها الكثير من أسماء المدن والقرى المصرية في العصر الفاطمي، وما اشتهرت به من أنواع الحرف والصناعات، كحرفة الغلال، واستخراج الزيوت، وصناعة الورق، والنسيج وغيرها، كما تحدث عن النيل وما يحدثه من زيادة أو نقصان وأثره على النواحي الاقتصادية، وتحدث أيضا عن المكوس والصناعة والمراكب على النيل والأسواق والمقياس وأطعمة المصريين وغير ذلك عن المعلومات التي أفادت البحث.

(4) "سفر نامه" للرحالة الفارسي ناصر خسرو المتوفى سنة 481هـ/1088م، يعد من أمتع الكتب في التاريخ والرحلات، وخاصة أن ناصر خسرو زار مصر في عهد الازدهار لخلافة المستنصر بالله الفاطمي سنة 439هـ/1047م، وأمضي في مصر ما يقرب من العامين متنقلاً بين مدنها وقراها، مدوناً مشاهداته للكثير من أحوال البلاد الاجتماعية والاقتصادية وأحوال سكانها وظروف معيشتهم، والحقيقة أنني اعتمدت عليه في بحثي هذا، خاصة وأنه كان شاهد عيان إلى جانب وصفه المفصل للأحداث، فوصف الفسطاط وما اشتهرت به أسواقها من الحرفيين المهرة في الصناعة، وغيرها من المدن التي

زارها كتنيس ودمياط وأسيوط وقوص وأسوان وعيذاب، وأعطانا وصفاً دقيقاً لهذه المدن وما اشتهرت به من أنشطة حرفية وصناعية مختلفة إلى جانب وصفه للنهضة العمرانية والرخاء الاقتصادي الذي كان يعم البلاد في تلك الفترة، إلى جانب وصفه لبعض المواكب والأعياد الفاطمية والعادات والتقاليد المتبعة في مثل هذه المناسبات.

(5) "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" للإدريسي المتوفي سنة 560هـ/1164م، والذي زار مصر في النصف الأول من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، وهو من أدق الرحالة في وصفه للمدن المصرية التي زارها كل مدينة على حده، وأفدت منه ببيانات خصبة عن الحياة الاقتصادية في تلك المدن وشهرة أهلها بأنواع الحرف المختلفة، كما أمدني بمعلومات عن المعادن والأحجار الكريمة والعمل على استخراجها من وادي العلاقي في صعيد مصر والاشتغال بها.

(6) "كتاب الرحلة" لابن جبير المتوفي سنة 614هـ/1217م، أمدني بمعلومات وفيرة عن النشاط الاقتصادي لأهل الحرف والتجار في مصر حتى نهاية العصر الفاطمي، فتحدث عن الفنادق التي مر بها من الإسكندرية حتى أسوان، وتحدث عن شناعة المكوس والضرائب التي يتكبدها أهل الأنشطة الاقتصادية من الحرفيين والتجار.

(7) "معجم البلدان" لياقوت الحموي المتوفي سنة 626هـ/1229م، يتميز هذا المصدر بترتيبه على حروف الهجاء ودقته واتساعه وجمعه بين الجغرافي والتاريخ والأدب، وقد فرغ ياقوت من كتابة هذا المعجم سنة 621هـ/1223م، أي قبل وفاته بخمس سنوات، وقد رجعت إليه فهو سجل حافل بالبيانات الخصبة والمعلومات الدقيقة عن المواضع الجغرافية للمدن التي ورد ذكرها في هذا البحث، وما تمتاز به هذه المدن المصرية، وشهرة أهلها بأنواع الحرف والصناعات، فضلاً عن المدن والجهات الأخرى في البلاد الإسلامية التي كانت تحصل منها مصر على بعض المواد الخام اللازمة، ويشبه كتاب معجم البلدان في الفائدة، كتاب "آثار البلاد وأخبار العباد" للقزويني المتوفي سنة 682هـ/1283م، فهو من المعاجم الشهيرة أيضاً التي حفلت بالكثير من الحقائق التاريخية عن الحياة الاقتصادية في مصر وغيرها من المدن والجهات الإسلامية المختلفة في العصور الوسطي، وقد أفدت منهما في بحثي.

(8) "الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر" والمطبوع في القاهرة باسم عبد اللطيف البغدادي في مصر، المتوفي سنة 629هـ/1231م، وقد أمدني هذا المصدر بمعلومات بالغة الأهمية حيث تحدث عن مصر وعما تختص به من أنواع النبات والحيوان والأطعمة وتربية الدواجن، وتحدث عن النيل وعن الكوارث والأزمات الاقتصادية التي مرت بالبلاد وأثرها السلبي على الحرفيين.

وتأتي بعد كتب الرحالة في الأهمية كتب الحسبة، ومن أهمها:-

(1) "كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية " للماوردي المتوفي سنة 450هـ/1058م، يعد هذا الكتاب من أهم الكتب عن النظم الإدارية في الإسلام، وأفدت منه في فصل الموارد المالية، فتناول الحديث عن الخراج والجوالي والعشور وغير ذلك، كما تحدث عن دور المحتسب وأعوانه في مراقبة أهل الأنشطة الحرفية، إلى جانب الإشراف على الآداب العامة في المجتمع المصري.

(2) "نهاية الرتبة في طلب الحسبة" للشيزري المتوفي سنة 589هـ/1193م، يحوي هذا المصدر مادة علمية على درجة عظيمة من الأهمية، أفادني في معالجة الدور الاقتصادي لأهل الحرف، فأشار إلى دور المحتسب وأعوانه من عرفاء الأسواق وأمناء الحرف والصناعات في الإشراف على أهل الأنشطة الحرفية وعلى الأسواق والحوانيت وما بها من سلع وعيارات أوزان وغير ذلك، وتأتي أهمية هذا المصدر أنه حوي كل حرفة على حده، وكشف طرق الغش والتلاعب فيها ليسهل على المحتسب وأعوانه مراقبتها.

(3) "معالم القربة في أحكام الحسبة" لابن الأخوة المتوفي سنة 648هـ/1250م، من المصادر الهامة التي انتفع بها البحث، فقد أوضح في كتابة هذا أن منصبي القضاء والحسبة كانا من اجل المناصب الدينية، ونبه إلى خطورة وظيفة المحتسب، وتناول الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى هذا المنصب، وأوضح واجباته نحو المجتمع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تولي أمور الرعية، وأمدني بمعلومات وافية، وبخاصة فيما يتعلق بحرف الطوائف الشعبية المختلفة.

(4) "المدخل إلى الشرع الشريف" لابن الحاج المتوفي سنة 737هـ/1337م، يعد هذا المصدر على جانب كبير من الأهمية، لما تضمنه من أوجه النقد لمختلف نواحي الحياة

الاقتصادية والاجتماعية من فساد وانحلال ديني وأخلاقي، وسخرية من الأوضاع القائمة في عصره، وأفدت منه في معرفة الواجبات والالتزامات المفروضة على أصحاب الأنشطة الحرفية عمله تجاه حرفهم وصنعتهم، وما ينبغي عليهم تركه والابتعاد عنه من غش وتدليس ومماطلة إلي غير ذلك.

أما المصادر التاريخية فمن أهمها:-

(1)" كتاب الولاة وكتاب القضاة" للكندي المتوفي سنة 350هـ/961م، أمدنا بأسماء الحكام المسلمين الذين لعبوا دوراً هاماً في تشجيع الحرفيين وفي تقدم بعض الصناعات كصناعة النسيج والبناء منذ فجر الإسلام، أما كتاب ابن الكندي المعروف باسم " فضائل مصر" فقد أمدني بالفقرات الهامة التي تشير إلى شهرة مصر الاقتصادية، وما كان يعمل بها من أنواع النسيج الفاخر من طراز البهنسا وغيرها، من القصب التنيسي والدبيقي وثياب دمياط، وعما كان يحمل من مصر إلى سائر بلاد العالم من المواد المصنوعة بأيدي المصريين.

(2) "أخبار مصر في سنتين" 414هـ - 415هـ للمسبحي المتوفي سنة 420هـ/1029م، والذي تم نشر الجزء الأربعين منه مؤخراً، وأشار فيه إلى الأسواق المشهورة مثل دار الجوهر ودار الصرف ودار الأنماط بالفسطاط وغيرها، وأشار إلى دور المحتسب والعرفاء، وذكر بعض شيوخ الطوائف من الدقاقيين والنحاسين والجبانين، وفيما اشتهر بعضهم من عمل الدراهم والدنانير وصناعة الزجاج وغير ذلك، كما تحدث عن الأزمات الاقتصادية وتفاقمها واختفاء الغلال وارتفاع الأسعار، ودور أصحاب الغلال في توفيره، كما تحدث عن سياسة الدولة في الأزمات وتنازلها عن بعض الضرائب والرسوم للتخفيف على أهل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، لطرح الغلال والسلع والمنتجات في الأسواق، كما تحدث عن علاقة الدولة بأرباب الحرف، وعن مشاركة أهل الحرف والمعايش عامة الشعب في احتفالاتهم وأحزانهم.

(3) صلة كتاب سعيد بن بطريق المسمي "التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق" ليحيى بن سعيد الأنطاكي المتوفي سنة 458هـ/1066م، حيث تناول تاريخ القبط وأحوالهم

بصورة مفصلة في أول عهد الفاطميين بمصر وعلاقاتهم بالخلفاء، واحتكارهم لكثير من المراكز الكبرى في الدواوين الحكومية، والأعمال الحرفية.

(4) "الإشارة إلى من نال الوزارة" لابن منجب الصيرفي سنة 542هـ/1147م، أعطانا هذا المصدر بياناً بتعاقب الوزراء بعد موت الوزير اليازوري، إلى جانب إمدادنا بالكثير عن أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، وأحوال البلاد في عهدهم وتعاملاتهم مع التجار وأرباب الحرف، هذا إلى جانب تعرضه لأحوال البلاد السياسية وتحليله للأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية زمن الخليفة المستنصر بالله الفاطمي، وأثرها على أصحاب الحرف والأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويعتبر هذا المصدر من المصادر الهامة لكون صاحبه شاهد عيان لبعض الأحداث التاريخية، حيث كان كاتباً في ديوان الرسائل زمن الخليفة الآمر بأحكام الله الفاطمي من سنة 495هـ/1101م، حتى سنة 536هـ/1141م، فجاءت كتاباته صادقة ولها أهميتها في البحث.

(5) " تاريخ كنائس وأديرة مصر" للشيخ أبو صالح الأرمني المتوفي سنة 605هـ/1208م، وهو من المصادر المعاصرة التي أمدتني بالكثير عن أحوال أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي، وسياسة الفاطميين تجاههم وخصوصاً النصارى، ووصول الكثير منهم إلى أعلى المناصب في الدولة، وذكر بعض الحرف التي كانت تحتكرها هذه الطائفة، ومهارتهم في ممارسة التجارة والصناعات اليدوية الدقيقة وتفوقهم في مجال الطب، ونبوغهم في الفنون المختلفة، وأمدني بمعلومات عن الأديرة المصرية وما بها من أنواع المزروعات والمحاصيل والاشتغال بها في مجال الصناعات، كصناعة الزيوت والسكر وأنواع النسيج، وما بها من الطواحين والأفران والمعاصر الخاصة اللازمة لها، كما تحدث عن علاقة الأقباط بالمسلمين ومشاركتهم في المناسبات المختلفة.

(6) " كتاب قوانين الدواوين" لابن مماتي المتوفي سنة 606هـ/1209م، من الكتب التي اعتمدت عليها، فكان ابن مماتي معاصراً للفاطميين، وعمل في دواوين الدولة، لذا جاءت كتاباته هامة ومؤثرة، ووجدت فيه من الفقرات والإشارات الحافلة بذكر المدن والقرى المصرية، ودور الصناعة المختلفة، كدار العيار ودار الضرب وما كان يعمل بها من عيارات وأوزان، ودنانير ودراهم وغيرها، إلى جانب ذكره لشئون البلاد الزراعية وأنواع المزروعات، ومقدار المتحصل منها وأهميتها في الصناعات

الزراعيـة، فضـلاً عـن ذكـر أنـواع الكتـاب فـي ديـوان الخـراج وغيـره مـن الـدواوين الحكومية، كما أفدت منه في إشارته إلى النطرون والشب واحتكار الدولة الفاطمية لهما، مما كشف اللثام عن جوانب ونظم حضارية هامة.

(7) "أزهار الأفكار في جواهر الأحجار" للتيفاشي المتوفي سنة 651هـ/1253م، وترجع أهمية هذا المصدر إلى أن مؤلفه كان مثالاً في أخذ نفسه بالمعاناة وتجشم الصعاب في سبيل الحصول على المعلومات الدقيقة بتقصي الخبر من مصدره الحقيقي ومن الرحلة الشاقة وراء المعدن حتى موطنه الأصلي، ونحن نجد صدى رحلات بعيدة قام بها التيفاشي إلى أرمينية والعراق وفارس وغيرها، ومن هذا ما ورد في حديثه عن البازهر قوله: "وقد شاهدت ببلد جزيرة ابن عمر وفي تخوم بلاد أرمينية حجارة تسمى عندهم البازهر"، كما كان مثالاً على إخلاصه للمنهج التجريبي، ففي باب اللازورد يقول "وهذا هو موضع سر في عمله قل من يعرفه..." كما كان خبيراً في خواص الأحجار الكريمة، وقد أشار إلى كيفية استخراج الزمرد في جنوب الصعيد، وإلى خصائص حجر الطلق وجيد البلور، مجيداً لصناعة الجواهر، فهو يتحدث عن اللازورد ويقول: "وقد يصنع اللازورد بالكيفية التي أنا واصفها" مما يدل على مهارته الفنية والقدرة على صناعة أنواع مماثلة كما يوجد في معدنه الأصلي، كما كان أمينا فيما ينقل أو يروى، وخير دليل على ذلك ما جاء في مقدمة الكتاب" ومع ذلك فمعظم الخواص المذكورة فيه مما جربته بنفسي أو وثقت بصحة النقل فيه من غيري من المتقدمين فأحلت عليه مسنداً قوله إليه"، ولا شك أنه أفاض في ذكر كل ما يتعلق بالأحجار الكريمة والمعادن النفيسة واستخراجها والاشتغال بها، وإلى صناعتها الرائجة في الفسطاط والقاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن المصرية، وقد أفدت منه في البحث لأصالته وصدق روايته، فكانت بحق عن خبرة وثقة فيما يروي.

(5) "تاريخ مصر" لابن ميسر المتوفي سنة 677هـ/1278م، وهو من المصادر المهمة التي ذكرت الكثير عن أحوال البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العصر الفاطمي بالتفصيل، في الفترة من سنة 439هـ/1047م، حتى سنة 555هـ/1155م، وأفادني في تناولي للفوضى السياسية التي سادت البلاد وأثرت على الحياة الاقتصادية بصفة عامة وأصحاب الأنشطة الحرفية والتجارية بصفة خاصة، إلى جانب ذكره لأخبار

الخلفاء الفاطميين ووزرائهم بتطويل وتفصيل وما احتوت عليه خزائن القصور من أنواع السلاح والفرش والأمتعة والتحف وغيرها من الكتب والمجلدات الثمينة التي تنم بحق عن جهد هؤلاء الحرفيين والصناع، فضلاً عن الفقرات الهامة عن اهتمام الفاطميين بصناعة البناء وإقامة المرصد الفلكي على أيدي المهندسين المصريين وعن صناعة الكتابة التي تجلي في تخطيطها كتاب ذلك العصر، وعن إنشاء دار الوكالة للتجار الغرباء ودار الضرب بالقاهرة في عهد الخليفة الآمر بأحكام الله الفاطمي.

(6) "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان" لابن خلكان المتوفي سنة 681هـ/1281م، يعتبر كتابه هذا قاموساً شاملاً يتناول فيه حياة الكثير من الخلفاء والوزراء وكبار رجالات الدولة الفاطمية مع ذكره لأهم الأحداث وأسماء وتواريخ وفاة الكثير من الأعلام وتحديده لأهم الأماكن، وقد أفادني في التعريف ببعض الأعلام ممن بلغوا المكانة العالية بفضل الجمع بين العلم والحرفة، وكذلك التواريخ الخاصة ببعض الأحداث وأسماء بعض المدن التي تعرضت إليها في بحثي.

(7) "نهاية الأرب في فنون الأدب" للنويري المتوفي سنة 732هـ/1332م، ويمتاز هذا المصدر بالوثائق التي يؤيد بها وجهة نظره، فهو أشبه بدائرة معارف عامة رفيعة الشأن، وقد أمدني بمعلومات وفيرة في معالجة الحياة الاقتصادية ودور القبائل العربية التي نزحت إلى الصعيد الأعلى واشتغالها بكافة الحرف والصناعات التي أثرت في حياة أهل الصعيد.

(8) "الانتصار لواسطة عقد الأمصار" لابن دقماق المتوفي سنة 809هـ/1406، 1407م فهو سجل حافل بخطط وأسماء المدن المصرية وأسواقها الهامة وتنظيماتها وخاصة أسواق الفسطاط وقيسارياتها ودروبها مثل درب الحدادين والنجارين والحجارين والرفائين، وسوق السراجين والوراقين والأساكفة وغيرها من الدروب التي ظلت رائجة منذ عصر الولاة وحتى أواخر أيام الفاطميين، كما أوضح ابن دقماق ما اشتهرت به الفسطاط من مطابخ السكر والصابون وغيرها من مسابك الزجاج والفولاذ والنحاس مما اختصت به العاصمة المصرية آنذاك دون غيرها من الديار المصرية، والحقيقة أنني أفدت منه في معالجة الدور الاقتصادي لأهل الحرف.

(9) "صبح الأعشى في صناعة الإنشا" للقلقشندى المتوفي سنة 821هـ/1418م، حيث أورد لنا في سجلات كثيرة وثائق هامة تصف بإسهاب الكثير عن النظم المختلفة للدولة الفاطمية والرسوم المتبعة والعادات والتقاليد، وقد أفدت من الجزء الثالث حيث اعتمدت عليه في معرفة الكثير عن رسوم البلاط الفاطمي، وبعض العادات والتقاليد المتبعة في المناسبات، وكذلك وصفه الشامل لبعض خزائن القصر الفاطمي، وأسماء العاملين في كل خزانة، ورغم أنه اعتمد في أماكن كثيرة من مؤلفة على النقل عن مؤلفين آخرين إلا أنه يعتبر موسوعة هامة أفادتني كثيراً في دراستي للنواحي الاقتصادية والاجتماعية.

(10) أما كتب المقريزي المتوفي سنة 845هـ/1442م، فتعتبر من أهم الكتب التي أفادتني في دراستي هذه رغم تأخرها النسبي عن العصر الذي نحن بصدد دراسته إلا أنني اعتمدت عليها في ذكر الكثير من الأحداث الهامة، حيث تعتبر صورة طبق الأصل لكثير من مصادر تلك الفترة، لأنه نقل الكثير من الفقرات والفصول عن المؤرخين الذين سبقوه من أمثال الكندي والقضاعي والمسبحي وابن الطوير وغيرهم من المعاصرين للعصر الفاطمي، ويأتي في مقدمة كتب المقريزي:-

(أ) "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"، وهو من أنفس الآثار التي خلفها لنا عميد المؤرخين المقريزي، ويأتي هذا المصدر على رأس المصادر الهامة في التاريخ، وهو مجهود عظيم يحسب له، فقد صرف الأيام والليالي الطوال في جمع مادته، مدة طويلة من الأعوام حتى أتمه، وكان الغرض من تأليفه، كما ذكر المؤلف في مقدمته، وإنما هو "جمع ما تفرق من أخبار مصر وأحوال سكانها"، فوصف القاهرة عاصمة الفاطميين وصفاً شاملاً لكل منشآتها ومرافقها ومسالكها وشوارعها إلى جانب وصفه المركز لأسواقها كل سوق على حده، مما كشف النقاب عن حياة أهل الحرف في الأسواق بكل طوائفهم، وعن الأمن والحماية التي وفرتها الدولة لهؤلاء، كما وصف منشأتها الاقتصادية كل على حدة أيضاً كالقياسر والفنادق والوكالات والخانات والتي تخدم نشاط الحرفيين والتجار، كما جاء وصفه الشامل لمدينة الفسطاط بالتفصيل وأحوال سكانها وأسماء أهم شوارعها وأسوقها، والعادات والتقاليد المتبعة في كل مدينة منها على حده، إلى جانب ذكره للعادات والتقاليد المتبعة في المجتمع المصري بوجه عام، كما وصف أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية، ولم ينسي ذكر المواكب والأعياد والرسوم المتبعة

في كل مناسبة، فضلاً عن ذكره لكثير من أهل الذمة في مصر وعن أعيادهم وعاداتهم وتقاليدهم، وترجع أهمية هذا المصدر أن مؤلفه يمتاز عن غيره، بدقة البحث وغزارة المادة العلمية، وسلامة العبارة، ووضوح الأسلوب، فكتاب الخطط يعتبر معرضاً بديعاً وفريداً، أفدت منه في كل صفحات البحث تقريباً.

(ب) "اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا" في أجزائه الثلاثة، حيث يعتبر من أهم المصادر التي أرخت لكل خليفة فاطمي على حده، وزودتني بمادة تاريخية ثمينة عن أحوال البلاد الاقتصادية في عهدهم، إلى جانب معرفة الكثير عن أحوال الشعب المصري من خلال مشاركته في التعبير عن سخطه زمن الأزمات الاقتصادية، كما تحدث عن الاضطرابات السياسية والمذهبية التي كانت تقع من آن لآخر وتصيب أصحاب الأنشطة الحرفية والتجارية بالكساد فتقلل من دخلهم، إلى جانب ذكره لعمليات السلب والنهب التي كان يتعرض لها أهل الحرف في الأسواق من جانب العسكر، كما أوضح أن الاختلاف بين طوائف الجند المختلفة كانت من أسباب انهيار البلاد وعدم الاستقرار، مما عجل بنهاية الدولة الفاطمية وسقوطها، ويأتي أهمية هذا المصدر في كونه ذكر الأحداث بالسنوات.

(جـ) "إغاثة الأمة بكشف الغمة": وهو من المصادر الهامة التي وصفت بدقة أحوال مصر الاقتصادية زمن الفاطميين، وأخبار الأزمات والمجاعات والأوبئة التي مرت بها البلاد، وهو بهذا يعرض صورة حية لواقع المجتمع المصري في العصر الفاطمي من خلال سرد الكثير من القصص التي تبرز لنا أحوال البلاد الاجتماعية.

(د) "نحل عبر النحل"، وقد تعرض فيه المقريزي لتربية النحل، وأنواع العسل المستخرج منه، وتعرض لكل ما يتعلق باستخراج العسل وتصنيعه وأهميته كغذاء ودواء، وأعطانا صورة واضحة مسهبة لهذه العملية في تلك الفترة الخصبة من تاريخ مصر.

كما أفدت من "أوراق البردي العربية" لجروهمان وهي تقع في ستة أجزاء، وتحوي نصوص ووثائق في غاية الأهمية، لا تتوفر في غيرها من المصادر، فقد أمدتني بمعلومات قيمة عن حياة الحرفيين والصناع، وما كانوا يتقاضونه من الأجور وما يؤدونه

من الضرائب والالتزامات الأخرى، مما أعانني على رسم صورة لحياتهم الاقتصادية آنذاك.

ويلي ذلك في الأهمية، تلك الكتابات الأثرية التي جمعها كل من فان برشم وكومب وفييت في السجل التاريخي أو مجموعة شواهد القبور، فهي كتابات معاصرة ومحايدة سواء ما نقش منها على لوحات الرخام على جدران المساجد والمشاهد أو على شواهد القبور، فضلاً عن الكتابات التي زخرفت بها المنسوجات ومن هذه الكتابات أمكن الاستدلال على أسماء العديد من الحرفيين والصناع في مصر في العصر الفاطمي.

ولاشك أنني أفدت كثيراً من مصادر عربية أخرى أصيلة مثل كتاب التبصره بالتجارة للجاحظ المتوفي سنة 255هـ/868م، وفتوح البلدان للبلاذري المتوفي سنة 279هـ/892م، ومروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي المتوفي 346هـ/957م، والإشارة إلى محاسن التجارة للدمشقي المتوفي سنة 654هـ/1256م، وكتاب الروضتين في أخبار الدولتين لأبو شامة المتوفي سنة 665هـ/1267م، والمغرب في حلي المغرب لابن سعيد المتوفي سنة 673هـ/1274م، وتقويم البلدان لأبو الفدا المتوفي سنة 732هـ/1331م، ومراصد الإطلاع للبغدادي المتوفي سنة 739هـ/1338م، والطالع السعيد للإدفوي المتوفي سنة 748هـ/1348م، والكواكب السيارة لابن الزيات المتوفي سنة 814هـ/1411م، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لأبو المحاسن المتوفي سنة 874هـ/1469م.

كما اعتمدت على مصادر فرعية أخري تتمثل في جملة من المعاجم العربية والأجنبية وعلى مواضع متفرقة من دائرة المعارف الإسلامية، إلي جانب بعض المراجع العربية والمعربة، وقد وجدت في ثناياها ما يستكمل به جوانب القصور والنقص في المصادر الأصلية.

وفي ختام هذه المقدمة لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلي أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الله النقيرة، أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة المتفرغ، ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب ـ جامعة الزقازيق سابقا، الذي أشرف علي خطوات هذه الرسالة فمنحها الحياة فهي ثمرة من ثمار علمه وخلقه وغرسا كريما من غرس يده الشريفة، روته توجيهاته السديدة وتوصياته المنهجية الرائدة التي تكشف عن تبحر سيادته في أعماق التاريخ

لاستلهام حقائقه وأصوله والوقوف علي فلسفته، فقد جمع إلي علمه الغزير خلق المسلم النبيل والعالم الجليل، مما علمني فوق الدراسة الكثير فملأ فراغ قلبي بسعة صدره وحلمه وكرمه وعلمه الفياض، مما ساعدني علي تخطي العقبات والصعاب التي اعترضت الباحث بروح العالم المؤرخ المسلم، حتى اكتملت هذه الرسالة بهذا التكوين الماثل أمامكم فما جاء فيها من فضل فلله أولا ثم له يعود وما فيها من تقصير فإلي ينسب فالله أسأل أن يبارك لنا في صحته ويحقق له الأجر والسعادة في الدنيا وحسن الثواب في الآخرة.

كما أحمد الله تعالي وأشكره أن قيض لمناقشة هذه الرسالة أستاذين جليلين:

الأستاذ الدكتور/ محمد عيسي الحريري، أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة المتفرغ - ورئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنصورة سابقا، رئيسا ومشرفا.

والأستاذ الدكتور/ عفيفي محمود إبراهيم، أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة المتفرغ - كلية الآداب - جامعة بنها، مشرفا.

واللذين تفضلا بالاشتراك في مناقشة هذه الرسالة أطال الله في بقاءهما وأفادنا من علمهما وأثابهما عنا خير الثواب والجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساعدني في إتمام هذا العمل الذي أرجوا به وجه الله وأن أكون قد وفقت فيه.

والله ولي التوفيق،،،

الباحث،

(1)

الفصل الأول

نظم وتقاليد الطوائف الحرفية

1. ملامح التنظيم الحرفي.

2. تقاليد الحرفيين داخل نظام الطوائف.

3. طبقات الحرفيين.

4. مظاهر ارتباط أهل الحرف وتماسكهم.

(2)

الفصل الثاني

الحرفيون ودورهم الاقتصادي

1) دور الحــرفيين فــي مجــال النشــاط الحرفــي والصناعي:

أ) الحرف والصناعات الرئيسية.

ب) الحرف والصناعات الشعبية.

2) دور الحرفيين في المنشآت الحرفية والتجارية:

أ) القياسر.

ب) الفنادق.

ج) الوكالات.

د) الخانات.

(3)

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في دور الحرفيين

1. الرسوم والضرائب علي أنواع الحرف والصناعات.
2. رسوم دور الصناعة.
3. سياسة الاحتكار والحظر وأثرها السلبي علي الحرفيين.
4. الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية.
5. الاضطرابات السياسية والمذهبية.

(4)

الفصل الرابع

الإشراف علي الحرفيين

1. دور الإشراف والرقابة.

2. الإشراف علي دور الصناعة المختلفة.

3. الإشراف علي الأنشطة الحرفية والصناعية:

أ) فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي.

ب) فيما يتعلق بالمجال الصحي.

ج) فيما يتعلق بالمجال الاجتماعي والأخلاقي.

(5)

الفصل الخامس

الحياة الاجتماعية لأرباب الحرف

1- دور الحرفيين في المشاركة العامة:

أ. المواسم والأعياد الدينية.

ب. المواكب والاحتفالات العامة.

ج. المناسبات الخاصة.

د. في الكوارث والأزمات وأثناء الغلاء والمجاعات.

2- العادات الاجتماعية الخاصة بالحرفيين.

3- علاقة الدولة بأرباب الحرف.

4- المكانة الاجتماعية لأرباب الحرف.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر العربية المخطوطة.

ثانيا: المصادر العربية المطبوعة.

ثالثا: المراجع العربية والمعربة.

رابعا: الدوريـــــات.

خامسا: الرســـــائل.

ملامح التنظيم الحرفي:

ظهرت بوادر التنظيم بين أهل الحرف في مصر في الأماكن التي كانوا يتجمعون فيها لممارسة أنشطتهم المختلفة، وانفراد كل حرفة بنوع معين من النشاط، ويصف البلوى[(1)] شكل لهذا التنظيم في العصر الطولوني، في معرض حديثه عن نشاط الحرفيين المتنوع في أسواق القطائع، فيقول:" ثم بنيت القطائع وعمرت عمارة حسنة، وتفرقت فيها السكك والأزقة، وبنيت فيها المساجد الحسان، والطواحين والحمامات، والأفران، وسميت أسواقها، فسمي منها سوق العيارين، يجمع فيها البزازين والعطارين وسوق الفاميين، ويجمع فيه الجزارين والبقالين والشوائين...، وسوق الطباخين، ويجمع فيه الصيارفة والخبازين وأصحاب الحلوى، ثم لكل صنف من جميع الصنائع أفرد له سوقاً حسناً عامراً "هذا الوصف إنما يصور لنا دقائق الأمور عن نظم وأحوال أهل الحرف, والتنظيمات القائمة بينهم في ألاماكن التي كانوا يمارسون فيها أعمالهم"[(2)].

ولاشك أنه كان يوجد في الفسطاط ـ عاصمة مصر الاقتصادية زمن الفاطميين ـ شكل لهذا التنظيم الحرفي، خاصة وقد ورد بها تقسيم طبوغرافي للحرف والأسواق[(3)] كما جاء في بردية ترجع إلى القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، قائمة بأسماء الصناعات المتعلقة بحرفة معينة، تحوي: القطاعين، والمقشرين، والدباغين، والبقالين، والنحاسين، والحجارين، والطباخين، وغيرهم[(4)].

وكانت مدينتا الفسطاط والقاهرة في العصر الفاطمي، عامرة آهلة بالأسواق والحرفيين، وقد عبر المقريزي[(5)] في بداية تناوله للأسواق عن ذلك بقوله : "وقد كانت مدينة

(1) البلوى: سيرة أحمد بن طولون، ص 53، 54.

(2) ابن خرداذبة (أبو القاسم عبد الله بن أحمد): المسالك والممالك، ص153، طبعة دي غوية 1912م.

(3) ابن دقماق: الانتصار لواسطة عقد الأمصار، الجزء الرابع، ص 32، 34، ص 37- 39.

(4) جرو همان (أدو لف): أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية، ج 3 ص 232، 234 ترجمة إلى العربية حسن إبراهيم حسن، وراجعه، عبد الحميد حسن، دار الكتب المصرية، القاهرة سنة 1955م بردية رقم 214.

(5) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص153، طبعة النيل سنة 1324هـ.

مصر والقاهرة وضواحيهما من الأسواق شيء كثير جداً "، ويروي ناصر خسرو[1] أنه كان بالفسطاط وحدها في العصر الفاطمي حوالي مائتي سوق، مما يدل على كثرتها وتنوع نشاطها.

وقد أطلقت أو سميت تلك الأسواق بأسماء كل حرفة تمارس فيه، فكان منها سوق الشرايحيين، والغرابليين، والكتابيين[2]، والسكريين والسيوفيين[3]، والخبازين والعداسين، وسويقة دار النحاس[4] وسوق الصابونيين، والفرائين وغيرهم[5]، وقد أشار الشيزري[6] إلى ذلك بقوله: "ويجعل لأهل كل صنعة منهم سوقاً يختص بهم، وتعرف صناعتهم فيه، فإن ذلك لقصارهم أرفق، ولصنائعهم أنفق "وهكذا انتظمت كل حرفة بسوق خاص بها.

كما وجد تنظيم للأنشطة المختلفة بين أهل الحرف في الأسواق الكبرى الجامعة أيضاً، كسوق أمير الجيوش الذي أقيم في العصر الفاطمي، وكان سوقاً ضخماً به كل أصناف البضائع والسلع والمنتجات، ويحتوي على عدد كبير من حوانيت أهل الحرف كالزياتين والجبانين واللبانين والشوائين والعطارين والخضريين والبقالين وغيرهم[7]، وكانت كل طائفة منهم تتجمع في مكان واحد تتسمي به، وتعرف به صناعتهم[8]، ليسهل على رواد الأسواق الوصول إليهم.

---

(1) ناصر خسرو علوي (الحكيم أبو معين ناصر بن الحارث القياديانى): سفر نامة، ص 63، نقله إلى العربية د/ يحي الخشاب، الطبعة الأولى، القاهرة سنة 1945.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ص 162، 165.

(3) ابن منقذ (أسامة): كتاب الاعتبار، ص 20، تحقيق/ فيليب حتى، الولايات المتحدة سنة1930م.

(4) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 24، 33، 40.

(5) ابن خلكان (شمس الدين أبو العباس أحمد): وفيات الأعيان وأبناء الزمان، 8 أجزاء، ج 3، ص 430، 431، تحقيق إحسان عباس، بيروت سنة 1968، 1973م.

(6) الشيزرى: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص11.

(7) المقريزي: الخطط والآثار، ج 3، ص 155.

(8) ابن بسام (محمد بن أحمد بن بسام المحتسب): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص17 تحقيق/ حسام الدين السمرائي، طبعة بغداد سنة 1968م؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 78، 79، نشر/ روبين ليفي كمبردج سنة 1938م.

وقد حفظ المقريزي[1] رغم تأخره النسبي- نصاً هاماً من العصر الفاطمي عن هذا التنظيم القائم في الأسواق بين أهل الحرف، يقول في معرض حديثه عن أزمة سنة (444هـ/1052م): " وكان في كل سوق من أسواق مصر الفسطاط على أرباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى أمرهم "، وتوحي عبارة أرباب كل صنعة، الطائفة الحرفية التي ينتظم في سلكها الأشخاص العاملون في حرفة معينة من الحرف أو الصنائع.

وهكذا اندرج أهل الحرف تحت نظام خاص بكل حرفة على حدة وهو ما يعرف بنظام الطوائف[2]، ونقصد بالطائفة الحرفية مجموعة من الأشخاص تمارس نشاطاً حرفياً واحداً ولها نظام وأسس تسير عليه، وقد أطلق اليعقوبي[3] على أهل الحرف"الأصناف" جمع صنف، وأصحاب الحرف وأهل الصنايع.

تقاليد الحرفيين داخل نظام الطوائف

شيخ الطائفة:

كان لكل طائفة حرفية في مصر رئيس أو مسئول يتم اختياره برضاء كبار أهل الحرفة، ليكون مسئولاً عنهم أمام الجهات الحكومية، يتولى أمرهم، وهو بمثابة أعلى سلطة ومكانة داخل نظام الطائفة، وكان يطلق عليه في العصر الفاطمي شيخ الطائفة[4].

وحسب رواية المقريزي[5] " أنه كان على أرباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى أمرهم"، وقد سمي ابن الطوير[6] هؤلاء العرفاء، عر فاء الأسواق، وأرباب المعايش،

---

(1) المقريزي: إغاثة الأمة بكشـــف الغمة، ص 18، نشر/ محمد مصطفي زيادة، جمال الدين الشيال، مطبعة لجنة التأليف والترجمة القاهرة سنة 1940م.

(2) أشارت سيرة الظاهر بيبرس إلى وجود نظام طوائف للحرف، م1، ج9، ص499. مطبعة عبد الحميد حنفي، الطبعة الأولى، القاهرة بدون تاريخ.

(3) اليعقوبي: البلدان، ص 238، 246؛ عبد العزيز الدوري: نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب،جامعة بغداد، العدد الأول سنة 1959، ص 141.

(4) شاع لقب شيخ في العصر الفاطمي، المسبحي (الأمير المختار عز الملك محمد بن عبد الله):أخبار مصر في سنتين، ص 216، 234، تحقيق/ وليم ميلورد، القاهرة سنة 1980م.

(5) المقريزي: اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، ج2، ص 224، تحقيق/ محمد حلمي محمد أحمد، القاهرة سنة 1971م.

(6) ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص 24؛ أبو المحاسن يوسف (ابن تغري بردي): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة سنة 1963م، ج5، ص184.

وعبارة أرباب المعايش، توحي بوجود رئيس أو شيخ لأصحاب الحرف، ومن المحتمل أن وظيفة العريف تحمل شيئاً قريباً من ذلك[1]. كما أن عبارة المقريزي[2] "وعلى أرباب كل صنعة" توحي بوجود رئيس أو مسئول على كل طائفة حرفية، وعبارة "يتولى أمرهم" أي الوالي عليهم والمنتخب منهم والمسئول عن تصرفاتهم شئوناً وأفراداً داخل الطائفة وخارجها.

ومما يعطينا احتمالاً قوياً عن وجود شيخ للحرفة في العصر الفاطمي، مؤرخنا المعاصر للأحداث (المسبحي)[3] الذي يعطي تقريراً يكاد يكون يومياً عن أحوال مصر، فهو شاهد عيان للأحداث، ويشير إلى شخصية يسميها " دقا ق مقدم يعرف بابن البوري"، كان من الذين عاقبهم المحتسب عندما ضرب جماعة من الدقاقين لرفعهم الأسعار وفساد الدقيق[4] ومن الجائز أن، مقدم الدقاقين هذا هو شيخ هذه الطائفة في وقته والمسئول عنهم، مما يعطينا احتمالا ينسحب على باقي الطوائف الحرفية في العصر الفاطمي.

وفي رواية أخرى للمسبحى[5] يأتي ذكر "ابن سعدان القماح، وكان شيخاً من وجوه السماسرة في القمح بساحل صعيد مصر "حيث اشتهرت الفسطاط بمخازنها الضخمة التي يرد إليها القمح من الصعيد[6]، ولذلك يسمي المسبحي[7] سوق القماحين بساحل الصعيد، ويقصد هذا الجزء من ساحل النيل الذي تحط وتقلع منه المراكب القادمة من شتى أنحاء الصعيد محملة بالقمح، وكان سوقاً ضخماً على ساحل الفسطاط، وقد أطلق عليه المقريزي[8] "ميدان القمح" أو "ميدان الغلة" لسعته حيث كان يشمل كل ساحل المقس حتى باب القنطرة[9]، وتقف به المراكب تفرغ أحمالها فتغطى الساحل كله[10].

---

(1) العريف " العالم بالشيء ومن يعرف أصحابه" سيدة كاشف: مصر في فجر الإسلام، ص 37 حاشية 3.

(2) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 18؛ اتعاظ الحنفا، ج 2، ص224.

(3) المسبحي: أخبار مصر، ص 196.

(4) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 166.

(5) المسبحي: أخبار مصر، ص 216.

(6) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج4، ص 249، طبعة دار الكتب سنة 1936م.

(7) المسبحي: المصدر السابق، ص193.

(8) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص124.

(9) باب القنطرة هو أحد أبواب القاهرة، عُرف بذلك لأن القائد جوهر الصقلي بني هناك قنطرة فوق الخليج الذي بظاهر القاهرة ليمشي عليها المقس عند مسير القرامطة إلا مصر، في شوال سنة 360هـ/970م، أبو المحاسن النجوم الزاهرة، ج4 ص 39، حاشية[3].

(10) المقريزي: المصدر السابق والصفحة؛ جروهمان: المصدر السابق، ج3 ص 1 ،11.

كما أشار المسبحي[1] في وفيات سنة 415 هـ/ 1024م إلى أبو محمد بن يحيي الدقاق، يبدو أنه كان شيخ طائفة الطحانين في وقته فقد كان معروفاً وقد صلى عليه قاضي القضاة، وكذلك أبي حديد القلزمى الطحان الذي يبدو من ترجمته أيضاً أنه كان من شيوخ الدقاقين، فقد كان مشهوراً بين العامة والخاصة، وحضر جنازته زهاء الألفي رجل، ولم يبق شريف ولا شيعي إلا صلى عليه، وكانت جنازته عظيمة آهلة[2].

كما يأتي ذكر ابن طالب الجبان، في حوادث سنة 415 هـ/ 1024م يصفه المسبحي[3] بقوله: "وكان شيخاً قد غلب على دار الجبن، وعمر، وكان كثير الصديق واسع الحال، كان سمساراً لما يرد من الأجبان"، وقد أشار المقريزي[4] إلى دار الجبن هذه ضمن قائمة الأماكن التي تحصل منها الضرائب في العصر الفاطمي، إذ كان يأتي الجبن من مصانعه إلي هذه الدار التي كان يشرف عليها سمسار متمرس في الصنعة.

ولعل في الروايات السابقة ما يقوى احتمال وجود شيخ للطائفة الحرفية أو للتجارة، يسيطر عليه بحكم ماله من ثروة ومكانة ووجاهة، وقد يكون له نشاط اجتماعي بين الفئة التي يرأسها بحكم مكانته الاقتصادية وصلته بالمسئولين في الدولة وعلاقاته الطيبة معهم[5]، ويروي صاحب سيرة البيعة المقدسة ما يؤيد ذلك في قوله: "وكان في الإسكندرية رجل موسر اسمه إبراهيم بن بشر، وكان له كرامة عند الولاة، وكل من في البلد يسمع منه ويطيعه، وكان تاجراً في بلاد مصر، وكان يهادي ويكرم مقدمي مصر"[6].

والواقع أن شيخ الطائفة كانت تقع عليه مسئوليات جمة، فقد ذكر أبو المحاسن[7] أن الدولة الفاطمية كانت تلجأ إلى "عرفاء الأسواق وأرباب المعايش" عند الحاجة إليهم في أمر

---

(1) المسبحي: المصدر السابق، ص 213؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2 ص 172.

(2) المسبحي: أخبار مصر، ص214، 234.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص104.

(5) عبد المنعم عبد الحميد سلطان: الأسواق في العصر الفاطمي، دراسة وثائقية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 1997م، ص 167.

(6) الأنبا ميخائيل: ذيل سيرة الآباء البطاركة، مخطوط مصور بدار الكتب المصرية تحت رقم 6434ج، ج3، لوحة رقم 52.

(7) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج5، ص 184.

يخص الدولة، فكان بمثابة الواسطة بين الحكومة والطائفة التي ينتمي إليها ويرأسها، وهو الذي ينقل إليهم أوامر الحكومة وتعليماتها[1]، كما تدل على ذلك رواية لابن المأمون[2] أنه "تقدم أمر المأمون إلي الواليين بمصر والقاهرة بإحضار عرفاء السقائين، وأخذ الحجج على المتعيشين منهم بالقاهرة بحضورهم متى دعت الحاجة إليهم ليلاً ونهاراً".

كما كان شيخ الطائفة هو المسئول أمام الحكومة عن أي اضطراب أو تصرف يصدر عن أفراد طائفته، ففي رواية ترجع إلى عصر الخليفة الفاطمي الآمر بأحكام الله، استدعى صاحب الشرطة "عرفاء الأسواق وأرباب المعايش" للتعرف على رأس قتيل لا تعرف الشرطة هويته[3] وربما توحي كلمة أرباب المعايش التي جاءت مرادفة لكلمة عرفاء الأسواق وذكرتها المصادر كثيراً أنهم المسئولون عن فئات الحرف المختلفة[7].

نقيب الطائفة:

وكان لكل شيخ طائفة حرفية مساعد يعرف بالنقيب، وهو من كبار معلمي الصنعة ومن مهامه معاونة شيخ الطائفة وتنفيذ أوامره خاصة في تنظيم الحفلات وغيرها من اللقاءات والاجتماعات التي تلزم الطائفة[4].

نظام الصبية:

وعن تقاليد انضمام أعضاء جدد من الصبية وتدريبهم وتعليمهم على يد معلمين في طوائف في العصر الفاطمي، تشير المصادر إلى أن الآباء كان يحاولون معرفة ميول الأبناء قبل تسليمهم إلى معلميهم لكي يمارسوا حرفة أو صناعة من الصنائع، وقد جرت العادة بأن يتخذ الأبناء حرفة آبائهم[5] غير أنه لم يكن ذلك ثمة ما يقتضي إتباع هذه القاعدة على الدوام،

(1) إبراهيم راشد البراوي: حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين، القاهرة سنة 1948م، ص193.

(2) ابن المأمون (الأمير جمال الدين أبو على موسى بن المأمون البطائحي): نصوص من أخبار مصر، ص69، 70 تحقيق أيمن فؤاد سيد، نشر المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة سنة 1983م.

(3) أبو المحاسن: المصدر السابق، ج5، ص184.

(4) المقريزي: إغاثة الأمة، ص18؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج5، ص184

(5) على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة، أمر القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، ج1، ص247.

(6) جاء في رسائل إخوان الصفا في القرن الرابع الهجري، أن اليونانيين كانوا يحاولون معرفة ميول الأبناء نحو الحرف التي يرغبون في اختيارها منذ الصغر، إخوان الصفا: رسائل إخوان الصفا، ج1، ص113، 115.

فالأبناء عليهم أن يتخذوا من الحرف ما يشاءون عن طريق التلمذة الصناعية(1). ومن الطبيعي أن تصبح العاصمة الفسطاط التي اختطها "عمرو بن العاص سنة 21 هـ/ 641 م، ونزلتها قبائل العرب بعد الفتح العربي واختطت فيها المنازل والأسواق والحمامات وغيرها من المرافق(2) أن سرعان ما زاد نموها وازداد عدد سكانها وتبحرت في العمران علي حد قول ابن خلدون(3) كانت من أسباب ازدياد الطلب على الحرفيين والصناع وأرباب المهن في سائر الصناعات، حيث يقبل الناس على النجارة والحدادة ومن الأدوات والآلات والألواح الزجاجية وغيرها، وقد وصف المقدسي(4) ثراء الفسطاط ورخائها.

وازدهار الأسواق بها في أواخر القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي بقوله: "إن الأسواق قد التفت حول جامع عمرو... ويطول الوصف بنعت أسواقها وجلالته غير أنه أجل أمصار المسلمين وأكبر مفاخرهم وآهل بلدانهم"، كما وصف ناصر خسرو(5) عظمة أسواق الفسطاط وكثرتها بعد ذلك بنحو خمسين عاماً فيقول: "إن جامع عمرو بن العاص يقع في وسط سوق كبير بحيث تحيط به الأسواق من جهاته الأربع وتفتح عليها أبوابه".

وكذلك الحال بالنسبة لمدينة القاهرة التي اتصلت بالفسطاط وشاركتها في بعض الأنشطة الاقتصادية والتجارية في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي يقول المقريزي(6): "حتى صار المتعيشون بالقاهرة والمستخدمون يصلون العشاء الآخرة بالقاهرة ويتوجهون إلى مساكنهم في مصر، ولا يزالون في ضوء وسرج وسوق موفور... والمعاش

---

(1) كلمة تلميذ معربة عن السريانية، وهى تطلق على المتعلم على يد أستاذ، وربما أُطلقت على الموظف الذي لا يزال تحت التدريب أيضاً، كما شاع استخدام الكلمة على الصانع الذي ينتسب لأستاذ في صنعته، وذلك كما ورد في بعض الكتابات على التحف الفنية العربية، حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف علي الآثار الإسلامية، دار النهضة العربية القاهرة سنة 1966م، ج1، ص338.

(2) الأصطخري (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي): المسالك والممالك، ج2، ص60، تحقيق/ محمد جابر عبد العال، مراجعة/ محمد شفيق غربال، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1381هـ،1961م.

(3) ابن خلدون: المقدمة، ج1، ص 326، 327.

(4) المقدسي (شمس الدين أبو عبيد الله): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن 1906م، ص199.

(5) ناصر خسرو: سفر نامه، ص59.

(6) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص100.

مستمر في الليل والنهار"، ولا شك أن ذلك كله ساعد على اجتذاب أعداد كبيرة من سكان الأقاليم المصرية وخاصة الصبيان الراغبين في مزاولة حرفة معينة، وانضمامهم إلى طوائف الحرفيين حتى عملوا في الحرف التي تدربوا عليها. وقد حرص الفاطميين على تدريب الصبيان وتعليمهم مختلف الصنائع والحرف منذ عهد الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، يقول المقريزي[1]: "أنهم كانوا في البداية بين مهرة الصناع، وأولاد الناس، من مختلف المدن، والأعمال المصرية".

كما حرص الخليفة الظاهر أيضاً علي تدريب الصبيان وغيرهم من النساء يقول المقريزي[2]:" وأما النساء والصبيان فإنهم دخلوا بهم إلي القصر بعد أن حمل منهم للوزير نصيب وافر وأخذ الجهات والأقارب بقيتهن، فيستخدموهن ويعلموهن الصنائع ويتولي الأستاذون تربية الصبيان"، وقد ذكر القلقشندى[3] صبيان الحجر عند حديثه عن خواص الخليفة وخدمه، وكانت لهم حجر منفردة يتسلمها بعض الأستاذين ربما لتدريبهم وتعليمهم، وكانت بمعزل عن القصر داخل باب النصر ويبدو من اهتمام الفاطميين بمسائل التدريب والتعليم سواء من الرقيق أو من الأسرى لديهم هو تلبية احتياجاتهم من الكفاءات المطلوبة.

كما حرص العلماء وغيرهم من الأطباء وذوي المناصب في الدولة الفاطمية على تدريب وتعليم صبيانهم أيضاً، وقد ذكر المسبحي[4] في حوادث سنة 415هـ/ 1024م وفاة ابن أبي الحسين بن زولا ق، الذي اشتغل بالأدب والتدوين مثل أبيه المعروف بأبي الحسين توفي وتركه وهو صبي، وتكفلت أمه برعايته وتعليمه حتى وصل تاريخه بتاريخ أبيه، وفي مهنه الطب حرص موسى بن العازار الذي عمل في خدمة الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، على تعليم ابنه اسحق الذي برع في مجال الطب مثل أبيه[5]، كما ذكر المسبحي[6] أنه كان

(1، 2) المقريزي: الخطط، ج1، ص 433، 434.

(3) القلقشندى (أبو العباسي أحمد بن محمد بن علي): صبح الأعشي في صناعة الإنشا، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة 1914م، ج3 ، ص 481.

(4) المسبحي: أخبار مصر، ص 216؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 172.

(5) ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ص 544، 545، نشر د/ نزار رضا، بيروت 1965م؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا ج1، ص 196، تحقيق/ جمال الدين الشيال، القاهرة 1948م.

(6) المسبحي: أخبار مصر، ص230.

لأبي الفرج الطبيب صبي قد برع في التعليم، وأن عمره لم يكن قد بلغ الرابعة عشرة من عمره حين وفاته سنة 415 هـ/ 1024م.

ويتضح أيضاً من واقع شواهد القبور أن هناك أسرات بأكملها مارست حرفة معينة في العصر الفاطمي وقامت بتدريب وتعليم صبيانهم عليها. ففي حرفة الزياتين ورد شاهد من مدينة أسوان سنة 406 هـ/ 1016م باسم "عائشة بنت حسين بن حسين ابن أحمد بن جدير الزيات"[1]، وشاهد آخر بتاريخ ذي القعدة سنة 435 هـ/ يناير سنة 1044م باسم، "ميمونة ابنة علي بن حسين بن جبريل بن حسين بن جدير الزيات"[2].

كما ورد في حرفة الزجاج شاهد يرجع تاريخه إلى سنة 402هـ/ 1012م باسم "محمد بن مرزوق بن رزق الله بن عيسى بن إسحاق بن كامل الزجاج "وآخر بتاريخ سنة 420 هـ/ 1029م باسم "معلا بن أحمد بن مرزوق بن رزق الله عيسى الزجاج"[3].

وفي حرفة الصياغة ورد شاهد من أسوان باسم "رزق الله بن حسين بن داود الصائغ المتوفى سنة 375 هـ/ 985م[4]، وآخر من نفس المكان بتاريخ صفر سنة 455هـ فبراير سنة 1063م باسم "بركة بنت حسين بن رزق بن علي بن حسين بن داود الصائغ[5]، والصائغ هو صانع الحلي الذي يصوغها والصياغة حرفته انتشرت في المدن المصرية[6].

كما أوضحت الكتابات الأثرية التي عُثر عليها حرص الآباء على تعليم الأبناء صنعتهم في ذلك الوقت، فقد ورد توقيع باسم حاتم البناء وولده اللذين قاما ببناء منارة بلا ل الفاطمية بشلال أسوان عام 475 هـ/1081 م، وكتبا اسميهما على بدن دورتها المستديرة بأعلى هذه المنارة بالآجر الأبيض بخط كوفي نصه "عمل حاتم البناء وولده"[7].

---

(1) Wiet: Repertaire Chronalgaue v.6 Cairo 1933 p -101

(2) Wiet: Ibid v.6. p 59- 60

(3) Wiet: Ibid v. 1 p. 202.

(4) Wiet: Stelles Funeraires Catalogue du Musse Arabs V.3 Caire1937 p. 176

(5) Wiet: Repertaire v. 7 p. 155

(6) حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف، ج2، ص 700.

(7) حسن عبد الوهاب: توقيعات الصناع على آثار مصر الإسلامية، القاهرة سنة 1954م، ص 552.

وكذلك دلت وثائق الجنيزا على ضرورة تعليم الصبيان وانضمامهم إلى حرفة في العصر الفاطمي، حيث ورد في إحدى الأوراق أن ابنه أرسلت لأمها في الفسطاط تستفسر عن أخيها الأصغر وتقول في خطابها "كيف تدعين الولد يغادر العاصمة قبل أن يتعلم صنعة"، وفي وثيقة طلاق ترجع إلى سنة 504 هـ/ 1110م يتعهد فيها الزوج بإطعام وكساء ابنه وبتعليمه صنعة يتكسب منها[1]، مما يدل على أهمية الحرفة في ذلك الوقت.

ويتضح كذلك من توقيعات الصناع علي بعض القطع الفنية الفاطمية، أن بعض الصناع كانوا يتوارثون هذه الصناعة، فقد انتسب الخزاف مسلم إلي أبيه الدهان "مسلم بن الدهان" الذي يلاحظ من لقبه أنه كان يحترف نفس الصنعة، ونجد أخاً لمسلم اسمه "مطرف" ينتسب إلي مسلم نفسه، إذ يثبت توقيعه علي طبق صغير بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة بصيغة "عمل مطرف أخو مسلم الدهان"[2].

كما يتضح توارث أسر بأكملها لحرفة من الحرف في العصر الفاطمي، منها أسرة عرفت "ببني المعلم" اشتغلت بفن التصوير ونبغت فيه، وتتلمذ علي أفراد هذه الأسرة مشاهير المصورين الذين نقلوا عنهم أسلوبهم، وصاروا علي نهجهم، بحيث يمكن القول بأنهم أسسوا مدرسة فنية إسلامية، كان لها فضلها في ازدهار التصوير في ذلك العصر[3].

وقد جاء ذكر بني المعلم في خطط المقريزي[4]، عند الحديث عن جامع القرافة الذي بنته السيدة تغريب زوجة الخليفة المعز ما نصه "والسقوف مزوقة ملونه كلها والحنايا والعقود علي العمد مزوقة بأنواع الأصباغ من صنعة البصريين وبني المعلم المزوقين".

وكان من النادر قيام بعض شيوخ الحرف أو المعلمين بوضع مؤلفات يمكن الاستفادة منها في أعمال التدريب والتعليم في عصر الولاة، وإن كنا نلمح شيئاً منها يخص صنعة

---

(1) جواتياين (س): دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، ص 176، تعريب وتحقيق د/ عطية أحمد القوصي، وكالة المطبوعات، الكويت سنة 1980م.

(2) جاء توقيع مطرف علي طبق يمثل جزءاً من صينية، تشمل علي عدة أطباق ومسجل بالمتحف الفني الإسلامي برقم 12999.

(3) أحمد تيمور باشا: التصوير عند العرب، القاهرة 1942م، ص 38؛ حسن الباشا: فن التصوير في مصر الإسلامية، القاهرة 1966م، ص 18.

(4) المقريزي: الخطط، ج2، ص 213.

الكيمياء[1]. أو في صناعة الزجاج والكبريت والعقاقير الطبية، وغيرها[2]. ويبدو أن الكتب التي تم تصنيفها في عهدي الطولونيين والإخشيديين كانت من وضع العلماء المختصين في مجال العلوم العقلية[3] وليس بين أيدينا من الأدلة التاريخية ما يشير إلى أن شيئاً منها كان من تأليف شيـــوخ الطوائف أو المعلمين من أصحاب الحرف والصنائع في ذلك الوقت، إلا أنــه في العصر الفاطمي يمكن أن نلحظ شيئاً من ذلك، نظراً للتطور الكبير الذي شهدته البلاد في مجال الفنون والحرف المختلفة، وازدهار العلــوم والآداب[4]، ووجود العديد من المؤلفات

---

(1) شارك الأمير العربي خالد بن يزيد بن معاوية في ترجمة مجموعة من المؤلفات القديمة في مجال صنعة الكيمياء مع علماء الإسكندرية ونقلها إلى اللسان العربي، ابن النديم (محمد بن إسحاق): الفهرست، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة سنة 1348هـ، ص354؛ ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ج1، ص 103، وألف ذو النون المصري كتاب الركن الأكبر وكتاب الثقة في الصنعة وغيرها في مجال صنعة الكيمياء، ابن النديم: الفهرست ص 517؛ أبو صاعد الأندلسي (أبو القاسم أحمد بن عبد الرحمن) : طبقات الأمم،ص 95، نشر محمود صبح، السعادة مصر بدون.

(2) من أقدم المؤلفات التي ذكرتها المصادر، كتاب الأخطار والمراتب والصناعات، وكتاب غش الصناعات وهما من أقدم مؤلفات الجاحظ المتوفى سنة 255 هـ/ 869 م، ابن النديم: الفهرست، ص511؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج1، ص 168.

(3) اشتهر من هؤلاء العلماء في صنعة الكيمياء أحمد بن محمد بن سليمان، وكان يعد من تلاميذ جابر بن حيان، وله مؤلفات كثيرة وصلت إلى بغداد منها كتاب الإفصاح والإيضاح، وكتاب المعجونات، وكتاب التخمير، وقيل كتاب الإفصاح والإيضاح لأبن عياض المصري،ابن النديم: الفهرست، ص519؛ ومن هؤلاء في صنعة الكيمياء عثمان بن سويد أبو حري الأخميمي، وقد أسندت إليه رئاسة الصنعة في الكيمياء قبيل الغزو الفاطمي لمصر، ومن مؤلفاته كتاب الكبريت الأحمر والإبانة، وكتاب التصحيحات وكتاب صرف التوهم عن ذي النون المصري، وكتاب آلات القدماء،وكتاب التصعيد والتقطير وغيرها، ابن النديم: الفهرست، ص 520.

(4) من الأسرات التي اشتهرت بانشغالها بالعلوم والآداب في صعيد مصر أسرة بني السديد، حيث كانت لهم شهرة واسعة في هذا المجال، كما كان بنو النضير من أجَل العلماء الذين ذاع صيتهم أيضاً في العصر الفاطمي، وكان من أشهر علمائهم على بن النضر، الأدفوي (كمال الدين أبو الفضل جعفـــر بن ثعلب): الطالع السعيد، الجامع لأسماء الفضلاء والرواه بأعلى الصعيد، القاهرة سنة 1332هـ/ 1914م، ص37، 38.

التي وضعت في مجال صناعة الزجـاج وسك النقود والصناعات المعدنية الدقيقة[1]، وفي حرفة التشييد والبناء[2]، وكان أكثر هذه المؤلفات كما ذكر ابن النديم[3] في صنعة الكيمياء وتطبيقاتها العملية، ولا شك أنه أمكن الاستفادة من ذلك في مجال تدريب وتعليم المبتدئين.

ويبدو أن تدريب وتعليم المبتدئين[4] من الصبية في العصر الفاطمي أصبح يمارس من خلال كتب وضعها رجال كبار الصنعة الممارسون لها، ومن العلماء البارزين في نفس الوقت، فهم يستخدمون المصطلح الدارج بينهم والعبارات التي لا يفهمها إلا الحرفيون أنفسهم[5].

---

(1) من هؤلاء ابن يونس المصري المتوفي سنة 398 هـ/ 1007م، الذي صنع الزيج الكبير وسماه الزيج الحاكمي في عهد الحاكم والذي حل محل الأزياج التي وضعت قبله، واستنسخ الزيج الحاكي في جميع كتب علم الفلك، لوبون، (غستاف): حضارة العرب، ترجمة/ عادل زعيتر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة 2000م، ص461؛ كما اخترع الرقاص وهو بندول الساعة في عهد الحاكم أيضاً، سيديو (لويس أميلي): تاريخ العرب العام، ترجمة/ علي زعيتر، الطبعة الثانية، مطبعة عيسى البابلي، القاهرة سنة 1969م، ص 347؛ كما ذكر القفطي ابن السنبدي الذي كان يقيم بالقاهرة في العصر الفاطمي الأول 432 هـ/ 1040م أنه كان خبيراً بصناعة الآلات الفلكية، وروي عن ابن السنبدي، أن مكتبة القاهرة كان بها في القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي كرتان فلكيتان وستة آلاف كتاب مؤلف في الرياضيات وعلم الفلك، أخبار العلماء بأخبار الحكماء، ص286؛ لوبون: حضارة العرب ص461.

(2) أشتهر من هؤلاء الحسن بن الحسن بن الهيثم، أبو على المهندس البصري نزيل مصر وصاحب التصانيف في علم الهندسة، وقد ذكر القفطي أن عنده بخط ابن الهيثم نفسه جزءا في الهندسة، كتبه سنة 432هـ/ 1040م أخبار العلماء بأخبار الحكماء، ص115، وذكر ابن صاعد الاندلسي أنه صاحب التأليف في المرائي أو المرايا (المحرقة): طبقات الأمم، ص68، وقد أشاد الغرب بالمؤلفات التي وضعها الحسن ابن الهيثم في مسائل الهندسة والرياضيات واصطلاحاتها. Gajari, F: A History of Mathematics 2 Edition, London 1929 p.109.

(3) ابن النديم: الفهرست، ص517- 520.

(4) عن القوانين التي دونت لتدريب وتثقيف المبتدأين، انظر: برنارد لويس، النقابات الإسلامية، العدد 357، ص 786، 787.

(5) عن المصطلحات الهندسية لبعض أرباب الحرف والصناعات، انظر أحمد تيمور باشا: أعلام المهندسين في الإسلام، الطبعة الأولي، مطابع الكتاب العربي، القاهرة 1957، ص 104، 112.

وقد أشارت المصادر إلى العديد من الأسماء والتراجم التي اشتهرت في ميدان تعليم الصبية، منهم ما رواه ابن الزيات[1] عن أبي عبد الله محمد بن أبي الفرج المعروف بالكيزاني الشاعر المتوفى بعد الخمسمائة من الهجرة، وكان يملك معملاً للقزازة والنسيج بالفسطاط، ومعه بعض العمال والصبيان الذين يتعلمون علي يديه ويشتغلون معه.

كما أشار علماء الآثار إلي ما يفيد وجود مدارس فنية،كان علي رأسها أساتذة أو معلمين، لهم تلاميذ نسجوا علي منوالهم كثيرا من القطع الفنية الخزفية، وكانت توجد مدرستان لصناعة الخزف ذي البريق المعدني في العصر الفاطمي، هما مدرسة مسلم ابن الدهان ومدرسة سعد، وكان مسلم من أعلام الخزافين وكان له صبيان وتلاميذ يتعلمون منه أصول الصنعة وفنونها، وكان مصنعه بمدينة الفسطاط في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله، بينما كان سعد يعمل في مصنعه ومعه صبيانه وتلاميذه في عهد الخليفة المستنصر بالله [2].

وقد نسج علي منوالهما عدد كبير من الخزافين، فكان لكل منهما مدرسته في الفن لها ذاتيتها وميزاتها، لأن اسميهما ليس مكتوبين علي كل القطع التي خرجت من مصنعهما، فهناك قطع ليس عليها اسم صانع ما، ولكن بريقها الذهبي، وأسلوب زخرفتها، وطريقة صنعتها، تنطق، بأنها، من صناعة مسلم وسعد، أو من صناعة خزافين، تربطهم بأحد هذين الصانعين، رابطة الأستاذ "المعلم"، وتلميذه أو الناسج علي منواله[3].

وقد عثر في الصعيد على تحف خزفية من العصر الفاطمي تنتمي إلى مدرسة سعد ارتفاعها حوالي 32سم ومطلية باللون الرمادي وزخرفتها تتكون من ثلاثة أشرطة[4]، كما يحتفظ متحف الفن الإسلامي بالقاهرة بمجموعة من توقيعات هؤلاء الخزافين في العصر الفاطمي على أعمالهم الفنية[5].

---

(1) ابن الزيات: الكواكب السيارة، ص303.

(2) يرى الدكتور/ زكي محمد حسن أن مسلم عاش في أوائل العصر الفاطمي، بينما عاش سعد بعده بقليل، كنوز الفاطميين، دار الكتب المصرية، القاهرة سنة، 1356هـ، 1937م، ص 155، 156.

(3) زكي محمد حسن: فنون الإسلام، الطبعة الأولي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1948م، ص312، هذه القطع مسجلة بأرقام 12997، 14389.

(4) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص 162، 164، فنون الإسلام، ص 312.

(5) منها سلطانية من الخزف ذي البريق المعدني، وجزء من، إناء مكتوب عليه من عمل الطيب، حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف، ج2، ص759.

ولا شك أن هؤلاء وغيرهم كثير كانوا يلقنون صبيانهم وتلاميذهم أصول وقواعد الحرفة على أسس مسطورة، وقد ذكر ابن أبي أصيبعة[5] أن "أبو الفضل ابن الناقد" كان عالماً في مهنة الطب الباطني والكحل (أي طب العيون)، وكان تلاميذه يقرؤون عليه أكثر أوقاته وهو راكب، وأثناء سيره، وخلال زياراته التي يعود فيها مرضاه ويتفقد أحوالهم.

والذي يحملنا علي هذا الاعتقاد وتلك الاستنتاجات أننا لم نعثر علي نصوص صريحة في المصادر القديمة، أو علي مؤلفات تشير إلي تعلم الحرف، ويذكر علي بهجت، والمسيو ماسول[1]، "أن الأصل في تعلم المهن في الشرق، إنما كانت التجارب فقط، وأن أسرار الصناعات لم تكن تدون، بل كانت تنقل شفاهة، وعمليا، ومن ثم كانت ندرة النصوص وتشتتها في المراجع".

أما عن تقاليد ترقية الصبي إلى مرتبة الصانع، فالواقع أنه ليس لدينا وصف يرجع إلى العصر الفاطمي أو العصور التي سبقته، مما يلقي الضوء على هذه التفاصيل، إلا أن مصادر العصر العثماني تشير إلى ذلك في وضوح، فعند انتهاء الصبي من تدريبه تحت إشراف أحد المعلمين، فإن معلمه يخبر شيخ الحرفة بذلك، فيدعوا الشيخ أهل الحرفة لحفل ترقيته، فيأخذ النقيب باقة من أي عشب أو من زهور ويوزعها على المدعوين، ثم يعلن عن ميعاد الاحتفال[2]، وفي الاحتفال كان المعلم يصطحب صبيه إلى مكان الاجتماع، حيث يكون شيخ الطائفة والنقباء وكبار رجال الحرفة، وتبدأ المراسم بأن يتقدم الصبي وبجانبه معلمه إلى الشيخ ويحييه، ثم يقرأ الفاتحة فيتلو الشيخ وجميع الحاضرين الفاتحة أيضاً، وبعدها يسأل الشيخ المعلم والصبي سؤالاً تقليدياً في مثل هذه المناسبة مستفهماً عن سبب مجيئهما، فيجيب المعلم بأن الصبي الذي جاء بصحبته قد أتم الصنعة بما فيه الكفاية، فعندئذ يقوم الشيخ باختباره فإن اطمأن إلى إجادته الصنعة، فإنه يقترب من الصبي ويشد حول وسطه بحزام أو بشال مع عقده عدة عقد أقلها ثلاث وغايتها سبع في العادة بعدد المعلمين الموجودين في المجلس، ويبدأ هؤلاء في حل هذه العقد، وينتهي الاحتفال بتعريف المحتفل بواجباته الجديدة،

---

(5) ابن أبي أصيبعة: طبقات الأطباء، ص 581.

(1) Aly bey Bahgat, Et (F.) Massoul: La Cevamigue Musulmane de I' Egypt, Caire, 1930, P. 47

(2) عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، مطبعة النهضة، القاهرة سنة 1929م، ج1، ص54.

ويؤخذ عليه العهد والميثاق بأن يتبعها ولا يخرج عليها وأن يكون مخلصاً لها، ثم يأخذ مكانه بين زملائه على بساط التكريم لتناول غذاء كان يعرف بالتمليح أو الوليمة[1].

طبقات الحرفيين:

الأسطى (المعلم)

يشغل الأسطى أو المعلم أعلى مكانة حرفية داخل الطائفة، وأن تعبير كلمة المعلم في القاهرة يقابله تعبير كلمة الأستاذ[2] في بغداد، كما أن كلمة أسطى ما هي إلا لفظة أستاذ، وكلها تعبيرات شاع استخدامها في ذلك العصر والعصور اللاحقة، وأطلقت بصفة خاصة على المهرة من الحرفيين والصناع، وقد وردت بهذه الدلالة على كثير من التحف والآثار العربية ملحقة بأسماء صناعها من بنائين ونجارين وصناع الأدوات المعدنية وغيرها[3].

وقد اكتسب المعلم هذه المكانة بفضل جهده وعرقه ومهارته اليدوية عن طريق التجارب والخبرة الطويلة في العمل الذي يمارسه، في سبيل تعلم الحرفة وبلوغ العلم فيها، وكما ذكر ابن الحاج[4] أن العلم لا يتأتى إلا بالتعليم أو بالسؤال، وكذلك ربط ابن خلدون[5]

---

(1) على مبارك: الخطط التوفيقية، ج1، ص99، 101، طبعة بولا ق سنة 1306هـ، ويشير الدكتور راشد البراوي أنه كان بألمانيا قبل الحرب العالمية أمر شبيه بهذا، وفي مصر اليوم لابد أن يقضى من يريد الالتحاق بصناعة ما فترة في التمرن عليها تحت إشراف أحد الصناع أو في محل صناعي، إلا أن هذا من التقاليد فقط ولا يشترط موافقة رؤساء الحرفة إذا أراد أن يشتغل في محل لحسابه، حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين، ص187 حاشية2.

(2) الأستاذ هو المعلم الماهر في الصناعة يعلمها غيره، وجمعها أساتذة وأساتيذ، المعجم الوجيز،ص16، تقديم د/ شوقي ضيف، القاهرة سنة 1422هـ، وقد شاع استخدام لفظ الأستاذ في الدول الإسلامية بدلالات وظيفية مختلفة، فمثلاً جرت العادة في بعض العصور أن تطلق على كل من أتقن حرفته وبلغ درجة رفيعة فيها سواء أكان من رجال الدين أو العلم أو رجال الدولة أو ذوى الحرف والصناعات المختلفة، ومن أشهر الألقاب التي سادت في العصر الفاطمي لقب أستاذ محنك ويعني أنه من ذوى المناصب الهامة في الدولة، القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص481؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، مكتبة الأنجلو، القاهرة 1973م، ج2، ص 54، 55.

(3) حسن الباشا وآخرون: الفنون الإسلامية والوظائف ، ج1، ص338.

(4) ابن الحاج (أبو عبد الله محمد العبدري): المدخل إلي الشرع الشريف، المطبعة العامرة الشرقية، القاهرة سنة 1320م، ج3، ص45.

(5) ابن خلدون: المقدمة،ج1، ص254، تحقيق/ حجر عاصي، بيروت سنة1986.

بين جودة التعليم وحذق المتعلم في الصناعة وحصول المهارة فيها، وهي من العوامل الهامة للمحافظة على مستوى الحرفة وإتقان الصنعة.

وكانت تلك الطوائف من داخلها أشبه بمدارس فنية يشرف فيها المعلمون على تدريب الحرفيين والصناع، وقد وصف المقريزي[1] دور المعلمين بقيسارية طشتمر قائلاً: "وكان لهم منظر بهيج وتحت يد كل معلم منهم عدة صبيان من أولاد الأتراك وغيرهم" كما أشار أن الخزانة الباطنة بدار الكسوة التي أنشأها المعز لدين الله الفاطمي في القاهرة، كانت تتولى الإشراف عليها امرأة تنعت بنزيل الخزان وتحت إمرتها ثلاثون جارية مهمتهم إعداد وتفصيل لباس الخليفة خاصة[2]، مما يدل على أهمية دور المعلم في التعليم إلى جانب الإشراف المباشر على المنتج، وقد لاحظ فييت[3] ذلك على الكتابات التي نقشت على مباني العصر الفاطمي، فإلى جانب الكلمات العربية بناء أو مهندس وجد اسم الذي أشرف على البناء مسبوقاً بكلمة معلم، وقد أطلق المقريزي[4] لقب المعلم علي ابن السيوفي رئيس المهندسين، والذي بني أول مئذنة بديار مصر من الحجر، كما ورد لقب المعلم في الضوء اللامع للسخاوى[5] عند ترجمته لأحمد بن أحمد بن علي الطولوني كبير المهندسين بمصر في صناعة البناء وابنه محمد بن أحمد المهندس بـ"المعلم بن المعلم".

وكذلك ذكر أبو المحاسن[6] في الأحداث سنة 411هـ/1020م وفاة محمد بن عبد الله بن أحمد أبو الفرج الدمشقي ويعرف بابن المعلم، وقد دفن بمقبرة الكهف الذي بناه في الجبل المشرف على مدينة دمشق، وقد استخدم أبو صالح الأرمني[7] اللقب نفسه في قوله: "لا يزال قبر المعلم سرور الجلال قائماً في هذه الكنيسة إلي اليوم"، وأشار أن المعلم إسحاق المعروف بالأزرق كان من كبار التجار الأثرياء في مدينة فقط[8].

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص147، طبعة النيل سنة 1324م.

(2) المقريزي: الخطط والآثار،ج1، ص413.

(3) Wiet et haut ecoeur: les Mosquees du caire Tome P. 131.

(4) أحمد تيمور: أعلام المهندسين، ص56، 57، نقلاً عن المقريزي في خططه.

(5) أحمد تيمور: أعلام المهندسين، ص58، 59.

(6) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص246.

(7، 8) أبو صالح الأرمني (أبو المكارم جرجس بن مسعود): تاريخ الشيخ أبو صالح الأرمني المعروف بكنائس وأديرة مصر، طبعة أكسفورد سنة 1895، ص 130، 131، 138.

كما ذكر ناصر خسرو[1] كلمة معلم عند ذكره ما شاهده في أسواق الفسطاط أثناء زيارته لمصر في العصر الفاطمي، فقال: "ورأيت كذلك معلمين مهرة ينحتون بلوراً غاية في الجمال".

ويبدو من النص السابق أن المعلم الماهر يوازي الأستاذ المتخصص في شئون الحرفة، فقد ذكر المقدسي[2] كلمة أستاذ عندما قال: "أجرة الأستاذ قيراط والروزكاري حبتان في صناعة البناء"، ولعله يقصد بالروزكاري العامل أو المساعد الذي يتلقى التدريب أو التعليم. كما جاء في حديث المقريزي[3] عن الخزانة الظاهرة بدار الكسوة أن الذي كان يتولى الإشراف عليها وعلى الصناع أحد الأستاذين وغيرهم، "وبها صاحب المقص، أي رئيس الخياطين، وتحت يده عدد من الصناع لتفصيل الثياب التي يراد توزيعها على مختلف أصناف الناس". وكان لفظ المعلم لقب تكريم لكبار ذوي الحرف والفنون المختلفة[4].

وكانوا قديماً يتحدثون عمن يتولى تربية الأطفال بأنه معلم صبية[5] فلفظ المعلم إذن كان له مدلول واحد ويحمل معنى التعليم أو الإشراف على الغير بقصد تلقين مبادئ العلم أو أصول الحرفة أو ما في حكمها.

الصانع:

يشغل الصانع مرتبة وسط بين المعلم والصبي وقد أشار برنارد لويس[6]، أن الصانع العادي كان لا يلعب دوراً مهماً في الطوائف الإسلامية، ولا وجود لذكره عادة، وهذا لا ينفي وجوده داخل الطائفة بل ربما أهميته فقط، إذا كان ينتقل إلي هذه المرتبة الصانع بعد فترة من التدريب يصبح بعدها أهلاً للترقي إلي درجة الصانع أو العريف، وهذا يعني أنه صار يعرف الكثير من فنون الحرفة وأسرارها[7]، ويبدأ في تنفيذ الأعمال الفنية بإمرة وتوجيهات معلمه.

---

(1) ناصر خسرو: سفرنامه، ص59، 60.

(2) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص121.

(3) المقريزي: الخطط، ج1، ص 413.

(4) أحمد تيمور باشا: أعلام المهندسين في الإسلام، ص60.

(5) الماوردي: (علي بن محمد بن حبيب البصري): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة 1983م، ص 222؛ المقريزي: الخطط، ج2، ص 342.

(6) برنارد لويس: النقابات الإسلامية، ص 787. العدد 8، السنة الثانية 1940م.

(7) علي مبارك: الخطط التوفيقية، ج1، ص 249.

وقد ذكر ابن الحاج[1] الكثير من التوجيهات التي يجب على الصانع التحلي بها أو التخلي عنها أثناء أداء عمله، ففي إشارة إلى الاحتراز من وضع الغزل في مكان بخس يقول: "يتعين على المعلم أن يأمر من عنده من حاول ذلك معه من الصانع والصبي وغيرهما" وفي إشارة عن غش الخياطين وما يجب فعله يقول: "وما يفعله هو - أي المعلم في حق نفسه يأمر به من هو عنده من الصناع فإنهم من رعيته..."[2] أما عن حرفة الوّراقة وما يجب تركه يقول: "ويتعين على المعلم أن لا يترك أحداً من الصناع من كشف العورة"، وهو في هذا الموضع يصف حال الصناع أثناء العمل، إذا أن أكثرهم يجعلون في أوساطهم خرقة تصف العورة لصغرها وانحصارها على العورة، لذا كان يحذر من دخول أحد من الزبائن عليهم وقت العمل، حتى لا ينكشف فيه على عوراتهم [3].

ولاشك أن الصانع في هذه المرحلة أصبح عليه دور كبير في أداء المنتج، وقد تنبه إلى هذه الحقيقة ابن الحاج[4] أيضاً وحذر يقول: "إن المعلم إذا كلف الصانع الذي عنده أن يخيط بالخيط من غير أن يفتله فلا يفعل ولا يرجع إليه في ذلك". وفي هذا التحذير دليل علي أن الصانع أصبح يمارس حرفته وهو يعلم من أسرارها الكثير.

ومما يؤكد أهمية دور الصانع أو العامل العادي داخل نطاق الطائفة أنه كان يحصل على أجره نظير عمله الذي يقوم به من معلمه، فقد ورد في وثيقة بردي من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، أن أجرة العامل في حرفة البناء كانت ثلاثة أرباع درهم مع غذائه في اليوم[5] كما ورد أن ابن الكيزاني صاحب يملك معمل القزازة والنسيج بالفسطاط، وكان يعطي الصناع معه ثلاثة دراهم ونصف يومياً[6] وكذلك كان الأجير الخاص أو العامل باليومية يحدد أجره بنفسه حسب الزمن الذي يقضيه في العمل[7].

(1، 2) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 42، 46.

(3، 4) ابن الحاج: نفسه، ج3، ص 45، 76.

(5) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج6، ص 74، 75، ترجمة/ عبد العزيز الدالي، القاهرة 1974م.

(6) ابن الزيات (شرف الدين): الكواكب السيارة في ترتيب الزيارة، القاهرة 1907م، ص303

(7) ورد ذلك في عقد بيع مؤرخ في رجب 406 هـ/ 1015م، وكان اسم الشاري هو "متوسي بن ثيدر الأجير وزوجته سرنة"، جروهمان: المصدر السابق، ج1 ص 166، وترجمة د/ حسن إبراهيم حسن، ومراجعة عبد الحميد حسن، القاهرة 1934م. ولفظ الأجير من الإجارة وهو جزاء عمل الإنسان لصاحبه، زيدان عبد الباقي: العمل والعمال والمهن في الإسلام، ص103.

وكان الصانع يظل يتلقى التدريب والتوجيه من معلمه في الحرفة، وهو يترقب اليوم الذي يصبح فيه معلماً يسهم في شئون الطائفة، وعندما يتحقق له ذلك كان عليه أن يقدم الدليل عل كفاءته وإلمامه بكل جوانب الحرفة وأسرارها الفنية، وكان يقدم إلى معلميه خير ما كان يستطيع صنعه بيده كقطعة من إنتاجه الحرفي ملتمساً الأذن بأن يكون معلماً يفتح لنفسه ورشة أو دكان يمارس فيه حرفته، فإذا حكم شيخ الطائفة بكفاءته منحه إجازة بذلك، بأنه حذق الصنعة وينادي به معلماً، ويصبح عضواً ومعلماً في طائفة من الطوائف[1].

الصبي:

وكان الصبي عند التحاقه بأحد الطوائف الحرفية، كان عليه أن يتلقى فترة تدريب يوكل إليه خلالها الأعمال الهامشية والخدمية التي لا تتصل بالعملية الإنتاجية بشكل مباشر، ونري مثالاً فريداً يؤكد ذلك في رواية للمقريزي[2] عن تاجر من سوق الخشابين توفي وترك غلاما فتعهده أحد تجار السوق، ومنحه عملا في حانوته، وكان الغلام يسمي صاحب الحانوت "الأستاذ"وكان عمل الغلام (الصبي) ينحصر في الخدمة العادية مثل فتح الحانوت والكنس وخدمة التاجر، أو أن يقوم بإحضار كل ما يطلب منه شراؤه لمعلمه والعاملين معه[3]، ثم ينتقل الصبي بعد ذلك إلى مرحلة التدريب على بعض الأعمال الحرفية البسيطة، والتي تبدأ بالملاحظة أو المتابعة لمعلمه أثناء قيامه بعملية تصنيع المنتج، ثم تأتي مرحلة محاكاة الصبي لكل ما لاحظه وتعلمه،ولا يحصل له ذلك إلا بالعلم، والعلم لا يحصل له إلا بالتعليم أو بالسؤال[4]، لكي يتمكن عن دراية من أداء بعض الأعمال البسيطة تحت إشراف وتوجيهات معلمه، لذا يحتاج الصبي في هذه المرحلة إلى النصح وبذل المجهود لمعلمه، وأن يتبع ما يأمره به من المصلحة ، حتى يكون ملماً بكل جوانب الحرفة وأسرارها[5].

---

(1) علي مبارك: الخطط التوفيقية،ج1، ص249؛ راشد البراوى: حالة مصر الاقتصادية، ص187.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 323.

(3) انظر تعليق جروهمان على كلمة "نصف رقاص" ففي وثيقة بردي من القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي لكشف نفقات إعادة بناء بيت ورد بها كلمة "نصف رقاص"، والعبارة يقصد بها أحد الصبيان ممن يستخدم للخدمة الشخصية لدي رب الحرفة أو المعلم، أوراق البردي العربية، ج1، ص74- 75.

(4، 5) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 43، 45.

التقاليد والمعايير التي تحكم نظام الطوائف:

وكان من تقاليد كل طائفة حرفية أن يحتفظ أفرادها بالأسرار الفنية للحرفة التي اكتسبوها بطول المران والممارسة والخبرة، ولما كان دخول أي فرد جديد في حرفة من الحرف يؤدي إلى منافسة أصحابها الأصليين، فإنهم كانوا لا يطلعون أحداً على طرق صناعتهم إلا إذا كان من أبنائهم، ولا يسمحون لأي شخص مشاركتهم إلا يكون قد أتي ليحل محل أحدهم، وفي هذه الحالة يقبل بشروط خاصة[1].

وعن دور الطوائف الحرفية في محاولة رعاية مصالح أعضائها، وتحديد أسعار السلع والمنتجات بما يتفق وتكاليف الإنتاج، وكذلك تحديد أجور العاملين بها من الحرفيين والصناع، فقد ذكر ناصر خسرو[2] أن التجار في مصر كانوا يبيعون بأسعار محددة، وهذا ينطبق بطبيعة الحال على غيرهم من أرباب الحرف والصنائع، فقد أشارت المصادر في أحداث الغلاء الذي وقع بمصر في خلافة الحاكم بأمر الله سنة 398هـ/1007م، أن الناس قد ضجوا من شدة هذا الغلاء، حتى اجتمعوا تحت القصر واستغاثوا بالحاكم في أن ينظر في أحوالهم، فأعلن الحاكم أنه سيتوجه في الغد إلى جامع راشدة[3] وخرج من باب القصر، وأقسم لو عاد ووجد الطريق الذي سلكه به مكاناً من خالياً الغلال لضرب عنق صاحب ذلك المكان[4]، وقد أجدي هذا التهديد، إذ أخرج أصحاب حرفة الغلال ما اختزنوه من الغلال حتى امتلأت بها الطرقات، وحصل الناس على حاجتهم منها، وبعد ذلك استدعي الخليفة إليه أصحاب حرفة الغلال وقرر معهم أسعار كل صنف من أصناف الغلال "بثمن معين لا يزيد ولا ينقص"[5]، وكان يرمي من وراء هذه السياسية مقاومة الغلاء والاحتكار[6].

---

(1) سعيد عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، مكتبة النهضة، القاهرة 1959م. ص207.

(2) ناصر خسرو: سفر نامه، ص61.

(3) عرف هذا الجامع بهذا الاسم لأنه كان في خطة راشدة بن أدوب من لخم، وقد ابتدئ في بنائه في عهد الخليفة الحاكم سنة 393هـ/ 1002م، وافتتحه الخليفة الحاكم في رمضان سنة 395هـ/ 1004م، انظر: المقريزي، الخطط، ج2، ص282.

(4) المقريزي: إغاثة الأمة، ص17، 18.

(5) ابن إياس (أبو البركات محمد بن أحمد): كتاب تاريخ مصر المسمي "بدائع الزهور في وقائع الدهور"، طبعة دار الكتب المصرية، بولا ق سنة1311هـ، ج1، ص55؛ نقلاً عن ابن كثير.

(6) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 38، 149، 198؛ ج2، ص 84، 87، 115.

ويبدو من الفقرة الأخيرة في النص السابق أن الخليفة الحاكم استدعي إحدى الطوائف وتبادل مع أعضائها الرأي حتى اتفقا على سعر مناسب ليس فيه إرهاق للمستهلكين أو إجحاف بالبائعين والنتجيين، وتعهد التجار ألا يزيد السعر، كما تقرر ألا ينقص عما تم الاتفاق عليه منعاً لما قد يحدث من خروج عضو على الجماعة، أو حدوث طوارئ قد تؤدي إلى هبوط الأسعار مما يعود على التجار وأصحاب الحرف بالضرر والخسارة.

ويتضح ذلك من الرواية التي ذكر فيها المقريزي[1] أن عريف الخبازين-المشرف على مراحل صناعة الخبز- كان له دكان وأمامه آخر لتاجر يبيع الخبز، فخاف التاجر على بضاعته من العطب فأخذ يبيع ما لديه من الخبز بسعر أقل عما يباع به في السوق، فما كان من العريف إلا أن عاقبه على هذا العمل، لأنه اضطر الخبازين الآخرين إلى مجاراته والبيع بأقل من السعر المحدد.

وهكذا نجد عريف الأسواق قد عاقب أحد الخبازين لأنه باع سلعة بأقل من السعر السائد في ذلك الوقت، والمفروض أن الغرض الأول من التسعير منع ارتفاع الأثمان حسب أهواء أرباب الحرف والتجار والحيلولة دون تحكمهم في طائفة المستهلكين[2]، فليس إذن من المعقول أن يعاقب عمال الحكومة شخصاً لأنه باع بسعر منخفض وهو عمل فيه تخفيف عن الجمهور، ومن هنا يتضح أن أفراد الطائفة كانوا يتفقون فيما بينهم على إتباع السعر المحدد، بمعنى ألا يحاول أحد منهم أن يبيع بأقل منه وذلك منعاً للمنافسة فيما بينهم وحرصاً على صالح الأعضاء جميعاً[3]، وفي كثير من الأحوال كان الخلفاء والوزراء يستدعون الطحانين والخبازين للاتفاق على ما فيه مصلحة الناس[4]، فكان الطائفة يمثلها رئيسها ووكلاؤه تشترك

---

(1) المقريزي: إغاثة الأمة، ص18، 19.

(2) انظر المقريزي: إغاثة، ص16؛ ومن وجه نظر الشرع، قال ابن تيمية : "وحاجة الناس إلى الطعام واللباس وغير ذلك من مصلحة عامة ليس الحق فيها لواحد بعينه، فتقدير الثمن فيها بثمن المثل على من وجب عليه البيع أولى من تقديره لتكميل الحرية... وهنا عموم الناس عليهم شراء الطعام والثياب لأنفسهم فلو مكن من يحتاج إلى سلعة أن يبيع إلا بما شاء لكان ضرر الناس أعظم" (تقي الدين أحمد بن عبد الحليم) الحسبة في الإسلام، القاهرة سنة 1318هـ، ص33.

(3) راشد البراوي: حالة مصر الاقتصادية، ص191.

(4) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص69.

مع السلطات الحكومية في تحديد مستوي الأسعـار، أما عن دور الطوائف في تحديد أجور العاملين لديها، فيبدو أن هذه الأجور كانت تتفاوت حسب الحرف والأحوال والمناطق، أو تبع الملكية الخاصة أو التبعية للدولة، ولقد كانت أجور الصناع والحرفيين في الطراز الحكومي أفضل بكثير مما يتقاضاه زملاؤهم في الطراز الأهلية[1]، فقد كانت هذه الصناعة غالبا ما تقوم في نفس موطن السكن وكانت أجور الصناع تدفع مياومه[2]، فقد ذكر ناصر خسرو[3] في وصف مدينة تنيس الصناعية أن العمال بها كان يدفع لهم السعر العادل، فيقبلون على عملهم بغبطة وسرور، وهو في هذا يتكلم عن عمال في مصانع تدار لحساب الدولة في حرفة النسيج، ومما يعطينا احتمالاً على أن الطائفة كان لها صوت في تحديد الأجور ممثلة في رئيس الطائفة، هذه العبارة التي وردت في كتاب حفريات الفسطاط أثرنا نقلها والاستشهاد بها "ينبغي على كساح السماد وحمالته أن يعرف عليهم عريفاً، ويأمرهم بأنهم إذا نقلوا السماد إلى ظاهر البلد أن يحفروا له حفائر... ويمنعهم من فتح آبار الناس قبل الشرط على الأجرة لأنهم ربما فتحوا البئر وتغالوا في الأجرة"[4].

ومن هنا يصح القول أن العريف أو شيخ الطائفة كان مسئولاً عن طائفته في تحديد أجور العاملين لديه بحيث لا يكون فيه غبن عليهم، كما كان من واجبه الإشراف على تنفيذ مثل هذه الاتفاقات.

---

(1) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص110-111، 116.

(2) ابن الزيات: الكواكب السيارة، ص 303؛ ابن الحاج: المدخل، ج4، ص 15.

(3) ناصر خسرو: سفر نامه، ص79.

(4) على بهجت، ألبير جبريل: حفريات الفسطاط، نقله إلى العربية على بهجت، محمود عكوش، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة سنة 1928م، ص111(حاشية1) هذه العبارة مقتبسة من الباب الثامن والسبعين من مخطوط عنوانه "الرتبة في الحسبة" محفوظ بمكتبة الجامعة الفرنسية ببيروت، وقد ورد في المخطوط اسم ابن بسام في عنوانه مع اسم آخر في مقدمته، ويقول المؤلفان: "والمرجح عندنا أن مؤلفه غير معروف ولا يمكن تعيين الوقت الذي ألف فيه هذا الكتاب على وجه قطعي، وربما يكون قد كتب في عهد الحاكم أو بعض خلفائه لورود اسم الخليفة الحاكم فيه مصحوباً بعبارات التبجيل والاحترام، كما في العبارة الآتية: مولانا الحاكم أمر بمنع كذا وكذا" حفريات الفسطاط، ص99 حاشية 1.

وعن الهدف من قيام نظام الطوائف في مصر، فيتمثل في تحقيق مصالح الطائفة وحمايتها من السيطرة الاقتصادية لتجار العصور الوسطي الذين كان لهم الأهمية الأولي في تلك الحقبة التاريخية، وكذلك لتنظيم العلاقة بين أعضاء الطائفة الواحدة أو على الأقل بين المعلمين أنفسهم داخل الطائفة الواحدة، فكانت تحدد للمعلم الأدوات المستعملة وعدد العمال والصبية ومستويات الأجور وغير ذلك كما كان الهدف منها تحديد العلاقة بين المنتج والمستهلك، فكانت الطائفة تحدد أثمان السلع بما يتفق وتكاليف الإنتاج، وتحرم عرض السلع والمنتجات خارج حدود الطائفة [1]، أما عن وظائف هذه الطوائف والفائدة التي عادت على أصحاب الحرف منها، فقد أوجزها الدكتور البراوي[2] في النقاط التالية :-

1. تدريب الصبيان على تعلم أسرار الحرفة، وتحديد العلاقة بين المعلم والصبي أو تنظيمها، وهي أشبه بتعاقد يتضمن التزامات بين الطرفين.
2. مراقبة المشتغلين بالحرفة الواحدة من النواحي الفنية والاقتصادية.
3. حماية المستهلك من الربح الفاحش والغش في الصناعة والرقابة على المنتجات.
4. الاشتراك في تحديد الأسعار والأجور، وذلك بالاتفاق مع الحكومة.
5. فض المنازعات بين أفراد الحرفة الواحدة عن طريق التحكيم الودي.
6. القيام ببعض الخدمات الاجتماعية للأعضاء في وقت الحاجة.
7. اعتبار العريف أو شيخ الطائفة هو المسئول أمام الحكومة عن أفراد الطائفة وسلوكهم وواجباتهم.

---

(1) علي زين العابدين: المصاغ الشعبي في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1974م، ص95.

(2) راشد البراوي: حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين، ص 194.

مظاهر ارتباط أهل الحرف وتماسكهم

ارتباط أهل الحرف بالأسواق

يمكننا الوقوف على أماكن تجمع أهل الحرف في مصر من خلال دراستنا للأسواق[1] التي تواجدت بها في العصر الفاطمي، باعتبارها من الأماكن المهمة التي ترتبط بالحرفيين من مختلف الطبقات الشعبية[2] لمزاولة أعمالهم.

وقد تركزت أعداد كبيرة من هذه الأسواق في مدينتي الفسطاط والقاهرة في العصر الفاطمي، وذكر ناصر خسرو[3]، أنه كان بالفسطاط وحدها في العصر الفاطمي حوالي مائتي سوق، ولكن بمرور الزمن حدثت تغييرات جوهرية في أماكن ومسميات هذه الأسواق، كما اندثر بعضها ولم يعد لها وجود، على حد قول المقريزي[4]: "... وقد كان بمدينة مصر والقاهرة وظواهرهما من الأسواق شيء كثير جداً، وقد باد أكثرها، وكفاك دليل على كثرة عددها أن الذي خرب من الأسواق فيما بين أراضي اللوق إلى باب البحر بالمقس اثنين وخمسين سوقاً". لذا سوف نقصر الحديث عن الأسواق التي ارتبطت بالحرفيين وتشير المصادر صراحة إلى وجودها في العصر الفاطمي.

---

(1) كلمة السوق مشتقة من سوق الناس بضائعهم، وهي تذكر وتؤنث وجمعها أسواق، ونفقت السوق تنفق إنفاقا ونفوقاً غلت ورغب فيها، وكذلك السلعة وأنفقتها، ونفقتها، أنفق القوم نفقت سوقهم،ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي): المخصص، القاهرة سنة 1319 هـ، ج2، ص 255؛ وفي لسان العرب، السوق موضع البياعات، ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل محمد ابن مكرم بن علي)، طبعة بيروت سنة 1926م، ج4، ص 167.

(2) عرف المقريزي أصناف الناس من الطبقات الشعبية بأنهم أرباب الصنائع والحرف وأصحاب المهن والأجراء والحمالين والخدم والحاكة والبناة والفعلة ونحوهم ويلحق بهم أصحاب المعايش، وهم السوقة، إغاثة الأمة: ص 72، 75.

(3) ناصر خسرو: سفر نامة، ص 63.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 153، طبعة النيل سنة 1324هـ.

ومن أول هذه الأسواق في مصر، سوق الشرايحيين[1]، وقد أنشئ في خلافة المعز لدين الله، ويروي ابن زولاق[2] في كتاب سيرة المعز أنه في شهر صفر 365هـ/ أكتوبر 975م أنشئ سوق الشرايحيين بالقاهرة، ويقع بين حارة الروم ويتصل بسوق الحلاويين، وظل يعرف بسوق الشرايحيين حتى سكنه باعة الشواء[3] فأصبح يعرف بالشوايين.

ويبدو أن سوق الشرايحيين قد تغير اسمه فيما بعد إلى سوق الشوايين، وأن الشرايحيين هنا تعني شرائح اللحوم التي يتم شيها في حوانيت هذا السوق، حيث يذكر المقريزي[4] في أكثر من موضع أن: "سوق الشوايين أول سوق وضع بالقاهرة وكان يعرف بالشرايحيين"، ثم انتقل سوق الشرايحيين إلى خارج باب زويلة[5] وعرف بالبطنين[6].

وكان سوق الشرايحيين هذا طبقاً لرواية ابن دقماق[7] فيه مطابخ الرواسين ومسلخ الغنم، التي تستخدم في سد حاجة الحوانيت من لحوم الشواء والرؤوس والأكارع[8]، وفي

---

(1) كان الأثرياء وميسورو الحال يرسلون ما يراد طهيه إلى بعض المطابخ التي تخصصت في ذلك وعرف أهلها باسم "الشرائحية" أو "الشرائحيين" وقد كانوا يطهون الأطعمة ويرسلونها إلى المنازل بواسطة بعض الصبية الذين يعاونونهم،ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 128، 129.

(2) المقريزي: المصدر السابق، ج3، ص 162 نقلاً عن ابن زولاق.

(3) يفهم من وصف الشيزرى بأنهم من يقومون بشي اللحوم بأنواعها المختلفة، وقد وضعت عدة شروط لنضج الشواء، ووجد في ذلك العصر طائفة تبيع الشواء على قطعة من الخشب تسمى القرمة مفردها قرمة، انظر الشيزرى: نهاية الرتبة، ص30، 31؛ ابن الإخوة: معالم القربة، ص156، 157.

(4) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 170، تحقيق/ محمد حلمي، القاهرة سنة 1973م، أحداث سنة 533هـ/ 1138م؛ الخطط والآثار، ج3، ص162.

(5) زويلة، اسم قبيلة من قبائل البربر الواصلين مع جوهر القائد من المغرب، وقد بنت خطة عرفت بها، وبنت عليها البابين المعروفين ببابي زويلة وهما بابا القاهرة، وقد زال هذان البابان، وبني أمير الجيوش بدلهما باب زويلة الكبير القائم إلى اليوم، وتسميه العامة بوابة المتولي، حيث كان يجلس في مدخله متولي حسبة القاهرة، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص37، حاشية 3، 6.

(6) يتضح مما ذكره ابن الأخوة أن البطنيون هم الطائفة اللذين يقومون بدبغ الجلود، وقد وضعت عدة شروط لهم، معالم القربة، ص 335؛ ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 204.

(7) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص21.

(1) الأكارع جمع الجمع لأكرع وكراع، وهو الجزء المستدق العاري من اللحم من ساق البقر والغنم، الشيرزى: نهاية الرتبة، ص32 حاشية 2.

رواية لابن سعيد[1] عن أحد الحوانيت المشهورة في هذا السوق حانوت ابن الأزرق الشواء،حيث كان الخليفة الحاكم بأمر الله يقف على هذا الحانوت أثناء تجواله في الأسواق ويتحدث إلى صاحبه ويلاطفه.

ولما نقل بدر الجمالي وزير المستنصر باب زويلة اتسع المكان بين سوق الشرايحيين وبين باب زويلة وصار يعرف بسوق الغرابليين[2] وقد وجدت في هذا السوق عدة حوانيت لصنع مناخل الدقيق والغرابيل، ويقابلها في الناحية الأخرى عدة حوانيت لصنع الإغلاق المعروفة بالضبب[3] هكذا تعرض هذا السوق منذ نشأته إلى تغيرات نوعية ومكانية بحكم التطورات التي طرأت على المجتمع المصري آنذاك، فعندما سكن بياعو الشواء هذا السوق عرف باسمهم ثم تغير بعد ذلك عندما سكنه المغربلون فعرف باسمهم وهكذا.

كما ارتبط الحرفيون بسوق القصبة[4]، وكان ذلك السوق يعد من أكبر أسواق مصر حيث قدرت عدد حوانيته باثني عشر ألف حانوت عامرة "بأنواع المآكل والمشارب والأمتعة تبهج رؤيتها ويعجب الناظر هيئتها، ويعجز... عن إحصاء ما فيها من الأشخاص"[5].

---

(1) أنظر رواية ابن سعيد المغربي عن قتل الحاكم بأمر الله لابن الأزرق الشواء وما فيها من مبالغة، (أبو الحسن على الأندلس): النجوم الزاهرة في حلي حضرة القاهرة، ص61، تحقيق/ حسين نصار، القاهرة سنة1970م.

(2) يفهم من كلام المقريزي بأنهم طائفة تقوم بعمل المناخل والغرابيل التي تنقي الغلال والدقيق من الشوائب العالقة بهما، الخطط، ج3، ص162؛ انظر الشروط التي وضعها كتاب الحسبة لهم، الشيزري: نهاية الرتبة، ص21؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص334، ويطلق هذا اللفظ الآن على شارع المغربلين بالقاهرة.

(3) الضبب هي الأقفال، ابن بسام: نهاية الرتبة، ص147؛ وقد وضع ابن الإخوة شروطاً لهم، انظر معالم القربة، ص345.

(4) المقصود بها قصبة القاهرة أو الشارع الأعظم الذي كان يشق العاصمة من باب زويلة إلى ميدان بين القصرين، ثم يتفرع إلى طريقين، طريق من اليمين يصل إلى رحبة باب العيد من أبواب القصر الشرقي الكبير، وطريق يسلك له يساراً ماراً بالجامع الأقمر وحارة برجوان ثم إلى باب الفتوح، المقريزي: الخطط، ج1، ص373.

(5) المقريزي: نفس المصدر، ج3، ص153، 154.

وكان أهل مصر من المتعاملين في ذلك السوق يتفاخرون بأنهم يلقون في كل يوم ألف دينار ذهباً على المزابل، وهم يعنون بذلك ما يستعمله اللبانون والجبانون والطباخون وغيرهم من أهل الحرف من الأواني المصنوعة من الفخار التي توضع فيها بضائعهم، والتي يأكل فيها عامة الناس في السوق، والأواني التي تأكل فيها الناس في حوانيت الطباخين، وما يستخدمه البائعون من قراطيس وخيوط لتغليف بضائعهم قبل تقديمها للمشتري، إلى غير ذلك من المظاهر التي تدل على مدي التقدم الحضاري والترف الشديد الذي يجعل الناس في ذلك العصر يستعملون الأواني لمرة واحدة[3]، وهذا ما عبر عنه ناصر خسرو[4] بقوله: "ويعطي تجار مصر من بقالين وعطارين وبائعي خردوات[5] الأوعية اللازمة لما يبيعون من زجاج أو خزف أو ورق حتى لا يحتاج المشتري أن يحمل وعاء".

وكذلك ارتبطت طوائف الحرف بسوق أمير الجيوش نسبة إلى بدر الجمالي، وكانت من أعمر أسواق القاهرة، وكانت من الضخامة والتنوع في كافة المنتجات والبضائع والأطعمة، بحيث يمكن الاعتماد عليها في سد حاجة الناس من كل أصناف المتاجر والأمتعة، أو حسب تعبير المقريزي[6] "لا يحتاج ساكنها إلى غيره" ويعدد عشرات الأصناف من المعروضات في هذا السوق فمنها بياعو الضأن واللحم البقرى، وبه عدد كبير من أهل الحرف من الزياتين والجبانين واللبانين والشوايين والعطارين والخضريين وغيرهم من بائعي الأمتعة، وكانت بها حوانيت لحوائج المائدة من البقل والكرات والشمار[1] والنعناع، وكان الناس يمرون في هذا السوق بمشقة بالغة بسبب الزحام الشديد ليلاً ونهاراً[2].

---

(3) المقريزي: نفسه، ج3، ص154.

(4) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 61.

(5) الخردة: ما صغر وتفرق من الأمتعة، انظر: إبراهيم أنيس وآخرون؛ المعجم الوسيط،مادة خرد، القاهرة سنة 1972 م، ج1، ص225.

(6) المقريزي: الخطط، ج3، ص155.

(1) الشمار، بقلة من الفصيلة الخيمية، ومنه نوع حلو يزرع ويؤكل ورقة وسوقة نيئاً، ونوع آخر سكري يؤكل مطبوخاً، أحمد حسن الزيات: المعجم الوسيط، طبعة القاهرة سنة 1961م، ج2، ص493.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص155.

ويبدو أن سوق أمير الجيوش رغم ضخامة نشاطه المتنوع أصبح سويقه صغيرة بعد ذلك[1] بحارة برجوان وحارة بهاء الدين[2] وقد أشار المقريزي[3] إلى ذلك عند ذكره لسوق حارة برجوان "وكان يعرف في القدم أيام الخلفاء الفاطميين بسوق أمير الجيوش"، وكان بها حوانيت، الرفائين[4]، والحياكين[5]، والرسامين وهم المطرزون، والفرائين[6]، والخياطين، وقد سكنها بعد ذلك البزازون[7]، والخلعيون[8] إلى جانب بائعي الثياب المخيطة والأمتعة من الفرش ونحوها[9].

---

(1) أي زمن المقريزي الذي يذكر "سوق يعرف اليوم بسويقة أمير الجيوش"، الخطط، ج1، ص375.

(2) حارة بهاء الدين، تقع داخل باب الفتوح، عرفت بالطواشي بهاء الدين قراقوش، اختطها قوم في الدولة الفاطمية عرفوا بالريحانية والعزيزية فعرفت بهم، فلما سكنها بهاء الدين عرفت به، القلقشندى: صبح الأعشى،ج3،ص352.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص95؛ ج3، ص 155.

(4) الرفاءون من يقومون برفي الملابس، وقد اشترط عليهم كتاب الحسبة عدم خلط الملابس بعضها ببعض إلا بحضرة صاحبها، الشيزري: نهاية الرتبة، ص67؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص221.

(5) الحياكون: الحائك والنساج هم الحاكة والحوكة وقد حاك الثوب يحوكة وحياكة، ونسج الحائك الثوب ينسجه نسجاً وهو النساج وحرفته النساجة، وأصل النسيج ضم الشيء بعضه إلى بعض، ابن سيده: المخصص، ج12، ص259، 260، والحاكة جمع حائك، وهو الذي ينسج الغزل قماشا، الشيرازي: نهاية الرتبة، ص65 حاشية 1.

(6) الفراءون من يبيعون الفراء، وقد وضع ابن الأخوة عدة شروط لهم منها عدم خلط الفراء القديم بالجديد، أنظر: ابن الأخوة، معالم القربة، ص338.

(7) البزازون، مفردها بز والبز الثياب أو متاع البيت من الثياب ونحوها وبائعه البزاز وحرفته البزارة، الفيروز أبادي: القاموس المحيط، طبعة سنة 1911م، ج2، ص131، وقد وضع الشيزري لهم عدة شروط، منها ألا يزيد في ثمنها، وألا يبيع على بيع أخيه، أنظر: نهاية الرتبة، ص61- 63.

(8) الخلعيون، مفردها خلعي، والخلع هي التي ينعم بها الخليفة أو السلطان على الأمراء والوزراء وكبار رجال الدولة في المناسبات والأعياد، وكانت ترفق بها براءات يصدرها ديوان الإنشاء المختص بمثل هذا العمل، انظر: نص إحدى هذه البراءات لعام 535هـ/ 1140م، وهي من إنشاء ابن منجب الصيرفي، المقريزي: الخطط، ج1، ص412.

(9) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص164.

كما يبدو أن سوق أمير الجيوش قد تغير اسمه إلى سوق المتعيشين زمن المقريزي[1] يقول عنه: "وقد أدركته سوقاً عظيماً لا يكاد يعدم فيه شئ مما يحتاج من المأكولات وغيرها بحيث إذا طلب منه شئ من ذلك في ليل أو نهار، وقد خرب الآن ولم يبق منه إلا اليسير، وكان هذا السوق قديماً يعرف بسوق أمير الجيوش".

كما ارتبطت طائفة الرواسين في العصر الفاطمي بسوق الرواسين، الواقع على رأس سوق أمير الجيوش، قيل له ذلك من أجل أن هناك خاناً تعمل فيه الرؤوس المغمومة[2]، وكان سوق الرواسين هذا من أحسن أسواق القاهرة، وفيه عدة من الحرفيين، ويشتمل على نحو العشرين حانوتاً كلها عامرة مملوءة بأصناف المأكل[3]، وخاصة من الرؤوس المذبوحة، وكان للناس إقبال شديد على هذا النوع من الأطعمة، ولاسيما القصر الفاطمي، حتى أن حوانيت ذلك السوق كانت لا تكفي سد حاجته الدائمة من هذه الرؤوس، يؤيد هذا نص معاصر للدولة الفاطمية، ففي سنة 414 هـ/ 1023م" وُكل بدكاكين الرواسين في جميع الأسواق، وأخذ ما فيها من الرؤوس، وكان قد طلب خمسمائة رأس، وألف رطل رقاق"[4].

ويحدثنا ناصر خسرو[5] في أثناء زيارته لمصر ما شاهده من الأسواق، وذكر ما يسميه سوق القناديل بالقرب من جامع عمرو بن العاص بالفسطاط، وأنه لم يشاهد سوقاً مثله في أي بلد آخر من البلاد التي زارها، وفيه كل ما في العالم من طرائف حيث شاهد فيه العديد من الحرفيين والصناع المهرة في مختلف الحرف يصنعون الأوعية والأمشاط ومقابض السكاكين المصنوعة من أنياب الفيل، وصناعة البلور الراقي، والنعال المصنوعة من الجلود المستوردة من الحبشة، ويتضح أنه ليس من بين ما شاهده ناصر خسرو في سوق القناديل هذا، القناديل التي سمي بها هذا السوق، فضلاً عن أن أحداً لم يذكر سوق القناديل في العصر الفاطمي سوى هذا الرحالة، وهو رحالة طارئ على البلاد وليس خبيراً بخططها.

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 375.

(2) الغمة في اللغة الوعاء الذي يحفظ فيه السمن، والمقصود به هنا الوعاء الذي تطبخ فيه الرؤوس، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 32 حاشية 9.

(3) المقريزي:المصدر السابق، ج 3 ص 155.

(4) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 133، القاهرة 1971 م، نقلاً عن المسبحي؛ انظر: زقاق الدقاقين، ابن دقماق الانتصار، ج 4 ص 19.

(5) ناصر خسرو: سفر نامة، ص 59 – 60، 63.

وقد عرفة المؤرخ المصري ابن عبد الحكم[1] بزقاق الأشراف، لأنهم كانوا يقطنون فيه، كما عرفه الكتاب المعاصرون للدولة الفاطمية ومن نقل عنهم بزقاق القناديل[2]، دون الإشارة إلى كلمة سوق، وذكر ابن دقماق[3] عن سبب تسميته بزقاق القناديل، لأن هذا الزقاق كان برسمه قنديل يوقد على باب عمرو بن العاص، ولا شك أن الزقاق كان محاطا بالأسواق العامرة، في ذلك الوقت فظن ناصر خسرو أنه سوق القناديل.

أما سوق الغلة، فقد ارتبطت به طائفة الحبوبيين وطحن الغلال، فالحبوب وخاصة القمح كانت من أهم السلع التي يقبل عليها الناس على اختلاف طبقاتهم، وذكر المقريزي[4] أنه كان سوقاً ضخماً على ساحل الفسطاط يطلق عليه ميدان القمح أو ميدان الغلة، لما يرد إليه من الغلال من صعيد مصر[5]، لذلك يسميه المسبحي[6] سوق القماحين بساحل الصعيد، لكثرة المراكب القادمة من الصعيد محملة بالقمح تحط وتقلع منه.

ومن الأسواق التي وردت ضمن قائمة الأماكن التي تحصل منها الضرائب في العصر الفاطمي كما ذكر المقريزي[7]سوق دار الجبن، حيث ارتبطت به طائفة الجبانين، وقد أشار المسبحي[8] إلى سوق دار الجبن هذه في أحداث سنة 415هـ/1024م عند ذكره لوفاة ابن طالب الجبان، ويبدو من الرواية أن الجبن كان يرد إلى هذا السوق من مصانعه ويتجمع به حيث يباع لمن يرغب من التجار ويوزع على الأسواق، ففي بردية ترجع إلى القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي نجد المشتري يطلب "ستة أرطال جبن مها رطلين جزائري"[9]، كما ورد في وثيقة أخرى ذكر "الجبن الحالوم وكان يباع في قلال"[10]، مما يوحى بأن الجبن

---

(1) ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، ص13.

(2) انظر: المسبحي، أخبار مصر، ص199؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص21، 23.

(3) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص13.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 124.

(5) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج4، ص 249.

(6) المسبحي: أخبار مصر , ص 193.

(7) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص104.

(8) المسبحي: أخبار مصر، ص 234.

(9) جرو همان: أوراق البردي، ج5، ص151، 152، ترجمة عبد الحميد عيسي، القاهرة 1968م.

(10) جرو همان: أوراق البردي العربية،ج3، ص210، 213، وثيقة رقم 205.

كانت له أنواع مختلفة، كما كانت من الحرف المنتشرة في أنحاء البلاد، فقد أشار المقريزي[1] أن مدينة تنيس وحدها كانت تنتج كميات ضخمة من الجبن، وكانت الضرائب التي تجبي منها على هذه الصناعة " سبعمائة دينار عن كل ألف قالب دينار ونصف".

كما أشار بن دقماق[2] إلي سوق دار التفاح، ويبدوا أن هذا الاسم لا يعني التخصص في تجارة التفاح فقط، بل كان يرد إلى هذا السوق الفواكه على اختلافها مما ينبت في بساتين ضواحي القاهرة، وكان يوزع منها على سائر أسواق القاهرة والفسطاط[3] بالإضافة إلى ما يرد إليها من بلاد الشام.

ومن الأسواق التي ارتبطت بها طوائف الحرفيين وأشارت إليها المصادر، سوق باب الزهرمة[4]، وهو أحد أبواب القصر الشرقي الكبير في الدولة الفاطمية، ويقع مكان سوق الصيارف، ويقابله سوق السيوفيين وفيه تباع الصناديق والخزائن والأسرة وغيرها من المصنوعات الخشبية[5].

---

(1) المقريزي: الخطط،ج1، ص177، وصف ابن دقماق مدينة تنيس بقوله: "وهي مدينة في جزيرة في وسط بحيرة...، وقراها مثل الجزائر في وسط الماء"، الانتصار، ج2، ص78- 79، ومن المحتمل أن الجبن الجزائري المشار إليه من إنتاجها.

(2) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 12، 90.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج2 ص 93.

(4) يطلق هذا الوصف على كثير من المواضع بالقاهرة مثل خط باب الزهومة، وسوق باب الزهومة، وكان باب الزهومة نفسه أحد أبواب القصر الكبير الشرقي في عهد الفاطميين، وقد عرف بذلك الاسم لأن اللحوم وحوائج الطعام كانت تدخل إلى مطبخ القصر من هذا الباب فقيل له باب الزهومة يعني باب الزفر، القلقشندى: صبح، ج2، ص350؛ المقريزي: الخطط، ج3، ص165؛ السلوك: ج1، ق3، ص951 حاشية 5؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص36 حاشية 2؛ وفي المعجم الوجيز، الزهومة: الريح المنتنة، باب زهم، ص295.

(5) المقريزي: الخطط، ج3، ص166.

وسوق الحريريين[1]، وسوق العنبر[2]، وكان من أجمل أسواق القاهرة وأفخرها بحسن المآكل وطيبها[3]، وكذلك بسوق باب الفتوح ، وهو معمور الجانبين بحوانيت اللحامين[4]، والخضريين[5]، والفاميين[6] الشرايحيين وغيرهم[7]، وارتبطت أيضاً بسوق المحايريين[8]، الذي يقع بجوار الجامع الأقمر[9].

---

(1) نسبة إلى الحريريين، وهم صناع الحرير، وقد أطلق لفظ الحريريين على أماكن في بعض الكتابات الأثرية، وربما جاء ذلك من اتخاذ هذه المواضع أسواقاً لتجاره الحرير أو صناعته أي لوجود حوانيت الحريريين ومصانعهم فيها، حسن الباشا: الفنون الإسلامية ، ج1، ص424؛ وقد وضع الشيزرى لهم عدة شروط منها عدم ثقل الحرير بالنشا المدبر أو بالسمن أو الزيت، أو أن يجعل في ظهره عقداً من غيره، نهاية الرتبة، ص71.

(2) العنبر مادة صلبة شهباء اللون تشبه الشمع،إذا سخنت خرجت منها رائحة طيبة، ويرى البعض أنه مادة بحرية تقذفها الأمواج إلى الشاطئ، يقال أيضاً إنه مادة نباتية، غير أن أغلب الآراء متفقة على أن مصدره بحري من المحيط الهندي، وهو مستخدم في الطب والعطر، الشيزرى؛ نهاية الرتبة، ص49، 50 حاشية 15؛ والعنبر من الأحجار النفيسة.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص158.

(4) اللحاميون، هذا اللفظ أطلق على بائعي اللحوم بأنواعها المختلفة، المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص154؛ اللّحام بالشد بائع اللحم، المعجم الوجيز، ص 553.

(5) الخضريون، يفهم مما ذكره المقريزي من يقومون ببيع الخضروات، الخطط ج3، ص 154، وقد وضع الشيزرى لهم عدة شروط منها عدم غسل البصل والثوم الرطبين فإن الماء يزدهما زفرة ونتونة، وعدم خلط البائت بالطري المقطوع، نهاية الرتبة، ص 116.

(6) الفوم، الزرع أو الحنطة، والفوم الحمص، والفوم الخبز أيضاً، ويقصد بالفوم هنا الثوم وبائعه فامي، ابن منظور: لسان العرب، ج5، ص 358 ؛ الفومة: الثومة، جمعها فوم، المعجم الوجيز، ص 485.

(7) المقريزي: الخطط، ج3، ص 154.

(8) المحاير، جمع محارة وهي حسبما ورد في القاموس المحيط شبه الهودج، الفيروز أبادي، ج2، ص131؛ المقريزي: السلوك، ج2، ق1، ص 233، تحقيق/ زيادة القاهرة سنة 1941م.

(9) بناه الآمر الفاطمي بواسطة وزيره المأمون بن البطائحي وأكمل بناءه في عام510هـ/ 1125م وكتب اسم الآمر والمأمون عليه، القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 361؛انظر سعاد ماهر: مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، القاهرة سنة 1971م، ج1، ص 314، 320.

ويتصل بسوق حارة برجوان[1]، وكان يزدهر هذا السوق في موسم الحج علي الأخص[2]، كما أن هناك العشرات من الأسواق التي أشارت إليها المصادر في العصر الفاطمي، ولا نعرف عن تفاصيلها غير اسمها، وقد ارتبطت بها الطوائف الحرفية وتواجدت فيها، منها دار الكتان وسوق السكريين[3]، وسوق والسيوفيين[4]، وسوق الخبازين[5]، وسوق الصابونيين، وسوق الفرائين[6] وسوق العداسين[7]، وسويقة دار النحاس التي يبدو أنها كانت سوقاً كبيراً في العصر الفاطمي[8].

وقد أسهب المؤرخون والرحالة ممن زاروا الديار المصرية في العصر الفاطمي في وصف عظمة الفسطاط وأسواقها ونشاط الحرفيين بها يقول عنها المقدسي[9]: "تكثر بها المتاجر والأسواق والمعايش وساحلها كثير المراكب وسكانها كثيرون حتى أن القرمطي لما سار إليها خرج الناس إليه فرآهم كالجراد".

كما جاء في وصف ابن سعيد[10] لمدينة القاهرة حينما زارها بأنها "مدينة رائعة تفنن الفاطميون في بنائها، وكانت مقراً لخلافتهم ومركزا للإشعاع العلمي والثقافي يشع على كل المناطق التابعة للخلافة الفاطمية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي"، كما كانت أسواقها صورة للحياة العقلية والأدبية والاجتماعية في تلك الفترة.

---

(1) تعرف ببرجوان الخادم وهو خادم القصور في أيام العزيز بالله الفاطمي وقتله الحاكم بعد ذلك، وهي تقع في المنطقة التي يتوسطها اليوم شارع برجوان وحارة برجوان وما يتفرع منها من العطف والأزقة بقسم الجمالية؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 48، حاشية رقم 3.

(2) المقريزي: الخطط، ج3، ص 165.

(3) حيث يأتي ذكر سوق السكريين من بين الأسواق التي كانت تجبي منها الضرائب في العصر الفاطمي، المقريزي: الخطط، ج1، ص 104.

(4) ابن منقذ: كتاب الاعتبار، ص 20؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 158.

(5) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص24.

(6) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج3، ص430،431.

(7) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص40.

(8) ابن دقماق: نفسه، ج4، ص33.

(9) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص198.

(10) ابن سعيد: النجوم الزاهرة، ص21، 22.

ولم يقتصر ارتباط أهل الحرف بأسواق مدينتي الفسطاط والقاهرة، بل كانت الأسواق منتشرة في كافة أنحاء البلاد، دليلاً على وفرة الإنتاج المتنوع والنشاط الحرفي المتميز والرغبة في تبادل السلع والمنتجات بين سكان الأقاليم والعاصمة، ولهذا حدثنا ناصر خسرو[1] أن منتجات هذه البلاد كانت تنقل إلى العاصمة حيث يباع جزء كبير منها في الأسواق، كما ذكر ابن جبير[2] أن عدداً كبيراً من المراكب كان يتوجه إلى المناطق المختلفة داخل البلاد لاستجلاب القمح وخاصة من بلاد الصعيد التي ترد إلى مخازن الفسطاط.

كما حفلت أسواق مدينة الإسكندرية بالحرفيين وبكل طريف ونادر لتميزها في حركة التجارة الداخلية والخارجية، مما كان يصل إليها عن طريق النيل عبر خليج الإسكندرية[3] من الأسواق الداخلية، وما كانت ترسله إلى تلك الأسواق من منتجاتها الحرفية المتنوعة التي اشتهرت بها على مر العصور من المنسوجات الكتانية الراقية التي يقال لها الشرب، وكانت تباع بقيمة وزنها فضة[4]، كما اشتهرت بإنتاجها الراقي من التحف والأواني الخزفية والفخارية في مصانع الخزف[5] والزجاج بها[6] في العصر الفاطمي،فضلاً عن مناسج الحصر الساماني والعبداني[7] وكانت سوقاً رائجة لهذه المنتجات وغيرها.

---

(1) ناصر خسرو: سفر نامه، ص67.

(2) ابن جبير (أبو الحسن محمد بن أحمد): كتاب الرحلة، ص60، تحقيق/ حسين نصار القاهرة سنة 1955م؛ جروهمان: أوراق البردي العربية،ج4، ص249.

(3) يذكر المقريزي أن الخليفة الحاكم بأمر الله أطلق في سنة 404هـ/1013م لحفر خليج الإسكندرية مبلغ 15 ألف دينار فحفر كله، وذلك بعد أن انقطع الماء عن المدينة لعوارض سدت خليجها، أنظر المقريزي: الخطط، ج1، ص171.

(4) المقريزي: نفس المصدر، ج1، ص163.

(5) أسفرت حفائر أثرية في كوم الدكة سنة 1948م عن كشف قطع كثيرة من الخزف الشائع استعماله منذ العصر الفاطمي، تؤكد وجود مصنع للخزف في هذه المنطقة، السيد عبد العزيز سالم تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي، الإسكندرية سنة 1961م، ص175.

(6) كما أسفرت الحفائر الأثرية بمنطقة كوم الدكة عن كميات من القطع الزجاجية والبلورية وقطع من الزجاج المزخرف والمموه بالمينا من النوع الشائع آنذاك، زكي محمد حسن: فنون الإسلام، ص586؛عبد العزيز سالم: المرجع السابق، والصفحة.

(7) ابن زولا ق: فضائل مصر وأخبارها وخواصها، ص 61؛ تحقيق/ على محمد عمر، الهيئة المصرية العامة، القاهرة سنة 1999م.

وكذلك مدينة قليوب من ضواحي القاهرة والفسطاط، وكانت تمدهما بمنتجاتها الحرفية المتميزة، ويصفها ابن دقماق[1] بأنها "مدينة عظيمة حسنة كان بها ألف وسبعمائة بستان "وبها من أنواع الفواكه شئ كثير رخيص جداً... وبها أسواق وحمامات وفنادق ومعاصر شيرج وزيت حار...، وتمير مصر بأكثر فواكهها وخيراتها وألبانها وقشطاتها".

كما يصف المقريزي[2] منية الأمراء تلك البلدة الكبيرة من ضواحي القاهرة أيضاً، بأنها كثيرة الأسواق، وكانت تشهد سوقاً كبيراً يقام بها في يوم الأحد من كل أسبوع، يباع فيه البقر والغنم والغلال والبضائع وكل شئ[3]، وكانت من الأسواق المشهورة، كما كانت من أكبر مراكز عصر وإنتاج الخمور وصناعتها في مصر، ويبدو أن بساتينها التي كانت تشتهر بها كانت تنتج كميات وافرة من العنب[4] وقد احترف أهلها من وأكثرهم الأقباط هذه الصناعة[5].

وكذلك اشتهرت شبرا الخيمة من ضواحي القاهرة بسوقها العامر الذي كان يقام بها يوم الثلاثاء من كل أسبوع، فضلاً عن وجود الطواحين ومعاصر الزيت وغيرها من الأنشطة الحرفية المختلفة[6].

كما ارتبط الحرفيون بالأسواق المنتشرة في مدن الدلتا في العصر الفاطمي، وقد أعجب المؤرخون والرحالة بمدينة تنيس[7] وبكثرة أسواقها وأشادوا بمنسوجاتها التي اكتسبت شهرة عالمية، التي كانت تضم عشرة آلاف دكان تنتج وتتجر في أنواع المنسوجات،

---

(1) ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص 47، 48.

(2) المقريزي: الخطط، ج2، ص130.

(3، 4) ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص47، 48.

(5) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 130.

(6) ابن دقماق: الانتصار، ص 47، 48.

(7) تنيس: جزيرة في بحر مصر قريبة من البر ما بين الفرما ودمياط، وبها تعمل الثياب الملونة والفرش، والبقلامون، ياقوت الحموي (شهاب الدين أبو عبد الله الحموي): معجم البلدان، دار صادر بيروت 1979م، ج2، ص 1، وهي من المدن القديمة التي اندثرت، والجزيرة التي كانت بها مدينة تنيس لا تزال موجودة إلي اليوم ببحيرة المنزلة ومعروفة بجزيرة تنيس وبها بعض بقايا من الطوب الأحمر المخلف من مبانيها القديمة، هذه الجزيرة واقعة في الجنوب الغربي لمدينة بورسعيد، وعلي بعد تسعة كيلوا مترات منها، محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلي 1945م، القسم الخاص بالبلاد المندرسة، دار الكتب المصرية، القاهرة 1563م، القسم الأول، ص 197، 198.

ومصانعها التي كانت تضم نحو خمسة آلاف منسج، وأكثر من عشرة آلاف من مهرة الحرفيين في هذه الصناعة، وفيها من المنسوجات "مالا يرى مثله ومالا يمكن وصفه"[1] مما يكشف عن نشاط الحرفيين وارتباطهم بأسواق مدينة تنيس الصناعية.

وكذلك مدينة دمياط التي اشتهرت أسواقها الحرفية بصناعة النسيج، وكان بها أعداد كبيرة من الحوانيت والمصانع وكان الحاكة يستأجرون غرفاً بهذه المصانع أو المعامل لعمل الثياب المخيطة بها،[2] من كل فن ولون بأيدي المهرة من الحرفيين والصناع "مما لم يسمع مثله في بلد"[3].

كما ارتبط أهل الحرف بالأسواق المنتشرة في مدن الصعيد، التي تميزت ببعض المنتجات الصناعية والزراعية المتوفرة بها، يقول القلقشندى[4] عن أسيوط: "وهي مدينة حسنة وبها مساجد ومدارس وأسواق وقياسر وحمامات"، وفيها مناسج الأرمني والدبيقي، وسائر أنواع الكسا[5]، كما احترف أهلها عمل الأفيون يعتصر من ورق الخشخاش الأسود والخس ويحمل إلى سائر الدنيا[6].

وكذلك مدينة قوص[7] التي كانت من أهم المراكز التجارية في العصر الفاطمي، لموقعها المتميز في نهاية طريق القوافل الممتد بين النيل والبحر الأحمر[8]، مما جعل

---

(1) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج1، ص86، طبعة بيروت سنة 1955م؛ ابن بسام (محمد بن أحمد التنيسي): أنيس الجليس في أخبار تنيس، ص37، تحقيق/ جمال الدين الشيال، بغداد سنة 1967م.

(2) القز ويني (أبو عبد الله زكريا بن محمد): آثار البلاد وأخبار العباد، ص129، جوتنجن سنة1848م.

(3) ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص86.

(4) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 400.

(5) الكسا: مفرده الكسوة، وهي الثوب يستتر به ويُتحلى، ابن زولا ق: فضائل مصر، ص65 حاشية 5.

(6) ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص 251.

(7) قوص: مدينة كبيرة عظيمة واسعة، قصبة صعيد مصر، تقع في البر الشرقي عن النيل، وأهلها أرباب ثروة وتجارات واسعة، ياقوت: معجم البلدان، ج4، ص413 وكانت قوص قاعدة لإقليم يعرف بالأعمال القوصية، نسبة إلى قوص من عهد الدولة الفاطمية إلى آخر أيام المماليك، وهي الآن عاصمة المركز المعروف بنفس الاسم بمحافظة قنا؛ محمد رمزي: القاموس الجغرافي، القسم الثاني،ج4، ص187- 189.

(8) المقريزي: الخطط والآثار،ج1، ص205، 236.

أسواقها محط التجار القادمين من عدن[1]، وكانت تتم بها عمليات تبادل واسعة للسلع والمنتجات الحرفية المختلفة، حتى صارت موطناً لعدد كبير من "العلماء والتجار وذوو الأموال"[2]، فضلاً عن احتراف أهلها تجارة الزمرد[3]، وكان يحمل منها إلى أسواق الفسطاط[4] ، وكان بها أربعون مسبكاً للسكر، وست معاصر للقصب[5] اشتغل فيها عدد كبير من الحرفيين والصناع، وكانت اخميم[6] أيضاً مدينة عظيمة، وبلد كبير[7]، بتجارتها وصناعاتها، بها أسواق يمارس الحرفيون فيها أنشطتهم المختلفة، وقياسر وفنادق وغير ذلك[8] من المنشآت والمرافق لتي تزايدت في العصر الفاطمي.

---

(1) ياقوت: معجم البلدان، ج4، ص412.

(2) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 401.

(3) ابن زولا ق: فضائل مصر وأخبارها، ص66؛ أشار الدمشقي أن الزمرد من الأحجار الكريمة الموجودة خاصة في منطقة الصعيد الأعلى؛ (شمس الدين أبو عبد الله محمد): الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأغراض وغشوش المدلسين فيها، ص67، مطبعة المؤيد، دمشق سنة 1318هـ .

(4) المقريزي: الخطط، ج1، ص233.

(5) الأدفوى: الطالع السعيد ، ص24.

(6) أخميم: بالكسر، بلدة قديمة على شاطئ النيل الشرقي بصعيد مصر، وينسب إليها ذو النون بن إبراهيم الأخميمي الزاهد، ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص124؛ وكانت في العصور الوسطي مدينة زاهرة لمزارع قصب السكر والكروم والنخيل، وبها مساجد وكنائس، وكانت تمارس بها صناعة النسيج، البلاذري (أبو الحسن أحمد بن يحي ابن جابر ابن داود): فتوح البلدان، القسم الثالث، ص681، وتحقيق/ رضوان ابن محمد رضوان، طبعة بيروت سنة 1398هـ؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص229، وهي الآن عاصمة أحد مراكز محافظة سوهاج.

(7) أبو الفدى (عماد الدين إسماعيل بن محمد صاحب حماة): تقويم البلدان ، ص111، دار الطباعة السلطانية، باريس سنة1840م.

(8) ابن زولا ق: فضائل مصر وأخبارها، ص65؛ ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص25، 26.

كما كانت منفلوط[1] على حد تعبير ابن جبير[2]، مدينة عامرة بالأسواق ، وسائر ما يحتاج إليه من المرافق، واحترف أهلها طحن الغلال[3]، وكان يحمل من غلاتها وفضلها إلي الآفاق[4].

أما البهنسا[5]، وهي من مدن الصعيد الأدنى، عامرة بأسواقها كثيرة الدخل[6]، نتيجة لكثرة تجارتها وشهرتها في صناعة المنسوجات المطرزة، كما احترف أهلها إنتاج الستور والخيام والبسط والصوف والكتان[7]، الذي يحمل منها إلى أقاصي البلدان براً وبحراً[8]، ويبدو أن أهل المدينة كانوا يملكون أعداداً كثيرة من الأنوال التي تستخدم فيما اشتهرت به من صناعة المنسوجات والبسط، ففي بردية ترجع إلى القرن الخامس الهجري /الحادي عشر

---

(1) منفلوط: بلدة بالصعيد في غربي النيل، بينها وبين شاطئ النيل بعد، ياقوت: معجم البلدان ج5، ص214؛ وهي الآن مدينة بمحافظة أسيوط إلى الشمال منها وعاصمة لمركز منفلوط، محمد رمزي: القاموس الجغرافي، القسم الثاني، ج4، ص189.

(2)ابن جبير: الرحلة، ص30.

(3) ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص 22.

(4) ابن زولاق: فضائل مصر، ص 65.

(5) البهنسا: بالفتح ثم السكون، وسين مهملة مكسورة، مدينة بمصر من الصعيد الأدنى غرب النيل، وهي عامرة كبيرة كثيرة الدخل ومظاهرها مشهد يزار ويزعمون أن المسيح عليه السلام وأمه أقاما بها سبع سنين، ياقوت: معجم البلدان، ج 1، ص 516 – 517؛ البغدادي: (صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق): مراصد الاطلاع علي أسماء الأمكنة والبقاع، ج1، ص 235. تحقيق / علي محمد البجاوي، بيروت 1955م، يذكر محمد رمزي: أن اسمها العربي بهنسه، ثم أضيف إليه أداة التعريف، فصارت البهنسا، وهي الآن قرية بمركز بني مزار محافظة المنيا، القاموس الجغرافي، القسم الثاني، ج3، ص 211، 212.

(6) ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص516، 517؛ البغدادي:مراصد الإطلاع،ج1، ص235.

(7) ابن حوقل (أبو القاسم محمد البغدادي): صورة الأرض، ص195، ليدن سنة 1938م، المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص237.

(8) ابن زولا ق: فضائل مصر وأخبارها، ص65؛ ابن ظهيرة (محمد بن محمد القدسي): الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، ص61، دار الكتب المصرية، القاهرة سنة 1969م، نقلاً عن ابن زولاق.

الميلادي عثر عليها في البهنسا نجد قائمة بأسماء أشخاص يملكون أنوالاً، وكان يتراوح ما يملكه الفرد بين نول واحد وخمسة أنوال[1].

ولم يقتصر تواجد الحرفيين وارتباطهم بأسواق المدن وفقط، بل أشار كثير من الرحالة والمؤرخين إلى العديد من أسماء القرى المصرية، ونشاط أهلها الحرفي في العصر الفاطمي، منها كمثال لا الحصر قرية شطا[2]، ودبيق[3]، وإلى شطا تنسب الثياب الشطوية، أما دبيق فتنسب إليها القماش المسمى بالدبيقي الثقيل، وكانت لمنسوجاتهما شهرة عالمية[4].

كما اشتهرت قرية مشتول[5] من أعمال الشرقية بكثرة طواحن الدقيق وارتباط أصحاب حرفة طحن الغلال بها، لذا سميت بمشتول الطواحين[6] وكذلك اشتهرت أتريب[7] بأسواقها الحرفية في إنتاج وتجارة العسل الموصوف والذي كان يصنع بها، ويجلب منها إلي أسواق بنها[8] ومنوف[9].

---

(1) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج6، ص70، 71، وثيقة رقم 387.

(2) بليدة بمصر تقع على بعد ثلاثة أميال من دمياط على ضفة البحر المتوسط، ياقوت: معجم البلدان، ج3، ص342؛ على بحيرة تنيس وينسب إليها الثياب الشطوية؛ القزويني: آثار البلاد، ص209.

(3) قرية بين الفرما وتنيس من قرى دمياط ينسب إليها الثياب الدبيقية والعمائم الشرب الملونة، ياقوت: معجم البلدان، ج2، ص438؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص226.

(4) ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص 82.

(5) مشتول: مشتول الطواحين، ومشتول القاضي وكلتاهما من كورة الشرقية، ومشتول الطواحين، بليدة حسنة العمارة جليلة الارتفاع بها عدة طواحين تطحن الدقيق الحّواري وتجهزه إلى مصر، ياقوت: معجم البلدان، ج5، ص 132؛ وهي من القرى القديمة، بمركز بلبيس بمحافظة الشرقية، محمد رمزي: القاموس الجغرافي، ق 2، ج5 ، ص 104.

(6) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 195؛ ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص176.

(7) أتريب: بالفتح ثم السكون، اسم كورة في شرقي مصر مسماه بأتريب، ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص87؛ وكانت بأراضي ناحية بنها، ويدل علي موقعها التلول التي بأحواض أتريب الواقعة بالجهة الشمالية من بندر بنها بمحافظة القليوبية / محمد رمزي: القاموس الجغرافي، ق2، ج1، ص18.

(8) اليعقوبي: كتاب البلدان، ص 337؛ انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي ق2، ج 1، ص 21.

(9) وهي منوف العليا، المقريزي: الخطط ج1، ص 162؛ سعاد ماهر: محافظات الجمهورية العربية المتحدة وآثارها الباقية في العصر الإسلامي، ص 112، القاهرة سنة 1966م.

وكذلك كانت بترنوط[1] الأسواق ومعاصر للسكر[2] كما كانت بسمهود[3] كثير من معاصر قصب السكر أيضا، وكان وبها سبعة عشر حجراً[4] لعصره، إلي غير ذلك من القرى التي تميزت أسواقها بنشاط أهل الحرف وارتباطهم بها، وكانت هذه الأسواق على نحو ما سبق تتمثل في ثلاثة أنواع :-

1. أسواق سنوية موسمية[5]، ارتبطت بالأعياد والمواسم وكافة المناسبات المختلفة، التي تحدث في كل عام، كسوق الشماعين الذي كان يزدهر في موسم شهر رمضان، وسوق الحلوانيين الذي كان الاستعداد له يبدأ من منتصف شهر رمضان، وكذلك سوق الكعكيين، وسوق المحايريين الذي كان يزدهر في موسم الحج على الأخص[6]، وكان يتم فيها عرض كافة المنتجات الحرفية من زراعية وصناعية، وخاصة تلك السلع الموسمية التي لا تتوافر في الأسواق المحلية المحدودة[7].

---

(1) ترنوط: ومكانها الآن كوم حمادة بمحافظة البحيرة/ محمد رمزي: القاموس الجغرافي، ق2، ج2، ص331.

(2) البكري (أبو عبيد الله بن عبد العزيز):المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب، ص 2، الجزائر سنة1857م.

(3) سمهود: قرية كبيرة على شاطئ غربي النيل بالصعيد، دون فرشوط، ياقوت: معجم البلدان، ج3، ص255؛ وهي الآن بمركز نجع حمادي بمحافظة قنا، محمد رمزي: القاموس الجغرافي، ق2، ج4، ص197.

(4) ويقال أن الفأر لا يأكل قصبها، وذلك مشهور بين أهلها والبلاد المجاورة لها، الادفوي: الطالع السعيد، ص 18؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص203؛ ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص 32.

(5) سعد الخادم: الصناعات الشعبية في مصر، دار المعارف بمصر، القاهرة سنة 1957م، ص 16.

(6) المقريزي: الخطط، ج3، ص 154، 162، 165.

(7) بدر وشالميتا: الأسواق بحث في كتاب المدينة الإسلامية، ص110، ترجمة/ أحمد محمد ثعلب، اليونسكو، سنة 1983م.

2. أسواق أسبوعية[1]، تقام في أيام معينة من الأسبوع[2] وكان يتم فيها تبادل المنتجات الحرفية بين أهل القرى، فكان لكل قرية سوقها المحلي التي تسوّق فيها منتجاتها، ويشارك فيه سكان القرى المجاورة، الذين يرغبون في تسويق منتجاتهم المختلفة، وفي كثير من الأحيان، كانت مجموعة القرى المجاورة تتخذ لها سوقاً واحدة، تعقد في إحداها، ويكون مركزاً لتسويق منتجات هذه القرى في تلك الأسواق.

3. أما النوع الثالث من الأسواق التي ارتبط بها أهل الحرف، فهي سويقات صغيرة دائمة تقام داخل المدينة أو القرية، لبيع وعرض المنتجات والأشياء البسيطة اليومية لتلبية احتياجات ساكنيها من الضروريات اللازمة[3].

والواقع لسنا بصدد سرد جميع الأسواق الحرفية المنتشرة في المدن والأقاليم المصرية في العصر الفاطمي، فهي كثيرة ومتنوعة، بقدر ما يهمنا الوقوف على أهمية وجودها لارتباط أهل الحرف وتمسكهم بها، وهي الحقيقة التي ذكرها ابن بطوطة[4] في رحلته، أن المسافر على صفحة نهر النيل لا يحتاج إلى أن يحمل معه زاداً "لأنه مهما أراد النزول للشاطئ سيجد سوقاً يشتري منه ما يريد...، والأسواق متصلة من مدينة الإسكندرية إلى مصر، ومن مصر إلى مدينة أسوان من الصعيد.

ارتباط محل السكنى بالأنشطة الحرفية :

ظلت مدينة الفسطاط طوال العصر الفاطمي مأوى أهل الحرف وغيرهم من الطبقات الشعبية الفقيرة، وكان جامع عمرو بن العاص أحد الأماكن الهامة التي تواجدت بها الطوائف

---

(1) عن الأسواق الأسبوعية: انظر: ابن دقماق: الانتصار، ج5. ص 25 وما بعدها؛ أبو عثمان النابلسي (الصفدي): تاريخ الفيوم وبلاده، المطبعة الأهلية، القاهرة 1898م، ص 64، 69.

(2) المقريزي: الخطط، ج1، ص 205.

(3) الشابستي (أبو الحسن علي بن محمد): الديارات، ص 117، 118، تحقيق/ كوركيس عواد، الطبعة الثانية، مطبعة دار المعارف، بغداد سنة 1386 هـ/ 1966م؛ آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ص276، 277، القاهرة سنة 1941م.

(4) ابن بطوطة (أبو عبد الله محمد بن عبد الله): رحلة ابن بطوطة، المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ص32، طبعة دار التحرير، القاهرة سنة 1966م.

الحرفية وارتبطت بها، فلم يكن لساكني مصر[1] أن يدخلوا القاهرة إلا بإذن يسمح لصاحبه بدخول أحد أبواب القاهرة[2]، وكانت أسوارا لقاهرة العالية وأبوابها الضخمة تحجب الخليفة عن أنظار شعبه[3]، وبمرور الأيام سكنها أمير الجيوش بدر الدين الجمالي والي عكا في عهد المستنصر بالله الفاطمي، وأباح للناس على اختلاف طبقاتهم وأشغالهم السكن بها وممارسة أنشطتهم المختلفة" حتى صار المتعيشون بالقاهرة والمستخدمون يصلون العشاء الآخرة بالقاهرة ويتوجهون إلى سكنهم في مصر"[4].

وقد كان أكبر تجمع سكني وحرفي يقع في الفسطاط حول جامع عمرو بن العاص، وفي الحارات[5]، والأزقة المتفرعة منه[6]، وكان يطلق على هذا التجمع السوق الكبير[7]، وله مسالك إليه كثيرة وقد كان من أكبر الأحياء السكنية عمراناً، وأكثرها ارتباطاً بأهل الحرف، وأشدها ازدحاما، وهذا ما شاهده ابن سعيد[8] عندما زار جامع عمرو بن العاص، ووجد الناس من الرجال والنساء يحتازونه اختصارا للمسافة بين أحياء الفسطاط، ووجد كذلك أصحاب الحرف والمعايش في كل مكان يشتغلون بمعايشهم، ويتبادلون فيه طعامهم.

---

(1) يقصد بمصر الفسطاط، قيل لمصر فسطاط والفسطاط اسم لمصر، المقريزي: الخطط، ج2، ص60 وهو مصطلح يستخدم لتمييزها عن مدينة القاهرة حديثة النشأة.

(2) عن أبواب القاهرة، انظر: أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 35، 36.

(3) عبد الرحمن زكي: القاهرة تاريخها وآثارها، القاهرة سنة 1966م، ص 12.

(4) المقريزي : الخطط، ج3، ص 163.

(5) الحارات، جمع حارة، والحارة هي كل محلة دنت منازلها، والمحلة: منزل القوم وعندما بني العرب مدينة الفسطاط جعلوها أخطاطاً جمع خط، وعندما بني الفاطميون القاهرة جعلوها حارات، فالحارة كالخط جزء من مجموع مباني المدينة تتخللها الطرق ويوجد بها المساجد والمدارس والأسواق والحمامات وغيرها، وإلى اليوم يقال لشيخها شيخ الحارة، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص42، حاشية 2.

(6) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 25 ، 26، 32.

(7) يروي النويري: أن أبا عبد الله محمد بن المأمون قبل التحاقه بخدمة الأفضل بن بدر الجمالي كان في بداية حياته يعمل حمالا يحمل الأمتعة بالسوق الكبير، نهاية الأرب، ج 28، ص 291، تحقيق/ محمد محمد أمين، القاهرة 1992م.

(8) ابن سعيد: النجوم الزاهرة في حلي حضرة القاهرة، ص21-22؛ المقريزي: الخطط، ج 2، ص137، 138.

كما يعد زقاق القناديل كما أسماه المسبحي[1] المعاصر للأحداث من الأحياء الهامة في الفسطاط، وكان هذا الزقاق الكائن بها يقع على الجانب الشمالي لجامع عمرو بن العاص، وكان يحاط بعدد من الأسواق والدور العامرة، منها سوق الكتبيين الذي يقع بجوار دار عمرو بن العاص في أول زقاق القناديل[2]، وسوق بربر الذي يقع في آخره، وسويقة دار فرج التي يسلك إليها من زقاق القناديل[3]، مما يدل على وجود تجمع سكني وحرفي حول جامع عمرو بن العاص بالفسطاط.

كما أشار ابن خلكان[4] إلى دار يعقوب بن كلس وزير الخليفة الفاطمي العزيز بالله ودور غلمانه وحاشيته، والتي عمرت ناحيتها بالأسواق، حيث كان يعمل ويباع بها كافة أصناف المطعوم والملبوس والمشروب، وقد سماها ابن دقماق[5] سويقة[6] الوزير[7] يعقوب بن كلس، مما يوحي أن كلمة دار مرادفة لكلمة سوق، وهي تعني الإقامة وممارسة النشاط.

وقد أشار المسبحي[8] المتوفي سنة 420هـ/ 1029م، المعاصر للأحداث، إلي هذه السويقة في حوادث سنة 415هـ/ 1024م، عندما ذكر وفاة خلف الجمال، بسويقة الوزير مما يؤيد ما أشرنا إليه.

---

(1) المسبحي: أخبار مصر، ص 199؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 21.

(2) المقريزي: الخطط، ج3، ص 165،166، وكان يقصده أهل العلم من كل مكان.

(3) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 32، 33.

(4) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج7، ص 30.

(5) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 15؛ المقريزي: الخطط، ج3، ص 169.

(6) السويقة أكبر حجما من السوق، وقد اختصت بتلبية الحاجات اليومية لقطاع صغير في المدينة، فصغر حجمها وتحددت وظيفتها، فسميت "بالسويقات"، محمد عبد الستار عثمان: المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، العدد 128، الكويت 1988م، ص 253.

(7) عرفت هذه السويقة في الدول الفاطمية بسويقة الوزير، نسبة إلي أبي الفرج يعقوب بن كلس، وزير الخليفة العزيز بالله الفاطمي، الذي تنسب إليه حارة الوزيرية، التي وجدت بالقرب من داره، ثم تغير اسمها في عصر الدولة الأيوبية إلي سويقة الصاحب ـ لقب من ألقاب الوزارة، المقريزي: الخطط، ج3، ص 169.

(8) المسبحي: أخبار مصر، ص 116.

وقد سمي ناصر خسرو[1]، هذا الحي "رباط دار الوزير" وكان لا يباع فيه سوي القصب[2]، وفي الدور الأسفل منه الخياطون، وفي الدور الأعلى الرفاءون، كما سميت هذه الدار بسويقة دار الديباج[3]، ينسج فيها الحرير"[4]، ثم قيل للموضع كله بعد ذلك "خط دار الديباج"، الواقع فيه دار الوزير بن كلس، الذي تنسب إليه حارة الوزيرية والتي أصبحت سوقا كبيرا في أواخر الدولة الفاطمية.

ويبدو ذلك بصورة واضحة عند ذكر المسبحي[5] في أحداث سنة 415هـ/1024م. أنه: "نزلت طائفة من جواري القصر ومعها طائفة من الخدم إلى دار الجوهر[6]، دار الصرف[7]، ودار الأنماط[8] فابتاعوا من جميعها رحلاً، وعادوا إلى القاهرة المحروسة"، وكانت هذه الدور من الأسواق المشهورة في الفسطاط، وتقع شرقي جامع عمرو بن العاص وجنوبه، بالقرب من درب المعاصر بالفسطاط[9]، مما يوحي أن كلمة دار مرادفة لكلمة سوق، وهي تحمل معنى الإقامة وممارسة النشاط أيضاً.

---

(1) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 63.

(2) القصب: ثياب من الكتان رقيقة ناعمة، ابن سيدة: المخصص، ج4، ص 64.

(3) الديباج: من الدبج، وهو النقش والتزيين، والثوب من الديباج وغيره إذا كان رقيقا حسن الصناعة، ابن سيدة: المصدر السابق، ج4، ص 76؛ وفي المعجم الوجيز، الديباج، ضرب من الثياب، سداه ولحمته، حرير، ودبج الشيء دبجاً أي نقشه وزينه، ص 219.

(4) المقريزي: الخطط، ج 3، ص 169.

(5) المسبحي: أخبار مصر، ص 59؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 144.

(6) ذكر ابن دقماق أن دار الجوهر كانت تقع بجوار خوخة السراج وهي رحبة واسعة كانت سوقاً هاماً لصناعة وبيع الجواهر بالفسطاط، الانتصار، ج 4، ص 83.

(7) عن سوق الصيارف، انظر المقريزي: الخطط، ج2، ص 97.

(8) الأنماط، مفردها النمط، والنمط: ظهارة الفراش، وضروب من الثياب المصبغة، كما يطلق عليها نوع من البسط الرقيقة، وجمعها أنماط، ابن منظور: لسان العرب، طبعة دار المعارف، مادة نمط؛ المعجم الوجيز، ص635؛ وعن دار الأنماط انظر المقريزي: الخطط، ج1، ص 373، 374.

(9) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 7، 8، 12؛ المقريزي: الخطط، ج2، ص 484.

ومن الدور التي أشارت إليها المصادر دار النحاس أو سويقة دار النحاس، التي يبدو أنها كانت سوق كبيرة، حيث يذكر ابن دقماق[1] أن بدار النحاس ثمانية مساجد وغيرها، ودار الحصر أو فندق الحصر، وكان يعمل بها الحصر[2] بأنواعه، ودار الكتان[3]، ودار الدباغة، وبيت الفروج[4]، وغيرها من الدور التي توحي بالإقامة وممارسة النشاط الحرفي.

كما أشار ابن دقماق[5]، إلي الكثير من أسماء الحارات والأزقة والدروب التي توحي بتجميع أصحاب الحرف في أماكن خاصة بهم بغرض السكني، وربما تكون مساكنهم أعلى الحوانيت التي يمارسون فيها أنشطتهم، أو قريبة منها، وعلى سبيل المثال، حارة الصيادين، وزقاق الدهانين، وزقاق الرواسين، ودرب المعاصر ودرب النجارين، ودرب الحدادين، ودرب البقالين، ودرب الزجاجيين، وخوخة السراج[6]، وخوخة الرفائين، وهي سكن رفائين القماش وغيرها.

ويروي المقريزي[7] ما يوحي بتلك التجمعات بين أرباب الحرفة الواحدة في السكني أو في أماكن ممارسة النشاط، من ذلك ما ذكره عن "سوق الكعكيين وكان سكني القطانين وسكني الأساكفة"، "سوق الحريريين والمتعيشين وكان قديماً سكني الدجاجين والكعكيين"، وكذلك عند ذكره لسوق المتعيشين "وكان هذا السوق قديماً يعرف بسوق أمير الجيوش، وبآخرة خان[8] الرواسين"، ويبدو أن كلمة خان التي تحمل معني الإقامة مرادفة لكلمة سوق،

---

(1) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 33، 36، 89.

(2) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 7، 40.

(3) انظر: ابن منقذ: الاعتبار، ص 20.

(4) المقريزي: الخطط: ج1، ص 104.

(5) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 13 وما بعدها.

(6) السراج: المصباح الزاهر، جمعها سرج، والسراجه هي حرفة السراج، وهو متخذ السرج أو صانعه، المعجم الوجيز، ص 308، ويفهم من سياق كلام أبو المحاسن أن هذه السوق، كانت مخصصة لإنتاج وبيع أدوات الإضاءة، النجوم الزاهرة، ج4، ص 51.

(7) المقريزي: الخطط، ج1، ص 373 - 375، حيث توجد أمثلة علي غرار ما سبق ذكره.

(8) كلمة خان فارسية الأصل من كلمة خانة بمعني دار أو منزل أو بيت أو حوش، محمد زعفراني، مرتضي آيات الله زاده " شيرازي": فرهنك اصطلاحات روز مؤسسة انتشارات أمير كبير تهران سنة 1944م، ص122.

حيث ذكر المقريزي[1] في موضع آخر، سوق خان الرواسين الواقع على رأس سويقة أمير الجيوش، وكان من أحسن أسواق القاهرة.

كما أشار المقريزي[2] إلى قيسارية[3] الإخشيد التي كان يسكنها البزازون خلف جامع عمرو بن العاص في العصر الفاطمي وكانت عامرة بالحوانيت والمصانع والمخازن والمساكن التي يقيم فيها الصناع والتجار بأجر[4]، نظير إقامتهم والقيام بأعمالهم، وما ذكره المسبحي[5] عن قيسارية الأنماط، ثم سماها دار الأنماط، كما سماها بعد ذلك قيسارية الأنماط القديمة، ويبدو أن كلمة قيسارية التي تحمل معني الإقامة هي الأخرى مرادفة لكلمة سوق، وكلها دلالات واضحة ومسميات عن وجود ارتباط وتجمع حرفي وسكني في هذه المنشآت.

ولم تكن تلك الأحياء والمنشآت التي أشرنا إليها المكان الذي تتواجد به الطوائف الحرفية في العصر الفاطمي بغرض السكني وممارسة النشاط الحرفي، بل تركزت أيضاً في الربع[6] الجنوبي الغربي من القاهرة، إذ كانت القاهرة في ذلك الوقت مقسمة إلى أربعة

---

(1) المقريزي: الخطط، ج3، ص155.

(2) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص263.

(3) يفسر بعض الباحثين كلمة قيسارية بأنها ترجع إلى الأصل اللاتيني caesarea بمعني السوق الإمبراطوري أو القيصري، وفي حين يفسرها البعض الأخر بأنها اشتقاق من كلمة القصر العربية Alecacar (راجع أحمد الطوخي: القيساريات الإسلامية في مصر والمغرب والأندلس، مجلة كلية الآداب بالإسكندرية سنة1981م العدد 28، ص67، وما فيها من مصادر)، والقيساريه جمع قياسر وهي السوق؛ المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 105.

(4) المقريزي: الخطط، ج2، ص87، 89.

(5) المسبحي: أخبار مصر، ص54، 95، 234؛ ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص7، 23.

(6) الرباع جمع ربع بنصب الراء بدلاً من ضمها، وهي مجموعة من المباني المؤجرة للغير تجمع حول صحن، ويكون له في الغالب مدخل واحد وسلم واحد، ويصل ارتفاع الربع إلى أربعة أو خمسة طوابق، ويتم الوصول إلى المساكن عن طريق طرقة تدور حول الصحن، وتوجد مجموعة من الحوانيت بالجهة المطلة على الشارع من الطابق الأرضي، والربع مخصص لسكني الطوائف الحرفية بأجور شهرية زهيدة، أنظر: أبو المحاسن: النجوم الزاهرة،ج10، ص303 حاشية3؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص283.

أجزاء، الربع الشمالي الشرقي ويوجد بـه القصـر الشرقي الكبير[1]، والشمالي الغربـي حيث القصر الغربي الصغير[2]، والجنوب الشرقي وبـه الجامع الأزهر، أمـا الجنوب الغربـي فقد كانت تسكنه طبقة من الحرفيين التـي تزاول بعض الحرف والصناعات المتصلة بالخليفة ورجاله، وقد أنشأ الحرفيون والصناع في هذا الجزء عمائر للعمل والصناعة أطلق عليها اسم الربع واستمرت هذه العمائر والمنشآت في مصر بعد زوال الدولة الفاطمية[3].

كما أشارت المصادر إلى سكنى أهل الحرف وعامة الناس القرافة[4] في العصر الفاطمي وكانت أكثر الأماكن ازدحاماً بساكنيها، وقد وجدت القرافة مع وجود أول عاصمة إسلامية في مصر وهي الفسطاط، ومع تطور الفسطاط والعسكر، والقطائع، والقاهرة تطورت القرافة، وأصبحت أكثر عمراناً عن نشأتها الأولى، ورغب الناس في سكني هذا المكان لوجود عدد كبير من مزارات الأولياء[5].

---

(1) كان هذا القصر في الجهة الشرقية من القاهرة وقد أمر ببنائـه لمعز لدين الله، ونفذ الأمر قائده جوهر الصقلي ولذا سمي بالقصر المعزي ناصر خسرو: سفرنامه، ص48.

(2) أنشأه العزيز بالله غربي قصر أبيه لذلك أطلق عليه القصر الغربي الصغير تميزاً له عن القصر الشرقي الكبير، وهذان القصران كانا يجمعان عدة قصور يجمعها سور واحد، عرفت بالقصور الزاهرة، القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص240؛ وعن القصور التي قام الفاطميون ببنائها داخل القصران، انظر: المقريزي، الخطط، ج2، ص83؛ وعن السور الدائر حول هذه القصور، انظر أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص39- 41 ؛ وعن أبواب القصر الفاطمي: أنظر: ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص37.

(3) سعيد عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، ط الأولي، دار النهضة القاهرة 1965، ص418.

(4) القرافة في الأصل هي المقبرة الإسلامية التي أنشأها ابن العاص بأمر ابن الخطاب في سفح المقطم، وهي خطة بالفسطاط من مصر كانت لبني غصن بن سيف بن وائل من المعافر، وقرافة بطن من المعافر نزلوها فسميت بهم، وهي اليوم مقبرة أهل مصر وبها أبنية جليلة ومحال واسعة وسوق قائمة ومشاهد للصالحين وترب للأكابر، المسبحي:أخبار مصر، ص34 حاشية رقم 4؛ المقريزي: اتعاظ، ج2، ص89 حاشية 4؛ والقرافة ما كان منها في سفح الجبل يقال له القرافة الصغرى، وما كان منها في شرقي مصر بجوار المساكن يقال له القرافة الكبرى، المقريزي: الخطط، ج4، ص317.

(5) من أشهر مزارات القرافة قبر الإمام أبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعي الذي توفي سنة204هـ/819 م بالفسطاط، وقبر الإمام الليث بن سعد، المقريزي: الخطط، ج4، ص345،347.

فضلاً عن جامع القرافة[1] الذي يطلق عليه جامع الأولياء، وكان أهل الدولة من الخلفاء والأمراء يقصدونه في أيام الجمع لتوزيع صدقاتهم على الفقراء من الحلوى واللحوم ومختلف الأطعمة[2]، كما كانوا يلازمونه في الصيف ويحضرون معهم الحلوى والأشربة والجرايات فكثر الناس به، وعمرت المنطقة لأجل ما يحمل إليها، وما يعمل فيها من الحلواء واللحوم والأطعمة وغيرها، فأقيمت فيها المنشآت[3] والترب والأسواق والطواحين والحمامات، وانقسمت الطرق في القرافة، وتعددت بها الشوارع، ورغب في سكناها كثير من الناس[4]، وتبعهم في ذلك أهل الحرف والمعايش لقضاء حوائجهم، حتى أصبحت القرافة من المنتزهات الجميلة العامرة في العصر الفاطمي[5]، وقد رد عن المقريزي[6] عن القرافة هذين البيتين:

إن القرافة قد حـــوت ضدين من ... دنيا وأخري، فهي نعم المنزل

يغشي الخليع بها السماع مواصلا ... ويطوف حول قبورها المتبتل

ومن الدلائل على سكني القرافة، ما ذكره المقريزي[7] في الاحتفال بليلة النصف من رجب سنة 402هـ/1011م "واجتمع الناس بالقرافة، على عادتهم في كثرة اللعب والمزاح"، كما أشار المسبحي[8] إلي ذلك، وعدها من أماكن التنزه الشهيرة في العصر الفاطمي، حيث

---

(1) عرف جامع الأولياء في العصر الفاطمي باسم جامع القرافة، وكان موضعه عند فتح مصر يعرف بحي المغافرة، مسجد بناه عبد الله بن مانع وعرف بمسجد القبة، وكان القراء يحضرون فيه ثم بني عليه المسجد الجديد والذي أنشأته السيدة المعزية تغريد أم العزيز بالله 366هـ/976م، واليوم يعرف جامع الأولياء باسم "حوش عيسى" وقد زال ولم يبق منه إلا آثار بعض جدرانه،أنظر المقريزي: الخطط، ج4، ص120، 121، ط النيل 1324هـ؛ سعاد ماهر: مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، طبعة القاهرة 1973م، ج1، ص295، 298.

(2) المقريزي: الخطط، ج4، ص 319.

(3) المقريزي: أن الفاطميين "كان لهم بالقرافة قصر بنته السيدة، تغريد، أم العزيز بالله، في سنة 366هـ/ 976م، علي يد الحسين ابن عبد العزيز الفارسي، المحتسب هو والحمام الذي في غربية"؛ الخطط، ج1، ص 486.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج4، ص320.

(5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 90، حاشية 1.

(6) المقريزي: الخطط، ج2، ص 443.

(7) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 89.

(8) المسبحي: أخبار مصر، ص34؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص135.

ورد ذلك في السجل الذي أصدره الخليفة الظاهر سنة 414هـ /1023م" برفع المناكير وترك التظاهر بشئ منها، وألا تخرج النساء بعد العصر إلى الطرقات بالقرافة،... وألا يجتمع الناس كما كانوا يجتمعون بالجيزة ولا بالجزيرة ولا بالقرافة على شئ من المحظورات".

كما جاء في وصف الرحالة من الدلائل على سكني أهل الحرف للقرافة والعمل بها، فالبلوى المغربي[1] ذكر في رحلته "أن القرافة بلدة كبيرة قائمة بنفسها مستقلة بأسواقها ومساجدها" وذكر ابن جبير[2] أنه بات ليلة بالقرافة، ووصفها بأنها إحدى عجائب الدنيا وبها مساجد كثيرة ومشاهد معمورة بالسكان يلجأ إليها الغرباء والعلماء والصلحاء والفقراء من كل ناحية، ويقطن بالقرافة أناس يعملون بها ويحافظون عليها"، كما وصفها ابن سعيد [3] بقوله: "بت ليالي كثيرة بقرافة الفسطاط ولا تكاد تخلو من طرب ولاسيما في الليالي القمرية، وهي معظم مجتمعات أهل مصر وأشهر متنزهاتهم".

والواقع أنه كانت هناك سوق القرافة التي كانت مخصصة لخدمة سكان المقابر، كما ضمت بعض الحرفيين والصناع الذين عملوا بجدل الخوص[4] كما عملوا في غيرها من الحرف، وقد وردت في بعض المصادر كالنجوم الزاهرة لأبو المحاسن[5] اسم أحد الأشخاص من الحرفيين وهو مجاهد بن سليمان بن مرهف بن أبي الفتح المصري، الذي كان خياطاً وشاعراً مشهوراً وأديباً فاضلاً، وقد عاش في القرافة ودفن بها.

ولا شك أن أصحاب الحرف والمعايش تواجدوا في كل مكان سواء في المدن أو الأقاليم المصرية، وهذا ما أوضحته المسميات الكثيرة التي أطلقت على تجمعاتهم السكنية أو الحرفية، من حارات ودروب وزقاق وشوارع وغير ذلك من أسواق، والتي تدل على أهمية الحرفة ومكانة أصحابها في ذلك الوقت[6]، كما دلت على أن التقارب بين أهل الحرف في

---

(1) البلوى المغربي: رحلة البلوى ألمسماه التاج المفرق في تحليه علماء أهل المشرق، ص 60.

(2) ابن جبير: الرحلة، ص19- 22، طبعة بيروت سنة 1968م.

(3) ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، ص10.

(4) ابن الزيات: الكواكب السيارة، ص76.

(5) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج 7، ص242.

(6) بالمقارنة على ما يطلق الآن علي الأحياء والشوارع من مسميات للرؤساء والملوك وعظماء القوم.

السكن وفي أماكن ممارسة الحرفة كان يخلق نوعاً من الترابط الاجتماعي والعلاقات الوثيقة بين تلك الطوائف بصورة أو بأخرى[1].

نظام التخصص في إنتاج السلع وبيعها:

كما ساعد نظام التخصص الحرفي علي تماسك الحرفيين والصناع وتكتلهم وهو ما يبدو متسقا مع طبيعة الحياة الاجتماعية آن ذاك، إذا كان أبناء كل حرفة يسكنون حارة أو حيا يعرف باسمهم[2]، وقد عرفت مصر نظام التخصص هذا منذ العصر الطولوني، حيث اختص كل سوق منها بنوع معين من المنتجات الحرفية، فسوق الشماعين اختص بإنتاج وبيع الشموع، وسوق النحاسين اختص بإنتاج وبيع مستلزمات النحاس، وسوق الفرائين اختص بإنتاج وبيع الفراء وهكذا[3].

وقد أشار البلوى[4] إلى ذلك في كتابه "أحمد بن طولون"، كما أشار إلى ذلك الدكتور زكي محمد حسن[5]، وذكر سيادته من المصادر ابن خردذابه[6]، والمقريزي[7]، ويبدو أن هذا النظام استمر بعد ذلك حتى العصر المملوكي في مصر، فنجد الشيزرى[8] ومن تابعة من مؤرخي المماليك يقول: "وقد كانت كل طائفة من التجار أو أصحاب الحرف تتجمع في مكان واحد تتسمي به وتعرف به صناعتهم، ولها حارتها وسوقها الذي كان في الغالب حول المسجد".

والواقع أن الأسواق المصرية في العصر الفاطمي عرفت نوعاً من التخصص في نوع النشاط الذي يمارس فيها، ويضيق المقام عن محاولة إحصاء كل أسواق البلاد التي

---

(1) تشير المصادر إلى مشاركة أرباب الحرفة الواحدة في الجنائز، ومن المحتمل في المناسبات الأخرى، انظر أمثلة على ذلك، المسبحي: أخبار مصر، ص217، 224، 226، 230.

(2) أنظر ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص12- 13- 26- 27.

(3) البلوى: سيرة أحمد بن طولون، ص 53.

(4) البلوى: نفس المصدر، ص53، 54.

(5) زكي محمد حسن: الطولونيين، طبعة باريس، سنة 1933م، ص238.

(6) ابن خردذابه: المسالك والممالك، ص 153.

(7) المقريزي: الخطط والآثار،ج1، ص315.

(8) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص11، ابن بسام: نهاية الرتبة، ص17؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص78.

تخصصت في إنتاج وبيع سلعة معينة، ومن ثم فإننا سنكتفي بتقسيمها إلى مجموعات نوعية، بمعني أن تكون أسواق المواد الغذائية في مجموعة، على حين تكون أسواق الملابس ومستلزماتها في مجموعة ثانية، ونضع أسواق تجهيزات السفر في مجموعة ثالثة، وهكذا.

ونلاحظ أن أسواق المواد الغذائية كانت منتشرة في جميع المدن والأقاليم المصرية، وهو ما يتمشى بالضرورة مع توزيع التجمعات السكانية واحتياجاتها، وكان في مدينتي الفسطاط والقاهرة عدد كبير منها، وعلى سبيل المثال سوق القصبة، حيث قدرت حوانيته باثني عشر ألف حانوت عامرة "غاصة بأنواع المآكل والمشارب والأمتعة تبهج رؤيتها ويعجب الناظر هيئتها ويعجز ألعاد عن إحصاء ما فيها من الأنواع فضلاً عن إحصاء ما فيها من الأشخاص،... ومع سعتها تضيق بالباعة فيجلسون على الأرض في طول القصبة بأطباق الخبز وأصناف المعايش"[1].

وكذلك سوق أمير الجيوش القائم على رأس حارة برجوان، وكان من أعمر أسواق القاهرة، به عدة وافرة من بياعي اللحوم بأنواعها، وعدة كثيرة من الزياتين وكثير من الجبانين والخبازين واللبانين وعدة من مطابخ الشوايين والبواردية وكثير من بائعي الخضروات وحوائج المائدة من البقل والكرات وغيرها[2] وقد أصبح هذا السوق يعرف بسوق المتعيشين يقول المقريزي[3]: " وقد أدركته سوقاً عظيماً لا يكاد يعدم فيه شئ مما يحتاج إليه من المأكولات وغيرها".

كما كانت هناك الأسواق التي تخصصت في إنتاج وبيع لوازم الجند ومعدات الركوب وما إلى ذلك، منها سوق السلاح الذي كان يعرض به أدوات القتال من الرماح والقسي والنشاب والزرديات والسيوف والخناجر وغيرها من آلات السلاح[4] وقد حدث في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله سنة 402 هـ/ 1011م، أن احتاجت الدولة الفاطمية إلى السلاح، فأرسلت مندوبيها إلى سوق السلاح "وأخذت جميع ما عند تجار السلاح بثمنه إلى الخزانة"[2].

(1، 2) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص154، 155.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص375.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 157.

(5) المقريزي: اتعاظ الحنفا،ج2، ص 90.

وكان يتصل بهذا السوق ويقترب منه سوق المهامزيين[1] الذي كانت حوانيته عامرة بلوازم ركوب الخيل، ويجاوره سوق اللجميين العامر بأدوات اللجم ونحوها من المعدات الجلدية التي تستخدم لركوب الخيل وغيرها من الدواب، وكان به عدد كبير من الصناع والحرفيين يقومون بتزيين اللجم بالطلاء، وصناع الكفت[2]، برسم اللجم[3]، وصناع السروج ولوازمها[4].

وكذلك تواجدت بعض الأسواق المخصصة في صناعة وبيع الملابس ولوازمها، فقد تنوعت ما بين الأسواق المتخصصة في بيع الخلع والتشاريف التي كانت تمنح للأمراء والوزراء والقضاة وغيرهم، مثل سوق الشرابشيين[5]، الذي كان به عدد من التجار يشترون هذه الخلع والتشاريف من الحرفيين ويبيعونها لديوان الخاص[6] وللأمراء، وتتصل سوق الحوائصيين[7] بسوق الشرابشيين، وكانت حوانيتها مخصصة لإنتاج وبيع المناطق التي

---

(1) المهامزيون، مفردها مهماز، آلة من حديد تكون في رجل الفارس فوق كعبه، فوق الخف، وهو من الذهب أو الفضة وأحياناً من حديد مطلي بالذهب والفضة، القلقشندى: صبح الأعشى،ج2، ص 136.

(2) الكفت: التطبيق أو التكفيت طريق في الزخرفة قوامها حفر رسوم على سطح معدن ثم ملء الشقوق التي تؤلف هذه الرسوم بقطع أخرى من مادة أغلى قيمة، زكي محمد حسن: فنون الإسلام، ص530.

(3، 4) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 158، 159، 170.

(5) الشرابشيون، لفظ فارسي من كلمة شربوش ومعناها غطاء للرأس، محمد التنوخي: المعجم الذهبي، ص341، طبعة بيروت سنة 1963م ؛ والشرابشيين مفردها شربوش وهو شيء يشبه التاج كأنه شكل مثلث يجعل على الرأس بغير عمامة، المقريزي: الخطط،ج3، ص160؛ ماير(ل.أ): الملابس الملوكية، ص101، ترجمة/ صلاح الشيتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة 1982؛ وفي دوزى قلنسوة يرتديها الأمراء بغير عمامة وقد بطل استخدامها.

Dozy(R.B.A) Dictionnarie Detaille des noms des Vetements Chezles Areobes Amsterdam 1845, pp.220 – 223.

(6) الديوان الخاص أو الخزانة الخاصة شيء واحد، وهو خاص بالخليفة، أنظر ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص54؛ المقريزي: الخطط،ج1، ص94، 399.

(7) الحياصة: المنطقة بكسر الميم، وهي ما يشد في الوسط وهي من الآلات القديمة، والحياصة سير طويل يشد به حزام الدابة، ابن منظور: لسان العرب ج7، ص285؛ وفي دوزى الحوائص، مفردها حياصة ويقصد بها الحزام الذي يوضع حول الوسط ويكون مرصعاً بالأحجار الكريمة.

Dozy: Ibid cit, pp. 145- 147.

يتمنطق بها الجنود وسوق الخلعيين[1]،التي كانت تباع بها الثياب المستعملة لغير القادرين، وسوق الأبارين التي تقع في حي السبع خوخ العتيق[2]، والتي تعرض فيها مختلف لوازم الحياكة من إبر الخياطة ونحوها، وكذلك سوق الجوخيين، لعمل المقاعد والستائر وثياب السروج وغير ذلك[3].

كما تخصص سوق الحلوانيين في الفسطاط، ويبدو من اسم هذا السوق أنه كان مخصصاً لبيع الحلوى المصنوعة من السكر، كما كان يشاهد في حوانيت هذا السوق من الأواني النحاس البديعة الصنع وفيها من أنواع الحلوى المصنوعة من السكر والعسل عدة أشكال وألوان، وكان مما يصنع من الحلوى في هذا السوق تماثيل الأطفال بأشكال مختلفة في الأعياد والمواسم، حيث تمتلئ الحوانيت بأنواع مختلفة من التماثيل السكرية على هيئة خيول وسباع وقطط وغيرها، تشتري للأطفال فلا يبقي جليل ولا حقير حتى يبتاع منها لأهله وأولاده[4]، وكانت تمتلئ أسواق القاهرة والفسطاط والأقاليم بهذه الحلوى[5].

أما سوق الكعكيين[6] فكان يزدهر على الأخص في عيدي الفطر والأضحى، وكان أهل الحرف والمعايش يقفون في هذا السوق بمختلف أنواع الأطعمة، وقد تواجد به بعض الطهاة اللذين يصنعون الكعك والشريك والبيض[7].

---

(1) الخلعيون: مفردها خلعى، والخلع هي التي ينعم بها الخلفاء أو السلاطين والأمراء والوزراء وكبار رجال الدولة في المواسم والأعياد والمناسبات، سعاد ماهر: مساجد مصر، ج5، ص 27.

(2) عرف بهذا الاسم لأنه كان في الدولة الفاطمية سبع فتحات تؤدي إلى الجامع الأزهر، وبعد زوال الدولة الفاطمية بنيت مكانها عدة مساكن، المقريزي: الخطط،ج3، ص161؛ والخوخة، الكوة أو الفتحة الصغيرة في باب كبير، والكوة في البيت ينفذ منها الضوء، والخوخة باب صغير في بوابة كبيرة لسور أو حصن أو فندق، وهذا اللفظ أطلق على باب في سور القاهرة نفسه دون وجود بوابة كبري؛ المقريزي: السلوك، ج2، ق1، ص 215، حاشية (2)، ابن منظور: لسان العرب، ج3، ص490؛ الفيروز أبادي: القاموس المحيط، ج1، ص 267.

(3، 4) المقريزى: الخطط والآثار، ج3، ص 56، 159، 160، 162، 169.

(5) المقريزي: الخطط، ج2، ص 162.

(6) الكعكيون، وهم صناع الكعك، وكعك: خبز يعمل من الدقيق والسكر والسمن، ويسوى مستديراً، المعجم الوجيز، ص536.

(7) محمد بن أبي السرور (زين العابدين): قطف الأزهار من الخطط والآثار، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم 457 جغرافيا، ورقة 119.

وكذلك تخصص سوق الشماعين في عمل وبيع الشموع بأنواعها المختلفة، من الشموع الموكبية والفانوسية والطوافات وكانت تفتح الحوانيت بها حتى منتصف الليل، يقول المقريزي[1]: " وقد أدركت سوق الشماعين من الجانبين معمور الحوانيت بالشموع، وكان يباع في هذا السوق كل ليلة من الشمع بمال جزيل... وكان به في شهر رمضان موسم عظيم، لكثرة ما يشتري ويكتري من الشموع الموكبية التي تزن الواحدة منهن عشرة أرطال فما دونها... ومن الشمع الذي يحمل على العجل ويبلغ وزن الواحدة منها القنطار وما فوقه كل ذلك برسم ركوب الصبيان لصلاة التراويح فيمر في ليالي شهر رمضان من ذلك ما يعجز البليغ عن حكاية وصفه".

أما سوق المرحلين، فقد تخصصت حوانيته في صناعة رحالات الجمال وأقتابها وسائر ما تحتاج إليه يقول المقريزي[2]: "فلو أراد الإنسان تجهيز مائة جمل وأكثر في يوم لما شق عليه وجود ما يطلبه لكثرة ذلك عند التجار في الحوانيت بهذا السوق وفي المخازن" وكان لهذا الموسم شأن عظيم في حياة المصريين ومحط اهتمام الجميع، حكاماً ومحكومين حيث تسري الحركة والنشاط في أوصال المجتمع المصري، سواء من أصحاب الحرف في إنتاج ما يلزم تجهيزه للحجاج فتزدهر الأسواق المخصصة لذلك، أو في إطار حرص الدولة واستعدادها لتجهيز وإعداد كسوة الكعبة الشريفة.

كما كان سوق الخراطين[3] من الأسواق الكبيرة المعمورة بالحوانيت التي يباع فيها المهد الذي يربى فيه الأطفال، وكان فيما بين دار الضرب[4].

(1، 2) المقريزي: الخطط، ج3، ص 154، 156.

(2) الخراطين، مفردها الخراط وهو الذي يخرط الحديد أو الخشب، والخراطة حرفته، المعجم الوجيز، مادة خرط، ص 192.

(3) بنيت دار الضرب بالقاهرة على بقايا القصر الفاطمي، وكان في بدايته خزانة بجوار الإيوان الكبير وفي هذا المكان سجن الخليفة الحافظ لدين الله سنة 524 هـ/ 1129م، المقريزي: الخطط، ج 3، ص249.

والوكالة الآمرية[1]، وبين المارستان وحوانيت أخرى للخراطين وصناع السكاكين، وقد اندثر كغيره من الأسواق[2]، أما سوق الكفتين فكان الطريق إليه يبدأ من البندقانيين[3] ومن حارة الجودرية[4]، وقد ضم عدة حوانيت لصناعة الكفت، وهو تطعيم النحاس بالذهب والفضة، ولا تكاد تخلو دار بالقاهرة ومصر من عدة قطع نحاس مكفت، ولابد أن يكون في شورة العروس – أي جهازها – دكة نحاس مكفت، وكانت الدكة تشبه السرير في صناعتها، وهي من خشب مطعم بالعاج والأبنوس، أو من خشب مدهون، وفوق الدكة دست كاسات من نحاس مكفت بالفضة، وعدد الدست سبع قطع بعضها أصغر من بعض، ودست أطباق عدتها سبعة بعضها في جوف بعض وغير ذلك من المنابر والسروج وأحقاق الاشنان، والطشت والإبريق والمبخرة، وتبلغ قيمة الدكة من النحاس مائتي دينار ذهباً، وكانت العروس من بنات الأمراء أو الوزراء أو أعيان الكتاب أو أماثل التجار تجهز في شورتها عند بناء الزواج عليها سبع دكك، بينما كانت عروس الطبقات الشعبية تكفت بدكه واحدة عند تجهيزها[5]، ومن هنا تعددت أوجه الارتباط بهذا السوق سواء من الحرفيين العاملين به أو ممن يقصده للشراء أو مشاهدة ما به من مصنوعات بديعة الصنع، وهكذا في غيره من الأسواق وقد كانت وسيلة التنقل بين أسواق مدينتي مصر والقاهرة في العصر الفاطمي والمنازل، الحمر المسرجة[6].

أما الأسواق التي تخصصت في صناعة وبيع الحاجات واللوازم اليومية الضرورية، فكانت كثيرة ومتنوعة، منها سوق الصنادقيين، الذي كانت تعرض فيه الصناديق والخزائن

---

(1) كانت الوكالة الآمرية بجانب دار الضرب وموضعها على زمن المقريزي 769هـ/ 1367م، على يمين السالك من سوق الخراطين إلى سوق الخيمين والجامع الأزهر، أنشأها المأمون البطائحي وزير الخليفة الآمر بأحكام الله للتجار العراقيين والشاميين، المقريزي: الخطط، ج2، ص324.

(2) المقريزي: الخطط، ج3، ص167.

(3) يفهم من سياق كلام المقريزي: من يقومون بعمل وصناعة قسي البندق، الخطط ج3، ص 249.

(4) عُرف بهذا الاسم نسبة إلي الطائفة الجودرية إحدى طوائف العسكر في الدولة الفاطمية وهو جودر خادم عبيد الله المهدي، اختطوها حين بني جوهر القاهرة، ثم سكنها اليهود بعد ذلك إلى أن بلغ الحكم بأمر الله الفاطمي أنهم يهزءون بالمسلمين، فسد عليهم أبوابها، وأحرقهم ليلاً، المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 6.

(5، 6) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 166، 170، 171.

والأسرة، وغيرها من المصنوعات الخشبية التي كانت أهم قطع الأثاث الذي يستخدمه المصريون في بيوتهم في ذلك الحين[1]، وسوق القفيصات[2]، وقد خصص للباعة الجائلين، وكان عامراً بالطرائف من الخواتم والفصوص وأساور النساء وخلاخليهن[3]، وتعتبر سوق القفيصات من أكبر الأسواق تجمعاً لأهل الحرف، إذ تتواجد فيها أعداد كبيرة منهم تنتشر في أرجائها، وكانت سوقهم رائجة في البيع، ودليل ذلك تدخل الدولة بينهم وبين أصحاب الحوانيت بسبب ما يحث بينهم من تنافس وما يسببونه لهم من خسائر مادية[4].

وقد تحدث ابن الحاج[5] عن الأسواق وما يحدث فيها من المفاسد وبين ضرورة الامتناع من الشراء من هؤلاء أصحاب الطبليات والدكك المستديمة في الطريق لأن ذلك تعدياً على الطرق وخاصة الملاصقة لأبواب المساجد. ولا شك أن الأسواق التي ذكرناها لا تمثل كل الأسواق التي عرفتها البلاد في ذلك الحين، وإنما هي أمثلة للدلالة على المظاهر التي أدت إلي ارتباط أهل الحرف وتماسكهم في العصر الفاطمي.

يقول الدكتور سعيد عاشور[6]: "إن من محاسن هذا التخصص أن التاجر لا يستطيع أن يشذ عن جيرانه أو أن يرفع أسعار السلعة التي يتجر فيها لأن منافسيه على مقربة منه، كما إن المشتري إن لم يعجبه نوع السلعة أو ثمنها فإنه يستطيع أن ينتقل في سهولة من متجر لآخر دون أن يتحصل أدنى مشقة، أما عيوب هذا النظام فأهمها، أن الفرد إذا أراد شراء عدة أصناف مختلفة متباينة من البضائع فعليه أن يقطع المدينة كلها طولاً وعرضاً حتى يقضي حاجاته لأنه لن يجد في السوق الواحد سوى نوع واحد من البضائع"، ولا يزال نظام التخصص هذا قائماً في أسواق بعض الدول العربية.

---

(1) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 61.

(2) القفيصات بصيغة الجمع والتصغير من قفيص، سعاد ماهر: مساجد مصر، ج5، ص30، قفص من القفص الذي يحبس فيه الطير والقفص المنقبض بعضه إلى بعض، وتقافص الشيء اشتبك، والقفص شيء يتخذ من قصب أو خشب للطير،ابن منظور: لسان العرب، ج8، ص347، والقفاصة: حرفة القفاص والقفاص صانع الأقفاص،أحمد حسن الزيات: المعجم الوسيط، ج2، ص707.

(3، 4) المقريزي: الخطط،ج3، ص 154، 157.

(5) ابن الحاج: المدخل،ج2، ص79، المطبعة المصرية بالأزهر، سنة 1929م.

(6) سعيد عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، ص297.

وقد ذكر المسبحي[1] شيئاً من هذا في أحداث سنة 415هـ/1029م عندما: "نزلت طائفة من جواري القصر ومعها طائفة من الخدم إلى دار الجوهر ودار الصرف ودار الأنماط فابتاعوا منها جميعا وعادوا إلى القاهرة"، مما يؤيد وجود نظام التخصص الذي أشرنا إليه.

كما كانت أسواق الأقاليم المصرية تتبع هذا النظام ـ وما يزال ينقسم إلى أقسام حسب السلع والمنتجات التي تعرض وتباع فيه، فقسم للحبوب، وآخر للحوم، وثالث للمنسوجات... وهكذا[2]، حتى سوق القرية الواحد كان يتبع هذا النظام، حيث يجتمع بائعوا كل صنف في ركن من أركان السوق، ولهذا يسهل على المشتري، تميز كل سلعة عن الأخرى[3].

استقرار حالة الأمن في البلاد:

ساعدت حالة الأمن والاستقرار في مصر علي تماسك أهل الحرف وارتباطهم في العصر الفاطمي، الأمر الذي أشاد به المقدسي[4] حين تكلم عن سيادة الأمن والنظام والعدالة التي يحياها الشعب المصري، فضلاً عن أن حياة الترف التي كانت تعيشها الرعية ساعدت على الهدوء والاستقرار الأمني، ويرجع هذا لقوة السلطان، وهذا ما تحدث به الرحالة ناصر خسرو[5]، حين قال: "أن الأمن كان مستتبا في البلاد، ويرجع ذلك إلي حالة الثراء والرفاهية التي كانت تسود البلاد"، وأضاف قائلاً: "وكان الناس جميعاً يثقون بالسلطان فلا يخشون الجواسيس ولا الغمازين معتمدين على أن السلطان لا يظلم أحداً ولا يطمع في مال أحد"، مما يدل على مدى ما وصلت إليه البلاد في فترات كثيرة من الاستقرار والأمن الداخلي.

وأول ما نشاهده من مظاهر هذا الأمن يتمثل في حماية أرباب الحرف وتأمين مواقع عملهم، فقامت الدولة الفاطمية بتخطيط الأسواق وتنظيمها وجعلت لكل طائفة مكان خاص بها، وقامت بإضاءة الأسواق التي لا يصل إليها الضوء ليسهل بها حركة العمل طوال الليل

---

(1) المسبحي: أخبار مصر، ص59.

(2) بدر عبد الرحمن محمد: النشاط التجاري في مصر في العصر الفاطمي، ص49، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة سنة 1977م.

(3) محمد محمود أبو زيد: الريف المصري في العصر الإسلامي، ص240، القاهرة سنة 1998م.

(4) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص212.

(5) ناصر خسرو: سفرنامه، ص61.

والنهار، وألزمت أصحاب الحوانيت بتعليق القناديل عليها، وتوفير أزيار الماء المملوءة مخافة وقوع الحرائق بها، وأعدت قوم يكنسون الأزبال والأتربة من الأسواق، ويرشونها كل يوم، كما وفرت عدد من الخفراء يحرسون الحوانيت ويطوفون الأسواق[1] لحفظ الأمن والنظام.

ولتسهيل حركة المرور في الأسواق أقامت الدولة إفريزين على جانبي الطريق يمشي عليها الناس في زمن الشتاء، كما اعتنت بإقامة الأسقف في الأسواق المكشوفة حتى تقي أهل الحرف من أشعة الشمس المحرقة في زمن الصيف والأمطار في زمن الشتاء[2].

كما اهتمت الدولة الفاطمية بتوفير وسائل النقل الداخلية بالأسواق، حيث أقامت أماكن مخصصة لتجميع الحمير المسرجة التي يتم تأجيرها بأسعار رمزية حتى يتسنى لأهل الأسواق وروادها سهولة التنقل، وقد شاهد ناصر خسرو[3] في أسواق مصر يعني الفسطاط ما يقرب من خمسين ألف بهيمة مسرجة، تزين كل يوم وتكري تؤجر من أجل ركوب أصحاب الحرف والتجار، إلي الأسواق، في ذهابهم وإيابهم.

وعن ازدهار الأسواق وحالة الأمن داخلها يقول ناصر خسرو[4]: "قد كانت دكاكين البزازين والصرافين وغيرهم مملوءة بالذهب والجواهر والنقد والأمتعة المختلفة، والملابس المذهبة والمقصبة بحيث لا يوجد فيها متسع لمن يريد أن يجلس" وبالرغم من ذلك فقد بلغ من أمن المصريين واطمئنانهم إلى الحكومة أن البزازين وتجار الجواهر والصيارفة[5] لا يغلقون أبواب حوانيتهم في أثناء النهار بل يتم إسدال ستائر شفافة لحجز البضائع والأمتعة فقط، ولم يكن أحد من المارة ليجرؤ على مد يده على أي نوع من أنواع تلك البضائع إلا كان عقابه شديد[6]. كما بلغ أهل الحرف والتجار من الأمن والاستقرار، أنهم يصدقون في كل ما يبيعون، فالأسعار محددة ولا يصح الخروج على ما تسنه الدولة من قوانين ومراسيم تحدد

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص107.

(2) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص11.

(3، 4) ناصر خسرو: سفر نامة، ص 61، 62.

(5) تجار الجواهر والصيارفة، هم يهود تمر بين أيديهم ثروات كبرى، ليو الأفريقي: وصف أفريقيا، ص581، ترجمة/ عبد الرحمن حميدة، السعودية بدون.

(6) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 64.

الأسعار، ومن يخرج على تلك القوانين يجرس "فيحمل على جمل ويعطي جرساً بيده ويُطاف به في المدينة وهو يدق الجرس وينادي قائلاً: قد كذبت وها أنا أعاقب وكل من يقول الكذب فجزاؤه العقاب"[1]، وقد ذكر المسبحي[2] أن دواس بن يعقوب المحتسب ضرب جماعة من الخبازين وشهر بهم بسبب رفعهم الأسعار وذلك في عهد الخليفة الظاهر سنة 414 هـ/ 1023م، هكذا كانت الدولة تأخذ علي يد المخالفين لتحقيق الأمن والاستقرار لعامة الشعب.

وقد اهتمت الدولة الفاطمية بالطبقة العاملة في مصر رغبة منها في إفساح المجال أمام النشاط الحرفي والتجاري أن يزدهر، لتنفيذ سياستها المنطوية علي جعل مصر تنافس مقر الخلافي العباسية في بغداد، مما جعل الدولة تلجأ إلي استيراد العمالة المدربة من الخارج ومنحهم ميزات جعلتهم يستقرون ويتفوقون،فمنذ قدوم الخليفة المعز لدين الله إلى مصر واستقراره بها، أمر بإحضار كل ماهر في صنعة وأفرد لهم مكاناً خاصاً برسمهم[3]، وكذلك فعل بطائفة الكتّاب والأفاضل كما شرط على ولاة الأعمال اختيار وإيفاد كافة من يتوسمون فيه من الرعية فسيروا إليه بأعداداً كبيرة من هؤلاء الشباب فأفرد لهم دوراً وسماها الحجر[4].

هكذا حرص الفاطميون على اجتذاب الخبرات والكفاءات العاملة من كل مكان، فقد ذكر المسبحي[5] أن دار ماتك التي كانت بالقرب من دار الصناعة بالمقس كانت بها طائفة من الروم يعملون في بناء السفن، وتشير حركة الحرفيين في العصر الفاطمي إلى نزوح كثير من المغاربة والأندلسيين إلى مصر والعمل بها، وقد شاهد ناصر خسرو[6] داخل سوق القناديل بالفسطاط معلمين مهرة يحضرونهم من المغرب.

---

(1) ناصر خسرو: سفر نامة، ص 61.

(2) المسبحي: أخبار مصر, ص 35.

(3) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 276، 277.

(4) المقريزي: الخطط ، ج2، ص309، 311، 399.

(5) المسبحي: أخبار مصر، ص 69، يذكر ابن دقماق أن دار ماتك من الدور المشهورة بالفسطاط وسماها دار ماتك الصغرى، الانتصار، ج4، ص5- 6.

(6) ناصر خسرو: سفر نامة، ص 60.

كما شجعت حالة الأمن والاستقرار على هجرة الكثير من الحرفيين والصناع من بلاد الفرنج إلي مصر وخاصة عندما أنشأوا المناخ السعيد, يقول المقريزي[1]: "وإليه يأوي الفرنج في بيوت برسمهم وكانت عدتهم كثيرة من النجارين والحزازين والدهانين والخبازين والخياطين والفعلة، ومن العجانين والطحانين في تلك الطواحين، والفرائين في أفرن الجرايات".

وكذلك أدت حالة الاستقرار والازدهار التي تمتعت بها مصر في ظل سياسة بدر الجمالي إلى عودة ممن سبق لهم الهجرة في أثناء الشدة العظمي في عهد المستنصر، حتى كثر ترداد أهل الحرف والتجار إلى مصر والاستقرار بها[2].

وفي رواية لابن سعيد المغربي[3] توضح اهتمام الخليفة الحاكم شخصياً بقضية تاجر قدم من طرابلس بتجارته إلى مصر حتى وصل إلى الإسكندرية، وفي طريقة إلى القاهرة هاجمة في النيل بعض اللصوص واستولوا على أمواله وبضائعه، حتى وصلت شكواه إلى الحاكم بأمر الله الذي أمر صاحب الشرطة بالبحث عن الجناة واعتقالهم ورد ما سلبوه من التاجر، ويبدوا أنهم ماطلوا الرجل، ولم يجدوا في البحث عن الجناة، فعاود الرجل شكواه، فأمر الحاكم بأن يرد للتاجر كل ما سرق منه من خزانة الدولة، بالإضافة إلى أربعة آلاف دينار عوض المماطلة.

كذلك ما ذكره المسبحي[4] في أحداث سنة 415هـ/1024م، أن أحد الصيارف دخل بحمام الفار[5] إلى الجامع العتيق بمصر ليصلي صلاة المغرب، فتبعه رجل قد رأي معه كيساً تحت ثيابه فيه مال، فضربه بسكين كبير كان معه، فسقط الصيرفي على ماله وسقط

---

(1) المقريزي: الخطط، ج1، ص 443، 444، ج2، ص 311.

(2) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج 2، ص330.

(3) ابن سعيد المغربي: النجوم الزاهرة، ص74، 75.

(4) المسبحي: أخبار مصر، ص168، 169.

(5) حمام الفار: بسويقة المغاربة، وهي من خطة عمرو بن العاص، سميت بحمام الفار لصغرها لأن حمامات الروم كانت واسعة ثلاث طبقات يدخل من الأولى إلى الثانية إلى الثالثة، وهي أول حمام بنيت في الإسلام، فلما بناها عمرو بن العاص استحقرها الروم وقالوا تصلح للفار فسموها حمام الفار استحقار لها، ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص105.

على كيسه وصاح، وحاول الجاني أن يأخذ منه الكيس فلم يتمكن من ذلك، حتى تكاثر عليه الناس، ففر هارباً من الجامع إلى دار مجاوره هناك، فلحقه العامة وقبضوا علية، وصاروا به إلى الشرطة السفلى فاعتقل هناك، ثم ضربت عنقه، وصلب على جذع في كوم دينار[1]، وحمل الصيرفي الذي فاضت روحه مع صاحب الشرطة " شاهدي عدل حتى أوصلوه إلى منزله، وسلموا ماله إليه بمحضر من أهله وولده".

ويتضح أيضاً حرص الدولة على أمن واستقرار أصحاب الحرف والتجار من الرواية التي أوردها ناصر خسرو[2]، أنه كان بمصر يهودي وافر الثراء[3] في عهد المستنصر بالله يتجر بالجواهر وكان مقرباً من السلطان الذي كان يعتمد عليه في شراء ما يريد من الجواهر الكريمة، وحدث أن اعتدى عليه الجنود وقتلوه، فلما ارتكبوا هذا الجرم خشوا بطش السلطان، فركب عشرون ألف فارس منهم وخرجوا إلى الميدان، وهكذا خرج الجيش إلى الصحراء حتى منتصف النهار، فخرج إليهم خادم القصر ووقف بباب السراي وقال: إن السلطان يسأل إذا كنتم مطيعين أم لا ؟ فصاحوا صيحة واحدة: نحن عبيد مطيعون ولكننا أذنبنا، فقال الخادم: يأمركم السلطان بأن تعودوا، فعادوا في الحال.

وهكذا يتبين من هذه الروايات التي وردت في المصادر المعاصرة مدى اهتمام الدولة على توفير الأمن والحماية والمساواة لكافة طوائف المجتمع، وخاصة الطائفة العاملة من الحرفيين والتجار، وعدم تعرضها للظلم أو الاعتداء على أموالهم وأنفسهم، مما شجع الوافدين منهم من كافة الأقطار للقدوم إلى مصر دون خوف من سلب أو نهب أو مصادرة[4].

---

(1) كوم دينار: هذا الكوم عرف بالشيخ دينار وهو مدفون به وهو سكن عوام الناس وله طرق سبعة: اثنتان من قبلية من حارة الهنود وواحدة من بحرية من خط الساحل القديم، وأربعة من غربية، ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 52- 53.

(2) ناصر خسرو: سفر نامة، ص 64- 65.

(3) قيل أن اسمه أبو سعيد اليهودي، ولا يعرف مدى غناه إلا الله، فقد كان على سقف داره ثلاثمائة جرة من الفضة زرع في كل منها شجرة كأنها حديقة مثمرة، ناصر خسرو: سفر نامه، ص65.

(4) انظر مثالا علي ذلك في التاجر الذي هرب من العراق إلي مصر، بأمواله سنة 419هـ/ 1028م، خوفا من المصادرة، واستقر بمصر مدة عام ثم عاد بماله وأرباحه إلي العراق فتعرض للمصادرة ومات ولم يجد الناس ما يكفنونه به، ابن الأثير (أبو الحسن علي بن محمد): الكامل في التاريخ، ج7، ص 334، القاهرة 1303هـ.

كما اهتم الفاطميون أيضاً بحماية المدن الصناعية وتوفير الأمن للعاملين فيها، وعلى سبيل المثال مدينة تنيس، فقد ذكر ناصر خسرو[1] أن مدينة تنيس كان يقيم بها "جيش كامل السلاح حتى لا يستطيع أحد من الفرنج أو الروم أن يغير عليها".

كما كان الصانع المصري أو الحرفي يحصل على حقوقه كاملة من الدولة دون بخس أو استغلال، يقول ناصر خسرو[2]: "وما ينسج للسلطان من القصب والبوقلمون يدفع ثمنه كاملاً بحيث يعمل الصناع برضاهم للسلطان لا كما في البلاد الأخرى حيث يفرض الديوان والسلطان السخرة على الصناع"، وقد بلغ من أمن الصانع أنه كان يحصل على مكافأة تشجعيه من الخليفة، مقابل مهارته في صنع نوع جيد من المنسوجات الراقية التي يستخدمها الخليفة، يقول ناصر خسرو[3]: "وبتنيس صناع مختصون بنسج ملابس السلطان، وقد سمعت أن عاملاً نسج عمامة للسلطان فأمر له بخمسمائة دينار ذهب مغربي".

كما أمنت الدولة الفاطمية طرق التجارة، وحمتها من أعمال السلب والنهب، يشير المسبحي[4] في أحداث سنة 415 هـ/ 1024م، أن قافلة تجارية كانت قادمة من المغرب إلى الجيزة[5] وكان بها خلق كثير من أرباب الحرف والتجار ومعهم من الأموال قريب من مائتي ألف دينار، فأنذروا بطائفة من العبيد والجوالة والقيصرية[6] تجمعوا لنهب القافلة وأخذ جميع ما فيها، فسير الخليفة الظاهر إليهم الرماة وغيرهم نحو الثلاثمائة فارس وأربع مائة من الرجالة وتوجهوا حينئذ للمسير لحمايتها مما دعا بعض الرحالة إلى الحديث عن أمن الطرق التجارية بمصر.

(1، 2) ناصر خسرو: سفر نامه، ص40، 79.

(3) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 77 - 79؛ الدينار المغربي وهو الذي كان في المغرب وفي مصر أيام الفاطميين، ناصر خسرو: نفسه، ص 131.

(4) المسبحي: أخبار مصر، ص 57، 58 ؛المقريزي: اتعاظ، ج2، ص143.

(5) يذكر المقريزي، أن الجيزة اسم لقرية جميلة البنيان على النيل من جانبه الغربي تجاه مدينة الفسطاط، لها في كل يوم أحد سوق عظيم يجيء إليه الناس من كافة النواحي بالأصناف الكثيرة، ويجتمع فيه عالم عظيم، الخطط، ج1، ص 205.

(6) القيصرية، جماعة من الجند كانوا برسم سيدة الملك ابنة العزيز بالله، لأنهم ساروا معها إلى القصر بعد موت أبيها، انظر: ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 50، وفي النجوم الزاهرة لابن سعيد المغربي "القصرية"، ص 54.

فجاء في وصف ابن جبير[1] لما شاهده من الأمن المنتشر في الطريق البري بين عيذاب وقوص قوله: "ومن عجيب ما شاهدناه بهذه الصحراء أنك تلتقي بقارعة الطريق أحمال الفلفل والقرفة وسائرها من السلع المطروحة لا حارس لها، تترك بهذه السبيل إما لإعياء الإبل الحاملة لها أو غير ذلك من الأعذار، وتبقى بموضعها إلى أن ينقلها صاحبها مصونة من الآفات على كثرة المار عليها من أطوار الناس".

وقد أمنت الدولة الثغور وأقامت بها الحصون والقلاع والأسوار الحصينة، وأقامت بها الحاميات الدائمة لحفظها وحمايتها[2].

سياسة التسامح الديني والمساواة بين أهل الحرف:

ساهم أهل الذمة في مصر بشكل فعال في الشئون السياسية والإدارية والاقتصادية للدولة الفاطمية علي أثر المعاملة السمحة التي انتهجها الفاطميون معهم[3]، وفي ظل هذه السياسة وصل بعض اليهود والنصارى إلى أرقى المناصب الإدارية والمالية في الدولة الفاطمية[4]، ولعل أشهرهم قاطبة هو يعقوب بن كلس، الذي كان قد أعلن إسلامه في أيام كافور الإخشيدي، واستطاع أن يحوز ثقته فولاه وظيفة هامة يسرت له السيطرة على الإدارة المالية في الدولة[5] ولم يتردد يعقوب بن كلس في اعتناق الإسلام طمعاً في تولي الوزارة، مما أثار عليه حنق الوزير جعفر بن الفرات الذي قبض عليه بعد موت سيده كافور، ولكن

---

(1) ابن جبير: الرحلة، ص 25.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 176، 177.

(3) انظر: المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 197 - 201؛ محمد جمال الدين سرور: مصر في عصر الفاطميين، القاهرة سنة 1948م، ص 47- 50.

(4) في العصر الفاطمي بلغ عدد من تولى الوزارة خمسة وستين وزيراً منهم خمسة وخمسون مسلماً وستة من أهل الذمة، وأربعة أسلموا قبل أو أثناء وزارتهم، منهم ثلاثة من اليهود، انظر: محمد حمدي المناوي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، دار المعارف بمصر، القاهرة سنة 1970م، ص297- 303 ملحق رقم 2.

(5) كان يعقوب بن كلس يهودياً عراقياً، ثم انتقل إلى الرملة بفلسطين ومنها إلى مصر، حيث استولي علي اهتمام كافور، وفي فترة لاحقة اعتنق الإسلام وظل علي إسلامه حتى مات سنة 380هـ/ 991م، بن سعيد: النجوم الزاهرة، ص 215؛ يحي بن سعيد (الأنطاكي): تاريخ يحي بن سعيد المسمي "التاريخ المجموع علي التحقيق والتصديق"، طبعة بيروت 1909م، ص 172 - 173.

يعقوب اشترى حريته بالمال، وهرب إلى شمال أفريقيا حيث التحق ببلاط المعز لدين الله هناك[1]، وحين عاد مع المعز إلى مصر سنة 363هـ/973م قلده "الخراج، ووجوه الأموال جميعها، والحسبة، والسواحل، والأعشار، والجوالي، والأحباس، والمواريث، والشرطتان،... وسائر الأعمال "[2]، ثم أصبح بمثابة الساعد الأيمن للخليفة العزيز بالله[3]، وبعد موته تولى الوزارة مسيحي هو عيسى بن نسطورس[4] يساعده يهودي هو منشا بن إبراهيم القزاز[5].

ومن خلال المناصب الهامة التي تولاها اليهود والنصارى في الجهاز الإداري للدولة الفاطمية، أحرزوا من النفوذ والسطوة ما مكنهم من العمل لصالح إخوانهم في العقيدة، إذ يقرر كاتب إحدى الوثائق التي حفظتها الجنيزا ويرجع تاريخها إلى القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، أن ما فعله من أجل اليهود جمعياً، ربانين وقرائين، معلوم جيداً، وأنه التحق بخدمة الحكومة "لكي يكسب عيشه ويفعل خيراً لإخوانه في العقيدة"[6].

كما استغل بعض أهل الذمة هذه السياسة في الإساءة إلي المصريين المسلمين، مما جعل هؤلاء يضجون بالشكوى بين الحين والآخر من استئثار الذميين بمناصب الدولة، فقدموا للعزيز بالله الفاطمي الاحتجاجات على محاباته للمسيحيين واليهود، وتمدنا المصادر التاريخية بالوقائع التي تؤكد هذا، فيقول ابن الجوزى[7]، كتب رجل من المسلمين رقعة ودفعها إلى امرأة وبذل لها مالاً على أن تقف للعزيز في طريقة وفيها "بالذي أعز النصارى بعيسى بن نسطورس واليهود بمنشا، وأذل بك المسلمين إلا نظرت في أمري"، فأمر بالقبض

---

(1) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص158.

(2) المقريزي:الخطط، ج2، ص2؛ اتعاظ،ج1، ص196.

(3) وزر له يعقوب بن كلس اثنتي عشر سنة وشهرين وتسعة عشر يوما، المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 296.

(4) وزر للعزيز بالله سنة وعشر أشهر، المقريزي: اتعاظ، ج1، ص297.

(5) Mann (J) : The Jews in Egypt and Palestine Under the Fatimid Colip Oxford 1920, 1. p. 20.

(6) Mann: The Jews in Egypt I p 219 Ibid cit, 1p. 219.

(7) ابن الجوزى (أبو المظفر بن فيزوغلى): مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، مخطوط مصور بدار الكتب المصرية، رقم 551 تاريخ، ج11، ورقة 153.

على عيسى بن نسطورس وزملائه من طوائف الكتاب[1]، كما قبض على منشا بن إبراهيم القزاز وغيره من الموظفين اليهود[2].

ولكن الأمور لم تلبث أن عادت إلى سابق سيرتها، كما أطلق سراج ابن نسطورس وتولى الوزارة بفضل تدخل زوجة العزيز بالله المسيحية، بعد أن شرط عليه أن يولى المسلمين في الدواوين[3]، مما يعطينا احتمالاً على أن سبب هذه المعاملة مع الذميين إنما يرجع إلى تزوج الخلفاء من ذميات وسيطرة الذميات على عقول وقرارات الخلفاء فتحيزن لليهود والنصارى.

ويبدو هذا الاحتمال أكثر وضوحاً في عهد الخليفة الظاهر، الذي اعتاد التعامل مع تاجر يهودي هو أبو سعد بن سهل بن هارون التستري[4]، الذي كان يتجر في الجواهر والأحجار الكريمة والتحف الثمينة التي كان الخليفة يهواها، وقد حدث أن اشترى الظاهر من التاجر اليهودي أمة سودانية سوداء فولدت له ابنه المستنصر، الذي تولى الخلافة بعد وفاة أبيه في سن السابعة، وقامت أمة بتدبير شئون الدولة حتى يبلغ ابنها سن الرشد، وقد عملت على بسط نفوذ أبي سعد على أمور الدولة، إلا أنها لم تتمكن من ذلك، إلا بعد وفاة الوزير

---

(1) كما بلغ الكتاب من أهل الذمة حظوة ومكانة لدى الفاطميين، لدرجة أنهم أصبحوا في عهد العزيز بالله يسلكون التصرف في كل شئ داخل القصر الفاطمي وخارجه، وقد أنشد أبو نصر كاتب الإنشاء في ذلك يقول:

قل لأبي نصر كاتب القصر	والمتأني لنقص في الأمـــــــر
انقص الملك للوزير تعـــز	منه بحسن الثناء والــــــــذكر
وأعط وامنح لا تخف أحداً	فصاحب القصر ليس في القصر

ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، الطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت سنة1890م ، ص310.

(2) سرور: مصر في عصر الدولة الفاطمية، ص55 ؛ Lane poole Stanly: A History of Egypt in the Middle Ages, fourth Edition. London. 1925, p.120

(4) أبو شجاع: ذيل كتاب تجارب الأمم، ص186، 187.

(5) نسبة إلى تستر إحدى مدن فارس، وعندما نزلوا بغداد سميت المحلة التي كانوا يسكنوها بهذا الاسم أيضاً، ياقوت: معجم البلدان، ج2، ص387 - 389؛ وهى من العائلات اليهودية الفارسية التي استوطنت مصر أيضاً، واشتهر منها أبي سعد سهل التسترى وأصبح له نفوذ في خلافة المستنصر بالله الفاطمي.

صفي الدين الجرجرائي[1]، واستطاعت في وزارة صدقة بن يوسف الفلاحي[2] من بسط سلطانه ويده على شئون الحكم" فانبسطت كلمة أبي سعد في الدولة، بحيث لم يبق للفلاحي معه أمر ولا نهي سوى الاسم فقط، وبعض التنفيذ"[3]، ولكن الوزير ألفلاحي أغري عليه بعض الجنود الأتراك وزاد في واجباتهم حتى قتلوه فغضبت أم المستنصر لذلك[4]، وسعت في تولى أبو نصر هارون بن سهل التستري منصباً آخر، كما تم إسناد الوزارة إلى أحد أفراد عائلة ألتستري أيضاً وهو أبو على الحسن بن إبراهيم بن سهل ألتستري في سنة 456هـ/1064م[5]، مما يؤكد دور نساء القصر في ذلك العصر على مجريات الأمور في الدولة الفاطمية.

وقد بلغ التسامح مع أهل الذمة درجة كبيرة، مما أدى إلى اشتعال العداوة والتنافس بين اليهود والنصارى في مصر، من أجل الفوز بوظائف الدولة، ففي إحدى وثائق الجنيزا من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، خطاب مرسل إلى يهود القسطنطينية يقرر فيه كاتبه أنه طرد من وظيفته بسعاية أحد النصارى المقربين للوزير، كما زور اليهود خطاباً ليوحنا أخي البطريرك المسبحي لكي يتهموه بخيانة الخليفة مع الصليبيين[6].

---

(1) هو الوزير الأجل صفي أمير المؤمنين أبو البركات الحسين بن محمد بن أحمد الجرجرائي، تولى الوزارة في عهد الظاهر وصار له النفوذ المطلق، وانتعشت الأحوال المالية في عصره لحسن تدبيره، وكان عالماً فطناً بليغاً، وكانت مدة وزارته سبع عشر سنة وشهوراً قليلة، وتوفي سنة 436هـ/1044م، انظر: ابن الصيرفي (أبو القاسم علي بن منجب): الإشارة إلي من نال الوزارة، ص35 – 37، تحقيق/ عبد الله مخلص، القاهرة سنة 1924م؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج3، ص407، 408؛ المقريزي: الخطط،ج1، ص355.

(2) كان الوزير ألفلاحي يهودياً ثم أسلم، وتولى الوزارة للخليفة المستنصر بالله لمدة أربع سنوات، من سنة (436 - 440هـ / 1044 - 1448م)، ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص3.

(3) المقريزي: اتعاظ، ج2، ص266،267؛ ابن ميسر (محمد بن علي بن يوسف): أخبار مصر، ج2، ص 3، تصحيح/ هنري ماسيه، طبع المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة 1919م.

(4) ابن سعيد المغربي: النجوم الزاهرة، ص358؛ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن): حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، القاهرة سنة 1299هـ،ج2، ص152- 153.

(5) ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص15.

(6) Mann: The jews in Egypt :1 pp. 219 - 220

ولم يقف نفوذ أهل الذمة بسبب سماحة الإسلام عند حد استئثار وظائف الدولة فحسب، بل وصل الأمر أنهم كانوا يسخرون من المصريين المسلمين، باستثناء عصر الخليفة الحاكم الذي شدد عليهم، وفرض عدة قيود خاصة بالملبس والمظهر والنشاط الاجتماعي[1]، وعندما بلغ الخليفة الحاكم أن اليهود يجتمعون في حارة الجو درية[2] ويغنون:

وأمة قد ضلوا ودينهم معتل   قال لهم نبيهم نعم إلا دام الخل

ويتعرضون إلى مالا ينبغي الخوض فيه، فأحرق هذه الحارة بحيث لم يعد أحد من اليهود يسكنها أو يبيت بها بعد ذلك[3].

وقد انتقد ابن الحاج[4] العالم المتدين في القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي، هذا السلوك من جانب أعيان المسلمين تجاه الموظفين من أهل الذمة، فيقول إن المسلمين كانوا يقومون لذوي النفوذ من أهل الذمة العاملين في الجهاز الإداري، تعظيماً لهم، كما أبدي الإسنوى[5] دهشته لأن مصر تنفرد دون سائر أقاليم الإسلام، باستخدام أهل الذمة في الإدارة.

ولا شك على أن هذه الأمثلة وغيرها تكشف عن أن المجتمع المصري في العصر الفاطمي قد أتاح لأهل الذمة كافة حرية المواطنة، لاستخدام طاقاتهم في خدمته، ولم ينظر إليهم باعتبارهم أقليات موجودة، وإنما عاملهم على أساس أنهم جزء من الكل المصري[6].

وعلى صعيد النشاط الاقتصادي في العصر الفاطمي، فقد أتاح المجتمع المصري آنذاك فرصاَ أمام أبنائه، جنباً إلى جنب مع المسلمين، بغض النظر عن ديانتهم لأن النشاط الحرفي أو التجاري لم يكن مرتبطاً بالطوائف الدينية، أو مقيداً في إطارها، كما أن قواعد العمل وقوانينه في مصر آنذاك كانت واحدة بالنسبة للصناع والحرفيين، ولم يكن للدين دخل

---

(1) المقريزي الخطط، ج3، ص72 ؛ اتعاظ: ج2، ص81، 93- 94.

(2، 3) ذكر المقريزي أن اليهود كانوا يسكنون في حارة الجودرية في ذلك الوقت المبكر من تاريخ القاهرة، الخطط والآثار، ج2، ص4.

(4) ابن الحاج: المدخل، ج1، ص196.

(5) الإسنوى (جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم): الكلمات المهمة في مباشرة أهل الذمة، ص7- 8، 20-23، نشر/ موشى برلمان، بروكلين، الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1969م.

(6) قاسم عبده قاسم: اليهود في مصر، دار الشرق، الطبعة الأولي، القاهرة سنة 1993م، ص91.

في هذا المجال، وإنما كان مجال العمل مفتوحاً أمام الجميع دونما تمييز في كافة الحرف والصناعات[1].

ومن الطبيعي أن يتساوى أهل الحرف من الذميين المصريين مع المسلمين في ظروف العمل، على اعتبار أنهم يشكلون مع المسلمين شريحة واحدة من شرائح عامة المجتمع المصري، فالظروف والأحداث المحيطة بهم واحدة يتأثرون بها ويؤثرون فيها، وقد أشارت المصادر التاريخية إلى اشتغال أهل الذمة من الحرفيين في الصناعات الكبرى في العصر الفاطمي، مثل صناعة النسيج والمعادن والزجاج والبناء والمواد الغذائية وغيرها[2]، كما أشارت وثائق الجنيزا عن اشتغال أهل الذمة من اليهود في حرف وصناعات أخرى شعبية، مثل صناع عصى الكحل والمرايات والمراوح والأمشاط والغرابيل والقزازة والحرير وغير ذلك[3]، وكذلك حدثتنا كتب الحسبة عن العلافين والطحانين والفرانين والخبازين والكبوديين (الذين يبيعون الكبدة) والبوارديين (تجار المشهيات والطرشى) والجزارين والرواسين والكتانيين والحصريين، والخشابين والنجارين وغيرهم[4].

وقد أتاحت سياسة التسامح الديني والمساواة بين الحرفيين إلى هجرة الكثير منهم ومن المسلمين أيضاً إلى مصر، وتكشف أوراق الجنيزا في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، أن غالبية اليهود الذين هاجروا إلى مصر من يهود العراق وإيران، بل ومناطق آسيا الوسطي مثل نيسابور وسمرقند، إلى جانب الوافدين من تونس وصقلية، فضلاً عن الأعداد الضئيلة التي قدمت من فرنسا وإيطاليا والإمبراطورية البيزنطية، ولم يتوقف تيار الهجرة اليهودية من فلسطين وبلاد الشام إلى مصر[5]، بسبب الاستقرار والأمن النسبي في البلاد.

---

(1) قاسم عبده قاسم: اليهود في مصر، ص 104، 105.

(2) سيأتي ذكر مصادر هذه الحرف والصناعات في الفصل الثاني من البحث.

(3) Goitein: Mediterranean Society 1 p. 72.

(4) انظر الشيزرى: ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة؛ نشر/ السيد ألباز ألعريني، القاهرة سنة 1946م، ابن الإخوة: معالم القربة في إحكام الحسبة، نشر/ محمد محمود شعبان وصديق أحمد المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة 1976م.

(5) Cohen, MR: Jewish Self Government in Medieval Egypt Princeton University Press 1980. pp. 173 – 174.

وقد أمدنا الرحالة اليهودي بنيامين التطيلي[1] بتقرير عن أعداد اليهود في مصر في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، وذكر خمسة عشر مكاناً عاش بها اليهود في مختلف أنحاء البلاد، وإلى جانب هذه الأماكن، أثبتت أوراق الجنيزا أنهم عاشوا في ثمانية عشر مكاناً آخر على الأقل[2]، وتركزوا بصفة أساسية في المدن والموانئ الرئيسية عنها في المناطق الريفية.

كما شجعت هذه السياسية على اجتذاب المهرة من الحرفيين والصناع من كل مكان وخاصة من الصناع الفرنج للعمل في كثير من الحرف والصناعات[3] ووفرت لهم الدولة كل متطلبات الإنتاج، وأنشأت لهم أماكن للعمل في بيوت برسمهم، وكانت عدتهم كثيرة"[4]، "من أهل كل صنعه"[5].

كما اتخذ يهود المغرب والأندلس من مصر ملجأ وملاذاً لهم، وهاجروا إليها بأعداد كبيرة في السنوات الأخيرة للدولة الفاطمية فراراً من القيود الصارمة التي فرضها المصامده الموحدون على أهل الذمة في المغرب والأندلس[6].

وأصبحت مصر محط أنظار يهود المغرب والأندلس، وملتقي علمائهم وتجارهم، بل أصبحت مركز جذب ليهود العالم قاطبة، نظراً لروح التسامح التي نعم بها أهل الذمة في مصر، والمكانة التي تمتع بها اليهود وخاصة أثناء رئاسة موسى بن ميمون للطائفة اليهودية[7]، هذا إلى جانب اطمئنان اليهود وأثريائهم من أرباب الحرف والتجار، إلى حرية انتقال رؤوس أموالهم من مصر وإليها[8].

---

(1) بنيامين التطيلي: رحلة بنيامين التطيلي، ص170،171، ترجمة، تعليق/ عزار حداد، بغداد 1384هـ.

(2) Ashtor (E): The Numbers of Jews in Medieval Egypt' in: The Jews and the Mediterranean Economy. London 1983 p. 13.

(3) ابن جبير: الرحلة، ص25.

(4) المقريزي: الخطط،ج1، ص444.

(5) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص479.

(6) ولفنسون (إسرائيل أبو ذؤيب): موسى بن ميمون، حياته ومصنفاته، القاهرة 1936م، ص 9، 10.

(7) ولفنسون: موسي بن ميمون، ص23.

(8) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج6، ص236؛ المقريزي: السلوك،ج1، ق2، ص 240.

وتوضح وثائق الجنيزا التي ترجع إلى العصر الفاطمي بجلاء شديد،أن أهل الذمة من اليهود المصريين اشتغلوا في عدد كبير من الحرف والصناعات،وعلى رأسها النشاط المصرفي والأعمال المالية في تلك الفترة[1]، وكذلك اشتغلوا في نسج الحرير والكتان في المحلة الكبرى[2] وقليوب وبنها العسل وغيرها من مدن الوجه البحري، كما عملوا في مجال الصباغة التي ترتبط بصناعة النسيج وصناعة الأقمشة في صهرجت[3] والمحلة الكبرى وغيرها من مدن الوجه البحري أيضاً[4].

كذلك عمل اليهود في صناعة الجلود ودباغتها، وأيضاً في مجال صناعة العطارة، إذ تشير وثائق الجنيزا إلى امتلاك عدد من يهود الإسكندرية حوانيت للعطارة، وكذلك الحال بالنسبة ليهود دمياط وزفتي والقاهرة وغيرها[5]، كما عمل اليهود في صناعة المواد الغذائية مثل الزيوت والعسل والفواكه المجففة والحلويات[6]، واشتغل عدد كبير من اليهود المصريين في صناعة الزجاج وصياغة الذهب والفضة[7]، وكذلك تكشف وثائق الجنيزا أن بعض اليهود مارسوا حرفة النسخ، إذ تشير وثيقة منها عبارة عن خطاب من يهودي يعمل نساخاً متجولاً في الأقاليم[8]، كما كان بعض يهود الإسكندرية ويهود المحلة الكبرى يتكسبون عيشهم من نسج الكتب[9].

---

(1) آدم متز: الحضارة الإسلامية، ج2، ص 377 ؛ Goitein : Amed. Soc. l p. 72.

(2) المحلة الكبرى قاعدة مركز المحلة الكبرى، وهي من المدن المصرية القديمة، وفي أيام الدولة الفاطمية أصبحت قاعدة إقليم الغربية من سنة 469هـ/1076م، المسبحي: أخبار مصر، ص227، حاشية رقم1، محمد رمزي: القاموس الجغرافي،ج2، ق2، ص16- 18.

(3) صهرجت: إحدى قرى مديرية الدقهلية الحالية، وهى الآن قريتان: صهرجت الصغرى وتتبع مركز أجا، وصهرجت الكبرى وتتبع مركز ميت غمر،المقريزي: اتعاظ الحنفا،ج1، ص171، حاشية 3.

(4) Ashtor: " The Number of the Jews in Medival Egypt, pp. 10 ,14 ,22- 23, Goitein: Med. Soc., 1p. 119

(5) Ashtor: op cit pp 2- 3 8- 9 33; Goitein Jewish Society., p. 179.

(6) ابن الحاج: المدخل،ج1، ص287.

(7) Goitein: Med. Soc., I p. 80.

(8) Mann: The Jaws in Egypt and Palestine. P. 242.

(9) Ashtore : "The Number of jews"., Pp. 10. 38- 39.

كما اشتغل الأقباط في صناعة الخمور وتجارتها، وكانت منية الأمراء بناحية شبرا من أشهر مراكز عصر الخمور وبيعها في مصر، وكان اعتماد فلاحي شبرا دائماً في وفاء الخراج على ما يبيعونه من الخمر وبخاصة يوم الاحتفال بعيد الشهيد[1]، ويذكر المقريزي[2] أن نصرانياً واحداً باع من الخمر في يوم عيد الشهيد باثني عشر ألف درهم فضة.

كذلك اشتغل الأقباط في مصر بصفة عامة في صناعة الزيوت وتجارتها، يتضح ذلك من واقع ما ورد من أسماء لهم في أوراق البردي، مثل بوله الزيات، واصطفين الزيات وغيرهم[3]، وقد ذكر أبو صالح الأرمني[4] أن معظم المشتغلين بهذه الحرفة من الأقباط، في ديارات مصر وبخاصة أديرة الصعيد، التي لا تكاد تخلو من معاصر الزيوت، كذلك اشتغل الأقباط في مصر بصناعة وتجارة الذهب والتحف والجواهر، وقد حققوا من الاشتغال بها مكاسب كبيرة وأموال طائلة[5].

والحقيقة أن بعض الحرف كان يسيطر عليها إما المسلمون أو المسيحيون أو اليهود، ولكن ذلك لم يقف حائلاً دون اشتغال الآخرين بها، وعلى سبيل المثال، اشتغل الأقباط في العصر الفاطمي بصناعة التحف الثمينة والجواهر الكريمة، مع أن اليهود كان لهم باع طويل في صناعتها وتجارتها[6]، وكذلك اشتغل اليهود بصفة أساسية في النشاط المصرفي والاتجار بالعملة في ذلك الوقت، ولكن الثابت أن عدد الصيارفة المسلمين كان أكبر من عدد الصيارفة اليهود[7]، كما كشفت وثائق الجنيزا، عن أن اليهود في مصر قد احترفوا صناعة الزجاج، وصياغة الذهب والفضة[8] وأن المسلمين والأقباط قد عملوا في هذه الصناعة أيضاً.

---

(1) أول أعياد النصارى ويكون في اليوم الثامن من بشنس أحد شهور القبط ويقابله شهر مايو من الشهور الميلادية، انظر المقريزي: الخطط،ج1، ص122؛ ؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة،ج8، ص202.

(2) المقريزي: الخطط،ج1، ص68 ؛ ج2، ص13.

(3) جرو همان: أوراق البردي العربية، ج5، ص85، طراز رقم 501، تعليق د/الدالي.

(4) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص 70، 112، 113.

(5) أبو عثمان النابلسي: لمع القوانين، ص72، 74.

(6) القفطي: أخبار الحكماء، ص29، ولفنسون: موسى بن ميمون، ص10 حاشية 4.

(7) المقريزي: السلوك ،ج4، ص443، كما تشير وثيقة جنيزا عبارة عن تقرير من صيرفي يهودي في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي يكشف فيها أن زملائه من الصيارفة المسلمين كانوا أكثر عددا من اليهود ؛ Goitein: Jewish Society., p. 179.

(8) Goitein: Med. Soc., 1p. 80.

كما عمل الجميع معا في حرفة الصباغة وهي من الحرف اليدوية التي ارتبطت بصناعة النسيج وصناعة الأقمشة، وكان اللقب العائلي "الصباغ"، لقباً شائعاً بين المصريين، سواء من المسلمين أو المسيحيين أو اليهود، وبسبب اتساع مجال هذه الحرفة، فقد كانت تضم عائلات فقيرة وعائلات موسرة علي السواء[1]، وكذلك الأمر بالنسبة للألقاب الحرفية الأخرى.

كما أدت سياسة التسامح والمساواة في العصر الفاطمي، إلي ارتباط أصحاب الحرفة الواحدة بعضهم ببعض بعدة وسائل حتى وإن اختلفت دياناتهم، حيث كان أرباب الحرفة الواحدة يتمركزون جغرافيا في مكان واحد، يتسمي باسم الحرفة، كما كان أرباب الحرفة الواحدة يتساندون ماليا فيما بينهم، بغض النظر عن دياناتهم فأوراق الجنيزا تحدثنا عن قروض من المسلمين للصناع اليهود، وقروض من اليهود للصناع المسلمين[2]، وتحدثنا أيضا عن شركات بين المسلمين واليهود في مجال صناعة الزجاج والفضة، وكانت كل جماعة تأخذ الإجازة الأسبوعية وفقا لدينهم[3]، ويوجد حوالي سبعة وعشرون وثيقة عبارة عن عقود شركات تكشف عن حرية التعاقد في الشركات بين المسلمين واليهود[4].

كما شارك أهل الذمة من الحرفيين زملاءهم من المسلمين، كافة ظروف العمل سواء في الحوانيت، والورش والمصانع الصغيرة، أو في مجال العمل اليومي المأجور في أعمال البناء والنقاشة وما شابهها، كما أن القطع الفنية التي أنتجها الصناع والحرفيون من أهل الذمة وبقيت لنا من عوادي الزمن، تشترك في خصائصها الفنية مع تلك القطع التي أنتجها الصناع

---

(1) Goitein: Jewish Society., p. 171 Ashtor: " The Number of the Jews., PP. 34 38-41.

(2) Goitein: Med. Soc., 1p. 85.

(3) Goitein: Med. Soc., 1pp. 83-85,87.

(4) هذه العقود تتحدث عن الفترة ما بين (407هـ/ 1016م – 636هـ/ 1240م)، وتتحدث عن صناعات وحرف مثل صياغة الذهب والفضة وغيرها من أشغال المعادن، والصباغة، وصناعة الأواني الزجاجية، والنسيج، وأعمال الحرير، وصناعة الخبز، وصناعة الخمور، والجبن، والسكر، والعطارة، والدباغة، وتكشف العقود عن أن الشركة كانت تقوم علي أساس أن تكون الأنصبة متساوية في رأس المال وتعتبر الأدوات والمعدات ملكية مشتركة وكان يتم تقسيم المكسب والخسارة علي هذا الأساس، قاسم عبده قاسم: اليهود في مصر، ص 100- 101، حاشية 51.

المسلمون[1]، مما يدل علي أن الإنتاج الحرفي كان مصريا بكل ما تحمله هذه الكلمة من مدلولات ومعاني.

وأخيراً فقد نعم أهل الحرف في العصر الفاطمي، برباط الوحدة والتماسك في ظل نظام الطوائف الذي كان يحكمهم وينظم العلاقات الحرفية والاجتماعية فيما بينهم حتى بلغ التماسك بينهم حد العصبية للحرفة والاعتزاز بها حتى توارثتها عائلات واشتهرت بها، نذكر منها الزيات، والزجاج والطحان والوراق والضراب والفراء وغيرهم[2]، وأصبحت النسبة للحرفة في ذلك الوقت شائعة ومنتشرة في الأوساط العامة في مصر وفي غيرها من الأمصار الإسلامية، وكانت من أقوالهم المأثورة "الصناعة نسب"[3].

---

(1) قاسم عبده قاسم: اليهود في مصر، ص 105.

(2) عبد العزيز الدوري: نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الأول سنة 1959م، ص 141، 142.

(3) اليعقوبي: كتاب البلدان، ص238.

شهدت مصر في العصر الفاطمي، نشاطاً ملحوظا في مجال الحرف والصناعات المختلفة، وكان للحرفيين والصناع اليد الطولي في تطور هذه الصناعات وازدهار النشاط الاقتصادي في البلاد.

صناعة النسيج:

وتعتبر صناعة النسيج من أهم الحرف التي ازدهرت وتنوعت منتجاتها في العصر الفاطمي، نظرا لاهتمام السلطات الحاكمة في مصر بهذه الصناعة فتقدمت وبلغت من الدقة والإتقان الشيء الكثير، وزاد إنتاج البلاد من هذه المنسوجات، واتخذها الفاطميون كنوع من الدعاية المذهبية، حيث كانت تنسج عليها العبارات المذهبية (الشيعية) التي توزع على رجالات الدولة وعامة الشعب في المناسبات المختلفة التي تميز بها العصر الفاطمي، من أجل كسب ودهم والتأثير في معتقداتهم، واكتساب الرأي العام إليهم[(1)].

وقد ساعد توفر خامات النسيج ومستلزماته إلى تقدم هذه الصناعة، فكان الكتان يزرع بكثرة في ريف مصر وبخاصة في الفيوم وأسيوط وإهناسيا والبهنسا والأشمونيين وقفط وبعض الأراضي في الدلتا وغيرها[(2)]، أما الصوف فكان يوجد في نواحي الصعيد وبخاصة في الفيوم وأخميم وأسيوط وغيرها[(3)] لاشتغال هذه النواحي بتربية الأغنام[(4)].

أما الحرير فلم تكن مصر من البلاد التي تعتني بتربية دودة القز لإنتاج الحرير منه[(5)]، إلا أنه كان يرد إلى أسواق مصر من بلاد الصين والهند، وبلاد المغرب وبخاصة من صقلية والأندلس، وكانت الإسكندرية أهم أسواقه التي اشتهرت بصناعته[(6)].

---

(1) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص117، 118.

(2) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص258.

(3) الإدفوي: الطالع السعيد، ص12.

(4) المقريزي: الخطط، ج2، ص507.

(5) ألمح المقريزي: إلي أن المصريين كانوا يقومون بحضانة دودة القز في برمهات، من الشهور القبطية، ولكن هذه الإشارة العابرة لا تكفي دليلاً علي أن مصر كانت تعني بتربية دودة القز من أجل إنتاج الحرير، الخطط، ج1، ص 509.

(6) المقريزي: الخطط، ج1، ص 177؛ القوسي: تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية، دار النهضة، القاهرة سنة 1976م، ص 219.

ومن أجل هذا أخذت مصانع الغزل والنسيج تنتشر في أنحاء البلاد في دور الطراز[1] بها فأقيمت بها المصانع الحكومية أو الأهلية، وكانت المصانع الحكومية يطلق عليها اسم "الطراز"، وكانت على نوعين الأول "طراز الخاصة"، وكان لا يعمل إلا للخليفة ورجال بلاطه وخاصته والثاني "طراز العامة" وكان يتبع أيضا بيت مال الحكومة ولكنه كان يعمل لحساب بلاط الخليفة وأفراد الشعب[2]، أما المصانع الأهلية فكانت منتشرة أيضاً في أنحاء البلاد، وكانت تتبع نفس الطرق في إدارة المصانع أو دور الطراز بها[3].

ومن هذه الدور أو المراكز في الوجه البحري، نذكر تنيس ودمياط وشطا ودبيق ودميرة وتونة وغيرها في منطقة الدلتا[4]، وكانت هذه المركز الصناعية سوقاً رائجة لمنتجاتها من الأقمشة الرفيعة التي تدخل في صناعتها خيوط الذهب[5]، وكان الإقبال عليها شديداً لشهرتها، فيروي المقريزي[6] أنه كان من بين الهدايا التي قدمها الشريف أبو جعفر

(1) الطراز: هذا اللفظ دخيل في اللغة العربية، وهو فارسي الأصل ـ معناه "التطريز"، وعمل المدبج ثم صار يطلق علي الثوب الموشي، وعلي الأخص ما كان منه موشي بخطوط مستعرضة، علي ما كان يستعمله آل ساسان من ملوك الفرس، وكان يرتدي هذا النوع من الملابس الملوك والأمراء، وذوي المناصب العالية في الدولة، وقد أطلق هذا اللفظ أخيرا علي الدار التي كانت تصنع فيها الثياب، أو علي المادة التي تستعمل في التطريز، ثم تطور استعمال هذا اللفظ تطورا ثانيا، فبعد أن كان يطلق علي الكتابة الموشاة، أصبح يطلق علي كل قطعة من النسيج، عليها كلمات منقوشة أو مكتوبة، ولم يكن هذا الاستعمال مقصورا علي النسيج المنقوش أو الموشي أو المحاك بالخيط علي النسيج وغيره بل أيضا للدلالة علي أي نقش، من النقوش التي توضع علي شريط مستعرض من أي نوع كان، سواء أكان من الحجارة أو الفسيفساء أو الزجاج أو الفخار، وقد أطلق لفظ "طراز" أخيرا علي الكتابة التي كانت تكتب علي درج البردي في الدار التي كان يصنع فيها أوراق البردي، ويطلق عليها اسم "الطراز"، جروهمان: أوراق البردي العربية، ج1، ص 453؛ المقريزي: الخطط، ج2، ص 79، 212، 407؛ زكي محمد حسن: فنون الإسلام، ص 349؛ الفن الإسلامي في مصر، مطبوعات دار الآثار العربية، القاهرة سنة 1935م، ج1، ص 84.

(2) زكي محمد حسن: كنور الفاطميين، ص 110، 112. فنون الإسلام، ص 347، 349.

(3) ابن الحاج: المدخل، ج4، ص15.

(4) ابن حوقل: صورة الأرض، ليدن سنة 1938، ص152؛ ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص 78، 79.

(5) المقريزي: الخطط، ج1، ص 177.

(6) المقريزي: اتعاظ، ج1، ص137.

مسلم إلى الخليفة الفاطمي المعز لدين الله في سنة (362 هـ/ 973م) "أحد عشر سفطاً من متاع تونة وتنيس ودمياط... وقال كنت أشتهى أن يلبس منها المعز لدين الله ثوباً، أو ينعم بالعمامة التي فيها، فما عمل لخليفة قط مثلها"، كما أهدى الخليفة الظاهر للمعز بن باديس هدايا قيمة من الملابس والفرش وغير ذلك من إنتاج تنيس ودمياط وتونة وأعمالها أيضاً[1].

وتأتي تنيس علي رأس المدن الصناعية في مصر، لشهرتها في إنتاج أرقى المنسوجات، حيث يشتغل بهذه الحرفة معظم سكان المدينة الذين مهروا في فنون هذه الصناعة[2]، ليست فقط على المستوى المحلي بل أصبحت لها شهرة عالمية لما عرف عنهم من "حسن زيهم، ولطاقة صناعتهم"[3]، و"الحب للنقش، والصورة، والرقم، والتلوين بالأصباغ ... وحسن المؤازرة لمن يستخدمهم، ومحبتهم للغرباء والمسافرين، والمواظبة على مسرتهم، وسرورهم، ومنفعتهم[4] ".

ويمدنا ابن بسام[5] بصورة صادقة عن نشاط أهل تنيس واشتغالهم بحرفة النسيج في غالبيتهم، فيقول: "وبها من المناسج التي تعمل فيها الثياب خمسة آلاف منسج، عدد عمالها عشرة آلاف نفس سوى من يطيب، أو يرقم، من ذكر أو أنثى، عدد ما فيها من الأسفاط ألف وخمسمائة سفط، ومن الرزم ألف رزمة، وبرسم خزانة السلطان أربعمائة سفط، منها من الأمتعة مالا يرى مثله... ومالا يمكن وصفه". هكذا كانت حالة الصناع من اليسر والثراء.

كما احترف أهل تنيس فن النسيج، والصباغة والتلوين والزخرفة وبرعوا في إنتاج أرقى أنواع المنسوجات الكتانية، وبخاصة "الحلل التنيسية"، التي ليس في جميع الأرض ما يدانيها في الحسن والقيمة، وربما بلغ الثوب من ثيابها إذا كان مذهباً ألف دينار ونحو ذلك[6]، وما لم يكن فيه ذهب المائة والمائتين دينار ونحوه[7]

---

(1) المسبحي: أخبار مصر، ص42، حاشية 3.

(2) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص201.

(3) ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص 78.

(4، 5) ابن بسام: أنيس الجليس في أخبار تنيس، ص 185، 189.

(6) الإدريسي (محمد بن محمد عبد الله الشريف): صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس، مأخوذة من كتاب "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، طبعة ليدن 1864- 1866م، ص156؛ ابن دقماق: الانتصار، ج5 ، ص79.

(7) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 177.

ومن منتجاتها أيضاً، ثياب الشروب[1]، التي لا يصنع مثلها في الدنيا[2]، فالمنديل يباع بخمسمائة دينار والمرتبة ألف هذا إلى جانب ما يصنع بها من مطارد، ومقاطع، ومفارش، وستور ومصمت[3] دبيقي[4]، وعتابي[5]، وما لا يمكن وصفه[6] والواقع أن هذه المدينة انفردت بعمل ذلك الثوب الشهير الذي يقال له "ألبدنه" للخليفة الفاطمي، حيث كان لا يدخل من الغزل سداه ولحمته غير أوقيتين وينسج باقية من الذهب بصناعة محكمة لا تحتاج إلى تفصيل ولا خياطة[7].

وقد بقيت هذه المدينة عامرة بدور طرازها ونشاط أهلها الحرفي في مجال صناعة النسيج إلى أن أمر الملك الكامل محمد بهدم مدينة تنيس وتخريبها في شوال سنة (624هـ/1227 م) فحطمت أسوارها وقلاعها، وهجرها أهلها، وتهدمت مصانعها ودور طرازها حتى لا تقع فريسة في أيدي الصليبيين[8].

وكانت دمياط لا تقل أهمية عن تنيس من حيث اشتغال أهلها بحرفة النسيج بل كانت "أطيب وأرحب، وأوسع ،وأفسح، وأحزب،... وأحذق صناعاً، وأرفع بزاً، وأنظف عملاً"[9]، تنتج أرقى وأجود أنواع المنسوجات من كل نوع "وتتحف بها جميع ملوك

---

(1) مفردها الشرب: وهو صنف خاص من النسيج كان يصنع في تنيس ودمياط، المسبحي: أخبار مصر، ص26 حاشية2.

(2) ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص 79.

(3) المصمت: الثوب من لون واحد، المسبحي: أخبار مصر، ص25حاشية6.

(4) دبيقي: نسبة إلى دبيق، وهى قرية قريبة من تنيس، كان يصنع بها الثبات الدبيقي الذي ليس في جميع الأرض ما يدانها في الحسن والقيمة؛ ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص79، ولوصف موضعها اليوم، انظر: أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص81، حاشية 3.

(5) عتابي: هي محلة العتابية ببغداد وإليها تنسب الثبات العتابي، وهى ثبات مخططة تحاك من خيوط القطن والحرير، وكانت هذه المنسوجات تصدر من بغداد إلى أنحاء أخرى من العالم الإسلامي، ياقوت: معجم البلدان، ج4، ص11، وكان يصنع مثلها في مدينة تنيس.

(6) ابن بسام: أنيس الجليس في أخبار تنيس، ص185.

(7) ناصر خسرو: سفر نامه، ص55.

(8) ابن بسام: أنيس الجليس، ص151، 173.

(9) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص202.

الأرض"[1] إذ كان يصنع بها الثوب الرفيع الذي بيع الثوب منه بألف درهم ولا ذهب فيه[2]، كما بلغت قيمة الثوب الأبيض بدمياط وليس فيه ذهب ثلاثمائة دينار [3].

وكانت بدمياط دور الطراز الحكومية التي تديرها الحكومة لحسابها الخاص، كما كانت بها المصانع الأهلية، وهى تقع قبلي المدينة على الخليج الذي كان يمر عبر دمياط ويصب في بحيرة تنيس، فقد شهدت أسواقها نشاطاً ملحوظاً في صناعة النسيج وتجارته وإقبالاً شديداً على شراء هذه المنتجات، حتى بلغت حداً من الإتقان والجودة أن بيعت في سنة (398هـ/ 1007م) حلتان دمياطيتان بثلاثة آلاف دينار، "وهذا مما لم يسمع مثله في بلد"[4]، وذلك لأن "الطراز الدمياطي مشهور في الأرض"[5].

وفي الواقع استمرت مصانعها تنتج أنواع المنسوجات الكتانية الرفيعة والتي عرفت بالقماش المسمى "دق دمياط"[6]، حتى خربت المدينة في سنة (648هـ/ 1248م) ونقل أهلها إلى مصر.

أما شطا التي تقع بين تنيس ودمياط فإليها تنسب الثياب الشطوية[7]، المصنوعة من المنسوجات الكتانية، وكان بها طراز حكومي إلى جانب المعامل الأهلية، وهو مشهور بعمل

---

(1) القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص193.

(2) ياقوت: معجم البلدان، ج 5، ص264.

(3) ياقوت: معجم البلدان، ج4، ص86؛ القز ويني: المصدر السابق والصفحة.

(4) ياقوت: المصدر السابق، ج1، ص86.

(5) ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص82.

(6) وجدت منه قطعة، عبارة عن عباءة طولها 310سم وعرضها 150سم، وهى ترجع إلى عهد الخليفة المستعلي، وقد استطاع فيت أن يقرأ منها "مما عمل في طراز الخاصة بدمياط سنة تسع..." وعلى أساس ذلك ترجع العباءة هذه أما إلى سنة 489 هـ أو سنة 490هـ، ويرجع د/محمد عبد العزيز مرزوق هذه العباءة إلى القماش المسمى "دق دمياط" الذي أشار إليه المؤرخون، والذي وجدت منه مئات الأثواب في تركة الأفضل وزير الخليفة المستعلي، وهذه العباءة المشار إليها محفوظة الآن بكنيسة سانت آن بمدينة آيت في جنوب فرنسا، الزخرفة المنسوجة في الأقمشة الفاطمية، القاهرة سنة 1941م، ص139، 140، Wiet: Repertoire Tome 8., Pp 36 – 37 No. 2874

(7) القز ويني: آثار البلاد، ص209.

كسوة الكعبة الشريفة بها[1] كما كان يصنع بها الثوب الرفيع الذي يبلغ قيمته ألف درهم ولا ذهب فيه[2].

وكانت دبقو[3]، وهى تقع بين الفرما وتنيس على ساحل البحر المتوسط، من النواحي التي احترف أهلها نسج الكتان، وكان لطرازها في صناعة المنسوجات شهرة عالمية[4]، وإليها تنسب الثياب الثقيلة، والعمائم الشرب الملونة، والدبيقي المعلم المذهب[5]، وكانت طول العمامة من ثيابها مائه ذراع، وفيها رقمات منسوجة بالذهب تبلغ العمامة من الذهب خمسمائة دينار، سوى الحرير والغزل[6]، كما اشتهرت بإنتاج القماش المسمى بالدبيقي الثقيل، جيد النسيج إذا انشق كان له صوت عال، إلى جانب إنتاج ثياب رقيقة النسيج أيضاً[7].

وكذلك كانت تونة وهي من ضواحي مدينة تنيس، وبها يصنع نفس النسيج الذي كان يصنع في تنيس، كما كان يصنع بها كسوة الكعبة أحياناً[8]، وكذلك أبوان وهي على مقربة من دمياط، وكان يصنع بها الشرب الفائق، وإليها تنسب الثياب الأبوانية إلي غير ذلك[9].

كما انتشرت صناعة النسيج في منطقة مصر الوسطي، وخاصة من الأقمشة التيليه السميكة، بسبب اعتماد هذه المنطقة على ما كان يزرع في الفيوم من الكتان، وهو من النوع

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 226.

(2) ياقوت: معجم البلدان، ج5، ص 264.

(3) وردت في كتاب الخطط للمقريزي باسم ديبق بتقديم الياء على الباء وقال أنها من قرى دمياط المقريزي: الخطط، ج1، ص223، وهي من القرى المندثرة، ومكانها اليوم يعرف بتل دبقو بالقرب من شاطئ بحيرة المنزلة في الشمال الشرقي بناحية صان الحجر بمركز فاقوس بمحافظة الشرقية؛ محمد رمزي: القاموس الجغرافي، ج1، ص243.

(4) ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص 82.

(5) المقريزي: الخطط، ج1، ص 226؛ يقال ثوب معلم، جعل فيه علامات، أي زين وطرز، وأكثر ما يكون التطريز بالذهب، المسبحي: أخبار مصر، ص37 حاشية 3.

(6)المقريزي: المصدر السابق، ج1، ص226.

(7) أدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج2، ص346, 347.

(8) المقريزي: الخطط، ج1، ص181؛ البراوي: حالة مصر الاقتصادية، ص382.

(9) ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص 93.

غير الجيد[1]، فكان أهل البهنسا يصنعون الستور البهنسيه، وينسجون المقاطع السلطانية، والمضارب الكبار، والثياب المحبرة[2]، وكذلك صنع الفساطيط الكبار والطرف السلطانية، ويكفي دليلاً على ذلك ما جاء في وصف خزائن الفرش والأمتعة والخيام، وما كانت تحتويه من عجائب الستور والفساطيط المصورة[3]، وما أكدته أوراق البردي من اشتغال غالبية أهالي البهنسا بهذه الصناعة وتفوقهم في مجال صناعة المنسوجات في ذلك العصر[4].

كما اشتهرت الفيوم بهذه الصناعة، وكانت بها "طرز مشهورة"[5]، خاصة في صناعة المنسوجات الكتانية التي انتشرت زراعتها في هذه المنطقة، وقد ذكر ابن حوقل[6] أن الفيوم كان يسكنها في أيامه - أي أوائل العصر الفاطمي - الصناع وأرباب الحرف والنساجون خاصة، ومن المرجح أنهم استخدموا الصوف إلى جانب الكتان في صناعة النسيج، نظراً لجودة المراعي وانتشار تربية الأغنام في هذا الإقليم[7].

وازدهرت مراكز صناعة الصوف ونسجه في الأشمونين، وكان يصنع بها فرش القرمز الذي يشبه الأرمني[8]، وفي سمالوط وهي من أعمالها، كانت بها صناعة منسوجات راقية من شعر الماعز[9].

---

(1) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص201.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص237.

(3) انظر، القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص475؛ المقريزي: المصدر السابق،ج2، ص267، 270.

(4) وردت في احدي أوراق البردي العربية التي تم اكتشافها في مدينة البهنسا وهى ترجع إلى العصر الفاطمي، قائمة بأشخاص يملكون أنوالاً للنسيج، منهم من كان يملك أربعة أنوال ومنهم من يملك خمسة؛ جرو همان: أوراق البردي العربية، ج6، ص70- 72.

(5، 6) ابن حوقل: المسالك والمالك، ص 108، 149.

(7) ماجد: ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها في مصر، التاريخ السياسي، دار المعارف، القاهرة، سنة1977م، ص55.

(8) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص239.

(9) سميكة: دليل المتحف القبطي، ج1، ص117.

أما طحا[1]، فقد احترف أهلها صناعة ثياب الصوف الرفيعة[2]، وقد ذكر ابن حوقل[3] "أنه كان فيها غير طراز" مما يدل على رواج وانتشار هذه الصناعة بها في أوائل العصر الفاطمي.

كما اشتهرت أسيوط بالمصنوعات الكتانية التي انتشرت زراعتها في القرى المحيطة بها[4] إلي جانب صناعة الأصواف التي توفرت في الإقليم[5]، حيث جودة المراعى وكثرة تربية الأغنام[6]، على أيدي القبائل العربية التي استقرت في هذه النواحي في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، فأصبح أكثر أهلها غنامه[7]، وأدي ذلك إلى توافر الأصواف اللازمة للصناعة.

لذا احترف أهل أسيوط نسج الصوف وصناعته، وقد أشار ناصر خسرو[8] أنهم كانوا "ينسجون في أسيوط عمائم من صوف الخراف لا مثيل لها في العالم" كما أنه رأى في أسيوط "فوطة من صوف الغنم... وهى من الرقة بحيث تحسبها حريراً"[9].

كما ذكر ياقوت[10] أن بها مناسج الأرمني، والدبيقي، والمثلث، وكان يصنع بها "الثياب اللطيفة التي لا يوجد مثلها في شيء من البلاد"[11]، كما كان يصنع بها "سائر أنواع الملبوس"[12].

---

(1) طحا، كوره بمصر شمال الصعيد غربي النيل، ياقوت: معجم البلدان، ج4، ص22، وهي من المدن القديمة وتقع بمركز سمالوط بمحافظة المنيا، محمد رمزي: القاموس، ج 3، ص234.

(2) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 202؛ ابن حوقل: صورة الأرض، ج1، ص 149.

(3) ابن حوقل: المسالك والممالك، ص105.

(4) ياقوت: معجم البلدان، ج 1، ص156.

(5) ناصر خسرو: سفر نامه، ص70؛ ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة، ص 131.

(6) الإدفوي: الطالع السعيد، ص12.

(7) المقريزي: الخطط والآثار، ج 2، ص506.

(8، 9) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 70، 71.

(10) ياقوت: معجم البلدان، ج 5، ص385.

(11) ياقوت: معجم البلدان، ج 1، ص251.

(12) القزويني: آثار البلاد، ص147.

أما مدينة القيس[1]، فقد تميزت بشهرتها في صناعة الثياب القيسيه والأكسية الصوف الجيدة[2] التي عرفت بالمرعز المصنوع من صوف الماعز العسلي غير المصبوغ، وليس هي بالدنيا إلا بمصر[3]، وقد تحدث المقريزي[4] عن طرازها ومدينة البهنسا فقال: "ولهم طراز القيس والبهنسا في الستور والمضارب يعرفون به ومنه طراز أهل الدنيا".

كما اشتهرت أخميم بصناعة المنسوجات الصوفية، من الطراز الصوف والمطارف، والمطرز، والمعلم الأبيض والملون، وكانت ذات قيمة عالية، فكان ثمن الثوب من الطراز الصوف الرقيقة أو المعلم أو المطرف من الكتان يبلغ عشرين ديناراً[5]، كما حافظت على مكانتها في العصر الفاطمي، في إنتاج أنواع الفرش الأنماط[6]، التي أشار إليها المقريزي[7] وأطلق عليها لقب الأنطاع، وكانت تصدر منها إلى سائر البلاد الأخرى.

وكذلك كانت شهرة الصعيد الأعلى بصناعة الصوف الجيد الذي يصدر إلى بلاد العجم المعروف بالصوف المصري[8]، لتوافر الأغنام في أسوان وقوص وعيذاب، وما كان يجلب إليها من بلاد النوبة[9]، فكثرت متاجر إسنا التي تباع فيها المنسوجات الصوفية[10].

---

(1) القيس، قرية بصعيد مصر غربي النيل بمركز بني مزار بمحافظة المنيا، فتحها قيس ابن الحارث ألمرادي فسميت به، وقيل هي قرية وليست بكوره، ياقوت: معجم البلدان، ياقوت: معجم البلدان، ج4، ص 22؛ محمد رمزي: القاموس الجغرافي، القسم 2، ج 3، ص214، 215.

(2) اليعقوبي: معجم البلدان، ص331.

(3) المقريزي: الخطط، ج1، ص204؛ جمال الدين سرور: الحضارة الإسلامية في الشرق، دار الفكر العربي، القاهرة سنة 1965م، ص132.

(4) المقريزي: الخطط، ج1، ص203؛ محمد رمزي: القاموس الجغرافي، القسم، ج3، ص211، 212.

(5) ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة، ص62.

(6) الأنماط، هي البسط التي تفرش وبائعها يسمي ألأنماطي، وكانت تستخدم كذلك في صناعة الستور التي توضع على الهوادج فوق الجمال وأغطية السروج؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج1، ص311.

(7) المقريزي: الخطط والآثار، ج 1، ص372- 273.

(8) ناصر خسرو: سفر نامه، ص70.

(9) المقريزي: السلوك، ج2، ق2، ص531.

(10) سعاد ماهر: محافظات الجمهورية، ص28.

كما تخصصت مدينة الإسكندرية في صناعة المنسوجات الحريرية، والذي أطلق عليه الحرير السكندري[1]، وقد جاء ذكره على لسان صاحب بدائع الزهور، عندما وصف ما تركة برجوان، فقد ترك "ألف قميص حرير سكندري"[2]، كما خلفت ست الملك ثلاثين ألف قطعة من شقق الحرير الأحمر[3]، وكذلك ما خلفه الوزير الأفضل من الديباج الحرير، حيث وجد له من أصناف الديباج ما يجري مجراه من عتابي وغيره تسعون ألف ثوب[4]، لعلها أيضاً من إنتاج مناسج الإسكندرية التي كانت أهم مراكز صناعته خلال العصر الفاطمي.

كما اشتهرت الفسطاط والقاهرة كمدن كبرى في صناعة النسيج في العصر الفاطمي[5]، فالفسطاط كان ينسج بها الثياب الحريرية المسماة قماش الفستان المنسوب إليها، ومما يعزز ذلك ما أشار إليه الشيزرى[6] في حديثه عن الحريريين وما يقومون به من أعمال وتجهيز في حوانيتهم بالفسطاط فيقول: "ومنهم من يثقل الحرير بالنشا المدبر، ومنهم من يثقله بالسمن أو الزيت ونحو ذلك"، كما ذكر ناصر خسرو[7] أنه كان يوجد في مدينة مصر (يعني الفسطاط) وحدها مائتا خان لبيع المنسوجات، مما يدل على رواج صناعة النسيج وخاصة نسيج الحرير بتلك المدينة الكبيرة.

أما القاهرة فقد تخصصت في صناعة الديباج، في دار صناعة الديباج الحرير بها[8]، يتضح ذلك مما أرسله صلاح الدين إلى نور الدين، منها أربعة وعشرون ثوباً من الحرير

---

(1) المقريزي: الخطط، ج1، ص163.

(2) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ص51.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص464.

(4) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص58.

(5) حسن إبراهيم حسن: الدولة الفاطمية، ص583.

(6) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص71.

(7) ناصر خسرو: سفر نامه، ص63.

(8) ويصف الدمشقي الديباج الجيد أو الحرير المستخدم للباس أو الفرش بقوله: "وأفضله ما حسن صنعه، وانتظمت نقوشه، ودق حريره، وصفي نسجه، وأشرق لونه، وثقل وزنه، وسلم من النار في جندرته"، الإشارة إلى محاسن التجارة، ص45؛ وعن دار صناعة الديباج انظر، المقريزي: الخطط، ج2، ص 229.

ومثلها من الموشية بالحرير[1]، ومن المرجح أنها صنعت بمناسجها بدار الديباج وإلى جانب هذه الدور أو المراكز كانت هناك الصناعة الريفية، لإنتاج ما يحتاجه أهل القرية من المنسوجات من النوع الرخيص الذي يتفق ومستوى المعيشة، وكانت هذه الصناعة في الريف منزلية، فكانت النساء يغزلن الكتان أو الصوف والرجال ينسجونه[2]، أما الآلات المستعملة، فعبارة عن مغازل وأنوال خشبية بسيطة[3].

أما عن المصانع الأهلية فقد كانت تسير جنبا إلي جنب مع المصانع الحكومية وكانت تشتغل تحت رقابة الحكومة العامة فضلا عن بلاط الخليفة إذا دعت الحاجة[4]، وكانت هذه المصانع تعتمد علي صناعة النسيج المنزلية التي انتشرت علي وجه الخصوص في منطقة الدلتا، وكان تجار القماش يدفعون لهم أجرهم كل يوم وكانت هذه الصناعة تقام في بضعة مصانع أو محلات صغيرة أو قد يكون العمل في نفس موطن السكن وكان صاحب هذا المحل يقوم بالعمل بنفسه، أو بمساعدة غيره، فيذكر ابن الزيات[5]: "أن عبد الله محمد بن أبي الفرج بن إبراهيم الكيزاني المتوفي بعد الخمسمائة من الهجرة كان له معمل قزازة[6].

وكان يدير الدولاب بيده"، وكان النساجون يحصلون علي الغزل من الأسواق، حيث تجيء النساء لبيع ما قمن بغزله أو من الغزالين الذين يقومون بالغزل في بيوتهم أو في أوقات فراغهم كما يستدل أيضا من عبارة المقريزي[7]، وكان فيها من الرماح الطوال الخطية السمر الجياد، عدة حملوا منها ما قدروا عليه وبقي منها ما كسره الركابية ومن مجراهم كانوا

---

(1) أبو شامة: كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، ج1، ص 219، طبعة القاهرة سنة 1287هـ.

(2) ابن بسام: أنيس الجليس في أخبار تنيس، ص 11؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 397.

(3) البراوي: حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين، ص 140.

(4) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص 110، فنون الإسلام، ص 349.

(5) ابن الزيات: الكواكب السيارة، ص 303.

(6) القزاز: هو الحائك، والقزازة هي صنعة النسيج من الحرير خاصته وقد أصبحت تستعمل للنسيج عموماً، ابن الحاج: المدخل، ج4، ص 15.

(7) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 397.

يبيعونـه للغزالين وصـناع المـرادن المغـازل، وكـانوا أيضـا يأخـذون الغـزل مـن هـذا وهـذا ويخلطون الجميع وينسجون الجميع[1].

وقد أجمل ابن الحاج[2] أحوال هؤلاء الصناع، وقال: "لا يخلو حالهم من قسمين إما أن يكون صانعاً يعمل بالأجر عند غيره، وإما أن يعمل لنفسه وهو أيضاً على قسمين أحدهما أن يكون النـاس يأتونـه بـالغزل ينسجه لهم وهذا يسمونه بالقبالـة، والقسم الثـاني أن يشتري الغزل وينسجه لنفسه ويبيعه"، وهكذا نرى المحال الصغير منتشرة في أنحاء البلاد، حيث يمتلك أصحابها رأس المال والآلات والعمال، كما يستدل من قول القزوينـي "فلا يكاد يبحث آلاتها"، فهي مجهزة بكافة الآلات اللازمة للصناعة.

ويبدوا أن بعض السماسرة كانوا يتولون تنظيم عملية النسج فيسلمون الغزل إلى عمال يقيمون في غرف يستأجرونها في أبنية، ويقوم النساجون بنسجها ثم يسلمونها أثواباً فقد ذكر القزوينـي[3] "أنـه من طريف أمر دمياط أن فـي قبيلها علـي الخليج غرفا تعرف بالمعامل، يستأجرها الحاكة، لعمل ثياب الشرب فيها، فإن عمل بها ثوب ونقل إلـي غير هذه الغرف، علم بذلك السمسار المبتاع للثوب، فكان ينقص من ثمنه لاختلاف جوهر الثوب"، هكذا كان العامل يستأجر محلاً للعمل فيه ثم يبيع ما يصنعه للسمسار الذي يراقبه.

صناعة الزجاج:

أثرت صناعة الزجاج بمنتجاتها المتنوعة كافة جوانب حياة التطور والحضارة التي شهدتها مصر في ظل الحكم الفاطمي، وما تتطلب ذلك من الحرفيين والصناع لإنتاج ما يلزم من الألواح الزجاجية وغيرها، وكانت مدينة الفسطاط أكبر مراكز صناعته على حد وصف ابن سعيد[4] لمسابكها الضخمة، والتي أشار إليها ابن دقماق[5] رغم ما أصابها في شدة المستنصر، من حريق على يد الوزير الفاطمي شارو أيام العاضد[6].

(1، 2) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص43.

(3) القز ويني: آثار البلاد، ص129.

(4) ابن سعيد: المغرب، ج1، ص11؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص342.

(5) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص108.

(6) أنظر: النويري، نهاية الأرب، ج28، ص339، 340؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص20.

وكانت لمدينة الإسكندرية شهرتها في هذه الصناعة منذ العصرين الروماني والبيزنطي، وظلت تلك المدينة جنباً إلى جنب مع الفسطاط كإحدى المراكز الهامة في صناعة الزجاج في العصر الفاطمي، واستمرت مسابكها قائمة حتى مجيء الحملة الفرنسية على مصر[1]، وساعدها على ذلك وجود النطرون المستخدم في صناعته بالقرب منها في وادي النطرون[2]، فضلاً عن الرمال الصالحة المنتشرة على السواحل المصرية، وشاطئ البحر المتوسط وغيره[3]، مما أدى إلى قيام صناعات زجاجية بها، وقد ذكر الكندي[4] منية الزجاج[5] من ضواحيها، مما يدل على وجود صناعة الزجاج بهذا الموضع في العصر الإسلامي، ويتضح شهرة هذه المدينة في صناعة الزجاج ما كشفت عنه الحفائر الأثرية في منطقة كوم الدكة بالإسكندرية من وجود كميات من القطع الزجاجية والبلورية، وقطع من الزجاج المزخرف والمموه من النوع الشائع في المشكاوات[6].

و اشتهرت بهذه الصناعة منطقة مصر الوسطي في الفيوم والشيخ عبادة والأشمونين[7]، وكشفت الحفائر الأثرية عن العديد من المصنوعات الزجاجية في كل من

---

(1) لوكاس (الفريد): المواد والصناعات عند قدماء المصريين، ونقله إلي العربية د/ زكي اسكندر، محمد ذكريا غنيم، الطبعة الثالثة، مكتبة مدبولي، القاهرة 1945، ص417.

(2) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص334، يقع وادي النطرون على منسوب 23 متراً تحت سطح البحر، فؤاد الصفار: الثروة المعدنية بمصر، القاهرة سنة 1961م، ص156.

(3) هولمز: قصة الكيمياء، ص243.

(4) أشار الكندي (أبو عمر محمد بن يوسف): الولاة والقضاة، أنه عندما توفي عقبه بن أبي سفيان والي مصر سنة 44 هـ/ 664م، تم دفنه بمنية الزجاج بالإسكندرية ، ص36، تصحيح/ رفن كست، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت سنة 1908م.

(5) تقع منية الزجاج على ترعة المحمودية في المنطقة الواقعة بين فم الترعة وشارع الرصافة بقسم محرم بك بالإسكندرية، محمد رمزي: القاموس الجغرافي، ج1، ص432.

(6) تم اكتشاف هذه القطع في كوم الدكة بالإسكندرية عام 1948م، السيد عبد العزيز سالم: تاريخ الإسكندرية، ص529 - 530.

(7) المقريزي: الخطط، ج1، ص342، الأشمونين، مدينة في صعيد مصر، تقع بين النيل وبحر يوسف، ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص200؛ البغدادي (صفي الدين): مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق/ على محمد البجاري، بيروت سنة 1954م، ج1، ص84.

قوص وأخيم وأسيوط والبهنسا وإهناسيا وهواره وسقارة وفي أطفيح وغيرها[1]، مما يدل على انتشار هذه الصناعة والقائمين عليها في أنحاء البلاد.

وقد عرف الصانع طريقة الحصول على الزجاج بتسخين مواد الرمل والجير والصودا عند درجة حرارة معينة حتى تتحد سيليكات الصوديوم والكالسيوم، كما كان الرصاص يحل محل الكالسيوم في صناعة أنواع خاصة من الزجاج[2].

وتعددت استخداماته في العصر الفاطمي، منها صناعة الأوزان الزجاجية من الصنج وما شاكلها، لوزن المسكوكات من الذهب والفضة[3]، وكانت تصنع على شكل أقراص زجاجية مستديرة أو اسطوانية مخروطية الشكل تتخذ عيارات للوزن[4]، وكانت تحمل تلك الأوزان صيغة فاطمية خاصة بهم[5]، وكانت تصنع بدار العيار، التابعة للديوان السلطاني، حيث يوجد بها الصناع والحرفيون وأصناف الزجاج، ويتم بيعها لأهل الحرف تحت إشراف المحتسب بعد تصحيح عيارها[6]، وقد أشار المقريزي[7] إلى تلك المجموعات الضخمة من الصنج الزجاجية التي عثر عليها في قرية سمناى بمدينة تنيس في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وكلها تحمل أسماء الخلفاء الفاطميين بدءًا من الخليفة المعز وحتى

---

(1) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص181.

(2) هولمز: قصة الكيمياء، ص243.

(3) عبد الرحمن فهمي: صنج السكة في فجر الإسلام، مطبوعات متحف الفن الإسلامي، القاهرة سنة 1957م ص 1.

(4) زكي محمد حسن: فنون الإسلام، ص 582؛ عبد الرحمن فهمي: المرجع السابق، ص13.

(5) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص240.

(6) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص332؛ المقريزي: الخطط، ج2، ص228؛ المازندراني (السيد موسى الحسيني): تاريخ النقود الإسلامية، دار العلوم للتحقيق والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت ـ سنة 1988م، ص8.

(7) اكتشفت هذه المجموعة حوالي سنة (837 هـ/ 1436م) وكان مكتوب على بعضها اسم الإمام المعز، وعلى بعضها اسم الإمام العزيز بالله، ومنها ما عليه اسم الإمام الحاكم بأمر الله، ومنها ما يحمل اسم الظاهر لإعزاز دين الله، والمجموعة الكبرى منها تحمل اسم الخليفة المستنصر بالله، المقريزي: الخطط، ج1، ص181؛ زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص180.

المستنصر بالله، كما يحتفظ المتحف البريطاني بنماذج لتلك الصنج والكتابات الكوفية المنقوشة عليها بأسماء معظم الخلفاء كالحاكم والمستنصر والآمر والظافر والعاضد[1].

وأدت حركة البناء والعمارة في الفسطاط وغيرها إلى الإكثار من مسابك الزجاج وصناعته لتغطية حاجة دور العبادة والمساجد من الإضاءة، فصنعوا القناديل والثريات وغيرها[2]، والتي عمت شهرتها خلال العصر الفاطمي، والتي تطلبتها ليالي الأعياد والمواسم الفاطمية خاصة، حيث كانوا يوقدون فيها أكثر من سبعمائة قنديل على حد قول ناصر خسرو[3]، كما كان في الجامع الأزهر الذي أنشأه جوهر الصقلي في سنة 359هـ/ 969م، والذي عرف بجامع القاهرة، القناديل الكثيرة المصنوعة من الزجاج[4]، وكذلك جامع عمرو بن العاص الذي أهداه الخليفة الحاكم في سنة 391 هـ/ 1001م، تحفة فضية عظيمة (ثريا) اشتملت على سبعمائة مصباح قيل إن وزنها خمسة وعشرون قنطارا[5]، يقول ناصر خسرو[6]: "إنه حين تم صنعها لم يتسع لها أبواب المسجد لكبرها فخلعوا بابا وأدخلوها ثم ردوا الباب مكانة "وكذلك ما أمر به الخليفة الحاكم من تقدير ما يحتاج إليه جامع باب الفتوح من القناديل والثريات للإضاءة"[7].

كما أنتج الحرفيون والصناع من أدوات الإنارة ما يفي احتياجات الدور والشوارع والأسواق، وقد أشار الاصطخري[8] إلى الارتفاعات الكبيرة في الدور حتى كأنها المنائر وأسفل الدور غير مسكون، وأشار ناصر خسرو[9] أن من يرى مصر من بعيد يحسبها جبل

---

(1) Lane Poole (Stanley):catalogue Arabic glass weights in the British museum 1891, p 42 – 47.

(2) قدامه بن جعفر (أبو الفرج): كتاب الخراج وصنعه الكتابة، ص 38، شرح وتعليق/ محمد حسن الزبيدي، در الرشيد للنشر، بغداد سنة 1981م.

(3) ناصر خسرو: سفر نامه، ص59.

(4) آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج2، ص273؛ وقد حملت عقود القناديل هذه فوق الأعمدة ورفعت إلى أقصى علو تستطيع أن تحتمله، أحمد فكري: مساجد القاهرة ومدارسها، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة سنة 1965م، ص 51.

(5، 6) كل قنطار مائة رطل وكل رطل أربعة وأربعون ومائة درهم، ناصر خسرو: سفر نامه، ص 59.

(7) ، ناصر خسرو: سفر نامه، ص59.

(8) الأصطخري: المسالك والممالك، ص49.

(9) ناصر خسرو: سفر نامه، ص70 - 71.

لعلو ارتفاع البيوت بها، كما يقول: "وبها أسواق وشوارع توقد فيها القناديل لأن ضوء الشمس لا يصل إلى أرضها"[1].

وقد لبي الحرفيون ما بالغ فيه الفاطميون من الإنارة والإكثار منها في كل مكان، ففي سنة 383هـ/ 993م، أمر العزيز بالله بوضع المصابيح على جميع الحوانيت وأبواب الدور وفي الشوارع والطرقات الضيقة، وأمر الناس باستزادتها، وأن تسرج إلى الصباح في القاهرة والفسطاط[2]، كما بالغ ابنه الحاكم في الإنارة والإضاءة أيضاً، حتى أصبحت كل الأعمال والمعاملات تتم بالليل بدلاً من النهار[3]، وكان يأمر أصحاب الحوانيت في الأسواق بتعليق القناديل عليها، ويتتبع ذلك أثناء تجواله في الليل[4]، وقد أشار المقريزي[5] إلى زقاق القناديل، وأنه كان من أعمر أخطاط مصر، حيث كانت أبواب الدور به يعلق على كل منها قنديل، وقيل أنه كان به مائه قنديل توقد كل ليلة على أبواب الأعيان، كما يصف ناصر خسرو[6] سوق القناديل بالفسطاط بأنه لا يعرف سوقاً مثله في أي بلد آخر، وفيه كل ما في العالم من طرائف.

واستمر إنتاج المصنوعات الزجاجية من أدوات الإنارة حتى نهاية العصر الفاطمي، ففي خلافة الآمر بأحكام الله يشير المقريزي[7] أن مصر والقاهرة صارت لا يتخللها خراب، حتى أصبح المتعيشون من أهل الحرف والصنائع بالقاهرة يصلون العشاء الآخرة بالقاهرة ويتوجهون إلى مسكنهم في الفسطاط، ولا يزالون في ضوء وسرج.

كما صنع الزجاجون الأواني والأطباق والقنينات والقوارير الزجاجية وغيرها، لحفظ العطور والدهون وتركيب بعض الأدوية، فقد ورد في إحدى أوراق البردي قارورة ماء

---

(1) ناصر خسرو: سفر نامه، ص71.

(2) المقريزي: اتعاظ، ج2، ص39.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص 108.

(4) القلقشندى: صبح الأعشى، ج4، ص57- 58؛ المقريزي: السلوك، ج4، ص870، 875.

(5) المقريزي: الخطط، ج1، ص 193.

(6) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 59, 60.

(7) المقريزي: الخطط، ج3، ص163.

جيد[1]، وأشار عبد اللطيف البغدادي[2] أن دهن البلسان كان يجمع من شجره في قناني زجاج، ويوجد بالمتحف الإسلامي بالقاهرة قنينة من الزجاج وعليها الزخارف من العصر الفاطمي[3]، كما يضم أيضاً مجموعات من القيشاني والقماقم المصنوعة من الزجاج ذات زخارف مختلفة[4].

وقد استخدم الزجاج بكثرة في قصور الخلفاء والأمراء والأعيان، وكانت تضم الآلاف من القطع الزجاجية التي كانوا يستخدمونها في الأسمطة والأغراض الأخرى، فضلاً عن المصابيح أو القناديل التي تزين تلك القصور، فقد وجد في تركه السيدة رشيدة ابنة المعز لدين الله مائه قطرميز - قلة من الزجاج كبيرة - مملوءة كافوراً[5].

ولا شك أن سوق الزجاجيين[6] كان من الأسواق الشهيرة في العصر الفاطمي، وكانت تفرض عليه رسوم الإنتاج، وكانت تباع فيه كافة أنواع الأواني والأدوات المصنوعة من الزجاج[7]. وبلغ من مهارة الزجاجين في العصر الفاطمي أن رسموا على القطع الزجاجية بالذهب الخالص[8]، كما استطاع الزجاجون أن يصنعوا نوع الزجاج المسمى بالفسيفساء، وقد وصفه ألعمري[9] بقوله: إن المعمول القديم من الفسيفساء لا يوجد مثله في صفاء اللون وبهجة المنظر".

---

(1) جروهمان: أوراق البردي، ج6، ص180.

(2) عبد اللطيف البغدادي (الشيخ موفق الدين): عبد اللطيف البغدادي في مصر "الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، نشر/ موسي سلامة، القاهرة، بدون.

(3) مها الشال: الفنون التشكيلية، ص147.

(4) جروهمان: المصدر السابق ونفس الصفحة.

(5) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص193.

(6) يقع سوق الزجاجيين بالقرب من منيل الزجاج أو معمل الزجاج الواقع بأرض الحسنية خارج باب الفتوح بالقاهرة، المقريزي: الخطط، ج2، ص464؛ محمد رمزي: القاموس الجغرافي، ج1، ص422.

(7) ابن الجيعان (شمس الدين يحي) التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، القاهرة سنة 1898م، ص 7.

(8) يحتفظ المتحف البريطاني بجزء من قنينة زجاجية عليها زخارف عبارة عن راقصات وأشجار وطيور مرسومة بالذهب ترجع صناعتها إلى العصر الفاطمي، ديماند:الفنون الإسلامية، ص235.

(9) العمري (ابن فضل الله): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج1، ص193.

وبلغت المنتجات الزجاجية من الجودة والشهرة أن حملها التجار والمسافرون إلى بلاد النوبة، وكانت ذات قيمة في نظر النوبيين وغيرهم من شعوب داخل قارة أفريقيا[1].

صناعة البلور:

عرف المصريون طريقة الحصول على البلور الصخري، وبرع الحرفيون في استخدام مادته القاسية وصنعوا منه المصابيح والأواني والتحف وغيرها، يقول عنه الأكفاني[2]: "ومنه ما يلتقط من البوادي وقيمته بحسب ما يعمل منه من الأواني وحسن صنعتها ووجد منه قطعة زنتها مائتا رطل بالعراقي، وأفضله المستنبط من بطن الأرض ويكون ساطع البياض كثير المائية رزيناً صلباً بحيث يقدح منه النار ويخدش كثيراً من الجواهر بخلاف الملتقط من ظاهر الأرض".

وكان الصانع من أهل الحرفة يحصل على القطعة من حجر البلور ثم يهذبها حتى يحولها إلى التحفة التي يريدها، ويقوم بنقش الزخارف والرسومات الجميلة عليها، وقد وجد منها في خزائن القصر الفاطمي المنهوب صندوق مملوء بأباريق من البلور الخالص المنقوش بالزخارف والرسوم الجميلة[3].

ويصف ناصر خسرو[4] حركة الحرفيين والصناع ونشاطهم في صناعة البلور بأسواق مصر والإسكندرية وغيرها فيقول: "ورأيت كذلك معلمين مهرة ينحتون بلوراً غاية في الجمال، وهم يحضرونه من المغرب، وقيل أنه ظهر حديثاً عند بحر القلزم بلور ألطف وأكثر شفافية من بلور المغرب"، ويبدو من النص أن هؤلاء الحرفيين أصبح ميسوراً عليهم جلب البلور من القلزم وسواحل البحر الأحمر، وكان يفوق المستورد من المغرب شفافية وجمالاً.

---

(1) ناصر خسرو: سفر نامه، ص41.

(2) ابن الأكفاني (محمد بن إبراهيم الأنصاري): نخب الذخائر في أحوال الجواهر، القاهرة سنة 1939م، ص55-56.

(3) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص20.

(4) ناصر خسرو: سفر نامه، ص59, 60.

وقد شجع الخلفاء الفاطميين أهل الصنعة من الحرفيين على صناعة المنتجات البلورية على اختلاف أحجامها لتلائم كافة المستلزمات اليومية من الكؤوس والأباريق والفناجين والأطباق والقناني وغيرها من التحف الثمينة التي أفاض في وصفها كل من تحدث عن خزائن قصور الفاطميين[1]، حتى بلغ الاهتمام بهذه الصناعة حداً أن خصصوا لها خزانة بالقصر الفاطمي تسمى خزانة البلور[2].

وتمكن الزجاجون من إنتاج الأشياء الصغيرة لحفظ العطور والعقاقير وما شاكلها إلى جانب الأحجام الكبيرة التي تستخدم في الأغراض المنزلية، من الأواني البلورية التي بلغت حداً من الكبر بحيث تسع الواحدة منها سبعة إلى تسعة أرطال ماء[3]، وقد أخرج من هذه الأحجام في الشدة العظمى، تسعون طشتاً وتسعون إبريقا[4].

وكانت أثمان تلك المنتجات البلورية تختلف في قيمتها حسب حجم المنتج والجودة في صناعتها، فقد ذكر المقريزي[5] عن أحد الذين يوثق بهم أن قدحاً من البلور النفيس الذي لا زخارف له بيع أمامه بمائتين وعشرين ديناراً، وأن إبريقاً من البلور بيع بثلاثمائة وستين ديناراً، وأن كوز بلور بيع بمائتين وعشرة دنانير، وأن صحوناً مموهة كان يباع الواحد منها بمائه دينار أو أكثر.

وبلغت المنتجات البلورية شهرة عظيمة، فقد أقبل الأوربيون على شرائها وتصديرها إلى بلادهم، لسمعتها الطيبة، فقد نقل المقريزي[6] عن مؤلف كتاب الذخائر والتحف، أنه رأى بطرابلس قطعتين من البلور الصافي حسن الصنعة، إحداهما خردادي - إبريق والآخر باطيه إناء- مكتوب على جانب كل قطعة منها اسم العزيز بالله الفاطمي، وكان أحد الناس قد اشتراها من مصر من جملة ما أخرج من خزانة البلور في سنوات الشدة، كما وجد في مدينة البندقية بإيطاليا إبريقاً من البلور الصخري عليه اسم الخليفة العزيز بالله، كما وجد غيره في

---

(1) ابن الزبير (القاضي الرشيد): الذخائر والتحف، ج1، ص240-241، حققه د/ محمد حميد الله، راجعه د/ صلاح الدين المنجد، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت سنة 1959م؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص415 وما بعدها.

(2، 3) المقريزي: الخطط والآثار، ص 127، 414.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص414- 415؛ ج2، ص264.

(5، 6) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص262، 263.

بلدة نورمبرج بألمانيا وهو منقوش عليه اسم الخليفة الظاهر[1]، كما وجد إبريق من البلور بمتحف اللوفر بباريس وسطحه مزين بصور طيور وفروع نباتية وعليه كتابات كوفية، وغيره في متحف فيكتوريا وألبرت بلندن، ومزين سطحه بصور وطيور تتخللها فروع نباتية، وجميعها يرجع إلى العصر الفاطمي[2].

ولم يقتصر دور صناع البلور على مصر وحدها، بل أدت شهرة هؤلاء في هذا المجال إلى استدعائهم للعمل في بلاد الشام وغيرها، ويؤيد ذلك ما قام به الصناع المصريون من عمل المرمرة من البلور الخالص بمسجد قبة الصخرة وذلك في عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله، ووردت بذلك كتابة أثرية نصها "بسملة أمر بعمارة هذه القبة الإمام أبو الحسن على الظاهر لإعزاز دين الله الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين صلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين وأبنائه الأكرمين، وجرى ذلك على يد عبده الآمر ثقة سيد الدولة على ابن أحمد أثابه الله في سنة ثلث عشره وأربعمائة"[3].

وساعد على قيام هذه الصناعة وانتشارها، حياة الاستقرار في مصر، واهتمام الخلفاء ورجال دولتهم لهذه المنتجات البلورية لتلائم حياة الترف والنعيم التي تعدت البلاط الفاطمي وحاشيته إلى عامة المصريين، فقد أخرج من خزائن المستنصر ثمانون ألف قطعة بلور كبار[4] وصناديق مملوءة بأباريق البلور المزخرف[5] وخلف الوزير الأفضل خمسمائة قطعة بلور[6]. كما وجد لأخيه المؤتمن مائتا سله ما بين بلور محكم وصيني لا يقدر على مثلها، ومائه برنيه مملوءة كافور[7].

---

(1) Wiet et Hautercoeur: Les Mosquees du Caire Tome 1p. 91

(2) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين في مصر، ص367.

(3) Wiet : Repertoire Tome 6 No. 2328, p 076

(4) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص478.

(5، 6) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص20، 58.

(7) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج 2، ص58، 59؛ المناوي: الوزارة والوزراء، ص90.

صناعة العاج:

عرف المصريون صناعة العاج الوارد من بلاد الزنج بأفريقيا الشرقية[1]، حيث توجد الفيلة بها[2] وكان التجار يأتون به في المراكب إلي ميناء عيذاب علي ساحل البحر الأحمر[3].

وللعاج أهمية بالغة في الصناعة، وفي زخرفة الأخشاب، وقد برع العاجيون في طريقة تشكيلة وتهذيبه، فكانوا ينقشون قطعة العاج أولاً على انفراد حسب الشكل المطلوب، ثم يثبتونها بعد ذلك في إطار من الخشب قبل تركيبها في الموضع المعد لها[4].

وكانت لمصر شهرتها في صناعة العاج منذ العصر الإسلامي الأول، حيث كانت الإسكندرية مركزاً لصناعته وتطعيم وترصيع القطع الخشبية به[5]، وكذلك في أسيوط وغيرها من بعض بلدان الوجه القبلي[6]، ويشهد بذلك ما جادت به الحفائر الأثرية ببعض المصنوعات من العاج أو الخشب المطعم[7]، كما راجت صناعة العاج بالفسطاط وكان لأهل هذه الحرفة أماكن مخصصة بهم في سوق القناديل، وقد شاهد ناصر خسرو[8]، بهذا السوق قطعاً من سن الفيل التي أحضرت من زنجبار كثير منها يزيد على مائتي من[9].

---

(1) اليعقوبي: البلدان، ص335.

(2) يشير المسعودي أن رجال الزنج أو الهنود كانوا يخرجون إلى الفيلة بالحراب لكثرتها فيقتلونها لأخذ أنيابها،(أبو الحسن علي بن الحسين): مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج2، ص6, 7، الطبعة الرابعة، القاهرة سنة 1964م.

(3) المسعودي: نفس المصدر، ج2، ص7؛ آدم متز: الحضارة الإسلامية، ج2، ص279.

(4) سميكة: دليل المتحف القبطي، ج1، ص145.

(5) تشهد بذلك الأدوات المصنوعة من العاج والعظام التي عثر عليها في مقابر الإسكندرية، السيد الباز العريني: مصر البيزنطية، دار النهضة العربية، القاهرة سنة 1961م، ص289.

(6) زكي محمد حسن: بعض التأثيرات القبطية، ص21.

(7) زكي محمد حسن: أطلس الفنون الزخرفية والتصوير الإسلامية، ص93, 96, 97، بيروت 1981م.

(8) ناصر خسرو: سفر نامه، ص59, 60.

(9) المن: وزن قدره رطلان، الخوارزمي: مفاتيح العلوم، القاهرة سنة 1981م، ص11، كما ذكر ابن مماتي أن المن، مائتان وستون درهماً، قوانين الدواوين، ص455.

وكما استخدم العاج في تطعيم الأثاث والألواح الخشبية[1]، استخدم أيضاً في صنع القطع الفنية منه، بل كانت تصنع منه حشوات كاملة عليها مناظر غاية في الجمال تمثل بعض العادات والتقاليد المنتشرة في العصر الفاطمي، فبعضها يمثل صائد الباز على ظهر جواده، وجندياً يحمل في يده رمح، وصور حيوانات، وجمل يحمل هودجاً وصور أرانب وغزال وطاووس، عثر عليها في أطلال الفسطاط، ومحفوظة بدار الآثار بالقاهرة[2].

واستخدم العاج في صناعة الصناديق والعلب الخشبية الصغار والكبار المصنوعة من الأبنوس والعاج وسائر الخشب واستخدموها في حفظ الحلي والتحف الثمينة[3].

كما يصف المقريزي[4] شيوع استخدام العاج على أيدي الحرفيين في جهاز العروس، فكان من بين قطع هذا الجهاز الدكة أو ما يشبه السرير، حيث يتم صنعها من الخشب المطعم بالعاج والأبنوس، أو من خشب مدهون.

وقد بلغ من كثرة استخداماته وأهميته أنه وجد بين ذخائر الأفضل التي تركها، دكه عاج وأبنوس محلاة بالفضة عليها قطعة من العنبر مثمنة الشكل تزن ألف رطل[5]، في أعلاها تمثال طائر من الذهب أرجله من المرجان ومنقاره من الزمرد وعيناه ياقوتتان[6].

صناعة الخزف:

بلغت صناعة الخزف[7]، درجة كبيرة من التقدم في عصر الفاطميين، على أيدي المهرة من الخزافين المصريين[8]، حتى أصبحت صناعة الخزف ذي البريق المعدني فخر

---

(1) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص225.

(2) دار الآثار العربية بالقاهرة، أرقام 5010, 5023 , 5024, 5026, 5027.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص264.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص170.

(5) الرطل، يساوي أربعة وأربعون ومائه درهم، ناصر خسرو: سفر نامه، ص59.

(6) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج1، ص58؛ المناوي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، ص91.

(7) الفرق بين الفخار والخزف، فالأول ما صنع من الطين أو الطمي فقط دون تزجيج، أما الخزف فهو المصنوع من الطين وقد غطى بطبقة من الزجاج بعد دهانه بماء الزجاج الذائب، عبد العزيز مرزوق: الفنون الزخرفية الإسلامية، ص52.

(8) ديماند: الفنون الإسلامية، ص216.

صناعة الفخار في عصر الدولة الفاطمية[1]، لتوافر"مقاطع الطين الأصفر بالعدوية التي يعمل منه الخزف"[2] في مصر.

وكان صاحب الحرفة أو الصانع يبدأ بتشكيل الإناء أو غيره من الطين العادي، ثم يغطى هذا الطين بطبقة رقيقة من البطانة، ثم يسوى الإناء في الفرن، ويخرجه لكي يتم دهانه بالزجاج الأبيض المعتم، ثم يدخله الفرن مرة ثانية لكي يثبت هذا الدهان الزجاجي، ثم يخرجه الصانع لكي يزخرفه بأن يرسم عليه مزيجاً مكوناً من مواد قوامها الكبريت وأكسيد الفضة أو أكسيد النحاس الأصفر وبرادة الحديد، وتذاب هذه المواد في الخل- وكان الخزافون يستخدمون هذه المواد في رسم عناصره الزخرفية المختلفة، ثم يدخل الخزاف الإناء بعد تجميده للمرة الثالثة لكي يثبت الزخارف عليه، ويراعى أن يكون الفرن ذا نار هادئة بحيث تكسبه في النهاية بريقاً معدنياً يختلف لونه بين الأصفر الضارب للخضرة، والأحمر النحاس[3].

وقد تميز الخزف الفاطمي من حيث رقه جداره وتغطيته بطلاء أبيض مائل إلى الزرقة، ويعلو هذا الدهان رسوم ذات بريق معدني وضاء باللون الذهبي[4]، وتتألف هذه الرسوم من زخارف نباتية وهندسية وكتابات عربية، بالإضافة إلى صور الكائنات الحية[5].

كما ظهر الفن القبطي على الخزف الفاطمي، حيث الرسوم الآدمية ذات المسحة المسيحية، وقد عثر على أوان وأطباق وغيرها من قطع خزفية عليها رسوم أدمية قبطية الملامح والملابس من إنتاج العصر الفاطمي في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي صنعت بمصر[6].

(1) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص149.

(2) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص53.

(3) إخوان الصفا: رسائل إخوان الصفا، ج1، ص216.

(4) حسن الباشا: فنون التصوير في مصر الإسلامية، القاهرة سنة 1966م، ص66.

(5) ديماند: الفنون الإسلامية، ص 216، 217.

(6) سعاد ماهر: أثر الفنون التشكيلية الوطنية القديمة على فن القاهرة في العصر الفاطمي (مقال من أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة)، مارس، إبريل سنة 1969م ، ج2 ، ص526, 527, 535.

وانتشرت مراكز صناعة الخزف في أنحاء مصر، فكان بالفسطاط مدرستان لصناعته، هما مدرسة مسلم ومدرسة سعد أمهرا صانعي الخزف في العصر الفاطمي، ويبدو أن مسلم ابن الدهان كان يمتلك مصنعاً بالفسطاط في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله، ومعه تلاميذه وصبيان يتعلمون منه أصول الحرفة بينما كان سعد يمتلك مصنعاً آخر في عهد الخليفة المستنصر بالله، ومعه تلاميذه وصبيانه أيضاً، وكان لكل منهما طرازه الخاص في الزخرفة، حيث جاءت زخارف الخزاف الشهير سعد خالية تماماً من زخرفة ظاهرة الأطباق التي تميز بها الخزاف مسلم ابن الدهان[1].

ومن أهم القطع الجميلة التي كانت من صناعة سعد تلك السلطانية المحلاة برسم شخص يحمل في يده مشكاة أو مبخرة قطر هذا الإناء 22سم الموجود في مجموعة ديكرافي كليكان المعروضة الآن في متحف فيكتوريا بلندن، ونرى عليها توقيع الخزاف سعد، وهو من خزف الفاطميين مدهون بطلاء أبيض، ولا يمكن أن نجزم من أول وهلة أن هذا الإناء من صناعة سعد، فلا تظهر خصائص الزخارف التي استخدمها هذا الفنان إلا في أرضية الإناء على رداء الرجل الذي يحمل المبخرة[2].

كما ازدهرت صناعة الخزف في الصعيد الأعلى، وهو نوع من الفخار[3]، وانتشرت مصانع الخزف في ادفو[4]، وإسنا[5] وغيرها، ووصلتنا سلطانية من الخزف[6] ترجع إلى العصر الفاطمي من الصعيد الأعلى، تدل على التقدم الهائل الذي شهدته صناعة الخزف، والسلطانية من الخزف المزجج ذات طلاء فيروزي اللون معتم فوق زخارف محزوزة القطر 17.5سم والارتفاع 5.5 سم، والسلطانية ذات جدران منفرجة وقاعدة صغيرة، وهي مزينة من الداخل بشريط من رسوم شجيرات محفورة، تتعاقب مع دوائر وشريط عريض من زخارف نباتية حلزونية أما ظاهر السلطانية فخال من الزخارف ويغطيه الطلاء الزجاجي[7].

---

(1) كارل جوهان لام: الخزف الفاطمي، بحث بمجلة المقتطف، ترجمة/ عبد الرحمن فهمي، ص571.

(2، 3) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص147، 155-156.

(4، 5) ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص176، 266.

(6) حاول الباحث الوصول إلى مصدر هذه السلطانية بالبحث في سجلات متحف الفن الإسلامي بالقاهرة فلم تكن من كنوز المتحف.

(7) وزارة الثقافة: الفن الإسلامي في مصر، ص17.

وقد عثرت مصلحة الآثار علي سلطانية من الخزف في جبانة أسوان ترجع إلى القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، وهي من الخزف ذات طلاء زجاجي زبدي اللون بالقصدير، وتحتوي على خطوط باللون الأزرق الكوبلت القطر20سم والارتفاع 7سم، والسلطانية من الخزف المزجج عجينتها بيضاء رقيقة وجدرانها مائلة منفرجة إلى الخارج وبها قاعدة صغيرة وباطنها مزخرف برسوم محزوزة تمثل جامتيين في هيئة قلب تضم كل منها ورقة نباتية كبيرة مفضضة[1].

كما عثر على قدر من الخزف من الصعيد الأعلى، وزخرفته محفورة تحت دهان لونه أخضر، وتتألف من أشرطة متشابكة تحصر بينهما رسوم وبقايا نباتية[2]، كما عثر على تحف خزفية تنتمي إلى مدرسة سعد من الصعيد الأعلى أيضاً، ارتفاعها حوالي 32 سم، وهي من الخزف الفاطمي ذي البريق المعدني، وطلاؤه باللون الرمادي وزخرفتها تتكون من ثلاثة أشرطة[3].

وقد تنوعت المنتجات الخزفية وازدهرت صناعتها لتلائم كافة الأغراض والمجالات، فقد صنعوا من الخزف القدور والقلل والكئوس والقناني والمصابيح والدوارق والأقداح والمزهريات والأباريق والسكريات ذات الأغطية المدببة والمباخر والقناديل وعلب الحلوى وغيرها من المصنوعات البسيطة[4]، كما استطاعوا أن يبتكروا أنواعاً جديدة من الخزف كالأطباق والصحون العميقة والمسطحة التي كانت تستخدم في الطعام[5]،إلى جانب القدور الكبيرة ذات الأحجام الضخمة والسلطانيات العميقة التي تشبه الأواني الإغريقية التي كانت تستخدم في مزج الماء والنبيذ[6]، إلى غير ذلك من الأزيار الكبار والأواني مما كان يستخدم على المائدة وفي حفظ العطور والبخور وغسل الأيدي بعد تناول الطعام[7].

---

(1) وزارة الثقافة: الفن الإسلامي في مصر، ص169.

(2) زكي محمد حسن: أطلس الفنون الزخرفية والتصدير الإسلامية، بيروت سنة 1981م، ص411.

(3) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص162, 164.

(4) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 61.

(5) Johnson :Economic Studies p 114

(6) جاستون فييت: دليل موجز لمعروضات دار الآثار العربية، ترجمة د/ زكي محمد حسن مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة سنة 1939م، ص75.

(7) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص414 ,416 (خزائن الجوهر والطيب والطرائف).

كما اهتم الخلفاء الفاطميون ورجال الدولة بأصحاب هذه المصانع والقائمين على صناعة الخزف، حيث كانت المصنوعات الخزفية تستخدم بكثرة على الأسمطة الفاطمية، وكان عدد الأطباق يصل إلى خمسمائة على المائدة الواحدة من تلك الصحون الفائقة والمملوءة بأنواع الحلوى والأطعمة[1]، كما احتوت خزانة الشراب في العصر الفاطمي، على الأواني والأدوات النفسية والزبادي والصحون والبراني والأزيار وغير ذلك من المصنوعات الخزفية ذات البريق المعدني وغيره من الفخار الحسن الصنعة[2].

وقد جاء في وصف الرحالة ناصر خسرو[3] عن الخزف المصري ما يميط اللثام عن دور الخزافين في هذه الصناعة حيث يقول: "تصنع في مصر أنواع شتى من الخزف والخزف المصري رقيق وشفاف حتى ليستطيع المرء أن يرى من باطن الإناء الخزفي اليد الموضوعة خلفه، وتصنع في مصر القدور والأقداح والصحون وغير ذلك من الأواني، وتزين بألوان تختلف وتتغير باختلاف أوضاع الإناء"، كما أشار إلى أن التجار والبقالين في العصر الفاطمي كانوا يستخدمون الأواني الخزفية ليضعوا فيها ما يبيعونه، ويأخذه المشتري بالمجان[4] فيما يشبه الورق الآن- مما يدل على شيوع صناعته وأهميته.

صناعة المعادن

الحديد

تقدمت الصناعات القائمة على معدن الحديد في مصر زمن الدولة الفاطمية، ويرجع الفضل في هذا إلى الدور الذي لعبته الحكومة الفاطمية في الحصول على خام الحديد من بلاد شمال أفريقيا وجزيرة صقلية[5]، ومن مدينة بيزا[6]، وبلاد الأندلس[7] وغيرها من بلاد

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص219, 221.

(2) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص476.

(3، 4) ناصر خسرو: سفر نامه، ص60, 61.

(5) اليعقوبي: البلدان، ص341.

(6) بيزا، من بلاد الروم وأهلها تجار مياسر، ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص562، البغدادي: مراصد الإطلاع، ج1، ص241.

(7) ابن حوقل: المسالك والممالك، ص213، ديورانت (ويل وايريل): قصة الحضارة، ج2، ص295، ترجمة د/ زكي نجيب محمود، دار الجيل، بيروت 1988م.

المشرق الإسلامي، وخاصة من بلاد فارس والهند[1]، وقد أشار ابن حوقل[2] إلى غني بلاد فارس وما كانت تستخرجه من المعادن وخاصة من الفضة والحديد والنفط وأشباه ذلك.

وقد اشتهرت بعض المدن المصرية بالتفوق في إنتاج المصنوعات الحديدية، وأهمها مدينة الفسطاط التي كانت تتجمع فيها منتجات مصر للتصدير[3]، حيث كان بها عدد من الحوانيت المتخصصة في صناعة المقارض والسكاكين ضمن سوق الخراطين[4]، وكذلك مدينة القاهرة يقول المقريزي[5]: "أنه كان بالقاهرة سوق يسمى سوق اللجميين كان يباع فيه آلات اللجم ونحوها".

كما اشتهرت عدة مدن أخرى بهذه الصناعة لسد حاجة العامة من المصنوعات الحديدية البسيطة، منها مدينة تنيس التي كان بها مصانع كثيرة، وصناع كثيرون، يقول ناصر خسرو[6]: "أن أهل تنيس كانوا يصنعون آلات الحديد كالمقراض والسكين وغيرها، ويضيف: أنه رأى مقراضاً في مصر صنع تنيس، ثمنه خمسة دنانير مغربية يفتح إذا رفع مسماره ويقص إذا نزل"، أما مدينة دلاص[7]، فاختصت بصناعة اللجم الدلاصية[8]، وقد ذكر الإدريسي[9] الذي زار مصر في النصف الأول من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، "أنه كان بدلاص ثلاثمائة حداد يعملون هذه اللجم".

---

(1) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص471؛ النقيب (عبد المنعم المليجي): مجمع البدائع في الفنون والصنائع، الطبعة الأولي، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر سنة 1896م، ج1، ص19.

(2) ابن حوقل: المسالك والممالك، ص328.

(3) اليعقوبي: البلدان، ص333؛ المقدسي: أحسن التقاسيم، ص202, 203؛ ناصر خسرو: سفر نامه، ص59, 60.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص167.

(5) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص98.

(6) ناصر خسرو: سفر نامه، ص40.

(7) دلاص: من أعالي الصعيد، وكانت مشهورة بصناعة الدروع الكتانية، الثعالبي (أبو منصور عبد الملك): فقه اللغة وسر العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص256.

(8) اليعقوبي: البلدان، ص231؛ أبو صالح الأرمني: تاريخ كنائس وأديرة مصر، ص116.

(9) الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص51.

والحديد من المعادن التي لها في كل صنعة مدخل[1]، لذا اهتم الحكام في مصر بهذه الصناعة والقائمين عليها، يؤيد ذلك ما أشار إليه ابن دقماق[2]، حيث كانت العاصمة الفسطاط تضم عدة دروب ورحاب وخوخ تحمل أسماءهم، فكان بها زقاق القفاصين وزقاق الرزازين ودرب الحدادين، وكذلك كانت دار العيار ودار الضرب بالفسطاط تضم العديد من هؤلاء أصحاب حرفة الحدادة والسباكة وغيرهم[3].

وقد استخدم الحديد في صناعة آلات الزراعة المتنوعة التي يحتاج – ومازال- إليها الفلاح المصري من فؤوس ونصال السكاكين والمعاول والمحاريث والمناجل وكذلك سكة المحراث[3]، وصنعوا من الحديد أيضاً النواقيس والجلمان[4]، واستخدموه في صناعة آلات وأدوات الحرب من سيوف ورماح ودروع وسنان وسهام وتروس وبيضة وخلافة[5]، وفي صناعة أدوات العيار بدار الضرب من الصنج والأرطال والمكاييل والموازين المختلفة[6].

كما استخدم في صناعة المفاتيح الحديدية المطعمة بالبرونز [7] والأقفال ومطارق الأبواب بأشكالها الفنية، والأدوات الدقيقة من الإبر والمسلات وغيرها[8] وتشير المصادر إلى استخدام الحديد في صناعة المسامير والمثبتات والمراسي والسلاسل وغير ذلك[9]، مما يستلزم دور الصناعة[10]، وحاجة بناء السفن منها، وإلى خبرة الحدادين والسباكين ومدي معرفتهم التامة في ذلك الوقت بأنواع الحديد وطريقة تشكيله وصناعته، وذلك حسب أسمائه،

---

(1) الأبشيهي (الشيخ شهاب الدين محمد): المستطرف في كل فن مستظرف، ج2، ص163، تحقيق د/ عبد الله أنيس الطباع، دار القلم، بيروت سنة 1981م.

(2، 3) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص26، 108.

(4، 5) واضح الصمد: الصناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهلي، ص114، 115.

(6) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص332؛ المقريزي: المصدر السابق، ج2، ص228.

(7) تحتفظ دار الآثار بالقاهرة على دولاب صغير به مجموعة من المفاتيح الحديدية رؤوسها محلاة بزخارف هندسية مخرمة، حسن الهوارى: رسالة في محتويات دار الآثار العربية، بالقاهرة مطبعة الاعتماد بمصر بدون سنة 1931م، ص59.

(8) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص267.

(9) السقطي (أبو عبد الله محمد بن أحمد): في آداب الحسبة، الطبعة الدولية، باريس، ص72.

(10) انفرد مكان صناعة السفن بهذه التسمية دون غيره من مراكز الصناعات الأخرى حيث أطلق العرب لفظ الصناعة على اسم المكان المعد لبناء وصناعة السفن الحربية، المقريزي: الخطط، ج3، ص3.

فيقال حديد معمول، وحديد مصفى، وحديد شق الفأس، وحديد سكين، وحديد مسلة، وحديد مسمار، وحديد بنادقي، وهكذا[1].

صناعة النحاس:

كما راجت صناعة النحاس، وكثرت استخداماته وتعددت احتياجاته في العصر الفاطمي، وأصبح خام النحاس لا يكفي للاستهلاك المحلي، لذا قام الفاطميون بجلبه من الخارج، فكان يؤتى به من أصفهان، ومن بخاري يؤتى بالنحاس الأصفر، الذي يستعمل في طلاء أعلى المنابر[2].

كما كانت مصر تستورد خام النحاس من دمشق، إلى جانب بعض المصنوعات النحاسية منه كالأواني المنزلية، وقد شاهد ناصر خسرو[3] تلك الأواني الكبيرة المصنوعة من النحاس الدمشقي في أسواق الفسطاط.

وحصلت مصر أيضاً على خام النحاس من بلاد المغرب والأندلس، ففي رواية لابن أبي أصيبعة[4] يذكر فيها أنه حدث في عهد الوزير الفاطمي الأفضل أن غرقت إحدى السفن التي كانت تحمل خام النحاس بالقرب من الإسكندرية فاجتمع الوزير الأفضل وحاكم الإسكندرية في محاولة لرفع المركب الغارق، ولكن الرواية تكشف لنا عدم تمكنهما من ذلك، كما تكشف لنا عن استيراد النحاس من جهة المغرب والأندلس.

ولا غرابة في ذلك، فقد أنشئت بالفسطاط مسابك النحاس[5] وأشار ابن دقماق[6] إلى ما بلغته مدينة الفسطاط من وفرة المسابك والمطابخ ومظاهر الصناعة بها، كما وجدت دار النحاس بالقرب من سويقة معتوق بالفسطاط، وسوق النحاس التي كانت تقع بالقرب من جامع

---

(1) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص364.

(2) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص471.

(3) ناصر خسرو: سفر نامه، ص61.

(4) ابن أبي أصيبعة: عيون الأبناء في طبقات الأطباء، ج2، ص52.

(5) ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب، شوقي ضيف، سيدة كاشف، طبعة جامعة القاهرة، سنة1953م، ج1، ص11.

(6) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 108.

عمرو بن العاص، فحفلت الفسطاط بمظاهر رواج وتقدم صناعة النحاس والأسواق التي تضم مجموعة الحوانيت لبيع الأواني المنزلية من الأطباق والصحون النحاسية[1].

وللنحاس استخدامات متعددة في الصناعة، استغلها أهل الحرفة في إنتاج ما يلزم الحياة العامة، فصنعوا منه الأواني التي تستخدم في الأغراض المنزلية وغالباً كانت كبيرة الحجم يتم تشكيلها على هيئة حيوانات مفترسة وطيور مختلفة الأشكال والأحجام[2]، وقد لفتت كثرة تلك الأواني النحاسية في أسواق مصر نظر الرحالة ناصر خسرو[3] الذي قال: "إن امرأة تملك خمسة آلاف قدر، وأنها تؤجر الواحد منها بدرهم في الشهر، وينبغي أن يردها المستأجر سليمة"، وتميزت القاهرة بأسلوبها الخاص في صنع تلك القدور فتحولت من أوان منزلية للاستخدامات العادية إلى تحف فنية[4].

ومما يدل على رواج هذه الصناعة وانتشارها، أنه لم يخلو أي بيت من وجود قطع نحاس مكفت، كالأباريق، والمباخر، والثريات، والطاسات، والمسارج، والأواني، والموائد[5]، ومن الضروري أيضاً إن يشتمل جهاز العروس على دكه على الأقل من النحاس المكفت[6].

كما زادت حاجة المساجد ودور العبادة في العصر الفاطمي، إلي إنتاج الكثير من السلاسل النحاسية التي استخدمت في حمل أدوات الإنارة من الثريات والقناديل[7]، وقد كان

---

(1) المقريزي: الخطط، ج1، ص418, 419؛ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، ص593.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 264.

(3) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 61.

(4) يحتفظ المتحف القبطي بالقاهرة بصواني وأطباق وقدور نحاسية تم العثور عليها في كنائس الفيوم وترجع صناعتها إلي القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، زكي محمد حسن: فنون الإسلام، ص140.

(5) غوستاف لوبون: حضارة العرب، ص 617.

(6) المقريزي: الخطط، ج3، ص232؛ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، ص 593.

(7) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص156, 157.

في جامع عمرو بن العاص وحده أكثر من مائه قنديل[1]، مما يدل على كثرة إنتاج السلاسل النحاسية لسد حاجة المساجد والجوامع التي عمت شهرتها خلال العصر الفاطمي.

كما أدي الإقبال على التعليم وانتشار الكتابة في العصر الفاطمي، إلى العناية بأدواتهما التي كانت تصنع بصفة أساسية من النحاس وتكفت بالذهب والفضة[2] وقد أشار القلقشندى[3] إلى الدواة، وأنهم كانوا يتخذونها في زمانه من النحاس الأصفر، وذكر لها سبعة عشرة آلة منها المقلمة والقلم والمحبرة، والمسطرة، والمصقلة، والمسن لإحداد المدية أو السكين وغيرها، وتحتفظ دار الآثار العربية بالقاهرة بمحبرة من نحاس أصفر مكفته بالفضة، ولها قيمة تاريخية عظمى لما حوته من الكتابة التي تعززها إلى حجة الإسلام، الشيخ الغزالي من عهد الدولة الفاطمية[4].

كما أبدعوا في صناعة آلات الموسيقى من النقارات والصنوج والصفارات والأبواق وغيرها، وكانت تصنع من معدن النحاس، وتستخدم في المواكب والاحتفالات الفاطمية[5]، وقد أشار ناصر خسرو[6] إلى ذلك في وصف الاحتفال بفتح الخليج فقال: "وقبل الاحتفال بثلاثة أيام يدقون الطبل وينفخون البوق ويضربون الكئوس في الإسطبل لتألف الخيل هذه الأصوات".

وقد استخدم النحاس أيضاً في صناعة آلات الجراحة الطيبة الدقيقة، وتوصلوا إلى اختراع مائتين وثمانين آلة طيبة جراحية متنوعة، يتعذر علينا ذكرها، ومعظمها من معدن النحاس، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، المشرط لشق الورم، والمخرط لقطع اللحم الزائد في الأنف، والمكبس لكبس اللسان عندما يراد رؤية اللوزتين وأورام الحلق، والمحك لحك الأجفان، والمبضع لقطع أي لحم زائد بوجه عام، والصنارة لجذب الجنين عندما تدعو

---

(1) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 59.

(2) الباشا وآخرون: القاهرة، تاريخها آثارها، ص 598, 599.

(3) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص474.

(4) الهواري: رسالة في محتويات دار الآثار، ص 60، رقم السجل 3231.

(5) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 474.

(6) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 52, 53.

الحاجة أثناء التوليد وغير ذلك[1] من الآلات الطبية الدقيقة خاصة تلك التي تستخدم في جراحة العيون، ومن الذين نبغوا في جراحتها عمار الموصلي في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله[2]، ويوجد بدار الآثار آلات جراحية دقيقة[3].

ويبدو أن استخدام النحاس تجلي بصفة خاصة في خدمة البيمارستانات (المستشفيات) فمن عجيب ما أورده القلقشندى[4] عن البيمارستان الذي شيده أحمد بن طولون، أن أحد المقعدين كان يجلس بجواره ليؤجر أسطال (جرادل) المياه الخاصة بالشرب للرواد، وهذه الأسطال قد صنعت من معدن النحاس، أما القعيد فيقال إن أجره وصل إلى اثني عشر درهماً يومياً,

كما استخدم النحاس في صناعة آلات الفلك الدقيقة، وقد أشار إلى ذلك ابن دقماق[5] عندما أراد المأمون البطائحي في عهد الآمر نقل المرصد الفلكي الذي بناه الحاكم إلى مكان بالقرب من باب النصر، وكانت آلاته قد فسدت وأتلفت وأصبحت الحاجة تدعو إلى بنائه من جديد، وما يتطلب ذلك من النحاس، ويؤيد ذلك ما ذكره ابن ميسر [6] من أن الدائرة الفلكية قد سبكت وأعيدت بحضرة شيوخ الصنعة وكذلك جماعة السباكين بعد تعب كبير ومصروف كثير.

وكذلك برعوا في صناعة أنواع الإسطرلابات المختلفة[7]، وهو من الآلات الفلكية الدقيقة التي استخدموها للاهتداء بها في حياتهم سواء في البر أو البحر أو الجو، وكانت

---

(1) حسن إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، الطبعة الأولى، بيروت 1987م، ص 302 ,303.

(2) ريسلر (جاك س): تاريخ الحضارة العربية، ترجمة د/ غنيم عبدون ومراجعة د/ أحمد الأهواني، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ص 511.

(3) الهوا ري: رسالة في محتويات دار الآثار، ص 64.

(4) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 333، طبعة القاهرة 1963.

(5) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 58.

(6) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص 64.

(7) عن أنواع هذه الإسطرلابات أنظر: سعاد ماهر، البحرية في مصر الإسلامية، وآثارها الباقية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، وزارة الثقافة، مصر سنة 1967م، ص 257.

تصنع عادة من النحاس الأصفر أو البرونز[1]، كما توصل الصناع المصريون إلى اختراع الآلات الدقيقة مثل الإبر المغناطيسية[2] وبندول الساعات[3]، وغير ذلك من آلات القياس والتي شهد به مؤرخون الغرب بفضل الصناع العرب المسلمين في هذه الصناعة، مما لم يشهده الغرب الأوربي إلا في غضون القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي[4].

ولم يقف صناع الحديد والنحاس عند هذا الحد في الصناعة، بل استخدموا هذه المعادن على نطاق واسع في سائر الصناعات والحرف التي تطلبتها مستلزمات الحضارة وسائر الفنون الأخرى، ومما يعزز هذا الدور العظيم لهؤلاء الحرفيون والصناع ما أشار إليه أحد المؤرخين بقوله: "وكذلك قل عن سائر صناعات الحديد والنحاس وكانت تعمل منها السرج والمصابيح والمواقد والشمعدانات والشبابيك والكؤوس والصحاف والزهريات والمباخر والقماقم وأوعية القهوة والألبان والطشوت والموائد والصواني والصحون والمصافي والمغارف والملاعق والقدور والسطول والهواوين والمدقات والمناشير والجرار والحقا ق والأجراس والبغال والمسامير والمعاول والمساحي والمناجل والمطارق والأقفال والمفاتيح والمناصب والملاقط والسكاكين والمدى والمبارد والقيود والجواشن والدروع... والمناجيق والدبابات"[5].

---

(1) حسن الباشا وآخرون: القاهرة تاريخها آثارها، ص578، 579؛ مدخل إلى الآثار الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة سنة 1979م، ص392.

(2) كانت مصر شهيرة في صناعة وبناء السفن البحرية والحربية منذ الفتح الإسلامي وليس غريباً أن يكون المصريون من أوائل الشعوب التي اهتدت إلى صنع واستخدام الإبر المغناطيسية، حسين مؤنس: عالم الإسلام، ص 335.

(3) كان أول من توصل إلى اختراع بندول الساعة وصنعه ابن يونس المصري المتوفى سنة 399هـ/ 1008م، وكان احد علماء الفلك في عهد الخليفة العزيز وابنه الحاكم، سيديو: تاريخ العرب العام، ص347.

(4) بر يجز (أرنولد): تراث الإسلام في الفنون الفرعية والتصوير والعمار، ترجمة د/ زكي محمد حسن، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، دمشق ـ سنة 1984م، ص 177.

(5) محمد كرد علي: خطط الشام، المجلد الرابع، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان سنة 1390هـ/1970م، ص 215.

صناعة التكفيت:

بلغت مصر مبلغاً عظيماً بما اشتهرت به في العصر الفاطمي في صناعة التكفيت[1]، فكما تعددت فيه طرق الصناعة على المنتجات المعدنية المختلفة تعددت أيضاً طرق الزخرفة على تلك المنتجات عن طريق الحز[2] والحفر[3]، والتخريم والتشكيل، ولم يعد الأمر على البراعة والمهارة في زخرفة المعادن بالرسوم والأشكال المحفورة أو البارزة فحسب بل نبغوا في تكفيتها (تطعيمها) بالذهب والفضة[4].

ولاغرو فقد توصلوا في ذلك العصر إلى معرفتهم بخواص المواد الكيميائية وأوزانها النوعية ودرجة انصهارها مع إعادة تشكيلها أو سبكها مما ساعدهم على بلوغ هذا الفن وما تميزت به صناعة التكفيت وازدهارها خاصة في العصر الفاطمي[5].

---

(1) التكفيت، هو طريقة من الزخرفة قوامها حفر رسوم على سطح خشب أو معدن ثم ملء الشقوق المؤلفة لهذه الرسوم بقطع أخرى من الخشب أو العاج أو المعدن، وفي العادة تكون المادة المركبة أغلى من المادة الأصلية فنرى مثلاً الحجر مكفتاً بالرخام، والخشب مكفتاً بالعاج، والفضة مكفته بالذهب، كما كان يتم استخدام خيوط من الذهب والفضة وإدخالها داخل الخطوط المراد حشوها فكانت الفضة تكفت بخيوط الذهب، غوستاف لوبون: حضارة العرب، ص617؛ زكي محمد حسن: تراث الإسلام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة سنة 1936م، ص 27.

(2) الحز، هو إجراء حزوز أو نقوش خفيفة غير غائرة على سطح المعدن وفقاً لرسم معين يعده الصانع قبل تنفيذه ثم يقوم بنقله على سطح المعدن لحزه بآله الحز الخاصة ذات النهاية المدببة التي تشبه آلة الزنبة التي يستعملها الصناع الحاليون، الباشا وآخرون: القاهرة، تاريخها آثارها، ص371.

(3) الحفر، هو حفر الزخارف المراده على المعدن وإحداث تجاويف عريضة وعميقة به ثم صب الأكسيد المعدنية السائلة بعد ذلك، ثم تحرق في النار، وكانت هذه الطريقة أكثر انتشارا سعاد ماهر: دراسات في الحضارة الإسلامية، ج1، ص299, 300.

(4) يشهد على ازدهار صناعة التكفيت للمعادن في العصر الفاطمي ما حوته القصور الفاطمية من تلك القطع والتحف المعدنية الكثيرة المكفتة، فقد أخرج من خزائن المستنصر آلاف الآلات من الفضة المكفتة بالذهب ذات النقش العجيب والصنعة الدقيقة خلال سنوات الشدة العظمي، انظر: المقريزي: الخطط، ج2، ص 465؛ زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص49.

(5) قدري حافظ طوقان: العلوم عند العرب، مكتبة مصر، دار مصر للطباعة، القاهرة 1960، ص 37.

وقد أطنب المقريزي[1] الحديث عن صناعة التكفيت، وذكر أن سوق الكفتين[2] بالقاهرة يشتمل على عدة حوانيت لعمل الكفت، وهو ما تطعم به أواني النحاس من الذهب والفضة، وقد راجت هذه الصناعة لإقبال الناس عليها[3]، وللناس في النحاس المكفت رغبة عظيمة[4]، وظلت هذه الصناعة بعد العصر الفاطمي لزيادة الطلب عليها، فيذكر المقريزي[5] أنه أدرك من ذلك (أي من تلك المصنوعات في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي) شيئاً لا يبلغ وصفه واصف، لكثرته، فلا تكاد تخلو دار بالقاهرة ومصر من عدة قطع نحاس مكفت، من الأباريق والطشوت والأطباق والمباخر[6] والسروج وغيرها.

وقد أدت العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع المصري في العصر الفاطمي، على رواج تلك الصناعة، بين فئات الشعب على اختلاف طبقاته، حيث كان ولابد أن يكون في شوار (جهاز) العروس، دكه نحاس مكفت، وفوق الدكه دست طاسات من نحاس أصفر مكفت بالفضة وعدة الدست سبع قطع بعضها أصغر من بعض، تبلغ كبراها ما يسع نحو الإردب من القمح [7].

وقد أوضح المقريزي[8] أنواع الدكك[9] التي كانت بنات الطبقة المترفة من الأمراء والوزراء أو الأعيان وأماثل التجار تطلبها في جهازها، منها ما يكفت بالفضة أو من النحاس

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 104.

(2) سوق الكفتين من أهم أسواق القصبة "وهى القاهرة عاصمة البلاد"، المقريزي: نفس المصدر السابق والصفحة؛ موضعه حالياً شارع الفحامين بحي الغورية على مبارك: الخطط التوفيقية، ج3، ص37.

(3) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، ص 593.

(4، 5) المقريزي: الخطط، ج2، ص 105؛ غوستاف لوبون: حضارة العرب، ص 617.

(6) المبخرة، هي الأداة التي يحرق فيها العود ليستجمر ويتطيب به أو يتدخن ببخوره، وتسمى أيضاً المجمرة، وقد اصطلح على تسميتها بالمبخرة، الباشا وآخرون: القاهرة تاريخها آثارها، ص602.

(7) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 478, 479، طبعة النيل.

(8) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص418, 419.

(9) الدكك، مفردها دكه، وهى عبارة عن شيء يشبه السرير، يعمل من خشب مطعم بالعاج والأبنوس، أو من خشب مدهون، وكانت تبلغ قيمة الدكة من النحاس المكفت نحو مائتي دينار ذهباً وزيادة المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 478، 479.

الأصفر المكفت، ومن الدكك ما كان كفت بالنحاس الأبيض إلى غير ذلك من أنواع التكفيت الأخرى(1).

ومما يشهد برواج وازدهار صناعة التكفيت للمعادن في العصر الفاطمي، ما حوته القصور الفاطمية، خاصة قصر المستنصر بالله من آلاف القطع الفضية المكفتة بالذهب، منها كما ذكر المقريزي(2) نحو أربعمائة قفص مملوءة بالأواني الفضية الثمينة المكفتة بالذهب، وقد سبكت كلها ووزعت على الثوار من هؤلاء الجند الأتراك.

ولا شك أن فن التكفيت المعدني الإسلامي وصل حد الكمال في حوالي منتصف القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، وأصدق نموذج على ذلك، هو إبريق نحاس من أبدع ما وصل إلينا محفوظ الآن في المتحف البريطاني مغطى تماماً بالنقوش المكفتة بالفضة(3)، وظل هذا الفن محافظاً على هذه المنزلة زهاء قرنين من الزمان، حتى اضمحلت هذه الصناعة في أوائل القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي(4).

صناعة الأخشاب:

ازدهرت في مصر صناعة الأخشاب، وأخذت الحكومة الفاطمية تهتم بالأخشاب كمواد أولية، فحافظت على الغابات الموجودة بالبلاد، ومنعت قطع الأخشاب إلا بعد صدور مراسيم بذلك(5)، وقد أدت هذه السياسة إلى نمو الأشجار، ووفرة الأخشاب التي تلزم الصناعة المحلية مثل شجر السنط(6)، الذي تكثر زراعته بالوجه القبلي(7) ،

---

(1) كانت هناك طرق أخرى للتكفيت، منها ما يعني إدخال خيط من الذهب أو الفضة في المعدن المراد تكفيته، ويكون هذا الخيط بارزاً أو مستوياً، وأحياناً يتم تركيب زهرة من الذهب أو الفضة وذلك في الأواني المصنوعة من الفولاذ أو النحاس، ريسلر: الحضارة العربية، ص 124.

(2) المقريزي: الخطط ،ج2،ص 465؛ غوستاف لوبون: حضارة العرب، ص276.

(3) سير توماس أرنولد وآخرون: تراث الإسلام، ص 181، علق حواشيه - جرجيس فتح الله، دار الطليعة، بيروت سنة 1978م؛ لوبون: حضارة العرب، ص 617.

(4) الهواري: رسالة في محتويات دار الآثار، ص 56.

(5) المقريزي: الخطط، ج1، ص 205؛ سرور: تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق، ص 140.

(6) كانت شجرة السنط تنمو في جميع أنحاء البلاد، ومازالت، لوكاس: المواد والصناعات، ص 706.

(7) أشار المقريزي إلي مناطق الغابات بالوجه القبلي، في نواحي البهنسا والأشمونيين وأسيوط وأخميم وقوص، وأن أشجارها لا تحصي من السنط، الخطط، ج1، ص 205؛ ج2، ص 194.

وشجر الجميز[1]، المعروف في مصر وكان كثيرا بها، وكانت أسعاره مرتفعة، حتى بلغ أثمان بعض فروعة إلي مائة دينار للجزع الواحد[2]، كما كان شجر اللبخ[3]، ينمو بصفة خاصة في أنصنا[4]، وليس في بلد من البلدان إلا بها[5]، وكان ثمن اللوح الواحد منه، يصل إلي خمسين ديناراً[6]، وكذلك كثرت زراعة أشجار الصفصاف[7]، والنبق أو السدر[8]، وشجر النخيل، ونخيل الدوم، والأراك، وشجر الزيتون[9]، والخيار شمبر[10]، وغير ذلك بمصر[11].

---

(1) تمتاز شجرة الجميز بضخامتها، فهي كبيرة كشجرة الجوز العاتية، ولها بقاء علي الدهر، وصبر علي الماء والشمس، وقلما يتآكل مع أن خشبها خفيف، عبد اللطيف البغدادي في مصر، ص 21.

(2) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج5، ص 63- 65.

(3) كان شجر اللبخ في غاية الجودة، وقد نقلت زراعته من فارس إلي الشام وإلي مصر، وهو قليل غال، ويوجد منه شجرات معدودات، عبد اللطيف البغدادي في مصر، ص 21.

(4) أنصنا، مدينة أزلية قديمة، في الجانب الشرقي من النيل، اليعقوبي: البلدان، ص 331؛ ياقوت: معجم البلدان، ج 1، ص 265، 266؛ ومكانها اليوم في حوض مدينة النصله، المحرفة عن أنصنا، بأراضي الشيخ عبادة، بمركز ملوي، شرق النيل، بمحافظة المنيا، محمد رمزي: القاموس الجغرافي، القسم الأول، ص 132- 133.

(5) ابن زولاق: فضائل مصر وأخبارها، ص66؛ ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص 266.

(6) ياقوت: المصدر السابق والصفحة، ج1، ص 266؛ عبد اللطيف البغدادي في مصر، ص 21؛.

(7) يزرع علي شواطئ النيل والترع، ويمتاز خشبها باللون الأبيض الناعم، ويستعمل في صناعة آلات الزراعة والأثاث، وليم نظير: الزراعة في مصر الإسلامية، ص 83.

(8) عبد اللطيف البغدادي في مصر، ص 30؛ ظهرت أشجار النبق، أو السدر الخشبية في مصر منذ العصور القديمة، ويمتاز خشبها بجودته ولونه الأصفر، وكثيراً ما يستعمل في أعمال النجارة وآلات الزراعة، ألفريد بتري: الحياة الاجتماعية في مصر القديمة، ص 250، ترجمة / حسن محمد جوهر.

(9) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 20 - 21، ليدن 1967م.

(10) يكثر بمصر شجر الخيار شنبر وهو شجر عظام شبيه بشجر الخروب الشامي، عبد اللطيف البغدادي في مصر، ص 30.

(11) ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة، ص 63؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص 175؛ ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 345.

كما اشتهرت بلاد الصعيد بأشجار النخيل[1]، فكان في أسوان، حدائق النخيل التي تروي بالسواقي[2]، وقدر الإدفوي[3]، مساحة النخيل بقوص، وحدها بحوالي عشرين ألف فدان، وبمنطقة البهنسا ثلاثة عشر ألف فدان، إلي غير ذلك من البساتين الواسعة، التي بها الأشجار[4]، ويؤيد ذلك ذكر أشجار النخيل في أوراق البردي كثيرا[5]، كما جاء ذكر أشجار النخيل أيضا في سجلات الضرائب أو سجلات الخراج[6]، وكانت أشجار النخيل هامة بالنسبة للفلاحين في الغذاء وفي بناء مساكنهم[7].

ولوفرة الأخشاب فائدة قصوى، إذ كانت من أسباب انتشار حرفة النجارة في المدن والقرى المصرية، فقد استخدم أهل الحرفة الأخشاب المحلية في أعمال النجارة البسيطة لسد حاجة السوق الشعبية من الأثاث البسيط، وفي عمل السواقي والنوارج وغيرها من الآلات الرافعة للماء[8]، وكذلك في صناعة الطواحين والمحاريث والمعاصر والأنوال والمغازل، وأسقف المنازل البسيطة، والأدوات المنزلية اللازمة لحياتهم العادية، وغيرها من الأدوات والآلات التي كانوا يستخدمونها في الصناعة[9] .

كما بذلت الحكومة الفاطمية قصارى جهدها للحصول على الأخشاب الجيدة من الخارج واللازمة لصناعة الأسطول المصري وعمل القطع الفنية النادرة، حيث حصلت على خشب الساج المتين من الهند[10]، لبناء الأسطول المصري، وقد وصف المقريزي[11] حركة سفنه بأنها "تطير إذا فتح لها جناح القلاع"، وفي صناعة المراكب والزوارق والمعديات

---

(1) الإدفوي: الطالع السعيد، ص 25 - 27.

(2) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 71.

(3) الإدفوي: الطالع السعيد، ص 25.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 204، 487.

(5، 6) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج5، ص 103 - 104؛ ج6، ص 36 - 37.

(7) ذكر الأدفوي، أنه للذته، وحلاوته، كان يدق ويستعمل بدلا من السكر، الطالع السعيد: ص 25، ولا يقدر أحد علي أكله لحلاوته، ويدق، ويذر علي العصائد، ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص 126.

(8) جروهمان: أوراق البردي، ج4، ص 182؛ ج5، ص11.

(9) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، ص592.

(10) كان خشب الساج من أهم صادرات الهند إلى مصر، المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 9.

(11) المقريزي: الخطط ، ج1، ص370.

الصغيرة اللازمة لنقل الركاب وأمتعتهم على النيل وبين مدنه وقراه في أوقات الفيضان[1]، حتى تعجب المقدسي[2] وهو بمصر من كثرة المراكب السائرة والراسية هناك على النيل.

وقد دلت أوراق البردي على أن النيل وفروعه كانت أكثر الوسائل للانتقال في ذلك الوقت، فقد ورد في خطاب من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي يقول مرسله :"وصل بقية الخشب الذي بالأقصر، وهو ست وعشرون قطعة وقد حملتها على معدية عيسى بن تنوس"[3].

كما استخدم أهل الحرفة خشب الخلنج الثمين الوارد من جرجان على بحر الخرز في صناعة الأواني والطيافير التي يتم استعمالها في القصور الفاطمية[4]، وكذلك خشب الجميز الجيد في صناعة آلات الطرب والموسيقى، وقد عثر على قطعة من خشب الجميز من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، في كنيسة دير البنات بالفسطاط العليا، تمثل رجالاً يعزفون على آلات موسيقية[5]، كما صنع النجارون من الأخشاب الجيدة القباب، ويوجد بالمتحف القبطي بالقاهرة قبة من خشب، ترجع صناعتها إلى القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، ولم يبق من رسومها الجميلة إلا القليل، قطر القاعدة 200سم وارتفاعها 194سم[6].

ومن أبرز أعمال النجارين في العصر الفاطمي، عمارة المساجد وتزينها بالمصنوعات الخشبية المتنوعة من منابر ومحارب وإزارات وغيرها، وحسبنا ما وجد على منبر الجامع العمري بقوص لوحة من الخشب عليها العبارة الآتية مكتوبة بخط كوفي مورق وذي حروف صغيرة، بسم الله الرحمن الرحيم "أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة" أمر بعمل هذا المنبر الشريف مولانا وسيدنا الإمام الفائز بنصر الله أمير المؤمنين صلوات الله عليه، وعلى آبائه الطاهرين وأبنائه المنتظرين على يد دخيله السيد الأجل الملك

---

(1) ابن رسته (أبو على أحمد بن عمر): الأعلاق النفسية، ليدن سنة 1967، ص 116؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 20- 21، النويري: نهاية الأدب، ج1، ص 264.

(2) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 98.

(3) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج5، ص 58.

(4) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص 136.

(5، 6) سميكة: دليل المتحف القبطي، ج1، ص 149، 163، 172.

الصالح ناصر الأئمة وكاشف الغمة أمير الجيوش سيف الإسلام غياث الأنام كافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين، أمر بعمل هذا المنبر بدر الجمالي في سنة 550هـ/1155م[1]، كما وجدت كتابة أثرية تشتمل على لقب "داع" من ذلك كتابة بنص تشييد باسم بدر بتاريخ 473هـ/1080م، من قوص على لوحين من الخشب إحداهما بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة[2]، واللوح الثاني في سقف جامع قوص[3]، كما عثرت مصلحة الآثار على محراب صغير في إحدى الخزانات، وفي هذا المحراب رسم عقد مدبب يرتكن على عمودين حلزونيين، وعلى المحراب كتابة بالخط الكوفي فيها ورد أو أدعية من أدعية الصلاة من القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، ومحفوظ بدار الآثار بالقاهرة[4].

كما تفوق الصانع المصري في عمل الأثاث الفاخر[5] وقام النجارون بخرط وحفر تلك القطع الخشبية التي ازدانت بها البيوت والدور في الفسطاط وغيرها، وقد زخرفوها على شكل أشرطة وإزارات وحشوات، وكان بعضها مزخرفاً بالحفر أو بالألوان الذهبية أو بهما معاً، ويضم متحف الفن الإسلامي قطعاً منها لا حصر لها[6].

وكذلك برع النجار المصري في صنع الأشياء البسيطة من الضباب الخشبية والأقفال والمفاتيح المصنوعة من الخشب، وزينوها بزخارف جميلة، وكذلك أدوات التسلية ولعب الأطفال على شكل حصان وفارس وطائر بعضها بعجلات صغيرة، ويوجد بالمتحف القبطي الكثير منها[7].

---

(1) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص 222؛ فنون الإسلام، ص461.

(2) متحف الفن الإسلامي بالقاهرة، سجل رقم 3100.

(3) حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف، ج2، ص511.

(4) جاستون فييت: دليل موجز لمعروضات دار الآثار العربية، ص 61 سجل رقم 8464.

(5) سعاد ماهر: أثر الفنون التشكيلية الوطنية القديمة علي فن القاهرة في العصر الفاطمي، القاهرة سنة 1969م، ص 528.

(6) فريد شافعي: العمارة العربية في مصر الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة سنة 1970، ج1، ص 455.

(7) سميكة: دليل المتحف القبطي بالقاهرة، ج1، ص 163.

كما تجلت الدقة والمهارة الحرفية في صناعة التحف الخشبية التي تطلبتها قصور الخلفاء ومجالسهم، والتي صورت تلك التحف الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي بكل معانيه من عظمة وفخامة، ففي دار الآثار العربية بالقاهرة أربعة ألواح من الخشب، أصلها من أحد قصور الخلفاء الفاطميين، منقوش عليها مناظر تمثل الرقص والصيد والطرب والموسيقى، وبها صور طيور احدهما له رأس آدمي[1]، وآخران منقوش عليهما نقشاً متقناً تمثل طيوراً وتيوساً وصائداً يقتنص حيواناً مفترساً من فصيلة القطط، ويرجع تاريخ ذلك كله إلى القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي[2].

ولا شك أن أصحاب هذه الحرفة قد أدوا عملهم وفقاً للأصول الفنية والهندسية التي توارثوها عن أجدادهم المصريين وغيرهم من اليونانيين[3]، لذا أدرك النجار المصري طبيعة الجو في بلاده، وعلم أن الأخشاب تنكمش صيفاً لجفاف الطقس وحرارته، وتتمدد في رطوبة الجو شتاءً، ولهذا كان تفصيله للحشوات الصغيرة في أشغال النجارة ضرورياً، ويوجد بدار الآثار بالقاهرة حشوة من خشب منقوش فيها بالحفر رسم رأسي حصانين متدابرين تبدوان كأنهما امتداد ساق نباتي، وتظهر الأذنان كأنهما مبدأ التواءات فروع نباتية زخرفيه من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي[4]، ويوجد بها أيضاً حشوة من الخشب مفرغة ومخرمة من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي[5].

وقد تميز العصر الفاطمي بعدة طرق لتزيين المصنوعات الخشبية، وكان أسلوب الزخارف وعمق الحفر على الخشب والكتابة عليه من مميزات ومهارة الصانع في ذلك العصر، وقد وصلتنا تحف خشبية تدل على مدى التطور في هذه الصناعة في مصر، منها تحفة عبارة عن حشوة مطعمة عثرت عليها مصلحة الآثار في مدينة ادفو ترجع صناعتها إلى القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي وقد ملئت فراغات الحشوة بالمعجون وطولها 41سم وعرضها 22سم ولها برواز خارجي على شكل مستطيلات، وإطار داخلي

(1، 2) دار الآثار العربية بالقاهرة، أرقام 3465, 3466، 3471، 4063.

(3) أشار القفطي إلى أن أئمة الهندسة من اليونانيين القدماء كانوا من أئمة النجارة مثل إقليدس، أخبار العلماء بأخبار الحكماء، ص 45.

(4، 5) جاستون فييت: دليل موجز لمعروضات دار الآثار، ص59، 60.

عبارة عن أشكال صغيرة بها صور نسر يهجم على أرنب[1]، كما تمكنوا من جعل الحفر أكثر عمقاً والزخرفة أكثر تجسيماً، ففي دار الآثار العربية بالقاهرة، باب ذو مصراعين، أخذ من مارستان السلطان قلاوون وبالرغم من وجوده في هذا المكان، إلا أن مصدره الحقيقي يتبين من صور الأشخاص والحيوانات المحفورة عليه حفراً دقيقاً غائراً، أنه خاص بزخارف الفاطميين، فضلاً على أن حشواته العلوية مقطوعة لتجعله موافقاً لارتفاع الفتحة التي ركب عليها أخيراً، مما يوضح في جلاء أنه كان مركباً على أحد أبواب القصر الفاطمي الغربي الذي بني مكانه مارستان وقبة ومسجد قلاوون[2]، كما يوجد بدار الآثار العربية باب ذو مصراع واحد من خشب فيه حشوات وعلى هذه الحشوات زخارف هندسية وسيقان وفروع نباتية منقوشة ومحفورة بعمق عظيم من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي[3].

وكما تنوعت أساليب الزخرفة وطرق الحفر على الأخشاب، تنوعت أيضاً الحرف الناشئة عن هذه الصناعة من النجارين والخراطين والنشارين وغيرهم من الدهانين[4] وما قاموا به من دور هام في مجال صناعة الأخشاب، وقد تم العثور على أسماء كثيرة لهؤلاء ما بين نجار وأوي مجي وصد فجي[5]، كما وجد العديد من أسماء النجارين على شواهد القبور، منها شاهد باسم ميمونة بنت على إسماعيل بن عبد الله النجار[6]، وآخر مؤرخ بتاريخ 3 من شوال سنة 411هـ/ 20 يناير سنة 1021م ، باسم مكية بنت إبراهيم بن على بن محمد بن رمضان النجار[7]، وغير ذلك من الشواهد التي تدل على انتشار حرفة النجارة ورواجها في

---

(1) وزارة الثقافة: الفن الإسلامي في مصر، ص 324.

(2) حسن إبراهيم حسن: الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، القاهرة سنة 1932م، ص 365، سجل رقم 554.

(3) جاستون فييت: دليل موجز لمعروضات دار الآثار، ص 63.

(4) استخدام الدهانون بعض الدهانات والمواد الكيميائية في طلاء الأخشاب لمنع احتراقها، ومن المرجح أنه حجر الطلق، الذي قالوا عنه "أنه إذا حل وطلبت به الأجسام لم تحرقها النار" التيفاشي (أحمد بن يوسف): أزهار الأفكار في جواهر الأحجار، تحقيق د/ محمد يوسف حسن، محمود بسيوني خفاجي، الهيئة المصرية العامة، القاهرة سنة 1977م، ص 205.

(5) حسن عبد الوهاب: توقيعات الصناع، ص 545.

(6) Wiet: Stelles Funeraires. V. 3. p. 33.

(7) Wiet : Reperataire v. 6 p. 126.

أنحاء البلاد، كما عثر علي وثيقة بردي يتبين منها أهم أعمال النجار، وهي صناعة الأخشاب وإصلاحها، وذلك بمدينة ادفو "وكتبت إلى أن أمضى مع أبي بقول النجار أن أمضى معه حتى أصلح الخشب"[1].

ومما يؤيد انتشار حرفة الخشابين وازدياد الطلب عليهم ودورهم في هذه الصناعة، وجود سوق للخشابين بالفسطاط، كانت ترد إليه الأحمال كالجبال من الأخشاب بالمراكب الكبيرة[2]، وكذلك وجود سوق الصنادقيين، حيث تصنع به وتباع كافة الصناديق والخزائن والأسرة[3]، وسوق الأمشاطين الذي شاهده ناصر خسرو[4]، وكانت تعمل وتباع به الأمشاط بزقاق القناديل.

صناعة الجلود:

تجلي دور الحرفيين في مصر في صناعة الجلود، حيث دعت حاجة البلاد إليها والاهتمام بها، وارتبطت بهذه الصناعة حرف عديدة، أهمها حرفة السراجة، حيث كانت السروج من أهم أدوات الركوب[5]، ولأهميتها فقد خصصت لها خزانة داخل القصر الفاطمي، تسمى خزانة السروج[6]، فيها عدد جم من الصناع الدائمين لا يفترون عن العمل من المركبين والخرازين وغيرهم من الصاغة والمستخدمين ويعطي الواحد منهم عشرين ديناراً مقابل ذلك[7].

وقد أنتج الصناع العديد من سروج الذهب والفضة، وسائر آلات الخيل، مما يخص الخلفاء ورجال دولتهم، فقد أخرج من خزانة السروج وقت الشدة خمسة آلاف سرج، كما كان الخليفة المستنصر يمتلك وحده أربعة آلاف سرج، وكانت أمة تمتلك مثل هذا العدد التقريبي، وبعض هذه السروج كانت تساوي من ألف إلى سبعة آلاف دينار[8]، وكان برجوان وزير

---

(1) جرو همان: أوراق البردي العربية، ج 5، ص44-45.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 133، 135، زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص 197.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 166.

(4) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 59- 60.

(5) القلقشندى: صبح الأعشى، ج2، ص 143.

(6) القلقشندى: نفس المصدر، ج3، ص 477.

(7) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 269.

(8) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص418.

الحاكم يمتلك مائه وخمسين سرجاً منها عشرون ذهباً، ووجد للمأمون وزير الآمر سبعون سرجاً من ذهب[1].

كما صنع من السروج نوع للعامة لاستخدامه كسروج للحمير وخصوصاً بعد ما عمم العزيز بالله ركوب الحمير واستخدام العامة لها في التنقلات، وأصبح الجميع لا يرون في استخدامها حرجاً ولا انتقاصاً من كرامتهم[2]، بل أن الخليفة الحاكم نفسه قد اشترى الحمير وركبها بدلاً من الخيل[3].

وصنع الحرفيون اللجم[4] التي ارتبطت بصناعة السروج، ومنها ما هو مطلي بالذهب أو الفضة، أو ما هو ساذج غير مطلي[5]، وكان للجميين سوق عامر في العصر الفاطمي، تصنع وتباع فيه اللجم ونحوها مما يتخذ من الجلد[6]، وكانت تضم العديد من محال الطلاءين، وصناع الكفت برسم اللجم وغيرهم من أصحاب حرفة السراجة[7].

واشتهرت مدينة الفسطاط بصناعة الأنطاع (الأنماط) من الجلود، وكانت من الحرف الشائعة في العصر الفاطمي، لاحتياج كل منزل لعدد من البسط التي تفرش، أومن الستور التي توضع على الهوادج فوق الجمال، وكأغطية للسروج[8].

وكانت حرفة السقاءين من الحرف الهامة في البلاد وقد قامت علي صناعة الجلود، مما أدى إلى رواج صناعة الروايا أو القرب الجلدية، لشدة الحاجة إليها، والتي تصنع من جلود الماعز والأغنام وتستخدم في حمل الماء من النيل إلى المنازل، وكان منهم من يحملها على كتفه أو من يحملها على الإبل[9]، وقيل أنه كان يخدم سكان مصر والقاهرة نحو اثنين

---

(1) المناوي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، ص 86، 92.

(2) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 61.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 73.

(4) هو الذي يكون في فك الفرس يمنعه من الجماح، القلقشندى: صبح الأعشى، ج2، ص 143.

(5) القلقشندى: نفس المصدر، ج2، ص143, 144.

(6) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 159.

(7) القلقشندى: المصدر السابق، ج2، ص 144.

(8) ابن خلكان: وفيات الأعيان،ج1، ص 311.

(9) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 49.

وخمسين ألف جمل كان يحمل عليها السقاءون الروايا المصنوعة من الجلد[1]، كما استخدم السقاءون الروايا الجلدية في إخماد الحرائق، إذ كانت تؤخذ عليهم كافة التعهدات من قبل الدولة بالحضور كلما دعت الحاجة إلى ذلك في ليل أو نهار[2].

أما حرفة الحذاءين أو صناع الأحذية[3] الجلدية، فقد زاد الطلب عليهم في مدينة الفسطاط وفي غيرها، حتى لم تعد جلود الماشية التي أشار إليها ابن مماتي[4] من أنواع الجاموس والأبقار وغيرها كافية لسد متطلبات السوق المحلية من المصنوعات الجلدية، لذا كانوا يستوردون جلود البقر من الحبشة بما يشبه جلود النمر، ويصنعون منه النعال الجيدة، والخرائط والتواسيم وغيرها من الحقائب والسيور والأحزمة[5].

وقد وردت في أوراق البردي العربية إشارة إلى صناعة النعال مع تفاوت أثمانها حسب صفة تلك الأخفاف، ففي واحدة منها ورد قيمة نعل في حذاء يساوي درهم، وفي بردية ثانية ورد ثمن خفين بمبلغ دينارين ونصف، وفي بردية ثالثة ورد أن ثمن زوجي خفاف بلغ ديناراً وقيراطاً ونصف القيراط[6]، وفي بردية محفوظة بمكتبة جامعة هايدلبرج إشارة إلى ثمن أربعة أزواج خفاف، وهي الأحذية القصيرة، وثمنها أربعة دنانير[7].

وقد أقبل الكثير من طبقات الشعب المصري على استخدام النعال أو الخفاف، وخاصة النساء نظراً لحياة الترف التي سادت العصر الفاطمي، يتضح ذلك من كثرة حركة البيع والشراء بأسواق الأساكفة والأخفافين التي راجت منتجاتها بظاهر الفسطاط[8]، حتى أصابها الركود زمن الحاكم بأمر الله، لكثرة مراسيمه الخاصة بحظر وقيد حركة النساء من الخروج

---

(1) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 49, 50.

(2) المقريزي: الخطط، ج1، ص 168، ط سنة 1324 هـ ؛ ج1، ص 463، ط سنة 1270 هـ.

(3) الأحذية، مفردها الحذاء بفتح الذال وهي النعل، والحذاء بالشد مع الفتح هو صانع النعال، الشربيني (يوسف بن محمد): هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف، المطبعة العامرة الشرقية، القاهرة سنة 1322م، ص 237.

(4) ابن مماتي : قوانيين الدواوين، ص 350 – 352.

(5) ناصر خسرو:سفر نامه، ص 71 ؛ البراوي: حالة مصر الاقتصادية، ص 164.

(6، 7) جرو همان: أوراق البردي، ج6، ص 90, 96، 113.

(8) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 166, 170.

من بيوتهن والمشي في الطرقات، والتي بلغت حد من منع الأساكفة من عمل خفافهن، حتى تعطلت حوانيتهن بسبب ذلك[1].

وما لبثت هذه الحرفة أن ازدهرت بعد وفاة الخليفة الحاكم، واستمر عمل الأساكفة حتى نهاية العصر الفاطمي، يؤيد ذلك، ما ورد من شواهد على كتابات أثرية بنص تعمير، منها شاهد بتاريخ 541هـ/1146م، على باب مسجد الشيخ محمود بحلب باسم آلي الرضا عيسى بن الفضل بن الاسكافي[2]، وآخر بنفس التاريخ والمكان باسم منتخب الدين أحمد الاسكافي، وغيره بتاريخ 542هـ/1148م، باسم أبو المكارم الاسكافي[3].

إلى جانب ذلك استخدمت الجلود بعد دباغتها في كتابة العقود وغيرها من أغراض الكتابة[4]، والتي تلاشت مع بداية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، ودخلت الجلود فقط في تصنيع جلود الكتب والمخطوطات والمصاحف الشريفة بصفة خاصة، نظراً لانتشار صناعة الورق والكتابة عليه.

صناعة الحصير:

كانت صناعة الحصير- وما زالت - من الحرف الشعبية السائدة في مصر منذ العصور القديمة[5]، نظراً لوفرة المواد التي تصنع منها الحصر في البلاد، ولحاجة أهل الحضر والريف إلى استخدامها في الأغراض المختلفة[6].

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 73 ؛أبو المحاسن: النجوم الزاهرة،ج4، ص 178, 179؛ الدميري (كمال الدين محمد بني موسي): حياة الحيوان الكبرى، مطبعة دار الشعب، القاهرة بدون، ج2، ص 88.

(2) Wiet : Repertoire Chrondogaue v.8 p. 292.

(3) حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف، ج1، ص 86.

(4) ديماند: الفنون الإسلامية، ص 86، أورد جروهمان نصان كتبا على جلد من مدينة ادفو، عبارة عن عقد بيع مؤرخ سنة 239هـ/ 853م، لمعصرة زيت لأحد الأشخاص، أوراق البردي العربية، ج1، ص146, 149.

(5) لو كاس: المواد والصناعات عند قدماء المصريين، ص 231

(6) سعد الخادم: الصناعات الشعبية في مصر، ص 50, 51.

وكانت أنواع الحصير تصنع من سعف النخيل والحلفاء ومن سيقان البردي[1]، كما استخدم أهل الحرفة في صناعتها الغاب (البوص) أو السمار[2]، وهذا النوع من الحصير يزيد في ثمنه عن النوع العادي المصنوع من الحلفاء المنتشرة في البلاد[3].

وقد كان للحصريين مناسج منتشرة في أنحاء البلاد، واشتهرت الفيوم، ومنوف، ودمياط بصناعة أنواع جيدة من الحصر[4]، كما تميزت مدينة الإسكندرية بوجود مناسج الحصر الساماني والعبداني الجيد ورواج هذه الحرفة بها[5]، كما راجت هذه الحرفة في أسوان[6]، وكانت حرفة مشهورة بين النوبيين، وقد أشارت إحدى الرحلات التي زارت أسوان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بوجود تلك الصناعة ودقتها ومتانتها، وكانت تشبه الحصر المصورة على جدران المعابد الفرعونية القديمة[7]، فضلا عن تنوع أشكالها وزخارفها.

وقد أنتج الحصريون أنواع الحصير على اختلافه حسب احتياجات شرائح المجتمع، منها الجيد والعادي والملون، وتميزت بصناعة الحصر العابدان الذي لا يوجد خارجها[8]، كما تعددت استخداماته، فكان منها في قصور الخلافة الكثير، وخاصة من الملون ما يشبه البسط التي كانت تعلق فوق الجدار، وسميت الحائطية نسبة لذلك، كما كانت المصاطب والدهاليز التي يشقها الخليفة وبرفقته الوزير الفاطمي تفرش بالحصر العابدان، أثناء المشاركة في الاحتفالات بوفاء النيل[9]، كما وجد الخليفة المستنصر يجلس على حصير في قاعة القصر بعد أن نهبت خزائنه[10].

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص100.

(2) سعاد ماهر: الحصير في الفن الإسلامي، القاهرة بدون، ص 25.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 192.

(4) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج6، ص 111.

(5) ابن زولاق: فضائل مصر وأخبارها، ص 61؛ ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة ، ص 58.

(6) سعاد ماهر: الحصير في الفن الإسلامي، ص25.

(7) سعد الخادم: الصناعات الشعبية، ص93.

(8) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص203 ؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص 229.

(9) المقريزي: الخطط، ج2، ص250.

(10) ابن سعيد: النجوم الزاهرة، ص 78.

كما استخدم الحصير بكثرة في المساجد ولدى عامة الشعب في البيوت والمنازل، ففي بردية من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، قائمة بأشياء مباعة من الحصر للصلاة، (على أبي ببا ثمن حصر للصلاة... على أبي الزيات ثمن حصر للصلاة)[1]، وكان ثمن الحصير درهمين[2]، كما ورد في وقفية الحاكم التي أوقفها على الجامع الأزهر بالقاهرة ما نصه "ومن ذلك لثمن ألف ذراع حصر عبدانية تكون عدة له بحيث لا ينقطع من حصره عند الحاجة إلى ذلك، ومن ذلك لثمن ثلاثة عشر ألف ذراع حصر مظفورة لكسوة هذا الجامع في كل سنة عند الحاجة إليها"[3]، وفي سنة 403هـ/1012م، أمر الحاكم بعمل تقدير ما يحتاج إليه الجامع الحاكمي بباب الفتوح من الحصر، فكان ستة وثلاثين ألف ذراع، ففرش جميعه بالحصر التي صنعت له، وكذلك ما يحتاج إليه جامع المقس من الحصر، ففرش بالحصر العبدانيه والمظفورة[4] كما أشار ناصر خسرو[5] إلى أن جامع عمرو بن العاص في عهد الخليفة المستنصر كان يفرش بعشر طبقات من الحصير الملون بعضها فوق بعض، إلى غير ذلك مما جرت عليه الأمور في الشهور المباركة التي يحتفل بها.

صناعة المواد الغذائية:

ومن أهم الحرف التي انتشرت في مصر في العصر الفاطمي، الحرف المتعلقة بصناعة الأطعمة، فهي أكثر الحرف ارتباطاً بالعامة، ومنها حرفة الحبوبيين والدقاقين[6] والخبازين وغيرهم، وكان القمح من المنتجات التي اعتمدت عليها هذه الحرف بشكل مباشر.

وكانت زراعة القمح منتشرة في جهات الدلتا والوجه القبلي، وقد جادت زراعته بوجه خاص في بلاد الصعيد، نظراً لكثرة الطمي والغرين بها[7] وكان أكثر ما يتحصل في ديوان الخراج من الغلال، من قمح الصعيد ألف ألف إردب[8] أي حوالي مليون إردب[9] وكان من

---

(1) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج6، ص100، رقم 394.

(2) جروهمان: أوراق البردي العربية ، ج6 ، ص101.

(3، 4) المقريزي: الخطط والآثار، ج3 ، ص50، 65.

(5) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 59؛ المقريزي: نفس المصدر، ج 3، ص 65.

(6)الدقاقون هم الطحانون؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 89.

(7)ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 268.

(8)ابن ميسر: أخبار مصر، ج2 ، ص 59.

(9) المقريزي: الخطط والآثار، ج1 ، ص 465.

الوفرة يحفظ في الأهراء[1] السلطانية حتى يمكن استخدامه بعد ذلك، سواء في داخل البلاد لتنظيم قيمة أسعاره أو لحمله إلى الحجاز عن طريق القلزم[2] فقد كانت مصر تمير الحرمين به[3] أو لغيرها من البلاد.

واشتهرت مناطق كثيرة في مصر بزراعته منها منفلوط[4] التي أنتجت قمحاً ممتازاً "لطيبه ورزانة حبته"[5] وكان بها دولاب للسلطان مغلق واحد فيه سبع حجارة، وذلك لطحن القمح[6] وكذلك منطقة سخا[7] التي أنتجت منه أنواعاً ممتازة أيضاً، كما جادت زراعته في مدينة قفط[8] وفي أسيوط وأعمالها، التي كانت تنتج القمح الكثير، لدرجة أن أحد أغنياء المدينة كان يتصدق على الفقراء والمعوذين من القمح إبان المجاعات التي حلت بمصر في عهد الخليفة المستنصر[9].

---

(1) الأهراء: هي المكان الذي يجمع فيه القمح المستحق كضريبة الطعام، القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 475؛ المقريزي: الخطط، ج1 ص 463- 464 ؛ إبراهيم أحمد العدوي: مصر الإسلامية، القاهرة سنة 1975، ص5؛ ومكانها الفسطاط وتعد الأولى من نوعها في البلاد، وفيها يعد القمح الذي خصص للنقل إلى البلاد العربية؛ جروهما ن: أوراق البردي العربية، ج4، ص 248- 249.

(2) القلزم بالضم ثم السكون، وهي مدينة على بحر القلزم، وبين القلزم ومصر ثلاثة أيام، وليس بها شجر ولا زرع وإنما يحمل إليها الماء، وبها فرضه بين مصر والشام ومنها تحمل حمولات مصر والشام إلى الحجاز واليمن، ياقوت: معجم البلدان، ج4، ص387- 388.

(3) ابن الكندي (عمرو بن محمد بن يوسف): فضائل مصر، تحقيق د/ إبراهيم أحمد العدوي، علي محمد عم، القاهر سنة 1971م، ص 58؛ المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 195.

(4) منفلوط: بلدة بالصعيد في غربي النيل بينها وبين شاطئ النيل بعد، ياقوت معجم البلدان، ج5، ص214، وهي الآن بمحافظة أسيوط، وعاصمة لمركز منفلوط، محمد رمزي: القاموس الجغرافي، ج2، ص 4.

(5) ابن جبير: الرحلة، ص 31.

(6) ابن دقماق: الانتصار، ج5 ص 22.

(7) سخا، كورة بمصر قصبتها سخا بأسفل الأرض، وهي قصبة كورة الغربية أي زمن ياقوت: معجم البلدان، ج3، ص196، وهي الآن بمحافظة كفر الشيخ محمد رمزي: القاموس، ج2، ص141.

(8) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص 130.

(9) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج2، ص 192؛المقريزي: الخطط، ج2، ص 160.

كما امتازت مصر بزراعة أنواع جيدة من القمح، منها القمح اليوسفي "وهو أعظم حباً وأطوله شكلاً وأثقله وزناً"[1]. كما قامت مصر بتجربة زراعة أنواع أخرى جديدة منه في وزارة الأفضل ابن بدر الجمالي[2]، وحققت منه مصر محصولاً وفيراً بأراضي الدلتا والصعيد، وذكر المقريزي[3] وجود سوق ضخم على ساحل الفسطاط يطلق عليه ميدان القمح أو ميدان الغلة حيث كانت حمولة القمح تفرغ في الميناء الذي يشمل كل ساحل المقس حتى باب القنطرة عرضاً، وتقف المراكب هناك فتغطي الساحل كله[4].

أما عملية طحن القمح وتحويله إلى دقيق، فقد كانت تقوم بها في ذلك الوقت مجموعة من المطاحن العامة في الفسطاط وفي غيرها من المدن المصرية، ويمتلكها طحانون محترفون حرفتهم طحن الغلال نظير أجر معين لمن يرغب من الناس[5] وقد زاول هذه الحرفة صانع ماهر يعاونه صبي يتعلم منه كيفية سير العمل، وكان يرأس هؤلاء الصناع الموجودين بالطاحونة رجل عُرف باسم المدولب في الطواحين[6].

كما كانت هناك المطاحن الخاصة التي يمتلكها الأغنياء في بيوتهم لطحن غلالهم، وكانت عبارة عن طواحين صغيرة يديرها عبيدهم وجواريهم[7].

وكان أهل القرى عادة يشتركون فيما بينهم في تكاليف إقامة طاحون خاص للقرية كلها في دار واحد منهم أو في وسط القرية، فيصبح لكل واحد منهم الحق في طحن غلاله، وكانت العادة أن يأتي كل واحد بثوره لطحن غلاله بها[8].

---

(1) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 20.

(2) تولي الأفضل الوزارة في عهد المستنصر سنة 487 هـ/ 1093م، وقُتل في عهد الآمر سنة 515 هـ/ 1121م، المناوي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، ص 312،311.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص 124.

(4) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج3، ص 10، 11.

(5) الشربيني: هز القحوف، ص 168.

(6) الجهيني (محمد محمود): شارع باب البحر منذ نشأته وحتى نهاية العصر العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآثار، سنة 1988م، ص 137 وما بعدها.

(7) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 112.

(8) الشر بيني: هز القحوف، ص169.

وقد أُقيمت المطاحن العامة بمدينة الفسطاط نظراً لاتساع المدينة وتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية بها، ويذكر المقريزي[1] أنه كان يوجد بالفسطاط حي للطحانين يقع جنوب الفسطاط، وهو على هيئة صفين كاملين من طواحين متلاصقة بجوار بعضها البعض، حتى أن المار بين هذين الصفين كان لا يسمع كلام رفيقه إذا حدثه، وذلك لشدة دوي الطواحين أثناء دورانها، وكان من جملتها طاحون واحد يشتمل على سبعة أحجار.

كما انتشرت الطواحين في المدن الساحلية التي تقع علي شاطئ البحر المتوسط، وطواحينهم كلها كانت تدار بالخيل مثل سائر المدن الأخرى وكانوا يطحنون فيها بالأجرة[2]، كما كانت في داخل البلاد، مثل جهة مشتول[3] من أعمال الشرقية، والتي سميت بمشتول الطواحين لكثرة طواحين الدقيق بها[4] ، كما ألحقت الطواحين بالأديرة والمزارات والمساجد الكبرى لتوفير الدقيق لعمل الخبز للضيوف والزائرين بها، وكان بها خادمات يخبزن طول اليوم[5].

وعن تركيب وإدارة الطواحين يقول القلقشندى[6]: " فأما الطواحين، فإنها كانت معلقة، مداراتها أسفل وطواحينها فوق كما في السواقي حتى لا يقارب الدقيق ذبل الدواب الدائرة".

أما عن الطاحون فهو عبارة عن رحاء يتكون من قرصين وهما حجران يعتلي أحدهما الآخر في وضع أفقي - العلوي منها أصغر من السفلي ويتحرك في حركة دائرية

---

(1) المقريزي: الخطط، ج1، ص346 وما بعدها.

(2) الشربيني: هز القحوف، ص 193.

(3) مشتول الطواحين، كورة من أعمال الشرقية، كانت مدينة حسنة العمارة جليلة الارتفاع بها عدة طواحين تطحن الدقيق الحواري وتجهيزه إلى مصر، ياقوت: معجم البلدان، ج5 ، ص 132، وكانت ضمن إقطاع أبي على الحسن بن أحمد المازرائي وكان له بمشتول مقدار ستون ألف إردب من القمح، ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص176؛ ابن الجيعان: التحفة السنية، ص40 ؛ وهي الآن بمركز بلبيس، محمد رمزي: القاموس الجغرافي، ج2، ص104.

(4) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 195؛ ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 176.

(5) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 43.

(6) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3 ، ص480.

بينما السفلي منهما ثابت لا يتحرك، ويستمد القرص العلوي حركته من حركة ترس سفلي صغير يضع أسفل الرحاء وهذا الترس يستمد حركته من حركة ترس خشبي كبير يديره حصان في مدار دائري أعلى من هذا الترس الكبير[1].

وكان يراعي تثبيت الحجرين فوق بعضهما في وضع أفقي مائل قليلاً وذلك لكي ينحدر الدقيق المطحون في اتجاه هذا الميل، ويخرج من فتحة موجودة بالترس السفلي، فيسقط في قفة تكون معدة أسفل هذه الفتحة لتلقي هذا الدقيق، كما كان يراعي نقر الحجرين بآلة حادة قبل استخدامها للطحن لأحداث خشونة بسطحيهما تساعد على زيادة سحقهما للقمح المحصور بينهما، وينبغي على الطحانين عدم قيامهم بالطحن مباشرة بعد نقر الحجر، لأن ذرات الحجر وغيرها التي تكون لا تزال عالقة بالحجر وقتئذ تختلط بالدقيق المطحون مما يسبب الضرر للناس[2] وهكذا يجب تنظيف الأحجار من هذه الذرات والتراب قبل إدارة الطاحون.

واستمرت المطاحن في مصر في العصر الفاطمي وحتى نهاية العصر الأيوبي تعمل بالدواب من الثيران والخيل ونحوها حتى عام 784هـ/1469م، حينما توصل الأمير جركس الخليلي إلى طريقة جديدة لإدارة الطواحين بقوة اندفاع الماء، فكانت تطحن الدقيق من غير تعب ولا كلفة[3].

وكانت المطاحن تضم عدداً من الطحانين والصبيان يشرفون على عملية الطحن، وإعادة القمح إلى أصحابه دقيقاً ووزنه قبل الطحن وبعده، وكان على الصبي منهم أن يكون أميناً عفيفاً عن المفاسد لأنه يدخل بيوت الناس ويخاطب أولادهم وجواريهم[4].

---

(1) كانت مطاحن الموصل بالعراق تسمى عربة، كل عربة فيها حجرات يطحن كل حجر منها خمسين وقراً كل يوم، ابن حوقل: المسالك والممالك، ص147؛ آدم متز: الحضارة الإسلامية ، ج2، ص306.

(2) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص21؛ ابن الإخوة: معالم القربة، ص 89 ،90، وقد استعملت الأحجار الناعمة غير الثقيل لطحن الغلال في العصر الفاطمي، وليم نظير: الزراعة في مصر الإسلامية، ص124.

(3) المقريزي: الخطط، ج2، ص458.

(4) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص116، 117.

أما صناعة الخبز من الدقيق فكانت من أهم الحرف التي يحتاج إليها الجميع، وقامت بها طائفة الخبازين، وكانوا يصنعون الخبز من دقيق الحنطة في العصر الإسلامي، ولم يكن المقريزي[1] راضياً عن نوعية هذا الخبز وجودته لأنه "متى لبث يوماً بليلة لا يؤكل وإن أكل يوجد له طعم مختلف لأنه يكون في هذه الحالة قد فقد تماسكه"، لذا كان سكان المدن بصفة خاصة يفضلون أكله بعد خروجه من بيت النار مباشرة.

وكانت هناك أنواع مختلفة من الخبز، أجودها كان يعرف باسم الخبز الحواري، وكان يصنع من الدقيق الحواري المحكم النخل الناصع البياض[2] ويبدو أن هذا الخبز لم يكن من نصيب العامة من أفراد الشعب.

ومن أنواع الخبز الجيد نوع يسمى خبز العلامة، لأنه كانت توضع عليه علامة عند طحنه ونخله، وهو مصنوع من أجود أنواع الدقيق[3]، وكان منها أنواع رديئة كخبز الخشكار[4]، وهو يصنع من دقيق الحنطة غير المنخولة والتي لم تغسل قبل طحنها[5]، ونوع آخر عرف باسم الكماج[6] يعجن بغير خميرة، ومنها نوع يصنع من جريش الحنطة ويجفف في الشمس ويدخرونه لوقت الشتاء وقصر النهار، واشتهرت به مدينة تنيس حيث أن غالبية السكان من الحاكة والنساجين الذين يعيشون على هذا النوع من الخبز[7].

كما كان يصنع في المخابز أو الأفران نوع من الخبز يعرف بالبيوتي لمن يرغب من الناس، حيث يقوم صبيان الفرانين بإحضار العجين من بيوت أصحابه وإرجاعه لهم مخبوزاً نظير أجر معين يحصلون عليه[8].

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص44.

(2) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص199؛ ابن بسام: نهاية الرتبة، ص23.

(3) وكانت العادة أنهم لا يحمون فرن العلامة إلا بالأشياء الطاهرة، ابن الحاج: المدخل ،ج3، ص119.

(4) الخشكار، الدقيق الذي لم تنزع نخالته، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 23 حاشية 3.

(5) الشيزرى: نفس المصدر، ص21.

(6) الكماج، جمع كماجة، وهى كلمة فارسية الأصل ومعناها الخبز شديد البياض،المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج2 ، ص196، حاشية 4.

(7) المقريزي: الخطط، ج1، ص45.

(8) ابن الأخوة: معالم القربة، ص90 ؛ ابن الحاج: المدخل، ج3 ، ص119.

أما الخبز الشائع استعماله فكان يسمى بالخبز السميذ، ويصنع من دقيق السميذ الذي يعجن ويبسط ويضاف إليه السكر واللوز والمقشر والكافور وقليل من ماء الورد[1]، وكان يصنع في المخابز والمطابخ الخلافية التابعة للقصر الفاطمي، ويقدم على الموائد والأسمطة الفاطمية في المناسبات المختلفة[2]، حيث كان يرص هذا الخبز المصنوع من أنقى أنواع الدقيق على جوانب السماط[3].

وقد اهتمت الحكومة الفاطمية بالمخابز والأفران، فقامت بتخصيص كمية معينة من الدقيق لكل مخبز أو حانوت يومياً حسب استهلاكه، حتى لا يختل اقتصاد البلد عن قلة الخبز وألزمت أصحاب المخابز بتنفيذ ذلك إذا امتنعوا[4] ويشير المقريزي[5] إلي أن أحد هذه الأفران قد بلغ إنتاج الخبز اليومي فيه حوالي سبعة آلاف رغيف لكثرة ما حوله من السكان.

كما اهتمت بشأن الخبازين والفرانين أيضاً، وقامت بتسجيل أسمائهم وأماكن تواجدهم، والتعرف على مواقع حوانيتهم سواء في الفسطاط أو القاهرة أو في غيرهما، وذلك لسهولة الرجوع إليهم عند الحاجة[6].

وراعت في إقامة المخابز أن تكون مطابقة للشروط الصحية، حتى يتم إنتاج خبز جيد الصنعة، فألزمت أصحابها أن تكون سقائف الأفران مرتفعة وأبوابها مفتحه، وأن يجعلوا في سقائفها منافس واسعة حتى يسهل خروج الدخان والعادم منها، كما ألزمتهم بأن تكون الأفران أو المخابز مجهزة بكافة الاستعدادات من أدوات وأواني العجين اللازمة، وما يغطى به الخبز، وما يحمل عليه بعد نضجه[7].

وكانت الحكومة تأخذ على يد صناع الخبز، فقد كانت الحاجة ماسة إلى أعمال أيديهم في كل حين، لاحتياج الناس إليه في كل يوم، فتعاملت بقسوة مع المخالفين، سواء بالضرب أو التشهير لردعهم[8]، ولا شك أن هؤلاء قد أدوا دورهم في تلبية احتياجات أفراد الشعب، فضلا عن مطالب القصور الفاطمية وخارجها.

---

(1) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص41.

(2، 3) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 479، 528.

(4) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص21، 23 ؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 91، 92.

(5) المقريزي: الخطط، ج3، ص173.

(6، 7) الشيزرى: المصدر السابق، ص22- 24.

(8) المسبحي: أخبار مصر، ص 33، 193؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 165؛ إغاثة، ص 16.

صناعة الأشربة:

أما عن صناعة المشروبات الغذائية، فقد كثرت أنواعها وتعددت أغراضها وفوائدها في مصر في العصر الفاطمي، وكانت حرفة الشرابيين[1] من الحرف الهامة التي يحتاج إليها الجميع، ومنها على سبيل المثال شراب الليمون السائل ومن خواصه إزالة الزكام، وشراب التفاح وهو يقوي الكبد، وشراب الورد العطري، ومن فوائد إزالة الصداع والقروح وماؤه يقوى النفس، وشراب الأجاص (الخوخ)، ويعرف في القاهرة باسم البرقوق، وهو شجر ناعم الورق من فوائده تخفيف القروح، وشراب العناب وهو مفيد في أورام المعدة والكلى، وشراب الخشخاش الذي يضاف إلى بعض العقاقير الطبية[2]، وكذلك شراب البنفسج النافع للمعدة[3]، وشرب الكشكاب[4] الذي شاع عمله في شمال البلاد مثل مدينة تنيس وغيرها.

وقد شاع عمل شراب النيده أو المزر المتخذ من عصير القمح، حيث كانت العامة تشربه في سائر القرى والمدن المصرية، وكثيراً ما كانت ترتفع أسعار القمح بسبب ذلك[5]، وكانت طريقة صناعة شراب النيده أو المزر كما يصفها عبد اللطيف البغدادي[6] أن المصريين كانوا يتخذون القمح بعد نقعه في الماء حتى يخرج منه النشا، ثم يصفي ويطبخ حتى يغلظ ثم يذر عليه الدقيق بعد ذلك، ويعقد ويرفع ليباع بسعر الخبز في الأسواق.

وقد يرى ابن الأخوة[7] أنه يجب على صناع هذا النوع من الشراب أن يستعملوا نوع الدقيق المعروف بالعلامة الطيب، وأن يكثروا من نشاوتها حتى تزيد حلاوتها.

---

(1) المفرد شرابي وهو صانع الأشربة، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص56.

(2) ابن الأخوة: معالم القربة، ص186، حاشية 8، 12، 14، ص188، حاشية 5، 6، 7.

(3) الشيزرى: المصدر السابق، ص57.

(4) الكشكاب: نوع من الشراب المتخذ من اللبن الزبادي المضروب بالماء وهو صنف منعش غير مسكر يشبه ما يسمى في تركيا آيران، وكان يشرب في فارس أيضاً، ناصر خسرو: سفر نامه،ص38.

(5) ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، ج1، ص31؛ وقد جاء ذكر "معمل المزر" من بين الجهات التي تحصل منها الضرائب في العصر الفاطمي، المقريزي: الخطط، ج1، ص105، ص 393.

(6) عبد اللطيف البغدادي: في مصر، ص55.

(7) ابن الأخوة: معالم القربة، ص196.

وكانت مدينتا الفسطاط والقاهرة من أهم مراكز هذه الصناعة، وقد ذكر ابن سعيد[1]، أنه كانت لا تصنع النيده، وهى حلاوة القمح إلا بمصر والقاهرة.

كما أشار ابن بسام[2] أنها كانت تصنع أيضاً في المدن الكبرى كتنيس، وذكر أن بها مائة معصرة مختلفة الإنتاج[3]، كما كان يرد إليها في كل سنة من الحنطة والشعير مائتا أردب لقوت أهلها، وما يلزم صناع المزر النيده[4]، وفي منفلوط أيضاً كانوا يصنعون هذا الشراب من القمح، ويباع بأسواق مصر[5].

وقد استمر عمل النيده أو شراب المزر وغيره من أنواع المشروبات غير المسكرة طوال العصر الفاطمي وحتى نهاية العصر الأيوبي[6].

أما عن شراب الفقاع[7] فقد اقبل المصريون عليه، فكثرت حوانيت صنعه وبيعه، وانتشرت في أنحاء البلاد وأقبل الناس على شربه[8]، وكان يصنع هذا الشراب من دقيق الشعير ومن فوائده تفتيت ألحصاه، كما كان يدر البول[9]، ومن أنواعه الخاص والخرجي، وهو الطيب عامة[10]، والطيب ويسمى الأقسما أو الخرجي[11]، ويصنع من القطارة العال،

---

(1) ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب، ص31.

(2، 3) ابن بسام: أنيس الجليس، ص 185، 189.

(4) ابن بسام: نفسه، ص188.

(5) ابن بطوطة: رحلة بن بطوطة، ج1، ص28.

(6) ظلت تصنع هذه الأشربة حتى ضمنها هبة الله الفائزي سنة 648هـ - 1248م، عندما وزر للملك المعز أيبك التركماني، المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص89.

(7) الفقاع: شراب يتخذ من الشعير، سمي بذلك لما يعلوه من الزبد والفقاعات، البدر العيني (بدر الدين محمود): السيف المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودي، تحقيق د/ فهيم محمد شلتوت، القاهرة سنة 1967م، ص156 حاشية 3؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج2، ص379 حاشية 1.

(8) حلمي سالم: حرف وصناعات الأطعمة والأشربة في العصر المملوكي، كلية الآداب جامعة الإسكندرية سنة 1970م، رسالة دكتوراه، ص150.

(9) ابن البيطار (ضياء الدين): الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، المطبعة العامرة ببولاق، سنة 1291هـ، ج3، ص165،164.

(10) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص54.

(11) الغزولى (علاء الدين): مطالع البدور في منازل السرور، القاهرة سنة 1299هـ، ج2، ص88.

ولا يستعمل فيه عسل القصب بسبب حدته، وكان يؤخذ في عمله الشعير المنقي ويدق ثم يغلي على النار، ثم يبرد ويصفى[1].

كما كانت هناك أنواع من الفقاع يدخل العسل في صناعتها، وخاصة في الصعيد لانتشار زراعة قصب السكر المستخرج منه العسل في هذه المناطق[2]، ففي وثيقة بردي نجد هذه العبارة "أخرج ما في أيديك من العسل لعمل فقاع لأبي ذكر أبقاه الله"[3]، وكان الفقاع يوضع في جرار ويحمل في المراكب عبر النيل من مراكز إنتاجه في الصعيد إلى أسواق القاهرة والفسطاط[4].

ويبدو أن هذا النوع من الفقاع كان من المشروبات المسكرة التي كانت تلاقي تضييق من قبل السلطة الحاكمة ولاسيما الخليفة الحاكم بأمر الله الذي منع تداولها للحد من انتشارها، وقد أصدر في سنة 395هـ/1004م، مرسوماً بمنع بعض الأطعمة، وحظر بيع الفقاع أو صناعته[5] كما نرى ذلك في سجل تولية "غبن " أحد خدام الحاكم بأمر الله[6] تكليف محدد ــ يشبه إلى حد كبير ما كلف به سلفه "محمد بن نزال"[7] بمراعاة منع النبيذ[8] والمسكرات، والتشديد في منع عمل الفقاع وبيعه والمنع من الملاهي[9]، فتتبع الدور ومن يعرف بعمل

(1) ابن الأخوة: معالم القربة، ص197.

(2) انظر:أوراق البردي ،ج4، وثيقة رقم216، ص16 وما بعدها،ج6، وثيقة رقم 367 ، ص16.

(3) انظر: أوراق البردي، ج5، وثيقة رقم 343، ص147.

(4) انظر: أوراق البردي، ج5، وثيقة رقم 339، ص 136، 137.

(5) النويري: نهاية الأرب، ج28، ص178؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص53.

(6) تولى غبن الشرطة والحسبة، وكان له جامع يحمل اسمه في الجيزة، وقتله الحاكم سنة 405هـ/ 1014م، ابن دقماق: الانتصار ج4، ص115.

(7) قلد محمد بن نزال الشرطتان في سنة 402هـ/1011م، المقريزي: اتعاظ، ج2 ، ص89.

(8) كان النبيذ يصنع في أماكن كثيرة من البلاد وخاصة في الصعيد حيث تجود زراعة الكروم، ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص47 ؛ المقريزي: الخطط، ج2، ص130، ففي بردية ترجع إلى 459هـ/ 1067م، وجدت في الأشمونين يذكر اسم "أحمد النباذ" ورغم أن الاسم لمسلم إلا أن معظم صانعي الخمور كانوا من النصارى، انظر جروهمان: أوراق البردي، ج1، وثيقة رقم 69، ص221، 222.

(9) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص96 .

المسكرات، وكسر من أوعيتها شيئاً كثيراً[1]، وقبض على جماعة ممن يقومون بصناعة الفقاع، وضربوا لمخالفتهم الأمر بصناعته[2].

وخلاصة القول أن الحكام الفاطميين لم يسمحوا بإنتاج مثل هذه الأنواع من المشروبات المسكرة أو الترخيص بذلك، ولم نسمع عن جباة الأموال في مصر الفاطمية أنهم قاموا بتحصيل أو جباية الرسوم والمكوس من منتجي هذه المشروبات كما هو الحال في الرسوم التي كانت مقررة على بيع أنواع المشروبات غير المسكرة كالمزر أو النيدة المرخص بعمله وبشربه لدى المصريين[3]

صناعة الزيوت:

من الحرف الهامة التي اعتنت الدولة الفاطمية بها، واهتمت بالقائمين عليها لحاجة البلاد إلي الزيوت لاستخدامها في الطعام أو في الإضاءة[4]، لذا دأب الحرفيون من أهل الصنعة علي استخراج أنواع عديدة من الزيوت، وساعدهم علي ذلك زراعة النباتات الزيتية في جهات ونواحي مصرية عديدة, يؤيد ذلك ما قرره الحكام المسلمون في مصر من مقادير الزيت، كجزء من أموال الخراج تؤدي عيناً[5].

وكان شجر الزيتون، الذي يستخرج منه زيت الزيتون تكثر زراعته في منطقة الفيوم[6]، وقد رآه المقدسي[7]، في نواحي مدينة الإسكندرية، كذلك كان نبات السمسم، الذي يستخرج منه زيت السمسم، يزرع بمصر ولكن بمساحات صغيرة، لأنه من المحاصيل التي تسبب ضرراً للأرض، يقول عنه ابن العوام[8]: "نبات مفسد للأرض"، ويقول أبو عثمان النابلسي[9] عن

---

(1) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص54.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص242 .

(3) من مراجعة قائمة المكوس التي ألغاها صلاح الدين لم نستدل على رسوم فرضت على النبيذ، المقريزي: الخطط ، ج1، ص104، 105.

(4) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج5، ،ص 122.

(5) قدامه ابن جعفر: نبذه من كتاب الخراج، وصنعة الكتابة، ص 337.

(6) أبو عثمان النابلسي: تاريخ الفيوم وبلاده، ص69.

(7) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 197.

(8) ابن العوام (أبو زكريا يحي بن محمد): كتاب الفلاحة، مدريد سنة 1802م، ج2، ص 28.

(9) أبو عثمان النابلسي: تاريخ الفيوم وبلاده، ص 102.

زراعته في إقليم الفيوم: "وكان يزرع بها قديما السمسم، ثم رقت الأرض عنه"، ولذلك كان زيت السمسم المعروف، بالشيرج، قليلاً وثمنه مرتفع[1].

كما اشتهرت بلاد كثيرة، في مصر بزراعة نبات الكتان، الذي يستخرج منه زيت الكتان، سواء في مصر الوسطي والفيوم أو في مناطق الدلتا، ويعتبر إقليم الفيوم، من أكبر الجهات في زراعته[2]، وكان الفدان يغل من بذور الكتان ما بين ثلاثة أرادب إلي ستة[3]، وهو من النوع العادي، أما النوع الممتاز الرفيع، فقد اختصت بصير بزراعته[4].

ومن النباتات الزيتية في مصر، كان نبات الفجل، المستخرج منه زيت المصابيح[5]، وكذلك نبات اللفت، المستخرج من بذوره الزيت الحار[6]، وأيضا نبات الخس، المستخرج منه زيوت الطعام بعد عصره[7]، أما نبات القرطم الذي يستخرج منه زيت رقيق جيد، فكانت زراعته في مصر قليلة نسبياً، ولم يذكر عنه ابن مماتي[8]، شيئاً وكذلك نبات الخروع، المستخرج منه زيت الخروع، فلا تشير إليه المصادر، رغم وجود زراعته في مصر[9].

وكما انتشرت النباتات الزيتية في مصر، توفرت أيضا معاصر استخراجه وصناعته في العصر الفاطمي، منها المعيصرة التي كانت تضم معاصر كبيرة لزيت الفجل[10]، وكذلك

---

(1) ناصر خسرو : سفر نامه ، ص 61.

(2) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 258.

(3) المقريزي: الخطط، ج 1، ص 104.

(4) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 203.

(5، 6) ابن مماتي: المصدر السابق، ص 269.

(7) ياقوت: معجم البلدان، ص 266.

(8) ابن مماتي: المصدر السابق، ص 362.

(9) يذكر هيرودوت: أن المصريون كانوا يبذرون الخروع علي شاطئ النيل، وحافات البحيرات، وكان يحمل ثماراً كثيرة، يستخرج منها الزيوت وكانت بذوره تهرس، ثم تعصر أو تحمص ثم تغلي وذلك لاستخراج الزيت منها، وكان لهذا الزيت رائحة حادة، هيرودوت يتحدث عن مصر، ترجمة/ محمد صقر خفاجة، دار القلم، القاهرة 1966م، ص 206، 207.

(10) ليو الأفريقي: وصف أفريقيا، ص 369.

في سخا يقول ابن حوقل[1]: "سخا بها زيت الفجل" كما ذكر ابن بسام[2] أنه كان يوجد بمدينة تنيس مائة معصرة أعداد رجالها مختلفة أكثرهم عشرون وأقلهم اثنان ، أما صندفا فكانت عامرة وبها سوق زيت حسن[3]، وذكر ابن دقماق[4] من الجهات شبرا الخيمة بالقرب من القاهرة، وكانت تضم معاصر للزيت الحار والشيرج، كما كانت منية الأمراء وهى منية الشيرج في العصر الفاطمي، بها معاصر لاستخراج زيت السمسم[5]، وكذلك كان في قليوب معاصر شيرج وزيت حار[6]، أما الفسطاط العاصمة فكان بها درب معروف بدرب المعاصر، وقد عرف بذلك كما يقول ابن دقماق[7]: "لأن به مقابلة الداخل فيه معصرة زيت لم يكن بمصر مثلها، لجودة عمارتها، وكثرة أعوادها، وعدة أحجارها".

ومن الجهات التي ذكرها أبو صالح الأرمني[8] عن ديارات مصر، أديرة الصعيد وذكر أن معظم هذه الديارات لا تكاد تخلو من معاصر الزيوت، حيث احترف الرهبان في هذه الأديرة عصر بذور الكتان الذي تجود زراعته في أراضي الصعيد، وكذلك الأراضي الموقوفة علي هذه الأديرة[9]، وكذلك استخراج زيت الزيتون من أشجاره في بساتين تلك الأديرة[10].

كما وجد في الصعيد الأعلى معاصر لاستخراج الزيوت وصناعتها، منها مدينة إسنا، التي اشتهرت بصناعة زيت الخس، الذي استخدم في الطعام[11]، وكذلك كان في إدفو،

---

(1) ابن حوقل: صورة الأرض، ص89

(2) ابن بسام: أنيس الجليس، ص184، 185

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص462

(4) ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص47

(5) المقريزي: الخطط والآثار ، ج2، ص131

(6) ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص 48.

(7) ابن دقماق: الانتصار، ج 4، ص 26.

(8، 9، 10) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص 11، 70، 91، 112، 113، 130.

(11) ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص 266.

معاصر لاستخراج الزيوت[1]، وفي أسوان التي يحمل أصحابها لقب الزيات، من واقع شواهد القبور[2].

وقد ترتب علي كثرة تلك المعاصر وانتشارها في أنحاء البلاد إلي توفر أعداد أصحاب الحرفة من الزياتين أوالمعصراتيه، لتلبية حاجة الطبقات الشعبية من زيوت الطعام، فضلا عن الحاجة التي فرضتها الظروف الاجتماعية في العصر الفاطمي، إذ أصبح الاهتمام بالزيوت الوقود أمراً ضرورياً، خاصة في الأعياد والمناسبات وليالي الوقود، وغيرها من الليالي التي كانت تضاء فيها كافة المدن والقرى المصرية ليلاً[3]، وفي جميع المساجد والمشاهد التي تضاء بعد غروب الشمس[4]، وما كانت تحتاجه هذه الأماكن من كثرة في زيادة زيت الوقود[5]، فعلي سبيل المثال كان جامع عمرو بن العاص يحتاج من زيت الوقود ما يسرج سبعمائة قنديل، أو أكثر في كل ليلة[6].

ولم تقتصر حاجة الزيوت علي إضاءة دور العبادة، والمناسبات، بل حرص الفاطميون علي كثرة الأنوار والزينة في كل مكان منذ عهدهم في مصر، مما زاد الطلب علي زيت الوقود فقد أمر العزيز بالله بوقود المصابيح علي الدور والمحال وفي الشوارع والأسواق[7]، كما بالغ الخليفة الحاكم من بعده في تزيين القاهرة والفسطاط بالأنوار، وأمر الناس بالوقيد فتزايدوا فيه، حتى أصبحت كافة الأعمال والمعاملات اليومية تتم بالليل بدلا من النهار[8]، وتتبع ذلك في كل الأحياء والدروب والزقاق والشوارع، حتى تعجب من نجار

---

(1) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج1، ص 146، 147؛ كما يوجد بدار الآثار العربية بالقاهرة عقد بيع معصرة زيت عثر عليه بإدفو وهو مكتوب علي قطعة من الجلد، تحت رقم 9818، من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي؛ جروهمان: نفس المصدر، ج1، ص 149، 150.

(2) Wiet: Repertaire Chronaloglaue v. 6 Pp. 100- 101, v. 7 pp. 59- 60.

(3) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص 129؛ الشربيني: هز القحوف، ص 31.

(4) المقريزي: الخطط، ج1، 466، 467.

(5) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 502.

(6) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 59.

(7) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 175.

(8) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 176؛ اتعاظ الحنفا: ج2, ص 37، 38.

يعمل بالنهار وفي ذلك يقول القرماني[1]: "فأمر بغلق الأسواق نهاراً وفتحها ليلاً فامتثلوا ذلك دهراً طويلاً حتى اجتاز مرة بشيخ يعمل النجارة بعد العصر، فوقف عليه وقال ألم ننهكم عن هذا، فقال يا سيدي: "أما كان الناس، يسهرون لما كانوا يتعيشون بالنهار، فهذا من جملة السهر".

وكذلك كانت البيوت، تستهلك من زيوت الإضاءة ما يفي احتياجاتها، حيث كان يباع في حوانيت الأسواق من الشيرج والقطن برسم تعمير القناديل الشيء الكثير، حتى قدر دخل أحد هذه الحوانيت في الليلة الواحدة، من زيت الوقود ثلاثين درهما فضة[2]، فضلا عن احتياجات القصور ودار الفطرة، حيث بلغ ترتيب الفطرة في أوائل العصر الفاطمي، ثلاثين قنطاراً من الزيت الطيب للوقود[3]، وفي عهد الأفضل مائتي قنطار من الشيرج[4].

صناعة السكر والحلوى:

راجت في مصر الحرف القائمة علي صناعة قصب السكر، وقد ورد ذكره كثيراً في أوراق البردي[5] لشهرته وانتشار زراعته في مصر[6]، وقد أشار ابن حوقل[7] إلي أماكن وجودة وزراعته، وذكر المقريزي[8] أن غلة الفدان كانت تنتج ما بين أربعين إلى ثمانين قالبا[9] من السكر، لذلك كانت من الحرف الهامة التي تدر أرباحاًَ وفيرة، علي المشتغلين بزراعته وصناعته وكانت البلاد تنتج من قصب السكر كميات ضخمه من السكر[10].

وكانت الدولة الفاطمية تهتم بالقائمين علي هذه الصناعة، لشدة الطلب علي إنتاج السكر، نظراً لكثرة المآدب والأسمطة التي كانت مظهراً عاما من مظاهر الاحتفال بالمواسم

---

(1) القرماني (أبو العباس أحمد): أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، بغداد 1282هـ، ص 191.

(2) المقريزي: الخطط، ج3، ص 155.

(3) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج5، ص 122.

(4) المقريزي: المصدر السابق، ج2، ص 160.

(5) جروهمان: أوراق البردي، ج4، ص 8، 9.

(6) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 270- 273.

(7) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 142.

(8) المقريزي: المصدر السابق، ج1، 194.

(9، 10) تقدر زنة القالب بتسعة قناطير، جروهمان: المصدر السابق، ج2، ص 172.

والأعياد والمناسبات العديدة التي شهدتها مصر في العصر الفاطمي[1] وما كان يصاحب ذلك من توزيع جامات الحلوى، ومقادير السكر والعسل على الناس من العامة والخاصة ويدعي إليها الكثير من الناس[2].

ولأهمية هذه الصناعة، فقد أنشأ العزيز بالله دار الفطرة[3]، لصناعة أنواع الحلوي والأسمطة لتوزيعها في المواسم والأعياد المختلفة[4]، وأشار القلقشندى[5]، إلي أنه كان يحمل إلي دار الفطرة من السكر أربعمائة قنطار من بين المواد الغذائية، وكان يعمل بهذه الدار مائة صانع وحرفي من الحلوانين[6]، وذكر المقريزي[7]، أنه في عيد الفطر سنة 415هـ/ 1024م، حمل أبو القاسم علي بن أحمد الجرجرائي، سماط العيد علي العادة وفيه مائتا قطعة من تماثيل السكر، وسبعة قصور كبار من السكر، وفي وراية للمسبحي[8]، أنه حمل مائة واثنتين وخمسين قطعة من التماثيل السكر.

وقد أدي انتشار صناعة السكر إلي عمل الكثير من أنواع الحلوي وغيرها من الفطائر والكعك، حتى أصبح للحلوانيين أسواقهم الخاصة في مدينة الفسطاط[9]، كما اهتم عامة الشعب أيضا بهذه الصناعة، إذ أخذت العادات والتقاليد الفاطمية تسري في صفوفه هو الآخر، فجاء ذكر ذلك في قوائم نفقات السكر بأحد المنازل في أوراق البردي العربية[10].

---

(1) سرور: الدولة الفاطمية في مصر، ص 167؛ العريني: مصر في عصر الأيوبيين، ص 200.

(2) المقريزي : الخطط والآثار، ج1، ص 425.

(3) تقع دار الفطرة، خارج القصر، وبناها العزيز بالله، وقرر فيها ما يعمل مما يحمل إليه الناس في العيد، وتقع قبالة باب الديلم من القصر الذي يدخل منه إلي المشهد الحسيني؛ المقريزي: الخطط، ج2، ص158.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 425.

(5) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 502.

(6) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 426؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 122، 123؛ ج5، ص 99.

(7) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 160.

(8) المسبحي: أخبار مصر، ص 184.

(9) المقريزي: الخطط، ج2، ص 99.

(10) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج6، ص 169.

وانتشرت مصانع السكر في أنحاء البلاد، ومن أكبر مراكز صناعته الفسطاط[1]، يقول ابن دقماق[2]: "وبمدينة الفسطاط مطابخ السكر"، وكذلك ذكر ابن سعيد[3]: أن بها مطابخ للسكر، وقد ذكر المقريزي[4]: من مطابخ السكر العامرة بالفسطاط، ستة وستين مطبخا من المطابخ السلطانية والأهلية، أما ابن دقماق[5]: فقد دون في مؤلفه ثمانية وخمسين مطبخاً أهلياً، إلي جانب سبعة من المطابخ السلطانية كانت بالفسطاط، مما يدل علي كثرة الحرفيين في تلك المصانع والمطابخ.

كما انتشرت مراكز صناعة السكر والعسل ومصانعه بأرض الصعيد خاصة حيث أماكن زراعته وإنتاجه، وكانت تزرع بها آلاف الأفدنة من قصب السكر[6]، وقد ذكر ابن حوقل[7]: العديد من هذه الجهات المشهورة بكثرة قصب السكر، والمعاصر اللازمة لعصره، ومن هذه الجهات علي سبيل المثال، مدينة قفط التي كان بها أربعون مسبكاً للسكر، وست معاصر للقصب[8]، وكان في البلينا عدة مسابك للسكر[9]، وفي أبنود عدد آخر من المعاصر[10] كما كان في مدينة ملوي إحدى عشر معصرة للسكر، وعدد آخر من المطابخ[11]، وكذلك كان في نقادة معصرة للقصب أيضاً[12].

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 342.

(2) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 108.

(3) ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب، ص 31.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 343.

(5) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 41 – 46.

(6) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 266.

(7) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 142.

(8) الأدفوي: الطالع السعيد، ص 8؛ ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص 33.

(9) الأدفوي: الطالع السعيد، ص 18؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 202.

(10) ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص 91؛ ابن بطوطة: الرحلة، ج1، ص 28.

(11) كاتب مراكشي: مجهول من القرن السادس الهجري، الاستبصار في غرائب الأمصار، نشر وتعليق د/ سعد زغلول عبد الحميد، الإسكندرية 1958م، ص 84.

(12) القزويني: آثار العباد وأخبار البلاد، ص 99؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 203.

واشتهرت أسيوط بأنها "أكثر بلاد الله قصب السكر"[1]، لذا ازدهرت فيها هذه الصناعة، وكان يعمل "بها سائر أنواع السكر"[2] ومنها يحمل إلى سائر بلاد الدنيا[3]، وكان بقوص أربعون مسبكاً للسكر، وست معاصر للقصب[4]، كما انتشرت زراعة القصب وصناعة السكر في دشنا، يقول ياقوت[5]: "وكانت دشنا ذات بساتين ومعاصر لقصب السكر"، وفي سمهود[6] التي ضربت بسهم وافر في زراعة قصب السكر وقد أقيم بها في سنة 400هـ/1099م سبعة عشر حجراً لعصره[7].

كما اشتهر إقليم الفيوم وبلاده بوجود المعاصر والمطابخ لإنتاج السكر، ومنها مدينة الفيوم حيث كان بها معاصر للقصب ومسابك للسكر[8].

واشتهر الحرفيون في أسوان بصناعة السكر، نعرف ذلك من شواهد القبور، ففي شاهد من مدينة أسوان من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، ورد اسم "أمني بنت يوسف العسال"[9].

ومن مراكز هذه الصناعة في الوجه البحري أو الدلتا أيضاً، جهة - ترنوط على فرع رشيد - كان بها كثير من طواحين السكر[10]، وكان أكثر فواكه الإسكندرية تحمل منها وبها

---

(1) الأدفوي: الطالع السعيد، ص 13، 24؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 232.

(2) ياقوت: معجم البلدان، ج4، ص 62.

(3) الأدفوي: الطالع السعيد، ص 18؛ ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص 32.

(4) البكري: المغرب في ذكر باب أفريقيا والمغرب، ص 2؛ النابلسي: تاريخ الفيوم، ص 71.

(5) ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص 251.

(6) سمهود، قرية كبيرة علي شاطئ غربي النيل بالصعيد، دون فرشوط، ياقوت: معجم البلدان، ج3، ص 255؛ هي الآن بمركز نجع حمادي، محافظة قنا، محمد رمزي: القاموس الجغرافي، القسم الثاني، ج4، ص 197.

(7) الأدفوي: الطالع السعيد، ص 18.

(8) انظر النابلسي: تاريخ الفيوم وبلاده، ص 40، 71، 103، 107.

(9) Wiet: Reportaire Chronalglaue v. 2, Pp 63.

(10) البكري: المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب، ص 2؛ ترنوط، مكانها الآن كوم حمادة بمحافظة البحيرة؛ محمد رمزي: القاموس الجغرافي، ج2، ص 331.

معاصر للسكر[1]، أما منيه العلوق[2]،فكان بها معاصر قصب[3]، ومن تلك الجهات شنشا أيضاً كان بها معاصر لقصب السكر[4].

والواقع أن صناعة السكر والعسل، كانت منتشرة في أماكن زراعة القصب في أنحاء البلاد، وقد أمدنا النويري[5] بوصف مفصل لخطوات صناعة السكر والعسل من القصب، إذ كان العمل في مصانع السكر يتم على عدة مراحل، هي نقل القصب على ظهور الجمال والحمير إلى مكان يعرف بدار القصب، ثم تنظف السيقان، ثم ينقل القصب على حائط عريض يرتفع عن الأرض، حيث يجلس العمال لتنظيفه باستخدام سكاكين كبيرة، ويقطع القصب إلى قطع صغيرة ويوضع في أوعية من الخوص تسمى العيارات متساوية السعة، ثم تنقل حيث تعصر.

وكانت عملية العصر تتم بواسطة حجر يدار بواسطة الأبقار فيسيل العصير من خلال ثقوب بقاعدة تلك الأحجار ويجمع القصب المعصور ويصفي من الماء، وكان لكل مرحلة من هذه المراحل صناعها الذين يتولون أداء ذلك العمل، وجاء ذلك في وثيقة من أوراق البردي ترجع إلى القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، تشمل أسماء مثل القطاعين والمقشرين، الرصاصيين، البقالين، الطراح، النحاس، الحجارين، الطباخ، غلمان القد، صاحب الدست، الدخان، غلمان الأباليج[6].

أما عن طريقة صناعة العسل من القصب فيشير المقريزي[8] أن أهل هذه الحرفة إذا حل عليهم شهر هاتور بدأوا في كسر القصب برسم المعاصر وإفراد الأتبان لوقود القند[9]،

---

(1) ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص 251.

(2) منية العلوق: هي التي تعرف اليوم باسم ميت الخولي عبد الله، بمركز فارسكور، من أعمال الدقهلية، محمد رمزي : القاموس الجغرافي، ج1، ص 434، واليوم تتبع مركز الزرقا.

(3، 4) الإدريسي: نزهو المشتاق في اختراق الآفاق، ص 154، 157.

(5) النويري: نهاية الأرب، ج8، ص 267- 271، طبعة 1931م.

(6) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج3، ص 232- 233.

(8) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 270 – 271.

(9) القند: لفظ فارسي معرب، وهو عسل قصب السكر ؛ الجاحظ (أبو عثمان عمر): التبصره بالتجارة، تصحيح ونشر د/ حسن حسنى عبد الوهاب، مطبعة الشرقي، دمشق سنة 1932م، ص 41.

وترتيب القوامصة لعمل الأباليج والقواديس والأمطار برسم القنود والأعسال[1] وفي الشهر التالي أي كيهك، يأخذون في اعتصار القصب واستخدام الطباخين لطبخ القنود[2].

وكان يوضع العسل بعد استخراجه في جرار مخصصة لذلك، ويحمل من أماكن إنتاجه وصناعته إلى أسواق الفسطاط، ورد ذلك في بردية ترجع إلى القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، في خطاب خاص بشحن سفينة من مدينة أدفو يذكر فيه وكيل تاجر العسل بإدفو في رسالة إلي تاجر العسل بالفسطاط، فقد توجه إلى ما قبلك إبراهيم النوتي القصاص... فانظر أعزك الله أن تأمر بما يحمله إلى مراكبه، مائة جرة وسبعة عشرة جرة[3] من العسل.

ويشير ابن دقماق[4] إلى دار القند بمدينة الفسطاط ، حيث كان يتجمع فيها القند القادم إليها من شتي أنحاء البلاد والمعاصر، وذلك بسبب كثرة مطابخ أو مسابك السكر بها.

وكانت للسكر مصانعه الخاصة، التي عرفت باسم المسابك أو المطابخ، أما العسل فمصانعه تسمى المعاصر، ملكاً لأصحابها يديرونها لحسابهم، وبلغ من أهميتها أن فرضت عليها الدولة الفاطمية الضرائب، يتضح ذلك من الرسوم التي ألغاها صلاح الدين الأيوبي، فكانت الرسوم الملغاة في مصر والقاهرة 32 ديناراً على مربعة العسل و135 ديناراً على مطابخ السكر[5].

ونظراً لاهتمام الحكومة الفاطمية بهذه الصناعة ، أنشأت لنفسها معاصرة تسمى المعاصر السلطانية ، فضلاً عن سبعة مطابخ بجوار بعضها في صف واحد[6]، وأجبرت الفلاحين على أن يحملوا القصب إلى المعاصرة السلطانية[7].

---

(1) الأباليج: جمع أبلوجه، وهي تسع قنطارا؛ الأمطار، جمع مطر، وهو ما يستخدم لوزن السوائل، البراوي: حالة مصر الاقتصادية، ص 178، حاشية 6.

(2) المقريزي: الخطط، ج1، ص 271.

(3) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج5، ص 136، رقم 339.

(4) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 6.

(5) المقريزي: الخطط، ج1، ص 104، 105.

(6) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 41- 46.

(7) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، ص 594.

والواقع أن انتشار هذه الصناعة وحرص الفاطميين عليها يوحى بأنهم احتكروا هذه الصناعة[1]، والحقيقة أنهم لم يحتكروها، بل تركوا مسابك السكر ومعاصر القصب حرة لكل فرد، بدليل ما ورد في أوراق البردي العربية، فقد وردت بها قوائم توزيع سكر على الأهالي من وكيل إحدى الضياع في احدي المناسبات[2].

حرفة النحالة:

من الحرف التي زاولها المصريون في العصر الفاطمي، حرفة النحاله[3] وخاصة في الريف المصري، والتي قامت على تربية النحل واستخراج العسل منه، وقد وجدت خلايا النحل بأنواعها الخشبية والطينية في كافة القرى، واستطاع أصحاب هذه الحرفة أن يقوموا بعمل طرود النحل[4].

وأجود مراعي النحل القرط "البرسيم" والجلبان، الذي اشتهرت زراعته في الصعيد، وفي إقليم الفيوم[5]، وقد ورد ذكره كثيرا في أوراق البردي، منها بردية يقول فيها وكيل احدي الضياع لسيده بأن: "يدفع إلي طاهر ثمن الجلبان، وحوائج ابتعناها منه"[6]، وفي حالة جدب المراعي، كان أهل الحرفة يحملون خلايا النحل إلي بلدان أخري، لطلب المراعي[7]، حيث ينقلونها في السفن، ويسافرون بها إلي مواضع الزهر والشجر، فإذا اجتمع في المراعي، فتحت أبواب الخلايا، فيخرج منها النحل، حتى يرعي يومه أجمع، فإذا أمسي عاد إلي السفينة، وأخذت كل نحلة مكانها من الخلية لا تتغير عنه[8]، أما في حالة اشتداد البرد، وحدوث الهواء الشديد، كانت أمهاته تسقي العسل، ومقدار ما تسقي المائة خلية عشرة أرطال

---

(1) راشد البراوي: حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين، ص179.

(2) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج3، ص157.

(3) لأهمية هذه الحرفة، فقد أفرد لها المقريزي كتابا هو "نحل عبر النحل" حققه د/ جمال الدين الشيال، القاهرة سنة1946م.

(4) المقريزي: نحل عبر النحل، ص 17 – 20.

(5) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 262.

(6) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج 2، ص 171، لوحة 20.

(7) المقريزي: نحل عبر النحل، ص 32.

(8) الدميري: حياة الحيوان، ج2، ص 299.

بالمصري، والذي يتحصل من المائة خلية في السنة ما بين ستة قناطير إلي خمسة قناطير وعشرين رطلا من الشمع[1].

وكان العسل يجمع، من خلايا النحل مرتين في السنة، الأولي في الربيع، وهو الأجود، والثانية في الشتاء وهي أردؤه[2]،وأجود أنواعه ما طاب ريحه، وعذب طعمه، وصدقت حلاوته مع ميل إلي الحراقة، والحمرة والمتانة وأن يكون لزجا لا ينقطع[3]، وكان أهل مصر عامة يفضلون ذلك العسل للذته وطيبه[4]، وقد اشتهرت أسواق أتريب[5]، بالعسل الموصوف الذي يرد إليها من بنها، التي اشتهرت بإنتاجه[6].

وكانوا يخلصون العسل من الشمع بالنار، حتى إذا ذاب الشهد، ترك حتى يبرد، فيعلوا الشمع جامداً، فيؤخذ، ويبقى العسل خالصاً، ومن الناس من يخلصه بالاعتصار بالأيدي إن كان قليلاً، وإن كان كثيراً فبالأرجل، ويذكر المقريزي[7] "أنه كان في كل مصنع من مصانع العسل معصرة يلقى الشهد فيها، فإذا ألقى الشهد فيها تكسر، وبرز العسل عضواً، فجرى وسال في حياض فيجتمع فيها، وقد أزيل الشمع وخلص ويشير المقريزي[8] أن العسل كان يجمع في قراب جلدية[9].

ويذكر ابن مماتي[10] أنه في شهر برمودة يقطف أو العسل، وفي آخر بشنس، يعمل النحل العسل، ويقطف في بؤونة، وتنظف بقايا العسل في شهر أبيب، كما يذكر المقريزي[11]

---

(1) المقريزي: نحل عبر النحل، ص 33.

(2) المقريزي: نحل عبر النحل، ص 27، 38- 40.

(4) ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص 51؛ البغدادي: (صفي الدين): مراصد الاطلاع، ج1، ص 226؛ القلقشندى: صبح الأعشى، ج2، ص 405؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص 326.

(5) أتريب: بالفتح ثم السكون، اسم كورة في شرقي مصر، ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص 87، وهي الآن مركز بنها بمحافظة القليوبية؛ محمد رمزي: القاموس الجغرافي، ق2، ج1، ص 18.

(6) اليعقوبي: البلدان، ص 227.

(7) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص35، 38.

(8) المقريزي: نحل عبر النحل، ص33 .

(9) وهي جلد تيس، وافرة، المقريزي: نفسه، ص 29.

(10) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص38 .

(11) المقريزي: نحل عبر النحل، ص40 .

أنه في منتصف شهر أمشير "يفرخ النحل" وفي برمودة "يقطف أوائل عسل النحل" وفي بشنس "يقطف عسل النحل" وفي أبيب "يقطف بقايا عسل النحل" هكذا كانت حرفة النحالة واستخراج العسل تتطلب الرعاية الكاملة من أصحابها.

وقد أفاض المقريزي[1]، في استخداماته العديدة بالإضافة إلي القيمة الغذائية وأنه غذاء جيد في التداوي من العديد من الأمراض.

صناعة الحصر:

كانت صناعة الحصر وما زالت من الحرف الشعبية السائدة في مصر منذ العصور القديمة[2] نظراً لوفرة المواد التي تصنع منها الحصر في البلاد ولحاجة أهل الريف والحصر إلى استخدامها في الأغراض المختلفة[3].

وذكر المقريزي[4]، أن الحصر كانت من سعف النخيل والحلفاء ومن سيقان البردي، كما كانت تصنع من ألغاب (البوص) أو السمار[5]، وهذا النوع يزيد في ثمنه عن النوع العادي المصنوع من الحلفاء المنتشرة في البلاد[6].

واشتهرت الفيوم، وكذلك منوف ودمياط، بصناعة أنواع جيدة من الحصر[7]، كما كان يوجد في الإسكندرية مناسج الساماني والعبداني وراجت صناعة الحصر بها[8]، كما اشتهرت أسوان بصناعة الحصر[9]، وكانت حرفة مشهورة بين النوبيين في أسوان، وقد أشارت إحدى الرحلات التي زارت أسوان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بوجود

---

(1) المقريزي: نحل عبر النحل، ص 40- 42.

(2) لو كاس (الفريد): المواد والصناعات عند قدماء المصريين، نقله إلى العربية، د /زكي اسكندر، محمد زكريا غنيم، الطبعة الثالثة، مكتبة مد بولي، القاهرة سنة 1945م، ص231.

(3) سعد الخادم: الصناعات الشعبية في مصر، ص50، 51.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص100.

(5) سعاد ماهر: الحصر في الفن الإسلامي، القاهرة بدون تاريخ، ص25.

(6) المقريزي: الخطط، ج1، ص192.

(7) جرو همان: أوراق البردي، ج6، ص111.

(8) ابن زولا ق: فضائل مصر، ص61، ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة، ص58.

(9) سعاد ماهر: الحصر في الفن الإسلامي، ص25.

تلك الصناعة ودقتها ومتانتها، فضلاً عن تنوع أكالها وزخرفتها، وكانت تشبه أشكال الحصر المصورة على جدران المعابد الفرعونية القديمة[1].

وكانت الحصر تستخدم بكثرة لفرشها للصلاة، سواء في المساجد أو المنازل، فقد ورد في بردية من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، وبها قائمة بأشياء مباعة (على أبي: بباثمن حصر للصلاة... على أبي الزيات ثمن حصر للصلاة)[2]، وكان يبلغ ثمن الحصير درهمين[3].

ولا شك أن التوسع في بناء وإقامة المساجد والجوامع في القرى والمدن والمصرية على السواء، كان يتطلب المزيد من هذه الصناعة، فقد وجد في مصر الحصر العبادات، والحصر من أنواع أخرى ، ولا توجد خارجها[4].

وذكر المسبحي[5] أنه جرت الأمور في الشهور المباركة التي يحتفل بها أن تعمر المساجد والجوامع بالحصر والقناديل والزيت وكثرة الإضاءة، كما ورد في وقفية الحاكم بأمر الله التي أوفقها على جامع الأزهر بالقاهرة ما نصه "ومن ذلك لثمن ألف ذراع حصر عبدا نية تكون عدة له بحيث لا ينقطع من حصره عند الحاجة إلى ذلك ومن ذلك لثمن ثلاثة عشر ألف ذراع حصر مظفورة لكسوة هذا الجامع في كل سنة عند الحاجة إليها"[6]، وما يتضمن نفقات عمل الحصير اللازم وأجرة الصانع ونحو ذلك بمبلغ خمسة دنانير [7].

وأشار المقريزي[8] في حوادث سنة 403هـ/1012م، أن الحاكم بأمر الله أمر بعمل تقدير ما يحتاج إليه الجامع ألحاكمي بباب الفتوح من الحصر والقناديل والسلاسل.

---

(1) سعد الخادم: الصناعات الشعبية، ص93.

(2) جرو همان: أوراق البردي: ج6، ص100، رقم 394.

(3) جرو همان: نفس المصدر، ج6، ص101.

(4) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص203؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص229.

(5) المسبحي: أخبار مصر، ص 184.

(6، 7، 8) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص50، 51، 56.

صناعة الشمع:

الشمع من الحرف التي اشتهرت بها مصر، في العصر الفاطمي، وكان الشمع المصري يفوق غيره من شموع أي قطر آخر، إذ قال المقدسي[1]: "لا نظير لشمعهم"، وذكره ابن الكندي[2] وعده من فضائل مصر في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، ومنها كان يحمل إلي سائر الدنيا، وكان الحرفيون يصنعون الشموع علي اختلاف أحجامها، ما بين صغير يحمله الطفل، وكبير تزن الواحدة بضعة أرطال[3].

وكانت الإسكندرية من أهم مراكز صناعته، نظرا لرطوبة الجو بها وأثر ذلك في تماسك المواد المصنوع منها الشمع، كما هو الحال في باقي المدن الساحلية الآخر، التي تلاءم صناعته، مثل دمياط وتنيس والفسطاط[4].

ولأهمية الشمع في العصر الفاطمي، فقد خصص له الخلفاء الفاطميون، في مصر خزائن عرفت بخزائن دار أفتكين[5]، كانت تحتوي علي أصناف عديدة من الشمع المحمول إليها من الإسكندرية وغيرها[6].

وقد تعددت استخدامات الشمع في العصر الفاطمي، وبرز دور الحرفيين في صناعته وتوفيره، وكان أول ما استخدم في الإضاءة[7]، نظرا لكثرة الأعياد التي اختصت بها الدولة الفاطمية، ففيها كانت تضاء جميع المساجد بعد غروب الشمس[8]، وتوقد الشموع بالجوامع

---

(1) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 203.

(2) ابن الكندي: فضائل مصر، ص 69.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 465.

(4) البراوي: حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين، ص 182.

(5) وهو الأمير نصر الدين أفتكين، أحد مماليك أمير الجيوش بدر الجمالي، الذي رافق نزار ابن المستنصر بالإسكندرية، وكانت لهم دار كبري يسكنها نصر الدولة أفتكين، فعرفت باسمه في أواخر أيام الفاطميين، المقريزي: الخطط، ج2، ص 153، 154.

(6) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 108؛ المقريزي: نفس المصدر، ج1، ص 466، 467.

(7) أول من اتخذ الشمع الغلاظ الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك، وكان طول الواحد من الشمع ثلاثة أشبار، المقريزي: نحل عبر النحل، ص 78.

(8) المقريزي: الخطط، ج1، ص 466.

للذكر وقراءة القرآن[1]، كما حرص أهل الريف المصري أيضا علي إحياء هذه الأعياد، حيث كانت تضاء القرية ليلاً[2]، كما استخدم الشمع بكثرة في الاحتفالات الرسمية للدولة[3]، وفي المساجد والأضرحة[4].

ولم يقتصر استخدام الشمع علي الإضاءة بل استخدم أيضا في الأختام، ونحو ذلك يذكر أبو المحاسن[5]: "أنه لما ماتت عبده ورشيدة ابنتا المعز لدين الله، ختم علي مقاصير كل منهما، وعلي صناديقهما من الشمع ما يقرب من أربعين رطلا مصرياً".

ومما يدل علي ازدهار هذه الحرفة، وانتشارها وجود سوق للشماعين في العصر الفاطمي، تخصص في إنتاج وبيع الشموع علي اختلافها، وكانت حوانيت هذا السوق تفتح فيه حتى منتصف الليل، تباع فيه الشموع الموكبية والفانوسية، والطوافات، يقول المقريزي[6]: "وقد أدركت سوق الشماعين من الجانبين معمور الحوانيت بالشموع، وكان يباع في هذا السوق كل ليلة من الشمع بمال جزيل".

الحرف البسيطة:

كما زاول الحرفيون العديد من الحرف الشعبية البسيطة والتي لا تقل أهمية في حياة الشعب المصري عن تلك الحرف الأساسية التي ذكرناها منها حرفة الطباخة، وقد انتشرت في المدن الرئيسية خاصة، حيث كانوا يطهون فيها للغرباء الذين يأتون من خارجها، أو للفقراء الذين يعجزون عن القيام بعملية إعداد الطعام في منازلهم[7]، إلى جانب أن الغالبية العظمي من سكان المدن كانوا لا يكلفون أنفسهم عناء إعداد الطعام في المنزل، فيقومون بشراء ما يحتاجون إليه من الأطعمة الجاهزة من تلك المطاعم صباحاً أو مساءً، أو عن

---

(1) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 503.

(2) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص 129.

(3) المسعودي: مروج الذهب، ج1، ص 243.

(4) ابن جبير: الرحلة، ص 260.

(5) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 193، قدرها الدكتور/ زكي محمد حسن بنحو أربعة عشر كيلو جراماً من الشمع، كنوز الفاطميين، ص 139.

(6) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 156.

(7) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص129.

طريق تناولهم الطعام في المطابخ أو المطاعم[1]، ولهذا فقد كان أصحاب المطابخ يعملون قبل شروق بساعة حتى ساعة متأخرة من الليل[2].

وكانت المطابخ ترتبط دائماً بالأسواق وتحيط بها، لأنها الأماكن التي يتجمع فيها الناس للبيع والشراء وقد ذكر المقريزي[3] أن سوق المتعيشين كان سوقاً عظيماً، لا يكاد يعدم فيه شئ مما يحتاج إليه من المأكولات وغيرها.

وكذلك وجدت مطابخ الرواسين في سوق الشرايحيين، وكانت تسد حاجة الحوانيت بالسوق من لحوم الشواء والرؤوس[4]، وكان من بين الحوانيت المشهورة في هذا السوق، حانوت ابن الأزرق الشواء[5].

كما انتشرت بالأسواق مطابخ النقانقيين، وهم صناع السجق كما يفهم من كلام ابن الأخوة[6]، وكان صاحب هذه الحرفة يصنعها من مصارين لحم الضأن، ويقوم بحشوها باللحم والتوابل والبصل ويقدمها للناس بعد طهيها[7].

ووجدت مطابخ أو مطاعم الكبوديين أيضاً، حيث يقوم أصحاب هذه الحرفة بطهي الكبدة وبيعها للناس[8] كما وجدت مطابخ الهرائسيين، وكان أصحاب هذه الحرفة يصنعونها من خليط القمح واللحم، وكان يؤخذ في صناعتها صاع من القمح وثمان أواق من لحم الضأن، ويوضع الخليط في القدور على النار حتى يتم طبخها ثم تهرس[9].

---

(1) المقريزي: الخطط ، ج1، ص50، جاستون فييت: القاهرة مدينة الفن والتجارة، القاهرة 1990م، ص 108.

(2) ليو الأفريقي: وصف أفريقيا ، ص592 Wiet (G): Les Mosques du Caire 1932 p. 78.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص375.

(4) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص21.

(5) ابن سعيد: النجوم الزاهرة، ص61.

(6) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 158.

(7) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 38.

(8) ابن الأخوة: معالم القربة، ص159.

(9) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 36، حاشية 1.

وكانت هناك المطابخ أو المطاعم الخاصة التي اعتاد الناس أن يرسلوا إليها ما يريدون طهيه من لحوم وخضروات وغيرها، إلى جانب المطابخ العامة التي كان أصحابها يعدون فيها الأطعمة ويبيعونها لحسابهم، وكان طبق الفول الوجبة الشعبية الأساسية فيها[1].

وقد قدر بعض الرحالة هذه الحوانيت التي تعد الطعام للناس بما يزيد عن اثني عشر ألف مطعم، هذا إلى جانب باعة الطعام الجائلين في الشوارع بأنواع الأطعمة المطهية[2].

وحرفة اللبانيين من الحرف التي اهتمت بها الدولة الفاطمية، وكلفت المحتسب بمراقبة بائعيها[3]، وارتبطت بها حرفة الجبانين، التي انتشرت بصفة خاصة في القرى المصرية، حيث كان صناع الجبن يأتون بها من أماكن إنتاجها إلى سوق الجبن أو دار الجبن بالعاصمة حيث يتم توزيعها على الأسواق المختلفة[4].

وقد أشارت أوراق البردي العربية إلى صناعة الجبن وأماكن صناعتها وأنواعها، فقد ورد في بردية ترجع إلى القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، نجد المشترى يطلب "ستة أرطال جبن منها رطلين جزائري"[5] مما يوحي أن هذا النوع من الجبن يعرف بالجزائري، نسبة إلى مدينة تنيس، حيث وصفها ابن دقماق[6] بقوله: "وهى مدينة في جزيرة في وسط بحيرة تعرف ببحيرة تنيس، وقراها مثل الجزائر في وسط الماء، ولا طريق إلى واحدة منهم إلا بالسفن"، وكانت تنيس تنتج كميات ضخمة من هذا الجبن المصنوع من اللبن، وكانت الضرائب على هذه الصناعة "سبعمائة دينار، عن كل ألف قالب دينار ونصف"[7]، كما ورد في وثيقة بردي أخرى نوع من الجبن يعرف بالحالوم، وكان يباع في قلال[8].

---

(1) Wiet: Les Mosques du Caire p. 78.

(2) ليو الأفريقي: وصف أفريقيا، ص 592.

(3) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص130.

(4) المقريزي: الخطط، ج1، ص 104.

(5) جروهمان: أوراق البردي ، ج5، ص151، 152.

(6) ابن دقماق: الانتصار، ج2، ص78، 79.

(7) المقريزي: الخطط، ج1، ص177.

(8) انظر: جرو همان، أوراق البردي العربية، ج3، وثيقة رقم 205 ، ص210- 213.

وكانت الألبان والأجبان المصرية من المنتجات الغذائية التي تستطاب[1]، وكانت من الجودة والوفرة أن أقبل عليها الناس، وقد ذكر المقريزي [2] أن سوق أمير الجيوش كان به عدد كبير من اللبانين والجبانين وغيرهم.

وحرفة الخواصين من الحرف التي انتشرت على نطاق واسع، نظراً لسهولة الحصول على المواد المستخدمة في صناعة الخوص من سعف ولوف النخيل الأخضر القديم على السواء[3] فضلاً عن استخداماتها العديدة في الأغراض التي ترتبط بالحياة اليومية، من القفف وأغطية الأزيار المصلبه بالجريد التي يستخدمها السقاءون في تغطية أزيار حوانيتهم، وكذلك كانت تستخدم في المنازل في أغراض أخرى[4].

وكذلك كان القفاصون ينتجون الأقفاص التي تصنع من الجريد ، وتستخدم في أغراض كثيرة، وبخاصة الأفران حيث يتم وضع الخبز عليها، كما كان أصحاب الحرف والمعايش ينقلون عليها السلع إلى الأسواق للبيع[5]، وقد ذكر المقريزي[6] سوق القفيصات التي خصصت للباعة الجائلين التي يجلسون فيها أمام شبابيك القبة المنصورية، بأقفاص صغيرة، وقد شبك عليها الخواتم وأساور النساء وخلاخيلهن.

أما حرفة المراوحين فاختص أصحابها بصناعة المراوح من الخوص النقي والجريد الغليظ الذي لا ينكسر[7]، وكانت المراوح تستخدم في التهوية من حر الصيف، وفي طرد الذباب وغير ذلك، وصانعها يعرف بالمراوحي[8].

---

(1) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص206؛ القلقشندى: صبح الأعشى، ج2، ص309.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص95، 96.

(3) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص122؛ سعد الخادم: الصناعات الشعبية، ص49، 59.

(4، 5) محمد محمود الجهيمي: شارع باب البحر، رسالة ماجستير، ص 154.

(6) المقريزي: الخطط، ج3، ص157.

(7) ابن الأخوة: معالم القربة، ص347.

(8) الأدفوي: الطالع، ص 522.

كما انتشرت حرفة الأمشاطيين[1]، وكانت تصنع الأمشاط من خشب البقس الرومي وهو خشب صلب، وكان الردئ من الأمشاط يؤدي إلى تقطيع شعر الرأس، ولهذا كان يلزم الصناع بالصناعة الجيدة[2].

ومن الحرف التي لها أثر عظيم على النواحي الصحية، حرفة الناطور حيث كان صاحبها يتواجد باستمرار داخل الحمامات، ليحفظ ثياب رواد الحمام من الضياع، وفي حالة ضياع شئ من ملابس الناس كان عليه دفع تعويض عن ذلك[3].

وكانت الحمامات من الأهمية بمكان في العصر الفاطمي، فقد كانت موضع عناية الزائرين، وقد لفتت حمامات القاهرة أنظار الرحالة عبد اللطيف البغدادي[4] الذي زار مصر سنة 598هـ/1200م وسجل مشاهداته عنها، وذكر أنه لم يشاهد فيما زاره من البلاد "أتقن منها وصفاً، ولا أتم إحكاماً، ولا أحسن منظراً ومخبراً".

ومن الحرف التي يجب أن نقدر أهميتها في العصر الفاطمي، علي ضوء الأهمية التي كانت للحمامات في الحياة الاجتماعية آنذاك، حرفة الصبانيين وما كانت تستلزمه لهذه الأعداد الكبيرة من الحمامات من مواد النظافة والصابون[5].

وكانت الإسكندرية والفسطاط من أهم مراكز هذه الصناعة في العصر الفاطمي، فكانت الفسطاط تعتمد على ما يرد إليها من زيت الزيتون المستخدم في صناعة الصابون من نواحي الفيوم[7]، أما الإسكندرية فكانت تعتمد علي ما يرد إليها من الزيتون المزروع في نواحيها الغربية[8].

(1، 2) ابن الأخوة: المصدر السابق، ص331.

(3) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص87- 88.

(4) عبد اللطيف البغدادي: الإفادة والاعتبار، ص53.

(5) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 105، 106؛ المقريزي: الخطط، ج2، ص 431، 438.

(7) أبو عثمان النابلسي: تاريخ الفيوم وبلاده، ص 66، 69.

(8) أبو سديرة: الحرف والصناعات، ص 335.

وقد أشار ابن سعيد[1] إلى مطابخ السكر والصابون التي كانت موجودة بالفسطاط، كما خصها بالذكر دون المطابخ والمسابك الأخرى التي أشار إليها ابن دقماق[2] حين نقل عنه، كمسابك الزجاج ومسابك الفولاذ والنحاس.

وأشار المقريزي[3] إلى جزيرة الصابوني التي كانت بين تلك الجزر الواقعة في النيل أمام ساحل مصر، وقد أطلق اسمها على أحد أصحاب مطابخ الصابون بالفسطاط، وقد أوقفها نجم الدين أيوب وقطعة من بركة الحبش وجعل نصف إيرادها للشيخ الصابوني وأولاده.

كما ذكر ابن دقماق[4] قيسارية الصبانه بالفسطاط، وكانت تضم العديد من الحوانيت الخاصة ببيع الصابون في ذلك الوقت وفي الإسكندرية أشار ابن جبير[5] إلى موضع الصبانه عندما نزل بفندق الصفار على مقربة من الصبانه، ولا شك أن الموضع كما يتضح من اسمه كان يضم مطابخ الصابون خلال العصر الفاطمي.

ومما يدل على انتشار هذه الصناعة ورواج بيعها، أن مكس دار الصابون كان من بين المكوس التي أمر الحاكم بأمر الله بإلغائها في سنة 404هـ/ 1013م، وقد بلغت ستة عشر ألف دينار[6] وقد ساعد على وفرة هذا الإنتاج من الصابون وجودة صناعته توفر أصحاب الصنعة من الفنيين أو الكيميائين المصريين في ذلك العصر[7].

كما كانت حرفة الحلاق، وهو المزين من الحرف الشعبية التي لزم تواجدها وانتشارها، وكان صاحبها يمارس إلى جانب حلاقة شعر الرأس والذقن وظائف أخرى تخرج عن حدود التسمية، مثل الختان وثقب الأذان وخلع الأسنان وغير ذلك[9].

---

(1) ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب، ص 31.

(2) ابن دقماق: الانتصار، ج، ص108.

(3) المقريزي: الخطط، ج1، ص623.

(4) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص38.

(5) ابن جبير: الرحلة، ص7.

(6) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص288.

(7) ابن النديم: الفهرست، ص521.

(8) السبكي: معيد النعم ومبيد النقم، طبعة القاهرة سنة 1944م، ص134.

وهكذا يتضح الدور الاقتصادي العظيم والعبء الكبير الذي لعبته الطوائف الحرفية المختلفة في البلاد، بما لا يدع مجالاً للشك في أن هؤلاء هم حملة لواء هذا الازدهار الذي انفرد به العصر الفاطمي في مصر عن غيره من العصور.

المنشآت والمرافق التجارية:

كان من آثر نشاط الحرفيين في ازدهار الحرف والصناعات في مصر، أن عملت الحكومة الفاطمية على إقامة منشآت ومرافق مختلفة تخدم هذا النشاط، وفتحت أبوابها أمام القادمين إليها لممارسة أعمالهم التجارية في سهولة ويسر لتداول وتصريف تلك المنتجات.

القياسر:

كانت القياسر مجموعة من المباني العامة، بها حوانيت ومصانع ومخازن ومساكن، وكان في بعضها مساجد لتجار المسلمين، ويعلوها رباع ذات مساكن يقيم فيها الصناع والحرفيون والتجار بأجر[1].

وتشير المصادر إلى عدة قياسر ترجع إلى العصر الفاطمي، منها قيسارية المحلي[2]، وكانت سكن الصوافين (تجار الصوف) بسوق الغرابليين والعطارين، وكانت تشتمل على ستة أبواب، وكان يصنع فيها سائر أنواع الصوف والخيش وغيره، يبتاعه تجار القاهرة في أيام أسواق مصر اليومية والأسبوعية[3].

كما وجد بالفسطاط قيسارية ابن ميسر الكبرى، بسوق وردان[4] أدركها المقريزي[5]، وهى عامرة يعمل فيها القماش الجديد من الكتان الأبيض والأزرق والطرح، ويمضي إليها تجار القاهرة يومي الأحد والأربعاء لشراء منتجاتها.

أما قيسارية ابن ميسر الصغرى، فقد أشار إليها ابن دقماق[6] وكانت تقع بسوق القشاشين بالفسطاط، وكان يصنع بها الصناديق وما شاكلها، وكان بها جماعة من أعيان التجار لتصريف منتجاتها.

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص87، 89؛ جمال الدين سرور: تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق، ص160، 161.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص86.

(3، 4) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص37، 38.

(5) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص148.

(6) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص38، 39.

كما أشار المقريزي[1]،إلى قيسارية ابن أسامة، وكانت على يسار السالك إلى بين القصرين، وقفها الشيخ أبو الحسن على، صاحب ديوان الإنشاء في أيام الخليفة الآمر(518هـ/1124م)، كما أشار إلي قيسارية ابن يحي، تجاه قيسارية جهاركس، وقد أنشأها القاضي الفاضل هبه الله ابن التميمي، وكان من أهم شخصيات الإدارة الفاطمية في تلك الفترة (540هـ/1145م)[2]، وهذا إلى جانب قيسارية العصفر[3] وقيسارية الشرب[4]، والقيسارية الطويلة، التي أوقفها الوزير الصالح طلائع بن رزيك على أعمال البر[5] وغيرها من القياسر التي ذكرها المقريزي في خططه[6].

ومن القياسر التي أشار إليها ابن دقماق[7] في العصر الفاطمي نذكر قيسارية ابن أبي مرة، حيث نقل إليها باعة الشمع والحرير في سنة 378هـ/ 988م، وكذا قيسارية ابن أبي الثريا المتوفي سنة 369هـ/979م وكان أحد غلمان محمد بن تكين أمير مصر.

ومن القياسر التي أشار إليها المسبحي[8] قيسارية الوزير والتي تقع في دار الوزير ابن كلس، وقيسارية الأنماط[9] التي تقع حول جامع عمرو بن العاص[10] وقد سماها بعد ذلك قيسارية الأنماط القديمة[11] وهكذا سماها ابن دقماق[12] أيضاً.

(1، 2) المقريزي: الخطط، ج2، ص 86، 90؛ ج3، ص140، 147.

(3) عرفت بهذا الاسم لأن العصفر كان يدق بها، المقريزي: نفس المصدر ،ج3، ص145.

(4، 5) المقريزي: الخطط والآثار، ج3 ، ص140، 145.

(6) ذكر المقريزي أن مدينة الفسطاط كان بها سبع قياسر، ومدينة القاهرة سبع وثلاثين قيسارية، انظر: المقريزي: الخطط، ج3، ص140- 148.

(7) ابن دقماق : الانتصار، ج4، ص39

(8، 9) المسبحي: تاريخ مصر، ص 54، 223، 233.

(10، 11) المسبحي: أخبار مصر، ص 234.

(12) ابن دقماق : الانتصار، ص23، 39

كما أشار أبو المحاسن[1] إلى قيسارية أمير الجيوش، التي بناها الأفضل بن بدر الجمالي والذي كان إليه تدبير الملك والوزارة في خلافة المستنصر بالله، وكانت عامرة بأنواع البضائع وأصناف المتاجر في العصر الفاطمي.

وجاء في وصف ابن دقماق[2] للسوق الكبير حول جامع عمرو بن العاص أن القياسر كانت تحتشد على جانبيه وفي الأزقة المتفرعة منه، كما أشار إلى غيرها في الفسطاط[3].

ولم يقتصر وجود القياسر على المدن الرئيسة فحسب، بل وجدت منتشرة في أنحاء الأقاليم المصرية، فقد جاء في وصف القلقشندى[4] لمدينة أسيوط، أنها مدينة كبيرة ذات أسواق وقياسر، كما ذكر ابن دقماق[5] أن مدينة أخميم بها أسواق وقياسر، وكذلك في بوتيج، وطما وغيرها من أقاليم الصعيد، كما وجدت القياسر أيضاً في مدينة النحريرية من أعمال الغربية[6]، وفي منيه الأمراء، وأبيار التي يصنع بها القماش الأبياري والأبراد الغربية[7] وكذلك في دمنهور من أعمال البحيرة[8] وهكذا تعددت القياسر في كل مكان وأصبح من حق أثرياء التجار أو أصحاب النفوذ إقامة قياسر بجانب تلك التي تقيمها الدولة وتؤجرها للتجار.

وكانت بعض القياسر يتم وقفها على أعمال الخير كقيسارية الصوف التي أوقفها الحاكم بأمر الله سنة 400هـ/ 1009م، على الجامع الأزهر بالقاهرة والجامع براشدة ودار الحكمة بالقاهرة[9]، وفي سنة 405هـ/ 1014م، حبس الحاكم عدة ضياع وعدة قياسر علي القراء والفقهاء والمؤذنين[10].

---

(1) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص49 ، القاهرة سنة 1963م.

(2) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص80.

(3) ذكر ابن دقماق أربعة عشرة قيسارية بمدينة الفسطاط وحدها ،الانتصار، ج4، ص37- 40.

(4) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص396.

(5، 6، 7، 8) ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص25، 86، 92، 99، 101.

(9) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص50.

(10) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 395.

كما أوقفت بعض القياسر على الأديرة، كدير القصير[1]، كما جاء ذلك في صورة مرسوم بتجديد عمارة دير القصير، "ورد الأوقاف والأملاك التي كانت محبسه عليه من ضياع... وقيا سر[2]" وهذا يدل على أن القياسر لم تكن من إنشاء الحكومة وحدها.

وحرصت الدولة الفاطمية بالأمن والحماية داخل تلك القياسر، يتضح ذلك من رواية للمقريزي[3] نقلها عن ابن الصيرفي، في أحداث سنة 377 هـ/ 987م، تفيد أن رجلاً من التجار الغرباء قد قتل في المنزل الذي كان ينزل فيه في قيسارية الإخشيد التي يسكنها البزازون خلف الجامع العتيق[4] بمصر، وأخذ ما كان بحوزته من الأموال، فاعتقل غلام صاحب الشرطة جماعة من أبناء التجار المصريين والسكان المجاورين لمكان الجريمة، ولكن الناس شنعوا عليه، وعلت الأصوات بالاتهامات، وأشاعوا أن الغلام صاحب الشرطة دسّ على التاجر من قتله واستولى على ماله، وأنه اعتقل أبرياء ليتستر على جريمته، ورفع الأمر إلى الخليفة العزيز بالله الذي كتب على ظهر الشكوى إلى وزيره يعقوب بن كلس، ذلك التوقيع الذي تلقفه الشعب واعتبره ميثاقاً على سيادة الأمن والنظام والعدالة بين الحاكمين والمحكومين، جاء فيه "هذه رقعة رفعت إلينا بالأمس،... والأمر والله فظيع، يسوء الأولياء ويسر الأعداء... وحسبك بقتل الأنفس في مواضع الأمن والطمأنينة في وسط عمارة المسلمين، وتؤخذ الأموال، وقد وكل الأمر إلى رجلين (قادة الشرطة) لا يخافان الله، عز وجل، ولا يتقيانه... فو الله، لو جرى مثل هذا في بلد بعيد عنا لوجب الاحتساب لله فيه، فكيف تحت كنفنا وفي بلدنا؟!.

فليستقص الوزير سلمه الله، عن هذه القصة،... ويغسل هذا العار عن الدولة ولا يغمها به...، فينتقم من فاعلها،... وأنا أقسم على الوزير بحياتي ألا يتوانى عن هذا الأمر، وليسرع بالفراغ منه، وخلاص هؤلاء الرجال المساكين "المعتقلين" من مد يد من يطلب أموالهم

---

(1) أبو صالح الأرمني: تاريخ أديره وكنائس مصر، ص34.

(2) يحي بن سعيد: التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق، ص229.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 263- 266، نقلا عن ابن الصيرفي: الوزير المؤرخ المعاصر للدولة الفاطمية، توفي سنة 542 هـ/ 1147م.

(4) الجامع العتيق، هو جامع عمرو بن العاص في فسطاط مصر، المسبحي: أخبار مصر، ص 55، حاشية 6؛ انظر: ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 59- 73، الخطط، ج 2، ص246- 256.

وأنفسهم ظلماً وعدواناً، والشرط والولاية قد صارت إرثاً، فلينظر الوزير، سلمه الله، أن يولي الشرطتين إنسانين يخافان الله عز وجل، ويتقيانه،... فقدم ما أمرناك به في الوجوه، وأظهره في الناس لتطيب أنفسهم، وليعلموا أنا لا نغفل عن شيء يبلغنا لله فيه رضا، ولهم فيه صيانة"، وينقل لنا المقريزي[1] تعليق ابن الصيرفي على هذا التوقيع الذي لم يصلنا كاملاً، بقوله: " ...فنسخ أهل مصر كافة هذا التوقيع، وصار الصبيان في المكاتب يعلمونه كما يعلمون الحمد" أي سورة الفاتحة.

ولا شك أن ما كتبه الخليفة العزيز بالله إلى وزيره من توجيهات تتسم بالحدة والعنف في ذلك الأمر ليس في حاجة إلى تعليق لبيان دلالته على اهتمام وحرص الدولة الفاطمية في ذلك الوقت بتحقيق الأمن والاستقرار لكافة رعاياها داخل تلك القياسر لمزاولة أعمالهم في سهولة ويسر وأمان.

الفنادق:

الفندق[2] مبني ضخم مربع الشكل على هيئة حوش، ويتكون من طوابق متعددة للسكني والإقامة، والدور الأرضي منه يستخدم كمخازن وحوانيت، تطل على فناء داخلي فسيح يسمح بتعبئة البضائع وتفريغها[3].

وكانت تلك المخازن والحوانيت يتم تأجيرها من قبل الحكومة للتجار الأجانب، كما كان التاجر يدفع نظير الإقامة في الفندق درهماً عن الليلة الواحدة[4]، ولم تكن هذه الفنادق مستعملة للتجار، بل هي في خدمتهم، والدليل على ذلك أن دخل الفندق الكبير في العاصمة القاهرة، أيام الفاطميين، لم يصل إلى أكثر من مائه دينار في الشهر[5].

---

(1) انظر نص التوقيع: المقريزي، اتعاظ، ج1، ص 263- 266 نقلاً عن ابن الصيرفي.

(2) الفندق، كلمة من أصل يوناني pandokeian وتقابلها في الإيطالية fondaco وكان الفندق في بيزنطة يعرف باسم mitata ، جمال الدين الشيال: تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي إلي نهاثة العصر الفاطمي، دار المعارف، القاهرة سنة 1967م، ج1، ص105؛آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج2، ص327.

(3) Heyd(W): History du Commerce du Levant au Moyen Age (Leizig 1923) Tom 11 pp. 430 – 431.

(4) Ashtor (Eliyahu): Historie des Prix et des Salaires dans I'orient Medievale Pairs 1969., p 224.

(5) Heyd(W): History du Commerce., p 88.

وتميزت المدن بوجود الفنادق بها، وخاصة مدينة الإسكندرية، حيث تعددت الطوائف الأجنبية بها، وكان لكل طائفة منهم فندق خاص[1]، وهناك بعض الطوائف كانت تسكن أكثر من فندق لكثرة أفرادها، وخصوصاً التجار الإيطاليون من أهل البندقية[2].

وفي الغالب كان الفندق يحتوي على كنيسة صغيرة من أجل إقامة الشعائر الدينية داخل الفندق، كما كان يضم بعض الخدمات الخاصة، كفرن لصنع الخبز، وقاعة لشرب النبيذ، وغالباً ما كان يتم الإشراف على هذا الفندق وتنظيم أموره الداخلية من قبل فرد يتم اختياره من بين الطائفة الموجودة ويكون ممثلهم الرسمي أمام السلطات الحاكمة، ويطلق على هذا الشخص اسم الفندقي[3].

ولم يكن للأجانب حق ملكية هذه الفنادق، فهي أبنية مصرية، وضعت تحت تصرفهم، تسهيلا لإقامتهم في البلاد، لممارسة أنشطتهم المختلفة[4]، نظرا لازدهار النشاط الحرفي والصناعي في مصر، وما ترتب عليه من رواج تجاري، أدي إلي إقبال التجار الأجانب على ارتياد أسواق مصر، فانتشرت الفنادق لإقامتهم فيها.

وقد انتشرت الفنادق في أنحاء البلاد لخدمة هؤلاء يذكر ابن جبير[5] الذي جاب بلاد مصر من الإسكندرية إلى أسوان، أنه إذا نزل في بلدة نزل في فنادقها، وأشار أنه نزل في فندق الصفار بمدينة الإسكندرية، كما نزل بفندق أبى الثناء في زقاق القناديل بالقرب من جامع عمرو بن العاص بمدينة الفسطاط، التي تعددت بها الفنادق كما تعددت بمدينة القاهرة.

---

(1) كلود كاهن: تجار القاهرة الأجانب في عهد الفاطميين والأيوبيين، من أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، القاهرة سنة 1971م، ص872.

(2) شارل ديل: البندقية جمهورية أرستقراطية، ص59، تعريب/ أحمد عزت عبد الكريم، توفيق اسكندر، القاهرة، سنة 1948م.

(3) جمال الدين سرور: تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق، ص160، أمينة الشوربجي: رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة 1994م، ص356.

(4) Heyd: History du Commerce Tom 11. p. 431.

(5) ابن جبير: الرحلة، ص13.

وقد أورد المقريزي[1] أسماء الكثير من هذه الفنادق في خططه، منها فندق بلال المغيثى[2]، حيث يصنع به صناديق الذهب والفضة وغيرها، وفندق الصالح[3] ويقع بجوار باب زويلة ، وقد أنشأه الملك الصالح علاء الدين على بن السلطان الملك المنصور قلاوون، وكان يعلوه ربع يضم عدة مساكن[4] وفندق قريش، الذي أنشأه القاضي شرف الدين إبراهيم بن قريش كاتب الإنشاء في الدولة الفاطمية[5]، وفندق دار التفاح، الذي ترد إليه الفواكه من البساتين التي تنبت بضواحي القاهرة[6].

كما أورد ابن دقماق[7] العديد من أسماء هذه الفنادق بالفسطاط والقاهرة، منها فندق الملك السعيد، بدار الرمان، وهو فندق كبير ويعلوه ربع كبير، وفندق الحصر، بموردة الحلفاء، ويصنع ويباع به الحصر الرفيعة والحصر القطبان المجلوبان من منطقة الفيوم، والرطب والزيتون الأخضر، وفندق القصب، بالقرب من دار الرمان يباع به قصب السكر، وفندق دار الخضر، وفندق العسل، وفندق الدقيق، وغيرها مما يخدم أنشطة الحرفيين.

هذا إلى جانب الفنادق القديمة التي وجدت قبل العصر الفاطمي، منها فندق حوي بن حوي بعقبة النجارين، وفندق ابن حرمه بأول سوق العداسين[8] وفندق الدبابليين، الذي تحول بعد العصر الفاطمي إلى قيسارية عرفت باسم الصنادقية[9].

كما أشار ابن جبير[10] بوجود الفنادق المعدة لخدمة ونزول الحجاج والتجار بالمدن المصرية الأخرى، ومثال ذلك قوص التي ذكر أنها مدينة متسعة المرافق كثيرة الخلق لكثرة الصادر والوارد من الحجاج والتجارة اليمنية والهندية وتجار أرض الحبشة، فهي ملتقى الجميع، ولذا فقد كان بها فندق لخدمة هؤلاء جميعاً ينتسب لابن العجمي بالمنية، وقد نزل فيه

---

(1) المقريزي: الخطط، ج3، ص149 - 152.

(2) أنشأه حسام الدين بلال أحد خدام الملك المغيث صاحب الكرك، وكان بلال هذا حبشي الجنس، تدرج في الخدمة واستقر عند الصالح على بن الملك المنصور قلاوون، المقريزي: الخطط، ج3، ص149.

(3) يقع فندق الصالح بشارع قنطرة الدكة في نهايته الغربية حيث كان النيل يجري قديماً في تلك الجهة قبل أن تظهر الأرض التي عليها بولا ق، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج9، ص70، حاشية 3.

(4، 5، 6) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص150، 151، 152.

(7، 8) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص40، 41.

(9) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص373.

(10) ابن جبير: الرحلة، ص37؛ القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص397.

ابن جبير ووصفه بأنه من الفنادق الكبرى، كما جاء في وصف العمري[1] لمدينة قوص "وهى ذات ديار جليلة وفنادق".

ولم يقتصر وجود الفنادق علي المدن الرئيسية، بل وجدت داخل البلاد، وفي المدن الصغرى منها محلة صدر، من أعمال الغربية، والبجوم من البلاد المندرسة وكانت بالقرب من إدكو، والكريون مركز كفر الدوار[2]، كما كانت في النحريرية ومنية الأمراء، وسنهود المدينة من أعمال الغربية[3] وفي قليوب[4] وغيرها، وأشار ابن بسام[5] أن مدينة تنيس كان بها من الفنادق ست وخمسون موضعاً.

كما انتشرت الفنادق في أنحاء الصعيد، فكانت في أسيوط، وبوتيج، وأخميم، وسوهاي[6]، وفي عيذاب وقد نزل فيه ابن جبير[7] أثناء إقامته في المدينة، وهو في طريق رحلته للحج.

والواقع أن انتشار الفنادق بهذه الصورة يؤكد أن العصر الفاطمي في معظم فتراته كان يتمتع بالأمن والاستقرار الذي جعل التجار الأجانب وأصحاب الأنشطة الحرفية يأتون إلى مصر من كل مكان، ويقيمون داخل أسواقها وفنادقها المنتشرة في جميع مدنها وقراها، مما أدي إلى ازدهار النشاط التجاري بها، والذي يعتمد في أساسه على النشاط الحرفي والصناعي لتمويله بكافة المنتجات والسلع المختلفة.

الوكالات:

ظهرت مباني الوكالات لأول مرة في عهد الفاطميين[8]، وأخذت تتزايد خلال العصر الفاطمي، كنتيجة حتمية للرواج الاقتصادي من ناحية وكثرة التجار القادمين إلى مصر

---

(1) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار، ج1، ص86 تحقيق/ أيمن فؤاد سيد.

(2) ابن حوقل: المسالك والممالك، ص89، 90، 91.

(3) ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص86، 92.

(4) ابن جبير: الرحلة ، ص18.

(5) ابن بسام: أنيس الجليس في أخبار تنيس، ص184.

(6) ابن دقماق: الانتصار، ج5 ، ص23- 27.

(7) ابن جبير: الرحلة، ص42.

(8) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص322.

للإقامة بها من ناحية أخرى[1]، ولذا تشابهت الوكالات بالفنادق من حيث المعني، بل كان يطلق علي الوكالة أحياناً اسم الفندق كفندق الوكالة الذي أشار إليه ابن دقماق[2]، وكان الخلاف بينهما أن الوكالة مقصورة على نزول التجار القادمين من بلاد المشرق الإسلامي[3].

وكانت تلك الوكالات يعلوها رباع تشتمل على بيوت كبيرة، يصل بعضها إلى ثلاثمائة وستين بيتاً، كان يسكنها ما يقرب من أربعة آلاف نفس، بين رجل وامرأة وصغير وكبير على حد تقدير المقريزي[4].

وكان بجوار تلك الوكالات مخازن تؤجر للتجار لحفظ بضائعهم وودائعهم، وتتم في هذه الوكالات عمليات البيع والشراء بالجملة والتجزئة، وتوزيع ما يرد إليها من منتجات على الأسواق، وكانت تتم فيها كافة الأعمال المصرفية[5] مثال ذلك، وكالة قو صون، وكان ينزل بها تجار الشام ببضائعهم من الزيت والصابون والدبس والفستق والجوز واللوز والخرنوب ونحو ذلك[6] كما كانت مخازن تلك الوكالات تحتوي على الأصناف المختلفة من السلع الغذائية وغير الغذائية، وكانت تشهد حركة زحام شديد على عمليات البيع والشراء، يقول عنها المقريزي[7]: "وقد أدركنا هذه الوكالة (قو صون)، وأن رؤيتها من داخلها وخارجها لتدهش لكثرة ما هنالك من أصناف البضائع وازدحام الناس، وشدة أصوات العتالين عند حمل البضائع ونقلها لمن يبتاعها"، وكان يتم تأجير هذه المخازن للتجار وأهل الحرف مقابل خمسة دراهم وغالباً ما كانت تلك الأماكن يتم توارثها[8].

كما تخصصت بعض الوكالات في ممارسة نشاط معين، كوكالة دار التفاح بالقاهرة، التي كانت تستقبل أصناف الفاكهة من التفاح والكمثري والسفرجل، إلى جانب ما يصل إليها من فاكهة بلاد الشام، فيتم نقلها إلى الأسواق المصرية[9].

---

(1) عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج1، ص171.

(2) ابن دقماق: الانتصار ، ج4، ص40

(3) جمال الدين سرور: تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق، ص160.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص151.

(5) Goitein (S.D): A Mediterranean Society, p 346. New York 1967.

(6، 7، 8، 9) المقريزي: الخطط، ج3، ص151، 152.

ومن الوكالات التي ترجع إلى العصر الفاطمي، وكالة الحراني، التي أنشئت في الفسطاط في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي[1]، والوكالة الآميرية في القاهرة، وكانت من الوكالات المهمة التي كان لها وضعها في مصر، وقد أنشأها المأمون البطائحي وزير الخليفة الآمر بأحكام الله سنة 516هـ/1122م والتي تخصصت لمن يصل إلى مصر من تجار الشام والعراق[2]، وكذلك وكالة ابن ميسر، التي تم إنشاؤها في سنة 531هـ/1137م في عهد الخليفة الفاطمي الحافظ[3].

كما وجد عدد منها في مدينة الإسكندرية منها وكالة الكتان، ووكالة البهار والتوابل وغيرها من الوكالات المتخصصة[4]، كما وجدت في المدن المصرية الأخرى.

ولم يقتصر إنشاء الوكالات على الحكومة وحدها، بل كان أرباب الحرف والتجار من المسلمين وأثريائهم يقيمون وكالات خاصة بهم، وكانت هذه الوكالات بمثابة مخازن لبضائعهم، ومنازل ينزلون بها أثناء إقامتهم بمصر، وكذلك فعل أرباب الحرف وتجار مصر في بلاد الشام والعراق والحجاز[5].

ويشير ابن ميسر[6] عن شخص، أصبح ولده فيما بعد قاضي قضاة مصر، أنه بعد هجرته من الشام إلى مصر فتح بالفسطاط دار وكالة، وكان أغلب وكلاء التجار المسلمين من القضاة، كما تشير احدي وثائق الجنيزة إلي يوسف اللبدي ذلك التاجر الطرابلسي الذي اشتغل بتجارة الشرق، واشتري في سنة 491هـ/1097م، جزءاً من دار وكالة في القاهرة مقابل ثلاثمائة دينار[7]، مما يشير إلى فتح القاهرة أبوابها أمام التجار الأجانب لامتلاك الوكالات.

---

(1) Goitein: A Mediterranean Society,. P.192.

(2) ابن المأمون: نصوص من أخبار مصر، ص 39؛ ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص 92؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 45؛ اتعاظ: ج3، ص 92.

(3) ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص80.

(4) Goitein: Op. Cit,. Pp. 189 – 190.

(5) ابن ميسر: المصدر السابق،ج2، ص62.

(6) ابن ميسر: نفس المصدر، ج2، ص126، 127.

(7) Goitein: Op. Cit,. p 187.

وكان صاحب الوكالة أو المشرف عليها يسمي وكيل التجار أو شيخ طائفة التجار، وكان يخصص له سكن بالقرب من الوكالة حتى يسهل مباشرة إشرافه عليها، ويهتم هذا الوكيل بشئون التجار المقيمين بالوكالة أثناء وجودهم، ويحل محلهم كوكيل أثناء غيابهم عن البلاد في تسهيل استلام بضائعهم، وإجراءات نقلها وتخزينها، لحين عودة هؤلاء التجار، كما كان التجار يودعون لديه ما يخشون عليه من أموالهم وودائعهم، وكان لديه قوائم بأسماء كبار التجار، وقوائم بأسعار السلع المختلفة في الأسواق[1]، وله مخصصات يتقاضاها مقابل هذا الإشراف، كما كان يتقاضى عمولة عن الصفقات التي يعقدها أثناء غياب هؤلاء التجار أيضاً، وكانت تصل إلى 2% من قيمة البضاعة[2].

ومن هؤلاء الوكلاء كما أشار المسبحي[3] في حوادث سنة 415هـ/1024م عند ذكره وفاة الشريف أبي إسماعيل إبراهيم بن تج المعدل الذي عمل بالوكالة للتجار فحملت إليه البضائع والمتاجر من كل ناحية، وخلف عند وفاته مالاً كثيراً جماً، وكان متحببا إلي الناس قاضياً حوائجهم، ولم يتخلف كبير عن جنازته.

وذكر ناصر خسرو[4] أنه لما اعتزم مغادرة أسوان إلى عيذاب ليتوجه منها إلى الحجاز، كتب له تاجر من أسوان يدعي أبو عبيد الله محمد بن فليج كتاباً إلى وكيله بعيذاب جاء فيه ما نصه: "أعط ناصراً ما يريد، وهو يعطيك سكا بالحساب" يتولى الوكيل إرساله إلى التاجر بأسوان مما يدل علي انتشار الوكالات في أنحاء البلاد ووجود الوكلاء بها.

الخانات:

الخان مبني ضخم يحتوي على عدد كبير من الدور مختلفة المساحة، ويحوي بداخله الكثير من الحجرات والحوانيت الكبيرة والصغيرة، وفي وسطه فناء واسع على هيئة رواق مغطى بحيث يسهل استخدامه كمخزن للبضائع والدواب في حالة إقامة التجار فيه لبعض الوقت أثناء مرورهم بالبلاد[5].

(1، 2) Goitien :A Mediterranean Society,. p 188, 191.

(3) المسبحي: أخبار مصر، ص 230، 231.

(4) ناصر خسرو: سفر نامه، ص74، 196.

(5) ابن بطوطة: الرحلة، ج1، ص37 ؛ القوصي: تجارة مصر في البحر الأحمر، ص 186.

وقد جاء وصف المقريزي[1] للخانات بأنها عبارة عن عدة صالات عليها قباب، ولها أروقة، وفيها مكان للماء، كما وصف لينبول[2] النشاط داخل خانات القاهرة في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، بأنها أسواق صناعة وتجارة مزدحمة، وبعضها يرجع تاريخه إلى عصر الدولة الفاطمية في مصر وذكر العديد منها.

وتعددت الخانات بمصر في العصر الفاطمي[3] وازدهر بداخلها النشاط الحرفي والتجاري من بيع وشراء[4] حتى بلغت حداً أن استرعت أنظار الرحالة ناصر خسرو الذي جاء في وصفه لخان الوزير، بأنه لا يباع فيه سوى القصب وفي الدور الأسفل منه يجلس الخياطون وفي الأعلى الرفاءون من أهل الحرف.

كما تخصصت بعض الخانات في نوع معين من الأنشطة، كخان مسرور[5] الذي تخصص في إنتاج بيع أنواع معينة من استعمالات الأساطيل، والبعض الآخر منها تنوعت أنشطته كخان الرواسين الذي تميز بضخامته وتنوع مختلف البضائع والأطعمة وأصناف المتاجر به[6] ومنها ما كان يتم وقفها من قبل أصحابها لأعمال البر والخير كخان السبيل، لإقامة الفقراء وأبناء السبيل به من المارين على البلاد بدون اجر[7].

---

(1) المقريزي: الخطط، ج3، ص 149.

(2) لينبول (ستانلي): سيرة القاهرة، ص119، ترجمة د/ حسن إبراهيم حسن، إدوارد حليم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة سنة 1924م.

(3) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية في مصر، ص620.

(4) ناصر خسرو: سفر نامه، ص63.

(5) كان يتكون هذا الخان من مبنيين احدهما كبير والآخر أصغر حجماً، ويقع بالقرب من باب الزهومة، وقد كان مسرور هذا من خدام القصر في الدولة الفاطمية، المقريزي: الخطط ج3، ص149؛ وموضعه اليوم مجموعة المباني التي تحد من الغرب شارع المعز لدين الله، ومن الشمال والشرق شارع خان الخليلي ومن الجنوب شارع جوهر القائد، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص43 حاشية 3.

(6) المقريزي: الخطط، ج1، ص375.

(7) يقع خان السبيل، خارج باب الفتوح، وقد بناه الخادم بهاء الدين قراقوش المتوفى سنة 577هـ/ 1181م، المقريزي: الخطط ، ج3، ص150.

وقد ذكر المقريزي[1] في خططه الكثير من الخانات، وأشار أن مدينة القاهرة وحدها كانت تشتمل على أحد عشر خاناً، كما حدثنا ناصر خسرو[2]، عن العدد الكبير منها في مدينة الفسطاط، وذكر أنه يوجد بها ما لا يقل عن مائتي خان مختلفة الأحجام والأغراض، وبعض تلك الخانات كانت تشتمل على دور كبيرة تسع الدار الواحدة منها ثلاثمائة وخمسين شخصاً، وتبلغ قيمة إيجار الخان الكبير عشرين ألف دينار مغربي، وبعضها يبلغ قيمته اثني عشر ألف دينار مغربي في السنة[3].

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص92- 94.

(2، 3) ناصر خسرو: سفر نامه، ص58، 63.

وفي العام التالي 398 هـ/1008/1007م اجتمع الناس في الأسواق وعند حوانيت الخبازين وأثاروا ضجة شديدة لسوء إنتاج الخبز وعدم توفره وكان الموجود منه ردئ الصناعة أسود اللون، ورفعوا للخليفة الحاكم شكوى أرفقوا رغيفاً للتدليل على سوء صناعته وعدم صلاحيته فأصدر على أثر ذلك سجلاً تعهد فيه "بإبطال المكوس...على الغلال"[1].

وكان لقلة الخبز أثر في ارتفاع سعره، ففي سنة 398هـ/1007م، بلغ سعر الخبز ثلاثة أرطال بدرهم، وكان سعره في العام السابق أثنى عشر رطلاً بدرهم[2]، وفي سنة 414هـ/1023م، شحت الأخباز في حوانيت الجنازين وتزاحم الناس عليه وفيه "بيع الخبز أربعة أرطال بدرهم وثمن"[3]، وفي السنة التالية 415هـ/ 1024م، كان سعر الخبز رطلين بدرهم[4]، وفي ذي الحجة منه اشتد سعر الخبز حتى كاد أن يعدم وجوده تماماً فبيع الخبز رطلاً بدرهم[5].

ومن هنا نرى التدخل الفوري من جانب المسئولين لردع المتسببين في الغلاء، وكانت النتيجة أن أحضروا "الخبازين والدقاقين، وضرب قوماً منهم، وشهر بهم، وظهر الأخباز واستقامت أحوال الناس"[6].

كما كان يحدث لعدم توافر الخبز استنكار وغضب شعبي لا شعوري حتى ولو كان في مواجهة أعلى سلطة في البلاد، كما حدث ذلك للخليفة الظاهر عندما صاح الناس في مواجهة الجوع يا أمير المؤمنين[7]، حتى بلغ الأمر بأحدهم أن وقف تحت قصر الخليفة وشمته وسبه وبالغ في ذلك[8] ولم يجد الخليفة الظاهر سوى المحتسب دواس بن يعقوب الذي استدعاه إلى قصره ووجه إليه تهديداً عنيفاً وقال له "قد قتلت الناس جوعاً وضربت البلاد على مولانا، وهذا خطك

---

[1]. المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص74.

[2]. المقريزي: إغاثة الأمة، ص15، 16.

[3]. المسبحي: أخبار مصر، ص54.

[4]. المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص161، نقلاً عن المسبحي.

[5]. المقريزي: نفس المصدر، ج2، ص170.

[6]. المسبحي: أخبار مصر، ص33.

[7]. المقريزي: إتعاظ الحنفا، ج2، ص 164، 165.

[8]. المسبحي: أخبار مصر، ص193.

بضمانك عمارة البلد بالأخباز والقمح"[9] فما كان منه إلا أن أحضر حمالي القمح إلى المخازن والسماسرة، فضرب بعضهم بالدرة وهددهم، وطبع على مخازنهم[10]، فسكن الناس لذلك قليلاً[11].

ومن البديهي أن توفر الخبز وضبط سعره كان دليلاً على استقرار أحوال البلاد والرعية، وكان ذلك يتوقف بطبيعة الحال على حسن تصرف المسئولين والرغبة من جانبهم في الإصلاح، ويروي المقريزي[12] مثالاً على ذلك في أحداث سنة 447هـ/1084م عندما صار الخبز طرفة على حد قوله، فقام الوزير أبو محمد الحسن اليازوري[13]، بحصر التجار من سجلات الديوان وأمرهم برد الأموال دفعوها للمزارعين مقدماً ثمناً للقمح في هذه السنة مع فائدة تقدر بثمن دينار[14] عن كل دينار دفعوه، وطلب من عماله على جميع البلاد بوضع يدهم على مخازن القمح، وحملت في المراكب إلى مخازن الدولة بالفسطاط، وجعل سعر التليس[15] من الدقيق ثلاثة دنانير وكان سعره فيما سبق ثمانية دنانير[16]، ونظم اليازوري عملية توزيع الدقيق على الخبازين في مصر والقاهرة، فكان يصرف للخبازين ألف تليس يومياً، لمصر (الفسطاط) سبعمائة، وللقاهرة ثلاثمائة، فنجح اليازوري بحسن تصرفه في توفير الخبز للناس ونقص سعره[17].

وهكذا فعل الأفضل بن بدر الجمالي الذي احتاط لهذا الأمر أيضاً، فكان لديه مخزوناًُ ضخماً من القمح لمثل هذه الظروف، فيروي المقريزي[18] في ترجمة الأفضل أن الأسعار قد ارتفعت في أيامه، فما كان منه إلا أن أمر بفتح مخازن القمح وأطلق بيعه لمن يرغب بسعر كل

---

9. المسبحي: نفس المصدر، ص194 ،195.

10. المسبحي: نفس المصدر، ص193 ؛ المقريزي: المصدر السابق، ج2، ص165.س

11. المسبحي: نفس المصدر، ص195 ؛ المقريزي: نفس المصدر والصفحة.

12. المقريزي: إغاثة الأمة، ص20.

13. تولى اليازورى الوزارة في عهد الخليفة المستنصر في الفترة من سنة 442هـ/1050م حتى سنة 450هـ/1058م.

14. انظر: محمد حمدي المناوي: الوزراء، ص307.

15. التليس: كيس يحوي الدقيق وزنه مائة وخمسين رطلاً مصرياً، ابن مماتي: قوانين، ص365، ومكياله يساوي أردب وثلث الأردب، ابن الصيرفي: الإشارة، ص43 حاشية 5.

16. المقريزي: إغاثة الأمة، ص20، 21 ؛ إتعاظ الحنفا، ج2، ص226.

17. المقريزي: إغاثة الأمة، ص21، 22.

18. المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص67.

مائة أردب بثلاثين ديناراً، وكان سعر السوق وقتها كل أردب بدينار، مما أجير بهذه السياسة تجار القمح بإخراج ما في مخازنهم خوفاً من البوار، فرخصت الأسعار وتوفرت الأخباز، وتحسنت أحوال الناس، واشتدت حركة البيع والشراء وحصل البعض على مكاسب كبيرة.

ولا غرو فقد كان أهل الحرف من الخبازين والفرانين وغيرهم من الحبوبين والطحانين من أصحاب الحرف الهامة في مصر في العصر الفاطمي، لحاجة الجميع إليهم سواء في طحن الحبوب أو صناعة الأكولات من الخبز والحلوى وغيرها، تلبية لاحتياجات سكان البلاد فضلاً عن مطالب القصور الفاطمية وخارجها.

وكانت أهم أنواع الزيت ما اتخذ من الزيوت وكان ثمنه رخيصاً[19] وكان شجر الزيتون يزرع بكثرة بمنطقة الفيوم وقد شاركتها في ذلك مدينة الإسكندرية فقد رآه المقدسي في نواحي الإسكندرية ، ولكثرة الطلب عليه ، فقد كانت مصر تستورد أطيب أنواع الزيت من الشام وشمال أفريقيا[20] حيث يلائم جو إقليم البحر الأبيض المتوسط زراعة الزيتون المستخدم في صناعة أهم أنواعه[21] ومن أنواع الزيوت المستخدمة في الطعام زيت السمسم ، وهو من أهم المحاصيل التي تزرع بمصر ، ولكن بمساحات صغيرة ، وذلك لأنه يسبب ضرراً للأرض ، يقول ابن العوام[22] ، في ذلك :" نبات مفسد للأرض " وينبغي ألا يتابع زراعته ،سنتين متواليتين ، في أرض واحدة ، بالإضافة إلى إجهاده للأرض ، ويقول أبو عثمان النابلسي[23] عن زراعته في إقليم الفيوم : " وكان يزرع بها قديماً السمسم ثم رقت الأرض عنه " ، ولذلك كان زيت السمسم المعروف بالشيرج قليلاً وزيته عزيزاً وثمنه مرتفعاوقد ورد بعض الإشارات عن عصر الولاة بأوراق البردي العربية[24]

---

[19]. ناصر خسرو : سفرنامه ، ص153 ، طبعة باريس سنة 1886

[20]. البكري :المغرب في ذكر بلاد أفريقيا ، ص 11

[21]. البراوى : حالة مصر الاقتصادية ، ص180

[22]. ابن العوام (أبو بكر زكريا يحي بن محمد بن أحمد بن العوام الإشبيلي :كتاب الفلاحة مدريد ، سنة 1802م ،ج2، ص28

[23]. أبو عثمان النابلسي : تاريخ الفيوم وبلاده ، ص102

[24]. جرو همان : أوراق البردي العربية ، ج1، ص147، 150

فكان يتم استخراج الزيت من السمسم أو يسمي بالشيرج بعد تحويله إلى مسحوق ، ثم يوضع في أحواض مرتفعة الحرارة لتساعد على خروج الزيت من المسحوق ثم هرس المسحوق بواسطة رجال أقوياء يقومون بالضغط على المسحوق بأرجلهم العارية[25] بشدة حتى يتم نزول الزيت من عجينة السمسم ويعبأ بعد ذلك في أوان لها جدران مسامية ليتم من خلالها خروج الزيت النقي وحجز الشوائب داخل هذه الآنية ، وكانت الدولة تولى إهتماماً شديداً في الإشراف على عملية العصر حتى لا يتلوث الزيت أثناء استخراجه ، لحاجتها إليه لإعداد الفطرة.

وكان الكتان من المحاصيل الزيتية أيضا[26]، واشتهرت بلاد كثيرة في مصر بزراعته ، في مصر الوسطي والفيوم ومناطق الدلتا ، ويعتبر إقليم الفيوم من أكبر الجهات في زراعة الكتان[27] ، وكان الفدان من الكتان يغل من البذور من ثلاثة أرادب إلى ستة أرادب[28] ، وهو من النوع العادي ، أما النوع الممتاز الرفيع فقد اختصت بوصير بزراعته[29]

وكان يحصل على الزيت من بذور الكتان بعد سحقه وتحويله إلى معجون بواسطة طاحونة حجرية ، ويوضع بعد ذلك في حصائر أوقفف وتكبس تلك الحصائر بواسطة معصرة كابسة لتتم عملية العصر ويستخرج الزيت وينحدر في أوزان توضع أسفل مكان العصر ،كما كانوا يستخرجون زيت المصابيح من الفجل[30] ومن بذور اللفت[31] ويسمونه الزيت الحار ، كما كان

---

[25]. كان يشترط على الرجال الذين يقومون بهذه المهمة أن يغسل الواحد منهم أرجله ويحكمها بالحكمة قبل نزوله داخل المعجن ، وأن تكون ثيابه ضيقة الأكمام لاحتمال أن يعرق فيقطر من عرقه شئ ،وأن يكون ملثماً لاحتمال أن يتكلم فيقع من بصاقة شئ في عجين الشيرج ابن الأخوة : معالم القربة ، ص 332

[26]. ترجع أقدم إشارة إلى استخراج زيت بذر الكتان إلى العصر الفاطمي ، حيث استعمله المصريون في طهو الطعام وكوقود لإضاءة المصابيح ، لو كاس : المواد والصناعات ، ص546

[27]. ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص258

[28]. المقريزي: الخطط ، ج1، ص104

[29]. ألمقدسي : أحسن التقاسيم ، ص203 ؛ ابن ظهيرة : الفضائل الباهرة ، ص61، 62

[30]. كان يزرع الفجل في جميع شهور السنة ، ويقل ما قيمته من أربعة دنانير إلى ستة ، ويبلغ خراج الفدان منه ديناراً واحداً ابن مماتي : قوانين ، ص269، آدم متز : الحضارة الإسلامية ، ج2، ص260

[31]. كان يزرع اللفت في شهور أبيب ومسرى وتونة دبابة من الشهور القبطية ، ويجمع بعد أربعين يوماً ويغل ما قيمته تتراوح من أربعة دنانير إلى ستة دنانير ابن مماتي : المصدر السابق ، ص269

زيت الخس مستعملاً واستمر ذلك شائعاً في البلاد حتى القرن التاسع عشر الميلادي[32]، ويستخرج منه الزيت بعد عصره لاستخدامه في الطعام[33]، أما القرطم فكان يستخرج منه رقيق جيد إلا أن زراعته في مصر كانت قليلة نسبياً ، ولم يذكر عنه ابن مماتي[34] شيئاً ، أما زيت الخروع المستخرج من نبات الخروع في العصر الإسلامي فلا تشير إليه المصادر[35] ومن أهم مراكز استخراج الزيوت وصناعتها في العصر الفاطمي

)، كما كانت بلدة كبيرة بها الأسواق الحمامات والبساتين كما كانت بقليوب معاصر شيرج وزيت حار وغير ذلك[36] ، أما الفسطاط العاصمة فكان بها درب معروف بدرب المعاصر ، وقد عرف بذلك كما يقول ابن دقماق[37] وكثرة أعوادها وعدة أحجارها ، وسكن به أكبر أعيان المصريين

ومن مراكز استخراج الزيوت وصناعتها في الصعيد الأعلى ، ومدينة إسنا ،التي اشتهرت بصناعة زيت الخس ، الذي استخدمه الناس في الطعام[38] ،كما كانت في ادفو مصانع لاستخراج الزيوت ، وقد ورد ذلك في إشارة على أوراق البردي العربية مؤرخة في آخر صفر سنة

---

[32]. البراوى : حالة مصر الاقتصادية ، ص181

[33]. ياقوت : معجم البلدان ، ص266

[34]. ابن مماتي : قوانين ، ص362

[35]. يذكر هيرودوت أن المصريين كانوا يبذرون الخرج على الشاطئ النيل وحافات البحيرات وكان يحمل ثماراً كثيرة يستخرج منها الزيوت ، وكانت بذوره تهرس ثم تعصر أو تحمص ثم تغلي وذلك لاستخراج الزيت منها وكان لهذا الزيت رائحة حادة هيرودوت يتحدث عن مصر ، ترجمة /محمد صقر خفاجة ، دار القلم ، القاهرة سنة 1966م ، ص207،206

ليو الأفريقي : وصف أفريقيا ، ترجمة / عبد الرحمن حميدة ، السعودية بدون ، ص396

[36]. ابن دقماق : نفس المصدر ، ج5، ص4.

[37]. ابن دقماق : نفس المصدر ، ج4، ص26 .

[38]. ياقوت : معجم البلدان ، ج1، ص266

239هـ/853م ، تشير إلى اقتران أحد الأشخاص بلقب الزيات ، وتشير البردية إلى معصرة النضرة الزيات[39]

كما انتشرت صناعة الزيوت بمدينة أسوان ، فكثير من شواهد القبور يحمل أصحابها لقب الزيات ، ففي شاهد من مدينة أسوان بتاريخ 29طوبة سنة 406هـ/13من يناير سنة 1016م ورد اسم عائشة بنت حسين بن جدير الزيات[40] وثمة شاهد آخر يرجع إلى 8رمضان سنة 415هـ/13من نوفمبر سنة 1023م ورد اسم على بن عقيل بن عبيد الزيات[41]،

كما يوجد شاهد قبر يرجع إلى يوم الخميس 22ليلة خلت من ذي القعدة سنة 435هـ/21يناير 1044 م مكتوب باسم " ميمونة " ابنة على بن حسين بن جبريل بن حسين أحمد بن جدير الزيات[42]، ولا غرد في ذلك فقد انتشرت معاصرة الزيوت وصناعتها في مصر[43] في العصر الفاطمي ويستدل من لفظ الزيات ، التي وردت كثيراً في أوارق البردي مثال " بوله الزيات اصطفين الزيات "[44] ،" النضر الزيات ، أن العديد من المعاصر ، كانت للزيت وأن الكثيرين كانوا يعملون في هذه الحرفة مسلمين وأقباط ، وقد ورد ذكر معصرة كثيراً في أوراق البردي العربية[45]

ورغم الكميات الوفيرة من الزيت المستخرج من تلك المعاصر المنتشرة في أنحاء البلاد ، إلا أن الاستهلاك المحلي كان ضخماً بحيث يحتويها ، إذا كان الاهتمام بالإضاءة أصبح ضرورياً في العصر الفاطمي ، وخاصة في الأعياد والمواسم وليالي الوقود وغيرها من الليالي التي كانت

---

39. جرو همان : أوراق البردي العربية ، ج1، ص146-147

Wiet: repertaire chronaioaue v p 2

Wiet : ibid. v p 3

Wiet : ibid. v p 4

43. محمد إدريس : الحياة الزراعية في العصر الفاطمي ، ص194، 196 .

44. جرو همان : أوراق البردي العربية ، ج5، ص85 ،تعليق الدكتور الدالي

45. جرو همان : نفس المصدر ، ج1، ص147

تضاء فيها كافة المدن والقرى المصرية ليلاً[46] ، كما تضاء فيها جميع المساجد والمشاهد بعد غروب الشمس[47] ، وما كانت تحتاجه هذه الأماكن من كثرة في زيادة زيت الوقود[48].

فكان على سبيل المثال يضاء جامع عمرو بن العاص في مثل هذه المناسبات بأكثر من سبعمائة قنديل[49] .

ولم يقتصر اهتمام الفاطميون على إضاءة دور ألعباده والمناسبات ، بل جل اهتمامهم أيضاً بكثرة الأنوار والزينة في كل مكان منذ عهدهم في مصر ، مما زاد الطلب على الزيت المستخدم في الإضاءة ، فقد ذكر المقريزي[50] أن العزيز بالله أمر بوقود المصابيح على الدور والمجال وفي الأسواق ، كما بالغ الحاكم بأمر الله من بعده في تزيين القاهرة والفسطاط بإضاءة الأنوار ، وأمر بتعليق القناديل على سائر الحوانيت وأبواب الدور كلها ، وفي جميع المحال والسكك الشارعة وغير الشارعة ، ففعلوا[51] ، وفي سنة 391هـ/1001م زاد الناس في المبالغة في كثرة الإضاءة ، لأن الحاكم لازم فيها الركوب بالليل في أنحاء المدينة ، وكان يطوف في كل ليلة حياً معيناً ويشق طائفة من الشوارع والدروب ، فلا يترك موضعاً أو زقاقاً بها ، وأمر الناس بالوقيد فتزايدوا فيه[52] حتى أصبح أهل الحرف وغيرهم من أهل الأسواق يعلمون في الليل بدلاً من النهار[53] ، حتى أن الحاكم نفسه قد تعجب من نجار حرفي يعمل بالنهار ، وفي ذلك بقول القرماني[54] :" فأمر بغلق الأسواق نهاراً وفتحها ليلاً فامتثلوا ذلك دهراً طويلاً , حتى اجتاز مرة

---

46. يوجد بدار الآثار العربية بالقاهرة عقد بيع معصرة زيت عثر عليه بادفو ، وهو مكتوب على

47. أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر ، ص129؛ الشر بيني (يوسف بن محمد ابن عبد الجواد) : هز القحوف في شرج قصيدة أبي شادون ، المطبعة العامرة الشرقية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، سنة 1322هـ، ص31

48. القلقشندى : صبح ، ج3، ص502

49. ناصر خسرو : سفرنامه ، ص59

50. المقريزي: الخطط ، ج3، ص175

51. المقريزي: المصدر السابق ، ج3، ص176 ؛ إتعاظ الحنفا ، ج2، ص37

52. المقريزي: الخطط ، ج3، ص176،175 ؛إتعاظ ، ج2، ص38

53. المقريزي: الخطط والآثار ، ج3، ص176

54. القرماني(أبو العباس أحمد بن يوسف) :أخبار الدول وأثار الأول في التاريخ ، بغداد ، سنة 1282هـ،ص191

بشيخ يعمل النجارة بعد العصر فوقف عليه وقال ألم ننهكلم عن هذا فقال يا سيدي أما كان الناس يسهرون لما كانوا يتعيشون بالنهار فهذا من حملة السهر.

كما كانت البيوت تستهلك من زيوت الإضاءة ما يفي احتياجاتها ، حيث كان يباع في حوانيت الأسواق من الشيرج والقطن برسم تعمير القناديل التي تسرج بالليل الشئ الكثير ، حتى قدر دخل أحد الحوانيت في الليلة الواحدة من الشيرج مما يوضع في القناديل بثلاثين درهماً فضة[55]

كما كان ترتبت الفطرة في عيد شوال يحتوي على ثلاثين قنطاراً من الزيت الطيب للوقود[56]، كما بلغت في عهد الأفضل مائتي قنطار من الشيرج[57] مما يدل على كثرة استهلاك الزيوت عما كانت عليه في أوائل أيام الفاطميين.

باقي الفصل الثاني الجزء الأول

لذا نرى اهتمام الفاطميين بصناعة النسيج خاصة منذ دخولهم مصر، فالمعز لدين الله الفاطمي يصدر أوامره بإقامة دار الكسوة ويمدها بأمهر الصناع ويوفر لهم سبل العيش الكريم حتى يحصل على أجود أنواع الأقمشة والملابس، وقد كان هذا العمل يكلف الدولة ستمائة ألف دينار في السنة[58]، كما أنشأ يعقوب بن كلس الوزير الفاطمي داراً جديدة لصناعة الديباج لإنتاج المنسوجات الحريرية برسم البلاط الفاطمي[59]، وكذلك خزائن البنود التي بناها الخليفة الظاهر لإعزاز دين

---

[55]. المقريزي : الخطط ، ج3، ص 155

[56]. ابن تغري : النجوم الزاهرة ، ج5 ، ص 122

[57]. المقريزي : المصدر السابق ، ج2 ، ص 160

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 406؛ ج2 ص 255، طبعة النيل 1324هـ.

(3) المقريزي: نفس المصدر، ج2، ص 229؛ على إبراهيم حسن: مصر في العصور الوسطي، ص442.

الله، وكان يعمل بها نحو ثلاثة آلاف صانع يصنع الرايات والأعلام وآلات الحرب،[60] وكان ينفق عليها في كل سنة من سبعين إلى ثمانين ألف دينار[61]، وأنشأوا أيضاً خزائن الفرس والأمتعة، وكانت تحتوي على سائر أنواع الفرس الفاخرة من المراتب الملونة والأبسطة والحصر السامان المطرزة بالذهب والفضة، وأنواع الصور والستور الحريرية المنسوجة بالذهب والمحللة بالرسوم المختلفة، وكانت تضم آلاف الصناع المهرة من الحاكة وغيرهم[62].

وقد أدت حياة الترف التي عاشها خلفاء الدولة الفاطمية ورجال دولتهم إلى ضرورة بكافة أنواع النسيج حتى يستطيعون الوفاء بمتطلبات الحياة اليومية التي زاد الطلب عليها، فكانت صناعة الفرس وعمل الخيام والبنود والرايات وغيرها من أنواع النسيج تخدم حياة الترف التي ميزتهم عن غيرهم[63]، فضلاً عن وفرة الأموال في أيدهم وحبهم لاقتناء الأقمشة الفاخرة، والأصناف الثمينة لوقت الحاجة إليها، لأنه كان يعد نقداً مدخراً[64]، ومما ساعد الفاطميين على تقدم هذه الصناعة، ازدهار العلاقات التجارية وحسن الحوار مع البلاد الأخرى، مما فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات المصرية فترتب على ذلك زيادة إنتاج النسيج والاهتمام به من أجل تصديره لهذه الأسواق وقد بلغت صادرات مصر إلى العراق وحدها في ذلك العصر ما قيمته ثلاثون ألف دينار في السنة [65].

ومن العوامل التي ساعدت أيضاً على ازدهار صناعة النسيج أن الحكومة الفاطمية أشرفت إشرافاً مباشراً على المصانع الحكومية إلى جانب الإشراف غير المباشر على المصانع الأهلية واحتكار ما تنتجه تلك المصانع[66]، إلى جانب خضوعها لشرائح ضريبية مرتفعة، حيث لا يمكن

---

(4) المقريزي: نفس المصدر، ج2، ص155.

(5) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 477.

(6). المقريزي: المصدر السابق، ج2، ص 267.

(1) المقريزي: الخطط ، ج1، ص447.

(2) حسين مؤنس: عالم الإسلام، ص 348.

(3) المقريزي: المصدر السابق، ج1، ص177.

(1) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 258.

لأحد أن ينسج شيئاً إلا ما يختم عليها بخاتم السلطان ولا أن تباع إلا على يد سماسرة قد عقدت عليهم وصاحب السلطان يثبت ما يباع في جريدته[67].

ولذا نجد القائمين على رأس تلك المصانع يتم تعينهم من الأعيان والمستخدمين من أرباب العمائم والسيوف، وكان صاحب الطراز له اختصاصات واسعة واتصال مباشر بالخليفة، وله محل إقامة بالمدن الصناعية الكبرى، وله عشاري[68] تحت تصرفه، كما كان يعامل معاملة حسنة حين قدومه إلى القاهرة، حيث يستقبله الخليفة استقبالاً وتجرى عليه مراسم الضيافة كالغرباء[69].

---

(2) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص213.

(3) نوع من المراكب كانوا يخصصونها في العصر الفاطمي لكبار رجال الدولة، سعاد ماهر: البحرية في مصر الإسلامية، ص 342.

(4) القلقشندى: صبح، ج3، ص494؛ المقريزي: الخطط، ج 1، ص469، 470.

الرسوم والضرائب علي أنواع الحرف والصناعات:

شهدت مصر في العصر الفاطمي ازدهاراً غير مسبوق في المجال الاقتصادي عامة، وفي مجال الحرف والصناعات بصفة خاصة، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى فرض الكثير من الرسوم والضرائب المتنوعة على كافة الأنشطة الحرفية وعلى القائمين عليها.

ضريبة المكس(1):

من أهم الضرائب (المكوس) التي تميز بها ذلك العصر، رغم وجودها قبل العصر الفاطمي[2]، وهى تدل في معناها الضيق على الضريبة التي تجب على السلع الواردة والصادرة الموجودة بالثغور، أما في معناها الواسع فإنها تدل على ضريبة غير مباشرة، فرضت علي التجار والصناع وتقدر حسب جنسياتهم فكانت 10% علي أهل الذمة و 2.5% علي تجارات المسلمين[3]، وكانت الضرائب المفروضة علي التجار من أهل الذمة نوعين: أولهما، الضريبة التي تفرض علي التجار المقيمين بالبلاد الإسلامية، وتبلغ 20/1 من قيمة بضائعهم، وتجبي مرة في السنة، متى تجاوزت قيمة البضائع مائتي درهم[4]، وزادت بصورة مبالغ فيها في العصر الفاطمي.

وكانوا يطلقون علي هذه الضرائب وأغلبها من النوع الغير مباشر اسم المال الهلالي وقد عرفه المقريزي[5] بأنه "ما يستأدي مشاهرة كأجر الأملاك المسقفة من الأدر والحوانيت والحمامات والأفران والطواحين..."، ومنها أيضا "أحكار البيوت وريع البساتين التي

---

(1) أصل مكس في اللغة- الجباية، يقال مكسه يمكس مكساً، و المكس دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق، والمكس هو العشار، ويقال له صاحب مكس، والمكس أيضا انتقاص الثمن في البياعة، ومكس درهم معناه نقص درهم في بيع ونحوه، ابن سيدة: المخصص، ج12، ص 153؛ المقريزى: الخطط، ج2، ص121.

(2) أشار جرو همان أن المكس دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية، أوراق البردي العربية، ج3، ص 9؛ Dozy (R): Supplement aux Dictionaries Arabs. Beyrouth 1968, 2p. 606.، والماكس هو صاحب المكس.

(3) أبو يوسف (يعقوب): كتاب الخراج، طبعة بولاق، القاهرة سنة 1302هـ، ص 36.

(4) يحي ابن آدم (القرشي): الخراج، طبعة ليدن سنة 1895م، ص 125، 127.

(5) المقريزي: الخطط، ج1، ص 105- 107.

يستخرج أجرها مشاهرة ومصايد السمك، ومعاصر الشيرج (الزيت)"، وكانت تؤدي على حكم الشهور الهلالية، كما كانت تعرف أيضاً باسم المرافق والمعادن[1]، وكانت مفروضة على الصناعة، حتى جبيت من المواد الأولية وأماكن الصناعة وآلاتها، وهى من وضع أحمد ابن المدبر الذي ولي خراج مصر سنة 247هـ/861م، حيث يقول المقريزي[2]:"وأول من أحدث مالاً سوى مال الخراج بمصر أحمد ابن محمد بن مدبر، فإنه كان من دهاة الناس وشياطين الكتاب، فابتدع في مصر بدعاً صارت مستمرة من بعده لا تنقض، فأحاط بالنطرون وحجر عليه بعد أن كان مباحاً لجميع الناس، وقرر على الكلأ الذي ترعاه البهائم مالاً سماه المراعى، وقرر على ما يطعم الله من البحر مالاً وسماه المصايد ... إلى غير ذلك، وقد بلغت الضرائب في أيام ابن المدبر مائه ألف دينار في السنة، فلما ولى أحمد بن طولون أبطل هذه المظالم[3]، ثم أحياها الفاطميون وزادوا فيها، وأصبحت تعرف بالمكوس[4].

ومن الخلفاء الفاطميين من أبقى على ما وجده من تلك المكوس، ومنهم من زاد عليها، فيشير المقريزي[5] إلي أن ما جباه جوهر الصقلي من الضرائب في السنة الأولى من ولايته لمصر، ثلاثة آلاف وأربعمائة دينار، وفي رواية أخرى ألف ومائتي دينار[6] وكان هذا المقدار قد نقص كثيراً في أواخر أيام كافور.

كما حدثناً يحي بن سعيد[7]، "أن عيسى ابن نسطورس الخليفة ـ وزير المعز لدين الله ـ رسم أيام نظره رسوما جائرة، وأحد مكوسا زائدة علي ما جري الرسم بأخذه، فحذف ابن عمار جميع ذلك ورد الأمور إلي ما كانت عليه"، كما اشتد يعقوب بن كلس ـ وزير الخليفة العزيز بالله ـ في طلب الخراج أيضاً، فيشير ابن ميسر[8] أن ما جباه من المكوس في الفسطاط وحدها بلغ مقداراً يتراوح بين خمسين ألف ومائه وعشرين ألف دينار في يوم واحد.

---

(1) المقريزي: الخطط، ج1، ص 103، 104؛ عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، دار الفكر العربي، القاهرة سنة 1948م، ص187.

(2، 3) المقريزي: الخطط، ج1، ص 104، 107.

(4) أبو شامة: كتاب الروضتين، ج1، ص 201؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص171، 173.

(5) المقريزي: الخطط، ج1، ص 160.

(6) عمر طوسون:كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، الإسكندرية 1931م، ص222.

(7) يحي بن سعيد: التاريخ المجوع، ص237؛ المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 93؛ الخطط، ج2، ص285.

(8) ابن ميسر: أخبار مصر،ج2، ص 45- 46.

وقد عبر المقدسى[1] الذي زار مصر في عهد العزيز بالله الفاطمي، عن ثقل هذه الضرائب وكثرتها خاصة في المدن الصناعية، عن المنتجات الحرفية بها، ويوضح لنا المقريزي[2] قيمة ما تم استخراجه من الضرائب على أصحاب حرفة النسيج في بعض هذه المدن الصناعية بقوله: "أنه حصل في يوم واحد من مال تنيس ودمياط والأشمونين أكثر من مائتين وعشرين ألف دينار... وهذا شئ لم يسمع قط بمثله في بلد"، ومن المعروف أن هذه المدن الثلاث كانت أهم مراكز صناعة النسيج في مصر الفاطمية.

كما ذكر ناصر خسرو[3] أن الخراج اليومي لمدينة تنيس وحدها بلغ ألف دينار وأن متأخرات ثلاث سنوات لمدينة تنيس بلغت "ألف ألف دينار وألفي ألف درهم"[4] وهذا يدل على أن الفاطميين كانوا يفرضون الرسوم الزائدة على أكبر مراكز للإنتاج.

ولم يقتصر فرض الرسوم العالية على أنواع المنتجات الحرفية، بل كانت تفرض أيضاً على المواد الأولية وأماكن الصناعة والآلات المستعملة، وهذا ما ذكره المقدسي[5] بقوله: "وأما الضرائب فثقيلة بخاصة تنيس ودمياط وعلى ساحل النيل، وأما الثياب الشطوية فلا يمكن للقبطي أن ينسج شيئاً منها إلا بعد أن يختم عليها بخاتم السلطان، ولا أن تباع إلا على يد سماسرة قد عقدت عليهم، وصاحب السلطان يثبت ما يباع في جريدته، ثم تحمل إلى من يطويها ثم إلى من يشدها بالقش ثم إلى من يشدها في السفط وإلى من يحزمها، وكل واحد منهم له رسم يأخذه ثم على باب الفرضة[6] يؤخذ أيضاً شئ، وكل واحد منهم له رسم يأخذه، ثم تفتش المراكب عند إقلاعها" هكذا شملت الرسوم مراحل الإنتاج وعمليات البيع والشراء، إذ لم يتم البيع إلا على يد سماسرة، وبعد أن يختم على عمليات البيع والإصدار بخاتم الحكومة.

---

(1) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص213.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 180، 181.

(3) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 68.

(4) المقريزي: الخطط،ج1، ص 181.

(5) المقدسى: أحسن التقاسيم، ص 213.

(6) الفرضة هي ضريبة الجمارك وهى نوع من ضرائب الميناء على ما تحمله السفن من البضائع من مراكز الإنتاج حتى ساحل مصر جرو همان: أوراق البردي العربية، ج5، ص 103.

والواقع أن الدولة الفاطمية لم تدخر جهداً في سبيل تحصيل هذه الرسوم أو الضرائب على المنتجات الحرفية وغيرها، إذا يحدثنا المقدسى[1] أيضاً "أنه كان يؤخذ بتنيس على زق الزيت دينار ثم على شط النيل بالفسطاط ضرائب ثقال، وقد رأيت بتنيس ضرائبياً جالساً قبالة هذا الموضع يحصل في كل يوم ألف دينار ومثله عدة على ساحل البحر بالصعيد وبالفرما على مراكب الشام ويؤخذ بالقلزم من كل حمل درهم"، وساحل الإسكندرية.

ولما كان المكس مقرراً على أنواع البضائع وعبورها وعلى أنواع المنتجات المصنوعة[2]، وحتى على الحجيج كما ابن جبير[3] أن مقدار مكس الحج الذي كان يجبي في عيذاب علي عهد الفاطميين سبعة دنانير ونصف دينار، وبلغت ثمانية دنانير في بعض الأحيان[4]، لذا كان فقهاء المسلمين لا ينظرون إلى هذه الضرائب بعين الرضا لأنها في نظرهم ضرائب غير قانونية تتنافى مع الشرع[5]، لذا نجد الخليفة الحاكم لما أرد تطبيق ذلك، أمر بإسقاط مكوس السواحل على أثر توليه الخلافة[6]، كما أمر بإبطال عدد أخر من المكوس في سنوات 398هـ/1007م، 400هـ/1009م، 404هـ/1013م[7]، منها مكس الرطب، ومكس دار الصابون، وبلغ ستة عشر ألف دينار، كما أبطل الحاكم عدة جهات من جهات المكس[8]، وربما أراد الحاكم بذلك اجتذاب القلوب إليه، فقد أخذ يختلط بالعامة بعد ادعائه الألوهية، ويعمل علي اكتساب تأيدهم، وأسقط علي أثر ذلك بعض المكوس[9]، ولهذا فقد بالغ الفاطميون بعد ذلك في فرض الرسوم التي جري تحصيلها بالفسطاط والقاهرة، وبلغ من كثرتها في زمنهم أن كانت تؤخذ من اثنتين وسبعين جهة[10]، ولكن

---

(1) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 213.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 89.

(3) ابن جبير: الرحلة، تحقيق Wright؛ ليدن 1907م، ص 55- 56.

(4) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 56.

(5) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 213.

(6، 7) المقريزي: الخطط، ج2، ص 285، 286، 287.

(8) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 102؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 177.

(9) يحي ابن سعيد: التاريخ المجموع، ص 237.

(10) القلقشندى: صبح الأعشى: ج3، ص 470.

سرعان ما أعادت ست الملك بعد وفاة أخيها الحاكم المكوس إلى ما كانت عليه قبل تسامحه بها في عهد الخليفة الظاهر[1]، واستمرت هذه الضرائب غير الشرعية حتى نهاية العصر الفاطمي، وكما ذكر المقريزي[2] أنها أعيدت في أواخر الدولة الفاطمية بسبب نقص الخراج، وربما رجعت كثرة الضرائب أيضا إلي رغبة الدولة في استعادة جزء مما أنفقته علي الفتح، فيذكر ابن ميسر[3] "أنه كان قد اشتد الاستخراج في سنة 363هـ/ 973م، لكثرة ما أنفقة المعز لأنه لما قدم إلي مصر كان يظن أن الأموال وفيرة، فوجدها قد فرقتها مؤن مصر وكثرة عساكرها.

وينبغي أن نعلم من ذلك أنها زيدت في العصر الفاطمي الأخير من حيث نوعها ومقدارها وعددها[4]، وخاصة في عهد المستنصر بالله الذي ارتفع في عهده مقدار الضريبة نتيجة لاضطراب حبل الحكومة، ففرضت ضرائب على أنواع لم تقدر عليها أيام الفتح الإسلامي[5].

وقد استنكر المؤرخون شدة هذه المكوس في عهد الدولة الفاطمية في مصر، بسبب كثرتها، فيقول أبو شامه[6] عن هذه الدولة: "إنها وضعت المكوس على الناس" وأشار ابن جبير[7] الذي زار مصر بعد وفاة العاضد ـ آخر الخلفاء الفاطميين بقليل إلى شناعة تلك المكوس التي فرضوها في عهدهم بقوله: "كانت هناك ضرائب على كل ما يباع ويشتري مما دق أو جل حتى كان يؤدي على شرب الماء من النيل المكث[8] فضلاً على سواه" وكما ذكر القلقشندى[9] هذه المكوس بالبلوى حين قال: "قد عمت البلوى بهذه المكوس وخرجت في التزويد عن الحد، ودخلت الشبهة في أموال الكثير من الناس بسببها في أواخر أيام الفاطميين.

---

(1) يحي بن سعيد: التاريخ المجموع، ص 222.

(2) المقريزي: الخطط، ج1، ص 173؛ ماجد: نظم الفاطميون ورسومهم، ج1، ص 117.

(3) ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 45- 46؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 93.

(4) البراوي: حالة مصر، ص 342؛ عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر، ص 184.

(5) حسن إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، ص 317.

(6) أبو شامه: كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، ج1، ص 201.

(7) ابن جبير: الرحلة، ص 25.

(8) المكث: مكث بالمكان ـ مكثا ومكوثا، توقف وانتظر، المعجم الوجيز مادة مكث، ص 587.

(9) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 470.

وقد أوضح المقريزى[1] حقيقة ذلك عندما ذكر أن هذه المكوس كانت تفرض على كل شئ، وإن الهواء وحده أخلى سبيله وبقى حراً وحقيقة الأمر أن المكوس كانت في أيامهم كثيرة، ولكن في نفس الوقت كان النشاط الحرفي والتجاري كبيراً، ولا شك أن ذلك لم يمنع أن شدة هذه المكوس كانت بطبيعة الحال تمتص مكاسبهم فلا يعود عليهم إلا القليل من حرفهم ومعايشهم.

وهكذا لم تكن تلك المكوس الزائدة في صالح أرباب الحرف والصنائع، ولا في صالح المستهلكين من أفراد الشعب، إذ تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار السلع تبعاً لذلك، لذا نجد أن صلاح الدين الأيوبي لما تولى الحكم تنبه إلى خطورة هذا الوضع، فقام بإلغاء تلك الرسوم التي أشارت إليها المصادر، ومنها ما نقله أبو شامه[2] عن ابن أبي طي قوله: "وأبطل صلاح الدين من المكوس والمظالم بديوان صناعة مصر، مائه ألف دينار، وما يستخرج بالأعمال القبلية والبحرية مائه ألف دينار"، أما ابن إياس[3] فيقول:" أمر صلاح الدين بإسقاط المكوس جميعها التي حدثت في أيام الدولة الفاطمية، وكان قدر ما أبطله من المكوس في كل سنة ما ينوف عن مائه ألف دينار "وهكذا كانت حصيلة ما ألغاه صلاح الدين من هذه الضريبة، مائه ألف دينار في السنة[4].

رسوم الصناعة والتجارة:

ومن مراجعة بيانات المكوس التي ألغاها صلاح الدين في سنة 569هـ/1173م وأوردها المقريزي[5] في خططه وهى تشمل كل شئ في باب الصناعة والتجارة نجد العديد من الضرائب (الرسوم) التي كانت مفروضة على مختلف المنتجات الحرفية والصناعية وعلى أنواع البضائع والسلع الصادرة والواردة، فمثلاً بلغ مكس البهار وعمالته (364و33) دينار فضلاً عن رسوم التفتيش عليه والتي بلغت 217 دينار، ورسوم حمله 216 ديناراً، وأخذ من فندق القطن رسوماً بلغت 2000 ديناراً، ورسوم الغلال 6768 ديناراً، وبلغت

(1) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 103.

(2) أبو شامه: كتاب الروضتين، ج1، ص 174.

(3) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ص 68؛ ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج1، ص 118.

(4) المقريزى: الخطط والآثار، ج1، ص 104.

(5) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 104.

رسوم الورق المجلوب للصناعة، 200 دينار، ورسوم الخشب الطويل والملح 676 ديناراً ورسوم ما يرد من الكتان إلى الصناعة 200 دينار، والخل الحامض وما معه 405 دينار.

كما كانت هناك رسوم تفرض على أهل الحرف والمعايش في الأسواق نظير استخدامهم الأماكن المخصصة لهذا الغرض، فمثلاً بلغت رسوم سوق الغنم بالقاهرة ومصر 3311 ديناراً، ورسوم سوق الجمال 250 دينار، ورسوم سوق الدواب بالقاهرة ومصر 400 دينار، ورسوم سوق السكريين50 دينار، وسوق دار التفاح والرطب بمصر والقاهرة 1700 دينار [1] وهكذا.

كما فرضت الرسوم على أعمال البيع والشراء، فمثلاً بلغت السمسرة على الأسواق المختلفة، كأسواق الغنم والدواب والسمك والرقيق 300 دينار وسمسرة الكتان 300 دينار [2] كما فرضت الرسوم على المصانع والمخازن والمتاجر والتفتيش عليها، فبلغ منفلت (ما فرض من رسوم) الصناعة عن البز الوارد 5913 ديناراً، ومكس الصوف 200 دينار، ودار الكتان 60 دينار، ورسوم بيوت الغزل والمصطبة 350 دينار، ودكان الدهن ومعصرة الشيرج 500 دينار، وبيوت الفروج 30 ديناراً، وأنسولة القصار (الجزار) 40 دينار، معمل الطبري 240 ديناراً، ومعمل الموز 84 ديناراً[3].

وكانوا يفرضون رسوماً على الآلات نفسها في مجال الغزل والنسيج خاصة، وقد غالت الدولة الفاطمية في فرض المكوس على مدينتي تنيس ودمياط، فحرمت على النساجين أن ينسجوا شيئا إلا بعد أن يختم عليه بخاتم الحكومة[4]، فكان حاصل رسوم ختم الشرب والدبيقي 1500 دينار[5].

كما حرمت عليهم أن يبيعوا شيئاً إلا على أيدي سماسرة من قبل الدولة[6]، فبلغت 1000 دينار[7] كما أخذت الدولة أيضاً رسوماً على السفن بساحل النيل وحراستها، فبلغت رسوم حماية الغلات بدار المقس ودار الجبن 140 ديناراً[8].

(1، 2، 3) المقريزي: الخطط والآثار ، ج1، ص 104، 105.

(4) المقدسي: أحسن التقاسيم ، ص 213.

(5، 6، 7) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 104، 105، 213.

(8) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 213.

كذلك فرضت الحكومة الرسوم على المعديات من مصر إلى الجهات المجاورة فبلغت رسوم معادي جزيرة الذهب وغيرها 300 دينار، ورسوم معدية الجسر بالجيزة 120 ديناراً، ورسوم الحلفاء الواردة على الجسر ومعدية المقياس 100 دينار[1] إلى غير ذلك.

ويلاحظ مما سبق أن الضرائب على الحرف والصناعات كانت تشمل المواد الأولية وأماكن الصناعة والآلات المستعملة والصناع أنفسهم وفرضت علي الصناعة في مختلف المراحل التي تمر بها، وخاصة صناعة النسيج علي نحو ما فسر ابن حوقل والمقدسي[2] من ضرائب مدينة تنيس، كما فرضت علي جميع الداخلين والخارجين، كما قاست التجارة من رسوم علي المتاجر، والبيع والشراء، واستخدام الأسواق، والوزن والسمسرة، والتفتيش علي المحال التجارية، ونقل البضائع وغيرها لتزيد هذه الضرائب من دخل البلاد، وبذلك يمكن القول أن إيرادات الضرائب (المكوس) علي الصناعات كانت عنصرا هاما في ميزانية الدولة الفاطمية، وقد كانت هذه الرسوم تدفع لبيت المال في القاهرة[3]،ووجدت مراصد المكوس في الثغور[4]، وأنشأ الفاطميون ديوان الثغور، للنظر في الأقاليم الإدارية المشتملة علي الثغور, وكان به عدة كتاب[5]، لجبي المكس المقرر وكان بالثغور الحصون والقلاع والأسوار الحصينة، وأقاموا بها الحاميات الدائمة، وكان للمكوس التي أطلق عليها المال الهلالي ديوان يسمي "الديوان الهلالي"، وعلي رأسه موظف كبير يساعده عدد من الموظفين[6].

الرسوم علي السلع الصادرة والواردة:

وقد تراوحت المكوس (الرسوم) على السلع الأجنبية ما بين 10% ، 25%، 35% من ثمن البضاعة[7]، وكانت ضريبة الوارد تؤخذ فعلاً على البضاعة التي تباع، أما التي لا تجد لها سوقاً فلا يدفع عنها أصحابها ضريبة وارد، ويجوز لهم أن يعيدوا تصديرها دون دفع

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ص 105.

(2) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 143؛ المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 213.

(3) عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، ص 219.

(4) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 22؛ القلقشندى: ج3، ص 495.

(5) القلقشندى: ج3، ص 495؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 176.

(6) القلقشندى: صبح الأعشى: ج3، ص 496؛ المقريزي: ص 176، 177.

(7) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 326؛ القلقشندى: ج3، ص 464.

مكوس، علـى أن لا يكـون مـن بينهـا الحديـد والخشـب والقـار والتـي كـان علـيهم أن يبيعوهـا للحكومة بسعر السوق[1].

وكانت الدولة تأخذ أحياناً نصف العشر على البضائع التي تكون في حاجة إليها لكي تشجع التجار على حملها إلى البلاد، وخاصة المواد الغذائية، مثل القمح والزيت[2]، وكانت قيمة هذه الضريبة كما ذكر ابن مماتي[3]، في حديثه عن الخمس أنه "عبارة عما يستأدي من تجار الروم الواردين علي الثغر بمقتضي ما صولحوا عليه، وربما بلغ ما يستخرج منهم ما قيمته مائة دينار، يصل إلي خمسة وثلاثون دينارا... وربما انحط عن العشرين، ويسمي كلاهما خمس"، وكانت تجبي عينا في بعض الأحيان[4]، عن قيمة بضائعهم.

أما ضريبة العشر، فقد أباحها الشرع، وهى ضريبة تؤخذ على التجار المسلمين[5]، ويروي ناصر خسرو[6] أن العشر كان يجبي في عيذاب، على البضائع الواردة من الحبشة وزنجبار واليمن بطريق البحر.

كما كانت هناك ضريبة السواحل التي أشار إليها ابن ميسر[7]وكانت تستأدي في الثغور الساحلية للبلاد، مثل: الإسكندرية ودمياط ونسترو[8] والبرلس[9] والفرما[10]

(1) السيد الباز العريني: مصر في عهد الأيوبيين، ص 207، 208.

(2) القلقشندى:صبح الأعشى، ج3، ص 463.

(3) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 326.

(4) القلقشندى: صبح الأعشى: ج3، ص 459؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 108.

(5) أبو يوسف: كتاب الخراج، ص76 - 80؛ القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص463.

(6) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 72.

(7) ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 45.

(8) نسترو: عاصمة نستراوية بين دمياط والإسكندرية، انظر ابن دقماق، الانتصار، ج5، ص 113؛ أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص 18.

(9) البرلس على شاطئ البحر. انظر؛ اليعقوبي: البلدان ص 195.

(10) الفرما بلد قديم على شاطئ البحر ومنها يدخل إلى البلاد المصرية أنظر القلقشندى: صبح، ج3، ص386؛ قرية من تنيس فرسخين الاصطخرى: المسالك والممالك، ص 42.

والقلزم[1]"السويس"، ويذكر المقدسي[2]: أن الضريبة في بلاد القلزم كانت على حمل درهم واحد، كما بلغ المتحصل من ثغر الإسكندرية عام 587هـ/1191م أي بعد انتهاء الدولة الفاطمية بسنوات قلائل 28613 ديناراً [3]، كما كانت المكوس تحصل من ثغر أسوان على البضائع، فكانت السوق التجارية للنوبة ونهاية أهم طريق للقوافل والبضائع الواردة من عيذاب وقد بلغ إيراد الرسوم الجمركية فيها سنة 585هـ/1189م، 25000 دينار [4] ويمكن اعتبار هذه الرسوم تمثل الحالة في أواخر العصر الفاطمي، ونظراً لأهمية المكوس لموارد الدولة الفاطمية فقد أنشأوا ديواناً خاصاً بجبايتها عرف" بديوان الثغور"[5].

إلى جانب ذلك كانت هناك ضريبة الجوالى، التي كانت تفرض على غير المسلمين، يدفعونها سنوياً إلى بيت المال، وكانت تجمع في المدن من المشتغلين بالأنشطة الحرفية والتجارية وغيرهم، أما في الريف المصري فكانت تدخل في الخراج أي الضريبة العقارية المفروضة على الأراضي[6]، وقد بلغت هذه الضريبة في عهد الآمر، على كل نفس ديناراً وثلثاً وأحياناً دينارين[7] وقد بلغت ضريبة الجوالى عام 587هـ/1191م، مائة وثلاثون ألف ديناراً[8].

الرسوم علي الأملاك المؤجرة (رسوم مشاهرة):

ومن الرسوم التي لجأت إليها الدولة الفاطمية علي أهل الحرف تلك التي كانت تحصل عليها من ريع الأملاك العقارية من الأدر المسقفة والحوانيت والخانات والمخازن والحمامات والأفران والطواحين وغير ذلك من الأملاك الحكومية سواء في الفسطاط أو القاهرة أو في غيرها من المدن المصرية والتي كانت تؤجر لأهل الحرف والتجار بأجر يتم دفعه في نهاية

---

(1) القلزم، يفسرها المقريزي بأنها " القلازم الدواهي والمضايقة ومنها القلزم لأنه مضيق بين جبال "الخطط، ج1، ص 16.

(2) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 213.

(3، 4) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 109، 198.

(5) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 495.

(6) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 107.

(7) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص 19.

(8) المقريزي: الخطط، ج1، ص 108.

كل شهر[1]، يؤيد ذلك ما ورد في وثيقة ترجع إلى عهد الخليفة العزيز بالله في سنة 383هـ/ 993م، عبارة عن سجل يتهدد فيه الخليفة بالعقوبة كل من يملك كيلاً أو ميزاناً فيه عيب "كائناً من كان، من ساكن في عقار الدواوين الخاصة والأملاك، أو في رباع أحد من خواص الدولة"[2].

وجاء في رواية للمسبحي[3] في أحداث سنة 405 هـ/ 1014م، أن الخليفة الحاكم بأمر الله حبس عدة ضياع وعدة قياسر على القراء والفقهاء والمؤذنين، مما يشير إلى أن بعض القيا سر كانت ملكاً للخليفة - يحق له حبس ريعها علي من يشاء، وليس ريع ضرائبها، فالضرائب متغيرة وليست من أموال الخليفة الخاصة، وإنما الإيجار مال محدد وثابت، ويؤيد ذلك قول ناصر خسرو[4]: "أن في القاهرة مالا يقل عن عشرين ألف دكان كلها ملك للسلطان، وكثير منها يؤجر بعشرة دنانير مغربية[5] في الشهر وليس بينها ما نقل أجرته عن دينارين والأربطة والحمامات والأبنية الأخرى كثيرة لا يحدها الحصر، وكلها ملك للسلطان".

ويبدو من سياق النص السابق، أن ملكية تلك العقارات كانت خاصة بالخليفة وبالتالي فريعها يودع "خزانة الخاص" التي أشار إليها ابن ميسر[6]، "أو"ديوان الخاص" كما يسميها أيضاً[7] ولكن يرى البعض أنه ليس من السهل، إيجاد تفرقة دقيقة بين بيت المال، وخزانة الخاص أو ديوان الخاص في ذلك العصر، لأن كل دخل الدولة – في الحقيقة – يوجد في القصر الفاطمي، كما أن الموظف الذي يقوم بالإشراف علي بيت المال أو صاحب بيت المال كما ذكر القلقشندى[8]، كان يختار من بين خواص الخليفة، من الأستاذين المحنكين في القصر.

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 107.

(2) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 383.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 395، نقلا عن المسبحي.

(4) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 61، 63؛ حسن إبراهيم حسن: الفاطميون في مصر، ص 248.

(5) الدينار المغربي: الذي كان في المغرب ومصر أيام الفاطميين، ناصر خسرو: سفر نامه، ص131.

(6، 7) ابن ميسر: أخبار مصر،ج2، ص 2، المقريزي: الخطط، ج1 ص 94، 399.

(8) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3 ص 485.

ويتضح أيضا من سياق النص أن مسألة الإيجار فيها نظر، كما يشير الدكتور البراوي[1] فلو قدر متوسط الإيجار الشهري بخمسة دنانير لكان المتحصل السنوي في الفسطاط وحدها مليون ومائتي ألف دينار، وهو رقم غير معقول إذا قِيس بمستوى الأجور والأسعار السائدة آنذاك، ولعل الرحالة الفارسي قصد التقدير بالدراهم فدفعه حماسه لحالة البلاد ورخاء اقتصادها إلى جعله بالدنانير، خاصة وأن أوراق البردي قد ذكرت أن إيجار الدكان كان ثلاثة دراهم، وعلى كل حال فيجب التحفظ الشديد في هذه الأرقام المبالغ فيها عن عدد الحوانيت وقيمة الإيجار.

كما يكشف لنا ناصر خسرو[2] أيضاً عما كان يتكبده الحرفيين من تلك الإيجارات الباهظة التي فرضها الفاطميون بقوله: "ورأيت هناك رباطاً يسمى رباط دار الوزير لا يباع فيه سوى القصب، وفي الدور الأسفل منه يجلس الخياطون، وفي الدور الأعلى الرفاءون... وسألت القيم عن أجر هذا الرباط الكبير فقال: كان كل سنة اثني عشرة ألف دينار مغربي ولكن جانباً منها قد تخرب وهو يعمر الآن، فيحصل منه كل شهر ألف دينار... وقيل إن في هذه المدينة يعني (الفسطاط) مائتي رباط منه أو مثله" ويبدو من سياق النص أن تلك الإيجارات العالية وإن كان مبالغ فيها، إلا أنها كانت تمتص ولا شك مكاسب أهل الحرف، وتقلل من دخلهم العام.

ولم يقتصر الأمر في فرض الإيجارات العالية على الحرفيين، بل تعداه إلى نزع ما في أيديهم من عقارات، ونقض العقود المبرمة معهم دون إخلالهم بشروطها، إذا تقدم الغير متعهداً بدفع إيجارات أعلي[3] مما يبدو معه أن رجال الحكومة كانوا يستفيدون من هذا الإجراء من أجل زيادة موارد بيت المال.

ويتضح هذا من وثيقة ترجع إلى عهد الخليفة الآمر، ووزارة المأمون البطائحي، وهى تشير إلى وضع حد لهذه السياسة الفاسدة، ورد ما نصه "ولما انتهى إلى حضرتنا ما يعتمد في الدواوين ويقتصده جماعة من المتصرفين والمستخدمين من تضمين الأبواب والرباع

---

(1) البراوي: حالة مصر الاقتصادية، ص 350.

(2) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 63.

(3) المقريزي: الخطط،ج1، ص 84.

والبساتين والحمامات والقيا سر والمساكن وغير ذلك من الضمانات للراغبين فيها ممن تستمر معاملته ولا تنكر طريقته فما هو إلا أن يحضر من يزيد عليه في ضمانه حتى نقض عليه حكم الضمان وقبض ما يبذل من الزيادة كائناً من كان وقبضت يد الضامن الأول عن التصرف ومكن الضامن الثاني من التصرف من غير رعاية للعقد على الضامن الأول ولا تحرز في فسخه الذي لا يبيحه الشرع ولا يتأول، أنكرنا على ذلك على معتمد به وذممنا من قصدنا عليه ومرتكبيه إذ كان للحق مجانبا وعن مذهب الصواب ذاهباً[1].

ويتضح من نص المنشور أنه قد ألقي الضوء على مساوئ الإدارة المالية وفسادها خاصة في العهد الفاطمي الثاني، وهو عصر الضعف والانحلال، وإلا فأي حكومة تقدم على عمل كهذا وتنكث بعهودها وتحط من كرامتها إلا إذا كان فساد الذمم قد استولى على أولي الأمر فيها[2]، وقد كان النصيب الأكبر من هذه المساوئ يقع دائما علي أهل الأنشطة الاقتصادية المختلفة لتداول المال في أيديهم.

وقد استغل بعض وزراء الدولة ومن في حكمهم تلك المناصب للحصول على الثراء العاجل، وإلا فمن الصعب أن نتصور هذه الثروات الطائلة التي جمعوها[3]،ومثالاً علي ذلك يعقوب بن كلس وزير العزيز بالله، والذي قدرت ثروته من أملاك وضياع وقياسر ورباع وورق وأوان ذهبية وفضية وثياب وفرش وجوهر وعنبر بأربعة ملايين دينار[4]، ولما قبض عليه الخلفية العزيز بالله واعتقله مدة شهرين حمل من داره مائه ألف دينار[5].

ولا شك أن زيادة الضرائب التي أشار ابن جبير[6]، إلي شناعتها كان سببها فساد الإدارة المالية التي احتكرها أهل الذمة في الدواوين المختلفة، وفي هذا يقول ابن الحاج[7]:

لعن النـــصارى واليهود فإنهم	بلغوا بمكرهمو بنا الآمــالا
خرجوا أطباء وحسابا لكـــــي	يقتسموا الأرواح والأمـوالا

---

(1) انظر نصر المنشور، ابن المأمون: نصوص من أخبار مصر، ص 30، 31.

(2) البراوي: حالة مصر الاقتصادية، ص324، 325.

(3) المناوي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، ص82- 93.

(4) المقريزي: الخطط ، ج2،ص 7.

(5) يحي ابن سعيد: التاريخ المجموع، ص164.

(6) ابن جبير: الرحلة، ص 25.

(7) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 92.

وعندما تولى المأمون البطائحي الوزارة حاول إصلاح ما أفسده سلفه، فأقر العقود والضمانات والأسعار المحددة على مؤجري أملاك وعقارات الدولة من القياسر والحوانيت والرباع وغيرها دون إبرام أو نقض للشروط، "عملاً بالواجب والنظام المحمود... إلى أن تنقضي مدة الضمان"[1]، ويتضح من النص أن المأمون رغم إسقاطه للمساوئ والمظالم التي تعرض لها المؤاجرين إلا أنه لم يتعرض لتخفيض القيمة الإيجارية عن كاهل الحرفيين.

والواقع أن فرض الرسوم والضرائب كانت سمة ذلك العصر، ولم يدع الفاطميين فرصة لزيادة مواردهم المالية إلا انتهزوها، من ذلك ما ذكره ابن ميسر[2] في حوادث سنة 518هـ/1124م بقوله: "أمر الوزير المأمون البطائحي ببناء دار واسعة ليتفرج فيها الناس عند كسر الخليج بالقاهرة بكراء (أجر) وذلك لأن الناس عند كسر الخليج كانوا يعملون أخشاباً يركبون بعضها على بعض ليتفرجوا على الاحتفالات" وغالباً ما كانت تقع كوارث بسبب هذه الطريقة، لذا كانت فكرة بناء الدار أمراً ضرورياً لتفادي مثل هذه الحوادث،كما كانت عاملاً اقتصادياً وموردا مالياً أيضاً.

ولهذا نعتقد أن خلفاء العصر الفاطمي، وخاصة الأخير منه أخذوا يزيدون من مواردهم المالية وخاصة من الضرائب غير المباشرة أي المكوس بلغه ذلك العصر، وبغير هذا لا نستطيع إن نتصور أن الإيرادات بلغت خمسة ملايين دينار في وزارة الأفضل بن بدر الجمالي[3].

رسوم دور الصناعة

رسوم دار العيار

أنشأها الفاطميون، وكان لها دار خاصة بها[4] وهى المكان الوحيد الذي يشرف على مراقبة المكاييل والموازين، وكانت تمد خزانة الدولة بمبالغ طائلة، من إصلاح الموازين

---

(1) ابن المأمون : نصوص من أخبار مصر ، ص31؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص84.

(2) ابن ميسر: أخبار مصر، ص 64.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 83؛ حسن إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، ص 324، تولي الأفضل الوزارة في أواخر عصر المستنصر بالله سنة 487هـ/ 1093م، وقتل في عهد الآمر سنة 515هـ/ 1121م، انظر المناوي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، ص 311 – 312.

(4) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 227، 230.

والمكاييل، وبيع الصنج والموازين والمكاييل الجديدة، وختمها بخاتم الدولة بحيث لا يستخدم غيرها في الأسواق منعاً للغش[1].

وكان الديوان يمد دار العيار بما تحتاج إليه من الأصناف وبأثمان المواد الخام اللازمة للتصنيع مثل النحاس والحديد والخشب وغير ذلك من الآلات وأجر الصناع والمشارفين، وكانت تلك المصنوعات من الصنج والموازين والمكاييل لا تباع إلا بهذه الدار[2].

وكانوا يطلبون من جميع التجار التوجه إلى هذه الدار في أوقات معينة ومعهم آلاتهم من الموازين والصنج والمكاييل للكشف عليها، فإن وجد بها عيب أو نقص أو خلل أتلف وصودر، وألزم بشراء غيرها[3] وكانت الحكومة تحصل على مبالغ طائلة مقابل ذلك.

ثم تطور الأمر بعد ذلك فأذن لهم باستبدال التالف منها أو إصلاح ما فيها من عيب[4] يقول المقريزي[5]: "ثم سومح الناس وصار يلزم، من يظهر في ميزانه أو صنجه خلل بإصلاح ما فيها من فساد فقط والقيام بأجرته فقط، وما زالت هذه الدار باقية جميع الدولة الفاطمية فلما استولى صلاح الدين على السلطنة أقر هذه الدار"، ويبدو أن هذا العمل الأخير إجراء مالي صرف القصد منه زيادة موارد بيت المال.

رسوم دار الضرب:

كانت دار الضرب من المنشآت التي عني بها الخلفاء الفاطميون لارتباطها بحياة البلاد الاقتصادية، "فكان يشرف عليها قاضي القضاة تعظيماً لشأنها، وينص علي إسنادها إليه في جملة ما يسند إليه من وظائف القاضي واختصاصاته، وللقاضي أن ينيب عنه في مباشرة شئون دار الضرب من يختاره من نواب الحكم، "وبقي الأمر علي ذلك بعد زمن

---

(1) حسن إبراهيم: النظم الإسلامية، ص 354.

(2) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 333، 334؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 342.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 463، 464.

(4) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 333، 334.

(5) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 464.

الفاطميين[1]، وكانت دار الضرب تضم عدد من الموظفين، كل له عمل يختص به وكان يشرف علي أعمال دار الضرب "متولي دار الضرب"[2].

ويبدوا أن الختم علي الدنانير والدراهم وعيارها كان يقوم به نفر قليل من الموظفين يعرف بعضهم باسم المعدلين، ويعرف الآخرون باسم السباكين، وكان الأمير "يعني بأعمالهم ويراضيهم من وقت لآخر..."[3]، وكانت دور الضرب المصرية تمد الدول بمال كثير، علي كل ما يسبك فيها وما يحمل إليها من الذهب والفضة والمعادن النفيسة والمصاغ وغيره[4]، إذ كانت تلك الدور تسك بها المقادير اللازمة من العملة المتداولة للتعامل وتنشيط حركة البيع والشراء مما يلزم النشاط الحرفي والصناعي، وتصريف منتجاته في أنحاء البلاد.

وقد كانت دار الضرب في أول أمرها في الفسطاط، وكان يضرب بها الدينار المعزي[5]، واستمرت هذه الدار إلي أن أمر الوزير الأفضل بنقلها إلي القاهرة أو ببناء دار فيها لكونها مقر الخلافة[6]، ولكن ظلت دار الضرب بالفسطاط تقوم بعملها حتى عهد الآمر فصار ما يضرب باسمه في ستة مواضع، القاهرة ومصر وقوص[7] وعسقلان وصور والإسكندرية[8].

---

(1) القلقشندى: صبح الأعشي: ج3، ص 462؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 406.

(2) ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب، ج1، ص 31؛ صبح الأعشي: ج3، ص 462- 463.

(3) ابن بعره (منصور الذهبي الكاملي): كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، ص 31، 32، تحقيق د/ عبد الرحمن فهمي محمد، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة سنة 1966م؛ الكرملي (الأب أنستاس): النقود العربية وعلم النميات، الناشر/ محمد أمين رمج، دير الآباء الكراملين في شبرا، القاهرة سنة 1939م، ص 37.

(4) المقريزي: الخطط، ج1، ص 178.

(5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 164، 165؛ الكرملي، النقود العربية وعلم النميات، ص 58.

(6) القلقشندى: صبح الأعشي: ج3، ص 462- 463؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 445.

(7) يذكر المقريزي: "أن الأمير مؤيد المالك تولي قوص سنة 516هـ/ 1122م، وأمر أن يبني في قوص دار ضرب، وجهز معه المهندسين وضرابين وسكك العين الورق، وعشرين ألف دينار وعشرين ألف درهم فضه، فضربت هناك دنانير ودراهم وصار كل ما يصل من اليمن والحجاز من الدنانير وغيرها يضرب بها، اتعاظ، ج3، ص 93.

(8) عن هذه الدور انظر: ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص 25؛ القلقشندى: صبح الأعشي، ج3، ص 369، ج4، ص 465؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 93، 94؛ الخطط، ج1، 406، 445.

ومن الجدير بالذكر أن دور الضرب التي تعددت في العصر الفاطمي لم تكن قاصرة علي سك النقود للدولة وحدها بل كان مصرحا لسائر الناس بالالتجاء إلي هذه الدور لضرب ما معهم من سبائك ذهبية حيث تسك لهم نقودا وذلك في مقابل رسوم مقررة تدفع للدار[1]، وقد أمدنا ابن مماتي[2] بما يؤيد هذا الرأي بالنسبة لما كان يتم ضربه من دنانير بدار الضرب بالقاهرة حيث قال: "أن أجرة كل ألف دينار تضرب بالدار بالقاهرة ثلاثون ديناراً، يخرج من ذلك أجرة الضرابين ثلاثة دنانير، وكانت الأجرة إلي آخر عام ست وثمانين وخمسمائة أربعة وثلاثين دينار وربع درهم، تضاف إلي سبعمائة من النحاس، وأجرة كل ألف درهم أربعة وعشر درهماً ونصف، يخرج من ذلك برسم المشارفة درهما وربع"، ويضيف "أن جميع الأجرة والمون من مال الموردين"[3].

كما أشار القلقشندى[4] أن الفضة كان يؤخذ منها ثلاثمائة درهم تضاف إلى سبعمائة من النحاس، وأن قيمة أجرة الضرابين وغيرهم من الصناع في دار الضرب، بلغت عن كل ألف درهم أربعة عشر درهما ونصف يخرج من ذلك المشارفة درهمان وربع، وكانت لهذه الدور ضريبة على ما يضرب فيها من النقود يسمونها ثمن الحطب، ومقدار ذلك درهم عن كل مائه درهم أي واحد في المائة، وربما اختلفت هذه الضريبة باختلاف الأمصار والمدن فكان للدولة من ذلك دخل طيب[5].

وقد استمر حال دور الضرب هكذا، إلى أن بدأت موارد الذهب في النضوب بمنطقة العلاقى في أيام الخليفة العاضد وإلى زهد بني الكنز الإقامة بهذه المنطقة في الصحراء ورحيلهم منها إلى بلاد النوبة والسودان في بداية عهد الأيوبيين[6]، فتعطلت دور الضرب المصرية نتيجة ذلك ولم تجد من المعادن النفيسة ما يسمح لها باستمرار نشاطها، ولم تجد تلك الدور من مناص في ضرب تلك الدراهم السود، التي تصدرها حتى استولى الأيوبيين على البلاد[7].

---

(1) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص 158.

(2، 3) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 332، 333؛ ابن بعره: كشف الأسرار العلمية، ص 24.

(4) القلقشندى: صبح الأعشي: ج3، ص 462؛ الكرملي: النقود العربية، ص 117.

(5) ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج1، ص 125؛ جرجي زيدان: تاريخ التمدن الإسلامي، ج2، ص 145

(6) ابن بعره: كشف الأسرار العلمية، ص 49، 50.

(7) المقريزي: النقود الإسلامية أو شذور العقود في أخبار النقود، القسطنطينية، سنة 1208هـ/ 1797م، ص 60؛ إغاثة الأمة: ص 65- 66.

وهكذا يصف المقريزي[1] اختفاء النقد الذهبي في نهاية العصر الفاطمي فيقول: "وعمت بلوى المصارف بأهل مصر لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رجعا وعدما فلم يوجدا، ولهج الناس بما عمهم من ذلك وصاروا إذا قيل دينار أحمر فكأنما جاءت بشارة الجنة له".

سياسة الاحتكار والحظر وأثرها السلبي علي الحرفيين

احتكار الشب [2]:

كانت الدولة الفاطمية تحتكر بعض أصناف السلع لحسابها، بقصد زيادة إيرادات بيت المال، ومنها المعادن التي استغلت الحكومة الفاطمية مناجمها بالصعيد الأعلى، ويأتي في مقدمتها معدن الشب، الذي يكثر بالإقليم، والتي احتكرت الحكومة عملية استغلاله تماماً، وكان يوجد بالواحات من أرض مصر[3] فقد كانت أرضهم "شبيه وزاجيه" وكان العرب يجمعونه وينقلونه من هناك إلى وادي النيل عند أخميم وأسيوط والبهنسا، ليحمل عن طريق النيل فالخليج إلى الإسكندرية[4]، حيث كان يصدر منها للخارج[5] وبخاصة إلى الدولة البيزنطية[6]، حيث كانت لها رغبة شديدة في شرائه[7]، وكان يتكلف استخراج القنطار من الشب ما يوازي ثلاثين درهماً أو أقل من ذلك[8].

وكان محصول الشب يدر على الدولة الفاطمية دخلاً كبيراً، فبلغ إيراده السنوي اثني عشر ألف قنطار[9]، كان يباع منه في المتجر بالإسكندرية نحو خمسة آلاف قنطار، لتجار

---

(1) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 64، 65؛ الكرملي: النقود العربية وعلم النميات، ص59.

(2) الشب: مسحوق قابض استخدم منذ زمن بعيد في تثبيت الألوان وفي أعمال الصباغة، المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 27؛ لوكاس: المواد والصناعات عند قدماء المصريين، ص 247.

(3) المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 16؛ القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 394.

(4) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 287، 288؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 235.

(5) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 328.

(6) المقريزي: الخطط، ج1، ص 109؛ إغاثة الأمة، ص 20.

(7) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 338.

(8) القلقشندى: صبح، ج3، ص 287 القنطار، يعادل مائه رطل، نفس المصدر، ج3، ص 441.

(9) المقريزي: الخطط، ج1، ص 109.

الروم بسعر يتراوح بين أربعة وستة دنانير للقنطار[1]، وكان أغلاها النوع الأبيض بحمرة يسيرة[2].

وقد كان جزء من إنتاج الشب يستهلك محلياً في مصر، حيث كان يحتاج إليه الصباغون وعمال البويات، فاستخدمه الصباغون بكثرة في تثبيت الألوان، فيعطي الأقمشة، وخاصة الجوخ والحرير لمعاناً زاهياً[3] وقدرت الكمية المستهلكة منه محلياً في النصف الثاني من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، بحوالي ثمانين قنطارا[4] تباع بالقاهرة بسعر القنطار سبعة دنانير ونصف[5].

وكان الشب محظوراً، ولم يكن بوسع أحد من الناس أن يشتري الشب أو يبيعه أو يحمله، فلا يتصرف فيه إلا الديوان السلطاني، ومتى وجد أو عثر مع أحد صودر وعوقب، واستهلك ما وجد معه منه[6] وهكذا احتكرته الدولة الفاطمية وجنت من ورائه عائداً مالياً كبيراً، بفضل هذه السياسة التي اتبعوها[7].

النطرون[8]:

من أهم المعادن التي اختصت بها مصر[9] واحتكرته، وكان يوجد في منطقتين إحداهما وادي النطرون[10] وقد عين ابن مماتي[11] موضع هذا الوادي "بظاهر ناحية، يقال

---

(1) ابن مماتي: قوانين، ص 329.

(2) الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة، ص 80.

(3) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 328.

(4) المقريزي: الخطط والآثار،ج1، ص 192.

(5) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 329.

(6) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 460؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 206.

(7) جروهمان: أوراق البردي العربية ج4، ص 79، ترجمة د/ حسن إبراهيم حسن، عبد الحميد حسن، عبد العزيز الدالي، ونشر دار الكتب المصرية، القاهرة 1934م.

(8) النطرون: مادة أولية لونها مائل إلى الاصفرار تنتج من تفاعل الأملاح البحرية مع كربونات وسلفات الصودا وكلوريد الصوديوم لوكاس: المواد والصناعات، ص 401، فؤاد فرج: القاهرة وتاريخ المدن القديمة، مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر سنة 1943م، ج3، ص 79.

(9) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر ص 26.

(10) يقع وادي النطرون على منسوب 23 متراً تحت سطح البحر، فؤاد الصفار: الثروة المعدنية، 156.

(11) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 334.

لها الطرانة بينها وبينه نهار" وأشار القلقشندى[1] بقوله: "كانت مائة فدان، تغل نحو ألف دينار في السنة" والمنطقة الثانية في بالخطارة، وهى فاقوس بشرق الدلتا، ولا يبلغ في الجودة مبلغ منطقة وادي النطرون، ولا يبلغ في المتحصل قريباً منه[2].

وقد أشرفت الدولة الفاطمية على عملية استخراجه، فبلغت نفقة استخراج القنطار من النطرون درهمين، بينما بلغ ثمن القنطار في مصر والإسكندرية سبعين درهماً[3]، وكان جزء من إنتاج النطرون يستهلك محلياً، وكان أكثر الناس حاجة إليه في مصر المبيضون[4].

وكان النطرون مباحاً للناس منذ الفتح الإسلامي، وكان أول من حظر عليه أحمد بن مدبر عامل خراج مصر في سنة 247هـ / 859م، وجعله في ديوان السلطان[5] واستمر بعد ذلك، فتضاعفت قيمته وارتفع سعره.

وقد اهتمت الدولة الفاطمية بالاشتغال به، حيث جنت منه أموالاً طائلة[6] إذ بلغ محصوله السنوي حوالي ثلاثين ألف قنطار، وكانت تباع لتجار الروم[7]، فوصل سعر القنطار ثلاثمائة درهم، وكان يحمل من مناطق استخراجه إلى القاهرة والإسكندرية، فيخزن في شون، ثم يباع منها، وكانت الدولة تعين له مباشرين لحساب الواصل أو المنتج أو المباع[8]، حيث كان يصدر منها إلى جميع البلاد[9].

ورغم القيود التي فرضت على التصرف في النطرون، إلا أن العربان كانت تقوم بتهريبه لمبيضي الثياب[10] وخاصة في منطقة وادي النطرون أو (وادي هبيب) إلى شونة

---

(1) القلقشندى: صبح، ج3، ص 460.

(2) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 334.

(3) المقريزي: الخطط، ج1، ص 109.

(4) ابن مماتي: المصدر السابق، ص 335.

(5، 6) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 109، 110.

(7) ابن مماتي: قوانين، 323، 324؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 109.

(8) القلقشندى: صبح الأعشى: ج3، ص 287، 288، 640.

(9) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 106.

(10) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 335.

الطرانـة[1] الـذي لـم تكـن بـه أرض زراعيـة، بـل كانـت تنتشـر فيـه المراعـي مـن الأغنـام والجاموس باسم العربان[2] ورغم ذلك "كان المتحصل من بيع النطرون مال كثير"[3].

وكان النطرون المصري من الأهمية، حيث استعمل في مصر منذ القدم، في احتفالات التطهير، وبخاصـة لتطهير الفم، ولعمل البخور، وصناعة الزجـاج، والطلاء، وفـي الطب والتحنيط[4]، كما كان من المواد الهامة التـي تستخدم مـع الشب جنباً إلـى جنـب فـي كثيـر من الحرف والصناعات وعلى الأخص حرفة الصباغة[5].

معدن النفط:

النفط من المعادن التي احتكرت الدولة الفاطمية إنتاجه أيضاً، لأهميتـه الضـرورية فـي خـزائن السـلاح الفاطميـة[6]، لـذا كـان مـن المعـادن التـي اختصـت بـه مصـر[7]، وكـان يوجـد بالصـعيد الأعلـى بـأرض الحصـن مـن نـواحي ادفـو[8]، كمـا كـان هنـاك حقـل آخـر أشـار إليـه القلقشـندى[9] علـى سـاحل بحـر القلـزم[10] يسـيل دهنـه مـن أعلـى جبـل قلـيلاً وينـزل إلـى أسـفله فيتحصل في دبار[11]، قد وضـعها لـه الأولـون، وكانـت العـرب تـأتي إليـه فتحملـه إلـى خـزائن

---

(1) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 248.

(2) ابن الجيعان: التحفة السنة، ج1، ص 131.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 110.

(4) سليم حسن: مصر القديمة، ج2، ص 205.

(5) ورد لفـظ دنيـل الصـباغ فـي إحـدى أوراق البـردي العربيـة التـي ترجـع تاريخهـا إلـى القـرن الثالـث الهجري/ التاسع الميلادي، جروهمان: أوراق البردي العربية،ج6، ص 209.

(6) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 353، 354.

(7) النويري: نهاية الأرب، ج6، ص 356.

(8) الادفوي: الطالع السعيد، ج1، ص 19، تحقيق/ سعد محمد حسن، 1966م.

(9) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 288.

(10) سمي "بحر القلزم " لأنه مضيق بين جبال، المقريزي: الخطط، ج1، ص 16.

(11) دبار والدبارات، الأنهار الصغيرة التي تتفجر فـي الأرض، وتعنـي الحفر التـي أعدت لهذا الغرض، ابن منظور: لسان العرب، ج5، ص 352، 359.

السلاح السلطانية[1]، كما وجد في صحراء مصر الشرقية، ومن أهم مناطق وجوده جمصه، ورأس غارب، والغردقة[2].

معدن الذهب:

أشرفت الدولة الفاطمية علي المشتغلين بحرفة استخراج الذهب من بني الكنز وغيرهم، وكانت مصر تحقق ربحا وفيرا من تجارة الذهب هذه، فقد أشار الاصطخري[3]، أن الأموال المتحصلة من الاتجار في الذهب كانت ترتفع إلي أرض مصر، ويشير ابن بعره[4]، إلي اهتمام الخليفة الآمر بالله سنة 495هـ/ 1108م - 524هـ/ 1137م، بذهب هذه المناجم وتشجيعه عرب الكنز علي استخراج قدر كبير منه.

واستمر العمل في حرفة استخراج الذهب بمنطقة العلاقى، حتى تناقصت الكمية المستخرجة منه باستمرار - ففي النصف الثاني من القرن السابع الهجري، وأوائل القرن الثامن الهجري، ذكر أبو الفدا[5] "أن ذهب العلاقى يتحصل منه بقدر ما ينفق في استخراجه"، حتى انعدم تماما في أواخر العصر الفاطمي[6].

وكان الذهب يحمل في العصر الفاطمي، من مواطن استخراجه إلي ميناء عيذاب[7]، علي ساحل البحر الأحمر، حيث كان التجار يجلبونه وغيره من العاج، واللؤلؤ في المراكب إلي القلزم ومنها إلي الفسطاط[8].

---

(1) القلقشندى: صبح الأعشي، ج3، ص 289

(2) فؤاد فرج: القاهرة، وتاريخ المدن القديمة، ج3، ص 88

(3) الاصطخري: المسالك والممالك، ص 35.

(4) ابن بعره: كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، ص 49، 50.

(5) أبو الفدا: تقويم البلدان، ص 221.

(6) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 282؛ عطية القوصي: تاريخ دولة الكنوز الإسلامية، الطبعة الأولي، دار المعارف بمصر 1976م، ص 114.

(7) أضحي ميناء عيذاب مركزا تجاريا هاما بعد الفتح الإسلامي لمصر لأكثر من ثلاثة قرون، الاصطخري: المسالك والممالك، ص 35؛ أبو الفدا: تقويم البلدان، ص 121.

(8) البلاذري: فتوح البلدان، ج3، ص 753، تحقيق ومراجعة/ رضوان بن محمد رضوان، طبعة بيروت 1978م؛ اليعقوبي: البلدان، ص 335.

معدن الزمرد[1]:

احتكرت الدولة الفاطمية، معدن الزمرد، بوادي العلاقى[2]، فهي المنطقة الوحيدة في العالم التي أجمع عليها المؤرخون أن بها معدن الزمرد[3]، حيث قام بنو الكنز[4] باستخراجه من مناجمه واستخلاصه من معادنه خلال العصر الفاطمي، وقاموا باحتكار تجارته، وتصديره إلى سائر بلاد العالم[5].

وكان النوع البحري منه، يصدر إلى بلاد الهند والسند والصين والزنج (شرق أفريقيا)، عن طريق البحر، حيث كان لهذه الشعوب رغبة شديدة في شراء هذا النوع من المعدن[6]، كما كان لأهل المغرب من الفرنج والصقالبة إقبال على شراء النوع المغربي[7]، أما ما يعرف بالمر، وهو أفضل أنواعه لأنه شديد الخضرة كثير الماء، كان الغاية والنهاية وكان ثمنه أغلى أثمانه[8]، وهو أقل من القليل بل لا يكاد يوجد[9].

---

(1) الزمرد والزبرجد اسمان يترادفان على معنى واحد، البيروني: الجماهر في معرفة الجواهر، ص160؛ الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة، ص 67، ومعدن الزمرد كان يتخلله حجر أبيض يعرف بالطلق، يضرب فيه حتى يخرج منه الزمرد، المقريزي: الخطط، ج1، ص 232.

(2) العلاقى: حصن في بلاد البجه في جنوبي أرض مصر به الزمرد بينه وبين مدينة أسوان في أرض فياحه يحتفر فيها الإنسان، ياقوت: معجم البلدان، ج4، ص 135، طبعة بيروت سنة 1957م.

(3) ابن حوقل: صورة الأرض، القسم الأول، ص 150؛ الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 22؛ ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 81

(4) بنو كنز، هم الكنوز الحاليون الذين يمتد وطنهم من أسوان في الشمال إلي كرسكو في الجنوب وعرفوا ببني ربيعة وهذه من الألقاب التي عمدت الدولة الفاطمية أن تنعم بها على الناس من باب المكافأة والاعتراف بالخدمات؛ المقريزي: البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، ص50.

(5) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 22؛ القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 286.

(6) المسعودي: مروج الذهب، ج1، ص 298.

(7) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 253.

(8) التيفاشي: أزهار الأفكار في جواهر الأحجار، ص 548، 249.

(9) القلقشندى: صبح الأعشي، ج3، ص 277؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 232

والزمرد المصري له شهرته الفريدة منذ زمن بعيد، فكانت ملوك اليونان ومن تلاهم من ملوك الروم يعظمون شأن هذا الجوهر[1] ويفضلونه على غيره من الجواهر، لما اجتمع فيه من الخواص العجيبة والمنافع الكبيرة، ولخفته في الوزن[2] دون سائر الجواهر المعدنية الأخرى، وكان مبلغ العدسة منه عشرة دنانير، وهو ينافس الزمرد الهندي في جودته[3].

كما استخدم معدن الزمرد محلياً، حيث أمد بنو الكنز البلاط الفاطمي بكميات كبيرة منه[4]، يدل على ذلك ما وجد من الزمرد بكميات هائلة في خزائن الفاطميين وأمرائهم وكبار رجال دولتهم[5] وزادت ثروات البلاد من هذا المعدن النفيس، وكان من الوفرة والجودة بمكان حيث كان يحمل إلي سائر بلاد الدنيا[6].

وقد اهتمت الدولة الفاطمية بمعدن الزمرد إذ وضعته تحت الرقابة المباشرة، فعينت له مباشرون، وأمناء من قبل الحكومة يشرفون على استخراجه وتحصليه[7] ومهما تحصل منه حمل إلى الخزائن السلطانية فيباع ما يباع، ويبقى ما يصلح للخزائن الملوكية[8] واستمر بنو الكنز في استغلاله واحتكاره وتصديره حتى بدأ في النضوب في أواخر العصر الفاطمي، وأخيراً انعدم تماماً في ولاية عهد الناصر محمد بن قلاوون الثالثة، حيث هجرت مناجمه[9].

---

(1) الجوهر: كل حجر يستخرج منه شئ ينتفع به وقيل الجوهر فارسي معرب، ابن سيدة: المخصص، السفر الثاني عشر، ج3، ص 22.

(2) يشير المسعودي: أنه يبلغ من الخمسة مثاقيل في الوزن إلى أن ينتهي إلى حد العدسة في المقدار فيدخل في النظم من المخانق وغيرها، مروج الذهب، ج2، ص 134.

(3) المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص34؛ القلقشندي: صبح الأعشي، ج3، ص 286.

(4) يحكي عل سبيل المثال أن رجلاً من حيران قدم على الخليفة الحاكم بأمر الله من أرض البجه ومعه مخلاة مملوءة بالزمرد والجواهر الذي جمعه من أرض ألبجه، انظر: ابن حماد (أبو عبد الله محمد بن على): أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، طبعة جول كربونل بالجزائر 1346هـ، ص 55- 77.

(5) البيروني: الجماهر في معرفة الجواهر، ص 164- 166؛ ابن الأثير على بن أحمد بن أبي الكوم: الكامل في التاريخ، ج9، ص 12؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 415؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ص 51.

(6) القلقشندى: صبح الأعشى،ج3، ص 287، 288؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 232، 233؛ الباشا وآخرون: القاهرة، تاريخها آثارها، ص 576.

(7، 8) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 459.

(9) المقريزي: الخطط، ج1، ص 414؛ القوصي: تاريخ دولة الكنوز الإسلامية، ص 118.

موارد الغابات من الأخشاب:

عني الفاطميون بزارعة الأشجار عناية كبيرة، من أجل الحصول على حاجتها من الأخشاب اللازمة لصناعة الأسطول الحربي والسفن التجارية، وكذلك ما يلزم لبناء القصور[1] اشتهرت زراعة الأشجار في "منطقة البهنسا حيث كان يزرع بها وحدها ما مساحته ثلاثة عشر ألف فدان"[2] كما كانت لهم البساتين الواسعة التي بها الأشجار التي يتخذون منها الأخشاب الثمينة "في ضواحي الجيزة والفسطاط وقليوب وكان لها حراس وإدارة خاصة للإشراف عليها"[3]، كما كان لأصحاب الضياع الكبيرة والبساتين الواسعة التي كانوا يستخدمون أشجارها في عمل السواقي والمعاصر، وعينوا للضيعة نجاراً خاصاً يدفع حسابه وكيل الضيعة[4].

ومن الأشجار التي كثرت زراعتها بمصر واحتكرتها الدولة، شجرة السنط ، وقد عد السنط "من فضائل مصر، وينبت كثيراً على هيئة أحراج"[5] ويكثر زراعته بالوجه القبلي بالبهنسا والأشمونين وأسيوط وأخميم وقوص[6] نظراً لطبيعة الجو الحار بهذه المناطق.

وقد أشارت أوراق البردي العربية إلى انتشار زراعة محصول القرظ ببلاد الصعيد خاصة، وإلى أهمية هذه الأشجار، حيث كان التجار يشترونه من هناك ويحملونه في المراكب التي خصصت في دار الصناعة لنقله إلى ساحل مصر[7].

وكانت الدولة تهتم به وتحتكره وتمنع الاتجار منه، وفرضت حراسة مشددة على الغابات والأحراج حتى تضمن حمايتها من العبث، وكانت تفرض ضريبة تسمى رسم الحراج نظير ما يقطعه أهل تلك النواحي من الأشجار وما يأخذونه من أطراف عيدان الخشب لاستخداماتهم الخاصة، مقابل أجرة من يباشر قطعها على سبيل النيابة عنهم، وكان كل مائه حمل (أي حمل جمل) يباع لهم بأربعة دنانير[8].

---

(1) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 344؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 109.

(2، 3) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 204، 487.

(4) جرو همان: أوراق البردي العربية، ج6، ص 194

(5) ابن الكندي: فضائل مصر، ص 70

(6) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 344؛ المقريزي: الخطط، ج2، ص 194.

(7) جرو همان: أوراق البردي العربية، ج5، ص 135؛ ج6، ص 130، 131.

(8) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 344، 345.

وكان الديوان لا يبيع المحصول إلا بعد الحصول على احتياجاته من هذه الأخشاب الصالحة أولاً، ولا يتصرف في الفائض إلا عن طريق مستخدمي الديوان، فهم المسئولون عن بيعه، وكان يصادر كل ما عثر منه على شئ ويعاقب حامله[1].

وكانت أسعار القرظ غير مستقرة وخصوصاً المطحون منه، الذي يبلغ سعر المائة إردب منه سبعين ديناراً، وأحياناً ثلاثمائة دينار[2] وجنت الدولة من احتكاره أرباحاً وافرة، وبمرور الوقت أهمل الحكام والمقطعون، أمرها فقطعوا معظم أشجارها حتى انعدمت غالبيتها[3].

المتجر الخلافي:

احتكرت الحكومة الفاطمية الاتجار في بعض السلع لحسابها عن طريق وكلاء لها، فعملت على إنشاء المتجر، وهو مكان لخزن بعض السلع والمواد الخام تشتريها الحكومة ثم تبيعها بعد ذلك، من أجل الحصول على الربح الناتج بين ثمني الشراء والبيع[4]، وقد عرفه ابن مماتي[5]" بأنه ما يبتاع للديوان من بضائع التجار الواردين مما تدعو إليه الحاجة وتقتضيه في طلب الفائدة والمصلحة.

ويشير المقريزي[6] أن هذا المتجر كان في الأصل لخزن الغلال، وكان يبتاع فيه في كل سنة غلة بمائه ألف دينار ، فلما رخصت أسعار الغلة، اقترح اليازوري[7] على الخليفة المستنصر تغيير التجارة في الغلة (الحبوب) إلى أنواع أخرى من السلع لأن "المتجر الذي

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار،ج1، ص 111.

(2) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 344؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 109.

(3) ابن مماتي: المصدر السابق، ص 345.

(4) البراوي: حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين، ص 349

(5) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 327

(6) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 225

(7) الحسن بن على اليازوري تولى وظيفة قاضي القضاة في وزارة على بن أحمد الجرجرائي وزير المستنصر من سنة 427هـ/1035م حتى سنة 436هـ/1073م، ثم تولى اليازوري الوزارة في عهد المستنصر في الفترة 442هـ/1079م -450هـ/1087م، انظر: المناوي، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي،ص 307.

يقام على الغلة فيه مضرة كبيرة على المسلمين، وربما انحط السعر عن مشتراها فلا يمكن بيعها، فتتغير في المخازن وتتلف، وأن يقام متجر لا كلفة على الناس فيه ويفيد أضعاف فائدة الغلة، ولا يخشى عليه من تغير في المخازن ولا انحطاط سعر، وهو الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل وما أشبه ذلك"[1] حتى يضمن زيادة في ربح المتجر عند بيعها مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في ميزانية الدولة ويبدو أن مثل هذه السياسة كانت تقلل كثيراً من عائد أصحاب الحرف ودخلهم العام.

وقد ظهرت آثار فكرة تغيير المتجر من الغلال إلى سلع أخرى في وزارة اليازوري نفسه عندما حدثت المجاعة سنة 444هـ/1081م وتفاقم الأمر لخلو مخازن الدولة من الغلال، وحسب تعبير المقريزي[2] في حوادث هذه السنة "وفيها قصر مد النيل، ولم يكن في المخازن السلطانية شئ من الغلال، فاشتدت المسغبة بمصر" وهكذا يتضح أن فكرة اليازوري بتغيير المتجر قد جانبها الصواب فارتفعت أسعار الغلال في الأسواق.

وقد كانت هذه السلع المحتكرة تقيد لحساب المتجر الذي يتولى التصرف فيها، ويبتاع له أيضاً من البضائع القادمة إلى البلاد والتي يأتي بها تجار الروم من الخشب والحديد والقطران وحجارة الطواحين والبياض[3]، وكان هذا يتم بواسطة موظفين وعمال تعينهم الدولة في الثغور لإثبات وتدوين كل معاملة على حدة في حجج ترسل للديوان الذي أنشئ لهذا الغرض لإثبات حقوق التجار، وهو ديوان المستغلات وكان يرأسه موظف كبير يساعده عدد من الموظفين[4].

ولا شك أن احتكار الحكومة لتلك الموارد، مهما كانت مسبباته كان ذو ضرر بالغ علي المشتغلين بالصناعة والتجارة والفلاحة، كما يؤدي إلي قتل الحافز الفردي بالإضافة إلي نهي الشرع عنه، فإن رسول الله ﷺ منع منه[5].

---

(1) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 225؛ الخطط والآثار، ج1، ص 109.

(2) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 224؛ الخطط والآثار، ج1، ص 109.

(3) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 327.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 6.

(5) سعيد الأفغاني: أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دار الفكر، دمشق سنة 1960م، ص 32.

حظر بعض المنتجات الحرفية من التداول:

من صور القيود على نشاط الحرفيين في العصر الفاطمي، حظر تداول وبيع بعض الأطعمة والأشربة، ففي سنة 360هـ/971م، أصدر جوهر الصقلي قراراً بمنع "بيع الشواء مسموطاً وأن يسلخ من جلده"[1] وفي سنة 395هـ/1004م، أصدر الخليفة الحاكم قراراً بمنع بعض الأطعمة من البيع والتداول[2].

كما أصدر الحاكم في نفس العام (395هـ) بعض القرارات المتعلقة بحظر ذبح اللحوم جاء فيها "المنع من ذبح البقر التي لا عاقبة لها، إلا في أيام الأضاحي، وما سواها من الأيام لا يذبح فيها إلا مالا يصلح للحرث"[3]، وفي مرسوم آخر يرجع إلى سنة 415هـ/1024م، صدرت الأوامر "بألا يتعرض أحد لذبح شئ من الأبقار بوجه ولا سبب فإن من تعرض لذلك حل دمه وماله لأن الناس عدموا العوامل في هذه السنة"[4].

ولاشك أن هذه المراسيم قد أضرت بحرفة الجزارة وبسوق اللحوم، فاجتمع الجزارون واستغاثوا بالخليفة أن يخفف عنهم حظر ذبح الأبقار، وأعلنوا أنهم يمتلكون مخزوناً من الأبقار التي سبق شراؤها، وأنهم أنفقوا في علفها وتسمينها أموالاً كثيرة، وليس فيها ما يصلح للعمل والزراعة، وسألوا الإذن في ذبح ما عندهم، فأجيبوا إلى ذلك، وحدد لهم ثلاثة أيام للتخلص مما تحت أيديهم من أبقار، وانخفض سعرها، فلما انقضت مدة السماح "أحضر الجزارين والهراسين ومنعهم من ذبح الأبقار، فانقطع بيع لحمها من الأسواق"[5].

وفي سنة 417هـ/1026م، أصدر الظاهر قراراً آخر بحظر ذبح الأبقار السليمة، ويروي أبو المحاسن[6] أنه كتب على لسان الظاهر في هذا الصدد كتاباً قرئ على الناس، منه "إن الله تعالى بتتابع نعمته وبالغ حكمته خلق ضروب الأنعام، وعمل فيها منافع الأنام، فوجب أن تحمي البقر المخصوصة بعمارة الأرض، المذللة لمصلحة الخلق، فإن في ذبحها غاية الفساد، وإضراراً للعباد والبلاد" وأباح ذبح مالا يصلح للعمل، ولا يحصل به النفع.

---

(1) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 128 ، 179.

(2) النويري: نهاية الأرب، ج28، ص 178.

(3، 4، 5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 53، 149، 150.

(6) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 252، المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 149، حاشية1.

ويبدو أن هذه القرارات والمراسيم الخاصة بحظر ذبح الأبقار وما شابهها كان يؤثر على أصحاب حرفة الأساكفة والأخفافيين والتي كانت أسواقها رائجة بظاهر الفسطاط[1].

وفي اعتقادي أن أكثر السلع حظراً في العصر الفاطمي، كانت الخمور بأنواعها والمصادر التاريخية تشير إلي أن صناعة الخمور كانت من الصناعات الرائجة والشائعة بين عامة الناس في ذلك الوقت، وكانت قاعات الخمارين منتشرة في الأسواق، وكانت من عادة الدولة إغلاق هذه القاعات خلال شهور رجب وشعبان ورمضان، تنزيها لحرمة هذه الشهور واحتراماً للمناسبات الدينية الإسلامية[2].

ومن الأمثلة على حظر هذه الأشربة، ذلك القرار الذي أصدره الخليفة العزيز بالله 381هـ/991م بإزالة الأنبذة وكسرها، وهدم مواضعها، فكسر لرجل خمسون ألف جرة من الخمور وردت من الصعيد[3].

وشهد عصر الخليفة الحاكم بأمر الله دون غيره الكثير من المراسيم في هذا الخصوص، ففي سنة 392هـ/1001م أصدر مرسوماً "برفع المنكرات وإبطالها وبمنع ذلك، فختم على عدة مواضع فيها المسكرات لتراق"[4]، وفي العام التالي (393هـ) أمر بقلع أشجار الكروم التي في مصر، حتى يمنع صناعة الخمر من العنب[5]، ولم يكتف بذلك، بل كان يدس عيونه بين الناس ليكشف أماكن صناعتها، وأصدر مرسوماً في سنة 395هـ/1004م بحظر بيعها وصناعتها[6]، وفي عام 397هـ/1006م قبض على جماعة يقومون بصناعتها وضربوا لمخالفتهم الأمر بحظر صنعها[7] ولا شك أن اختفاء سلعة أو ندرة وجودها يزيد الطلب عليها، فيرتفع سعرها.

ويبدو من الصعب في تلك العصور إحكام الرقابة تماماً على حظر سلعة معينة، والدليل على ذلك استمرارية صدور القرارات في هذا الشأن، ففي 399هـ/1009م قرئ

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 287، 288.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 291.

(3) ابن ميسر: تاريخ مصر،ج2، ص 169؛ المقريزي: اتعاظ، ج1، ص 271.

(4) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 44.

(5) السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص 168 أبو المحاسن: النجوم الزاهرة،ج4،ص 177.

(6) النويري: نهاية الأرب، ج28، ص 178.

(7) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 242.

سجل "بالمنع من حمل النبيذ[1] والمزر، وحذر من التظاهر بشي منه أومن الفقاع، والدلينس[2] ... والترمس المعفن"[3]. وعندما أشيع ذلك بين الناس ازدحم الناس على شراء النبيذ وبيع كميات منه فارتفع سعره، وعز وجوده، حتى بيع كل عشرة جرار[4] بدينار، ولم يوجد لكثرة طلابه[5].

وقد زادت قرارات الحاكم عنفاً، وهذا عمل يحمد له، ففي سنة 400هـ/1009م ضرب جماعة من التجار، وشهروا بسبب ضبطهم يبيعون الفقاع[6] وفي العام التالي قبض على جماعة من التجار بسبب بيعهم النبيذ واعتقلوا وداهم رجال الشرطة مواضع النبيذ، وكثفت حملات التفتيش على مواضعها، بهدف منع بيع الخمور وكشف مصادر إنتاجها[7]، ولكن دون جدوى فقد أعيته الحيلة تماماً عن منعها، ووجد أن خير وسيلة لتحقيق ذلك، هو إتلاف مصادر إنتاجها الزراعية، فأصدر قراراً بمنع بيع العنب والزبيب مهما قلت كميته، وحرم على الناس حمله، وألقى في النيل كميات ضخمة منه، وأحرق ما وجد في مخازن التجار، فأحرق في خمسة عشر يوماً ألفين وثمانمائة وأربعين حمل زبيب[8]، وطرح العنب في الطرقات وأمر بدوسه، فدرسته البقر، وغرق ما حمل منه في النيل، كما صادر ما عند التجار من العسل، وختم على مخازنه، وألقى في النيل آلاف الجرار[9].

---

(1) كان يصنع في أماكن كثيرة من البلاد وخاصة التي تجود فيها زراعة الكروم، انظر: جرو همان: أوراق البردي العربية،ج1، وثيقة رقم 69، ص 221، 222؛ ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص 47.

(2) نوع من السمك الصغير لا قشر له، المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 53، حاشية 4.

(3) المقريزي: نفس المصدر، ج2، ص 77.

(4) يقدر وزن ما كانت تحمله الجره بما يتراوح بين 136- 140 رطلاً انظر: جروهمان: أوراق البردي العربية، ج5، وثيقة رقم 399، ص 136، 137.

(5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 76.

(6) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 242.

(7) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 86، 87.

(8) النويري: نهاية الأرب، ج 28، ص 190.

(9) انظر: ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 5، ص 293؛ ابن سعيد: النجوم الزاهرة، ج1، ص 52، 53؛ ابن حماد: أخبار بني عبيد، ص 98، 99.

ويأتي عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله، ليتلاشى معه الحظر الشديد على الخمور، ففي بداية عهده يروي النويري[1] أنه "في المحرم سنة 412هـ/1021م، سومح بمكس الفقاع، وكان مقداره في الشهر سبعمائة دينار"، مما يوحى بأن الظاهر لم يكتف برفع الحظر الذي فرضه الحاكم على صناعة الخمور، بل شجع على صناعتها وتداولها برفع الضرائب عنها.

ويروي المسبحي[2] المعاصر ما يؤيد ذلك على ما شاهده أثناء الاحتفال بفتح الخليج سنة 415هـ/1024م فيقول: "وشوهد من سكر النساء وتهتكهن، وحملهن في قفاف الحمالين سكارى، واجتماعهن مع الرجال، أمر يقبح ذكره".

ويبدو أن الظاهر تسامح في كل ما حظره الحاكم من قبل، يتضح ذلك في رواية للمقريزي[3] أنه "في سنة 418هـ/1027م، شرب الظاهر الخمر وترخص فيه للناس، وفي سماع الغناء وشرب الفقاع وأكل الملوخيا وسائر أصناف السمك، فأقبل الناس على اللهو" وكان ذلك نتيجة للضغوط والحظر الشديد الذي عاني منه الناس خلال فترة حكم الحاكم بأمر الله، ورغم هذه الإباحية إلا أن عادة منع بيع الخمر وتداوله خلال شهور رجب وشعبان ورمضان ظلت قائمة، ليست فقط على القاهرة والفسطاط، بل امتد الحظر إلى سائر أنحاء البلاد، فكتب بذلك إلى جميع ولاة الأعمال[4].

حظر التجول وأثرة علي نشاط أهل الحرف:

ومن الأحداث المثيرة في عهد الخليفة الحاكم أيضاً، وكان لها تأثير على النشاط الحرفي والتجاري، إلزامه للناس بغلق الأسواق نهاراً، وفتحها ليلاً[5] وإصدار أوامره لأهل الحرف في الأسواق بتعليق المصابيح على جميع الحوانيت والمحال المختلفة في طرقات

---

(1) النويري: نهاية الأرب، ج28، ص 204

(2) المسبحي: أخبار مصر، ص 40، 251؛ المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 137؛ المقريزي: الخطط، ج2، ص 145

(3) المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 129

(4) انظر: ابن المأمون: نصوص من أخبار مصر، ص 104؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 491.

(5) انظر: النويري: نهاية الأرب، ج28، ص 176

القاهرة والفسطاط، لكي يتيسر له الوقوف على أحوال الناس ليلاً [1]، فصارت كافة الأنشطة الحرفية والتجارية تؤدي ليلاً[2] وترتب على ذلك حدوث تغيير مفاجئ في نمط الحياة المصرية، مما أدي إلى ارتباك حياة الناس في ذلك الوقت، وإن كان هذا لم يستمر طويلاً[3].

فما لبث أن بلغ الحاكم بأمر الله أن بعض العناصر استغلت إضاءة الشوارع والطرقات للعبث والفوضى، فترتب على ذلك صدور بعض قرارات حظر التجول، فمنع النساء من الخروج ليلاً منذ العشاء، ونهي الرجال عن الجلوس في الحوانيت، ثم منع الناس كافة من التجول بعد العشاء وحتى مطلع الفجر، وأتبع ذلك مراسيم تحرم على الأهلين فتح محلاتهم التجارية ليلاً[4] وأن تتوقف الأنشطة والمعاملات في الأسواق، "ونودي في القاهرة ألا يخرج أحد بعد المغرب إلى الطريق، ولا يظهر بها لبيع ولا شراء فامتثل الناس لذلك"[5].

كما أصدر الحاكم قراراً آخر في سنة 398هـ/1008م، بحظر التجول "فمنع الناس كافة من الخروج قبل الفجر وبعد العشاء إلى الطرقات واشتد الأمر على الكافة لشدة ما داخلهم من الخوف وشدة الغلاء"[6] فتأثرت البلاد بمجاعة شديدة وتعزر وجود الخبز.

وتوالت قرارات الحظر التي أصدرها الحاكم على النساء، ففي سنة 402هـ/1011م منع النساء من الخروج إلى الأسواق، والحمامات، كما حظر عليهن التطلع من نوافذ البيوت والشرفات والوقوف على أسطح المنازل، وبلغ الحظر حداً منع معه صانعي الأحذية من صنع الأخفاف للنساء، حتى يتعذر عليهن الخروج من بيوتهن[7]، وترتب على هذا الحظر

---

(1) جمال الدين سرور: مصر في عصر الدولة الفاطمية، ص 60، 61.

(2) Lane pool: A History of Egypt. pp. 125 – 126.

(3) النويري: نهاية الأرب، ج28، ص 176..

(4) القرماني: أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، ص190؛ المقريزي: الخطط ، ج2، ص 108.

(5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 54.

(6) انظر : المقريزي: الخطط والآثار ، ج2، ص 287،286.

(7) يحي ابن سعيد: التاريخ المجموع، ص 208؛ المقريزي: الخطط، ج2، ص 287؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 178، 179.

إزاء النساء أن اعتكفن في بيوتهن[1]، فضلاً عن تأثر الأساكفة والأخفافيين من تلك القرارات والمراسيم الخاصة بالنساء، لتعطل حوانيتهن بسبب ذلك[2].

وكانت العقوبات الصارمة جزاء من يعصى الأوامر أو يتمرد عليها، رغبة منه في فرض هيمنته وهيبته على رعاياه وتأييد حكمه، فإذا أظهر فريق من الناس تذمراً، أسرع في التخلص منهم[3].

الكوارث

الكوارث الطبيعية

تعرضت مصر منذ الأزل لأزمات اقتصادية متعددة نتيجة لنقص مياه النيل وعدم وفائه بالحد المناسب لا تمام عملية الزراعة، أو زيادته زيادة كبيرة تؤدي إلى ما يعرف بالاستبحار[4]، مما أدي في الحالتين إلى وقوع المجاعات التي كانت تأتي على الاقتصاد فتهز أركانه، وأن الحد المناسب لزيادة النيل كانت ستة عشر ذراعاً والذراع أربعة وعشرون إصبعاً بمقياس مصر[5]، والغاية القصوى ثمانية عشر ذراعاً، فإذا انتهي إلى هذا الحد فتحت الخلجان[6] والترع فتتدفق المياه منها إلى الأراضي البعيدة عن نهر النيل[7]، ويشير النويري[8] إلى ذلك بقوله: "ويحصل لأهل مصر إذا وفي النيل ستة عشر ذراعاً، فرح عظيم، ومتى قصر النيل عن هذا المقدار غلت الأسعار".

---

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص 287، 288؛ جمال الدين سرور: مصر في عصر الدولة الفاطمية، ص62.

(2) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، 312.

(3) يحي بن سعيد: التاريخ المجموع، ص 221؛ أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج4، ص 178.

(4) الأرض المستبحرة: هي الأرض المنخفضة التي نفذ إليها الماء ولم يجد مصرفاً حتى فات موعد الزرع، والماء باق على الأرض، انظر التفاصيل، الخطط، ج1، ص 101.

(5) عن المقياس، انظر: ابن جبير، الرحلة، ص 29،30، ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 114؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 195.

(6) عن الخلجان، انظر: ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص 205، 206؛ والخلجان جمع خليج وهو نهر صغير يختلج من نهر كبير أو من بحر، انظر: الخطط، ج2، ص 139 وما بعدها.

(7) انظر التفاصيل: ابن الكندي: فضائل مصر، ص 60؛ ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 76.

(8) النويري: نهاية الأرب، ج1، ص 263، 264.

لذا ارتبطت حياة مصر الاقتصادية بنهر النيل، ارتباطا وثيقا، ويصف بن فضل الله العمري[1]، فضل النيل علي شعب مصر فيقول: "ساقه الله تعالي إلي مصر، وأحيا به بلدة ميتة وسقاه أمة عظمي، وإن لم تكن هي المنفردة بنفعه، فإنها كالمنفردة"، وكان يقام في مصر احتفال عظيم بمناسبة وفائه[2]، وقد مرت البلاد قبيل العصر الفاطمي بأزمة اقتصادية عنيفة وقحط شديد استمر تسع سنوات من سنة 352هـ/963م، وحتى بعد استقرار الفاطميين في البلاد كان من أهم عواملها انخفاض ماء النيل حيث توقف منسوبه عند خمسة عشر ذراعاً وأربعة أصابع مما أدي إلى ارتفاع الأسعار وانعدام الأقوات، حتى بلغت الأسعار في ذلك الوقت ثلاثة أضعاف السعر العادي[3] كما وصل منسوب النيل في سنة 356هـ/967م إلى اثني عشر ذراعاً، وهو أمر لم يعرف له مثيل فيما سبق من سنين[4].

ومما زاد من اضطراب البلاد في هذه الفترة أيضاً، الصراع بين الطوائف المختلفة، خاصة بعد موت كافور الإخشيد حيث أخذ الاضطراب يعم الجند والأمراء فانتشرت الفوضى ونهبت الأسواق، وشملت الفوضى الحياة بصورة عامة، وضاعت أموال الناس وتعذرت الأقوات[5].

ولهذا وضع جوهر الصقلي منذ دخوله مصر سنة 358هـ/969م أمام عينيه ضرورة التخفيف من أثار تلك المجاعة، وإعادة بناء الاقتصاد المصري على أسس سليمة، لذا اتخذ بعض الإجراءات التي حدت فعلاً من استفحال الأزمة، كان أهمها كتم النداء على مقياس النيل إلا بعد أن يوفى الحد الطبيعي، وألا يكتب بذلك إلا إليه وإلى الخليفة المعز لدين الله حتى يتفادى الشعور بالقلق عند الناس إذا قصر النيل عن الوفاء[6]، وحسب تعبير المقريزي[7]

---

(1) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج1، ص 67.

(2) النويري: نهاية الأرب، ج1، ص 263، 264.

(3) انظر: المقريزي، إغاثة الأمة، ص 12.

(4) انظر: النويري، نهاية الأرب، ج28، ص 60، 61.

(5) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 13.

(6) المقريزي: اتعاظ، ج1، ص 138.

(7) المقريزي: الخطط، ج1، ص 61

"ففي كتمان الزيادة عن العامة أعظم فائدة"، كما وجه عنايته بمشروعات الري والصرف حتى يضمن الحد من الآثار السيئة لتذبذب مياه النيل[1].

ورغم هذه الاحتياطات جميعها إلا أن الأزمة الاقتصادية والمجاعة لم يقض عليها نهائياً، بل استمرت حتى بعد سنة 362هـ/972م، حيث اشتد الغلاء بسبب قصور النيل، وانتشر الوباء، وتفشت الأمراض، وكثر عدد الموتى، حتى عجز الناس عن تكفين موتاهم ودفنهم، فكان من يموت يطرح في النيل، لدرجة أنهم كانوا يحصلون على حاجتهم من مياه الشرب الملوثة[2].

وفي سنة 387هـ/997م أخذت المجاعة تلوح مرة أخرى زمن الخليفة الحاكم بأمر الله بسبب قصور ماء النيل، وتوقفه عن الارتفاع أكثر من خمسة عشر ذراعاً مما أدى إلى انعدام الأقوات وارتفاع الأسعار واضطراب الأمن، وزاد الطلب على القمح باعتباره الغذاء الرئيسي للشعب المصري، واشتد خوف الناس، وأخذت النساء من الطرقات، وزادت أسعار الخبز حتى وصلت أربعة أرطال بدرهم، واستمر الحال على ذلك لفترة[3].

وفي سنة 395هـ/1008م، أبي النيل أن يصل لأكثر من خمسة عشر ذراعاً وسبعة أصابع[4] وقد نشأ عن ذلك أزمة كبيرة في اقتصاد البلاد "فارتفعت الأسعار، ووقفت الأحوال في الصرف، فإن الدراهم المعاملة[5] كانت تسمى يومئذ الدراهم المزايدة والقطع فتعنت الناس فيها وكان صرف الدينار ستة وعشرين درهما منها، فتزايد سعر الدينار إلى أن كان في سنة سبع وتسعين كل أربعة وثلاثين درهما بدينار"[6] فساءت الأحوال المالية والنقدية بالبلاد إذ ظهرت أزمة سببها انخفاض سعر الدراهم الفضية، ووصلت الأحوال المالية إلى أقصي درجات انهيارها في تلك الفترة.

---

(1) ابن الكندي: فضائل مصر، ص59؛ ابن المأمون: نصوص من أخبار مصر، ص11.

(2) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 307؛ الخطط، ج1، ص 16.

(3) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 8؛ إغاثة الأمة، ص 14.

(4) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 213.

(5) المقصود بالدراهم المعاملة، ما كان منها مضروباً حسب قوانين الدولة القائمة، متداولاً بين الناس بقيمته الرسمية، انظر: القلقشندى، صبح الأعشى، ج3، ص 465، 468.

(6) المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 58؛ إغاثة، ص 14، 15.

وتكررت نفس المجاعة في سنة 398هـ/1008م، والنيل لم يصل إلى حد الوفاء فلم يزد عن أربعة عشر ذراعاً وأصابع[1]، فأخذت الأزمة تطل مرة أخري على البلاد ولكن بصورة شديدة، فضج الناس من الجوع ووصل سعر الحملة[2] من الدقيق ستة دنانير، وكل تليس[3] قمح بأربعة دنانير، والأرز كل ويبه بدينار ولحم البقر رطل ونصف بدرهم ولحم الضأن رطل بدرهم، والبصل عشرة أرطال بدرهم، والجبن ثماني أواق بدرهم، وزيت الأكل ثماني أواق بدرهم، وزيت الوقود رطل بدرهم[4]، وكان من أثر هذه الأزمة توقف الموصلات النهرية نتيجة لانخفاض المياه بصورة كبيرة مما أدي إلى توقف نقل السلع والمنتجات بين المدن الرئيسية وغيرها من المدن التجارية والصناعية إلى مدينة مصر والقاهرة التي تعتمد على هذه المنتجات.

وقد كان ارتفاع منسوب النيل عن الحد المناسب سبباً أيضاً في حدوث الأزمات الاقتصادية التي عانت منها البلاد، ففي سنة 408هـ/1017م زاد النيل زيادة كبيرة وصلت تسعة عشر ذراعاً وثمانية أصابع[5]، فغرقت بسببه البلاد والضياع ووصل الماء إلى المنازل بمدينة مصر والقاهرة، مما أدي إلى القضاء على الزرع وعلى الثروة الحيوانية حيث نفقت البهائم، وانتشر الوباء، وفر معظم الناس من مساكنهم تاركين وراءهم كل شئ[6].

كما اضطربت أحوال البلاد الاقتصادية في عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله، لدرجة أن خزانة الدولة أفلست فلجأ الخليفة للاقتراض من كبار رجال الدولة وكبار التجار لمواجهة الأزمة[7]، وكان سببها نقص ماء النيل بين سنتي 414هـ/ 1023م – 415هـ/

---

(1) المقريزي: إغاثة، ص 17؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 220.

(2) الحملة من الدقيق توازي ثلاثمائة رطل مصري، والرطل يساوي اثنتي عشرة أوقية زنة كل أوقية إثنا عشر درهماً، ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 365، 455.

(3) التليس: يزن مائة وخمسين رطلاً، أو نصف حملة، ابن مماتي: نفس المصدر، ص 365.

(4) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 74؛ إغاثة الأمة: ص 17.

(5) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 246.

(6) المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 112.

(7) انظر التفاصيل: المسبحي، أخبار مصر، ص 207.

1024م، نقصاً شديداً بلغ أربعة عشر ذراعاً وأربعة عشرة إصبعاً[1]، فاشتد الغلاء وعم القحط واضطربت أحوال البلاد الاقتصادية، وقلت بل انعدمت الثروة الحيوانية وكذلك المواد الغذائية، وتعذر وجود القمح وكان يتم الحصول عليه سراً وبيعت حمله الدقيق بدينارين وربع، والخبز أربعة أرطال بدرهم وثمن، وحمل التبن بعشرين درهماً، واشتدت الأزمة سوءاً فارتفع سعر القمح حتى بيع التليس منه بثلاثة دنانير والشعير أربع ويبات بدينار والخبز رطلان ونصف بدرهم[2]، وكان من شدة الأزمة أن ضج الناس، وخرج أهل البلد من الرجال والأطفال ومعهم المصاحف المنشورة إلى الجبل يستغيثون الله تعالى فلم يغاثوا[3]، مما زاد اضطراب البلاد وانتشار الفوضى وانعدام الأمن، حتى أن حجاج بيت الله الحرام عادوا بعد أن قطعت عليهم الطرق، ونهبوا، ولم يحج أحد منهم في هذا العام 415هـ/1024م، بسبب خطورة الأحوال[4].

أما في عهد الخليفة المستنصر بالله، فكانت الأزمات أكثر قوة وضراوة، وبدأت مظاهرها منذ عام 444هـ/ 1052م، بسبب قصور النيل مما أدي إلى اضطراب أحوال البلاد الاقتصادية، أضف إلى ذلك فكرة اليازوري[5] في تغيير المتجر من الغلال والسلع الغذائية إلى بعض المواد الأخرى التي لا كلفة فيها ولا خوف من فسادها إذا تركت مدة طويلة كالخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل وغيره، وقد أتت هذه الفكرة بنتائج عكسية، نظراً لتزامنها مع نقص منسوب النيل وعدم زراعة الأراضي الزراعية بصورة طبيعية، ففقدت الدولة مخزونها من السلع الغذائية الضرورية اللازمة في حالة الأزمات، فاشتدت الأزمة والتي أخذت ملامحها تتضح مع بداية سنة 447هـ/ 1054م - 448هـ/ 1055م، فخلت مخازن الدولة من القمح إلا ما يكفي جرايات القصور ومطبخ السلطان وحاشيته، وارتفعت

---

(1) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 260.

(2) المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 142.

(3) المسبحي: أخبار مصر، ص 32.

(4) المقريزي: اتعاظ الحنفا،ج2، ص 166.

(5) بلغ هذا الوزير من سعة النفوذ وعظم الحظوة أن المستنصر بالله سأله أن يقرن اسمه باسمه على السكة، انظر الكندي: الولاة والقضاة، ص 316؛ السيوطي: حسن المحاضرة،ج2،ص 116.

الأسعار وصار الخبز طرفة[1] واستمرت الأزمة سبع سنين متتالية من سنة 457هـ/ 1065م، حتى سنة464هـ/ 1072م بصورة شنيعة[2] شبهها غير واحد من المؤرخين بأيام القحط التي عانت منها مصر سبع سنوات متتالية زمن النبي يوسف عليه السلام[3]، وقد أدت هذه الأزمة في العصر الفاطمي إلى خراب الديار المصرية[4].

ثم تكررت تلك الأزمات بسبب تذبذب ماء النيل بين النقصان والزيادة من حين لآخر واستمر ذلك حتى نهاية العصر الفاطمي[5]، ورغم أن تلك الفترات من الاضطراب الاقتصادي كانت تعالج من قبل الدولة التي ضربت دائماً بيد من حديد على هذه الفوضى الاقتصادية، إلا أن الكوارث الطبيعية لا دخل للإنسان فيها، ولذا نجدها تتكرر من وقت لآخر تاركة وراءها آثار سلبية واضحة في كيان الاقتصادي المصري عامة والنشاط الاقتصادي للحرفيين والتجار بصفة خاصة.

الأزمات الاقتصادية:

ولا شك أن معظم الكوارث والأزمات التي مرت بها مصر خلال العصر الفاطمي، كان ينتج عنهما غلاء فاحش في الأسعار وقحط شديد في الأقوات، أدى بطبيعة الحال إلى وجود المجاعات التي كانت دائماً مصحوبة بانتشار الأمراض والأوبئة التي قضت على الكثير من العنصر البشري الفعال في اقتصاديات البلاد.

ومن الأمثلة على ذلك، الوباء الذي حل بمصر سنة 360 هـ/ 970م، وقضى على أعداد كثيرة من الناس، "حتى عجز الناس عن تكفين الأموات ودفنهم"[6] نظراً لتفشى الأمراض بينهم، لعدم وجود الوسائل الطبية المناسبة للقضاء على هذه الأمراض، وزاد من انتشار الوباء كثرة إلقاء الموتى من الناس في النيل فتلوثت مياهه، فضلاً عن إلقاء الموتى من

---

(1) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 20.

(2) انظر، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج5، ص 3.

(3) انظر ابن ميسر: تاريخ مصر، ح2، ص 58؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ص 60- 62؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 335-338، زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص 14- 16.

(4) المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 265.

(5) انظر أمثلة على ذلك: المقريزي إغاثة الأمة، ص 27، 28.

(6) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 14.

الحيوانات في الشوارع والأزقة فكان يصدر عنها روائح كريهة، كل ذلك ساعد على انتشار الوباء وانتقال الأمراض بين الناس[1].

ومن الأوبئة التي حلت بمصر في ذلك الوقت، مرض الجدري، فيروي المقريزي[2] في أحداث سنة 364هـ/ 974م قوله: "وفي شعبان وقع الجدري في كثير من الناس، وأقام شهوراً" كما يقول في أحداث العام التالي 365هـ/ 975م: "كان بمصر وباء عظيم مات فيه خلائق، فحكي بعض من سمع نواب السلطان يقول: الذي قبر من الديوان سبعة آلاف وسبعمائة وستون سوى من لم يعلم بموته، أما من دفن بلا كفن فكثير"[3].

كما أشار المقريزي[4] إلى الوباء الذي اجتاح مصر سنة 399هـ/ 1009م ولكنه لم يشر إلى نوع الوباء، فروايته تقول: "وتزايدت الأمراض، وكثر موت الناس، وعزت الأدوية" والنص يفيد تعذر وجود بعض النباتات الطبية التي كانت تستخدم في العلاج، والموجود منها كان يتعذر الحصول عليه نظراً لارتفاع أسعارها نتيجة إقبال الناس على شرائها بسبب الأمراض، فمثلاً "بلغ السكر أربعة دراهم للرطل، وبذر الرمان كل أوقية بدرهم، ودهن البنفسج[5] كل أوقية بدينار، والعناب[6]، والأجاص[7]، كل أوقيتين بدرهم..."[8]، وظل هذا الوباء حتى سنة 400هـ/ 1010م حيث استمرت الأمراض والموت وتعذر وجود الأدوية المطلوبة لعلاج المرضى[9].

وفي سنة 410هـ/ 1019م، وقع وباء شديد تسبب في وفاة أعداد غفيرة من الشعب المصري، بلغت عدة مئات خلال شهور رمضان وشوال وذي القعدة، ثم ارتفعت هذه الأعداد فوصلت "مائتي ألف وسبعين ألف، سوى الغرباء وهم أكثر من ذلك[10]"

---

(1) المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 307؛ الخطط والآثار: ج1، ص 16.

(2، 3) المقريزي: اتعاظ، ج1، ص 218، 246.

(4) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج 2، ص 78.

(5) البنفسج، وهو نافع لأمراض المعدة، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 57.

(6) العناب: شراب يفيد في معالجة أمراض المعدة والكلي، ابن الأخوة: معالم القربة، ص 188،حاشية6.

(7) الأجاص: هو البرقوق، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 43، حاشية 5، وهو شجر ناعم الورق من فوائدة تخفيف القروح، ابن الأخوة: المصدر السابق، ص 188, حاشية 5.

(8، 9، 10) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 78، 81، 115.

وقد تزامن هذا الوباء مع تدمير أسواق الفسطاط، علي يد العبيد السودان[1] ولكن لم يمض على هدوء الحال سوى سنين قلائل إلا وعادت المجاعات والأوبئة إلى الظهور في عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله في سنة 415هـ/ 1024م، ويصف المسبحي[2] نوع هذا الوباء وشناعته فيقول: "وتواتر الموت والوباء حتى لم يكن يخلو منزل أحد من عدة من المرضى، وأوجاع الدم، والحلوق... فتهالك الناس من كل جهة وسبيل" وشحت الأدوية وارتفعت أسعارها حتى بلغت الأوقية من الشراب بدرهم، كما ارتفعت أسعار السلع والضروريات بصورة شنيعة، حتى عز وجود شيء من الحيوان مثل الدجاج والفراريج، ووصلت رواية الماء ثلاثة دراهم، حتى عمت البلوى وانشغل أهل الحرف والمعايش بأنفسهم وما بها من الأمراض وانصرفوا عن أعمالهم وتركوا معايشهم، وخلت الأسواق من المتعاملين فيها، حتى كانت الأمتعة كالثياب وغيرها يرمى بها في الأسواق وينادي عليها فلا يوجد من يدفع فيها درهماً فما فوقه[3].

كما تكرر نفس الشيء في ذي القعدة من نفس العام 415هـ/ 1024م، حتى بلغ من أمر الناس أن جزاراً طرح عظماً لكلب فطرد رجل شاب مستور متعفف الكلب وأخذ العظم منه وامتصه نيئاً، وتواتر الموت في أكثر الناس ولاسيما الفقراء والمساكين الذين لا يجدون سوى الأوراق الخشنة من القنبيط التي ينزعها البقالون عن رؤوس الكرنب ويرمونها فيأكلونها، وانعدمت الأقوات وغلت الحبوب عامة حتى بلغ طحين القفة من القمح خمسة دراهم، وغلا الماء حتى بيعت راوية الجمل بثلاثة دراهم، وراوية البغل بدرهمين، لتعذر علف الدواب وعدم وجود من يستقي عليها، وحل بالناس ضرٌ ومصغبةٌ عظيمةٌ[4].

ومن أخطر ما تعرضت له مصر في العصر الفاطمي، ما حدث في أعقاب سنوات الشدة العظمى السبع من مجاعات وأوبئة، حيث انعدمت الأقوات واشتد الجوع، وأصبح الحصول على الخبز من ضروب الوهم، فصار سعر الرغيف الواحد بزقاق القناديل من الفسطاط كبيع الطرف بخمسة دنانير، وبلغ الإردب من القمح مائة وعشرين ديناراً، بل زاد

---

(1) انظر النويري: نهاية الأرب، ج28، ص 200- 201.

(2) المسبحي: أخبار مصر ، ص 188.

(3) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 162.

(4) المسبحي: أخبار مصر، ص 192، 193؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 164.

الأمر سوءً وقضى على الثروة الحيوانية، وأكل الناس الحيوانات النافقة، وأكلت الكلاب والقطط حتى بيعت وأصبح سعر الكلب خمسة دنانير والهرة بثلاثة دنانير[1] وبلغ من شدة الجوع أن العامة استولوا على بغلة الوزير وأكلوها خوفاً من شبح الموت الذي يطاردهم في كل مكان، وقد أعدم هؤلاء الفعلة، ولم يتركهم العامة من الناس بل أكلوا لحومهم أيضاً[2] وليس هذا بغريب فقد صارت طائفة من العوام تجلس على سقائف بيوتهم ومعهم سلب وحبال فيها كلاليب، فإذا مر بهم أحد الناس ألقوها عليهم ونشلوه بها في أسرع وقت، فإذا ما صار عندهم ذبحوه في الحال وأكلوا لحمه ومصوا عظامه[3] ومن غريب هذا الأمر أن امرأة كانت تمر بزقاق القناديل فعلقها السودان بالكلاليب وخطفوها وقطعوا من عجزها (فخذها) قطعة وقعدوا يأكلونها وغفلوا عنها، فخرجت من الدار واستغاثت فجاء الوالي وكبس الدار فأخرج منها الكثير من القتلى[4].

كما أظهرت تلك الشدة مدى انعدام قيمة الممتلكات أمام رغبة البقاء لدى الإنسان وكفاحه في الحصول على الطعام بأي وسيلة، فقد ذكر ابن إياس[5] أن إحدى الحارات بيعت في أثناء الشدة العظمى بطبق وكل دار داخل هذه الحارة التي يبلغ عدد دورها عشرين داراً برغيف، ولذا أطلق عليها حارة الطبق، كما بيعت دار ثمنها تسعمائة دينار بتسعين ديناراً واشترى بها صاحبها عشرين رطل دقيق[6].

بل تجاوز الأمر الحدود كلها فأصبحت المجوهرات والنفائس لا قيمة لها أيضاً في ظل هذه الظروف، فقد خرجت بعض نساء الطبقة المترفة لتبيع عقداً لها من اللؤلؤ مقابل الحصول على طعام فلم تجد من يشتريه منها مما جعلها تلقيه على الأرض وتقول: "إن لم تنفعني وقت الحاجة فلا حاجة لي بك"[7] بل إن امرأة من الطبقة المترفة أيضاً أخذت عقداً من الجوهر الثمين قيمته ألف دينار وعرضته للبيع على جماعة من الناس مقابل الحصول

---

(1) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 24، اتعاظ الحنفا، ج2 ،ص 297.

(2، 3) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 24، 25.

(4) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 297، 298؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج2 ، ص 171.

(5) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ص 60، 61.

(6) المقريزي: اتعاظ، ج2 ، ص 296، 297.

(7) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ص 61.

على دقيق فلم تجد من يعطيها دقيقاً عوضاً عن هذا العقد الثمين، ولكنها بعد تعب شديد وجهداً استطاعت أن تحصل على عطف أحد التجار فأخذها منها وأعطاها بدلاً منه جوالاً من الدقيق، فاستأجرت حمالاً لحمله من الفسطاط إلى باب زويلة، فلما وصلت باب زويلة وعلم الناس أن معها دقيق تكاثروا عليها ونهبوا ما معها، فوجدت نفسها تنهب معهم فلم تحصل إلا على ملء يديها، فلما وصلت إلى بيتها عجنت بهم رغيفا وخبزته ثم أخذته على جريدة وتوجهت به إلى أسفل قصر الخليفة ونادت بأعلى صوتها وقالت: "يا أهل القاهرة ومصر ادعوا للخليفة المستنصر بالله بالنصر الذي أكلنا الرغيف في أيامه بألف دينار"[1]، وكان لهذه القصة أثرها في شعور المستنصر بخطورة الأمر وتهديد الوالي بعزله إن لم يتدارك هذا الحال، والأغرب من ذلك أن بيعت حبه القمح بدينار، فيروي المقريزي[2] أن أحد المياسير وقف بباب القصر وصرخ حتى خرج إليه المستنصر، فلما وقف بين يديه قال: "يا مولانا هذه سبعون قمحه وقفت علي بسبعين ديناراً كل حبة قمح بدينار، في أيامك، وهو أني اشتريت إردبا بسبعين ديناراً فنهب مني ولم يبق لي منه سوى ما وقع بيدي وانتهابي منه مع من نهب، فعددت ما في يدي فجاء سبعين حبة من قمح، وإذا كل حبة بدينار، فقال المستنصر: "الآن فرج الله على الناس فإن أيامي حُكم لها أنه يباع فيها القمحة بدينار".

وقد بلغ من شدة الغلاء وانعدام الأقوات في تلك الفترة أن خلت الأسواق من المتعاملين فيها، وأغلق أهل الحرف والتجار حوانيتهم خوفاً من أن تتعرض لنهب الجائعين، فأكل الناس الميتة[3] وعظم الأمر حتى أكل الناس بعضهم بعضاً[4] ويروي ابن دقماق[5] عند ذكره زقاق الندافين: أن جماعة كانوا يقفون في غلاء المستنصر تحت القبو هناك فمن مر بهم ندفوه، ونزعوا ما عليه ورموه في بئر، كما أشار في موضع آخر عند ذكره زقاق العكامين: أنه سمي بذلك لأن قوماً في غلاء المستنصر كانوا يعكمون الناس ثم يحملونهم إلى زقاق القتلى حيث يقتلونهم فيه[6].

---

(1) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 25، 26؛ اتعاظ الحنفا، ج2، ص 299.

(2) المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 299.

(3) النويري: نهاية الأرب، ج28، ص 233.

(4) ابن ميسر: أخبار مصر،ج2، ص 58.

(5، 6) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 16، 18.

ولم يقتصر الحال عند هذا الحد بل صحبه انتشار الوباء والأمراض ولاسيما الجدري والطاعون، الذي قضى على الكثير من أفراد الشعب، فماتت أعداد ضخمة منهم، كان يصل عددهم في اليوم الواحد أكثر من عشرة آلاف من البشر، وزاد في بعض الأيام ليصل إلى ثمانية عشر ألفاً، حتى عجز الناس عن تكفينهم[1].

لدرجة أن الفرد كان يموت في البيت، فيموت بعده بقية اليوم كل من بقي فيه من شدة الوباء[2]، حتى قضى هذا الوباء على أكثر من ثلث سكان مصر[3]، واستمر الحال هكذا مدة طويلة حتى ذكر ابن إياس[4] أن الشوارع كانت خالية من المارة على غير العادة في الفترات العادية فيمشي الرجل من جامع ابن طولون إلى باب زويلة فلا يقابله أحد.

ولا شك أن هذه السنوات وما بها من شدة، والتي مرت بها مصر خلال عهد المستنصر كان لها تأثيرها السلبي على حالة أهل الحرف والحالة الاقتصادية بوجه عام في البلاد، وتربط بعض المصادر بين اضطراب شئون الدولة الفاطمية في ذلك الوقت وبين قتل أبي محمد الحسن اليازوري وزير المستنصر سنة 450هـ/ 1055م، فيروي ابن ميسر[5] أنه "لما قتل اليازوري ابتدأ الفساد، واختلت الأحوال من سنة خمسين وأربعمائة، فلم تزل الأمور في الاضطراب إلى سنة سبع وخمسين فابتدأت الشدة إلي سنة ست وستين"، فخلال تلك الفترة تغير شخص من يتولى منصب الوزارة ما يزيد على الخمسين مرة، كما امتد التغيير إلى منصب القضاة، وكان الخليفة المستنصر ضائعاً تتقاذفه التيارات والأغراض الشخصية التي تحرك كبار رجال دولته وحاشيته، بالإضافة إلى ما تمارسه والدته من وراء ستار في إثارة الفتنة بين عناصر الجند الخلافي[6].

---

(1) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ص 61.

(2) النويري: نهاية الأرب، ج28، ص 233؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص 172.

(3) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4،ص 182.

(4)) ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ص 62.

(5) ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 58.

(6) انظر: المؤيد في الدين (هبة الله بن موسى بن داود الشيرازي) سيرة المؤيد في الدين داعي الدعاة، تحقيق د/محمد كامل حسين، القاهرة سنة 1949م، ص 80، 84 وما بعدها؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 266 وما بعدها؛ عبد المنعم ماجد: الإمام المستنصر بالله، القاهرة 1961م، ص 32.

طوائف الجند المختلفة:

والواقع أن تلك العبارات التي أسلفناها عن المقريزي وغيره توحي بما كانت عليه أحوال البلاد في ذلك الوقت من فوضي واضطراب بسبب غياب دور الخليفة في إدارة شئون البلاد، مما أدى إلى اختلاف الكلمة بين طوائف الجند الخلافي وانتشار الفتن وانقطاع الطرق براً وبحراً[1].

ففي سنة 462هـ/1070م احتدم النزاع بين الأتراك والعبيد، ثم الأتراك وبعضهم البعض، حتى وصل الأمر بناصر الدولة ابن حمدان أن طلب من السلطان السلجوقي ألب أرسلان الحضور إلى مصر بجيوشه، وخطب للخليفة القائم بأمر الله العباسي في مناطق نفوذه بالإسكندرية ودمياط وجميع الوجه البحري[2]، وفرض حصاراً اقتصادياً على عواصم مصر الرئيسية، فخلت أسواق القاهرة والفسطاط من المنتجات وخاصة المحصولات الزراعية، مما دفع الناس عامة وأهل الحرف والتجار على وجه التحديد إلى الفرار من مصر هرباً من ارتفاع الأسعار وتزايد الغلاء[3]، وتشير المصادر أن ابن حمدان " قطع الميره عن القاهرة ومصر، ونهب أكثر الوجه البحري، فعظم الجوع وتزايد الموت واشتد الوباء بالقاهرة ومصر وامتدت أيدي الجند إلى نهب العامة، وفر جماعة كثيرة من أهل القاهرة ومصر إلى البلاد الشامية وإلى بغداد هرباً من الجوع والفتن"[4].

ويبدو أن تلك السنة (462هـ) كانت أكثر سنوات الشدة المستنصرية تدهوراً وعناء، وللخرج من هذه الأزمة الاقتصادية اضطرت العناصر التركية المعادية لابن حمدان في القاهرة إلى التفاوض معه، وعقد صلح بين الطرفين كان أهم شروطه السماح بتسيير "الغلال لمصر فطابت قلوب الناس قليلاً"[5]، ولكن لم تهنأ البلاد بهذا الصلح إلا قليلاً، فعاد النزاع بين الطرفين على أشده هذه المرة، وجاء ابن حمدان بعساكره من البحيرة وحاصر الفسطاط

---

(1) ابن الصيرفي (أبو القاسم علي بن منجب): الإشارة إلى من نال الوزارة، ص 55؛ ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 58.

(2) انظر التفاصيل: ابن ميسر، أخبار مصر،ج2، ص 36- 38؛ المقريزي، اتعاظ، ج2، ص 302.

(3) النويري: نهاية الأرب، ج28، ص 233.

(4، 5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 303، 305.

ونهب جنده كل ما وجدوه في أسواقها من سلع ومنتجات، وأحرقوا دوراً كثيرة بالساحل ثم عاد إلى البحيرة[1].

وفي ظل هذه الظروف القاسية والأحوال المتردية هاجر من مصر كل من استطاع الهروب، وخاصة أصحاب الثروات من أهل الحرف والتجار الذين فروا بأنفسهم وأموالهم من الوباء والغلاء[2]، يقول النويري[3]: "وفي سنة 462هـ/1070م ورد إلى بغداد من مصر الرجال والنساء هرباً من الجوع والفتنة، وورد التجار ومعهم ثياب صاحب مصر وآلاته" ونتيجة لهذا الخراب في جميع مرافق البلاد سواء التجارية أو الصناعية أو الزراعية وتعطل الحياة كلها بهذه الصورة تعذر على الخليفة المستنصر صرف رواتب الجند بصورة منتظمة وعندما ثاروا عليه أخذ يخرج من خزائن السلاح والأقمشة والتحف النادرة ويعطيهم هذه الأشياء الثمينة بأبخس الأسعار كبديل عن رواتبهم حتى نفذت كل ثرواته وتحفه ولم يبق له من آثار الترف والنعمة التي تمتع بها من قبله آباؤه وأجداده إلا سجادته التي يجلس عليها[4] ولم يبق عنده من الخدم ولا الأتباع أحد، بل إن أمه وزوجته وأولاده كانوا من بين الذين فروا من مصر من الفتنة والمجاعة وتركوه وحيداً[5].

ورغم أن المخرج من ذخائر القصور الفاطمية التي نهبت وبيعت للتجار بأبخس الأثمان في أثناء الشدة كانت في معظمها تحفاً نادرة ونفيسة وذات قيمة وحسن وعلو ثمن، إلا أنها لم تجد من يقبل على شرائها في القياسر والأسواق المصرية التي هجرها أصحابها فاضطر التجار المصريون وغيرهم نقل ما استطاعوا حمله إلى الأمصار التي فروا إليها[6] لأن الناس في هذه الشدة كانوا يبحثون عما يسد رمقهم من الغذاء في تلك المجاعة، ولم يهتموا كثيراً بما يعرض من تحف القصر ونفائسه رغم بخاسة أسعاره، حتى أصبحت مصر

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 336.

(2) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج5، ص 15.

(3) النويري: نهاية الأرب، ج28، ص 233.

(4) ابن الزبير: الذخائر والتحف، ص 249،250؛ ابن سعيد: النجوم الزاهرة، ج1، ص 78؛ المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 275، 276.

(5) انظر: ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص 230 أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج5، ص 2

(6) انظر المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 178، 278، 280.

في تلك الفترة مطمعاً لتجار الغلال الأجانب، فاستغلوا فرصة ما تعانيه أسواقها من ندرة شديدة في الغذاء، فأتى إليها بعض التجار من صقلية والمهدية وحملوا معهم ما استطاعوا من الأطعمة والغلال، فباعوا ما جلبوه بأغلى الأسعار، حتى أنهم كانوا يرفعون السعر يوماً بعد يوم طمعاً في المزيد من الربح دون رقابة أو إشراف من الدولة، حتى نفذ ما بأيديهم من بضائع[1] كما يروي ابن سعيد[2]، أنه في هذه الشدة أيضاً "كان القمح والشعير يجلب[3] من بلاد الأندلس، وبلاد النصارى، وكان التجار الذين يجلبونه[4] يأخذون الجوهر والياقوت وغير ذلك من ذخائر مصر".

والواقع أن معظم الكوارث والأزمات التي مرت بها مصر خلال العصر الفاطمي لم تكن بسبب قصور النيل فحسب، بل واضح تماماً من استقراء النصوص السابقة دور العوامل البشرية فيها بصورة كبيرة، خاصة ما لعبته طوائف الجند المختلفة[5] في إشاعة الفتنة والفوضى في البلاد، فتعطلت بسببها كافة الأنشطة الاقتصادية الزراعية والحرفية والتجارية والزراعية، بسبب اختلاف الكلمة بين طوائف الجند المتعددة الأجناس، ومحاربة بعضهم بعضاً والتي اعتمدت عليها الدولة الفاطمية في بداية عهدها بالبلاد، من أجل تأليف قوتهم الحربية وإحداث تنافس بين تلك العناصر حتى تستطيع الدولة إحكام سيطرتها على الجند لضمان ولائهم لها لتقضى به على أي عنصر مناوئ منهم، إلا أنهم مع الأيام حاولوا السيطرة على كل شيء في مصر، بل وعلى الخليفة المستنصر نفسه لتحقيق أغراضهم الشخصية والحصول على أكبر المكاسب[6].

---

(1) انظر المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 307.

(2) ابن سعيد: النجوم الزاهرة، ص 79؛ ابن الخطيب (لسان الدين): أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، نشر/ ليفي بروفينسال، الرباط سنة 1934م، ص 254؛ عبد المنعم ماجد: الإمام المستنصر بالله، ص 159.

(3) هكذا في الأصل والصواب يجلبان.

(4) هكذا في الأصل والصواب يجلبونهما.

(5) عن طوائف الجند في العصر الفاطمي، انظر: ناصر خسرو، سفر نامه، ص 52، 53؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 174؛ سرور: مصر في عهد الدولة الفاطمية، ص 72-83.

(6) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 299، 300.

ولنا أن نتصور مقدار الخلاف بين فرق الجند التي كان يتكون منها الجيش الفاطمي، والتي تتعارض بعضها مع بعض من حيث الجنس واللون والعادات والتقاليد والأهواء والأهداف والآثار الناجمة عن هذا التنافر في كل شيء، لنجد أن هذه الطوائف بلا استثناء كانت من أهم أسباب إثارة الفوضى والاضطراب داخل البلاد، وكانت آثار ذلك بلا شك تقع على ممتلكات أهل الحرف وغيرهم بالسلب والنهب والدمار من الحين للأخر.

الاضطرابات السياسية:

تأثرت طوائف الحرف في مصر بالاضطرابات السياسية في الجهاز الإداري للدولة من حين لآخر سواء كان ذلك بالتغيير المفاجئ أو الاعتقال أو القتل لأحد أصحاب المناصب الكبيرة في العصر الفاطمي، فيروي المقريزي[1] في أحداث سنة 373هـ/ 983م، أن الخليفة العزيز بالله قبض على وزيره يعقوب بن كلس، وصادر ما في داره، فكان ما حمل منها مائة ألف دينار، فاضطربت أحوال الحرفيين والتجار لهذا الحادث لارتباط ابن كلس بالكثير من التعاملات معهم، فيشير ابن الصيرفي[2] أن ابن كلس عند وفاته كان عليه للتجار ستة عشر ألف دينار، فما كاد الخبر ينتشر بين الناس حتى "ارتجفت المدينة، ونهبت الأسواق"[3].

كما تأثر أهل الحرف أيضاً عندما أُشيع خبر قتل الخليفة الحاكم لوصيه برجوان[4] وكان لهذا الحادث أثر في اضطراب أهل الحرف في الأسواق، فأحجموا عن ممارسة نشاطهم المعتاد، لذا أصدر الحاكم سجلاً يبرر فيه للناس دوافعه لقتل وصيه برجوان حتى تهدأ الأحوال، جاء فيه "أقبلوا معاشر التجار والرعية إلي معايشكم، واشتغلوا بأشغالكم"[5].

---

(1) المقريزي: اتعاظ، ج1، ص 262، 269.

(2) ابن الصيرفي: الإشارة إلى من نال الوزارة، ص 21، 23.

(3) المقريزي : اتعاظ الحنفا ، ج1 ص 262.

(4) اغتيل برجوان الصقلبي، زعيم الصقالبة في 16 من ربيع الثاني، من سنة 390هـ/ أبريل سنة 1000م، وأدي مقتله إلي علو قدر المغاربة، وتقليل شأن الصقالبة والأتراك في البلاد، المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 101؛ وكان مستبدا بالسلطة والسلطان عندما كان الحاكم صغيراً في السن، وقد ترك من الطرائف والطرف والأموال أشياء تربو علي الوصف، أبو شامة: كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، ج1، ص 494.

(5) جمال الدين الشيال، مجموعة الوثائق الفاطمية، القاهرة سنة 1965م، ص 309- 311.

ومن الأمثلة الواضحة على تأثر نشاط الحرفيين بالاضطرابات السياسية، ما رواه المقريزي[1] في حوادث سنة 399هـ/ 1009م، عندما طلب الخليفة الحاكم القبض على اثنين من كبار رجالات الدولة، هما عبد العزيز بن النعمان الذي تم القبض عليه، والحسين بن جوهر الذي فر هو وابناه وجماعة، فاضطربت أحوال البلاد، وشعر أرباب الحرف والمعايش بعدم الاستقرار، لذلك سارعوا إلى غلق حوانيتهم، وتوقفوا عن ممارسة أي نشاط، خوفاً من النهب والسلب لممتلكاتهم في الأسواق، فلم أفرج عن ابن النعمان ومنح هو والحسين بن جوهر الأمان "نودي في القاهرة بألا يغلق أحد".

الحروب والثورات:

ونلاحظ تأثر أهل الحرف باشتراك جيش الدولة في الحروب، مما يؤدي إلى الشعور العام بالخوف بين الناس وخاصة التجار، وأرباب الحرف في الأسواق من مداهمة حوانيتهم وممتلكاتهم سواء من جانب النهابة في الداخل أو من العسكر المعادي، فعندما هم الخليفة العزيز بالله للخروج من مصر بنفسه للتصدي لعدوان الدولة البيزنطية على الشام سنة 385هـ/ 995م "وقرئ سجل في الأسواق بالنفير، فاضطربت البلد"[2] وقلق أهل الأسواق لغياب الخليفة، فخرج خلق كثيرٌ من أهل الحرف والتجار ووجوه الرعية مرتين إلى العزيز، يسألونه المقام وألا يخرج من مصر، خوفاً على ممتلكاتهم من النهب والضياع[3].

وأثناء ثورة أبي ركوة[4] على الخليفة الحاكم بأمر الله سنة 396هـ / 1005م "اشتد الاضطراب بمصر وتزايدت الأسعار"[5] وزاد اضطراب السواق وارتفاع الأسعار حداً

---

(1) انظر : المقريزي : اتعاظ الحنفا، ج2، ص 77.

(2، 3) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 187، 188.

(4) أبو ركوة: ينتسب إلى بني أمية من بني مروان، فهو الوليد بن هشام بن عبد الملك بن عبد الرحمن الداخل هرب من الأندلس زمن الوزير المعروف المنصور بن عامر، وزير وحاجب الخليفة هشام المؤيد الأموي بالأندلس، وجاء إلى مصر لسماع الحديث ثم انتقل إلى مكة ثم اليمن ثم عاد إلي مصر ثم القيروان ومنها إلى برقة، وعرف بأبي ركوة لأنه كان يظهر النسك ويحتفظ معه بركوة من الجلد كان يحملها في أسفاره على عادة الصوفية، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج9، ص 68؛ وقد تعاظم أمره على الحاكم حتى عزم على الخروج إلى الشام وبرز إلى بلبيس بالعساكر والأموال، فأشير إليه بالعودة إلى مصر، فعاد،أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 212؛ عن تفاصيل ثورته، انظر: المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج2، ص60 وما بعدها؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص212-215.

(5) المقريزي: الخطط، ج2، ص 286.

كبيراً عندما انتصر أبو ركوة على جيش الحاكم وتوغل داخل مصر بجيش جرار كونه من القبائل المغربية والبربرية التي كانت تعيش تحت خط الفقر ووجدت في غزو مصر فرصة سانحة للحصول على الغنائم التي وعدهم بها أبو ركوة، فقد اعتبر مصر دار حرب للكفار وأعطى جيشه حق السلب النهب لكل ما يقابله[1] وطبقاً لرواية المقريزي[2] " اضطربت الأسعار بمصر، وعُدم الخبز وبيع مبلولاً، وازداد سعر الدقيق والخبز وروايا الماء، وازدحم الناس عليها" وعندما كان خطر أبي ركوة يقترب من المدن الآهلة بالسكان والمزدحمة بالأسواق، كانت أحوال البلاد تزداد سوءً واضطراباً في النشاط الاقتصادي بوجه عام، فعندما دارت المعركة بين الجيش الفاطمي وقوات أبى ركوة في الجيزة، وهزمت العساكر الفاطمية "عظم البكاء والضجيج على شاطئ النيل لكثرة القتلى في العسكر... ولم يسلم من العسكر إلا القليل، فغلقت الأسواق، وجلس الناس بالشوارع غماً لما جري على العسكر"[3].

ولكن الخليفة الحاكم تشدد هذه المرة وكون جيشاً من البربر والأتراك والديلم إلى جانب السودان وانضم إليه كثير من المصريين الذين هبوا ليدافعوا عن بلادهم ضد هذا الغزو الخارجي، وخصوصاً عندما أخذ أتباع أبي ركوة ينهبون خيرات البلاد ويخربون في طريقهم كل ما يمرون عليه، وقد بذل الحاكم الكثير من الأموال على هذا الجيش الجرار الذي خرج للقاء أبي ركوة وطارده حتى فر في نهاية المطاف إلى بلاد النوبة ولكن ملك النوبة سلمهم إلى الخليفة الحاكم[4].

---

(1) المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 62؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة،ج4، ص 215.

(2) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 16.

(3) المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 63، 64.

(4) المقريزي: اتعاظ، ج2، ص64، 65، ارتبطت مصر مع بلاد النوبة بمعاهدة عرفت بالبقط والتي عقدت زمن عمرو بن العاص، واعتبرت أساسا للعلاقات فيما بينهم ومفادها أن يدفع ملك النوبة لبيت مال المسلمين ثلثمائة وستين رأساً من الرقيق، مقابل هدية سنوية من حبوب وملابس، انظر المقريزي: الخطط، ج1، ص 199، ج2، ص 289، طبعة المعهد العلمي الفرنسي بالقاهرة.

وقد اعتبر الحاكم هذا الحدث نصراً فشهر بأبي ركوة وحمل على جمل وألبس طرطوراً طويلاً وخلفه قرد وبيده دره يضربه بها، وقد استمر الحال هكذا إلى أن مات سنة 397هـ/ 1007م، ثم صلب ليكون عبرة لمن يخرج على الدولة[1].

ولنا أن نتصور مقدار الأموال التي خرجت من خزانة الدولة للإنفاق على تلك الحملات المتكررة التي أرسلها الخليفة الحاكم للوقوف في وجه هذا الثائر على الخلافة وأثرها في استنزاف موارد الدولة الاقتصادية، فقد ذكر المقريزي[2] أن الإنفاق على تلك الحملات بلغ ألف ألف دينار ذهباً، هذا إلى جانب السلب والنهب الذي أحدثته القوات المرافقة لأبي ركوة، سواء بمنطقة الفيوم أو الجيزة أو ببلاد الصعيد، حيث استمر النهب والسلب طوال فترة الغزو مما عطل الحياة الاقتصادية بكافة أنشطتها المختلفة من سنة 395هـ/ 1005م وحتى سنة 397هـ/ 1007م إذ توقفت الزراعة والصناعة وتعطلت التجارة نتيجة لانتشار الفوضى والاضطراب، فانتهكت حرمات الطرق مما عمل على اضطراب الاقتصاد وارتفعت الأسعار وعدمت الأقوات، واشتد تكالب الناس علي الخبز حتى بيع كل ثلاثة أرطال بدرهم[3].

ونلاحظ التأثير العكسي تماماً على نشاط أهل الحرف عندما انتصر الحاكم بأمر الله على أبي ركوة، يقول المقريزي[4]: " فكان يوماً عظيماً مهولاً، لكثرة اجتماع الناس، وأقاموا ليلتين في الحوانيت والشوارع وعلى أبواب الدور يظهرون المسرة والفرح" مما يؤكد تأثير الحروب على اقتصاديات البلاد سلباً وإيجابا.

كما تأثرت حركة النشاط التجاري الداخلي بما يصيب البلاد من جراء الحروب والاضطرابات والقلاقل، لعدم إمكانية تصريف المنتجات والسلع بين أسواق مدنها وقراها، يتضح ذلك أثناء النزاع بين الفاطميين وحسان بن جراح في الشام، والذي امتد أثره إلى الحدود المصرية ووصل الخبر بمصر أن خمسمائة فارس بعثها حسان إلى العريش، ثم لم يعلم أين قصدت، فارتجف الناس وخافوا أن يطرقهم في القرافة، فانتقلوا من القرافة إلى

---

(1) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ،ج4، ص 216، 217؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 65.

(2) المقريزي: اتعاظ ، ج2، ص 67.

(3، 4) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 65، 66، 74.

مصر، وانتقل جماعة من بلبيس إلى مصر أيضاً[1] فانشغل الناس بالفرار إلى الفسطاط وتركوا معايشهم وحدث ازدحام غير متوقع على أسواق الفسطاط طلباً للسلع الأساسية، مما أدى "تحرك أمر السعر بمصر، وزاد في ثمن القمح والدقيق والخبز، واضطربت حال العامة لذلك "[2].

وعندما أرسل حسان بن جراح حملاته الصغيرة على أطراف البلاد من جهة الشرق لإثارة الرعب والقيام بعمليات السلب والنهب والتي بلغت ألفى فارس وصلت أخبارهم إلى الفسطاط، اضطرب الناس لذلك، وعندما تبين أنها وردت إلى الفرما، فر الناس منها إلى تنيس، ولما وصلت الأخبار إلى الفسطاط والقاهرة أخذ أهل الحرف والتجار في "إحراز أموالهم وذخائرهم، وأصبح الناس في غداة ذلك من تعذر القمح والدقيق وعدم الأخباز في أقبح صورة"[3].

وقد أدت هذه الحرب وغيرها في تدهور الحالة الاقتصادية في البلاد، كما كان يصاحبها مجاعة شديدة، ففي سنة 415هـ/1024م حدثت كارثة داخلية بسبب ذلك، استحالت معها السيطرة على الجموع الجائعة، وخاصة طائفة عبيد القصر[4] الذين حرموا من النفقة لخلو خزانة الدولة من الأموال والتي استنزفتها تلك الحروب، فاجتمعوا في أعداد كبيرة وقصدوا الساحل ونهبوا ما وجدوه من القمح والشعير، واستولوا على ما في الحوانيت من السلع والمنتجات، كما اقتحموا دكاكين السلاح واستولوا على الأسلحة لاستخدامها في مقاومة من يتعرض لهم "وكثرا ابتياع الناس للسيوف والسكاكين والسلاح، وحمله من لم يحمله قط من العوام والصناع"[5] للدفاع عن أنفسهم في وجه هؤلاء الثائرين، وبات الناس في حالة من

(1) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 154.

(2) انظر: ابن ميسر، أخبار مصر، ج2، ص 168.

(3) ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 197؛ المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 166.

(4) كان يوجد في الدولة الفاطمية عدد كبير من العبيد سواء كفرق في الجيش أو كخدم في القصور، حتى أن الأسرة المصرية المتوسطة كانت من بين ممتلكاتها عدد منهم، انظر: جرو همان: أوراق البردي العربية، ج1، ص67.

(5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص93.

الرعب والقلق يترقبون المكروه، وطاف النهابة أسواق القاهرة، والسويقة التي عند باب زويلة[1].

كما امتد أثر الاضطراب والفوضى إلى القصر الفاطمي عندما كبس العبيد القصر، وهم يصيحون: الجوع، الجوع...، وهجموا فدخلوا القصر وتهافتوا على الطعام، وضرب بعضهم بعضاً، ونهبوا جميع ما أصلح من الأخباز والأشوية والحلوى، ونهبوا القصاع والطنافير والزبديات[2]، "فكان أمراً صعباً وحسب الحاضرين أن نجوا سالمين"[3].

عندئذ شعر الناس وخاصة أصحاب الأعمال من الحرفيين والتجار بخطورة الموقف وما قد يتعرضون له من سلب ونهب ،فانتقلت طائفة البزازين إلى القيسارية السفلى، وانتقل تجار ساحل القمح إلى وسط البلد خوفاً من نهب أسواقهم، وخبأ أهل الحرف والتجار بضائعهم وأموالهم، ونقلوها من القياسر والحوانيت بمصر إلى منازلهم، وأخلوا دكاكينهم من الأمتعة خوفاً من وقوع فتنه أو نهب[4].

الخلافات المذهبية:

ومن العوامل التي أثرت على النشاط الحرفي، أوامر الدولة بإحداث التدمير والتخريب المتعمد من جانب العسكر لكافة الأنشطة الحرفية والتجارية في الأسواق، ومن الأمثلة على ذلك، ما تعرضت له مدينة الفسطاط عندما أمر الحاكم بأمر الله بالانتقام من أهلها، وكانت من عادة الحاكم التجول في الأسواق والوقوف على أحوال الناس، ويحادثهم ويسمع منهم ويأخذ ما يقدمونه من شكاوى، حتى أنه في بعض الأحيان يترك موكبه لهذا الغرض[5]، فاستغل البعض تجول الحاكم بينهم فدسوا له "الرقاع المختومة التي تحمل بين طياتها السب له ولأسلافه والدعاء عليه"[6] وقد كان أهل الفسطاط في معظمهم ما زالوا متمسكين بمذهبهم السني.

---

(1) انظر: المسبحي، أخبار مصر، ص208، 209؛المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص170.

(2) المسبحي: أخبار مصر، ص203.

(3) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 167

(4) المسبحي: أخبار مصر، ص 199 ،200.

(5) انظر أمثلة على ذلك: المقريزي، اتعاظ، ج2، ص14، 96، 104.

(6) ابن الراهب: تاريخ ابن الراهب، بيروت سنة 1903م، ص 82.

كما يحدثنا ابن كثير[1]، أن أهل مصر (الفسطاط) قد بلغ بهم الأمر أن صنعوا تمثالا في صورة أمرآة من ورق بخفيها وإزارها، وفي يدها قصة (رقعة) بها من الشتم واللعن والمخالفة شئ كثير، ونصبوها في طريق الحاكم، فلما رآها ظنها امرأة، فذهب من ناحيتها، وأخذ الرقعة من يدها، فقرأها، وأغضبه ما فيها، فأمر بقتل المرأة، فلما تحققها من ورق، ازداد غيظاً، وأمر طائفة العبيد بمهاجمة الفسطاط وإشعال النار فيها ونهب أسواقها وقتل كل من ظفروا به من أهلها[2]، ثم اشترك معهم الترك والمغاربة، فأشعلوا النيران في أطراف الفسطاط، وخرج سكان المدينة يقاتلون دفاعاً عنها، واستمرت هذه المعركة ثلاثة أيام، قاوم أهل الفسطاط دفاعاً عن أنفسهم وأملاكهم[3].

وعندما استفحل الأمر، وأصبحت المدينة في خطر، انقلب الأتراك والمغاربة إلى صف الأهالي، وتحالفوا معهم ضد العبيد، خوفاً على أقاربهم وذويهم ومصالح مالية في الفسطاط، ولم يكف الحاكم يد العبيد عنها إلا بعد أن أيقن عزم هؤلاء بالإغارة على القاهرة وحرقها بالمثل، فاضطر لوقف هجوم العبيد، وأصدر مرسوماً للناس بالأمان، قرئ على منابر المساجد[4] " وسكنت الفتنة، وفتح الناس أسواقهم وراجعوا معايشهم، واحترق من مصر (الفسطاط) مقدار ثلثها، ونهب نصفها"[5].

وفي سنة 410هـ/1019م تكررت نفس المأساة مرة أخرى، بسبب إنكار أهل الفسطاط ما قام به دعاة الحاكم بتأليهه وهاجموهم وطاردوهم في المدينة[6]، وأخذ الحاكم في الانتقام منهم، فأرسل جنوده السودانيين إلى الفسطاط على شكل جماعات صغيرة لمهاجمة البيوت ونهبها[7] ويصف النويري[8] أن العبيد السودان كانت "تكبس مساكنهم ويأخذون ما

---

(1) ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص 9؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 102.

(2) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج9، ص 108؛ ابن الراهب: تاريخ ابن الراهب، ص 82.

(3) محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله، ص 195.

(4) عنان: الحاكم بأمر الله، ص195، 207، 208.

(5) انظر التفاصيل: أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج4، ص 181، 182.

(6) انظر: النويري، نهاية الأرب، ج28، ص198، 199.

(7) سرور: مصر في عصر الدولة الفاطمية، ص68.

(8) النويري: المصدر السابق، ج28، ص200، 201.

فيها ويعرونهم في الطرقات، ويفتحون دكاكين البزازين وغيرهم، وينهبون ما فيها ويحرقون أبوابها... وفتحوا ما وراء الجامع (عمرو بن العاص) من النحاسين والأبزاريين والسكريين ودار الشمع وغير ذلك مما يقرب هذه الأسواق وأخذوا ما أرادوا منها، وأفسدوا بقية ما فيها، فكانوا يخلطون العقاقير والأصناف بعضها ببعض، والمياه المختلفة بالزيت، ويفسدون ما لا يمكنهم حمله"، ولما اشتد تعسف هؤلاء الجند بأهالي الفسطاط وممتلكاتهم وبلغ الأمر بينهم ذروته، اضطر الحاكم إلى إصدار أمره بالتفرق ولزوم السكينة[1]، كما أصدر أمانا لأهالي المدينة قرئ على المنابر[2].

واستمر العصر الفاطمي في مصر يمدنا بنماذج من الأزمات المختلفة حتى جاءت خاتمة المطاف في نهاية عصر الدولة الفاطمية، إذ تعرضت مدينة الفسطاط وما بها من منشآت حرفية وتجارية للتدمير الشامل والإبادة الكاملة، إبان التنافس بين نور الدين محمود والصليبيين حول الاستيلاء على مصر، ولم يجد الوزير الفاطمي شاور بن مجير السعدي وسيله لمنع الصليبيين من الاستيلاء على القاهرة إلا أن يضحي بمدينة الفسطاط[3] يقول النويري[4]:" ولما قرب الفرنج من القاهرة، أمر شاور بنهب مصر وحرقها، فاحترقت في تاسع صفر سنة 564هـ/1168م ونهبت"، وتفرق أهلها وتجارها، وبقيت النار تعمل فيها أربعة وخمسين يوماً[5].

---

(1) Lane pool :A History of Egypt p. 133.

(2) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص182.

(3) جمال الدين سرور: مصر في عصر الدولة الفاطمية، ص106.

(4) النويري: نهاية الأرب ، ج28، ص340 .

(5) النويري: نهاية الأرب، ج28، ص339، 340 ؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص 20.

دور الإشراف والرقابة:

المحتسب والدور المنوط به

عرفت مصر نظام الحسبة[1] قبل العصر الفاطمي، وهى وظيفة دينية أساسها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر[2] وغرضها الإصلاح بين الناس الذي هو فرض على القائم بأمور المسلمين[3] وهى تستند إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فقال تعالى (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر)[4] و قوله تعالى (وتعانوا على البر والتقوى ولا تعانوا على الإثم والعدوان)[5]، وقوله ﷺ "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"[6].

والواقع أنه ليس من السهل تحديد أصل هذا المبدأ الديني للحسبة عند فقهاء المسلمين فقد تعدت وظيفة الحسبة أصولها المثالية في النهى عن المنكر والأمر بالمعروف إلى واجبات عملية تتفق والمصالح العامة للمسلمين بعد أن أصبح معظم سكان المدن المصرية من أرباب الحرف والتجارة لذا تعدت الحسبة مراقبتها للأخلاق فقط إلى مراقبة الغش والتدليس في الصناعة والمعاملة[7] "وما يعرض فيه للاجتماع الإنساني من العوارض الذاتية"[8].وأصبح هذا الأخير الموضوع الرئيسي للحسبة في العصر الفاطمي.

---

(1) الحسبة في اللغة (اسم من الاحتساب) ويقال: فلان حسن الحسبة في الأمر، أي حسن التدبير والنظر فيه، ابن منظور: لسان ا لعرب، مادة (حسب) ج1، ص 64.

(2) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص240؛ الغزالي: إحياء علوم الدين، ج2، ص242؛ القلقشندى: صبح الأعشى،ج 5، ص451، 452؛ ابن تيمية: الحسبة في الإسلام، ص 6.

(3) الغزالي: إحياء علوم الدين، ج2، ص 242.

(4) آل عمران: آية رقم 104.

(5) المائدة: آية رقم 2.

(6) الإمام النووي: رياض الصالحين، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، سنة 1985م، ص 92.

(7) حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طبعة استنبول سنة 1941م، ج1، ص 15.

(8) ابن خلدون: المقدمة، ج1، ص 406.

ولما كانت الحسبة كما رأينا أمراً بمعروف ،ونهياً عن منكر، وإصلاحاً بين الناس في المعيشة والمعاملة، وجب أن يكون متوليها من "وجوه المسلمين وأعيان المعدلين"[1] المشهود لهم بالأمانة والتفقه في الدين، عارفاً بأحكام الشريعة الغراء التي سيأمر وينهى بتعاليمها،عفيفا عن أموال الناس متورعاً عن قبول الهدية من المتعيشين وأرباب الحرف[2].

ووظيفة المحتسب من الوظائف التي وجدت في مصر قبل الفاطميين أيضاً، يتضح ذلك من رواية لابن دقماق[3] عند ذكره "زقاق مليح" الذي عُرف بزقاق صدقة، وقد أخذ اسمه من صدقة ابن الحسن الصدفي محتسب الفسطاط الذي توفي سنة 350هـ/ 961م، وكذلك عند ذكره "زقاق الصموت" بالفسطاط أنه ملاصق لدار صالح، صاحب السوق[4] كما ذكر أبو المحاسن[5] في وفيات سنة 357هـ/ 968م "أبو عبد الله محمد بن أحمد المحتسب".

وفي بردية ترجع إلى القرنين الثاني والثالث الهجريين، الثامن والتاسع الميلاديين، إشارة تؤيد ما ذهبنا إليه عن وجود وظيفة المحتسب في مصر قبل العصر الفاطمي وإن كانت تسمى "صاحب السوق"[6] أو "والي السوق"[7] أو "مراقب الأسواق"[8] وكلها دلالات على وجود وظيفة المحتسب قبل العصر الفاطمي.

والحسبة من الوظائف الهامة في المجتمع الإسلامي لارتباطها بحياة الناس، وقد نمت هذه الوظيفة بنمو المجتمع وتطور نظمه الاقتصادية وأوضاعه الاجتماعية واتساع رقعته حتى أصبحت

---

(1) المقريزى: الخطط والآثار، ج1، ص 463.

(2) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 6- 10.

(3) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 16، 17؛ ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب، ج1، ص 31.

(4) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 17.

(5) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة ، ج4، ص 20.

(6) جروهمان: أوراق البردي، ج5، ص 144، وثيقة رقم 342.

(7) يحيى بن عمر: أحكام السوق، ج4، ص 94، تحقيق/ محمود علي مكي، نشر في صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، سنة 1956م.

(8) عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، ج1، ص 162.

من أهم دعائم النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة[1] واستمرت الحسبة تؤدى دورها في تنظيم الأمور الجارية بين الناس في كافة شئون الحياة المعيشية[2] وأصبحت منذ العصر الطولوني في مصر وظيفة مستقلة بذاتها، فقد تولاها محمد بن جعفر القرطي المحتسب سنة 302/ 914م[3]، وهذه أول أشارة إلى تنصيب محتسب مستقل بوظيفة الحسبة، في مصر الإسلامية[4].

وظلت كذلك تؤدى دورها حتى أصابها الإهمال في نهاية العصر الإخشيدي بسبب امتداد الفساد في محتسبي هذا العصر، مما دفع البلاد إلى أزمات اقتصادية حادة أودت بنهايتها، ويعطينا ابن زولا ق[5] الذي عاصر لإخشيديين وعنى بتاريخهم عناية خاصة صورة حية عن حسبة هذا العصر ومحتسبيه، فروى أن سيبويه المصري - وكان من الأدباء المشاهير في عصره - قد ساءه ولاية بن محمد جعفر بن سلام لشئون الحسبة، فركب إلى الوزير أبى الفضل جعفر بن الفضل وقال له: "أبا الفضل!! حفظك الله ورعاك وصانك وأبقاك وليت علينا محتسبا قليل الوفا كثير الجفا، طويل القفا، فإما إن كفيتناه أو أبدلته لنا بسواه" ويبدو من نص الرواية أن الوزير في هذا العصر كان له سلطة تولية المحتسب وعزله، كما يبدو عدم التزام أصحاب هذا المنصب الخطير بشروط تولى هذه الوظيفة.

ومن مظاهر إهمال هذا المنصب في العصر الإخشيدي أيضا ما شاع من انتشار الفساد وحصول بعض المحتسبين على الرشاوى والبراطيل من الباعة وأصحاب الحرف والمعايش[6]، وحسبنا دليل ما رواه ابن زولاق[7] في قوله: "أن سيبويه المصري لقي المحتسب والحراس بين يديه فقال: مــا هذه الأحراس يا أنجاس، والله ما ثم حقاً أقمتموه، ولا سعرا أصلحتموه، ولا جاناً

---

(1) عرض الشيزرى في كتابة (نهاية الرتبة في طلب الحسبة) وكذلك ابن الإخوة في كتابه (معالم القربة في أحكام الحسبة) والمقريزي في (إغاثة ألأمه بكشف الغمة) تفاصيل للحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر الإسلامية، ودور الحسبة في هذين المجالين.

(2) حاجى خليفة: كشف الظنون، ج 1، ص 15، انظر علم الاحتساب.

(3) ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب،ج1، ص 154.

(4) سيدة كاشف: مصر في عصر الإخشيديين، ص229، الطبعة الأولى.

(5) ابن زولا ق: أخبار سيبويه المصري، ص 29، تحقيق/ محمد إبراهيم سعد، حسين الديب، مكتبة الآداب، الطبعة الأولي القاهرة سنة 1352هـ، ص 29.

(6) المقريزى: الخطط، ج 1، ص179؛ اتعاظ الحنفا:ج1، ص166.

(7) ابن زولا ق:أخبار سيبويه المصري، ص29.

أدبتموه، ولا ذا حسب وقرتموه، وما هي إلا أحراس تسمع لباطل يوضع وأقفاه تصفع وبراطيل تدفع!!. لا حفظ الله من جعلك محتسبا ولا رحم الله له أماً ولا أباً"، ولا شك أن هذا يفسر لنا ما بلغته الحسبة والقائمين عليها في أواخر عهد الإخشيديين في مصر، فاضطربت الأحول الاقتصادية وارتفعت الأسعار واختفي الخبز من الأسواق، ووقعت ثورات الجند، مما حدا بفريق منهم إلي مكاتبة المعز لدين الله الفاطمي للقدوم إلي مصر(1).

وعندما قدم جوهر الصقلي إلي مصر وتم له فتح البلاد، واستولى علي الفسطاط سنة 358هـ/ 969م، كان عليه منذ اليوم الأول لاستقراره في مصر أن يواجه الأزمة الاقتصادية الواقعة التي تمر بها البلاد، وأن يستميل قلوب الناس، فيروى المقريزى(2) أن جوهر أعلن في اليوم التالي لدخوله الفسطاط أن الأموال ستوزع علي من يحتاجها، فاجتمع خلق كثير بجامع عمرو بن العاص، وفرقت عليهم الصدقات، كما نادي مناديه أن من عنده قمح فليخرجه للناس(3).

كما فطن جوهر إلي أهمية دور المحتسب ممثل الدولة في معالجة الأزمة الواقعة، فيروى المقريزي(4) أن المحتسب كان إلى أول عهد الفاطميين سنيا سيئاً فأقاله جوهر قائد المعز لدين الله علي أثر الفتح، وبادر بتعيين رجل من الشيعة المغاربة في ذي الحجة سنة 358هـ/ 969م، يدعى "أبو جعفر الخرساني" في محاولة لضبط الأسعار ومراقبتها.

ويبدو رغم هذه الإجراءات أن الحالة ازدادت شدة فارتفعت الأسعار في ربيع الآخر سنة 359هـ/ 970م، وصاحب هذه الظروف موت المحتسب "أبو جعفر الخرساني" فرد جوهر الحسبة إلي سليمان بن عزة(5)، وكان عليه كما ذكر المقريزى(6) النظر في معالجة أزمة الغلاء الواقعة، وإصلاح أحوال الأسواق، حتى تستقر الأحوال في البلاد، وقد قام بمهام عمله خير قيام.

ولأهمية هذا الدور الخطير في العصر الفاطمي، فقد تولي هذه الوظيفة بعض الخلفاء بأنفسهم كالحاكم بأمر الله في سنة 386هـ/ 996م(7)، وقد نسب إليه المؤرخون أنه كان يباشر

---

(1) المقريزى: إغاثة الأمة، ص12،13.

(2) المقريزى: اتعاظ الحنفا،ج1، ص114.

(3) النويري: نهاية الأرب، ج28، ص130.

(4، 5، 6) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج1، ص117، 120، 122.

(7) السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص15.

أعمال الحسبة بنفسه ويتجول لهذا الغرض[1] ويقلدها غيره[2] أحيانا أخري.

ورغم مباشرة الحاكم لأعمال الحسبة بنفسه إلا أن وظيفة المحتسب كانت موجودة في عهده، ومن ذلك ما ذكره المقريزى[3] في أحداث سنة 388هـ/ 998م أن الحاكم "خلع علي أبي سعيد وقلده الحسبة" وذكر أيضا في سنة 390هـ/ 1000م، أنه "خلع علي جابر بن منصور الجودرى جبة[4] مثقلة ومنديل[5] مذهب، وحمل بين يديه ثياب كثيرة، وقلد بسيف وندب ناظراً في السواحل والحسبة بمصر"[6].

ولأهمية منصب الحسبة، فقد أسندها المعز لدين الله في سنة 363هـ/ 973م، إلى من يثق في مقدرتهم من الوزراء كيعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن[7]، وأشار المقريزى[8] أنه لم يمضي علي المعز لدين الله في القاهرة عدة شهور، حتى أصدر سجلا قرى في المساجد بإسناد الحسبة إلي جملة أعمالهم.

كما أسندت إلي متولي الشرطة[9] بمصر والقاهرة[10] وكان يجمع بينهما، كما حدث في عهد الحاكم في سنة 398 هـ/1007م، أن ولي غالب بن مالك الشرطتين والحسبة، وقرئ سجله بالجامع العتيق وجامع بن طولون[11] والذي لم يهنأ بمنصبه طويلا، إذ يروي المقريزي[12] في

---

(1) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص184، السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص 15.

(2) ابن إياس: بدائع الزهور،ج2، ص239، ج3، ص 5.

(3) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 17.

(4) الجبة، نوع من الثياب مشقوقة من الأمام وغالباً ما تكون من الصوف وكانت من الملا بس المنتشرة في مصر، انظر: أوراق البردي العربية، ج6، ص79؛ Dozy: Vetements p. 170.

(5) المقصود هنا بالمنديل، قماش العمامة التي تلف حول الرأس؛ انظر اتعاظ الحنفا: ج3، ص148؛ Dozy: Supplement aux Dicitionnaires Arabs Ier p. 414 Paris, 1927.

(6) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 31.

(7) القلقشندى: صبح الأعشى، ج 5، ص452.

(8) المقريزى: الخطط، ج2، ص2؛ اتعاظ الحنفا، ج1، ص144، 145.

(9) الشيزرى: نهاية الرتبة: ص5، 6؛ المقريزى: إغاثة الأمة، ص18.

(10) القلقشندى: صبح الأعشي، ج3، ص 487؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 55.

(11، 12) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 73، 83.

أحداث شوال سنة 400هـ/ 1010م، خبرا عن "قتل غالب بن هلال[1]، متولي الشرطتين والحسبة في شوال"، وتقلدها محمد بن نزال متولي الشرطتين[2]، وأسندت أيضا أعمال الحسبة إلي متولي الستر، في العصر الفاطمي، حيث كان يقوم بأعمال الحسبة[3] ففي عهد الحاكم بأمر الله صدرت الأوامر إلي مسعود الصقلبي متولي الستر بالنظر في أمر الأسعار[4].

كما أسندت إلي القضاة معظم أيام الفاطميين[5] ولم تقتصر علي ذلك بل ربما اختير صاحبها من بين أعيان التجار وأصحاب الحرف والحوانيت من ذوى الخبرة، ومن ذلك ما ذكره المقريزى[6] في أحداث سنة 391هـ/1001م، من أن أحد أصحاب الحوانيت ويدعي ابن أبي نجده وكان بقالا فلما ترقت أحواله وأصبح من مياسير التجار أمكن له تولي شئون الحسبة.

لكن ذلك لم يمنع أن يسند إلي المحتسب مهام أخرى يشرف عليها بجانب إشرافه علي الحسبة، وقد ذكر المقريزي[7] أن جامع القرافة الذي أمرت ببنائه السيدة تغريد أم الخليفة العزيز بالله علي نفقتها سنة 366هـ/ 973م، كان تحت إشراف الحسين بن عبد العزيز الفارسي المحتسب، فكان يشرف علي البناءين والفعلة والصناع من النجارين والحدادين الذين يعملون في بناء الجامع مما يفيد إسناد وظائف ومهام أخرى للمحتسب بإشرافه علي طوائف الحرفين وغيرهم.

وقد بلغت منزلة المحتسب في عهد الفاطميين أنه أصبح كالأمير، كما يقول المقدسي[8] وله من النفوذ والسلطان ما للوزراء وكبار رجال الدولة في سائر أنحاء البلاد، وكما يقول القلقشندى[9]: "ويده مطلقة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

---

(1) يلاحظ الاختلاف في الأسماء "غالب بن مالك، غالب بن هلال" وواضح أنهما لشخص واحد ولعله خطأ في الأصل أو في النسخ.

(2) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 89.

(3) يبدو أن وظيفة متولي الستر، كانت تخص شئون الحريم داخل القصر، وذلك علي غرار ما ذكره ابن الجوزى بمناسبة تعيين محتسب خاص بالحريم، في بغداد سنة 472هـ/ 1080م، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، طبعة حيدر أباد الدكن 1939م، ج8، ص323.

(4) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 16.

(5) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 463.

(6) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 43.

(7) المقريزى: الخطط والآثار، ج1، ص486.

(8) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 213؛ المقريزى:الخطط والآثار، ج1، ص493، 464.

(9) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص487.

وكانت السلطة العليا تولى المحتسب منصبه كغيره من أرباب الوظائف الكبار ـ على أساس أن سلطته مستمدة من سلطة الخليفة، فكان يعين بسجل، يخرج من ديوان الإنشاء الفاطمي[1] ويُقرأ على الناس في جامعي القاهرة ومصر[2] وكان يُطاف به في موكب للتعريف به تصاحبه الطبول وحملة البنود[3].

ومما يؤكد أهمية هذا المنصب في العصر الفاطمي انه تم إفراد ديوان لها من بين دواوين الحكومة يُعرف بديوان العرائف، وقد تولاه المحتسب دواس بن يعقوب في خلافة الظاهر لإعزاز دين الله الفاطمي[4].

وكانت يد المحتسب مطلقة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يُحال بينه وبين مصلحة إذا أرادها، تؤازره السلطة العليا إذا احتاج إليها[5]، ويساعده والى المظالم إذا احتاج إلي المساعدة، وتقوم الشرطة بتنفيذ أحكامه إذا لجأ إليها، ولم يكن عمله حسبة لوجه الله، بل كان يتقاضى ثلاثين ديناراً شهرياً[6] نظير عمله.

وكان عمل المحتسب الفاطمي في مصر كعمل غيره من المحتسبين في الدول الإسلامية الأخرى، إلا أننا وجدنا في عمله في مصر نوعا جديدا من الحسبة المذهبية، ذات الطابع الخاص، ظهرت بشكل واضح في قضاء حسبة مصر خاصة في العصر الفاطمي الأول من حكمهم - ولاسيما عهد الحاكم بأمر الله ـ إذ جعل المبادئ الشيعية جزءا من قواعد الحسبة، لتحقيق أغراض سياسية مذهبية بحته، وحظر أمور سنية، فكانت المنكرات الشيعية العناصر الجديدة التي دخلت في الحسبة الفاطمية، ولكنها كانت تقوى وتضعف حسب تحمس الخلفاء الديني لها وما لبثت أن اختفت تماما في القرن الثاني من العصر الفاطمي[7].

---

(1) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 271؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج 1، ص 163.

(2) القلقشندى: صبح الأعشي، ج3، ص 487؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 463، 464.

(3) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 271.

(4) المسبحي: أخبار مصر، ص 193؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 166.

(5) القلقشندى: صبح الأعشي، ج3، ص 487.

(6) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 342؛ عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر، ص 272.

(7) انتهج الفاطميون في مصر، سياسية أسلافهم في المغرب في تولية أعلي المناصب الدينية كالقضاء والإفتاء والحسبة للشيعة وحدهم، لتخدم مذهبهم وتحارب المذاهب الأخرى، ابن عذارى المراكشي: البيان المغرب في أخبار المغرب، طبعة بيروت 1947م، ج1، ص 220.

وواضح أن دور المحتسب الفاطمي كان يبرز بشكل حقيقي أثناء وقوع الغلاء واحتكار طائفة الحبوبيين للحنطة والغلال واستغلال بعض أصحاب المطاحن والمخابز تلك الأزمات، ولذا كان المحتسب ممثل الدولة يتدخل لتوفير هذه السلعة الرئيسية من الحبوب وخاصة القمح ومشتقاته من الدقيق والخبز الذي يمثل الغذاء الرئيسي لعامة الشعب[1].

ولذا نرى المحتسب وقد تزود بصلاحيات جديدة في العصر الفاطمي لم تكن من قبل، لمواجهة الأزمات الاقتصادية التي أصبحت سمه من سمات هذا العصر، فهي المؤشر الحقيقي علي استقرار أحوال البلاد أو اضطرابها ومن أجل ذلك كان علي المسئولين وأرباب الاحتساب دور عظيم يتجلى أثره في تهدئة هذا الجو العصيب والخروج من تلك الأزمات، وسنكتفي بذكر أشد هذه الأزمات في العصر الفاطمي ودور المحتسب فيها.

وقد تجلي دور المحتسب في الأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد خاصة الأزمة الاقتصادية الحادة التي بدأت منذ سنة 352هـ/ 963م، واستمرت ما يقرب من تسع سنوات متتالية، تعرضت فيها مصر للفتن والدمار وكثرة الحروب الداخلية ممال أدى إلى الفوضى ونهب الأسواق وارتفاع الأسعار، حتى بلغت الأسعار ثلاثة أضعاف السعر العادي[2] كما تعرضت مصر أيضا في ظل هذه الظروف القائمة لأخطار القرامطة والفاطميين من الشرق والغرب فزادت الأحوال سوءاً[3] وبلغ هذا التدهور ذروته بعد موت كافور الإخشيدي سنة 357هـ/ 968م[4]، وزادت حدته سنة 359 هـ/ 970م بعد وفاة المحتسب "أبو جعفر الخرساني"[5] الذي لم يدم طويلاً.

وعلى أثر ذلك أشار المقريزي[6] أن جوهر أمر برد الحسبة إلى سليمان بن عزة، في محاولة لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد حتى تستقر الأحوال "فضبط الساحل، وجمع القماحين في موضع واحد، ولم يدع كف قمح يجمع إلا بحضرته، وضرب أحد عشر رجلاً من

---

(1) انظر أمثلة علي ذلك في: المسبحي، أخبار مصر، ص 193، 196؛ المقريزي: إغاثة الأمة، ص 13، 14، 16- 18؛ اتعاظ الحنفا، ج1، ص 169، 172؛ الخطط، ج1، ص 486.

(2) المقريزي: إغاثة الأمة ، ص12، 13.

(3) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المطبعة الحسينية بمصر، القاهرة سنة 1962م، ج8، ص226 وما بعدها.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 177.

(5، 6) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 120، 122.

الطحانين وطيف بهم" ولم يكتف بذلك، بل جمع سماسرة الغلال في مكانٍ واحدٍ، وسد عليهم كافة الطرق إلا طريقاً واحداً، وأمر بعدم التصرف في بيع شيءٍ من الغلال إلا في حضوره، ولا يخرج قدح قمح إلا ويقف عليه بنفسه[1] وهكذا قام المحتسب بدوره في تخفيف حدة الأزمة.

وفي أحداث الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها مصر، في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله سنة 398هـ/1007م، يشير المقريزى[2] إلي الدور الذي قام به الخليفة للإشراف بنفسه والتصدي لهذه الأزمة التي أدت إلي تعذر وجود الخبز في العشايا - بعد العشاء - وعلي أثر ذلك كان رد فعل الشارع المصري سريعا "فاحتشد العامة في ميدان بين القصرين واستغاثوا بالخليفة الحاكم في أن ينظر في أمرهم، وخرج من باب القصر وأعلن أنه ماض إلي جامع راشدة[3] وأقسم بالله لو عاد ووجد الطريق الذي يسلكه به موضع مكشوف من الغلة ليضربن عنق كل من يقال أن عنده غله، وليحرقن داره وتصادر أموله، فاستجابوا لقوله وأطاعوا أمره، وانخفض السعر وارتفع الضرر".

والواقع أن قيام الخليفة بنفسه بدور المحتسب كان يؤدى إلي نتائج حاسمة في ضبط الأسواق وما بها من أنشطة حرفية وتجارية وغيرها لأنه يملك من السلطات ما لا يملكه غيره.

وظل الخليفة الحاكم طوال عهده قوة فعاله في إدارة شئون الدولة متحرراً من كافة الضغوط التي كانت تتجاذبه من داخل القصر وخارجه على السواء، وفي سبيل هذا كان يكثر من الركوب منفردا في غير موكب، ليلا ونهاراً، ويطوف بالأسواق ويطرق أبواب الحوانيت، للتعرف بنفسه على أحوال الناس[4] وكان يجد في البحث عن طالب شكوى ليتحدث إليه في شانها، وإن وجدها تسلمها بنفسه ويأمر غلامه الذي يصاحبه ومعه الدواة والورق في كيس يلزم كتفه أن يكتبها في رقعة ترفع إلي الوزير لتنفيذها[5].

---

(1) المقريزي: إغاثة الأمة، ص13، 14؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ص 52، 53.

(2) المقريزى: إغاثة الأمة، ص16- 18.

(3) بناه الخليفة الحاكم بأمر الله سنة 393/ 1002م، جنوبي الفسطاط في الموضع الذي نزلت فيه قبيلة راشدة أبان الفتح العربي لمصر، فنسبت تسميته إليها، القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 345؛ المقريزى: الخطط، ج2، ص 282؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 177، حاشية رقم 4.

(4) القرماني: أخبار الدول وأثار الأول في التاريخ، ص 191؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 14.

(5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 117.

أما عن أحداث الأزمة الاقتصادية التي حدثت سنة 415هـ/1024م، في عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله يحد ثنا المسبحي[1] أن الغلاء والقحط بلغ فيها حد المجاعة، حتى بيع الخبز رطلا بدرهم، وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية المتدهورة، خرج الخليفة من قصره في موكبه فقوبل أثناء مروره بالفسطاط بصيحات العامة واستنكارهم "الجوع...الجوع... يا أمير المؤمنين لم يصنع بنا هذا أبوك ولا جدك"[2].

وقد صدم الخليفة الظاهر من صيحات الجماهير وسبابهم، ولم يجد من يلقى عليه مسئولية تدنى الأحوال الاقتصادية المتدهورة إلا المحتسب دواس بن يعقوب، الذي استدعاه علي الفور إلي القصر ووجه إليه تهديدا شديد اللهجة "قد قتلت الناس جوعا، وخربت البلاد علي مولانا، وهذا خطك بضمانك عمارة البلد بالأخباز والقمح إلي حين إدراك الغلة، فقال: أنا أنزل وأتلافى هذا كله، وأبذل الجهد فيه"[3].

والنص السابق يوضح أهمية دور المحتسب وخطورته في نظر الخلفاء الفاطميين، فقد كان صاحب هذا المنصب يقر كتابةً على نفسه بالعمل على استقرار الأحوال الاقتصادية في البلاد، ومن أهمها توفير الأخباز والقمح فهو من السلع الأساسية التي يحتاج إليها الجميع، ولذا تلافي المحتسب ما وعد به فوراً "فنزل وأطلق القمح من المخازن للطحانين وسعره عليهم فسكن الناس لذلك قليلا"[4].

وقد تمكن دواس بن يعقوب المحتسب من أداء دوره عن طريق التحري والرقابة المشددة من أن يكشف الأماكن التي يخفي فيها السماسرة الغلال وختم عليها وقال: "إن امتدت يد إنسان إلى شيء منها قُطعت"[5].

ورغم قيام المحتسب بدوره الرقابي في تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية في ظل الظروف المتاحة له، إلا أن مشكلة نقص الغذاء لم تحسم تماماً، ولذا نرى تدخل الدولة ممثلة في الخليفة باتخاذ بعض القرارات الاقتصادية بهدف تحسين الأسعار ووقف موجة الغلاء، وتوفير الغلال والأخباز ويتضح ذلك من السجل الذي أصدره الخليفة وحمله دواس بن يعقوب وقُرأ على الناس

(1، 2) المسبحي: أخبار مصر، ص 193؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص164، 170.

(3، 4) المسبحي: أخبار مصر، ص 194، 195؛ المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 165.

(5) المسبحي: أخبار مصر، ص 193.

جاء فيه "رفقاً من أمير المؤمنين برعيته، وأن توضع مكوسها عما يرد منها إلى سواحل مصر، وأن يبيع الناس كما يؤثرون بما أطعم الله ورزق بغير تسعير، وقُرأ هذا السجل في شوارع مصر، فأصبحت الأخباز كثيرة متوافر في الأسواق"[1].

يتضح من السجل السابق أن الخليفة وحده هو المسئول الأول والأخير أمام رعاياه في القضاء على الأزمات الاقتصادية الواقعة، لأنه يملك من إصدار القرارات ما لا يملكه غيره، ولذا قد تنازل عن حق الدولة في الضرائب المفروضة على أصحاب حرفة الغلال، من أجل خفض التكاليف التي يتحملها التجار مما يدفعهم ويشجعهم إلى تخفيض الأسعار، وعلى أثر هذه السياسة "ظهر الخبز والدقيق في الأسواق"[2].

أما المحتسب فكانت تقع عليه مسئولية التكليف في تنفيذ الأوامر والمراسيم التي تصدر إليه، مع تشديد الرقابة في متابعتها خوفا من الهروب والتلاعب بشأنها، يقول المسبحي[3] في أحداث ذي الحجة سنة 415هـ/1024م "ضرب دواس بن يعقوب المحتسب جماعة من الدقاقيين بالدرة ضربا وجيعا وطاف بهم علي الجمال في شوارع مصر وكان عدتهم اثنين وعشرين رجلا، وفيهم دقاق مقدم يعرف باين البوري - يبدو أنه كان شيخ هذه الطائفة - علي الرفع في الأسعار وسواد الخبز، وفساد الدقيق وأخلاطه بالطفل المسحوق ضربا وجيعا ثم أعادهم إلي السجن".

ورغم الرقابة المشددة والأخذ بقوة علي يد المخالفين، إلا أن البعض من أصحاب الحرف والمعايش اشتط في رفع الأسعار ولم يكترثوا بقوانين ولوائح الدولة، وكلما حاولت الدولة تحديد الأسعار وتوفير السلع وخاصة الغذائية منها كالخبز والزيت[4] وغيرها، كلما عمل السوقة علي اختفائها[5] وهذا ما كانت تسفر عنه الأزمات الاقتصادية دائما رغم حلولها السابقة.

وأدت هذه الأحداث والأزمات المتوالية وسوء نتائجها من منع بعض المحتسبين من مباشرة مهام عملهم الإشرافي والرقابي علي الوجه الأكمل، وإلي عجز بعضهم عن القيام بما يجب عليه من مراقبة إصلاح الموازين وعيارها، والإشراف علي الصناع والتجار ومنعهم من والإهمال[6].

(1، 2، 3) المسجي: أخبار مصر، ص 196؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 166.

(4) ابن إياس: بدائع الزهور، ج 2، ص 243.

(5) الأسدي (شمس الدين): التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار، مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم 5486 تاريخ، ورقة 40.

(6) ابن إياس: بدائع الزهور، ج2، ص 239.

وكانت سبباً في عدم رغبة الكثير منهم في تقبل هذا المنصب نظرا لتلك الظروف السيئة التي كانوا يتعرضون لها أثناء توليهم هذه الوظيفة[1] ويشير إلى ذلك المسبحي[2] في حوادث سنه 414هـ/ 1023م، عندما عرض الخليفة الفاطمي الظاهر منصب الحسبة على "محمد بن أحمد العميدي" بالفسطاط وكان يتولى ديوان الترتيب[3] وعُزل عنه سنة 413هـ/1022م، أيام الظاهر أيضاً، فطلب من الخليفة إعفاءه من تولي منصب الحسبة وقال: "كنت بالأمس جليس أمير المؤمنين وصاحب خريطته[4]، أصير اليوم محتسباً، لم أكن لأفعل"، مما يؤيد أن منصب الحسبة لم يكن مطمعاً لرجال الدولة في ظل تلك الظروف الصعبة، فاستعفي منها وامتنع، فاستحضر "دواس بن يعقوب الكتامي" وولاة أمور الحسبة والأسواق والسواحل[5].

كما كان المحتسب في ظل هذه الظروف عرضة للتشهير والقتل نظرا لحساسية هذا المنصب وارتباطه بالعامة، إن أساء في القيام بدوره، فقد ذكر المقريزي[6] في أحداث سنة 391هـ/1000م، قوله: "قتل الحاكم ابن أبي نجدة، وكان بقالاً فترقت أحواله حتى ولى الحسبة ودخل فيما لا يليق به، وأساء في معاملة الناس فاعتقل، ثم قطعت يده ولسانه وشهر على جمل وضربت عنقه "وكذلك الحال بالنسبة لقتل غالب بن هلال متولي الشرطتين والحسبة في عهد الخليفة الحاكم أيضا في سنة 400هـ/ 1010م[7].

كما أدت شدة هذه الأزمات إلي تعرض محتسبي مصر في العصر الفاطمي للأذى والاضطراب[8] وكانت سبباً مباشراً في حدوث ظاهرة جديدة وهي سرعة تغيير المحتسبين بشكل واضح، فمنهم من كان يعزل نفسه بسبب ما عاناه من متاعب بسبب ندرة الغلال وعدم وجود

---

(1) العيني (بدر الدين): عقد الجمان في معرفة أهل الزمان، مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم 1584 تاريخ، ج25، القسم3، ورقة 414، رقم الميكروفيلم 35524.

(2) المسبحي: أخبار مصر، ص 33.

(3) كان يكاتب متولي هذا الديوان بالأخبار بمطالعات تصل إليه بخطه مترجمة بمقام الخليفة، فيعرضها من يده، ويجاوب عنها بخطة، انظر المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 194- 195.

(4) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 338.

(5) المسبحي: أخبار مصر، ص 33، المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 135.

(6، 7) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 43، 83.

(8) ابن إياس: بدائع الزهور، ج 2، ص239.

الأخباز في البلاد[1] ومنهم من كان يعزله الخليفة لعجزه عن القيام بمهام وظيفته علي الوجه الأكمل[2] وفي هذا ذكر المسبحي[3] أن الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله اضطر إلى عزل وتغيير صاحب الحسبة المعروف بابن عزة، الذي لم يتمكن من ضبط الأسواق وتوفير الغلال للناس، والبعض الآخر من المحتسبين كان يطلب من الخليفة الإعفاء منها[4] كما سبق أن ذكرنا ذلك عن محمد بن أحمد العميدي الذي أنف من تولى منصب الحسبة[5] ولعله تهرب من مواجهة المشكلات الاقتصادية التي تنتظره إذا قبل المنصب.

كما ترتب علي شدة هذه الأزمات، عدم استقرار المحتسبين في مناصبهم، فمنهم من كان لا يستقر في منصبه أكثر من يوم واحد، كما ذكر المقريزي[6]: "فلما كان الغد، أُعيد دواس بن يعقوب الكتامي للحسبة، وصرف بقي الخادم، الذي أقام في منصبه يوماً واحداً وانصرف"، أو يومين كما ذكر ابن إياس[7]، وكانت تظل شاغرة عدة أيام، بل عدة سنين، وقد دلل العيني[8]، علي ذلك بقولة: "إن الحسبة في هذه الأيام صعبة، وأن أهل المدينة (عوامها وسوقتها)، لا ينسبون أمور البضائع وأسعارها إلا إلي المحتسب" حتى كره بعض المحتسبين تولية منصب الحسبة.

ولما كانت الحسبة من أعمدة الحياة الاقتصادية في مصر، فقد كانت أحوال البلاد تتأثر إلي حد كبير بهذا المنصب الخطير للمحتسب الذي كان يقوى ويضعف من الحين للآخر، ومن الأمثلة علي ذلك، ما ذكره المقريزي[9] عن الحسين بن عبد العزيز الفارسي المحتسب، الذي تولي منصبه في خلافة العزيز بالله الفاطمي حوالي سنة 367هـ/977م، وكان محتسباً قديراً وموضع ثقة بحيث عهد إليه الإشراف على أسواق القاهرة، كما عهد إليه الإشراف علي قصر القرافة الذي بنته السيدة تغريد أم العزيز بالله، وعلي طوائف الحرفيين به من البناءين والنجارين والحدادين وغيرهم.

(1، 2) العيني: عقد الجمان، مخطوط، ج25، القسم 3، ورقة 414، 421.

(3) المسبحي: أخبار مصر، ص 33؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 135.

(4) العيني: عقد الجمان، مخطوط، ج25، القسم 3، ورقة 421.

(5) المسبحي: أخبار مصر، ص 33.

(6) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 150-151.

(7) ابن إياس: بدائع الزهور، ج2، ص 239.

(8) العيني: عقد الجمان، مخطوط، ج25، القسم 3، ورقة 422.

(9) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 486.

أما المحتسب الذي كان يضعف في مواجهة الأزمات، فكان علي الخليفة سرعة التدخل في سحب اختصاصاته ليسندها إلي من تتوافر فيهم الحكمة والشدة في الإشراف، ومن أوضح الأمثلة علي ذلك ما ذكره المقريزي[1] في سنة 415هـ/1024م أن المحتسب بقي الخادم الأسود أمر أن يباع الخبز الجشكار[2] كل خمسة أرطال بدرهم، والحواري[3] أربعة أرطال بدرهم، فغلقت الطواحين والحوانيت جميعاً، واختفت الأخباز من الأسواق، وسبب بهذا التصرف السيئ أزمة عنيفة في البلاد، فصرفه الخليفة الظاهر وأسندها إلي دواس بن يعقوب الذي نادي في الأسواق بإطلاق الأسعار، والغي التسعير الذي تسبب في اضطراب أحوال البلاد.

وإذا لم يجد الخليفة محتسباً جديراً لعلاج الأزمات الاقتصادية الواقعة، تصدي بنفسه لهذا الأمر، كما حدث ذلك في عهد الخليفة الحاكم الذي أقسم بالله لو عاد ووجد الطريق الذي سلكه به موضع مكشوف من الغلة ليضربن عنق كل من يقال أن عنده غله، وليحرقن داره ويصادر أمواله[4]، وقد أتي هذا التهديد بنتائج سريعة فامتلأت طريق الحاكم بالغلال وغمرت الأسواق، رغم أن وظيفة المحتسب كانت موجودة في ظل هذه الظروف سنة 398هـ/1007م، وكان غالب ابن مالك هو متولي الشرطتين والحسبة والنظر في البلد في أحداث هذه السنة[5].

وللتخفيف من حدة الغلاء أيضاً كان الخلفاء الفاطميون- في بعض الأحيان يضطرون إلي فتح مخازنهم الخاصة وبيع ما فيها من مخزون حتى تزول الأزمة[6] كما كان المحتسب يأمر الباعة بخفض الأسعار[7] وفي بعض الأحيان كان المحتسب يجد إصراراً من أصحاب الحرف وأهل المعايش علي رفض أوامره فلم يكن منه إلا أن يأخذهم بالشدة حتى يردعهم عن ذلك، ومن أمثلة ما ذكره المقريزي[8]عن سليمان بن عزة المحتسب الذي قام بضرب أحد عشر رجلاً من

---

(1) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 151.

(2) الجشكار: هو الخبز المصنوع من الدقيق الخشن الذي لم تنز ع نخالته ؛ ابن البيطار: الجامع لمفردات الأدوية والأغذية،القاهرة سنة 1291هـ، ص 61.

(3) الحواري: هو الخبز المصنوع من الدقيق الأبيض المنخول، المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 199.

(4) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 17، 18؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ص 55.

(5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 83

(6) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 39، 40.

(7) العينـي: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، مخطوط، ج25، القسم3، ورقة 457، ميكروفيلم 35524.

(8) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 120.

الطحانين وطيف بهم، وما ذكره المسبحي[1] عن دواس بن يعقوب المحتسب الذي ألقي القبض علي جماعة من الخبازين وشهر بهم بسبب رفعهم الأسعار، وقام بفتح مخازن الغلال وأطلق من الساحل غلالاً كثيرة.

وكان المحتسب لا يألوا جهداً في القضاء علي الأزمة الواقعة، ولا يترك وسيلة إلا وأخذ بها حتى نراه إذا ما ضاقت به السبل لجأ إلي الله سبحانه وتعالي فهو وحده القادر علي حل الأزمات، لأن هذه المسائل مرتبطة بعقيدة الشعب المصري وإيمانه منذ القدم، فكان يلجأ إلي الله ويدعو الناس إلي الصوم ثلاثة أيام، ويخرجون بعدها إلي الصحراء يدعون الله أن يكشف عنهم البلاء والغلاء، ويصلون صلاة الاستسقاء[2].

ويبدو أن شئون الحسبة في مصر لم تكن تسير وفقاً لما يتناسب وأحكام الشرع علي طول الخط، وإنما أصابها من الإهمال والجور في أواخر أيام الفاطميين، كما حدث ذلك بالقرب من نهاية عهد الإخشيديين[3]وقد وردت إشارة عارضة فيما ذكره ابن المأمون[4] في أحداث سنة 516هـ/1122م، في عهد الأفضل عن استخدام ذخيرة الملك جعفر في ولاية القاهرة والحسبة، فظلم وعسف وبني مسجداً عرف بمسجد لا بالله[5].

ورغم ذلك لم نسمع عن تعيين المحتسب في أيام الفاطميين عن طريق البذل والبرطلة، كما شاع ذلك في عهد المماليك مما عجل بانهيارها، وإن كان المقريزي[6] قد أشار إلي أن أول من عمل بهذه البراطيل في مصر الوزير الفاطمي الصالح بن رزيك لكنه ذكر أنها كانت قاصرة علي ولاة النواحي فقط، ثم بطل ذلك قبل نهاية العصر الفاطمي.

---

(1) المسبحي: أخبار مصر، ص 33.

(2) العيني: عقد الجمان، ج25، ورقة 413؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج6، ص 394.

(3) ابن زولا ق: أخبار سيبويه المصري، ص 29؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 206.

(4) ابن المأمون: نصوص من أخبار مصر، ص 47.

(5) سمي بهذا الاسم لأنه كان يقبض الناس من الطريق ويعسفهم، فيقولون لا بالله فيقيدهم ويستعملهم فيه بغير أجرة، ولم يعمل فيه صانع إلا وهو مكره مقيد، فابتلي الله ذخيرة الملك بأمراض شديدة، المقريزي: الخطط ج2، ص 411.

(6) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 206.

أعوانه ومساعدوه:

نظراً لكثرة مسئوليات المحتسب وتعدد مهام إشرافه في العصر الفاطمي، لزم أن يتخذ نوابا عنه وأعواناً له لمساعدته في أداء وظيفته الهامة[1] يعزز ذلك قول المقريزي[2]: "والعادة جارية باستخدام عرفاء في الأسواق علي أرباب الصنائع"، ويبدو من ذلك النص أن المحتسب كان يراقب أصحاب الحرف والمعايش بواسطة مجموعة من العرفاء يطلق عليهم "عرفاء الأسواق"[3].

كما يعزز وجود وظيفة أمناء السوق في العصر الفاطمي، ما ذكره ابن دقماق[4] في عبارته "مصطبة أمناء سوق الرقيق بالفسطاط"، كما ذكر المقريزي[5]: قوله ويبدو أنهم أصحاب السلطة التنفيذية، "وله أعوان ينفذون أوامره وأحكامه" ومن مهمتهم معاونة المحتسب وعرفاء الأسواق وأمناء الحرف والصناعات في تأدية عملهم، إذ له سلطة تنفيذ العقوبات في حق المخالفين[6] وكانوا جميعا بمثابة معاونين للمحتسب الذي كان من صلاحياته الوظيفية "استخدام نواب عنه بالقاهرة ومصر وجميع الأعمال"[7].

وكان المحتسب يختار أعوانه من أهل الخبرة في الحرف والصناعات ممن لهم دراية تامة بأحوال طائفته ملم بما تمارسه من أعمال، تضمن ذلك قول الشيزرى[8]: "أنه ينبغي أن يعين عليهم المحتسب رجلاً ثقة من أهل صناعتهم، بصيراً بعشوشهم وتدليساتهم".

كان المحتسب يختار أعوانه ممن تتوافر فيهم شروط الأهلية والقوامة علي أداء الوظيفة، وقد أفاضت كتب الحسبة في ذكرها، منها ما ذكره الشيزري[9]: "أن المحتسب يجب أن يختار كل

---

(1) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 342.

(2) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 18- 19.

(3) أبوا لمحاسن: النجوم الزاهرة، ج5، ص 184.

(4) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 23، عند ذكره لزقاق ابن الخشن المتوفى سنة 378هـ/ 988م.

(5) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 19.

(6) عن طرق العقاب التي يستعملها أعوان السلطة التنفيذية، انظر الغزالي: إحياء علوم الدين، ج2، ص 292؛ ابن تيميه: الحسبة في الإسلام، ص 48.

(7) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 487؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 463.

(8، 9) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 12.

عريف مشهوراً بالثقة والصلاح، وكذلك قول النبراوى[1]: "ولا يعين أحدا منهم لغرض معين"، وأن يكون عفيفاً عن أموال الناس ولا ينظر إليها، ولا يرضي بقبول الهدايا من أهل المعايش وأرباب الحرف ممن له سلطان عليهم، حتى يظل عرض المحتسب مصون عن الشبهات وتظل قوامته وهيبته علي رعاياه قائمة[2].

وكان المحتسب يطوف هو أو نوابه في الأسواق والحارات ويتفقد الحوانيت ليباشر الحسبة في مكانها[3] وكان يوزع وقته في الإشراف علي أسواق القاهرة والفسطاط "وله الجلوس بجامعي القاهرة ومصر يوما بعد يوم، ويطوف نوابه على أرباب الحرف والمعايش"[4] وكان يجلس على دكة الحسبة[5] للنظر في قضايا اختصاصه[6] إلا أن بعض الأسواق نظرا لكبر حجمها وكثرة أنشطتها المختلفة، كان المحتسب يضطر أن يقيم بها نائبا عنه إقامة دائمة، لضبط عمليات البيع والشراء، ودرء أخطار أرباب الحرف والمعايش، وكيفية السيطرة عليهم وعلى غشوشهم في كل وقت وحين[7] كما كان يقيم النواب عنه في سائر الأعمال والأقاليم[8] وكما يقول الدكتور مشرفة [9]: "كان كالنائب العام في زماننا يدفع بوكلائه في الجهات المختلفة لينوبوا عنه فيما يعرض لهم من أعمال".

وكان نواب المحتسب يستمدوا سلطتهم من ثقة المحتسب بهم وتصديقه لهم فيما ينقلونه إليه من أخبار عن أبناء طائفتهم، يعزز ذلك قول المقريزي[10] "ويقبل قولهم فيما يذكرونه" وهم عيونا

---

(1) النبراوى (عبد الرحمن نصر بن محمد):نهاية الرتبة في طلب الحسبة، مخطوط بمكتبة جامعه فؤاد الأول تحت رقم 24053 ورقة 3.

(2) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 10؛ عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر، ص 272.

(3) عبد المنعم ما جد: نظم الفاطميين ورسومهم في مصر،ج1، ص 171.

(4) القلقشندى: صبح الأعشى ،ج3، ص 487؛ المقريزي: الخطط والآثار،ج1، ص 463.

(5) وكان المحتسب يعلق علي دكة الحسبة السوط والطرطور والدرة لتخاف منها قلوب المفسدين:انظر الشيزرى: نهاية الرتبة ،ص 108.

(6) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 463.

(7) المقريزي: الخطط والآثار،ج2، ص 116.

(8) القلقشندى: صبح الأعشى،ج3، ص 487.

(9) مشرفة: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، ص 274.

(10) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 19.

له، يوصلون إليه أخبار أصحاب الحرف والمعايش وأحوال سلعهم وبضائعهم ومبلغ جودتها ورداءتها وأسعارها، وغير ذلك من الأخبار التي يلزم المحتسب معرفتها[1]، ليقف على كل صغيرة وكبيرة "ويقبل قولهم في كل شيء[2]".

وقد أدي التطور في سلطة أعوان المحتسب في العصر الفاطمي، أن أتاحت لهم الحضور أثناء قيام أبناء طائفته بمراحل عملهم، ومن هؤلاء مثلاً - الهرائيسين- وهم طباخو اللحوم المهروسة، إذ كان يشترط عليهم ألا ينزلوا اللحم في القدور إلا بحضرة العريف، ثم يختم عليها بخاتم المحتسب، فإذا كان وقت السحر حضر العريف، وكسر الخاتم وهرسوها بحضرته لئلا ينزعوا اللحم منها[3].

وكانت الدولة الفاطمية تلجأ إلي هؤلاء الأعوان عند الحاجة إليهم في أمر يخص الدولة، ففي رواية ترجع إلي عصر الخليفة الآمر بالله أن صاحب الشرطة استدعي "عرفاء الأسواق وأرباب المعايش" للتعرف علي رأس قتيل لا تعرف الشرطة هويته[4] مما يوحي بمعرفة هؤلاء الأعوان وإحاطتهم بكل صغيرة وكبيرة عن أحوال الناس وظروفهم.

كما كان أعوان المحتسب هم الواسطة بين الدولة وأرباب الحرف، في نقل أوامر الحكومة وتعليماتها، كما تدل علي ذلك رواية لابن المأمون[5] في عام 517هـ/ 1123م، تقول:"تقدم أمر المأمون إلي الواليين بمصر والقاهرة بإحضار عر فاء السقاءين وأخذ الحجج علي المتعيشين منهم بالقاهرة بحضورهم متى دعت الحاجة إليهم ليلاً أو نهاراً وكذلك يعتمد في القرببين".

وقد ترتب علي كثرة الأنشطة الاقتصادية وتعدد أوجه الإشراف عليها من جانب عرفاء الأسواق وأمناء الحرف والصناعات في العصر الفاطمي، إلي وجود خروج علي القواعد المتبعة في كثير من جوانب الإشراف علي أهل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور

---

(1) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 10، 12.

(2) ابن المأمون: نصوص من أخبار مصر، ص 69، 70؛المقريزي: اتعاظ الحنفا،ج2، ص 224.

(3) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 36؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 109، 110.

(4) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة،ج5، ص 184.

(5) ابن المأمون: نصوص من أخبار مصر، ص 69، 70؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 100.

ذات الطابع الديني[1] مما أدى ذلك بطبيعة الحال إلي تطور سلطة أعوان المحتسب في مجال تنفيذ الأحكام علي المخالفين، وقد شمل هذا التطور طريقة العقاب نفسها والأداة التي يستعملها أعوان المحتسب في تنفيذ العقوبة، ولا شيء أبلغ من قول الإمام الغزالي[2] في ذلك: "له أن يدفع المنكر بيده وبسلاحه وبنفسه وبأعوانه" وعلي هذا كان المحتسب يراعي هذا التدرج في تنفيذ العقوبة، ولو احتاج الأمر لشهر السلاح والجرح، فلا يحال بينه وبين مصلحة إذا أرادها[3].

وكانت طرق التدرج في العقاب علي المخالفين تبدأ بالنهي والوعظ والتهديد والإنذار[4] فإذا لزم الأمر فالتعذير[5] أو التشهير الذي وصفه ناصر خسرو[6]بقوله: "عندما ظلم تاجر أحد المشترين فقد أمر المحتسب بوضعه علي جمل ليشهر به في المدينة، وقد أعطي للتاجر جرساً بيده ليدفعها وهو لا يفتأ من الصياح بصوت عال: غششت وهاأنذا ألقي جزاء كذبي فليقع نفس العقاب علي الكذابين"، وكان شاهد الزور يوضع علي دابة وهو مقلوب علي وجه أو مسود الوجه[7].

كما استخدام أعوان المحتسب في العصر الفاطمي، التأديب والضرب بالسوط[8] والدرة[9]، وكانت تعلق علي دكة الحسبة[10] لترعب قلوب المخالفين ليزداد خوفهم[11]، كما كانت تقويما

---

(1) انظر التفاصيل: القلقشندى: صبح الأعشي، ج10، ص 352؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 464.

(2) الغزالي: إحياء علوم الدين، ج2، ص 292.

(3) القلقشندى: صبح الأعشي، ج3، ص 487؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 463.

(4) العيني: عقد الجمان، ج25، القسم2، ورقة 22.

(5) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص9؛ ابن خلدون: المقدمة، ج2، ص 572.

(6) ناصر خسرو: سفر نامة، ص 61.

(7) ابن تيمية: الحسبة في الإسلام، ص 48.

(8) السوط: ما يضرب به من جلد سواء أكان مدفورا أم لم يكن، جمعها أسواط وسياط، المعجم الوجيز، ص328، وكان السوط يتخذ وسطا بين الغليظ والشديد والرقيق واللين حتى لا يؤلم الجسم؛ الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 108.

(9) الدرة، بكسر الدال، ويبدو أنها كانت بسيطة في أول الأمر، تتخذ من الجلد المركب بعضه على بعض، الماوردي: الرتبة في طلب الحسبة ، مخطوط مصور، مكتبة جامعة الدول العربية، تحت رقم 24 سياسة واجتماع ورقة 104، 106 ، ولكن أدخل عليها بعض الإضافات في صناعتها، حتى أصبحت تصنع من جلد البقر أو الحمل وتحشى نوى التمر، الشيزرى،نهاية الرتبة، ص 10، حاشية 1.

(10) كانت دكة الحسبة بجوار حبس المعونة ومكانها اليوم يعرف بالأبارزة ومكسر الحطب بجوار سوق القصارين والفحامين، المقريزي: الخطط، ج1، ص 463.

(11) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 10، 108.

للعامة من الاعوجاج[1] من ناحية أخرى، وهنا يجب التنويه أن هذه الآراء النظرية كانت تطبق عملياً أو كان يطبق معظمها على الأقل، كما أشارت المصادر التاريخية، فالمقريزي[2] ذكر أن أعوان المحتسب استخدموا السياط لضرب جماعة من الطحانين والخبازين في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله، وفي عام 397 هـ/ 1007م، قبض علي جماعة وضربوا بسبب مخالفتهم الأمر بحظر صناعة الفقاع[3] وفي صفر سنة 400هـ/1010م، ضرب جماعة وشهروا بسبب بيع الفقاع والملوخيا والسمك الذي لا قشر له وشرب المسكرات[4]، وكانت محظورة في عهد الحاكم بأمر الله لأسباب مذهبية.

كما أشار المسبحى[5] المعاصر إلي الكثير من الأمثلة العملية الدالة علي ردع المخالفين، ففي سنة 414هـ/1024م، ضرب دواس بن يعقوب المحتسب جماعة من الخبازين وشهر بهم بسبب ترافعهم في السعر، وفي سنة 415هـ/1025م، ضرب "جماعة من الخبازين ... وذلك أنه وجد موازينهم للأرطال باخسة، وصنجهم التي يزنون بها الدراهم زائدة"[6]، وفي نفس العام 415هـ ضرب "رجلاً حلاويا... وطاف به علي جمل بسبب أنه وجد أرطاله ينقص كل رطل منها أوقيتين، وكل صنجة يزن بها الدراهم تزيد ثمن درهم"[7]، وضرب أيضا جماعة من الدقاقين بالدرة وشهر بهم علي الجمال وطافوا في شوارع مصر لغشهم في الصناعة والرفع في الأسعار[8]، والأمثلة علي ذلك كثيرة ومتنوعة.

أما الطريقة الأخيرة التي استعان بها أعوان السلطة التنفيذية للمحتسب لردع المخالفين، فتمثلت في توقيع الغرامات المادية، ومنها مصادرة وإعدام السلع والمنتجات الفاسدة والمغشوشة والمحرمة وغلق حوانيتها، ورمى السلع والأطعمة الفاسدة علي المزابل خارج البلد وإعدامها،

---

(1) السنامي (ابن عوض): نصاب الاحتساب، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 89 اجتماع تيمور، ص97.

(2) المقريزي: إغاثة الأمة؛ ص 16.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 242.

(4) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 81، 86؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 178.

(5، 6، 7) المسبحى: أخبار مصر، ص 35.

(8) المسبحى: أخبار مصر، ص 196، المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 166.

وإراقة الألبان المغشوشة، وحرق الأطعمة المحتكرة بالنار، وكسر أواني وجرار الخمور والعسل ونحو ذلك[1].

وقد كثفت حملات التفتيش المستمرة من جانب أعوان المحتسب لمداهمة مواضع الإنتاج والتصنيع وأماكن التداول بالأسواق والحوانيت للقضاء علي تلك الظواهر السلبية التي تضر بالصحة العامة للناس، ومن ذلك ما رواه ابن ميسر[2] أن الخليفة العزيز بالله سنة 381هـ/991م، أمر بإزالة الأنبذة وكسر أوانيها، وهدم مواضعها، فكسر لرجل خمسون ألف جرة من الخمور، وفي خلافة الحاكم بأمر الله سنة 392هـ/1001م، أمر "برفع المنكرات وإبطالها... فختم علي عدة مواضع، فيها المسكرات لتراق"[3]، وفي سنة 400هـ/1009م، ألقي في النيل كميات ضخمة من العنب والزبيب، وأحرق ما وجد عند التجار، وأحرق في خمسة عشر يوماً ألفين وثمانمائة وأربعين حمل زبيب[4] كما طرح العنب في الشوارع والطرقات لتدوسه الدواب، كما تم مصادرة ما عند التجار من العسل، وإلقاء آلاف الجرار منه في النيل[5].

ورغم الصلاحيات الواسعة التي منحت لأعوان المحتسب سواء في أعمال التفتيش والضبط أوفي أعمال تنفيذ الأحكام، إلا أنهم كانوا يتصرفون ويعملون بأوامر من المحتسب وحسب تعليماته، ولا يحق لهم استدعاء أحد الرعايا من أهل الحرف أو التجار إلا بعد مشاورة المحتسب والرجوع إليه[6] وإذا طلب منهم المحتسب استدعاء أحد إلي مقره كان عليهم كتمان خبر ذلك عنه حتى لا يفكر في طريقة للهرب[7].

ولذا كان علي المحتسب تعليم نوابه وإنارة الطريق أمامهم، فإن ضلوا وأخطأوا بعد ذلك كان له حق محاسبتهم[8]، إذ يحدثنا المقريزي[9] عن عريف حنق علي خباز من أهل حرفته، ووكل

---

(1) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 59.

(2) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص 169؛ المقريزي: اتعاظ، ج1، ص 271.

(3) المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 44، 87.

(4) النويري: نهاية الأرب، ج28، ص 190.

(5) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص 293؛ ابن حماد: أخبار بني عبيد، ص 98، 99.

(6) ابن الرفعة: نهاية الرتبة، مخطوط، ورقة 116؛ الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 10.

(7) السقطي: آداب الحسبة، ص 9.

(8) السنامي: نصاب الاحتساب، مخطوط، ورقة 84.

(9) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 19.

به عونان من الحسبة أغرماه عشرة دراهم ظلماً، فلما مر قاضى القضاة[1] استغاث به الخباز فاحضر المحتسب وأنكر عليه ما فعله بالخباز فذكر أن العادة جرت باستخدام عرفاء في الأسواق على أرباب الحرف ويقبل قولهم فيما يذكرونه، فأحضر قاضي القضاة عريف الخبازين المتسبب في هذا الضرر وصرفه عن العرافة بعد أن عوض المجني عليه ثلاثين رباعياً[2] من الذهب.

ويبدو من الرواية أن العريف كان يمكنه ممارسة نفس النشاط مع غيره من أهل الحرفة التي ينتمي إليها ويشرف عليها، فضلا عن تأدية مهام عمله في مراقبتهم والإشراف عليهم، يقول المقريزي[3] "وكان لعريف الخبازين دكان يبيع الخبز بها، ومحاذيها دكان آخر لصعلوك يبيع الخبز بها أيضاً" ويصح أن نستدل بهذا على أن الحكومة كانت تستعين بأحد أرباب الحرف لتولى وظيفة مراقبة الأسواق إذ هو أكثر دراية بأسرار حرفته وأقدر على كشف الغش فيها.

كما يتضح من هذه الحادثة أن قاضي القضاة في مصر الفاطمية كان له سلطة على المحتسب، فقد أنكر فعله مع الرعية، وقام بعزل عريف الخبازين من العرافة[4]، فلا أحد فوق المصلحة العامة، على حين أن هذه السلطة العليا في تولية المحتسب وعزله في العصر الإخشيدي كانت في يد الوزير[5] الذي امتد إليها الفساد في هذا العصر.

ويبدو أن تخويل أعوان المحتسب سلطات كاملة وصلاحيات تامة قد أدى ببعضهم إلي سوء استغلالها من أجل صالح أنفسهم، فكانوا يبيعون بأسعار مرتفعة اعتماداً علي سلطانهم الحكومي، رغم ما ذكره ناصر خسرو[6] أن الناس في ذلك الوقت كانوا يبيعون السلع بأسعار محدودة.

---

(1) هو أبو محمد الحسن اليازورى، تولي الوزارة في عهد المستنصر في الفترة 442هـ/450هـ، محمد حمدي المناوي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، ص 307.

(2) أشار المقريزي في شذور العقود، ص 24 إلى هذا النوع من النقد، وعلق الأب انستاس الكرملي في نفس الصفحة حاشية 1، أن الخليفة العباسي هو الذي استحدثه وسماه بهذا الاسم وأنه ضرب منه دراهم ودنانير.

(3، 4) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 18، 19.

(5) ابن زولاق: أخبار سيبويه المصري، ص 29.

(6) ناصر خسرو: سفر نامة، ص 61.

لذا كان علي المحتسب محاسبة أعوانه، أصحاب الذمم الخربة والرؤوس الخالية من الحكمة والتدبير[1] عملاً بقول الشيزرى[2]: "فإن أكثر ما تتطرق التهمة إلي المحتسب من غلمانه وأعوانه"، بصفته المسئول أمام السلطة العليا عن أي تصرف خاطئ يقع منهم تجاه أحد رعايا الدولة، لذا نجد أن قاضي القضاة أحضر المحتسب بشخصه ليحاسبه علي ما فعله عريف الخبازين من ضرر.

والواقع يؤكد أن المتابعة والرقابة المستمرة علي مواقع العمل والإنتاج ضرورة حتمية ولها آثار إيجابية سريعة، خاصة إن تم ذلك من قبل السلطات العليا وأرباب الاحتساب بالدولة، لأن ذلك يبعث الأمن والطمأنينة في قلوب العامة، ويقذف الرعب والخوف في قلوب الخارجين علي القواعد المتبعة، وقد أشار المقريزي[3] في حادثة عريف الخبازين أن قاضي القضاة لم يخرج من الجامع إلا والخبز في جميع البلد ينادى عليه عشرة أرطال بدرهم فتسامع الناس به وتسارعوا إليه، وهذه هي السياسة الفعالة في إدارة شئون الحسبة كما أكدتها المصادر "إن الحسبة لا تحتمل الحجبة فطف الأسواق... تجلب لك الأرزاق"[4].

الإشراف علي دور الصناعة:

دار العيار

كان من أهم واجبات المحتسب الإشراف علي دار العيار التي أنشأها الفاطميون[5] وقد أفاض المقريزي[6] في شرحها ووضوح وظيفتها بقوله: "وقد أنشئ علي عهد الفاطميين دار تسمي دار العيار تعير فيها الموازين بأسرها وجميع الصنج ، وكان ينفق علي هذه الدار من الديوان السلطاني فيما يحتاج إليه من الأصناف كالنحاس والحديد والخشب والزجاج وغير ذلك من الآلات وأجر الصناع والمشارفين[7] ونحوهم.

---

(1) مشرفة: نظم الحكم في بمصر في عصر الفاطميين، ص 273.

(2) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 10.

(3) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 19.

(4) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 219.

(5) الماوردي:الأحكام السلطانية، ص 227- 230؛ ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 333- 334.

(6) المقريزي:الخطط والآثار، ج1، ص 486؛ ج2، ص 227.

(7) المشارفة: وظيفة يتولاها الموظفون الذين يشرفون علي الأمور المالية، قوانين الدواوين، ص 302.

وكان المحتسب أو نائبه يحضر إلي هذه الدار ليصير المعمول فيها بحضوره فإن صح ذلك أمضاه وإلا أمر بإعادة عمله حتى يصح، وكان بهذه الدار أمثلة ونماذج يصحح بها العيار، وكانت الصنج والموازين والأكيال الجديدة لاتباع إلا بها(1) حتى تحمي الشعب من الاستغلال، وكان الباعة وأهل الحرف يتوجهون إلي شراء حاجتهم منها، خاصة إذا ما وجدت موازينهم ومكاييلهم تخالف العيار، فحينئذ كان يتم استهلاكها ويباع لهم غيرها مقابل ثمن لذلك يرد إلي الدار(2).

وكانت دار العيار مقراً لمحتسب مصر في العصر الفاطمي، يعرفه أهل الحرف ويلجئون إليه(3) لختم المكاييل والموازين والصنج والأرطال الخاصة بهم بخاتمة الموحد، حتى لا يستخدم غيرها في الأسواق، ويقوم المحتسب بالكشف على عياراتها بنفسه للتأكد من سلامتها وصلاحيتها(4)، حيث تعددت هذه المكاييل والموازيين داخل الأسواق، فكان لكل سلعة مكيال خاص بها له مواصفات يجب مراعاتها، كما لم يكن وزن الرطل واحد في الأقاليم كلها، بل كان لكل منطقة رطلها الخاص بها(5)، لذا كان المحتسب يعلم هذا كله ليعلم تفاوت الأسعار(6).

كما يدخل في إطار عمل المحتسب مراقبة الموازيين ذاتها، وأصح الموازيين وضعاً، ما استوي جانباه، واعتدلت كفتاه، وكان ساعده فولاذا(7) ووحدات الوزن من الحديد لا من الحجارة، لأن الصنج إذا كانت من الحجر تنحت إذا قرع بعضها ببعض من كثرة الاستعمال فينقص وزنها، وإذا اضطرت الحاجة لاتخاذها من الحجر، أمر المحتسب بتجليدها ثم يختم عليها بعد العيار ويجدد النظر فيها من حين للآخر، حتى لا يتخذ مثلها من الخشب(8).

وكان المحتسب يأمر أصحاب الحرف والمعايش بالحضور إلي دار العيار من الحين للآخر، ليصحح عليهم عيار موازينهم وصنجهم ومكاييلهم(9)، فهذا صميم عمله لمنع الغش الخفي

---

(1) المقريزي:الخطط والآثار، ج2، ص 343.

(2) المقريزي: نفس المصدر، ج1، ص 464؛ إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، القاهرة 1962م، ص 354.

(3) المقريزي: نفس المصدر،ج1، ص 463؛ ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص 333، حاشية 2.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 464.

(5) انظر الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 15 -17.

(6) ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 185.

(7، 8) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 18، 19.

(9) حسن إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، ص 354.

الذي يتضرر بسببه عامة الناس، وكان يأمرهم بمسحها من الأقذار والأدهان العالقة بها حتى لا يظهر أثر ذلك في الوزن على الناس، فضلا عن ذلك كان المحتسب على علم تام بطريقة الوزن الصحيحة، وكان يأمر الباعة باتباع ذلك[1] في حال الوزن، بألا يضعوا بضاعة على الميزان قبل أن تسكن كفتاه ثم يضعوها برفق، ولا يرفع أحدهم يده حال الوزن فجأة، ولا يهز حافة الكافة بيده[2] وكذلك الحال في ميزان الذهب، ألا يرفعه صاحبه حال الوزن بيده تلقاء وجهه، ثم ينفخ على الكفة التي فيها المتاع نفخاً خفيفاً فيرجحها، لأن المشتري عينه على الميزان لا على فم صاحبه[3] هذا كله غش وبخس خفي كان المحتسب يراعيه وينهي عنه.

ولا شك أن المحتسب كان على علم بمكاييل ذلك العصر أيضاً فالمكيال الصحيح كما أشار الشيزرى[4] ما استوي أعلاه وأسفله في الفتح والسعة، ولا يكون ضيق الوسط متداخل الجوانب غير مستوي، ويلزم في أسفله طوق من حديد مشدود بالمسامير حتى يحفظه من الزيادة أو النقصان في حالة الصعود والنزول، وكان المحتسب يأمر أصحاب الحوانيت بأن يحتفظ كل منهم بثلاث نماذج من المكاييل منها مكيال، ونصف مكيال، وثمن مكيال، لزوم كيل الحبوب الصغيرة وأمثالها.

ولهذا كان المحتسب يجدد النظر في المكاييل من حين لآخر ليتأكد من سلامتها أو يكشف مواضع الغش والتطفيف (النقص) التي يلجأ إليها أصحابها فمنهم من يصب في أسفل المكيال حجراً رخو براقاً فيلصق به لصقاً لا يكاد يعرف، ومنهم من يأخذ لبن التين ويعجنه بالزيت حتى يصير سائلاً شكل المرهم ثم يلصقه داخل المكيال فلا يعرفه أحد، كما كان لهم حرفة في مسك المكيال يحصل بها التطفيف أيضاً[5].

كذلك كان المحتسب يتفقد عيار الصنج والأرطال والمثاقيل والحبات وغيرها من وحدات الوزن علي حين غفلة من أصحابها، حتى يكشف طرق الغش فيها، فمنهم من كان يأخذ حبات الشعير والحنطة ثم ينقعها في بعض الأدهان ويغرس فيها رؤوس إبر الفولاذ، ثم يجففها في الظل فتعود كما كانت دون أن يظهر فيها شئ من ذلك[6].

---

(1) النبراوى: نهاية الرتبة، مخطوط، ورقة 4.

(2، 3) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 18، 19.

(4، 5) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 20.

(6) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 19- 20؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 107.

ولا شك أن المحتسب كان يعلم بهذه الطرق والحيل التي يلجأ البعض من أصحاب الحرف إليها من أجل الغش الخفي في نقص الكيل والميزان[1] وكذلك في إظهار العيب وإخفائه والزيادة والنقصان في الثمن والمثمون، كل هذا كان تطفيفاً ونقصاً وجب علي المحتسب منعه[2]، لذا أكدت المصادر علي ضرورة علم المحتسب بوزن القناطير والأرطال والمثاقيل والدراهم، خبيراً بكميتها ومعرفتها المعرفة الجيدة حتى يؤدى عمله علي الوجه الأكمل[3].

ولما كانت الموازين من الأهمية في التعامل بين الناس وبها يقع تقدير المقدرات، فقد ذكرها الله تعالي في قوله: (والسماء رفعها ووضع الميزان)[4]، وحذرنا من الغش فيها بقوله: (ألا تطغوا في الميزان، وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان)[5]، ثم فضح أمرهم وكشف غشهم في قوله تعالي: (ويلٌ للمطففين، الذين إذا اكتالوا علي الناس يستوفون، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون)[6]، وقد أعد الله لهؤلاء المطففين نظير هذه الأفعال البشعة وادٍ في جهنم نتيجة ظلمهم للعباد لبخسهم في الكيل والميزان، كما أمر ﷻ رسله بإقامة القسط والوزن بين الناس كما أخبر تعالي عن شعيب ﷺ قوله: (وزنوا بالقسطاس المستقيم)[7].

ويبدو أن الدولة الفاطمية أولت اهتماماً كبيراً بهذا الجانب الحيوي في حياة الناس، والذي يمس اقتصاديات البلاد، وأنشأت داراً وخصصتها لهذا الغرض تسمي دار العيار، ولأهميتها فقد تولاها في العصر الفاطمي أبو النعمان المنذر بن علي وقد صدر سجل توليته في عهد الحاكم بأمر الله سنة 388هـ/998م، وظلت هذه الدار قائمة تؤدى دورها طوال العصر الفاطمي(8).

وقد بذل المحتسب وأعوانه جهداً في مجال ضبط الموازين والمكاييل ومنع التلاعب فيها بمداومة الطواف والإشراف المستمر علي دار العيار، كذلك أهل الأسواق من الباعة والحرفيين حتى يعيروا عليهم موازينهم ومكاييلهم كلها، وفي حالة وجود ما يخالف العيار كان يطلب منهم

---

(1) النبراوى: نهاية الرتبة، مخطوط، ورقة 4.

(2) المقريزي: الخطط، ص 463، 464؛ ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 333.

(3) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 15؛ ابن بسام : نهاية الرتبة، ص 185.

(4، 5) سورة الرحمن: آية رقم 7، 8، 9.

(6) سورة المطففين: آية رقم 1، 2، 3.

(7) سورة الشعراء: آية رقم 182.

(8) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 464.

التوجه لإصلاحها أو استبدالها بغيرها في دار العيار المعدة لهذا الغرض[1]، ثم يتم مفاجأة أصحاب الموازين والمكاييل في مواقعهم من الحين للآخر، فمن وجد عيار موازينه صحيحة تركوه، ومن وجد عنده ما يخالف ذلك تمت معاقبته وإخراجه من محل عمله حتى تظهر منه التوبة إلي الخير[2].

والواقع يؤكد أن البخس في الميزان هو رفع غير مباشر للأسعار، كما أن ضبط الموازين والمكاييل جزء لا يتجزأ من عملية ضبط الأسعار والتسعير، لذا حرص خلفاء الدولة الفاطمية منذ عهدهم في مصر علي التأكد من سلامة أدوات الوزن والكيل، وإحكام الرقابة علي ذلك في الأسواق بكل دقة حتى يأمن الناس عدم التلاعب من جانب الباعة وأهل الحرف وغيرهم[3]، ويصادفنا أولي القرارات في هذا الشأن سنة 364هـ/974م، في عهد الخليفة المعز لدين الله، وفيه أصدر أوامره بتغيير الموازين والمكاييل الموجودة مع أهل الحرف، وجعلها من رصاص[4]، حتى يضمن عدم التلاعب فيها، لأن التغيير في معدن الرصاص سيظهر بوضوح علي هيئته، مما يجعل كشف الغش أسهل علي المحتسب وأعوانه.

أما في عهد الخليفة العزيز بالله الفاطمي فقد نظر لأمر ضبط الموازين والمكاييل من باب التسامح للتخفيف علي أصحابها بعدم تحصيل رسوم منهم في دار العيار، تشجيعاً لهم علي ضبطها، وحفاظاً علي حقوق الناس، ففي سنة 383هـ/993م أصدر سجل وقرئ "بألا يؤخذ علي الموازين والأرطال حق طبع، وألا يأخذ أعوان المحتسب من أحد شيئاً"[5].

ولكن رغم قرار التخفيف الذي أصدره العزيز بالله علي أصحاب الموازين والمكاييل لضبط أدواتهم، إلا أنهم لم يستجيبوا، وزاد فساد تعاملاتهم مع الناس، فأعقب ذلك بقرار شديد في نفس العام 383هـ/993م، نصه "وفيها كثر بخس الباعة في البيع من المكاييل والموازين، فكتب سجل في الأسواق بالنهي عن ذلك، وخوفوا بأن من وجدت عنده صنجة أوكيل أو ميزان بعد ثلاث وفيها عيب، حلت به العقوبة كائناً من كان، من ساكن في عقارات الدواوين الخاصة والأملاك، أو في رباع أحد من خواص الدولة، أو ظهر أنه بخس الناس أو غش"[6].

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 463؛ ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 333.

(2) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 90.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 102، ج2، ص 274.

(4، 5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 224، 277.

(6) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 280.

ويتضح من سياق النص أن هذه رسالة للمحتسب وأعوانه بتكثيف وتشديد حملات الإشراف لإحكام الرقابة علي كل من تسول له نفسه الخروج علي قواعد ضبط الموازين والمكاييل وأدواتها، خاصة الذين يحتمون بكونهم يستأجرون حوانيتهم من أملاك الدواوين أو كبار الأعيان بأنه ستنالهم العقوبة إذا لم يلتزموا.

وفي عهد الخليفة الظاهر نادي دواس بن يعقوب المحتسب في الأسواق بإطلاق الأسعار وإلغاء التسعير الذي كان سبباً في اضطراب أحوال البلاد(1)، في محاولة لضبط الأسعار وعدم البخس والغش في الميزان، إلا أن البعض تمادى في الغش والتدليس بكل الحيل الخفية طمعاً في تحقيق أرباح مستترة تجعل عملية إطلاق الأسعار فيها مغالاة علي الناس، لذا شدد الرقابة علي أصحاب الموازين وأخذ علي يد المخالفين بقوة، وضبط بعضهم يتلاعبون في الموازين والمكاييل وعيار الصنج والأرطال التي يزنون بها(2) فكان المشترى يأخذ كمية أقل بسعر أعلي مما يضر به.

الإشراف علي الأنشطة الحرفية والصناعية

في المجال الاقتصادي:

لم تقف مهمة المحتسب وأعوانه عند حد مراقبة أصحاب الموازين والمكاييل في الأسواق، بل تجلي دورهم الاقتصادي في الإشراف علي أصحاب الحرف والمعايش وتفقد محال أعمالهم في الأسواق وفي الحوانيت المنفردة في الدروب والحارات وفي أطراف المدينة للتفتيش علي المنتجات والبضائع من حيث الجودة والرداءة، وإلزامهم بالتسعير المحدد في الشراء والبيع.

وتشيد معظم كتب الحسبة بأهمية الدور الاقتصادي للمحتسب وأعوانه في مصر في العصر الفاطمي،وجميعها تضع قوائم لأعمال المحتسب تكاد تصل كل قائمة منها إلي الأربعين مهمة إشرافية(3) أو تتعداها(4) ولا نعجب من كثرتها وتعددها واختلاف جوانب الإشراف عليها كما ذكر الماوردي(5).

---

(1) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 151.

(2) انظر أمثلة علي ذلك، المسبحى: أخبار مصر، ص 191، 199.

(3) انظر الشيزرى: نهاية الرتبة، فقد ذكر حوالي 38 مهمة إشرافية للمحتسب.

(4) انظر: ابن بسام: نهاية الرتبة، ابن الأخوة: معالم القربة، فقد أورد كل منهم أكثر من أربعين مهمة يشرف عليها المحتسب في المجال الاقتصادي.

(5) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 227- 230.

وقد أولي المحتسب وأعوانه اهتماما خاصا في هذا الجانب في توفير الأخباز للناس في الحوانيت والأسواق، لأن الشعب بكافة طبقاته ومستوياته في حاجة يوميه إليه، فهو الدليل علي استقرار أحوال البلاد أو اضطرابها، كما كانت سبباًً مباشراً في قلق الخلفاء أنفسهم، وقد سبق أن أشرنا إلي استنكار الناس وصيحاتهم في عهد الخليفة الظاهر 415هـ/1025م، مرددين "الجوع ..الجوع يا أمير المؤمنين"[1] ولضمان توفير هذه السلعة خاصة، كان الخليفة يأخذ علي المحتسب تعهد يقر فيه كتابة العمل علي توفير "الأخباز والقمح "[2] علي وجه التحديد.

ولأهمية تواجد هذه السلعة بصفة يومية، فقد خصصت الدولة لكل مخبز أو حانوت كمية معينة من الدقيق للاستهلاك اليومي حتى لا تتأثر البلاد من قلة الأخبار، وألزمت أصحاب المخابز باستلام الدقيق المقرر لهم وتصنيعه[3]، كما حدث ذلك في عهد الخليفة المستنصر بالله سنة 447هـ/1084م، عندما قل الخبز وارتفع سعره وصار طرفة علي حد تعبير المقريزي[4]، فقام أبو محمد الحسن اليازورى وزير المستنصر بتنظيم عملية توزيع الدقيق علي الخبازين في مصر والقاهرة، لتفادى أزمة المجاعة الواقعة، وقرر صرف ألف تليس (جوال) دقيق يومياً، وتم توزيعها حسب الكثافة السكانية بين المدينتين، فقرر لمصر سبعمائة تليس من الدقيق وللقاهرة ثلاثمائة[5]، فنجح اليازورى في توفير الأخباز مع التحكم في تحديد أسعاره، لذا كانت الدولة حريصة علي تسجيل المخابز وأسماء الخبازين ومواضع حوانيتهم للتعرف عليهم، وحتى يسهل علي المحتسب وأعوانه الإشراف عليهم فإن الحاجة تدعو إلي ذلك[6].

ومن أجل ضمان وصول الكميات المقررة من الدقيق في مواعيدها للمخابز، كانت الدولة تتعامل بكل قوة وحسم مع فئة المحتكرين للقمح والدقيق لكشف المخزون لديهم وطرحه للناس بهدف توفير الخبز واستقامت أحوال الناس[7]، مع تكثيف حملات الإشراف والرقابة علي الطحانين

---

(1) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 164.

(2) المسبحى: أخبار مصر، ص 194، 195.

(3) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 23؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 92.

(4، 5) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 20، 22.

(6) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 22؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 91.

(7) المسبحى: أخبار مصر، ص 33.

والخبازين لكشف تلاعبهم في نقص الأخباز، بالتفتيش علي مطاحن الدقيق والختم علي المخابز المخالفة[1].

ولم تقتصر مهمة المحتسب وأعوانه علي توفير الخبز للناس، بل في جودة تصنيعه وإنتاجه ومطابقته للموازين والمواصفات المتعارف عليها، فكان المحتسب يفاجئ الخبازين في أماكنهم المعرفة، ليراقب إنتاج الخبز، ويزن عليهم الخبز الناتج تواً من بيت النار، فالخبز له أوزان معلومة، كما أن له مواصفات معينة، وكان البعض يخرج الخبز من الأفران نيئاً غير ناضج حتى يثقل وزنه[2]، وقد عاقب الحاكم بأمر الله جماعة من الخبازين وضربوا بالسياط وشهروا من أجل ازدحام الناس علي الخبز وبيعهم له مبلولاً ليزيد وزنه[3].

وكما راقب المحتسب وأعوانه وزن الخبز الناتج، اهتموا أيضا بمراقبة مواصفاته المحددة وشكله المطلوب، فالخبز من السلع الأساسية التي تتداول بصفة يوميه مع الناس، ولا يخف شكلها علي أحد، وكان بعض الخبازين لا يراعي في إنتاج الخبز حق الصنعة، خاصة في غياب الإشراف، فيخبزه قبل أن يتم اختماره، ثم يخرجه من بيت النار قبل أن يتم نضجه واستواؤه من غير أن يحمر وجهه، أو يتركه حتى يحترق ويسود وجهه، وكل ذلك لا يخفى على وجه الخبز، وفي منظره ومكسره[4]، وكانت عيون الناس تلاحظ ذلك، وتتأثر لسوء صناعته، وقد حدث في عهد الحاكم بأمر الله أن اجتمع الناس في الأسواق والحوانيت وأثاروا ضجة شديدة بسبب أن المعروض من الخبز رديء الصناعة أسود اللون، ورفعوا للخليفة شكوى أرفقوا بها رغيفاً من الخبز للتدليل على سوء صناعته وإنتاجه[5].

ويتضح من ذلك أن الخبز كانت له خصوصية التأثير على الجميع بلا استثناء، لأن الكل في حاجة ماسة إليه باعتباره الغذاء الرئيسي لعامة الشعب، وعلى ذلك كان المحتسب يراقب الجودة في صناعته، ويعاقب كل من أساء في مرحلة من مراحل إنتاجه، سواء كان في غش الدقيق وفساده،

---

(1) المسبحى: أخبار مصر، ص 35.

(2) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 23؛ ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 121.

(3) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 16؛ اتعاظ الحنفا، ج2، ص 71.

(4) الشيزري: نهاية الرتبة، ص 23؛ ابن الحاج: المدخل، ج 3، ص 121.

(5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 74.

أو في سواد الخبز ورفع أسعاره[1]، لذا كان المحتسب يختار عليهم رجلاً من بينهم ذا ثقة وذو خبرة ودراية بصناعتهم، يشرف بنفسه على مراحل تصنيع الخبز من بداية عجن الدقيق وحتى مرحلة تسويته وإنتاجه[2].

ولضمان جودة الخبز كان المحتسب يراقب الدقاقين (الطحانين) ويلزمهم تنظيف الغلال وتنقيتها من الشوائب العالقة بها قبل طحنها، ومراجعة مناخل الدقيق وصيانتها كل ثلاثة شهور على الأقل حفاظاً على جودة الدقيق وبياضه[3].

ورغم ما بلغته حرفة الخبازة وصناعة الخبز من الأهمية في العصر الفاطمي من جانب المسئولين والمشرفين عليها، إلا أن هناك حرفاً أخرى كثيرة وضرورية لم تهمل من الإشراف والرقابة أيضا، منها حرفة الجزارة والقصابة[4]، وقد راقبها المحتسب لمنع الغش في ذبح اللحوم وبيعها، فمن الجزارين من كان يذبح الحملان الكثيرة ثم يحمل بعضها إلى المحتسب ليكشف عليها ويخفي عليه الباقي منها[5] ومنهم من يشهر في الأسواق البقر السمان، ثم يذبح غيرها[6].

كما راقب المحتسب أسعار بيع اللحوم، لأن اللحم يجري بيعه على ورقة بسعر محدد، والويل لمن أهمل إعلان التسعير أو تلاعب فيه بالزيادة أو النقصان[7]، حماية للمستهلك من الاستغلال وجشع الأسعار، خاصة في أوقات المحن والأزمات، حيث يضعف فيها الإشراف نتيجة اضطراب أحوال البلاد، وقد أشار المقريزي[8] أن سعر بيع اللحوم في الظروف المستقرة قد بلغ في عهد الخليفة الحاكم الذي باشر الحسبة بنفسه، كل رطلين بدرهم من لحم الضأن، ورطلين ونصف بدرهم من لحم البقر، رغم إصدار قراراته بحذر ذبح الأبقار[9]، بينما بلغت أسعار اللحوم

---

(1) انظر المسبحى: أخبار مصر، ص 196؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 166.

(2) انظر الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 22- 24.

(3) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 21؛ ابن الإخوة: معالم القربة، ص 89.

(4) الجزار، هو الذي يذبح الماشية للبيع، والقصاب، هو الذي يبيعها للناس. انظر الشيزرى: نهاية الرتبة، ص27، حاشية 1.

(5، 6) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 27، 30.

(7) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 91؛ السبكي: معيد النعم ومبيد النقم، ص 142.

(8) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 74.

(9) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص53- 95.

في المحنة التي أصابت مصر في عهد المستنصر بالله، خمسة عشر درهماً لرطل الضأن وسبعة دراهم لرطل لحم البقر[1]، هكذا كان دور الإشراف خطير للغاية خاصة في مثل هذه المحن وما أكثرها في العصر الفاطمي.

وكان المحتسب يباشر الشوائين ويزن عليهم الحملان قبل إنزالها في التنور، ويكتب ذلك في دفتره، ثم يعيدها إلى الوزن بعد إخراجها من التنور، لمعرفة تمام النضج، فإن وجد أن الشواء قد نقص منه الثلث فقد تم نضجه، وإن كان دون ذلك أعاده مرة أخرى إلى التنور لأنه لا يزال نيئاً[2]، ولا يختلف هؤلاء في ضرورة الرقابة عليهم عن خبازي الخبز الذين يخرجونه من التنور نيئا غير ناضج ليثقل وزنه[3]، ولمنع هذا الغش كان المحتسب يزن عليهم الحملان وهى لحم، ليعلم وزنها الصحيح، حتى إذا أخفى الشواؤون فيها بعد ذلك ما يثقل وزنها كصنج الحديد ومثاقيل الرصاص وغير ذلك علم به، كما راقب لحم الحملان قبل إنزالها في التنور، لأن البعض كان يدهنها بالعسل ثم يضعها في التنور، فتحمر في الحال فإذا نظر إليها الرائي وجدها قد نضجت، وهي غير ذلك[4]، وهذا غش كان المحتسب أيضاًً يمنعه.

وكانت لهذه الحرفة شهرتها في العصر الفاطمي، حيث يرى المقريزي[5] في أكثر من موضع أن "سوق الشوائيين أول سوق وضع بالقاهرة" وكان بداخله مطابخ الرواسين، لسد حاجة حوانيت هذا السوق من لحوم الشواء والرؤوس[6]، ومن بين الحوانيت الشهيرة به حانوت ابن الأزرق الشواء الذي كان الحاكم بأمر الله يقف عليه أثناء تجواله في السوق وهو يباشر أعمالهم[7].

وكان المحتسب يراجع علي الهرائيسين عيار الهريسة[8]، حتى لا يقومون بغشها، وأوسط عيار لها أن يكون لكل صاع[9] من القمح ثمان أواق من لحم الضأن، ورطل واحد من لحم البقر،

---

(1) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 77.

(2، 3) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 23، 30.

(4) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 30؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 92.

(5) المقريزي: اتعاظ ،ج3،ص 170؛ الخطط ج1 ص404

(6) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 21.

(7) ابن سعيد: النجوم الزاهرة، ص 61.

(8) الهريسة: طعام من خليط القمح واللحم؛ الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 36، حاشية 1.

(9) الصاع: مكيال للحبوب يساوى نصف ويبة، والويبة ثلاث كيلات، المقريزي: السلوك، ج2، ص 776، حاشية 4، تحقيق د/ محمد مصطفي زيادة.

ثم ينزل في القدر بحضرة العريف، ويختم عليه بخاتم المحتسب، فإذا جاء وقت السحر حضر العريف وكسر الخاتم وهرسوها في حضوره، حتى لا يأخذوا اللحم منها في غيابه ويعيدوه إليها في الغد، فكان أكثرهم يفعل ذلك، إذا لم يختم عليه[1].

وكان يراقب بنفسه صناع النقانق[2] ويلزمهم أن تكون مواضع حوانيتهم التي يصنعون فيها النقانق بقرب دكة المحتسب ليراعيهم بعينه[3]، لأن الغش فيها كثير ولا يكاد يعرف، وكان يعين عليهم عريف حتى يزن عليهم كمية اللحم قبل خلطها مع البصل والأباريز" التوابل"، ليعلم مقدار الوزن[4].

وكان يعين علي أصحاب حرفة الباقلانيين[5] عريف يشرف على موازينهم ويتفقد مكاييلهم، لكثرة غشهم وتدليساتهم، لأنهم كانوا يأخذون قطعة من الخشب ويحفرونها مكيالاً، فيغتر الناس بسعتها وطولها، فكان العريف يراقبهم حتى لا يفعلوا مثل هذه الألاعيب[6]، كما كان يراقب خلط الباقلاء الجيدة مع المسوسه أو خلط الحنطة جديدها بقديمها[7] وكان يمنعهم من ذلك.

وكان يعير على السمانين[8] والشرابيين[9] مكاييلهم وموازينهم[10]لان السمانين كانوا يرشون الماء على التمر والزبيب حتى يزيد في الوزن فيمنعهم من ذلك، كما يمنعهم أيضاً من

---

(1) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 36؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 109، 110.

(2) ويعرف بالنقانقي، وهو صانع المصارين المحشوة باللحم والتوابل والبصل، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص38، حاشية 1، ويفهم من ابن الأخوة أنها كانت عبارة عن السجق الذي يصنع من لحم الضأن، معالم القربة، ص 158، ويقابلها اليوم صانع السجق.

(3، 4) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 38؛ ابن الأخوة :معالم القربة، ص 92.

(5) أي الفوالين، ويفهم من كلا ابن بسام أن الباقلانيين هم العلافون، نهاية الرتبة، ص 27، 51.

(6) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 116، 117؛ ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 51.

(7) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 152.

(8) السمانون: ومفرده سمان ـ بائعو السمن- ويقابله في العصر الحديث بائعو الزيت الشيزرى: نهاية الرتبة، ص58، حاشية 1.

(9) الشرابيون ـ جمع شرابي ـ صانع الأشربة، وهي الأدوية السائلة على اختلافها ويقابل الشرابي في المصطلح الحاضر لفظ صيدلي، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 56، حاشية 1.

(10) الشيزري: نهاية الرتبة، ص 56- 58؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 130.

الاحتفاظ بدستان من النضج، وأن تختم بخواتم الرصاص، ويكتب عليها المحتسب ويرسم الختم بخطة[1].

كذلك كان عريف السماكين يتفقد مواضعهم، ويلزمهم أن تكون أرطالهم زائدة على عيار غيرها أوقيتين، ويشترط عليهم أن تكون أرطالهم قطعة واحدة من حديد بلا حلقة ومختومة، وإن كانت من الحجارة فلا بد من تجليدها ثم تختم بالرصاص[2]، ويكتب عليها بالحبر بخط المحتسب أوزانها[3].

ولم يقتصر دور الإشراف علي الحرف الاقتصادية المتعلقة بالمواد الغذائية فحسب، بل شمل الإشراف غيرها أيضاً، ومن هؤلاء باعة البز يقول الشيزرى[4] في هذا المجال: "وقد رأيت في هذا الزمان أكثر باعة البز في الأسواق يفعلون في بياعاتهم مالا يحل عمله"، ومن طريف ما ذكره ابن بسام[5] على ما يفعله تجار البز، أن يعمل البزازون ذراعاً من خشب بعرض الإبهام، طوله أربعة وعشرون إصبعاً محزوزة، وينقش علي طرفه الأول اسم الإمام، وعلي طرفه الثاني اسم المحتسب يقيسون به، ليرتفع الشك في طول أمتعة الناس، وعرضها، في الزيادة والنقصان.

كما ذكر ابن الحاج[6] أن البعض منهم إذا اشترى الخرقة من القماش لنفسه قاسها قياساً واسعاً، وافياً، فيرخي الخرقة في أثناء القماش حتي تنقص علي بائعها بسبب ذلك، ويفعل عكس ذلك إذا باعها للمشترى، مطها وشد يده عليها أثناء القياس فيزيد قياسها له بسبب ذلك، وتنقص علي من اشتراها، حتى أن بعضهم كان يهب زيادة بعد القياس للمشترى، ومع ذلك إذا أخذها المشترى وقاسها وجد مع تلك الزيادة نقص عن حقه الذي اشتراه، وهذا ليس من باب البيع والشراء وإنما هو من باب الخيانة والخلسة، لذا كان المحتسب يراقب ذلك كله ويمنعه، كما كان يفتش علي موازينهم وأذرعتهم[7].

(1، 2، 3) ابن بسام: نهاية الرتبة، ص27، 53، 59.

(4) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 61.

(5) ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 80.

(6) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 51.

(7) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 63؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 133.

وكان علي العريف أو الأمين أن يكون حكما بين الحرفي والعميل، فإذا اخذ احد الحاكة[1] أو صاحب معمل للقزازه غزلاً لأحد لينسجه له ثوبا كان عليه أن يأخذه بالوزن ويرده إليه بالوزن بعد نسجه فإذا ادعي صاحب الغزل أن الحائك أبدل غزله، عرضه المحتسب علي العريف بدوره فان رجعا إلي قوله كان بها وإلا حملهما إلي حكم الشرع[2].

وكان المحتسب يراقب أعمال الحاكه، ويلزمهم الجودة والمتانة في عمل قطعة النسيج والدقة في غزلها وتنقيتها من القشرة السوداء بالحجر الأسود الخشن، ويمنعهم من نثر الدقيق عليها وقت نسجها حتى تخفي وحاشتها، فتبدوا كأنها صقيلة متينة، ويأمرهم ببيع أطراف الثياب والخلقان المعقدة الخيوط بمفردها عن الثوب، لأن منهم من ينسج وجه القطعة من الثوب بالغزل الطيب الخالي من العقد ثم ينسج باقية من الغزل الغليظ المعقد من طرف الثوب[3].

وكان يراقب أيضا غش معاملاتهم مع الناس، فمنهم من يأخذون الغزل من هذا وذاك ويخلطون الجميع معاً، سواء كان غزل أحدهما مثل الآخر أو أرفع منه، أو دونه، فينسجون الجميع ويعطون لكل واحد منهم على قدر غزله وهذا غير جائز حتى ولو كان الغزل واحداً لأن صاحب الغزل لم يأذن بذلك، ومنهم من يأخذ الغزل الرفيع لنفسه ويعطي صاحبه غزلاً أغلظ منه أو به عفن ضعيف القوة مثله في الرفع، إلى غير ذلك من الغش البين البعيد عن أصول الحرفة، وكانت "أحوالهم في هذا لا يأخذها حصر"[4].

وكذلك الحال بالنسبة للخياطين، كان المحتسب يراقب صنعتهم، ويأمرهم بجودة تفصيل الثوب من حيث سعة التخاريص[5] واعتدال الأكمام والأطراف واستواء الذيل، وأن يخاط خياطة دقيقة غير واسعة حتى إذا جُذب لا ينقطع فتله فيضعف[6]، ويلزمهم إن كان الثوب المراد خياطته

---

(1) الحاكه، جمع حائك، وهو الذي ينسج الغزل قماشاً، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 65، حاشية 1.

(2) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 65؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 136- 137.

(3) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 65.

(4) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 43.

(5) التخاريص: جمع تخريص وهو بنيقة الثوب، أي ما يزيد في عرض الثوب تحت كميه، ابن سيدة: المخصص، ج4، ص 85.

(6) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 67؛ ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 45.

لـه قيمـة كـالحرير والـديباج، فـلا يأخـذه الخيـاط إلا بـالوزن، ويـرده كـذلك[1] ويلـزمهم المحتسـب الاحتراز عند قطع القماش وذلك وفق ما يريد صـاحب الثوب من تفصيل وخياطـه، وإن تبقـى من الثوب أي قصاصة بعد خياطته كانت تجمع ويحتفظ بها الخياط ليضعها في الثوب عند طيه[2]، وألا يخيط هؤلاء الحرير ولا يجعلونه بطانة لمن يحرم عليه استعماله كالرجال[3].

ويراقب أيضاً غش الخياطين في أمتعة الناس، فكانوا يحشونها رملاً عند أكتافها، ويسرقون بقدره من الثوب خاصـة إذا كـان الثـوب حريـراً ونحـوه، إذا كـان موزونـاً عليهم[4] وكـان المحتسب يُحلف الخياطين ألا يأخذوا بطانة شخص ويعملونها لآخر، وألا يمكن خياطاً من الجلوس فـي دكـان إلا بعـد أن يقـيم لـه ضـامناً، حتـى لا يأخـذ ثيـاب النـاس ويهـرب، وكـذلك الحاكـه والقصـارون[5] والرفاءون، فكثير عمل ذلك وأخذ متاع الناس وهرب بها[6].

أما القطانون[7]، فكان المحتسب يمنعهم من خلط القطن الجديد بالقديم، والأحمر بـالأبيض، ويلزمهم ندف القطن ندفاً مكرراً حتـى تطير منـه القشرة السوداء والحب المكسور، لأن الحب إذا بقي فيه زاد في وزنه، ويمنعهم من وضع القطن بعد ندفه وتنظيفه في الأماكن الندية حتـى لا يزيد أيضـاً فـي وزنـه، لأنـه إذا جـف نقـص علـي مشـتريه، وهـذا تـدليس يفعلـه الكـل فكـان المحتسـب يمنعهم[8]، كما يمنعهم من وضع القطن الردئ الأحمر بعد ندفه في أسفل الكبة[9]، ثم يضعوا القطن الأبيض النقي عليه فلا يظهر ذلك إلا عند غزله[10].

---

(1) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 67؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 137.

(2) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 137؛ ابن الحاج: المدخل؛ ج3، ص 46.

(3) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 47.

(4) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 67؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 139، 140، مشرفة: نظم الحكم بمصر فـي عصر الفاطميين، ص 282.

(5) القصـارون، والمفـرد قصـار، هـم الـذين يقومـون بـدق القمـاش لتحـويره وتمليسـه، الشـيزرى: نهايـة الرتبـة، ص67، حاشية 9؛ أبي يعلي: الأحكام السلطانية، ص 303.

(6) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 68، حاشية 1؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 140.

(7) القطانون: ومفرده قطان وهو الذي يقوم بندف القطن "المنجد"، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 69، حاشية 1.

(8) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 69؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 131.

(9) والكبة من الغزل ما يخرج من المغزل، ابن سيدة: المخصص، ج12، ص 259.

(10) الشيزرى: نهاية الرتبة. ص 69.

كمـا أفاضـت كتـب الحسـبة عـن دور المحتسـب وأعوانـه فـي الإشـراف علـي الكتـانين والحريريين وغيرهم، ومراقبة أعمالهم، فكان المحتسب يلزم الكتانين باستخدام الكتـان[1] الجيد فـي الصناعة، وأجوده المصري الجيزى، ويمنعهم من خلط الجيد النـاعم بـالردئ الخشن الذي يتقصف عند مشطه[2]، ويمنع أيضاً الحريريين من صباغة القز قبل تبيضـه، حتـى يثقل وزنـه، وكذلك عدم ثقل الحرير بالنشا، أو بالسمن أو الزيت، وألا يجعلوا في ظهره عقداً من غيره[3].

وكانـت لهذه الحـرف مواضـعها المعروفـة فـي العصـر الفـاطمي، فكـان للحريـريين موضـع عرف بخط دار عرف الديباج ،ويقع حول دار ابن كلس وزيـر الخليفـة العزيـز بـالله، وقد تخصص هذا الموضع في نسج الحرير وصناعته[4]، وقد سماه ناصر خسرو[5] بعد ذلك في عهد المستنصر بالله، رباط دار الوزير، وأشار أنه لا يباع في هذا الرباط أو السوق إلا الثيـاب الرقيقـة الناعمـة من الكتـان، وقـد أصـبح هـذا الربـاط سـوقاًَ كبيـرا فـي أواخـر الدولـة الفاطميـة يحتشـد بكافـة السـلع والمنتجات الحريرية والكتانية[6].

وكـذلك حرفـة الصـباغة مـن الحـرف التـي تجلـي فيهـا دور الإشـراف فـي العصـر الفـاطمي، حيـث كانـت مـن الأهميـة بمكـان لارتباطهـا بكثيـر مـن الحـرف والصـناعات الأخـرى، وقـد أدى وفـرة المـواد الخـام الأوليـة للصـباغة فـي جهـات مصـر المتفرقـة، سـواء عن طريق زراعتها كما هو الحال في الرمـان[7]، والسلجم[8]، والبلسان[9]، والسنط[10]،

---

(1) الكتان: نبات تصنع من خيوط اليافه الملابس، واشتهرت مصر بزراعته ونسجه من قديم الزمان؛ الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 70، حاشية 1.

(2، 3) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 70، 71؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 131.

(4) كان يعرف هذا الموضع في حياة ابن كلس بسويقة الوزير، ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 32.

(5) ناصر خسرو: سفر نامة، ص63.

(6) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص15؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 104.

(7) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص262.

(8) السلجم، شاع استخدامه في استخراج اللون الأحمر من عصارته وصباغة الثياب، وكان ينمو نبات السلجم بالقرب من أخميم، وورد في بردية ضمن قائمة حساب بزاز، أنه باع فرد بطانة حمراء بالبقم، جروهمان: أوراق البردي العربية، ج6، ص80.

(9) انظر: عبد الطيف البغدادي في مصر، ص 22، 23، نشر/ سلامة موسي.

(10) انظر: ابن ظهيرة: فضائل مصر، ص 63؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص 175.

والعصفر[1] والنيلة[2] والفوة[3]، أم عن طريق استخراجها من أماكن وجودها كالشب والنطرون المستخدم في الصباغة وتثبيت الألوان[4]، أم عن طريق استيرادها من الخارج كمادة أللعلي والزعفران والقرمز[5]، أن أصبح من الأهمية والميسور أن يقوم الصباغون والرسامون والمصورون والرقامون وغيرهم من أصحاب حرفة الصباغة باستخلاص الأصباغ والألوان المطلوبة من هذه المواد المتوفرة وفاءًا للاحتياجات المتنوعة في صناعة النسيج وغيرها من الحرف والصناعات الأخرى[6].

ولأهمية ذلك قام المحتسب وأعوانه بمراقبة مواضع وحوانيت الصباغين في مراكز صناعة الأصباغ بالفسطاط وغيرها في المراكز بالمدن الأخرى، لمنع أساليب الغش والتدليس في مواد الصباغة المختلفة، فمثلاً كان أكثر صباغي الحرير الأحمر وغيره يصبغون الغزل والثياب بالحناء بدلاً من الفوة فيخرج الصبغ حسناً مشرقاً لفترة وجيزة، وإذا أصابته الشمس تغير لونه وزال حسنه وإشراقه[7]، وكان بعض الصباغين أيضاً يستعملون الزاج[8] في صباغة الثياب المراد صباغتها باللون الكحلى، فتخرج الثياب صافية اللون شديدة السواد، فإذا مضت عليها مدة قليلة عادت إلى أصلها وتغير لونها، وكان على المحتسب والأمناء منع الصباغين من فعل ذلك، وعرض أصباغهم على عريف الصباغين لمعرفته[9] ولهذا ظلت هذه الأصباغ ثابتة محافظة على لونها وبهائها طوال ما يزيد على ألف سنة حتى الآن.

---

(1) أشار المقريزي: إلي قيسارية العصفر بحي الصباغين في الفسطاط، الخطط، ج2، ص 89.

(2) ابن مماتي: قوانين، ص 265، 266؛ وهو من مواد الصباغة الهامة اللازمة لصباغة المنسوجات وهو معروف بجودته ويفوق كثيراً الأصباغ الأخرى وكانت مصر في حاجه إلي هذا المحصول الهام ، الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص 43، 44.

(3) الفوة، نبات عروقه حمراء تستخدم تلك العروق في الصباغة ، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 72، حاشية 1.

(4) المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 27؛ ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 328، 338؛ القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 287، 288، 460؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 109، 206.

(5) الجاحظ: التبصره بالتجارة، ص 31؛ الاصطخرى: المسالك والممالك، ص 110.

(6) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج6، ص 79، 80.

(7) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 72.

(8) الزاج، مادة معدنية يمكن تحليلها بالماء والطبخ، ابن البيطار: الجامع لمفردات، ج2، ص148.

(9) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 72.

أما الصاغة فكان المحتسب يعتمد على أمانتهم وتدينهم وحسن نياتهم لأن غشهم خفي لا يكاد يعرف، ولا يمنعهم من ذلك إلا هذه الأمانة وهذا التدين[1] فهم يعرفون من الأصياغ ما لا يعرفه غيرهم، فمنهم من يصيغ الفضة صيغاً محكماً لا يفارق الجسد ثم يمزجون بها الذهب[2] ومنهم من يعمل الخواتيم باليسير من الفضة، ويحشونها بالرصاص والزفت ويكذبون عند بيعها، وبعد شرائها تتقشر الفضة، وتتهشم بسرعة[3]، ومنهم من يبيع الخلخال والسوار أو غيرهما مما عمل من فضة الحجر الخالص، بهذه الفضة المغشوشة اليوم، ومنهم من يبيع فضة الحجر الخالصة بهذه الدراهم المغشوشة اليوم، ويأخذون مع ذلك أجرة صياغتهم لها مضافة إلى ثمنها وذلك عين الربا[4].

ولخطورة ذلك كان المحتسب يختار للصاغه عريفاً عليهم، خبيراً بصناعتهم، بصيراً بغشوشهم، حتى يمنع هؤلاء من بيع أواني الذهب والفضة المصنوعة إلا بغير جنسها، ليحل فيها التفاضل، فإن باع الصائغ من الحلي المغشوشة شيئاً لزمه العريف أن يعلم المشترى مقدار ما فيها من الغش ليكون علي بصيره، وإذا أراد صياغة شئ من الحلي لأحد فلا يسبكه إلا بحضرة صاحبه، بعد تحقيق وزنه، فإذا فرغ من سبكه أعاد الوزن، وإن احتاج الأمر إلي لحام فإنه يزنه قبل إدخاله فيه، ولا يركب شيئاً من الفصوص والجواهر على الحلي إلا بعد وزنها بحضرة صاحبها أيضاً[5]، ولا يعمل في صياغته شيئاً من الصور فإن ذلك محرم[6]، وبالجملة يقول الشيزرى[7] في ذلك "وقد يعملون من الطباخات والجلاوات، أشياء يطول شرحها، ولولا أني أخاف أن يطلع علي هذا السر من لا دين له، لأوضحت منه جملاً كثيرة، لا يهتدي إليها كثير من الصاغة، فيجب على كل مسلم مراعاة الله عز وجل".

---

(1) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 133.

(2) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 77.

(3) ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 106.

(4) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 134.

(5) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 77؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 133، 134.

(6) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 133.

(7) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 78.

وكذلك الحال في الصيارف[1] وجب على الصراف أن يكون متديناً عالماً بأحكام الصرف حتى لا يقع في الربا، حسن النية في التيسير على الناس، لأن الإنسان إذا تعذر في قضاء بعض ضرورياته ومعه ذهب لجأ إليه ليصرفه منه، حتى يتيسر عليه قضاء ذلك[2]، ويمنعهم المحتسب أن يبيعوا الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، إلا مثلا بمثل، يداً بيد، فإن أخذ الصيرفي زيادة على مثل لا يجوز ذلك، كما لا يجوز بيع الخالص بالمغشوش، ولا بيع المغشوش بالمغشوش من الذهب والفضة كبيع الدنانير المصرية[3] بالدنانير الصورية[4]، أو الصورية بالصورية، لوجود الجهل بمقدارها، وعدم التماثل بينها، أو اختلاف قيمتها، ولا يجوز بيع دينار صحيح بدينار قراضه[5] كما لا يجوز شرعاً إقراض المشتري ديناراً ثم يبيع له ثوبا بدينارين، فيصير له عنده ثلاثة إلى أجل معلوم، وكان المحتسب يمنع ذلك، لأنه قرض جر منفعة، ولو أنه لم يقرضه الدينار لما اشترى منه الثوب بدينارين ومنهم أيضا من يشتري الدنانير بدراهم فضة، وهذا كله حرام لا يجوز فعله، وكان المحتسب، يهتم بكل ذلك، كما يهتم بموازينهم وصنجهم[6].

أما عن حرفة الحدادة[7] فكان على أمناء الحرف والمفتشين مراقبتهم من الحين للأخر، لأن الحديد له في كل صنعة مدخل[8]، فضلاً عن مراكز صناعته المنتشرة في أنحاء المدن المصرية، ولاسيما العاصمة الفسطاط التي كانت أهم مراكزه، تزخر بالعديد ممن يعملون بحرفة الحدادة

---

(1) الصيارف، مفردها الصرف وهو عقد بيع السلع أو العملة بعضها ببعض بشروط، والصراف هو الذي يتولى هذه العملية، الشيزري: نهاية الرتبة، ص 74 حاشية 1.

(2) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص134.

(3) الدنانير المصرية هي الدنانير التي ضُربت في عهد الفاطميين الأوائل وقد احتفظت بعيارها على مر السنين، الشيزري: نهاية الرتبة، ص74، حاشية 8.

(4) الدنانير الصورية هي الدنانير التي استخدمها أهل الشام والعراق في معاملاتهم منذ أيام الفاطميين، وكان ضربها بمدينة صور بالشام ولذا نسبت إليها، ولم يبطل ضربها إلا بعد وفاة الخليفة الآمر الفاطمي، على أنها ظلت متداولة بين المسلمين مدة طويلة، القلقشندى، صبح الأعشي، ج3، ص 441.

(5) تطلق القراضة على القطع الصغيرة التي تقص من الدينار والدرهم والتي تستخدم في التجارة، الشيزري: نهاية الرتبة، ص75، حاشية 5.

(6) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 74، 75، 76؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 133.

(7) الحدادة، صانعها حداد، وهو معالج الحديد ويعرف بالقين، واضح الصمد: الصناعات والحرف، ص 112.

(8) الأبشيهي: المستطرف في كل فن مستظرف، ص 163.

والسباكة وغيرها[1]، ونظراً لهذه الأهمية راقب المحتسب الغش في صناعة الحديد، فكان يمنع أصحابها من ضرب سكين أو مقراض أو مخرز أو ما شابه ذلك، من الحديد اللين غير الصلب ويبيعونه على أنه فولاذ، ويلزمهم عمل السكين والمقص والموس من الفولاذ المصفي، ويمنعهم من خلط المسامير القديمة التي سبق استعمالها بالمسامير الجديدة الضرب، أو طرق المسامير القديمة الرجيعة داخل حوانيتهم ويبيعونها على أنها جديدة، وكان يراجع عليهم أوزانها لمنع الغش فيها، ويلزمهم طبخ الحديد طبخاً جيداً حتى لا تنكسر عند الطرق عليها أو تتورق عند التطريق[2].

وكان على أمناء الحرف أيضاً مراقبة غش النحاسين، حتى لا يخلطوا النحاس بغيره من المواد التي تزيده يبساً وصلابة، فإنه إذا عمل منه طاسه أو هاون أو غيره انكسر سريعاً مثل الزجاج، ويمنعهم كذلك من مزج النحاس المكسور من الأواني بالنحاس المعدني الذي لم يتم استعماله بعد، وإلزامهم سبك كل واحد منهما علي انفراده، ويصنع منفرداً أيضاً[3]، وقد اشتهرت هذه الحرفة في مصر في العصر الفاطمي، وانتشرت الدور والأسواق التي تضم مجموعة الحوانيت والمصانع القائمة على إنتاج وبيع المستلزمات المنزلية وغيرها من المتطلبات النحاسية[4] فضلاً عن مسابك النحاس بالفسطاط ومظاهر الصناعة بها[5]، فضلاً عن مسابك النحاس بالفسطاط ومظاهر هذه الصناعة بها[6]، ومن واجبات أمناء الحرف في العصر الفاطمي أيضاً، مراقبة أصحاب حرفة الجلود، ومنع الدباغين من بيع الجلود الرديئة التي لم تستوف مراحل دباغتها من حق الصنعة على الوجه المطلوب[7]، وبلغ من أهمية هذه الحرفة، أن المحتسب كان يعرف عليهم رجلاً أميناً متديناً يمنعهم ألا يستعملوا شيئاً من الآلات الحافظة للمياه كالروايا أو القرب إلا من الجلود المدبوغة، ويأمرهم قبل استعمالها إن كانت جديدة، أن ينقلوا فيها الماء إلي معاجن الطين عدة أيام ليزول ما بها من آثار الدباغة والزفت، وألا تعمل هذه الروايا من جلود النعال أو ما يشبه الدرن ونحو ذلك لعدم صلاحيتها[8].

---

(1) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 108.

(2، 3) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 79؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 148.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 418، 419؛ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، ص 593.

(5) ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب، ج1، ص 11؛ ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 108.

(6) ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب، ج1، ص 11؛ ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 108.

(7، 8) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 117؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 240.

كما راقب المحتسب محال وأعمال الأساكفة وهم صناع الأحذية، حتى يمنع غش هؤلاء، فمنهم من كان يكثر حشو الخرق البالية ويضعها فيما بين الجزء العلوي من مقدم الحذاء والبطانة، أو بين النعل وما يعلوه من جلد، ويمنعهم من عمل النعال التي أحرقتها الدباغة، أو الجلود التي لم يتم دبغها جيداَ، ويلزمهم الجودة في الخيوط، مع إبرام الخيط وفتله جيداً قبل استعماله، وعدم إطالة الخيط أكثر من ذراع ليسهل شدة وجذبه بقوة، حتى لا ينتفض إبرامه ويضعف فيتقشر، ويمنعهم من استخدام شعر الخنزير في الخياطة[1]، ويبدو أن ذلك يرجع إلي تحريم استخدامه، وكان المحتسب يهتم بمراقبة صنع أحذية النساء، فيمنعهم من استعمال الورق واللبد وما شابه ذلك في صناعتها، لأن ذلك يحدث صوتاً عند المسير عليها[2]، فضلاً عن كونه مظهراً من مظاهر تبرج النساء[3] وهذا حرام شرعاً.

كذلك الحال في صناعة الخزف والفخار، التي راجت وانتشرت في العصر الفاطمي، وكان على أمناء هذه الحرف مراقبة أصحابها، لتعدد حالات الغش في صناعتها، فكان المحتسب يلزم صناع الخزف أن ينتقي من الطين أحسنة، ومن الوقود أنظفه وأفضله، وعليه أن يحرص على جعل الأواني معتدلة تامة الحرق حتى لا تتفتت إذا وضع فيها الطعام، ويجب أن تكون كاملة الدهان، ولا يستعمل الخزاف في صباغتها إلا أحسن المواد وأنقاها[4] وكان يراقب صناع الفخار ويمنعهم من استخدام الحصى المطحون في عمل الأواني والقلل والأزيار والأكواب وغير ذلك[5]، وفي حالة كشف غش أحدهم يشهر به ويعاقب أمام الناس على فعله[6].

وعن واجبات المحتسب وأعوانه نحو العاملين في حرفة النجارة في ذلك العصر، فقد أشارت كتب الحسبة أن هذه الحرفة تفرع عنها خمس حرف خشبية مختلفة، أشارت إلي محترفيها وما يجب عليهم في سبيل عملهم في ورشهم وحوانيتهم، فكان على النشارين للخشب مثلاً الذين

---

(1) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 73؛ السبكي: معيد النعم، ص 146، 147.

(2) ابن بسام: نهاية الرتبة؛ ص 130.

(3) يحي ابن عمر: أحكام السوق، ص 126.

(4) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 326، 327.

(5) ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 158.

(6) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 328.

يستأجرونهم بالنهار أن يحدوا مناشيرهم قبل وقت الشروع في العمل ومحاسبتهم على أوقات العمل التي يقضونها في حوانيت الخشابين[1] وغير ذلك من مظاهر الإشراف علي هذه الحرف.

وكذلك الأمر بالنسبة لحرفة البناء، وما يجب على البنائين والرقاصين[2] وغيرهم من الجباسين والجيارين والدهانين مراعاته في أداء عملهم، وقد أفاض ابن الحاج[3] في ذكر الكثير من واجبات هؤلاء، والشروط الواجب توافرها في القائمين على هذه الحرفة، من حيث النصيحة لصاحب العمل في اختيار الموضع المناسب للبناء قبل الشروع فيه، فلا يبني بالجبس في موضع به سبخ، كما لا يبني بالطين والجير إلا في الموضع المناسب أيضاً، ويحب أن يكون أميناً مع صاحب العمل، في تقدير المؤن التي يحتاج إليها المبني، فلا يقدر مؤنه أقل ثم يحتاج أضعافها أثناء العمل، وهذا غش وتدليس، ولو أنه طلب من صاحب العمل جملة ذلك كله لعلم به، فإن استطاع قام بالبناء، وإن لم يستطيع، أجل العمل لحين ميسرة، كما يجب على الصانع أيضاً أن يكون متديناً وعلى خلق، ليراعى الدقة والإتقان في عمله، فلا يسرع في البناء حتى لا يختل المبني، فتكون طوبة خارجة عن الجدار وأخرى داخله فيه، وهذا نقص في الصنعة، وبسببه يحتاج إلي الترميم عن قرب لضعف الجدار بسبب الخلل الذي بين الطوب، كما يجب عليه عدم إضاعة الوقت، فمنهم من ينتظم في العمل في حضور صاحبه، وإذا غاب أخذ الطوبة في يده وظل ينظرها ويقلبها وينحتها ولا يضعها في موضعها إلا ببطء، وإذا كان وقت الأكل أبطؤا فيه أيضاًَ، وفي هذا كله غش لصاحب العمل وإهدار لماله، وبالجملة كان على العرفاء والأمناء مراقبة هؤلاء وإلزامهم بتنفيذ اللوائح المنظمة لأصول الحرفة المتعارف عليها[4].

وقد بلغ من أمر الحصريين وانتشار مناسجهم أو مصانعهم في العصر الفاطمي، أن المحتسب كان يعرف عليهم رجلاً ثقة خبير بهم كسائر الحرف الأخرى، حيث يؤخذ عليهم عدم

---

(1) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 331.

(2) ورد هذا اللفظ في كشف نفقات بناء بيت في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، جروهمان: أوراق البردي العربية، ج6، ص 74، 75، ويبدو أنهم الذين يساعدون البناء في عمله، وهذا لفظ عامي كان الشعب يستعمله لنفسه، البراوي: حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين، ص 188.

(3) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 132.

(4) جرونباوم: حضارة الإسلام، ص 213، ترجمة/ عبد العزيز جاويد، القاهرة 1945م.

صناعة الحصر إلا من أنواع السمار الجيد وغيرها من الحلفاء المنتشرة في أنحاء البلاد[1]، وقد راجت هذه الحرفة وكثرت مناسجها في مصر، واهتمت بها الدولة لحاجتها إلي أنواع الحصير سواء في المساجد والجوامع التي انتشرت في العصر الفاطمي، أو في القصور وغيرها من البيوت، ومما يدل على كثرتها ما ذكره عبد اللطيف البغدادي[2] أنه كان بمصر العاصمة تسعمائة منسج للحصر.

أما حرفة الأبارين[3] فكانت من الحرف التي يكثر فيها الغش، فالبعض كان يخلط الإبر بأنواع رديئة كخلط الفولاذ بالأرمهان[4]، وأفضل أنواع الإبر هو المصنوع من الفولاذ، وعلى أصحاب هذه الحرفة أن يقسم على عدم الغش وإلا عوقب أمام الجميع[5].

في المجال الصحي

وقد برز دور الإشراف في العصر الفاطمي أيضاً، على النواحي الصحية وخاصة على الأنشطة الحرفية المتعلقة بالأطعمة والأشربة، ولما كانت هذه الحرف ترتبط بالأسواق وتتعلق بها، كان المحتسب يولى اهتمامه بمراقبة تلك الأسواق ويأمر بنظافتها من المخلفات التي كان يستعملها أهل الحرف من اللبانين والجبانين والطباخين وغيرهم، سواء الأواني الفخارية التي توضع فيها البضائع للمشتري، أو تلك التي يأكل فيها الناس ورواد الأسواق في مطاعم وحوانيت الطباخين أو ما يستخدمه البائعون لزبائنهم من قراطيس وخيوط لتغليف بضائعهم قبل شرائها، والتي كانت تلقى في المزا بل بعد استعمالها[6]، فضلاً عن أنواع السلع وبعض الأطعمة والأشربة التي كانت تصادر وتعدم بسبب غشها وفسادها وتلقى على المزا بل، فكان المحتسب يأمر بنظافة ذلك كله ويأمر بنقلها إلي خارج البلد ليتم إعدامها، ويعين على الأسواق من يقوم بكنس الأزبال والأتربة مع رش الماء كل يوم في طرقاتها[7].

---

(1) أشار المقريزي: عند ذكر المكوس والضرائب إلي كثرة الحلفاء الواردة من شتي البلاد إلي ساحل الفسطاط، المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 104، 105.

(2) عبد اللطيف البغدادي في مصر، ص 69.

(3) الأبارين، جمع أباري نسبه إلي عمل الإبر، ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 200، حاشية 2.

(4) الأرمهان: لفظ فارس أصله (نرم آهن) ومعناه الحديد اللين؛ الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 79، حاشية 7.

(5) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 328؛ ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 200.

(6) المقريزي: الخطط، ج2، ص 94، 95.

(7) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 59؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 107.

إلي جانب ذلك كان المحتسب يهتم أيضاً بتنظيم الأسواق وترتيب مواضع الحرف بها كل في المكان الذي يليق به، فكان يبعد حوانيت الخبازين والطباخين ممن كانت حرفتهم تحتاج إلي وقود نار عن حوانيت البزازين والقطانين والعطارين لعدم التجانس بينهما، حتى لا يتطاير منها شرر النار إلي غيرها فيحدث بها أضراراً جسيمة[1] كما كان يبعد أصحاب المقاعد من الباعة الجائلين الذين يفترشون أرض الأسواق ببضائعهم والقائمين على بيع مختلف البضائع من المأكولات والمشروبات عن أصحاب الحوانيت المقامة منعاً للمنافسة والتشاحن بينهم، يقول المقريزي[2]: "... كل قليل يتعرض لهم الحكام لمنعهم وإقامتهم من الأسواق لما يحصل منهم من تضييق الشوارع وقلة بيع أرباب الحوانيت... "، يبدو أن الدولة ممثلة في المحتسب كان يتدخل لمنع هذا من الحين للآخر.

وكان المحتسب يهتم أيضاً بالسلع المعروضة في حوانيت الأسواق لضمان سلامتها، ومباشرة محلات الجزارة والمطاعم والمطابخ وأماكن السقاءين للتفتيش عليها وعلى قدور الأطعمة وكيزان الماء لمنع أصحاب العاهات والأمراض من الشرب بها[3].

ومن أهم مظاهر الإشراف علي النواحي الصحية، كان الخبز الذي يحتاج إليه الجميع لارتباطه بالصحة العامة، لأن الناس في حاجة دائمة إليه، لذا كان المحتسب يختار من بينهم من هو أعلم بكافة التجهيزات الصحية الخاصة بمراحل عملهم، من غسل ونظافة المعاجن وأوعية العجين وأواني الماء وما يغطي به الخبز بعد إنتاجه وما يحمل عليه من الجريد وغيره[4].

وكان العريف يشرف بنفسه علي إعداد الدقيق ونخله قبل عجنه ويراقب العجين نفسه ويلزم العجان أن يكون مرتديا ملابس خاصة[5]، وأن يعجن بيديه لا برجليه، ويكون ملثما حتى إذا عطس أو تكلم لا ينزل شيء من بصاقه أو مخاطه في العجين، ويلزمه شد عصابة بيضاء علي جبينه، حتى إذا عرق لا يقطر منه شيء، ويأمره بحلق شعر ذراعيه حتى لا يسقط منه شيء في العجين،

---

(1) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 11، 12؛ ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 17.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 95.

(3) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 464؛ حسن إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، ص 355.

(4) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 22؛ ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 121.

(5) الملعبة، وهو ثوب من غير كم، ابن سيدة: المخصص، ج13، ص 16؛ والبشت رداء من الصوف يلبسه العجانون، الشيزري: نهاية الرتبة، ص 22، حاشية 6.

ويلـزم أن يكـون بجـوار العجـان شـخص أخـر بيـده مذبـة ليطـرد بهـا الـذباب عنـه[1]، ويمنـع غـش الخبازين من إضافة المواد الغريبة إلي الخبز[2]، ويأمرهم بتزيين وجه الخبز بوضع التوابل الطيبـة الصالحة له مثل الكمون الأبيض والشونيز[3] والسمسم ونحو ذلك[4].

ويباشر الفرانين أيضاً ويأمرهم بإصلاح المداخن، وتنظيف بلاط الفرن بالكنس من وقت لأخر من اللباب المحترق، والشرر المتطاير، والرماد المتناثر، حتى لا يلتصق كل هذا بالخبز الناتج، ويلزم الفران وضع إناء به ماء بين يديه حتى إذا فرغ من الخبز أراق ما بقي من الإناء لأنه إذا ترك فيه تغيرت رائحته، ثم يغسله مرة ثانية ويتعاهد اللوح الخشبي الذي يرص عليه العجين بالعناية والنظافة[5]، ويأمرهم عدم إخراج الخبز من بيت النار إلا بعد نضجه تماما دون احتراق[6].

كما يشرف علي الخبازين ويجبرهم علي رفع سقائف مخابزهم، وان يجعلوا في سقوفها منافس للتهوية وتسرب الدخان، وأن يمسحوا بيت النار بخرقة نظيفة في كل تعميره قبل الشروع في إنتاج الخبز[7]، ويأمرهم إذا كان لأحدهما مخبز آخر للسمك، أن يجعله بمعزل عن الخبز، حتى لا يسيل شيء من دهن السمك علي الخبز[8]، كما كان يتعهد الصناع أنفسهم من العجانين والفرانين والخبازين بالأشراف الدقيق[9].

---

(1) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 22؛ ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 120؛ مشرفة: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، ص275.

(2) منها "الجلبان" وهو نوع من البقول، حبوبه مدورة، ابن البيطار: الجامع لمفردات، ج1، ص 164، 165، و "البيسار" وهو فول مطبوخ باللبن والسمن، الشيزري: نهاية الرتبة، ص 23، حاشية 2؛ و"الخشكار" وهو الدقيق المنزوع نخالته، ابن البيطار: الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، ج2، ص 61.

(3) الشونيز، نبات ارتفاعه شبرين، وحبوبه هي المعروفة بالحبة السوداء وحبة البركة، ابن البيطار: الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، ج3، ص72- 73.

(4) الشيزري: نهاية الرتبة، ص23؛ ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 121.

(5) الشيزري: نهاية الرتبة، ص 24.

(6) الشيزري: نهاية الرتبة، ص 23؛ ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 121.

(7، 8) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 23، 24؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 91.

(9) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 99؛ ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 121.

وحرفة السقائيين من الحرف المرتبطة بصحة الناس وحياتهم، يقول ﷺ (وجعلنا من الماء كل شيء حي)[1]، وفي الشرب إحياء النفس إذا غص صاحبها[2]، ولأهمية ذلك كانت محل عناية المحتسب في العصر الفاطمي، وكان يختار على السقاءين عريفاً يلزمهم عند ملء قربهم من النيل أن تكون بمنأى عن الشطوط لأن الأقذار تتركز عليها، وأن يتعمقوا بعيداً عن الشطوط ليحضروا ماءً نقياً نظيفاً وألا يحضروا ماء السقاية من حمام ولا مجراه، ويأمرهم بنظافة قربهم والكيزان التي يسقون الناس بها، مع نظافة أزيارهم وتغطيتها وعدم استعمال كيزان المجذم والأبرص وأصحاب الأمراض المعدية وجلاء الكيزان النحاس وتطييب رائحتها بالمسك والبخور[3]، وكان على السقاء أن تكون يداه سالمتين من النجاسة والقذارة إلى غير ذلك[4].

وكان المحتسب يباشر أعمال الجزارين والقصابين من النواحي الصحية، فيلزم الجزارين أن يذبحوا الحيوانات في المذابح (المسالخ) لا على أبواب الحوانيت حتى لا يتلوث الطريق بالدم والروث[5]، ويراقب عملية السلخ[6]، ويمنعهم من نفخ الذبيحة، لأن نكهة الآدمي تغير اللحم وتزفره[7]، ويمنع القصابين من إخراج اللحم على حد مصاطب دكاكينهم[8]، ويتولى المحتسب بنفسه النظر في اللحوم وصلاحيتها ثم يقوم بختمها، ويلزمهم نثر الملح المسحوق على القرم الخشبية التي يقطع عليها اللحم حتى لا تلعقها الكلاب أو يدب عليها شئ من هوام الأرض[9].

وكان يشرف على الطباخين ومن يعدون الطعام للناس، ويراعى عليهم النواحي الصحية في أدوات الطعام والسلع وغيرها، ويأمرهم بغسل مواعينهم بالماء الحار[10]، ونظافة أوانيهم وتغطيتها من الذباب والحشرات، ويمنعهم من خلط لحوم الماعز بلحوم الضأن ولا لحوم الإبل بلحوم البقر[11]، ويمنعهم من خلط اللحم المطبوخ الذي يبيت عندهم، باللحم الطري المطبوخ اليوم

---

(1) سورة الأنبياء: آية رقم 30.

(2) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 121.

(3) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 348؛ ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 25.

(4) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 124.

(5) الماوردي: الرتبة في الحسبة، مخطوط، ورقة رقم 66 – 67.

(6) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 125، 126.

(7، 8، 9) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 27، 28.

(10) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 34؛ ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 44؛ مشرفة: نظم الحكم، ص 280.

(11) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 34؛ مشرفة: نظم الحكم بمصر، ص 281.

ويبيعونه سواء، ولذا يتعين على الطباخ ألا يطبخ إلا لحماً منفرداً حتى لا يخلطه بغيره من اللحوم، ويمنعهم من الطبخ في قدور البرام المشعوبة لأن من يشعبها يطلى عليها بالدم المتفق على نجاسته فيتنجس ما طبخ فيها، إلى غير ذلك من الدواعي الصحية[1].

وكان المحتسب يتعهد صناع النقانق، ويجعل مواضعهم بالقرب من دكته ليسهل الإشراف عليهم، فإن غشوشهم كثيرة وخفية وكان يأمرهم بتنقية اللحم وجودته، ونعومة دقة على القرم النظيفة وأن يقف إلى جانبه شخص بمذبة حين يدق اللحم، ليطرد الذباب عنه، ويمنعهم من غش النقانق بلحوم الماعز أو الإبل، أو بلحوم الروس المفرومة، أو اللحوم الواقعة الهزيلة[2]، أو برش الماء على اللحم وقت دقه، وكذلك غش اللحم بالفول النابت المقشور والبصل لأنها تصبح عديمة اللحم، وكان المحتسب يكشف كل هذا وغيره، عندما يشق النقانق قبل قليها، لأنها إذا وضعت في المقلاة لا تكاد تعرف[3] ويلزمهم أن يكون الدهن طيب الطعم والرائحة غير عتيق ولا متغير، وينثرون على النقانق بعد قليها الأباريز الطبية والتوابل الصالحة لها[4].

وكان المحتسب يتشدد في مراقبة مطابخ الهرائيسين التي يتم بها صنع بعض الوجبات الشعبية المعروفة في العصر الفاطمي، وكان يعين عليهم عريفاً يلازمهم ويراعى النواحي الصحية في مراحل عملهم، ويلزمهم أن يكون لحم الهريسة سمينا فتياً، نقياً من الدرن والغدد والعروق والأعصاب، طرياً غير غث ولا متغير الرائحة، وأن يوضع قبل استعماله في الماء والملح ساعة، حتى يخرج ما في بطنه من الدم، ثم يخرج ويغسل بماء نظيف متجدد، ثم ينزل في القدر بحضره العريف، ويختم بخاتم المحتسب[5]، حتى لا ينزعوا اللحم منه ويعيدوه إلى القدور ليستعمل في اليوم التالي أو يبدلوا اللحم بغيره، وأكثرهم كان يفعل ذلك في غياب الإشراف، فمنهم من يغش لحم الهريسة بالقلقاس المدبر، أو بالروس المغمومة، ثم ينسل لحمها ويضعها في الهريسة، أو يسلق لحم البقر أو لحم الجمل ثم يجففه ويتركه عنده، فإن أراد استخدامه نقعه في الماء الحار ساعة، ثم يضعه

---

(1) ابن الحاج: المخل، ج3، ص 129.

(2، 3) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 38، 39.

(4) الشيزري: نهاية الرتبة، ص 39؛ ابن باسم: نهاية الرتبة، ص 45.

(5) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 36؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 109، 110.

في الهريسة، وربما بقي عندهم في القدور منه شئ فخلطوها في الهريسة في اليوم التالي، فكان المحتسب يراعى ذلك كله بالختم[1].

وكان يراقب على الهرائيسيين أيضاً، ما يغشون به الدهن، فمنهم من يأخذ عظام البقر والجمال والروس، ثم يسلقها سلقاً جيداً، فيخرج منها دهن كثير، فيمزجه بدهن الهريسة، وكان المحتسب يكشف غشهم هذا عن طريق تقطير الدهن على بلاطة، فإن سال ولم يجمد، أو كان لونه مشفاً يمكن رؤية ما وراءه فهو مغشوش، وكان يأمرهم أن يكون دهن الهريسة طازجاً طيب الرائحة، ويأمرهم بغسل قدور الدهن وتنظيفها وتمليحها، حتى لا تتغير رائحتها وطعمها، ويتولد فيها الدود[2].

وكان المحتسب يأمر الشوائين ألا يشتروا إلا "البهائم اللطاف السمان الجذعان في السمن"[3] ويراقب نضج الشواء، عن طريق جذب الكتف بسرعة فإن جاءت فقد انتهى في النضج، وكان يشق الورك، فإن ظهر فيه عروق حمر، ونزل منه ماء اللحم، فهو نيئ ولم ينضج بعد، ويمنع الشوائين من دهن اللحم بالعسل، لأن ذلك غش يجعل اللحم حال نزوله في التنور يحمر، فيخيل للمشترى أنها نضجت تماماً وهي غير ذلك، ويمنع الشوائين من تغطية الشواء بعد إخراجه من التنور، ولا يوضع في أواني الرصاص ولا النحاس وهو حار، فقد قال الأطباء أنه يستحيل سماً، ويأمرهم أن يطينوا تنانيرهم بطين حر قد عجن بماء طاهر، لأنهم يأخذون الطين من أراضي حوانيتهم، وهو مختلط بالدم والفرث[4]، وذلك نجس، وربما انتثر على الشواء منه شئ عند فتح التنور فينجس[5].

وكان يراقب باعة الشواء المرضوض[6]، ليمنعهم من الغش الذي يضر بصحة الناس، فمنهم من يضع الماء والملح في إناء ويضع عليه قليلاً من ماء الليمون، ثم يفرقه على المشترين عند دق الشواء ويرشه عليه، وقد يتبقى منه شئ في ليالي الصيف، فيتغير من الدهن الذي يقطر

(1) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 36؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 463.

(2) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 36، 37؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 110.

(3) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 92؛ مشرفة: نظم الحكم بمصر، ص 281.

(4) الفرث، ما يخرج من الكرش من المواد، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 30، حاشية 8.

(5) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 30؛ ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 37، 38.

(6) المرضوض، المدقوق من اللحم، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 30، حاشية 9.

عليه، فيمزجونه بالليمون الطري، ليخفى رائحته وطعمه على المشترى، ومنهم من يشترى الروس المغمومة[1] عند كسادها، ثم ينشر لحمها على القرمة، ثم يدقه مع الشواء شيئاً شيئاً، وربما دقوا معه الكلى والكبود على غفلة من المشترى، ويلزمهم بعد الانتهاء من البيع أن ينثروا الملح المسحوق على قرمهم[2].

كما كان يراقب الكبوديين[3]، ويمنعهم من خلط كبود المعز والبقر بكبود الضأن، وكذلك خلط الكبود البائتة مع الطرية، وإذا بات عند أحدهم شئ عرضه على العريف في الصباح ليراه ويأذن ببيعه وحده[4].

وكان العريف يتفقد بائع السمك ومقلاته كل ساعة عند غيبة المحتسب، حتى لا يقليه بالشحم المستخرج من بطون السمك[5] ويأمرهم غسل قفافهم وأطباقهم التي يحملون فيها السمك، وينثرون الملح المسحوق كل ليلة بعد الغسل، وكذلك يفعلون بموازينهم الخوص حتى لا يفيح نتنها ويكثر وسخها، فإذا وضع فيها السمك الطري تغير ريحه وفسد طعمه، وكانوا يبالغون في غسل السمك بعد شقه وتنظيفه وتنقيته من جلده وقشره، ثم ينثرون عليه الملح والدقيق، ثم يقلونه بعد أن يجف من نداوته، ويقلونه بزيت الشيرج، ولا يخرجون السمك من المقلي حتى يتم نضجه من غير سلق ولا احتراق[6].

وكان المحتسب يختار على الحلوانيين عريفاً خبيراً بغشوشهم، لأن غشوش الحلوى خفية، فالحلوى أنواع كثيرة وأجناس مختلفة، ولا يمكن ضبطها ولا عيار أخلاطها على قدر أنواعها، مثل النشا واللوز والخشخاش وغير ذلك، فقد يكون عيار ذلك قليلاً في نوع وكثيراً في نوع آخر، ويأمرهم العريف أن تكون الحلوى تامة النضج، غير نيئة ولا محترقة وألا تبرح المذبة يد البائع ليطرد بها الذباب عنها[7].

---

(1) المغمومة، المطبوخة، الشيزرى: نفس المصدر، ص 31، حاشية 5.

(2) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 31.

(3) الكبوديين: الذين يقومون بطهي الكبدة وبيعها للناس، ابن الأخوة: معالم القربة، ص 159.

(4) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 92؛ مشرفة: نظم الحكم بمصر، ص 281.

(5) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 33؛ ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 53.

(6) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 31؛ مشرفة: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، ص 281.

(7) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 40؛ انظر أمثلة لعمل الحلوى وغشها في نهاية الرتبة؛ لابن بسام، ص47،48.

وكان عريف الباقلانيين يراقب أعمالهم، ويأمرهم أن تكون الباقلا والحمص وغيرها جيده طيبه منقاة من القديم ومن الحجارة والطين، وينهاهم عن عمل أو بيع ما سوس منها، أو خلط ما بقى عندهم من أمس بما سلقوه اليوم، ويأمرهم أن ينثروا عليه الملح المسحوق والكمون ليدفع مضاره[1]، ويلزمهم أن ينقعوا الترمس في الماء ثلاثة أيام لتزول مرارته، ثم يسلق ويجاد سلقه، ثم يرش عليه الكمون المدقوق بالملح، وكذلك يفعل في الباقلاء ليسهل هضمها[2].

وكان يأمر باعة العدس بنظافة أوعيتهم وتغطيتها ونظافة مياهها، ونظافة العدس قبل طبخه، ويمنع هؤلاء من خلط ماء الحمص المسلوق بالعدس بعد خروجه من التنور لأن ذلك يكثره، خاصة عند غلاء الأسعار وقلة العدس[3].

وكان المحتسب يراقب بائعو السمن، إذ كانوا في ذلك العصر يتجرون في كثير من حاجيات البيوت، فضلاً عن السمن وغيره من المأكولات السائلة، وكان ينهاهم عن خلط البضاعة الرديئة بالجيدة إذا اشتروها، كخلط القديم من التمر والزبيب بالجديد، وألا يدهنوا الزبيب بالزيت ليصفى لونه ويحسن منظره، وألا يمزج العسل القصب بالماء الحار ويرشه على الرطب، ويمنع غش الزيت بدهن القرطم[4]، ولمعرفة غشه كان المحتسب يتركه على النار فيصدر عنه دخان عظيم يخنق، ويمنع كذلك مزج الزيت الذي قد ترك فيه الجبن بالزيت الصافي[5].

وكان المحتسب يراقب عليهم غش الخل بالماء، ولمعرفة ذلك كان يصب شيئاً من الخل على الأرض فإذا كان مغشوشاً بالماء يسمع له صوت، وإذا كان خالصاً لم يسمع له هذا الصوت، أو كان يضع فيه حشيشه الطحلب فإنها تشرب الماء دون الخل، وكذلك كان المحتسب يضع هذه الحشيشه في اللبن لمعرفة غشه، فإذا فصلت بين الماء واللبن فهو مغشوش[6]، أو كان يغمس شعرة في اللبن ثم يخرجها، فإن لم يعلق عليها شيء من اللبن كان مغشوشا بالماء، وإن علق عليها اللبن

---

(1) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 116.

(2، 3) ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 50، 51.

(4) القرطم، نبات تنمو أوراقه في طرف الساق، وكان يسحق ويستخدم مسحوقه لمعالجة بعض الأمراض، ابن سينا (أبو على الحسين بن عبد الله): القانون،طبعة بولاق ،القاهرة سنة 1294هـ، ص 419.

(5، 6) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 58؛ ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 82.

وتكوكب كان خالصا، وكان يمنع من يتحر في السمن أن يسقوا الجبن بالزيت الطيب ولا بالشيرج ولا أن يذوقوه بأفواههم لأن في ذلك ضررا لمن يأكله[1].

ويقوم بالتفتيش كذلك على المخلل على اختلاف أجناسه ويفحصه فكلما كان مجسه يابساً قوياً أعيد إلي الخل الشديد الحموضة ـ وكلما وجد مجسه ليناً رمي به، فإنه قد فسد، ويمنعهم من بيع الجبن المكسور في الخوابي والشحوم والأدهان الفاسدة أو المدوده وغيرها لما فيه من ضرر على صحة الناس[2]، ويأمر الناس بإعدامها خارج البلد.

وكان المحتسب يأمر السمانين بحفظ بضائعهم في أوعية من الفخار حتى لا يصل إليها الذباب، أو يقع عليها شيء من التراب والغبار ونحو ذلك، أو في قفاف الخوص المغطاة، وكان يأمرهم بوقوف شخص بيده مذبة ليدفع بها الذباب عن البضاعة ويلزمهم بنظافة أثوابهم وغسل مغارفهم وآنيتهم، وأيديهم، ومسح موازينهم ومكاييلهم[3]، ويمنعهم من أن يطأ أحدهم الموضع الذي يتعاطى عليه البيع حتى لا ينجسه بنعله، ولا يتركه مكشوفاً حين غيبته حتى لا يراق شئ مما يبيعه على ذلك الموضع فيجمعه ويرده في وعائه أو وعاء المشترى، وفي هذا ضرر الناس.

كما راقب المحتسب بياعي الخضر وكان يأمرهم بغسلها ونظافتها ونقاوتها من الطين والحشيش والأوراق الصفرة، ويلزمهم أن يقطعوا سعد أصول الخس والفجل، ولا يباع إلا مغسولاً ونظيفاً[4]، وينهاهم عن غسل البصل والثوم الرطبين فإن الماء والرطوبة يزيد هما نتونه وزفرة، وإذا بات في حوانيتهم شئ من ذلك، فلا يخلطونه بالطري المقطوع من اليوم[5].

وكان يمنعهم من بيع التين والبطيخ والقثاء والرطب الذي لم يتم نضجه، وينهاهم عن بيع ما دود منه، أو ما قد تناهى نضجه حتى تهرى قشره من ذلك[6].

وكان المحتسب يجعل على الصيادلة عريفاً ثقة من بينهم خبيراً بأحوالهم وما يقومون به من أعمال، يفتش على عقاقيرهم كل أسبوع، ويخوفهم ويعظمهم وينذرهم العقوبة والتعذير، وذلك لأن

---

(1) ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 29؛ ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 83.

(2) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 59؛ ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 82.

(3) الشيزري: نهاية الرتبة، ص 60.

(4) ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 32، 33.

(5، 6) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 116؛ ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 33.

غشهم فيها كثير وخفي ولا يمكن حصره ومعرفته، فهو غش ضار على الناس أكثر من أي غش في مجال آخر، لأن العقاقير والأشربة مختلفة الطبائع والأمزجة والتداوى على قدر تقبلها، فمنها ما يصلح لمريض ومزاج، فإذا أضيف إليها غيرها أبعدها عن مزاجها، فأضرت بالمريض لا محالة، وأشهر غشهم، أنهم كانوا يغشون الأفيون[1] المصري بشياف[2] ماميتا[3] وكانوا يغشونه أيضاً بعصارة الخس البرى أو الصمغ في بعض الأحيان، ولمعرفة غش الأفيون كان العريف يذيبه في الماء ويلاحظ إذا ظهرت له رائحة كرائحة الزعفران[4] فهو مغشوش بالماميتا، وإن كانت رائحته ضعيفة، وكان خشناً فهو مغشوش بعصارة الخس، وإن كان طعمه مراً ولونه صاف وضعيف القوة فهو مغشوش بالصمغ إلى غير ذلك من غشوش[5].

وكان العريف يراقب على الصيادلة أيضاً غش الأدهان الطبية، لأنهم كانوا يغشونها بدهن الخل بعد أن يغلى على النار، ويطرح فيه جوز ولوز مدقوق، ليزيل رائحته وطعمه، ثم يمزجونه بالدهان، ومنهم من يبيع دهن نوى المشمش والسمسم بعد دقهما وعجنهما وعصرهما على أنه دهن لوز، ومنهم من يغش دهن البلسان[6] بدهن السوسن[7]، ومعرفة غشه أن يقطر منه شئ على خرقة صوف ثم يغسل، فإن زال عنها ولم يؤثر فيها فهو خالص، وإن ترك فيها أثراً كان مغشوشاً،

---

(1) الأفيون: هو لبن الخشخاش الأسود وكانت تكثر زراعته في صعيد مصر ومنها يحمل إلى سائر البلدان في العصور الوسطي، ابن البيطار، الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، ج1، ص 45- 46.

(2) الشياف: نوع من الأدوية يتخذ قمعاً أو تلبيسه لمعالجة أمراض المستقيم، أو دواءً سائلاً لأمراض العيون، ابن بسام: نخبة من كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة، مجلة المشرق، سنة 1908م، ج11، ص 582؛ المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج1، ص 999، حاشية 3.

(3) الماميتا، نبات قليل الارتفاع مر الطعم، وورقه شبيهة بورق الخشخاش، وزهرة يميل إلى الزرقة، ابن البيطار: الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، ج4، ص 124- 125.

(4) الزعفران، شجر يمتاز زغبه ببياض يسير، وكان يستخدم في الصباغة، ابن البيطار: المصدر السابق ،ج2، ص 162، 163.

(5) انظر الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 42- 46.

(6) البلسان: شجره كانت تنبت بعين شمس، وتشرط الشجرة في وقت معين من السنة، ويجمع ما يرشح منها، فلا يتجاوز بضعة أرطال من الدهن الطيب الرائحة، ابن سينا: القانون، ج1، ص265- 266؛ عبد اللطيف البغدادي في مصر، ص 22.

(7) السوسن: نبات طيب الرائحة، له ساق عليها أزهار مختلفة الألوان، ابن سينا: القانون، ج1، ص 382.

وأيضاً فإن الخالص منه إذا قطر في الماء ينحل ويصير في قوام اللبن، والمغشوش يطفو على الماء مثل الزيت، ويبقى بقعاً فوق الماء[1].

كما كان المحتسب لا يمكن من يعقد الأشربة، ويركب المعاجين والأدوية الهاضمة إلا من اشتهرت معرفته، وظهرت خبرته، وكثرت تجربته، وشاهد تجريب العقاقير ومقاديرها من أربابها وأهل الخبرة بها، ولا يسمح المحتسب للشرابى من تركيبها إلا من الكناشات[2] المشهورة، والأقرابازينات[3] المعروفة مما يوثق به، وألا يدخل عليها ما ينافيها ويسلبها خاصيتها مثل عسل القصب المدبر باللبن الحليب والخل والأسفيداج[4]، "فإن هذا يعمله كثير منهم" فيخرج صافي اللون طيب الطعم والرائحة، فيركب منه الأشربة والمعاجين بدلاً من السكر والعسل النحل، وكان المحتسب يمنعهم من ذلك لأنه يضر بصحة الناس، ويحرف الأمزجة ويفسدها[5]، ولمعرفة غشه كان المحتسب يترك هذا الشراب مدة فإذا به يرجع إلى السواد إذا كان مضافا إليه أشربة أخرى، كما تظهر فيه رائحة الخل، ولا يكتفي المحتسب بهذا بل كان يتخذ الإجراء السريع بأن يطرح منه شيئاً، ويقطر عليه الماء، ثم يحله بأصبعه، فيصبح لون العسل أبيض[6].

وكان المحتسب يفتش على أشربتهم كل شهر، فما وجده فيها حامضاً لطول المدة عليه ومتغيراً، منع صاحبه أن يعيده إلى الطبخ مرة ثانية لفساده وعدم صلاحيته، إلا إذا كانت أشربة لا تتغير إذا طالت المدة عليها، كشراب الورد وشراب البنفسج لأن ردهما إلى الطبخ يزيدهما قوة وبقاءً ونفعاً للمعدة[7].

أما العطارين، فيبدأ الشيزرى[8] حديثه عنهم بقوله: "إن غشوش العطر كثيرة ـ مختلفة أيضاً ـ لاختلاف أجناس الطيب وأنواعه، وتجانس العقاقير الطبية وتقاربها في الرائحة، وسأذكر

---

(1) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 46، 47.

(2) الكناشات: مفردها كناشة، لفظة آرامية معناها المجموعة، وهى مجموعة المذكرات الطبية المصطلح عليها، الشيزرى:نهاية الرتبة،ص 56، حاشية 4.

(3) الأقرابازينات، مفردها أقرابازين (Pharmacopee) دستور الأدوية، الشيزرى: نهاية، ص 56، حاشية 5.

(4) الأسفيداج، رماد الرصاص، وكان يدخل في عمل المراهم المفيدة في معالجة الأورام، ابن سينا:القانون، ج1، ص 258؛ الخوارزمي (أبو عبد الله محمد): مفاتيح العلوم، منشورات الكليات الأزهرية، القاهرة سنة 1981م، ص 149.

(5) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 106.

(6، 7، 8) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 48، 57.

من ذلك ما اشتهر غشه وصنعته، وأعرض عما خفي غشه وصنعته" ومن غشوشهم المشهورة التي كانوا يفعلونها أنهم يعملون نافجة[1] المسك من قشور الأملج[2] والشيطرج[3] الهندي، ومثلها شادوران[4] ويعجنونه بماء صمغ الصنوبر، ويجعلون مع كل أربعة دراهم من هذا درهم مسك، ويحشون به النافجة أو سائر النوافج ويسدون رأسها بالصمغ، ثم يجففونها على رأس تنور، ولمعرفة الغش فيها كان المحتسب يفتح النافجة ويلثمها كالمتحثي للشيء، فإن فاحت رائحة المسك حدة كالنار عرف المحتسب أنه نقي لا غش فيه، وإن كان الضد فهو مغشوش[5].

ومنهم من كان يغش الزعفران الشعر بصدور الدجاج ولحوم البقر بعد سلقها بالماء، ثم ينشر ما شاء منها ويقدده ويصبغه بالزعفران، ثم يجففه ويخلطه في السلال، ولمعرفة غشه كان المحتسب يأخذ منه شيئاً وينقعه في الخل، فإن تقلص فهو مغشوش باللحم، ويتغير لونه، والخالص منه يبقي على لونه دون تغيير[6].

أما الغالية[7]، فمنهم من يجعل أصلها من الماء المغلي مع بعض المواد الطبية ليكون شراباً للمريض، ثم يجعل على كل درهمين منه درهم مسك جيد، ودرهم عود مسحوق، ودرهم مسك لادن[8] مسبوك على النار ويضيف إليه نصف مثقال عنبر، ويخلط الجميع في أربعة مثاقيل دهن

---

(1) النافجة: جمعها نوافج، وهي الجلد الذي يجتمع فيه المسك؛ الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 48، حاشية 3؛ والمسك، مادة تؤخذ من حيوان خاص يوجد بالتبت والصين والهند وجزائر سيلان وجاوه واليابان، ومسك التبت أطيب الأنواع رائحة، ابن سينا: القانون، ج1، ص 36؛ الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 48، حاشية 3.

(2) الأملج :شجر ينمو ببعض أقاليم الهند، وثمرته تشبه الكمثرى الصغيرة، وكانت تستخدم في العقاقير، النويري: نهاية الأرب، ج12، ص 112، حاشية 2.

(3) الشيطرج، نبات هندي ينمو بالقبور، والحيطان العتيقة وله رائحة حادة، ابن سينا: القانون، ج 1، ص 434.

(4) الشادوران، حجر أسود براق، وهو يتكون في تجويفات أصول الأشجار العتيقة مثل الجوز، فإذا قطعت الشجرة وجد في وسطها، النويري: نهاية الأرب، ج 11، ص 317، حاشية 1.

(5) الشيزري: نهاية الرتبة، ص 48.

(6) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص52.

(7) الغالية، مسك وعنبر معجونان بالبان، ابن سيدة: المخصص، ج11، ص 201؛ الشيزرى: نهاية الرتبة، ص53، حاشية 5.

(8) اللادن: مادة لزجة تستخرج من شجر يكثر في أواسط أوربا وغرب آسيا والشام، ويستعمل في تركيب المراهم وربط أكفان الموتى، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 53، حاشية 8.

بـان[1] فتصبح غالية لا تكاد تعرف، ومنهم من يعمل جسدها من نخالة الرخام الرخو والحجر الأسود البراق، ويجعل على كل درهمين منه ما قد ذكرنا من الطيب، ومنهم من يعمل جسدها من السمسم الحديث المقشر[2] والقرطاس المحرق[3]، ويجعل عليها الطيب المعروف سلفاً، وجميع هذه الغشوش وغيرها كانت لا تخفي على المحتسب والعريف من حيث اللون والرائحة والقوام، ويقول الشيزرى[4]: "فأكثر من يبيعها الدوارون[5] والذين يجلسون على الطرقات، ممن لا دين له".

وكذلك الزّباد، وهو نوع من الطيب، كان يستعمل لعلاج الزكام كانت غشوشه كثيرة أيضاً، ولا يوجد فرق بين جسده وجسد الغالية في الغش، وإنما يعرفها المحتسب من وزن الخميرة[6]، ومنهم من يغش دهن البان، فيعمله من دهن القطن أودهن نوى المشمش ويصلحه بشيء من المسك، ومنهم من يعمله أيضاً من زيت الأنفاق[7] ثم يصلحه ويطرح فيه أطراف الآس[8] فيصبح فيه خضرة، ومنهم من يصعد عقد الصنوبر وقشور الكندر[9]، فلا يشك أنه ماء كافور، ولمعرفه غشه كان المحتسب يقطر منه شيئاً على خرقة بيضاء، ثم يغسلها، فإن علق فيها وأثر فهو مغشوش[10].

---

(1) البان، شجر ثمرته تشبه قرون اللوبيا، وإذا نضج خشبه يستخرج منه دهن البان الذي يستعمل في الطيب والأدوية، وينمو بمصر وبلاد المغرب والحبشة، ابن البيطار: الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، ج1، ص 79؛ الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 53، حاشية 10.

(2) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 53.

(3) القرطاس المحرق، هو الكاغد الأبيض المصنوع من نبات البردي، ابن البيطار: المصدر السابق، ج1، ص86؛ الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 54، حاشية 1.

(4) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 54.

(5) الدوارون: هم الباعة المتجولة، الشيزرى: نفسه، ص54، حاشية 2.

(6) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 54.

(7) زيت الأنفاق هو الزيت الذي يستخرج من ثمر الزيتون قبل نضجه على الشجر، وكلمة أنفاق من أصل يوناني معناها غير ناضج، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 55، حاشية 1.

(8) ألآس: شجر طيب الرائحة، وكان من المواد المستعملة في الأدوية، فضلاً عن استخدامه في الطيب، ابن سيدة: المخصص، ج11، ص 195.

(9) الكندر، هو اللبان، وشجرته شوكيه، وثمره له مرارة وعلكه في الفم، النويري: نهاية الأرب، ج12، ص157؛ الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 55، حاشية 5.

(10) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 55.

ولهذا كله كان المحتسب يهتم بمراقبة أعمالهم ويمنعهم من خلط البضاعة الطيبة بالرديئة، كخلط الزعفران الجنوي بغيره لأن الجنوي يرغب فيه أكثر من غيره، أو خلط المسك الردئ بالطيب، وكذلك من خلط الزباد طيبها برديئها ويبيعونها على أنها كلها طيبة إلى غير ذلك[1].

ويختتم الشيزرى[2] حديثه عن غش العطارين بقوله: "ولا يتجاسر على عمله وبيعه إلا الغرباء الأعاجم، ومن يدور في خلال الدروب، وكان المحتسب لا يهمل الكشف عن ذلك بنفسه، وإشهار فاعله بالتعذير".

وكان للمحتسب أيضاً سلطة الإشراف والرقابة على أصحاب الوظائف الصحية، كالأطباء، والكحالين، والمجبرين وغيرهم، وتفيض كتب الحسبة في ذكر أهمية هذه الحرف والمهن التي تخص المحافظة على صحة الناس، وكان المحتسب يشترط في القائم بها شروط خاصة، وكان يعقد لهم اختبارات وامتحانات، فمن اجتاز هذه الاختبارات بنجاح كان يسمح له بممارسه الوظيفة، وأعطى إجازة بذلك بإمضاء نقيب الأطباء[3] بعد أن تتوافر لديه جميع الآلات اللازمة في عمله، على حين أن من أعوزته الكفاءة لم يسمح له بذلك، ويمنعه المحتسب من التعرض إلى أعين الناس إذا كان كحالاً، ومن التعرض لدواب الناس إذا كان بيطرياً... وهكذا، وإن لم يمتثل كان المحتسب يؤدبه على ذلك[4].

ومن الأدلة على ذلك أنه في سنة 319هـ/ 931م، بلغ الخليفة المقتدر العباسي أن رجلاً توفي نتيجة لخطأ طبيب، فأمر الخليفة على الفور المحتسب إبراهيم بن بطحاء[5]، أن يمنع أي طبيب من ممارسة المهنة باستثناء أولئك الذين اختبرهم نقيب الأطباء سنان بن ثابت[6] وصدرت الإجازات بأسمائهم، وقد ألحق بكل إجازة إمضاء سنان[7].

---

(1) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 74.

(2) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 55.

(3) ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ج2، ص 204.

(4) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 98، حاشية 2.

(5) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 222.

(6، 7) هو سنان بن ثابت بن قرة الحرانى، أبو سعيد، طبيب عالم أصله من حران، ومنشأه ببغداد، وكان رفيع المنزلة عند المقتدر العباسي وجعله أساساً للأطباء، وكان منهم ببغداد ثمانمائة وستون طبيباً، لم يؤذن لأحد منهم باحتراف الطب إلا بعد أن امتحنه سنان بن ثابت؛ الزركلي: تراجم بأشهر الرجال والنساء من العرب المستعربين والمستشرقين، ج3، ص 206.

وكان المحتسب يشترط في البلان أو المزين، أن يكون ثقة وأمين على الناس، لأنه يمارس إلى جانب حرفة الحلاقة حرفاً أخرى كثيرة، فكان يلزم الحلاق أن تكون أمواسه جديدة قاطعة[1] وألا يأكل ما يغير نكهته كالبصل والثوم والكرات وأشباه ذلك، فإن فعل ذلك أضر الناس برائحته عند الحلاقة[2].

وفي العصر الفاطمي برز دور المحتسب وأعوانه في الإشراف على الحمامات العامة، لما لها في مصر من أثر عظيم على النواحي الصحية، وكان المحتسب يشترط فيها اتساع البناء، وعذوبة الماء، ومن فوائدها العظيمة لصحة روادها توسيع المسام واستفراغ الفضلات، وتنظف الوسخ والعرق، وتزيل الحكة والجرب، وترطب البدن، وتقوى الهضم، وتقي من نزلات البرد والزكام والحمى[3]، وكان المحتسب يأمر بكنس الحمام وتنظيفه وغسله بالماء الطاهر طوال فترات اليوم، وتدليك بلاطه بالأشياء الخشنة لإزالة الرواسب المتعلقة به من أثر الغسل كالصابون وغيره، حتى لا تنزلق أرجل الناس عليه، ويأمر بغسل خزان الماء من الرواسب الراكدة في أسفله، وكذلك من الأوساخ المجتمعة في مجارية كل شهر مرة حتى لا يتغير الماء لطول بقاءه فيتغير طعمه ورائحته، وكان يأمر القيم على أعمال الحمام بغسل رجليه بالماء قبل أن يصعد إلى الخزان لفتح الماء إلى الأحواض، ولا يسد الأنابيب بشعر المشاطة بل يسدها بالليف والخرق الطاهرة ،ويشعل فيها البخور في كل يوم مرتين، لأن دخانها يحمي هواءها، ويطيب رائحتها[4]، وكان المحتسب يتفقد للإشراف على تلك الأعمال كل يوم، مع منع المرضى من الاختلاط بالأصحاء[5].

المجال الاجتماعي والأخلاقي:

كان من مهام أعمال المحتسب وأعوانه أيضاً الإشراف والرقابة على النواحي الاجتماعية في المجتمع المصري في العصر الفاطمي، إذا يعد في نظر الناس المسئول عن تنظم الحياة المدنية، وعدالة النظم الاجتماعية بها، ومراقبة الأخلاق والآداب العامة، حتى تتوافر بين أفراد المجتمع صفات الفضيلة والأمانة والصدق، ليصان المجتمع من المعاملات المنطوية على الغش والتدليس والخيانة[6] ومن أولويات عمل المحتسب في هذا المجال، الطواف ونوابه على أصحاب

---

(1) ابن الأخوة: معالم القربة، ص 242.

(2) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 88.

(3، 4، 5) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 86، 87، 88.

(6) حسن إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، ص 211.

الحرف والمعايش في الأسواق، لتنظيم مباني الحوانيت والدكاكين وغيرها من المنشآت من حيث ملاءمتها ومطابقتها للشروط المتعارف عليها في البناء[1] ويمنع أصحاب المحال من التعدي على شوارع الأسواق وطرقاتها وممراتها الأصلية، وعدم إقامة أي مبان خارجة عليها، أو بروز مصاطب[2] الدكاكين وخروجها عن سمة أركان السقائف[3]، أو بروز المصاطب في الطرق الضيقة[4]، أو إقامة أي مبان أخرى في طرق المارة حتى وإن كان المبنى مسجداً، لأن الطريق لسير المارة وليس للأبنية[5]، ويلزم أصحاب المباني المتداعية إلى السقوط بإزالتها حتى لا يقع ضررها على المارة[6].

وكان يمنع كل ما يعوق المرور في الأسواق ليسهل على روادها التنقل والوصول لأهل الحرف لقضاء حوائجهم ومعايشهم في يسر، فيمنع احتشاد الحمالين بأثقالهم خاصة الذين يحملون الحطب والتبن وما شابه ذلك، حتى لا تمزق ثياب الناس[7]، ويأمر جلابي الحطب والتبن ونحوهم إذا وقفوا بأحمالهم في الأماكن الخالية، أن يضعوا تلك الأحمال عن ظهور الدواب، لأنها إذا وقفت وهذه الأثقال عليها أضرتها[8].

ولذلك اتخذت الدولة الفاطمية بعض الرسوم والتنظيمات في الأسواق خاصة الأسواق الضخمة، لما تتميز به من كثافة الحركة وشدة الزحام، ومن أهم هذه التنظيمات "ألا يمر بقصبه

---

(1) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 14؛ جرونباوم: حضارة الإسلام، ص 213.

(2) مصاطب: مفردها مصطبة، وهي بناء من الحجر يقام بجانب واجهة الدكان ويبلغ ارتفاعها نحو المتر، وسطحها في مستوى أرضية الدكان، ويجلس عليها صاحب الدكان مع زبائنه، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص11، حاشية 2.

(3) السقائف، مفردها سقيفة، وهى الأسواق المظللة لحماية السابلة من المطر، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص11، حاشية 3.

(4) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 26.

(5) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 258؛ أبي يعلى: الأحكام السلطانية، ص 290.

(6) ابن خلدون: المقدمة، ج2، ص 576؛ ابن الحاج: المدخل، ج2، ص 82؛ مشرفة: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، ص 277.

(7) ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 19.

(8) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 13، 14.

القاهرة حمل تبن، ولا حمل حطب، ولا يسوق أحد فرساً بها... "[1]، للمحافظة على نظام المرور وتسهيل قضاء الحوائج، وقد خصص لتلك الأحمال مكان خارج القاهرة يسمى رحبة التبن، وقد عرفت هذه الرحبة بذلك لأن أحمال التبن كانت تباع بها "فإن القاهرة كانت توقر من مرور أحمال التبن والحطب ونموها بها"[2].

وكان المحتسب يمنع أيضاً السقاءين الذين يحملون روايا الماء[3] على ظهور الدواب من التجمع في الأسواق، حتى لا يعطلون حركة المرور بها، وكان ازدحام الأسواق بهؤلاء يعرض حياة الناس للخطر[4]، وقد أشار المسبحى[5] في حوادث سنة 415هـ/ 1024م، أن امرأة عبرت بسوق الحمام، فصدمها سقاء على جمل، فسقطت ميتة لوقتها فقبض على السقا واعتقل، وكان المحتسب يأمرهم أيضاً بتغطية الروايا بالأكسية، ويجبرهم على لبس السراويل الطوال الضابطة لعوراتهم[6].

ويمنع كذلك أهل الحرف الذين يفترشون أرض الأسواق وشوارعها من الجلوس في الطرقات الضيقة[7]، ومن الجدير بالملاحظة أن هؤلاء الجائلين من أرباب المقاعد كانوا بتواجدهم في الأسواق أمام الحوانيت وفي الطرقات والحارات وعلى جانبيها، يسببون ارتباكاً في حركة المرور وصعوبة في الحركة لما عرف عن ضيق الشوارع في الأسواق في ذلك الوقت[8].

وكان المحتسب يتفقد محلات ومنشآت أهل الحرف الموجودة في الدور أو المنتشرة في الدروب والحارات الخارجة عن الأسواق، ليراعى عليهم حرم الطريق، وعدم التعدي عليه، فيمنع أن يقيم أحد منهم بناء أو أن يخرج جدار داره أو دكانه فيه، وكذلك كل ما فيه إضرار وأذى على

(1، 2) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 107، 119.

(3) الروايا جمع راوية: وهى وعاء مصنوع من جلد الثور، يسع أربع قرب، والقربة سعة جلد ماعز من الماء، ويحمل الجمل راويتين عادة، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 13؛ ابن الحاج: المدخل، ج4، ص 178، 179، حاشية 2.

(4) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 13، 14؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج1، ص 164.

(5) المسبحى: أخبار مصر، ص 212.

(6) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 464.

(7) ابن بسام: نهاية الرتبة، ص 25، 26.

(8) انظر، المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 95، وكذلك ما كتبه المقريزى عن قصبة سوق العسكر في الخطط والآثار، ج1، ص 331.

السالكين من المارة، كمزاريب تصريف مياه أسطح الدور الخارجة من الحيطان في زمن الشتاء، أو مجارى الأوساخ الخارجة من الدور في زمن الصيف إلى وسط الطريق، مما يؤذى الناس ويعوق مرورهم، ويأمرهم أن يجعلوا عوضاً عنها حفرة في الدار يجتمع فيها هذا وذاك[1].

وللمحتسب في العصر الفاطمي الإشراف على الآداب العامة والمحافظة عليها، فكان ينذر معلمي السباحة أو العوم، وكانوا مصدر أضرار خلقية، بعدم التغرير بأولاد الناس وإغراقهم[2]، وينذر معلمي المكاتب بأن لا يضربوا الصبيان ضرباً مبرحاً، أو في مقتل، ويراقب كل من يظهر له سوء سيرته وينهاه بالردع والأدب[3].

وكان يشرف على دور صناعة السفن والمراكب في العصر الفاطمي[4] ويعين عليهم رجلاً ثقة على دارية وخبرة بأسرار الصنعة، يتخير لها الصناع المهرة، ويشرف على أعمال الحرفيين من نجارين ونفاطين وقلافطة ونواتيه وغيرهم، ويتفقد أمر المراكب المنشأة ليضمن الجودة في آلاتها وإحكامها[5]، بل كان على متولي دار الصناعة الإشراف على صناعة السفن والمراكب ذاتها، وينظر في صناعتها، وما ينبغي عمله والأخذ به في الصناعة المعمورة، وكما يقول قدامه بن جعفر[6]: "نظراً يستكشف به آلاتها من الخشب والحديد والمشاقة والزفت وغيره، حتى يحكمها ويجيد بناء المراكب وتأليفها وقلفطتها وتركيبها، ويستجيد التقاذيف ويجيرها، وينتقي الصواري والقلوع، وينتخبها ويميز النواتية ويعتمد من له الحذق والدربة منهم والحنكة والتجربة من جميعهم حتى لا يدخل فيهم من لا يصلح دخوله، ولا يخلط بهم من يكون غيره أحق بالعمل منه" وللمحتسب أن يمنع أرباب السفن والمراكب من حمل ما لا تسعه خشية الغرق بهم، مع مراعاة تناسب هبوب

---

(1) أبي يعلى: الأحكام السلطانية، ص 306؛ الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 14.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 342؛ عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر، ص 276.

(3) ابن خلدون: المقدمة، ج2، ص 576؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 342.

(4) انظر، ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب، ج1، ص 180؛ ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 12؛ المقريزي: الخطط، ج2، ص 108؛ السيوطي: تاريخ الروضة أو كوكب الروضة أو (كتاب الروضة في تاريخ جزيرة مصر، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم 5540 تاريخ تيمور)، القاهرة سنة 1349هـ، ورقة 24.

(5) البلوى: سيرة أحمد بن طولون، ص 208.

(6) قدامه بن جعفر: الخراج وصناعة الكتابة، ص 47- 50.

الرياح، ويمنعهم من المسير عند اشتدادها، كما يمنعهم من الجمع بين الرجال والنساء على ظهورها إلا بالحجاب، أو أن يحجز بينهم بحائل[1].

وكان المحتسب يراقب كتاب الرسائل وأصحاب حرفة الكتابة في الفسطاط وغيرها من المدن المصرية، ويلزمهم الأمانة في عملهم، وألا يفشوا أسرار الناس ولا أن يسألوا عن أخبارهم وأحوالهم، ويمنعهم من الجلوس في درب أو حانوت، بل على قارعة الطريق، ويمنع من يجلس عندهم من النسوة حتى لا تكون هناك ريبة أو شك عند تأدية عملهم، ويمنع الوراقين من خلط الورق الخفيف بالجيد الذي يصلح للنسخ، لأن الورق الخفيف لا يحتمل الكشط لخفته، ويأمرهم ستر العورة عند دخول المشتري إليهم، لأن أكثر الصناع كانوا يسترون عورتهم بخرقة يجعلونها في أوساطهم، ويمنع الناسخ أن ينسخ لظالم أو من يعينه على الظلم، أو من في كسبه شبهة، ويمنع المزخرفين أو الخطاطين، من تذهيب غير المصاحف الشريفة عند تجليدها، إلى غير ذلك[2].

وكان للمرآة النصيب الأكبر من الإشراف فمن هذا المجال، فكان المحتسب يراقب المرآة، وما ينبغي أن تكون عليه، وما يحرم عليها فعله وارتداؤه، فكان يتفقد المواضع التي تجتمع فيها النسوة، مثل سوق الغزل والكتان، وشطوط الأنهار، وأبواب حمامات النساء وغير ذلك، فإن رأى شاباً منفرداً بامرأة ويكلمها من غير معاملة في البيع والشراء وينظر إليها عزره ومنعه من ذلك[3]، وكان يمنعهن من الجلوس على أبواب بيوتهن في طرقات الرجال أو يخلو رجلاً أجنبياً بامرأة[4]، وكذلك عدم الجلوس على أبواب الحوانيت خاصة حوانيت القطانين والكتانين، لينتظرن الانتهاء من ندف القطن فيتحدثن مع الرجال في هذه المدة[5].

وقد شهد عصر الخليفة الحاكم بأمر الله صوراً كثيرة من القيود التي فرضت على المرأة في هذا المجال، منها المرسوم الذي صدر في سنة 402هـ/1011م، بمنع خروج النساء إلي الأسواق

---

(1) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 222؛ أبي يعلى: الأحكام السلطانية، ص 306؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 464؛ حسن إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، ص 355.

(2) ابن الحاج: المدخل، ص 75، 76.

(3) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 109.

(4) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 14؛ مشرفة: نظم الحكم بمصر، ص 276.

(5) الشيزرى: نهاية الرتبة، ص 69؛ ابن الأخوة: معالم القربة، ص 132، 133.

والحمامات، وأتبع ذلك بمرسوم صدر في سنة 404هـ/1013م، بمنع النساء من مغادرة بيوتهن[1] فمحيت صورهن من الشوارع ومن الحمامات[2].

والحقيقة أن الحاكم بأمر الله هو الخليفة الوحيد الذي أمر بمثل هذه الأوامر، ومهما يكن فقد أتت هذه الأوامر والمراسيم بثمارها الطيبة في زوال الكثير من المنكرات التي كانت موجودة، يقول الدكتور عطية مشرفة[3]: "نحن في حاجة قوية اليوم إلى محتسب يعزر كل رجل لا هم له إلا الجلوس في القهوة على قارعة الطريق ليغازل النساء أثناء سيرهن في الشوارع، وإشباع نظره من كل ما يثير الشهوة في نفسه، وكل امرأة لا عمل لها إلا معاكسة الرجال والتبرج بالزينة لتلفت إليها الأنظار، وبذلك يغلق باب الشهوات فلا تنطلق منه الغرائز البشرية".

وقد أجمل ابن خلدون[4] الدور الاجتماعي والأخلاقي للمحتسب وأعوانه بقوله: "يبحث عن المنكرات ويعز ويؤدب على قدرها، ويحمل الناس على المصالح العامة في المدينة، مثل المنع من المضايقة في الطرقات، ومنع الحمالين وأهل السفن من الإكثار في الحمل، والحكم على أهل المباني المتداعية للسقوط بهدمها وإزالة ما يتوقع من ضررها على السابلة، والضرب على أيدي المعلمين في المكاتب ...".

---

(1) ابن إياس: بدائع الزهور، ج2، ص 21، 22.

(2) يحي بن سعيد: التاريخ المجموع علي التحقيق والتصديق، ص 208؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج2، ص167، ج3، ص 6؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 73.

(3) عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين، ص 276.

(4) ابن خلدون: المقدمة، ج2، ص 576.

دور الحرفيين في الأعياد والمناسبات

اهتمت الدولة الفاطمية بوضع خاص بالأعياد والمواسم والاحتفالات العامة والخاصة، وتزايدت فيها، وكانت هذه المناسبات مؤشراً هاماً وصادقاً على مدى تقدم المجتمع ودرجة ما يتمتع به استقرار سياسي واقتصادي، وتماسكاً اجتماعياً، وهذا ما أرادت الدولة الفاطمية ترسيخه في أذهان الناس لاستمالتهم وتطويعهم للتعاليم الشيعية.

والواقع أن مصر في ذلك الوقت قد عرفت عدداً من الأعياد والمناسبات التي اهتم الناس بإحيائها، والمرتبطة بالشعوب والتي تنبع من تراثهم أو تتصل بدياناتهم ومن ثم تحظى باهتمامهم، ومن الطبيعي أن عدداً من هذه الأعياد كان يتصل بعقائد المصريين ودياناتهم، فقد كان للمسلمين أعيادهم ومواسمهم التي اتخذ الاحتفال بكل منها مظهراً محدداً، وارتبطت بعادات المصريين وتقاليدهم الاجتماعية، كذلك كان لأهل الذمة من اليهود والأقباط أعيادهم الخاصة بهم[1]، كما كانت هناك الاحتفالات العامة، التي اشترك في إحيائها المسلمون وأهل الذمة جميعاً من أهل البلاد، لارتباطها بحياة المصريين عامة ـ كوفاء النيل مثلاً ـ وكانوا يشتركون في مظاهر اجتماعية عامة فيها[2].

وقد شاركت كافة الطوائف الحرفية علي اختلافها عامة المصريين هذه الأعياد والمناسبات، وكانت أكثر وضوحاً من غيرها، سواء كانت المشاركة تجاوباً من جانب أهل الحرف مع المناسبة فرحاً وحزناً، أم كانت رغماً عنهم، وكانت الأسواق بحكم ما تجتمع فيه حشود الناس في كل الأوقات للتردد على أهل الحرف والتجار للبيع والشراء، كانت ملتقى كافة المناسبات الفاطمية لنشر تعاليمهم، وما يريده الشيعة أن يصل إلى الناس[3]، كما كانت صورة صادقة عن دور أهل الحرف في المشاركة العامة.

الأعياد الإسلامية:

ومن المواسم الدينية التي شارك فيها أهل الحرف، رأس السنة الهجرية، وفي هذه المناسبة كان يحرص العلماء والتجار وأهل الحرف من الطبقات الشعبية على تبادل التهنئة في أول المحرم من كل عام، وقد اعتاد أهل السعة منهم منح العطايا لكل من يحضر إليهم في

(1) قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ص 117- 119.

(2) المقريزي: الخطط ،ج1، ص264 - 268؛ سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص176، 177.

(3) انظر أمثلة، ابن سعيد: النجوم الزاهرة ،ج1، ص251؛ ابن حماد: أخبار بني عبيد، ص97.

مثل هذه المناسبات[1]، كما اعتادت النساء في أول ليلة من شهر المحرم شراء اللبن، ويزعمن أنهن يتفاءلن بذلك حتى تكون السنة كلها بيضاء[2]، واعتاد أهل الحرف والمعايش خاصة في مثل هذه المواسم تزيين الأسواق والاهتمام بعرض السلع والمنتجات أمام الحوانيت وجعلها عاملاً مبهجاً أثناء مرور موكب الخليفة احتفالاً بهذه المناسبة، فيروي ابن المأمون[3]، في حوادث سنة 517هـ/1123م، وصف خروج الخليفة الآمر في موكبه الفخم، حيث بدأه من باب الزهومة بالقصر الكبير الشرقي وحوله كبار رجال الدولة "وجميع تجار البلد من الجوهريين والصيارف والصاغة والبزازين ونحوهم قد زينوا الطريق بما تقتضيه تجارة كل منهم ومعاشه لطلب البركة بنظر الخليفة".

وفي اليوم العاشر من شهر محرم كانت الطوائف الحرفية تحرص مثلها في ذلك مثل المصريين كلهم على الاحتفال بيوم عاشوراء[4]، الذي يعتبر من المواسم المهمة، وكان يختلف بين أهل السنة والشيعة، فكان أهل السنة يعتبرون يوم عاشوراء من المواسم الشرعية الرئيسية[5]، وقد اعتاد الناس في ذلك اليوم التوسعة على الأهل والأقارب والأيتام والمساكين[6]، وتمسك الناس بعادات خاصة بيوم عاشوراء مازال بعضها باقياً إلى اليوم - مثل طبخهم الحبوب، وزيارة القبور، وشراء البخور، لأنه يبرئ من العين والنظرة في ذلك اليوم[7].

أما الشيعة فقد كانوا يعتبرون يوم عاشوراء، يوم حزن عام، تتعطل فيه الأسواق، ويعد نائب الخليفة في العصر الفاطمي السماط الذي يطلق عليه سماط الحزن، المكون من

---

(1) سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص 176، 177.

(2) ابن الحاج: المدخل، ج1، ص 277، 278؛ طبعة القاهرة سنة 1348هـ.

(3) انظر، القلقشندى: صبح الأعشي، ج3، ص505 - 509؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص446.

(4) يعيد هذا الاحتفال ذكرى مقتل سيدنا الحسين بن على بكر بلاء، في العاشر من المحرم في عام 61هـ/680م، ويسمى ذلك عاشوراء، القز ويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص422، عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج2، ص 128.

(5) ابن الحاج: المدخل، ج1، ص 289.

(6) سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص 177.

(7) ابن الحاج: المصدر السابق، ج1، ص 289- 291.

العدس والمخللات والأجبان والألبان والخل والفطير والخبز، فإذا قرب الظهر أدخل الناس للأكل منه، وبعد ذلك يبدأ النواح حتى وقت صلاة العصر[1].

وكانت هذه المذهبية الشيعية ذات أثر سيئ على أرباب الحرف في الأسواق، فيروي المقريزي[2]، في أحداث سنة 363هـ/973م، احتفال الشيعة في مصر بذكرى عاشوراء في عهد المعز لدين الله، حيث اتسم الاحتفال بمظاهر العنف من جانب الشيعة الذين أرادوا إرغام الناس على أظهار حزنهم، ومنع المتعيشين وأرباب الحرف من ممارسة نشاطهم المعتاد، وكانوا يمارسون طقوسهم في إظهار الحزن والأسى في حراسة جماعة من الفرسان المغاربة ورجالتهم بالنياحه والبكاء على الحسين عليه السلام "وكسروا أواني السقاءين في الأسواق وشققوا الروايا، وسبوا من ينفق في هذا اليوم" مما اضطر التجار وأرباب الحرف إلى أن "غلّقوا الدكاكين وأبواب الدور وعطلوا الأسواق"[3]، خوفاً على بضائعهم وأموالهم أن تتعرض لأذى في ظل الفوضى التي اجتاحت الأسواق، والتي انتهت باشتباك وقع بين الشيعة وأرباب الحرف وعامة الناس، حتى تدخل القائد المغربي أبو محمد الحسن بن عمار، الذي منع الفريقين ورجع الجميع فاستحسن منه الخليفة المعز لدين الله ذلك[4]، يقول المقريزي[5] نقلاً عن ابن زولا ق "ولولا ذلك لعظمت الفتنة" ولم يكن الشيعة يفعلون مثل ذلك من قبل، ولكن "قويت أنفس الشيعة بكون المعز في مصر"[6].

ويبدو أن عادة تعطيل حركة النشاط الحرفي بالأسواق، ظلت قائمة بعد ذلك في يوم عاشوراء، سواء كان هذا برغبة أرباب الأسواق خوفاً منهم على حوانيتهم، أم رغماً عنهم بصدور الأوامر من الدولة بذلك[7] ويؤيد ذلك ما أشار إليه أبو المحاسن[8] في أحداث سنة 366 هـ/976م، في ولاية العزيز بالله قوله: "أنه عمل في الديار المصرية المآتم في يوم

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 431، 490؛ على مبارك: الخطط التوفيقية، ج4، ص95.

(2) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص145، 146.

(3) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص 164.

(4، 5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 145، 146، نقلا عن ابن زولاق.

(6) انظر التفاصيل، المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 430، 431.

(7) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 67.

(8) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 126.

عاشوراء، وهو أول من صنع ذلك في ديار مصر، فدامت هذه السنة القبيحة سنين إلى أن انقرضت دولتهم".

وربما كان ذلك بداية الاحتفال الرسمي للدولة بيوم عاشوراء، إذ بدأ منذ ذلك العهد يأخذ طابع التضييق على أهل الحرف والمعايش في الأسواق، يؤيد ذلك ما رواه المسبحى[1] في تفاصيل الاحتفال بيوم عاشوراء في سنة 396 هـ/ 1005م، حيث كان المنشدون الذين ينوحون بأناشيدهم على مقتل الحسين رضي الله عنه، يبدأون احتفالاتهم قبل موعد الذكرى بعدة أيام، وكانوا يتكسبون من هذا العمل، حيث يجوبون الأسواق، ويلزمون أصحاب الحوانيت بدفع إتاوات لهم، ويلحون في ذلك يوماً بعد يوم، مما أثار غضب أصحاب الحرف والتجار فجأروا بالشكوى إلى المسئولين فجمع "قاضي القضاة عبد العزيز بن النعمان[2] سائر المنشدين الذين يتكسبون بالنوح والنشيد وقال لهم لا تلزموا الناس أخذ شيء منهم إذا وقفتم على حوانيتهم ولا تؤذوهم".

وقد تطور الأمر إلى المغالاة في تعطيل حركة النشاط الحرفي وغيره من الأنشطة الاقتصادية بالأسواق، بل وكل ما يتعلق بأعمال الدولة في عهد الحاكم بأمر الله في هذه المناسبة، ففي سنة 404 هـ/ 1013م، يروى المقريزي[3] أن الخليفة الحاكم أصدر أوامره بغلق سائر الدواوين وجميع الأسواق والأماكن التي تباع فيها الغلال والفواكه وغيرها ثلاثة أيام قبل بداية يوم عاشوراء، "فلما كان يوم عاشوراء أُغلقت سائر الحوانيت بمصر والقاهرة بأسرها إلا حوانيت الخبازين".

واستمر الأمر على ذلك حتى عهد الخليفة المستنصر بالله، الذي وصلت المبالغة في التعبير عن الحزن والأسى في هذا اليوم درجة كبيرة، إذ كانت تفرض على الناس فرضاً، وكان "يأمر الناس بلبس المسوح، وغلق الحوانيت، واللطم والبكاء"[4]، وكان السماط الذي

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 461، نقلا عن المسبحي.

(2) تولى أبو القاسم عبد العزيز بن محمد بن النعمان القضاء والنظر في المظالم وخلع عليه، وقلد سيفاً محلى بذهب، وحمل على بغلة وبين يديه سفط ثياب في موكب عظيم إلى الجامع العتيق، المقريزي اتعاظ الحنفا،ج2، ص 50، 78 0

(3) المقريزي اتعاظ الحنفا، ج2، ص 100.

(4) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة،ج5، ص153.

يقام بالقصر لهذه المناسبة يسمى سماط الحزن، وينظم بمنتهى البساطة والإعداد في بهو بسيط ويجهز بالأصناف الخشنة، لدرجة أن الخليفة كان يحضره ملثماً وفي ثياب قاتمة، ويشهده الأمراء ورجال الدولة حفاة ملثمين، إيذاناً بالحزن العميق[1]، ويبدو تجاوب أهل الحرف رغماً عنهم مع مثل هذه الأوامر والمراسيم الشيعية تفادياً من وقوع أي مصادمات تمشياً مع مشاركة الدولة في سياستها العامة المذهبية.

أما ليالي الوقود الأربع، وهي ليلة أول رجب وليلة نصفه وليلة أول شعبان وليلة نصفه[2]، فكانت من أشهر المواسم والليالي التي اختصت بها الدولة الفاطمية في إحيائها[3]، وشاركها أهل الحرف في إعداد ما يلزم لهذه المناسبة، فيروي المقريزي[4] نقلاً عن ابن الطوير المؤرخ الفاطمي، أن أوامر الدولة كانت تصدر إلي خزائن دار أفتكين بسبك وتجهيز ستين شمعة زنة الواحدة سدس قنطار بالمصري اعتبارا من النصف الثاني من جمادى الآخرة استعداداً لهذه الليالي.

ويصف لنا القلقشندى[5] كثرة استخدامات الشمع في أول رجب بقوله: "فإذا كان أول ليلة منه جلس الخليفة في منظرة عالية كانت عند باب الزمرد من أبواب القصر، وبين يديه شمع يوقد في العلوَ يتبين شخصه على ارتفاعه، ويركب القاضي من داره بعد صلاة المغرب وبين يديه الشمع المحمول إليه من خزائن الخليفة موقوداً، من كل جانب ثلاثون شمعة"، وكذلك كان الحال في ليلة النصف منه وأول شعبان ونصفه[6].

و شارك أهل الحرف غيرهم من الناس بالاحتفال بهذه المواسم في سائر أنحاء البلاد، الحضر والريف على السواء، بعرض منتجاتهم من الحلوى وغيرها في الأسواق والحوانيت، فيصف المقريزي[7] هذه الأسواق في هذه المواسم، خاصة موسم شهر رجب بقوله: "وفي

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص290.

(2) القلقشندى: صبح الأعشى،ج3، ص501.

(3) المقريزي: الخطط والآثار،ج1، ص 467.

(4) القلقشندى: صبح الأعشي،ج3، ص501؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص466، 467.

(5) القلقشندى: صبح الأعشى،ج3، ص501، 502.

(6) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص100.

(7) القلقشندى: صبح الأعشي، ج3، ص502.

موسم شهر رجب من أحسن الأشياء منظراً، فإنه كان يصنع فيه من السكر أمثال خيول وسباع وقطاط وغيرها، تسمى العلا ليق ـ وواحدها علاقة ـ ترفع بخيوط على الحوانيت، فمنها ما يزن عشرة أرطال إلى ربع رطل، تشترى للأطفال، فلا يبقى جليل ولا حقير، حتى يبتاع منها لأهله وأولاده، وتمتلئ أسواق البلدين، مصر والقاهرة، من هذا النوع"، وكان العرف يحتم على الناس مهاداة أقاربهم وأصهارهم بهذه الحلوى في هذا الموسم، ولاسيما إذا كانت المصاهرة جديدة[1]، وقد ساعد على ذلك انتشار مطابخ ومعاصرة السكر في معظم أنحاء بلاد الصعيد التي استخدمت في صناعة وعمل الحلوى واستهلاكها[2].

كما حرص أهل الحرف على إحياء هذه المواسم الأربعة بالصيام، مثلهم في ذلك مثل غيرهم من الناس، لاسيما صيام نصف شعبان[3] وزيادة وقود القناديل والشموع بالجوامع، التي كانت تضاء جميعها بعد غروب الشمس[4]، وقد ذكر المسبحي[5] في حوادث سنة 380هـ/990م، أن الناس خرجوا إلى جامع القاهرة في ليلة النصف من شعبان وأوقدوا على حافات الجوامع، وحول صحنه التنانير والقناديل والشموع، وأطلقت الهدايا من الأطعمة والحلوى والبخور في مجامر الذهب والفضة وطيف بها، وحضر في هذه الليلة القاضي محمد بن النعمان ومعه شهوده ووجوه البلد من الأعيان والتجار وأهل الحرف، وجلس بين يديه القراء والمنشدون والعامة وأقام إلى نصف الليل ثم انصرف إلى داره، وهكذا كان الاحتفال بليله من ليالي الوقود الأربع التي استحدثها الفاطميون، وما كان ينفق فيها من الشموع والحلوى وغيرها الشيء الكثير.

على أن أهم الاحتفالات الإسلامية لدى المصريين إبان عصر الفاطميين كانت احتفالات شهر رمضان[6]، الذي كان يبدأ موكبه باستطلاع الرؤية، ويضم الفقهاء الذين يخرجون للتأكد من ثبوته، وكان يحاط هذا الموكب بعدد كبير من القناديل والمشاعل

---

(1) ابن الحاج: المدخل، ج1، ص 296.

(2) ابن دقماق: الانتصار، ج5، ص33؛ الأدفوي: الطالع السعيد، ص 18.

(3) السخاوي: التبر المسبوك في ذيل السلوك، طبعة بولاق، القاهرة سنة 1315هـ، ص 122.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص467.

(5) المسبحي: أخبار مصر، ص246، حاشية 5.

(6) آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج2، ص291.

والشموع، هذا بالإضافة إلى كثرة الأنوار أمام الحوانيت والمباخر التي تفوح منها الروائح الزكية[1]، يقول ابن بطوطة[2]: "فإذا تكاملوا هناك، ركب القاضي، وركب معه أجمعون، وتبعهم جميع من بالمدينة، من الرجال والنساء والصبيان، وينتهون إلى موضع مرتفع، خارج المدينة[3]، وهو مرتقب الهلال[4] عندهم، وقد فرش ذلك الموضع بالبسط، فينزل القاضي ومن معه، فيرقبون الهلال ثم يعودون إلى المدينة بعد صلاة المغرب وبين أيديهم الشمع والمشاعل والفوانيس، ويوقد أهل الحوانيت بحوانتهم الشمع، ويصل الناس وأهل الحرف مع القاضي إلى داره ثم ينصرفون، هكذا فعلهم في كل سنة".

ويتضح من النص السابق دليل على مشاركة أهل الحرف بمنتجاتهم من البسط والفرش والمشاعل والفوانيس والشموع وغيرها، وهي صورة صادقة وتعبير عن دور المشاركة في إحياء هذه المناسبة.

كما شارك أهل الحرف في إحياء لياليه في المدن والقرى المصرية، بتعليق الفوانيس على الدور والحوانيت "التي جعلوها علماً على جواز الأكل والشرب وغيرها ما دامت معلقة موقودة"[5]، كما وضعوا الأنوار والقناديل والمشاعل والشموع والفوانيس في الطرقات والأسواق وبأيدي الناس، مما جعل الليل كالنهار في هذا الشهر الكريم[6]، وكانت هذه الأنوار تظل موقودة لا تطفأ إلا قبيل طلوع الفجر للاعتماد عليها في تحديد ميعاد السحور والإمساك[7]، وكذلك كانت القرى تضاء أيضاً إلى جانب المدن ابتهاجاً وفرحاً بهذا الشهر،

---

(1) جاستون فييت: القاهرة مدينة الفن والتجارة، ص125.

(2) ابن بطوطة: الرحلة، ص29، طبعة القاهرة سنة1966م.

(3) يقصد ابن بطوطة، قرية أبيار التي استطلع فيها رؤية الهلال وذكرها بقوله: "مدينة ولكنها قرية بجزيرة بني نصر، بين مصر والإسكندرية"، ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص 85.

(4) هو الرصد ويحدد تقاويم الأشهر والسنين الهجرية، وقد اختاروا له في البداية مسجد التنور فوق جبل المقطم، ثم بدلوه بالمسجد المعروف بالفيلة الكبيرة، ثم انتقل إلى المسجد الجيوشى ثم بعد ذلك إلى باب النصر بالقاهرة، المقريزي: الخطط، ج1، ص 221، 226.

(5) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص 257.

(6) سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص 185.

(7) السخاوي: التبر المسبوك، ص 151.

حيث كانوا يحيون لياليه داخل المسجد بالقرآن[1]، كما كانوا يتناولون طعامهم جماعياً، وقد جرت العادة بذلك في مثل هذه المناسبات[2].

ومما يؤكد دور المشاركة بصورة واقعية في هذا الشهر الكريم، وجود الأسواق الحرفية المزدهرة في كافة مدن مصر وقراها احتفالاً بهذه المناسبة، وكانت تظل مفتوحة طوال الليل لكي تستقبل زبائنها[3] فعلى سبيل المثال, كان أصحاب المطاعم والمطابخ في هذا الشهر يقومون بإعداد وتجهيز وجبتي الفطور والسحور لغالبية الناس من رواد المطاعم الذين لا يطهون الطعام في بيوتهم، كما كان بعضهم يرسل ما يحتاج طهيه من الطعام إلي الحوانيت لتجهيزه[4]، كما كان سوق الحلاويين الممتلئ بكافة أصناف الحلوى على اختلاف أشكالها وأحجامها، يمد الناس باحتياجاتهم منها، وقد حرص الناس على شرائها لأولادهم وأقاربهم، كما يحدث الآن في المولد النبوي[5]، وكذلك كان سوق الشماعين يتلألأ بمختلف الشموع، فتصير رؤيتها في الليل من أمتع الرؤى، وكانت تباع بحوانيت هذا السوق كميات كبيرة من الشموع على اختلاف أحجامها لعامة الناس، فضلاً عن الشموع الضخمة التي كان يبلغ وزنها حوالي قنطار، والتي كانت تستخدم في موكب صلاة التراويح[6].

وكانت عادة التسحير في رمضان، تتم بطواف المسحراتي وهي حرفته، على أصحاب البيوت وهو يدق بطبلته منادياً أصحاب البيوت بأسمائهم "قوموا كلوا"[7].

ومن عادة أهل الحرف في هذا الشهر الكريم، كثرة التزاور والتلاقي فيما بينهم وكذلك بين أقاربهم والمقربين منهم، وإذا تخلف أحدهم عن التزاور كان دليلاً علي سوء العلاقة بينهم[8]، وهذه الصورة تعكس الروابط الاجتماعية الوثيقة التي تميز الحياة الأسرية في ذلك الوقت.

---

(1) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص 129.

(2) محمد أحمد محمد أحمد: المينا في العصر الإسلامي، من الفتح العربي حتى سقوط الدولة الفاطمية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة آلمينا سنة 1978م، ص 203.

(3) سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص 185.

(4) قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص 120، 121.

(5، 6) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 156، 161، 162.

(7) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص 255.

(8) سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص 188.

كما كان أرباب الحرف يشاركون الدعوة على المآدب الفاطمية التي كانت تقام في كل مساء من مستهل رمضان حتى السادس والعشرين منه في الديوان الكبير بالقصر الفاطمي، وكان يرأسها قاضي القضاة، ويشهدها مئات من الأمراء وأرباب الحرف والتجار[1].

وكان الاحتفال بالعيدين - عيد الفطر وعيد الأضحى - من أعظم مشاهد الخلافة الفاطمية، ومن أهم مراسم الدولة الرسمية، وكانت مظاهر الإسلام تتجلى في الاحتفال بهذين العيدين[2]، ففي ليلة عيد الفطر، كان ينظم بالإيوان الكبير في القصر الفاطمي، سماط ضخم يبلغ طوله نحو ثلاثمائة ذراع في عرض سبعة أذرع، وتنثر عليه صنوف الفطائر والحلوى مما أعد في دار الفطرة التي بناها العزيز بالله الفاطمي[3]، وكان يعمل بهذه الدار مائة صانع وحرفي من الحلاويين في تجهيز ما يلزم هذه المناسبة[4]، فإذا انتهي الخليفة من أداء صلاة الفجر عاد إلي مجلسه، وفتحت أبواب القصر والإيوان لدخول الناس علي اختلاف طوائفهم إلي السماط المعد، وتناولوا جميعهاً طعاماً جماعياً بمشهد من الخليفة ووزرائه، وعند بزوغ الشمس يخرج الخليفة في موكبه إلي صلاة العيد[5].

ويصف لنا المسبحي[6] مؤرخ العصر الفاطمي صورة من موكب عيد الفطر في عهد العزيز بالله فيقول: "وفي يوم العيد ركب العزيز بالله لصلاة العيد وبين يديه الجنائب والقباب الديباج بالحلي، والعسكر في زيه من الأتراك والديلم والعزيزية والإخشيدية والكافورية، وأهل العراق بالديباج المثقل والسيوف والمناطق الذهب، وعلى الجنائب السروج الذهب بالجوهر، والسروج بالعنبر، وبين يديه الفيلة عليها الرجالة بالسلاح والزرافة، وخرج بالمظلة الثقيلة الجوهر، وبيده قضيب جده ﷺ فصلي على رسمه وانصرف"، فإذا عاد الخليفة من الصلاة إلى مجلسه وجد سماط آخر قد أعد، فيجلس وأمامه مائدة من فضة يقال

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 290؛ محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله، ص 222، 223.

(2) القلقشندى: صبح الأعشي، ج3، ص 512.

(3) عن دار الفطرة، أنظر المقريزي: الخطط، ج2، ص 158.

(4) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 122، 123؛ ج5، ص 99.

(5) المقريزي: الخطط، ج2، ص 214 وما بعدها.

(6) المقريزي: نفس المصدر، ج2، ص323، نقلاً عن المسبحي.

لها المدورة، وعليها أواني الذهب والفضة مملوءة بأشهى الطعام فيأكل من شاء منهم دون إلزام وعند الظهر ينفض المجلس وينصرف الناس[1].

أما عن مشاركة أهل الحرف عامة المصريين في الاحتفال بعيد الفطر، فقد كان البعض يسهر حتى الساعات الأولي من الصباح في إعداد وتجهيز الملابس الجديدة[2]، والبعض الآخر يحتفل بهذه المناسبة في سماع القرآن الكريم والذكر[3]، ومع طلوع النهار يتوجه الرجال لأداء صلاة العيد في موكب كبير وهم يهللون ويكبرون حتى يصلوا إلي المسجد الجامع، وبعد الانتهاء من الصلاة يتم تبادل التهنئة بين الحاضرين[4].

وفي طريق العودة إلي منازلهم يكبرون ويهللون طوال الطريق في صحبة إمام المسجد[5]، وهم يرتدون الثياب الجديدة، ويزكون بأموالهم على الفقراء، ثم تتبادل البيوت التهنئة بالعيد، كما تتبادل الكعك الذي تصنعه غالبية الأسر في بيوتها خصيصاً لهذه المناسبة[6]، أو من أنواع الكعك الجاهز الذي يتم صنعه بحوانيت الكعكيين، وكان يتم الإعداد له من منتصف شهر رمضان، حتى إذا حل عيد الفطر المبارك امتلأت بأصنافه المتنوعة أسواق المدن والأقاليم[7].

ومن مظاهر عيد الفطر أيضاً، مشاركة أهل الحرف عامة الناس في زيارة القبور، والاجتماع بالقرافة خاصة في الليالي المقمرة[8]، وكان البعض يقصد شاطئ النيل، ويستأجر القوارب للنزهة والترويح عن النفس بصحة أهله وأطفاله[9]، وفي وزارة المأمون البطائحي سنة 518هـ/1124م، أقيمت دار واسعة على النيل ليتفرج فيها الناس بأجر لمثل هذه المناسبات[10].

---

(1) القلقشندى: صبح الأعشي، ج3، ص514- 515؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص219،221.

(2، 3) ابن الحاج: المدخل، ج1، ص 289.

(4) قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص122.

(5) ابن الحاج: المدخل، ج1، ص 285.

(6) النويري: نهاية الأرب، ج1، ص184.

(7) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 162.

(8) ابن الحاج: المدخل، ج1، ص 267، 268.

(9) سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص 189.

(10) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص 64.

وكان هذا العيد مصدر رزق لهؤلاء الطوافة من الرجالة ونافخي الأبواق بالأسواق، من الصدقات والهبات التي يمنحها لهم أصحاب الحوانيت، كما ذكر المقريزي[1]: في الاحتفال بعيد الفطر 404هـ/1014م، أن الحاكم بأمر الله "منع من عادته الطواف في الأعياد بالأسواق لأخذ الهبات من الرجالة والبواقين"، وقد منع الحاكم هذه العادة لسبب لا نعلمه.

وفي عيد الأضحى[2] أو عيد النحر كما كانت تؤثر تسميته في ظل الدولة الفاطمية تنويها بأبرز مظاهره ألا وهو نحر الأضحية، برز دور طائفة الجزارين في مشاركة الدولة الاحتفال بهذا العيد الذي يستمر ثلاثة أيام، يقوم خلالها الجزارون بذبح الأضاحي وتوزيعها علي أرباب الرسوم في أطباق خاصة للتبرك[3]، في موكب يشق شوارع المدينة وأسواقها التي تتزين بكافة أنواع الزينة وقد أشعلت الحوانيت بالقناديل والشموع، حتى يعود الموكب بعد أن يقوم أولي الأمر بتوزيع الصدقات والأضاحي علي الفقراء والمعدمين[4].

كما شارك أهل الحرف غيرهم من عامة الشعب المصري الاحتفال بعيد الأضحى، أيضاً، ففي ليلة العيد يقوم البعض بتجهيز الأضاحي لذبحها بمعرفة الجزارين، كما كان الخياطون يسهرون طوال هذه الليلة في إعداد ثياب الناس الجديدة وتجهيزها[5] وفي الصباح يتوجهون لأداء صلاة العيد وهم يرتدون الثياب الجديدة ويتصدقون على الفقراء والمساكين[6] وبعد الصلاة يهلل المصلون ويكبرون في المساجد ويطول الركوع والسجود[7] وقد جرت عادة بعض الناس على عدم ذبح الضحية في العيد على الرغم من قدرتهم على ذلك، وكانوا يفضلون شراء اللحوم من حوانيت الجزارين ويقومون بطهيها في المنزل، والبعض منهم يعد الطعام في الليل حتى إذا عادوا من الصلاة وجدوا الواجبات جاهزة للأكل[8] والبعض الآخر

---

(1) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 103.

(2) النويري: نهاية الأرب، ج1، ص 184؛ عنان: الحاكم بأمر الله، ص 221.

(3) النويري: نهاية الأرب، ج1، ص 184؛ القلقشندى: صبح الأعشي، ج3، ص 515 - 516.

(4) ابن شاهين (غرس الدين بن خليل الظاهري): زبده كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، طبعة باريس 1894م، ص 86؛ المقريزي: السلوك، ج4، ق1، ص 422.

(5) ابن الحاج: المدخل، ج1، ص 290.

(6) النويري: نهاية الأرب، ج1، ص 184.

(7) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 141.

(8) ابن الحاج: المدخل، ج1، ص 284.

كان يفضل تناول وجبات اللحوم الجاهزة بالمطاعم والمطابخ التي استعدت لذلك[1]، وغيرهم كنا ينحر الذبائح ويوزعها على الفقراء والمساكين[2]، وقد أشار الأدفوي[3] أن أثرياء الصعيد كانوا يذبحون الذبائح ويوزعون منها على الفقراء والمحتاجين، ويتصدقون أيضاً بآلاف الدنانير ومئات الأرادب من الغلال في هذا العيد[4].

ومن عادة أهل الحرف في هذا العيد كما هي عادتهم في المواسم والأعياد، مشاركة الناس في الخروج إلى القبور، والتجمع في القرافة، كما تخرج النساء "وتتجملن بغاية الزينة"[5]، هذا فضلاً عن خروج البنات وكان يطلق عليهن بنات العيد إلي الشوارع ويأخذن في الغناء والرقص والضرب على الدفوف، ويطفن في الشوارع والأسواق ويدخلن البيوت على أهلها للحصول منهم على بعض العطايا[6].

كما شارك أهل الحرف الاحتفال بالمولد النبوي الشريف[7]، وكان ذو شأن عظيم في مصر، منذ بداية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، فقد عمل أهل الصلاح والورع على الاحتفال به، وكان ذلك بدعة في نظر المتمسكين بالعادات الإسلامية الأولى[8]، وكان الخلفاء يحرصون على مشاركة كافة رعاياهم بإحياء هذه المناسبة بما يتناسب ومكانتها الدينية، ويبدأ الاحتفال به في مطلع شهر ربيع الأول ويستمر حتى الثاني عشر منه من كل عام[9]، واعتاد أهل الحرف مشاركة الخلفاء الفاطميين طمعاً فيما تقدمه الأسمطة الخلافية من أطعمة مختلفة، بالإضافة إلى سماع كبار المقرئين والمنشدين والوعاظ حتى مطلع الفجر[10]، وقراءة السيرة النبوية في المساجد[11].

---

(1) ابن الحاج: المدخل، ج1، ص 283، 284.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 492.

(3، 4) الأدفوي: الطالع السعيد، ص 420، 481.

(5، 6) ابن الحاج: المصدر السابق، ج1، ص283، 284، 290.

(7) أنظر، حسن السندوبى: تاريخ الاحتفال بالمولد النبوي، طبعة القاهرة سنة 1948م، ص 108، 109.

(8) آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج2، ص 292.

(9) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص2.

(10) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج5، ص 575؛ ج12، ص 73، 74.

(11) آدم متز: الحضارة الإسلامية، ج2، ص 293.

وقد اعتادت الطوائف الشعبية الاحتفال بهذا المولد على طريقتهم، فكان البعض يقيم الحفلات بهذه المناسبة في بيوتهم أو أمامها، وكانت العادة أن يبدأ الاحتفال بالقرآن الكريم الذي يتلوه مشاهير القراء المعروفون بالتطريب وحسن الصوت، ثم يعقب ذلك المنشدون الذين تصاحبهم الآلات الموسيقية، كالدف والشبابة[1]، فإذا ما انتهى المنشدون أقيمت حلقات الذكر[2]، التي كان يصاحبها البدع والمخالفات العديدة التي وصف ابن الحاج[3] إحداها بقوله: "إذا تمكن الطرب من الرجل ذهب حياؤه ووقاره فيقوم ويرقص وينادي ويبكي ويتباكى، ويرفع رأسه نحو السماء وربما مزق ثيابه وعبث بلحيته"، في حين أن البعض كان يكتفي بأن يحضر أحد القراء في بيته لتلاوة القرآن الكريم، ويقتصر الاحتفال على هذه التلاوة، وعلى حلقات الذكر فقط دون الأغاني[4].

وقد كانت بعض الأسر تستغل هذه المناسبة بهدف استرداد ما أهدوه للآخرين من نقوط في المواسم والأفراح[5]، وهذه العادة تمثل مظهراً من مظاهر التكافل الاجتماعي بين الأسر المصرية في العصر الفاطمي.

وتبدو مشاركة أهل الحرف بصورة واضحة من خلال ما تقدمه من أنواع الحلوى في هذه المناسبة، حيث أشار المقريزي[6] أنه كان يصنع في دار الفطرة عند الاحتفال بالمولد النبوي مقادير هائلة من السكر اليابس حلواء يابسة وتعبي في الصواني ثم تفرق على العامة والخاصة من الناس، واستمرت هذه العادة جارية حتى نهاية العصر الفاطمي، وفي عهد الخليفة الآمر سنة 516هـ/1122م، صدر الأمر بعمل خمسمائة رطل[7] حلوي، وتفرق على المتصدرين والقراء والفقراء، وفي العام التالي 517هـ/1123م، وزع على المساكين بالجامعين الأزهر بالقاهرة والعتيق بمصر والقرافة، خمسة قناطير حلوي وألف رطل

(1) الشبابة: قصبة الزمر المعروفة، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج12، ص 201، حاشية 1.

(2) ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات، م 9، ج1، ص 26.

(3) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص 2- 4، 11.

(4) قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص126.

(5) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص25.

(6) المقريزي: الخطط، ج1، ص 425.

(7) الرطل، مائتا درهم، النويري: نهاية الأرب، ج8، ص 269.

دقيق[1]، كما كانت للحلوى أسواق كثيرة في مدينة الفسطاط في حوانيت الحلوانيين لتلبي حاجة الناس في هذا الموسم[2].

أما عن الاحتفال بليلة الإسراء والمعراج[3] وهي ليلة السابع والعشرين من شهر رجب، فكان الاحتفال بها يتم في أحد المساجد الكبرى بالمدن والقرى المصرية، وقد حرص أهل الحرف مشاركة غيرهم من الناس في إحياء تلك الليلة بسماع آيات القرآن الكريم والذكر[4]، كما كانت أنواع الزينة والفرش من أهم مظاهر المشاركة في هذه المناسبة، فقد ازدانت كافة المدن والقرى في هذه الليلة بالمشاعل والقناديل والفوانيس والشموع المختلفة، وفرشت المساجد بأنواع البسط والسجاجيد والحصير، فضلاً عن أطباق النحاس والأباريق التي استخدمت في تناول مختلف المشروبات التي اعتادها الناس في هذا الاحتفال[5].

ومن المواسم الدينية التي شارك فيها أهل الحرف عامة المصريين في العصر الفاطمي أيضاً، دوران المحمل[6]، وقد كانت مشاهدة المحمل من المشاهد المحببة لنفوس مختلف الطوائف الشعبية، حيث تحمل كسوة الكعبة الشريفة، وكان الاحتفال بهذه المناسبة يتم في النصف من شهر رجب[7]، وقبل هذه المناسبة بثلاثة أيام تزين الحوانيت[8] انتظارا للمحمل، ويخرج على جمل قد وضعت عليه الكسوة من الحرير المطرز بالذهب[9]، والسقاءون على جمالهم ثم يطوفون بالمحمل في أنحاء القاهرة[10]، وكان الهدف من دوران المحمل هو ترغيب الناس وحثهم على أداء فريضة الحج.

(1، 2) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 99، 432.

(3) وهي الليلة التي أسري فيها الرسول ﷺ من المسجد الحرام إلي المسجد الأقصى ببيت المقدس، وعرج به إلي السماوات العلي، ابن هشام: سيرة ابن هشام، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، م1، ج2، ص 32 - 39.

(4) سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص184.

(5) ابن الحاج: المدخل، ج1، ص 294.

(6) السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص 88.

(7) ابن بطوطة: الرحلة، ج1، ص 25؛ المقريزي: السلوك،ج3، ق1، ص 269.

(8) ابن الحاج: المدخل، ج1، ص 272؛ القلقشندى: صبح الأعشى، ج4، ص 57.

(9) تعمل كسوة الكعبة في شطا وتونة في العصر الفاطمي، البراوي: حالة مصر الاقتصادية، ص 382.

(10) سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص 181؛ قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر، ص 127

أعياد ومواسم أهل الذمة

أما عن أعياد أهل الذمة من الأقباط في مصر في العصر الفاطمي، فقد كان المصريون المسلمون بطوائفهم الحرفية المختلفة يشاركون إخوانهم الأقباط في احتفالاتهم وأعيادهم طوال العام، وكان يتجلى فيها الجانب الاجتماعي المسلي لتلك الأعياد[1]، الأمر الذي يدل على عمق الصلة بينهم في ظل سياسة التسامح الديني التي كانت من أهم سمات ذلك العصر.

وتشير المصادر[2] إلى أن المسلمين فد أبقوا على احتفالات القبط بأعيادهم، بل شاركوهم فيها، وكانت غالبية تلك الاحتفالات تقام في مناطق المنتزهات والأديرة العامرة بزهورها ومناطق اللهو بها[3].

وأول هذه الأعياد عيد الشهيد[4]، ويكون في اليوم الثامن من شهر بشنس من شهور السنة القبطية[5] ويزعمون أن النيل لا يزيد حتى يلقى النصارى فيه تابوتاً من خشب فيه إصبع من أصابع أسلافهم الشهداء[6]، وكان ذلك اليوم عيداً ترحل فيه النصارى بكافة طوائفها الحرفية والشعبية من جميع المدن والقرى المصرية إلى شبرا حيث ينصبون الخيام على ساحل النيل للاحتفال بهذا العيد[7]

---

(1) آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الهجري، ج2، ص 276.

(2) المسعودي: مروج الذهب، ج1، ص 163، 164؛ ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار، ص361؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 68، 69.

(3) الشابستي: الديارات، ص 284- 299.

(4) ابن فضل الله العمرى: مسالك الأبصار، ص361؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 68، 70.

(5) الشهر المقابل لبشنس، هو شهر مايو من الشهور الأيليوسية (الميلادية)، من شهور الصيف، أحمد رمضان، تطور علم التاريخ الإسلامي، طبعة القاهرة 1989م، ص 71.

(6) الشهداء عند قبط مصر هم رجال الكنيسة الذين قاموا بدور هام في بناء الكنيسة وتحملوا صنوفاً عديدة من العذاب ببسالة نادرة كما تعرضوا لنار الاضطهاد وكانوا نموذجاً للبذل والتضحية مظهرين أسمى منزله للتفاني المقترن بالفرح مستعينين بقوة عجيبة مصدرها الروح الإلهية، إيزيس حبيب المصري: قصة الكنيسة القبطية، دار العالم العربي سنة 1952م، ص 151، 152؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 122؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج8، ص 202.

(7) المقريزي: السلوك، ج1، ق3، ص 941؛ الخطط، ج1، ص 122.

ويصفه المقريزي[1] بقوله: "ولا يبقى مغن ومغنية ولا صاحب لهو ولا رب ملعوب، ولا بغي ولا مخنث ولا ماجن ولا خليع ولا فاسق إلا ويخرج لهذا العيد"، مما يدل على عموم المشاركة في الاحتفال بهذا المرجان الضخم سنوياً.

وكانت تنشط حوانيت بيع الخمور في هذا العيد التي أسرف النصارى في شربها احتفالاً بهذه المناسبة، يقول المقريزي[2]: "ويباع الخمر خاصة في ذلك اليوم بما ينيف عن مائه ألف درهم فضة...، وباع نصراني في يوم واحد بإثني عشر ألف درهم فضة من الخمر"، لدرجة أن أهل شبرا كانوا يعتمدون في دفع خراج الأرض علي مورد بيع الخمور في هذا العيد[3].

ويظن على باشا مبارك[4] أن عيد الشهيد هو تطور للاحتفال بعروس النيل، "وهو العادة التي أبطلها عمرو بن العاص، أيام فتح مصر بأمر من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب"، ونحن لا نذهب إلي ذلك، ونرى أن هذا العيد قبطي متوارث، وربما كانت له أصول فرعونية، ولكنه تطور بمرور الزمن إلى مهرجان يقام كما يقول المقريزي[5].

ونظراً لما كان يحدث في هذا العيد من المفاسد وحوادث القتل، فقد أمر السلطان حسن بن قلاوون[6] بإبطال عيد الشهيد نهائياً في عام 755هـ/1353م، بعد أن هدم والى القاهرة كنيسة النصارى وأحرق التابوت وبداخله الأصبع، وذلك في حضور السلطان الناصر حسن ثم ذرى رماده في النهر[7].

(1، 2) المقريزي: الخطط، ج1، ص 68، 70.

(3) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج8، ص 202؛ ترتون: أهل الذمة في العصور الوسطي، ترجمة د/ حسن حبشي القاهرة سنة 1967م، ص121.

(4) على مبارك: الخطط التوفيقية، ج18، ص 33.

(5) المقريزي: الخطط والآثار، ص 69.

(6) هو الملك الناصر بن الناصر بن المنصور، ولي السلطنة بعد أخيه المظفر في رمضان عام 748هـ/ 1347م، ابن حجر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، حيدر آباد: 1929م ، ج2، ص 38- 40.

(7) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص123- 124.

ومن أعياد القبط التي شارك فيها المسلمون من أهل الحرف وغيرهم أخوانهم الأقباط في عصر الفاطميين عيد النيروز[1] وهو عيد رأس السنة القبطية، ويكون في شهر توت[2] من كل عام، ويرجع تاريخه إلى فترة قديمة في التاريخ المصري، وكان المصريون قديماً يحتفلون بهذا اليوم إكراماً لنهر النيل[3]، وجرت عاداتهم على إشعال النيران والترشي بالماء والطواف على أهل الأسواق[4].

وقد شارك المسلمون بطوائفهم الحرفية إخوانهم الأقباط في القيام بعمل وصناعة أنواع الحلوى في هذا اليوم كالزلابية والهريسة، وكانوا يتبادلون أنواع الأطعمة والحلوى وتهادي بها الأقارب، كما اعتادوا تناول بعض الفواكه مثل البطيخ والخوخ والبلح والرمان والموز والتفاح في هذه المناسبة[5].

وفي عيد النيروز كانت تتعطل الأسواق عن البيع والشراء، ويغلق أهل الحرف حوانيتهم ويلزموا منازلهم، ويخرج الأطفال للمشاركة في هذا العيد باللعب والمرح[6].

ومن مظاهر الاحتفال بهذا العيد الإسراف في شرب الخمور والمجاهرة بارتكاب المفاسد بصورة فجة، واللعب بالماء ورشه، وإيقاد النيران، ولذا منع أبو القاسم بن الإخشيد في ولايته صب الماء في سنة 335هـ/ 946م[7]، كما أمر الفاطميون سنة 363هـ- 977م بإبطال هذا العيد لكثرة مفاسده ولكن لم يحدث شيء من ذلك[8]، إذا احتفل به في العام التالي

---

(1) معني كلمة النوروز عند الفرس "نوروز آمد" أي اليوم الجديد، ويزعمون أن الله خلق فيه النور، ومن عاداتهم الاغتسال بالماء وأن يرشوا بعضهم بعضا تبركا ودفعا للأمراض وطلبا للشفاء، النويري: نهاية الأرب، ج1، ص 185- 186؛ القلقشندى: صبح الأعشي، ج2، ص408، 409؛ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ص263.

(2) وهو بداية السنة القبطية، ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ص263، ويقابله في التقويم الميلادي شهر سبتمبر وهو من أشهر الشتاء، أحمد رمضان: تطور علم التاريخ، ص 71.

(3) قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص 138.

(4) المقريزي: الخطط، ج1، ص 493.

(5) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص51- 53.

(6) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص 49؛ ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ص263.

(7) الكندي: الولاة والقضاة، ص 294.

(8) المقريزي: الخطط، ج1، ص 269.

بصورة أكبر[1]، كما أشار المقريزي[2] إلي ذلك في سنة 363هـ/ 978م، وذكر أن المحتفلين به طافوا الأسواق وهم يحملون التماثيل على هيئة الفيلة، والعرائس الملونة، وهم يعرضون العابهم ومضاحكهم لمدة ثلاثة أيام على رواد الأسواق وأرباب الحرف والمعايش، وقد كان بعض المحترفين في الإضحاك واللعب بالعرائس يستغلون هذا العيد في طلب الإتاوات من التجار والباعة وعامة المشاهدين من رواد الأسواق[3]، وظل الاحتفال بهذه المناسبة مستمراً وبصورة أكبر وشاركت فيه كافة شرائح المجتمع المصري طوال العصر الفاطمي.

كما شارك أهل الحرف من المسلمين إخوانهم الأقباط الاحتفال بعيد الميلاد المجيد[4] والذي يحل في التاسع والعشرين من كيهك من شهور القبط، فيوقدون الكنائس بالمصابيح والمشاعل ويزينوها[5]، وكان هذا العيد موسماً جليلاً لأهل الحرف، يزدهر فيه سوق الشماعين لهذا الغرض، وتباع فيه الشموع المزدهرة بالأصباغ المليحة والتماثيل البديعة ويشتريها الناس جميعاً، فضلاً عن مشاركة، أهل الحرف في تزيين الأسواق والحوانيت بالفوانيس أو الشموع المختلفة التي بالغوا في الإنفاق على تزيينها[6].

وهناك أعياد أخرى احتفل بها الأقباط في العصر الفاطمي وشاركهم فيها بعض المسلمين، بل وتأثروا ببعض المعتقدات المتعلقة بها، ومنها خميس العهد[7] أو خميس العدس كما كان يؤثر تسميته آنذاك من باب الدعابة[8]، لأنهم اعتادوا فيه طبخ العدس المقشور علي عدة أنواع[9]، وكان يحتفل به قبل الفصح بثلاثة أيام، وفي هذا اليوم يغسل البطريك أرجل

---

(1) آدم متز: الحضارة الإسلامية، ج2، ص 289.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 493.

(3) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 214- 224.

(4) هو اليوم الذي ولد فيه المسيح ﷺ في بيت لحم قرية من أعمال فلسطين، أنظر، القلقشندى: صبح الأعشى، ج2، ص 425- 429؛ النويري: نهاية الأرب، ج1، ص191- 193.

(5) القلقشندى: صبح الأعشي، ج2، ص 426؛ النويري: نهاية الأرب، ج1، ص192؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 265.

(6) المقريزي: الخطط، ج1، ص 265.

(7) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص54.

(8) قاسم عبده: دراسات في تاريخ مصر، ص 134.

(9) النويري: نهاية الأرب، ج1، ص192؛ القلقشندى: صبح الأعشى، ج2، ص427.

النصارى، ويزعمون أن المسيح عليه السلام فعل هذا بتلاميذه لتعليمهم التواضع، وقد بدت روح المشاركة من الأقباط وهم يهدون إلى المسلمين أنواع العدس المصفى والسمك المقلي والبيض الملون[1]، وازدهرت الأسواق الحرفية في ذلك اليوم، فكان يباع فيها البيض الملون بكميات كبيرة، كما كانت النساء تخرج إلى الأسواق لشراء لوازمهم من الخواتم والبخور الذي يطلقنه في بيوتهن حتى يصرف عنهن العين والحسد والكسل والأمراض[2]، وكانت الدولة الفاطمية تحتفل بهذا العيد فتضرب خمسمائة دينار ذهباً، وعشرة آلاف خروبة[3] توزع على أهل الدولة[4].

وكذلك احتفل الأقباط بعيد سبت النور، وهو قبل الفصح بيوم، ويزعمون أن النور يظهر على قبر المسيح في هذا اليوم، وكانوا يشعلون المصابيح بكنيسة القيامة بالقدس[5]، ويعلقون القناديل في بيت المذبح ويخيلون في إيصال النور إليها، وفيه يحشدون الآلات والأثاث واللباس[6]، وكانوا يجمعون في مساء ذلك اليوم أوراق الشجر من الريحان وغيره ويبيتونه في إناء به ماء ويغتسلون به، ثم يأخذون ما اجتمع من غسلهم ويلقونه في الطريق، اعتقاداً منهم أن ذلك يقيهم من الأمراض والعين والسحر، كما كانوا يكتحلون بالكحل الأسود، ويزعمون أنه يزيد في قوة الأبصار، فضلاً عن تناولهم الدواء في هذا اليوم، لأنه أكثر فائدة من أي يوم آخر، واعتادوا أيضاً الخروج إلى شاطئ النيل حيث تتعرى النساء والرجال ويدهنون أجسادهم بالكبريت ويجلسون في الشمس حتى آخر النهار، وعند الغروب ينزل الجميع في النهر[7].

---

(1) المقريزي: الخطط، ج2، ص7.

(2) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص54؛ قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر، ص 134.

(3) نقود تذكارية ذهبية صغيرة الحجم خفيفة الوزن تساوي 194جرام؛ عبد الرحمن فهمي: النقود العربية ماضيها وحاضرها، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، ط، مصر 1964م، ص67، 68.

(4) المقريزي: الخطط، ج1، ص266؛ جروهمان: أوراق البردي العربية، ج6، ص 166.

(5) القلقشندى: صبح، ج2، ص427؛ النويري: نهاية الأرب، ج1، ص 193؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 266.

(6) شيخ الربوة: نخبة الدهر، ص 281.

(7) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص 56- 58.

ويحتفل بعيد الغطاس في الحادي عشر من طوبة[1] وهو من أهم الأعياد والمواسم التي احتفل بها الأقباط في العصر الفاطمي، لارتباطه بالعقيدة المسيحية[2]، وكانت تقام بمناسبة هذا العيد احتفالات كبيرة، شاركت فيها كافة الطوائف الحرفية والشعبية في مصر، في ذكرى غسل يحيى بن زكريا عليه السلام المعروف بالمعمدان لعيسى ﷺ في نهر الأردن، وعندما خرج عيسى من الماء اتصلت به روح على هيئة حمامه، ولهذا السبب كان الأقباط يغمسون أولادهم في الماء رغم شدة البرد حتى تقيهم من المرض[3]، وكانت تقام احتفالات هذا العيد خاصة علي شاطئ النيل، ويحضرها العامة والخاصة من المصريين وكما يقول ابن سعيد[4]: "أنه كان لأهل مصر وأهل الملل والمذاهب في هذا العيد من الطيبة والفرح مالا يكون لهم في غيره من أيام السنة"، لدرجة أن المسلمين تشبهوا بالأقباط في ذلك اليوم، واتخذوا منه موسماً يحتفلون به بالتوسعة على الأهل وإدخال السرور والفرح على الأطفال، وكان البعض منهم يغمس أولاده في المياه مع شدة البرد في تلك الليلة كما يفعل الأقباط[5].

ولا شك أن هذا العيد من الأعياد القديمة السابقة على فتح المسلمين لمصر، وكان يقام ولا يزال، ليلة الحادي عشر من طوبة، وأول من أشار إلى هذا الاحتفال في المصادر العربية هو المسعودي[6]، الذي يعطينا صورة صادقة عن حجم المشاركة والإنفاق في تلك الليلة فهو شاهد عيان فيقول: "ولليلة الغطاس بمصر، شأن عظيم عند أهلها، لا ينام الناس فيها، وهي ليلة إحدى عشر تمضي من طوبة، وست من كانون الثاني، ولقد حضرت سنة ثلاثين وثلاثمائة ليلة، الغطاس بمصر،... وقد حضر النيل في تلك الليلة مئات الألوف من الناس من المسلمين والنصارى، منهم في الزوارق، ومنهم في الدور الدانية من النيل، ومنهم على

---

(1) يقابل شهر طوبة في التقويم الميلادي شهر يناير، وهو من أشهر الشتاء، أحمد رمضان: تطور علم التاريخ، ص71؛ أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد، ص 253.

(2) المقريزي: الخطط، ج1، ص 264؛ ترتون: أهل الذمة في الإسلام، ص 155.

(3) القلقشندى: صبح، ج2، ص 426؛ النويري: نهاية الأرب، ج1، ص192؛ المقريزي: الخطط، ج2، ص5، عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين، ج2، ص 134.

(4) يحيي ابن سعيد: التاريخ المجموع، ص 196، 197؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 264.

(5) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص 59؛ قاسم عبده: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص 133.

(6) المسعودي: مروج الذهب، ج1، ص 163، 164.

الشطوط لا يتناكرون الحضور، ويحضرون كل ما يمكنهم إظهاره من المآكل والمشارب والملابس، وآلات الذهب والفضة، والجواهر...، وهي أحسن ليلة تكون بمصر وأشعلها سروراً، ولا تغلق فيها الدروب".

وشارك أهل الحرف في توفير حاجة الناس في هذا اليوم من كافة الأغراض اللازمة، وخاصة حاجاتهم من الشموع التي يكثر بيعها في تلك الليلة في كافة أنحاء البلاد[1]، ويعطينا المسعودي[2] أيضاً صورة عن كثرة استخدام الشمع في هذا الاحتفال القبطي بمصر فيقول: "وقد أمر فأسرج من جانب الجزيرة، وجانب الفسطاط ألف مشعل غير ما أسرج أهل مصر من المشاعل والشمع، وقد حضر النيل في تلك الليلة مئات الألوف من الناس من المسلمين والنصارى".

كما كانت هناك أعياداً أخرى كثيرة للأقباط في مصر شارك فيها المسلمون بطوائفهم الحرفية والشعبية، منها عيد الزيتونة، ويعرف هذا العيد باسم عيد الشعانين ومعناه التسبيح[3]، وذلك تخليداً لذكرى دخول المسيح إلى القدس، ثم دخوله الهيكل، راكباً اليعفور (وهو الحمار) والناس بين يديه يسبحون وهو يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر[4]، واعتاد المسلمون مشاركة الأقباط في الاحتفال بهذا العيد، والخروج إلى الأماكن الخلوية والمنتزهات لاسيما في ضاحية المطرية، حيث يوجد بئر البلسم فيغتسلون منه اعتقادا أن مريم العذراء غسلت فيه ثياب المسيح[5] عليه السلام، وكانت الكنائس تتزين بأغصان الزيتون وسعف النخيل الأبيض لهذا الغرض[6]، كما كانت توزع هذه الأغصان على الناس من باب التبرك ويعلقونها على الدور والحوانيت ويمسكونها بأيديهم في الطرقات[7].

---

(1)المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 96.

(2) المسعودي: مروج الذهب، ج1، ص 163.

(3) القلقشندى: صبح الأعشي، ج2، ص 425؛ النويري: نهاية الأرب، ج1، ص 191.

(4) المقريزي: الخطط، ج2، ص3؛ شيخ الربوة: نخبة الدهر، ص 280.

(5) القزوينى: آثار البلاد، ص 271- 272؛ ابن الحاج: المدخل،ج2، ص59، 60.

(6) آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج2، ص 278.

(7) المقريزي: الخطط، ج1، ص 264.

وفي عهد الخليفة الحاكم بأمر الله سنة 378هـ/ 997م، منع النصارى من تزيين كنائسهم، وحملهم الخوص على ما كانت عاداتهم، وقبض على عدة ممن وجد معه شيء من ذلك، وأمر بالقبض على ما هو محتبس على الكنائس من الأملاك وأدخله في الديوان، وكتب إلى سائر الأعمال بذلك، وأحرقت عدة من صلبانهم على باب الجامع العتيق[1]، وكانت فيما خلا هذه الفترة تقام في إسراف من اللهو والقصف ويشترك الشعب كله في الاحتفاء بها.

ومن الجدير بالذكر أنه كانت للأقباط في مصر أعياد أخرى غير تلك الأعياد والمواسم الشرعية، وقد أحصى القلقشندى[2] من هذه الأعياد والمواسم القبطية مائه وثمانية وسبعين عيداً وموسماً موزعة على شهور السنة القبطية، البعض منها كان يتخذ الاحتفال به شكلاً عاماً وشارك المسلمون فيه، والبعض الآخر لم يأخذ نفس المظاهر سالفة الذكر، وشارك فيها المسلمون أيضاً بجانب إخوانهم الأقباط، حيث كانوا دائماً يشتركون في المناسبات الاجتماعية والأعياد في كافة المدن والقرى المصرية[3].

كما احتفلت الأسرات المسيحية في مناسبات معينة بأعيادها الخاصة التي أقاموها داخل كنائسهم، فكان علي سبيل المثال يقيمون في أنصنا[4]، عيدا بكنيسة الماء للشهداء العظام المجاهدين علي اسم المسيح، وعدتهم احدي وأربعون شهيداً[5]، وكانوا في مثل هذه الأعياد يأتون بالأغنام والضأن يذبحونها[6].

هكذا كانت تلك الأعياد ذات تأثير واضح في عادات وتقاليد تلك الفئة، بل وفي حياتهم اليومية، وتأثر بها غيرهم من الناس، من كافة الشرائح الاجتماعية، وشاركوهم فيها، وكانت مصدرا لإدخال السرور علي الأهل والتوسعة في النفقة عليهم كما كانت هذه الأعياد فرصة يتبادل فيها المسلمون التهنئة والهدايا مع غيرهم من أهل الذمة[7].

---

(1) المقريزي: الخطط، ج1، ص 264؛ آدم متز: الحضارة الإسلامية، ج2، ص 278.

(2) القلقشندى: صبح الأعشى، ج2، ص 420- 425.

(3) عن هذه الأعياد انظر: أبو صالح الأرمني، كنائس وأديرة مصر، ص 129؛ النويري: نهاية الأرب، ج1، ص 191ـ 193؛ القلقشندى: صبح الأعشي، ج2، ص 425ـ 428؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 264- 266.

(4) من نواحي الصعيد، اليعقوبي: البلدان، ص 331؛ ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص 265.

(5، 6) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص 87.

(7) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص 48.

أما عن أعياد أهل الذمة من اليهود[1]، فيبدوا من المصادر أن اليهود علي نحو خاص قد اقتصروا في احتفالاتهم علي أبناء الطائفة فقط، وكانت للطوائف اليهودية في مصر عدة أعياد يتصل بعضها بشريعتهم والبعض الآخر بتاريخهم وتراثهم.

وقد كانت أعياد اليهود ذات تأثير علي أهل الحرف، وبخاصة في ممارستهم لحياتهم اليومية، من ذلك اعتياد بعض نساء المسلمين عدم شراء السمك أو أكله أو إدخاله بيوتهن يوم السبت، وكذلك عدم دخول الحمام أو شراء الصابون أو غسل الملابس في هذا اليوم[2].

ومن الملاحظ أن انفراد اليهود باحتفالاتهم يرجع في المقام الأول إلي كونها احتفالات ذات طابع ديني يستمد أصوله من الكتب اليهودية المقدسة، ومن طبيعة العقيدة اليهودية أنها عقيدة مقفلة الأمر الذي جعل معتنقي اليهودية يحتفلون بأعيادهم بخصوصية، فضلا عن اعتقادهم بأنهم شعب الله المختار، وباقي الأمم هم أدني منهم مكانه وكرامة عند الله عز وجل، ورغم ذلك كانوا يشاركون في الاحتفالات والأعياد الشعبية العامة بغض النظر عن دياناتهم، وكانوا يتبادلون فيها التهنئة والهدايا[3].

المواكب والاحتفالات العامة

يتجلي دور أهل الحرف في مصر بصورة أكثر وضوحا وإيجابية في الحياة العامة من خلال المشاركة في الاحتفالات الشعبية والمواكب الخلافية الفاطمية المتنوعة، وقد نقل إلينا المقريزي[4]: في خططه الكثير منها عن هؤلاء المؤرخين الذين لم تصل إلينا كتبهم، كما أورد لنا القلقشندى[5] في صبح الأعشي، أيضا الكثير منها في ما كتب عن هذه الحفلات والمواكب الفاطمية المختلفة.

---

(1) النويري: نهاية الأرب، ج1، ص 187- 189؛ القلقشندى: صبح الأعشي، ج2، ص 246- 429؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 471، 472؛ حسن ظاظا: الفكر الديني الإسرائيلي، القاهرة 1971م، ص 199- 203.

(2) ابن الحاج: المدخل، ج1، ص 278.

(3) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص 48؛ قاسم عبده قاسم: اليهود في مصر، ص 120.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 255وما بعدها.

(5) القلقشندي: صبح الأعشي، ج3، ص 499 وما بعدها.

من هذه الاحتفالات كان الخروج إلي سجن يوسف[1] للتبرك والدعاء، وقد عزا المقريزي[2] سبب الاحتفال به، أن جبريل ﷺ قد زار يوسف الصديق في سجنه وقد خرج يوسف من السجن، في ذات اليوم، لذا كان يجري في الدولة الفاطمية احتفالا شعبيا كل عام يتجمع فيه الكثير من الناس لإحياء تلك المناسبة، وشارك أهل الحرف في هذا الاحتفال خاصة وأنه وثيق الصلة بأرباب الحرف والمعايش وارتباطه بالأسواق، إذ كان من عادة المحتفلين بهذا العيد أن يطوفوا الأسواق قبل موعد الاحتفال لجمع الأموال التي ينفقونها في زيارتهم من أصحاب الحرف والتجار[3]، وقد أشار إلي ذلك المسبحي[4] في أحداث سنة 415هـ/ 1024م، بقوله: "طاف العامة والسوقة الأسواق بمصر بالحبال والشومة والطبول والبوقات يجمعون من التجار وأرباب الحرف ما ينفقونه في مضيهم إلي سجن يوسف، فقال لهم التجار: شغلنا بعدم الأقوات يمنعنا عن هذا"، وقد تعرضت البلاد في هذا العام لأزمة اقتصادية حادة، فارتفعت الأسعار وندرت الغلال[5].

والعجيب في الأمر رغم هذا الغلاء إلا أن العامة والسوقة الطوافين في الأسواق تقدموا بشكواهم إلي الخليفة الظاهر ضد هؤلاء التجار وأصحاب الحرف والمعايش لأنهم لم يعطوهم ما يمكنهم من الخروج إلي سجن يوسف، مما يوحي بأن هذا الأمر كان مفروضا عليهم، يبدو هذا من رد فعل الخليفة علي ذلك، رغم حالة البلاد وخاصة الأسواق مكمن الأنشطة الاقتصادية، بأن يعطوا العامة ما جرت عليه العادة في هذه المناسبة، ووعد الخليفة

---

(1) كان سجن يوسف ﷺ بقرية قرب الجيزة، يقال أن فيه أثر نبيين: يوسف ﷺ الذي سجن فيه سبع سنوات، وموسي ﷺ وقد بني علي أثره مسجد يعرف بمسجد موسي، وقد ذكر البعض أن علي سطح ذلك المسجد مكانا معروفا بإجابة الدعاء، لذلك كان الناس يخرجون لزيارته كل عام ويمضون هناك عدة أيام، المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 207.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 364، 365؛ آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج2، ص 291، 292.

(3) محمد عوض الله: أسواق القاهرة منذ العصر الفاطمي حتى نهاية عصر المماليك، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس 1981م، ص 288- 290.

(4) المسبحي: أخبار مصر، ص 61.

(5) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص 61؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 144.

الظاهر بأن يطلق لهم ضعف ما أعطاهم في السنة الماضية[1]، مما شجع المحتفلين علي المبالغة في احتفالاتهم، وظلوا كما يقول المقريزي[2]: "نحو الأسبوعين يطوفون الشوارع بالخيال[3] والسماجات[4] والتماثيل، ويطلعون إلي القاهرة بذلك برسم أمير المؤمنين، ويعودون ومعهم سجل كتب لهم بألا يعارض أحد منهم في ذهابه وعودته، ولم يزالوا علي ذلك إلي أن تكامل جميعهم، وكان دخولهم من سجن يوسف في سادس عشره، فشقوا الشارع بالخيال والسماجات والتماثيل، وتعطل الناس في ذلك اليوم عن أشغالهم ومعايشهم، واجتمع خلق كثير لنظرهم، وظل الناس أكثر هذا اليوم علي ذلك، وأطلق لهم ثمانية آلاف درهم وكانوا في اثني عشر سوقا".

كما كان أهل الحرف يستقبلون مواكب الخلفاء الفاطميين في زيارتهم إلي مواقع العمل والإنتاج بكل الحب والترحاب، وشاركوا فيها بتزيين الأسواق والحوانيت بعلامات الزينة وصناعة اللعب والتماثيل وأدوات التسلية المختلفة، ويعلقونها علي أبواب الحوانيت وفي الشوارع الرئيسية العامة بالعاصمة احتفاءً بقدومهم إليهم[5]، كما يحدث الآن، تعبيراً منهم عن استقرار الأحوال والولاء والطاعة لهم.

ففي عصر الخليفة الحاكم بأمر الله سنة 387هـ/ 997م، يقول ابن ميسر[6]: "شق الحاكم مدينة مصر بعد ما زينت له الأسواق زينة عظيمة"، ويبدوا أن هذه المشاركة من جانب أهل الحرف كانت مستمرة، لأن الحاكم كان لا يتواني عن مباشرة الأسواق بنفسه، فكان يركب في كل ليلة يتفقد أحوال أهل الأسواق والالتقاء بالعامة من رواد الأسواق، وكانت

(1، 2) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 144، 145، 146.

(3) المقصود بالخيال، العرائس التي كانت تصنع لاستخدامها في ألعاب وتمثيليات خيال الظل، وكان هذا الفن منتشرا في العصر الفاطمي، الغزولي: مطالع البدور في منازل السرور، ج1، ص 78، 79؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 160؛ إبراهيم حمادة: خيال الظل، القاهرة 1963م، ص 15.

(4) سماجات، مفردها سمج، وسماجه، وسموجه: قبح، استسمجه: استقبحه، وهي المناظر المضحكة، المعجم الوجيز، مادة سمج، ص 320.

(5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 214، 224.

(6) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص 180.

تتزين لهذا الغرض وتضاء بالقناديل، بل كان يأمرهم بأن يتزايدوا في الوقيد والزينة[1]، ويشير إلي ذلك المسبحي[2]، في أحداث سنة 391هـ/ 1001م، أن الخليفة الحاكم أمر الناس بإضاءة القناديل في كل مكان في الأسواق علي جميع أبواب الحوانيت والدور والمحال والسكك، وزينت القياسر[3] ومحال الصاغة بأنواع الزينة، وصار الناس في القاهرة والفسطاط طوال الليل في حركة بيع وشراء، علي أنوار الشموع الكبيرة الموقودة، وأقبل الناس علي المآكل والمشارب وسماع الغناء واللهو، وشارك الحاكم في كل هذا، لدرجة أنه منع حرسه الخاص الاقتراب منه، والابتعاد عنه، وأمرهم بعدم زجر الناس الذين احتشدوا حوله وأكثروا له الدعاء، وكان يكلمهم ويسمع لهم، كما كانت دور الصناعة[4] وغيرها من المنشآت الحرفية الأخرى تتزين في مثل هذه المناسبات، ويخرج سائر الناس بالليل رجالا ونساءً لمشاهدة الموكب الخلافي، الذي كانت تزدحم به الشوارع والطرقات[5].

ومن أهم الاحتفالات التي شارك فيها أهل الحرف في العصر الفاطمي، الاحتفال بوفاء النيل وكسر الخليج[6] وهو عيد قومي علي حد تعبيرنا المعاصر، وكان يحتفل به دائما في جميع الدول الإسلامية، لأهميته وارتباطه بحياة الناس، فقد كان النيل وما يزال هو قوام الحياة في مصر، وكان المصريون يهتمون بقياس مقدار الزيادة التي يسببها فيضان النهر

---

(1) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 184؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص 15.

(2) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 38؛ الخطط، ج1، ص 108 نقلا عن المسبحي.

(3) جمع قيسارية بمعني الأسواق، ابن مماتي: قانون الدواوين، ص 387، 457.

(4) المكان المخصص لإنشاء السفن، والحربي منها خاصة، وأول ما أنشئت في مصر علي ساحل جزيرة الروضة ثم انتقلت في العهد الإخشيدي إلي ساحل مصر (الفسطاط)، وانتقلت زمن الفاطميين إلي المقس في موقع ميدان محطة مصر الحالية، وفي عهد الآمر الفاطمي أعيدت إلي موقعها السابق بساحل مصر الفسطاط، المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 482، 483؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص99.

(5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 38، 146.

(6) المقصود بكسر الخليج، هو عملية فتح السد عند بلوغه حد الوفاء لدي الأراضي أي رفع الحواجز التي علي نهر النيل وقت الفيضان حتى لا تغرق البلاد، والخليج هو خليج أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ، وهو مجري الماء الذي يصل البحر عند مدينة السويس بمجري النيل، ابن ظهيرة الفضائل الباهرة في معرفة محاسن القاهرة،ص 200.

يوما بيوم، ثم يعلنها المنادون في شوارع القاهرة ومصر حتى يطمئن الناس[1] ويشعر الجميع بالأمان في كل أنحاء البلاد، وخاصة أصحاب الأنشطة الاقتصادية المختلفة، لما لهذا الحدث من تأثير مباشر علي الإنتاج الزراعي ووفرة المنتجات الزراعية التي يترتب عليها رواج الإنتاج الصناعي والتجاري وعمار الأسواق بالسلع والمنتجات، أما في حالة توقف النيل عن الزيادة فيترتب عليه ندرة في الغلات وارتفاع في الأسعار وانعدام في الأقوات وخاصة الخبز، مما يضطر الناس إلي الفزع والقلق فتسوء الأحوال في البلاد وتحدث الأزمات[2]، ويعلق النويري[3] علي ذلك بقوله: "ويحصل لأهل مصر إذا وفي النيل ستة عشر زراعاً ـ وهي قانون الري ـ فرح عظيم ومتى قصر النيل عن هذا المقدار غلت الأسعار".

ومن هنا كان الاهتمام بتخليق عمود المقياس وفتح الخليج[4] يشغل بال المسئولين في الدولة الفاطمية، فيعدون له العدة بإقامة الاحتفالات في موكب خلافي فخم، وينصب له سرادق هائل تبلغ مساحته نحو ألف ألفَ زراع، وتنصب فيه قاعات الخلافة وتوزع الكسي والهبات الفاطمية، وتصطف العشاري ـ السفن ـ الرسمية في النيل، وتصطف الجنود علي الشاطئين، وعندما يعلن المشرف علي مقياس النيل مقدار الزيادة ووفاء النيل إلي الخليفة، يقام عند المقياس مأدبة حافلة، ويحتفل الشعب المصري كله بهذا العيد، وتقام المآدب وتنظم الملاهي ومجالس السمر والغناء في كل مكان، وكان الخليفة الحاكم يتبع سنة أبيه وجده في الركوب لفتح الخليج كل عام[5]، مما يدل علي أهميته الخاصة.

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 374، 476.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 61؛ سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص 197، 198.

(3) النويري: نهاية الأرب، ج1، ص 263، 264.

(4) كانت توجد قنطرة علي الخليج الكبير في عهد عبد العزيز بن مروان سنة 69هـ/ 689م، وزيدت فيها، وعمرت بعد ذلك عدة مرات آخرها في عهد العزيز بالله، وهذه القنطرة هي التي كانت تفتح أثناء الاحتفالات بفتح الخليج، عبد الرحمن عبد التواب: منشآتنا المائية عبر التاريخ، القاهرة 1963م، ص 19، 20.

(5) المقريزي: الخطط، ج2، ص 353 .

وكان من عادة موكب الخلفاء أثناء فتح الخليج، أن يخترق الأسواق التي تستعد لهذه المناسبة بالزينات المختلفة[1]، وكذلك كانت تزدان أسواق البلد كلها بالزينات، وتباع بها كميات كبيرة من الطيب لاهتمام العامة بتخليق وجوه أبنائهم تيمناً بتخليق عمود المقياس[2]، كما كانت تزدان مصر والروضة بالأنوار من القناديل والمشاعل والشموع، كذلك كانت تزدان المراكب بمصر في تلك الليلة[3]، وقد وصفها ناصر خسرو[4] في عهد المستنصر بقوله: "وكان للسلطان إحدى وعشرون سفينة ... وطول كل سفينة منها خمسون ذراعاً وعرضها عشرون ذراعاً وكلها مزينة بالذهب والفضة والجواهر والديباج ... وهذه السفن كلها مربوطة في الحوض معظم الوقت كالبغال في الاصطبل" هكذا يكون يوم وفاء النيل يوماً عظيماً في مصر، يخرج الناس على اختلاف طوائفهم للفرجة ومشاهدة الزينات والاحتفالات[5].

المناسبات الخاصة

وهناك أنواع أخرى من المناسبات شارك فيها أهل الحرف في العصر الفاطمي، منها الاحتفال بالأفراح في المناسبات الخاصة، فيروى ناصر خسرو[6] ما شاهده من احتفالات بمناسبة مولود للخليفة المستنصر بالله أثناء زيارته لمصر فيقول: "وفي سنة تسع وثلاثين وأربعمائة، ولد للسلطان ولد، فأمر الناس بإقامة الأفراح، فزينت المدينة والأسواق زينة لو وصفتها لما اعتقد الناس صحة ما أقول، ولما صدقوني، فقد كانت دكاكين البزازين والصرافين وغيرهم مملوءة بالذهب والجواهر والنقد والأمتعة المختلفة والملابس المذهبة والمقصبة بحيث لا يوجد فيها متسع لمن يريد أن يجلس"، وكذلك الاحتفال الذي رواه ابن ميسر[7] في سنة 524هـ/ 1130م بمناسبة مولود ولد للخليفة الآمر بأحكام الله أيضاً "فزينت مصر والقاهرة، وعملت الملاهي بالأسواق" فرحاً بهذه المناسبة.

---

(1) المقريزى: الخطط، ج1، ص 374.

(2) المقريزى: اتعاظ، ج2، ص 150.

(3) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 114.

(4) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 55.

(5) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 115.

(6) ناصر خسرو: سفر نامه: ص61.

(7) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص 109.

كما شارك أهل الحرف في التعازي بالأحزان في بعض المناسبات الخاصة حداداً على وفاة أحد أفراد الأسرة الحاكمة أيضاً، تعبيراً منهم عن الحزن والأسى، ومن أمثلة ذلك ما ذكره المقريزي[1]، عند وفاة الأمير عبد الله بن المعز لدين الله في سنة 364هـ/974م حيث "غلقت الأسواق" وكذلك شاركوا الخليفة العزيز بالله الأحزان في وفاة زوجته وأم ولده في شوال سنة 385هـ/ 995م، وقد أقامت ابنتها على قبرها عزاء استمر شهراً كاملاً، وأقامت على القبر طوال هذا الشهر، وكان والدها العزيز يأتي إلى قبرها كل يوم، وقد شارك أهل الحرف الخليفة وابنته في حزنهما بتوزيع الأطعمة والحلوى على الناس في كل ليلة[2].

كما شاركوا في المناسبات الرسمية التي احتفلت بها الدولة الفاطمية، في يوم سفر الجيش أو الأسطول للغزو والقتال، وكان يقام لذلك احتفال رسمي يسمى الموادعة[3] يقام على ساحل المقس[4] ويحضره الخليفة وبصحبته الوزير وأعيان البلد من التجار وأرباب الحرف، لمشاهدة عرض الأسطول لمظاهر قوته وفاعليته، حيث تقوم هذه القطع الحربية ـ أمام الخليفة ـ بالحركة، كما يفعل تماماً في حالة القتال، وكان الخليفة في مثل هذه المناسبة، يدعو والحاضرين للأسطول بالنصر والسلامة، ويمنح بعض الهدايا والخلع إلى رئيس الأسطول والقواد[5] وكانت هذه الخلع بمثابة الأوسمة اليوم التي يمنحها رؤساء الدول من باب الإنعام ورفع الكفاءة والروح المعنوية، ومن ذلك ما رواه ابن ميسر[6] عند خروج القائد منجوتكين على رأس الجيش إلى حلب لإخضاع ابن سعد الدولة، خلع عليه العزيز بالله خلعة اشتملت على مائه قطعة من الثياب الملونة وعشر قباب ومناطق مثقلة وأهلة وفروش وخمسين بنداً كلها من إنتاج أصحاب حرفة النسيج في العصر الفاطمي.

---

(1) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 217.

(2) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 289، طبعة سنة 1948م.

(3) أي التوديع، القلقشندى: صبح الأعشي، ج3، ص 523؛ المقريزى: الخطط، ج1، ص 480.

(4) كلمة مقس: اسم قرية تقع على ساحل النيل، واقعة في شمال القاهرة، وكانت تعرف باسم أم دنين، المقريزى: الخطط، ج2، ص 121.

(5) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص44، القلقشندى: صبح الأعشي، ج3، ص 523- 524؛ المقريزى: الخطط والآثار، ج1، ص480، ج2، ص193؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين، ج1، ص 228.

(6) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص 48.

كذلك شاركوا احتفالات الدولة عند عودة الجيش أو الأسطول منتصراً، حيث كان يقام احتفال رسمي يشبه الاحتفال الذي أقيم عند رحيله، ويحضره الخليفة بصحبة أعيان الدولة من الفقهاء والتجار وأرباب الحرف، لمشاهدة تكريم الأسطول المنتصر، وقد جرت العادة أن يستولى الخليفة علي الأسرى والسلاح(1) وأن يترك باقي الغنائم من المال والملابس لرجال الأسطول المنتصر(2)، وفي مثل هذه المناسبات تصدر الأوامر لأهل الحرف وأصحاب المحال والحوانيت بتبييض حوانيتهم وتزيين محال أعمالهم بكافة أنواع الزينة والأنوار من المشاعل والشموع والقناديل دليل على الانتصار والفرح(3)، وقد نلحظ هذه المشاركة بوضوح عند انتصار الجيش أيضاً، كما تم ذلك عند إخضاع أبي ركوة والانتصار عليه فكان يوماً عظيماًَ مهولاً اجتمع فيه الناس على اختلاف شرائحهم لرؤية موكب التشهير بأبي ركوة(4)، وأقام أهل الحرف ليلتين في الحوانيت والشوارع وهم يظهرون الفرح والمسرة(5).

أضف إلى ذلك تلك الاحتفالات التي أقامتها الدولة الفاطمية بهدف استعراض مظاهر قوتها وعظمتها أمام أحد الزائرين الذين تحرص الدولة علي إدخال الرعب إلي قلوبهم، حتى لا تحدثه نفسه بشق عصا الطاعة عليها، فتقيم أمامه عرضا عسكريا يحضره الخليفة، كما يحدث في عصرنا الآن ـ وقد حدث ذلك عند زيارة رسول منصور بن زيري مصر في عهد الخليفة العزيز بالله في سنة 383هـ/993م، حيث وقف الخليفة في هذا الحفل على فرسه تحت شراع نصب له فيه، ومرت من أمامه العساكر بالخيل والجواشن والخوذ، كل قائد بعسكره في زيه وسلاحه، وكانوا مائه وستين قائداً(6).

---

(1) المقريزى: الخطط، ج1، ص 480؛ ج2، ص 193.

(2) القلقشندى: صبح، ج3، ص 524؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين، ج1، ص 229.

(3) ابن الفرات (ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم): تاريخ ابن الفرات، بيروت سنة 1938م، مجلد9، ج2، ص 294.

(4) كان في القاهرة شيخ يقال له الأبزاري كان من عادته إذا خرج خارجي صنع له طرطورا وعمل فيه ألوان الخرق المصبوغة وأخذ قردا وجعل في يده دره يعلمه أن يضرب بها الخارجي من ورائه، ويعطي في سبيل ذلك مائه وعشر قطع ثياب، وقد اشترك هذا الأبزاري مع قرده في موكب التشهير بأبي ركوة، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 216.

(5) المقريزي: اتعاظ، ج2، ص 65، 66.

(6) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 279.

وكان في مثل هذه المناسبة تحتاج الدولة إلى الكثير من النفقات والتكاليف لتجهيز وإعداد تلك الجنود، خاصة وأن الفاطميين اعتادوا على الظهور بمظهر العظمة والأبهة في نظر غيرهم، فكان حتماً أن تنشط أسواق أهل الحرف وتمتلئ الحوانيت بالملابس اللازمة، وكذلك الحوانيت الخاصة بلوازم الجنود وأدوات الركوب وما إلى ذلك، والتي أفاض المقريزي[1] في ذكرها لتفي بحاجة تلك المناسبات.

وتقام الحفلات كذلك عند قدوم قضاة الأقاليم إلى أقاليمهم، فيخرج أهل الحرف مع الناس في موكب جليل لاستقبالهم، ويمدحونهم، ومن ذلك ما ذكره الأدفوي[2] أن أهالي أسوان أعدوا احتفالاً مهيباً لقاضى قوص وخرج منهم لاستقباله "أربعمائة راكب بغلة".

وساهم أهل الحرف كذلك في المناسبات الرسمية للدولة، ومن ذلك ما رواه المقريزي[3] في أحدث سنة 365هـ/ 975م، أنه في عهد العزيز بالله، "ورد رسول ملك الروم، فغلقت الحوانيت، وخرج الناس تنظر إليه"، ويبدو أن الهدف من ذلك هو إظهار أكبر حشد من الناس ليوحي لهؤلاء السفراء الأجانب قوة الدولة ونفوذها.

وحتى رحلات الصيد شارك فيها أهل الحرف، حيث كانت الأسواق وما بها من حوانيت ومحال تتزين لهذه المناسبة في طريق ذهاب الخليفة وعودته، وقد أشار المقريزي[4] إلى موكب الخليفة العزيز بالله سنة 383هـ/ 993م، إلى الجيزة في رحلة من رحلات الصيد، وكيف اصطاد سبعاً وعاد بموكبه إلى القاهرة والسبع محمول على بغل بين يديه، وكذلك عندما خرج السلطان الناصر محمد للصيد في إحدى رحلاته وأصيب في يده ثم عوفي، ازينت القاهرة والأسواق واجتمع أرباب الملاهي بآلاتهم واستمرت الأفراح لهذه المناسبة أسبوعاً كاملاً[5]، وقد اعتاد الخلفاء والسلاطين في مثل هذه المناسبات توزيع الصدقات على الفقراء والمحتاجين[6].

---

(1) المقريزى: الخطط والآثار، ج2، ص 96- 97.

(2) الأدفوي: الطالع السعيد، ص29؛ المقريزى: الخطط والآثار، ج1، ص 236.

(3) المقريزى: اتعاظ، ج1، ص 225.

(4) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 277.

(5) المقريزي: السلوك، ج2، ق2، ص 317، 318.

(6) ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات، م 9، ج2، ص 469.

أمـا فـي حالـة وفـاة أحـد الخلفـاء وتوليـة آخـر، فيقـام فـي القصـر الفـاطمي احتفـال كبيـر للتعزية في وفاة الخليفة الراحل، وتتويج الخليفة الجديد يحضـره النـاس جميعـاً للمشـاركة، مـن ذلك مـا ذكـره المقريـزي[1] عنـدما تـوفي العزيـز بـالله فـي بلبـيس 386هــ/ 996م، وحملـه ابنـه الحاكم في قبة على ناقة بين يديه وسار به في موكب كبير إلى القـاهرة، وعلـى الحـاكم درَّاعـة مصمت وعمامة فيها الجوهر وبيده رمح وقد تقلد السيف، ودخل القصر وأخذ فـي جهـاز أبيـه ودفنه بتربة القصر مع آبائـه، ثـم خـرج مـن قصـره راكبـاً وعليـه معممـة الجـوهر إلـى الإيـوان الكبير[2]، الذي احتشد فيه الناس وقوفاً لاستقباله، وعندما طلع عليهم قبلوا له الأرض، ومشـوا بين يديه حتى جلس على سرير مـن ذهـب علـى مرتبـه مذهبـة نصـبت لـه، وسـلم الجميـع عليـه بالإمامة، وكالعادة كانت البلد كلها تتزين لهذه المناسبة بجميـع أنـواع الزينـات وذلـك قبـل دفـن الخليفة الراحل، كما كانت تعلن البشائر بتولية الخليفة الجديد[3]، وتوقد الأنـوار وتقـام الأفـراح حتـى تفـنن أصـحاب الحـرف والحوانيـت بتبيـيض حـوانيتهم وقـاموا بتعليـق القناديـل والشـموع وجاء المغنيون بالدفوف من كل حدب وصوب للمشاركة في هذه المناسبة[4].

ولعل أطرف المناسبات التي شارك فيها أهل الحرف في مصر فـي العصـر الفـاطمي، هي ما رواه المسبحي[5] فـي أحـداث 415هــ/ 1024م، حيـث جمـع النـاس فـي الإيـوان الكبيـر بالقصر "ونودي في البلد بغلق القياسر والأسواق، وطلوع كافة الرعية، فلما اجتمع الناس في صحن الإيوان، خرج القائد أبو الفوارس معضـاد، الخـادم الأسـود... ومعـه سـجل قُـرىء علـى العامة والخاصة بتلقيبه بالقائد عز الدولة وسنائها أبو الفوارس معضاد الظاهري..." ثـم حُمـل بعد قراءته على أربعة من الخيل بسروج مصفحة ثقال، وبيده سيف ذهب تقلد به، وخـرج فـي موكب ضخم يرافقه جميع المصطنعة وسائر القواد والناس إلى داره "فكان يوماً حسناً"[6].

---

(1) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 299، 300.

(2) ذكر المقريزي، أن هذا الإيوان بنـاه الخليفـة العزيـز بـالله سنة369هــ/ 979م، وكـانوا يجلسـون بـه يـوم الاثنين والخميس، وفيه كان يمد سماط الفطرة بكرة يوم عيد الفطر، وبه كـان يعمـل الاجتمـاع والخطبـة يوم عيد الغدير وبجانبه كانت الدواوين، الخطط، ج2، ص 222.

(3) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج8، ص 56، 57.

(4) ابن الفرات: تاريخ ابن الفرات، م9، ج2، ص 294.

(5) المسبحي: أخبار مصر، ص 44؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 272، اتعاظ، ج2، ص 139.

(6) المسبحي: أخبار مصر، ص 48، المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج 2، ص 140.

دور أهل الحرف في الكوارث والأزمات

يتضح دور أهل الحرف في الحياة العامة من خلال المشاركة في الأزمات التي تعرضت لها مصر في العصر الفاطمي، فمنذ دخول جوهر الصقلي مصر 385هـ/969م، والبلاد تمر بأزمة طاحنة في كافة مظاهر الحياة بها، وللتخفيف من حدة الأزمة الغذائية خاصة، أمر مناديه أن ينادي في أصحاب حرفة الغلال أن من عنده قمح فليخرجه حتى يتوفر الخبز في الأسواق[1]، فأخرج أصحاب الغلال ما تحت أيديهم من حبوب.

وعندما توفي الوزير يعقوب بن كلس في ذي الحجة سنة 380هـ/ 991م، ارتبكت أحوال أهل الحرف والتجار في الأسواق، لارتباط ابن كلس بالكثير من التعاملات معهم بلغت ستة عشر ألف دينار "فقضاها العزيز عنه من بيت المال"[2]، مما يدل على أن هذه التعاملات كانت لمصلحة الدولة.

كذلك عندما أيقن أهل الحرف عزم الخليفة العزيز بالله للخروج بنفسه لمواجهة خطر عدوان الدولة البيزنطية على الشام سنة 385هـ/995م "وقرئ سجل في الأسواق بالنفير"[3]، لهذا الأمر، اجتمع خلق كثير من أهل الحرف ووجوه الرعية، واحتشدوا على باب الخليفة وألحوا عليه بعدم الخروج على رأس الجيش، وألا يخرج من مصر[4]، تعبيراً عن خوفهم أن تضطرب أحوال البلاد في غيابه، مما يعرض حياتهم للخطر.

ويتضح دور أهل الحرف في المشاركة العامة من خلال مراسيم القيود التي أصدرتها الدولة بشأنهم، والتي أصبحت سمة متكررة خاصة في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله، ففي سنة 395هـ/1004م، أصدر الحاكم مرسوماً بمنع ذبح الأبقار "إلا ما لا يصلح منها للحرث"[5] حفاظاً على الثروة الحيوانية، وخاصة ما يساعد منها في الحرث، ورغم أن هذا القرار قد أضر بأصحاب حرفة الجزارة وغيرهم من الأساكفة، إلا أنهم شاركوا الدولة في تنفيذه، حرصاً على العمليات الزراعية المختلفة "فانقطع بيع لحمها من الأسواق"[6].

---

(1) النويري: نهاية الأرب، ج 28، ص 130.

(2) ابن الصيرفي: الإشارة إلي من نال الوزارة، ص 21- 23.

(3، 4) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 187، 188.

(5، 6) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج2، ص53، 149.

كما يتضح دورهم أيضاً في الحياة العامة من القيود التي فرضتها الدولة على صناعة الخمور وحظر تداولها، وكانت من الحرف الرائجة في العصر الفاطمي، ولها قاعات وحوانيت منتشرة في كل مكان، وعندما أمرت الدولة بإغلاق تلك المواضع خلال شهور رجب وشعبان ورمضان من كل عام[1]، تنزيها لهذه الشهور واحتراماً للمناسبات الدينية الإسلامية، ما كان من أهل هذه الحرفة وخاصة من الأقباط إلا أنهم تجاوبوا لذلك وشارك الجميع منع صناعة الخمور وتداولها خلال تلك الشهور، واستمرت عادة قائمة خلال العصر الفاطمي، ولم يطبق ذلك في القاهرة والفسطاط فقط، بل امتد "في سائر الأعمال، فكتب بذلك إلى جميع ولاة الأعمال"[2].

وشاركوا عامة الناس أيضاً بالتعبير عن مواقفهم من بعض الخلافات المذهبية، التي تثير حفيظة الناس، والتي كانوا يتعرضون لها من الحين للآخر، بسبب إصرار الدولة على فرض مذهبها الشيعي، ففي سنة 362هـ/972م، حدث خلاف ونزاع بين طائفة الصيارفة والمحتسب الشيعي سليمان بن عزة، عندما عاقب جماعة من الصيارفة، فشغبوا وصاحوا: معاوية خال على بن أبي طالب[3]، وهذه العبارة كانت تقال بهدف الكيد للشيعة، مما يدل على أن الخلاف كان لأسباب مذهبية يرجع إلي ما أحدثه جوهر في مصر من تغيرات ذات طابع ديني، ولكنها لم تجد استجابة من أهل مصر (الفسطاط) أصحاب المذهب السني، منها على سبيل المثال، أن جوهر عند دخوله مصر سنة 358هـ/969م صلى صلاة عيد الفطر دون النظر إلي رؤية الهلال، فلم يعترفوا بذلك، وصلى أهل الفسطاط العيد في اليوم التالي اعتماداً على رؤية الهلال[4]، فكان لهذا الموقف وغيره أثر في استجابة الدولة لتغيير بعض سياستها المذهبية تمشياً مع عامة الناس، وحرصاً منها على وحدة أفراد الشعب المصري لاستقرار أحوال البلاد وإرضاء رعاياها رغم رغبتها في نشر مذهبها بين الناس[5].

---

(1) المقريزى: الخطط والآثار، ج1، ص 291.

(2) ابن المأمون: نصوص من أخبار مصر، ص104؛ المقريزى: الخطط والآثار، ج1، ص 491.

(3) المقريزى: الخطط والآثار، ج2، ص 340.

(4) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 116.

(5) القلقشندى: صبح الأعشي، ج3، ص 520.

وكذلك عبر أهل الحرف عن موقفهم من سب الصحابة والسلف في عهد الخليفة الحاكم سنة 395هـ/1004م، وشاركهم في ذلك العامة الذين رفضوا بدورهم ما طلب منهم "سب السلف ولعنهم، فامتنعوا"[1]، ولما أصرت الدولة على فرض أوامرها على أهل الحرف بتعليق الألواح المكتوب عليها سب الصحابة والسلف على القياسر والحوانيت والدور وغيرها، ودون اعتبار لمشاعر عامة الناس، ضجوا من وجود تلك الألواح على دكاكينهم ومحال أعمالهم، ورفضوا ذلك حتى لا يقعون في خطر المواجهة مع العامة الذين رفضوا ذلك أيضاً، واجتمع خلق كثير منهم، ووقفوا على باب القصر واستغاثوا قائلين: "لا طاقة لنا بمخالفة المصريين ولا بمخالفة ... العوام ... فانصرفوا ووعدوا بالمجئ في غد"[2]، وهم مصرون على موقفهم، حتى أصدر الحاكم مرسوماً في سنة 397هـ/1006م بمحو ما هو مكتوب على القياسر والحوانيت وغيرها من سب الصحابة والسلف وعدم الخوض في ذلك "واشتغال كل أحد بمعيشته"[3].

وفي أثناء المجاعة التي اجتاحت مصر في عهد الحاكم سنة 398هـ/1008م اضطر أصحاب حرفة الغلال إلي إخراج ما تحت أيديهم من الحبوب سواءً من بيوتهم أو من مخازنهم، حتى غمرت الغلال الأسواق وامتلأت الطرقات بكميات كبيرة منها فانفرجت الأزمة واطمأن الناس[4].

وكذلك عندما احتاجت الدولة الفاطمية إلى السلاح في عهد الحاكم في سنة 402هـ/1012م أرسلت مندوبيها إلى سوق السلاح، "وأخذ جميع ما عند تجار السلاح بثمنه للخزانة"[5].

وعندما تدهورت أحوال مصر الاقتصادية في عهد الظاهر سنة 415هـ/1024م بسبب الحرب ضد حسان بن الجراح، واضطرار الخليفة الظاهر إلى إنفاق أموال على تجريد

---

(1) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 54.

(2) المقريزى: الخطط والآثار، ج2، ص 343.

(3) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 69.

(4) المقريزى: إغاثة الأمة، ص 27.

(5) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 90.

الحملات إلى الشام ولحفظ الحدود الشرقية لمصر من هجمات ابن الجراح[1]، طلب من بعض رجال الدولة إمداده بالأموال، كما طلب من متولي الصناعة أبي طالب الحسني قرضه عشرة آلاف دينار أيضاً، وقد أعطاه منها خمسة آلاف دينار فقط[2] لإنفاقها على هذه الحملات.

وقد صاحب ذلك وفي نفس العام 415هـ مجاعة شديدة أدت إلى كارثة داخلية، حينما تجمع العبيد السودان ومن انضم إليهم من الرعاع والنهاية وقصدوا الساحل ونهبوا ما وجدوه من القمح والشعير والحبوب وغير ذلك من السلع الأخرى، واقتحموا الدور والدكاكين التي بالساحل ونهبوا ما فيها أيضاً، وأصبحت أحوال الناس في خطر من هؤلاء، فأرسلت الدولة في ردعهم نافذ بدر الدولة ومعه الرجالة بالسلاح وأذن للناس عامة بالمشاركة والاستعداد لقتالهم[3] فخرج إليهم "عامة المصريين بالسلاح، وحاربهم الرجال والنساء من أعلى المنازل بالحجارة والطوب والجرار، وخرج إليهم العتالون والنفاطون فهزموهم"[4].

كما شارك أهل الحرف في الأزمات الاقتصادية التي حدثت بمصر في عهد الخليفة المستنصر بالله، ويحدثنا ناصر خسرو[5] عن احدي هذه الأزمات في أيامه بمصر، إذا يشير إلي تاجر من أثرياء الفسطاط وكانت له من المراكب والأموال والأملاك مالا يمكن حصره، وطلب منه أن يعطي الدولة كمية من الغلال لتلافي الأزمة، إما نقداً وإما قرضاً، فاستجاب التاجر لذلك، وقال: "إن لدى من الغلة ما يمكنني من إطعام أهل مصر - الفسطاط - الخبز ست سنوات"، ولاشك أن سكان مصر في ذلك الوقت كانوا كثيرين، وتشير المصادر كذلك إلى أحد أثرياء الأقباط في أسيوط أنه تصدق على الفقراء والمعوذين إبان إحدى الأزمات في عصر المستنصر بالقمح الكثير[6].

---

(1) المسبحي: أخبار مصر، ص 247؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 155، 156.

(2) المسبحي: أخبار مصر، ص 207.

(3) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج2، ص169، 170.

(4) المسبحي: أخبار مصر، ص 208.

(5) ناصر خسرو: سفر نامه، ص 62.

(6) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج2، ص 192؛ المقريزى: الخطط والآثار، ج2، ص 160.

وفى سنة 447هـ/1084 م، كان تجار الغلال قد اشتروا من المزارعين محاصيلهم من الحبوب والغلال مسبقاً بسعر فيه ربح لهم، على أن يقوم هؤلاء التجار بالوفاء للدولة بما على المزارعين من ضرائب، وأثناء ذلك حدثت مجاعة في البلاد، فطلب أبو محمد الحسن اليازورى وزير المستنصر بحصر هؤلاء التجار من سجلات الديوان، وأمر أن ترد إليهم الأموال التي دفعوها للمزارعين، لتلافى أزمة المجاعة، فامتثل الجميع لذلك، وشاركوا بذلك في توفير الغلال "فتوسع الناس بها وزال عنهم الغلاء"[1].

وعندما بلغت الأزمة ذروتها في مصر سنة 466هـ /1073م، ويئس المستنصر من إصلاح فساد البلاد، استدعي بدر الجمالي والية علي عكا لتولي الوزارة في مصر وضبط أحوال البلاد، فاستجاب بدر لذلك، وفي طريقة إلي مصر نزل بثغر دمياط ودعا إلية أرباب الحرف والتجار من المدن الصناعية الكبرى من تنيس ودمياط كما قدم عليه في دمياط أثرياء التجار من البحيرة وغيرهم، واستطاع بدر بمشاركة هؤلاء أن يحصل على حاجته من الأموال اللازمة حتى يدخل مصر متحصناً بالمال إلى جانب القوة العسكرية التي تصحبه، وبذلك يتغلب على الأزمة الواقعة[2] وتروي المصادر أنّ بدر الجمالي قد هاله ما وجد عليه حال البلاد وما أصابها من آثار الشدة فقد "رأى مصر قد تغيرت معالمها وخلت من أهلها"[3].

وقد فطن بدر الجمالي إلى أهمية دور أهل الحرف في إعمار البلاد، فأرسل رجاله إلى البلاد الشامية لإحضار أرباب الأموال وذوي اليسار من الحرفيين والتجار[4]، ليقضي على حالة الكساد التي عانت منها الأسواق، ويبعث الحياة من جديد في حركة التجارة في أنحاء البلاد، لذلك ما كاد يصل إلى أسماع من سبق لهم الهجرة في أثناء الشدة من الحرفيين وغيرهم ما أصبحت عليه حال مصر من الاستقرار والأمن حتى "كثر ترداد التجار في أيامه إلى مصر بعد نزوحهم عنها وخروجهم لشدة البلاء والجور فيها"[5]، ولم تحل سنة 467هـ/

(1) المقريزى: إغاثة الأمة، ص 21، 22.

(2) المقريزى: اتعاظ، ج2، ص 311.

(3) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص 58.

(4) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص 126، 127؛ المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 162.

(5) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج 2، ص 330.

1074م حتى تمكن بدر من إخضاع كافة أنحاء البلاد، من الإسكندرية والوجه البحري إلى الصعيد "فصلح الحال، واستقرت الأسواق ورخصت الأسعار"[1].

العادات الاجتماعية الخاصة بالحرفيين

تقاليد أهل الحرف في أفراحهم

أباح الشرع الإسلامي الزواج لإقامة حياة مستقرة بين الناس تقوم على أُسس سليمة، قال تعالى: { والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً }[2].

وكان الزواج يبدأ – وما يزال بالخطبة التي هي أولى مراحله، إما عن طريق التعارف والتفاهم بين الرجل والمرأة، أو عن طريق الواسطة أو الخاطبة[3]، وكانت الخطبة حرفتها، لها دور كبير في عملية اختيار العروس وإتمام الخطبة، لأن تقاليد ذلك العصر لم تكن تسمح للعريس بمشاهدة العروس إلا بعد عقد القران والزفاف، لذا لجأ من يرغب في الزواج إلى الخاطبة، والتي كانت تتظاهر ببيع لوازم النساء فيُتاح لها دخول البيوت والتعرف على شئون النساء الخاصة، ومن هنا كانت تعرف كل حرة وعاهرة وكل مليحة منهن[4].

ولا شك في أن الشعب المصري بجميع طوائفه وطبقاته كانت له مواصفات معينة في اختيار الزوجة، منها المحافظة على ماله وأولاده، وأن تحسن إعداد الطعام، وتهيئ له نوماً مستقراً، وتكون مشتكي همه وحزنه، وتحفظ له أسراره ولا تبيح بها، وتقف بجانبه في أزماته ومرضه[5]، كما اتفق الجميع أيضاً على ضرورة توافر مواصفات معينة في الزوجة التي يرغبها كل منهم، فالبعض كان يرغب من النساء النحيلات الأعلى الجسيمات الأدنى، أو كما يقول عنهن: "اللواتي أعلاهن قضيب، وأسفلهن كثيب"[6].

---

(1) ابن الصيرفي: الإشارة إلي من نال الوزارة، ص 56؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة،ج5، ص 22.

(2) سورة النحل: الآية 72.

(3) الجاحظ: رسائل (رسالة في العشق والنساء)، القاهرة سنة1324هـ، ص 168؛ حسين يوسف دويدار: الحياة الاجتماعية في مصرفي العصر الفاطمي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كليه اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر، سنة 1982م، ص 252.

(4) Ahmed Abd Al-Raziq: La Femme au temps des Mamlauks, en Egypte, le Caire, 1973. p. 62.

(5) إبراهيم حمادة: خيال الظل وتمثيليات ابن دانيال، القاهرة سنة 1963، ص 164.

(6) النويري: نهاية الأرب، ج2، ص 100.

كذلك كان البعض يفضلهن البيض من الجواري وإن لا حظوا أن لكل جنسية ميزة[1]، فمثلاً التركيات لهن البياض، والروميات لهن زرقة العيون ونعومة الشعر، والنوبيات لا يوجد لهن مثيل في الجمال لرقة شفاههن وشعرهن المرسل[2].

وقد اتفق المتمسكون بالإسلام على الأخذ بالحديث النبوي الشريف "تنكح المرآة لأربع: لمالها ولحسبها، ولجمالها، ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك"[3].

وكانت العروس في ذلك العصر لم يكن لها رأى في اختيار شريك حياتها، بل الرأي الأول والأخير كان يرجع إلي لوالدها وربما شاركت الأم زوجها الرأي في اختيار الزوج[4].

وبعد اختيار الزوج والانتهاء من فترة الخطبة تأتي مرحلة عقد القران[5] وكان البعض من الناس يفضلون عقد قرانهم في المساجد، وتفتح مراسيمه بقراءة الفاتحة، ويقوم بعقد القران، العاقد (المأذون)، حيث يتفرغ لكتابة عقود الزواج كمصدر للرزق، وإلى جانب الأزون وجد القاضي الذي قام بنفس المهمة وبخاصة عقد قران الخلفاء والأمراء[6]، وفي الأقاليم المصرية كان يتم كتابة العقد بحضور شيخ أو مندوب بأمر قاضي الإقليم[7]، وكان يوقع على عقد الزواج بشهادة اثنين من الحاضرين[8]، وبعد الانتهاء من عقد القران يقام احتفال كبير بتلك المناسبة[9].

---

(1) أحمد أمين: ضحى الإسلام، القاهرة سنة 1952م، ص 85- 87.

(2) الإدريسي: نزهة المشتاق، ص13.

(3) تربت يداك: كلمة معناها الحث والتحريض، وقيل هي كلمة دعاء عليه بالفقر، وقيل بكثرة المال ومعناه اظفر بذات الدين ولا تلتفت إلى المال أكثر الله مالك، الشعراني: لواقع الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية، طبعة القاهرة سنة 1961م، ص330.

(4) السخاوي: التبر المسبوك، ص 391؛ سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص120.

(5) يتم فيها عقد الزواج والاتفاق علي قيمة المهر الذي يعتبر من حقوق الزوجة، وهو مقدار من المال فرضه الله تعالي عند عقد القران وهو حق مقدس من حقوقهن أثبته لهن الإسلام إعلاء لقدرهن، وتشريفا لمكانتهن، انظر: عبد الله المراغي، الزواج والطلاق في جميع الأديان، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة 1966م، ص 212، 213.

(6) السخاوي: التبر المسبوك، ص 168.

(7) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج1، ص 100.

(8) Levy: The Social Structure of Islam ,Cambridge 1957. P. 112- 113

(9) ابن الحاج: المدخل، ج2، ص 264.

وتضم أوراق البردي العربية الكثير من عقود الزواج التي ترجع إلى العصر الفاطمي، وهى تتحدث عن المهر أو الصداق والشهود وتوضح مدي التمسك بالشريعة الإسلامية، ونستطيع أن نستنبط منها الكثير من الشئون المتصلة بعقود الزواج من خطوبة أو شهود ومهر ومعجل ومؤخر ووصايا بحسن الصحبة والمعاشرة والأمر بالإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان(1).

كما يتضح من أوراق البردي أن الصداق أو المهر كان يختلف بحسب ثروة الزوجين ومكانتهما الاجتماعية(2)، أو حسب حالة كل شخص(3)، وتنص أوراق البردي علي أن الصداق كان يتراوح بين دينار واحد، وثمانين دينارا(4)، وقد اختلف الفقهاء في تقدير الحد الأدنى للصداق، فهو عند الحنفية عشرة دراهم من الفضة، وعند المالكية ثلاثة دراهم من الفضة، ولا حد لأقله عند الشافعية والحنابلة(5).

كما تشير أوراق البردي العربية أن الصداق كان يدفع منه جزء مقدماً، ويقسط الباقي وهو المؤخر على السنين التالية، ففي بردية ما نصه "هذا ما أصدق حميد بن شهوان أصدق من العين الجيد المصري عشرين ديناراً وافياً وأبراءة من ذلك براءة قيض واستيفاء يبقى لها كذا ديناراً مؤخراً لها عليه إلى أن انقضى ثمانية حجج متواليات"(6).

وفي أغلب الأحيان كان الزواج يعجل بأداء نصف الصداق ويؤخر نصفه، وهناك برديتان كشفتا في أدفو تؤيد ذلك، الأولى مؤرخة بسنة 233هـ/ 847م عبارة عن عقد زواج بين يونة ابنه خليعي، ويزيد بن قاسم الجرار على صداق عشرة دنانير مقدماً وعشرة دنانير بقية صداقها مؤخرة وقد أقر الزوج صداقها وشهد الشهود عليه(7).

ونستدل أيضاً من أوراق البردي العربية على ضرورة أن يحسن الزوج صحبة زوجته وأن يعاملها بلطف وإحسان، وتشير إلى ذلك وثيقة مؤرخة في 264هـ/877م، ورد فيها ما نصه: "ولا يمنعها من أهلها ولا يمنع أهلها منها، وعليه أن يتقى الله فيها ويحسن صحبتها بالمعروف، كما أمره الله تعالى لزم ذكره وجل ثناؤه وسنة نبيه محمد ﷺ"(8).

(1، 2) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج1، ص 75، 76، 97- 98.

(3، 4) جروهما ن : أوراق البردي العربية، ج1، ص 73- 75، 76 وما بعدها.

(5) يجوز أن يكون الصداق قليلا لما ورد عن النبي ﷺ "التمس ولو خاتما من حديد"، البخاري: بشرح الفتح، ج9، ص 150؛ مسلم: بشرح النووي، ج9، ص 213.

(6، 7، 8) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج1، ص 78، 93، 146.

وبعد عقد القران تأتي مرحلة إعداد عش الزوجية وتأثيثه، ويبدو أن ذلك كان يتفاوت حسب ثراء العريس، وقد خصصت عدة أماكن بالقاهرة لبيع جهاز النساء وشوارهن[1]، وبعد أن يتم إعداد الشوار[2] ينقل على رؤوس الحمالين والبغال إلى منزل الزوجية في حفل يحضره الأهل والأصدقاء، وبعد نصب الجهاز وفرش المنزل يسمح للحاضرين بمشاهدته، كما هي عادة المصريين في هذه المناسبات[3].

وكان جهاز العروس من الطوائف الحرفية الشعبية ليس كجهاز ذوى اليسار من أرباب الحرف وأماثل التجار، بل هو على شيء من البساطة، وقد أشار المقريزي[4] أن جهاز العروس في مصر والقاهرة كان لا يخلو من دكه نحاس مكفت ـ أي شيء يشبه السرير ـ وغير ذلك من المنابر والسرج واحقاق الأشنان والطشت والإبريق والمبخرة.

أما بنات الطوائف المترفة من أرباب الحرف وأماثل التجار، كان شأنهم في ذلك شأن غيرهم من بنات الأمراء وأعيان الدولة، حيث يشتمل جهازها علي سبع دكك من الفضة، وواحدة مكفتة، وأخري من نحاس أبيض، وواحدة من خشب مدهون، ودكه من صيني[5] وواحدة من بلور، وكان بعضه يستورد من الخارج كنوع من الدلالة علي الثراء.

وأما الطبقات الفقيرة المعدمة فكانت تقتصر في تأثيث بيوتهن على حصيرة وطراحة[6]، وبعض المساند أو المخدات المحشوة بألياف نباتية، كما استخدم البعض منهم جلد حيوان رخيص كفراش للأرض، وغيرهم استخدم أقمشة قطنية توضع طبقات فوق بعضها حتى تكون فرشة للنوم[7].

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، 144.

(2) الشوار: الشارة والزينة، والشوار متاع البيت أو المستحسن منه وجهاز العروس، ابن منظور: لسان العرب، ج6، ص 104- 105؛ إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيط، ج2، ص 499.

(3) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ص 96.

(4) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 170؛ زكي محمد حسن: فنون الإسلام، ص 553، 554.

(5) المقريزي: الخطط والآثار، ج3، ص 170، 171.

(6) الطراحة: جمعها طراريح ـ مرتبة يفترشها السلطان إذا جلس، المقريزي: السلوك،ج1، ق1، ص449، حاشية 3.

(7) فايزة محمود عبد الخالق: جهاز العروس في مصر، عصر سلاطين المماليك، دراسة أثرية فنية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآثار سنة 1988، ص 424.

وفي الريف المصري اقتصر الفقراء من أهل الحرف وهم عامة الناس في تأثيث بيوتهم على حصيرة واحدة، ويتخذونها فرشاً لنومهم وكرسياً لجلوسهم، ومائدة لطعامهم، وليس عندهم من الأوعية إلا بعض آنية من الصلصال أو الفخار[1].

وبعد تأثيث المنزل تأتي ليلة الزفاف وإتمام الزواج، حيث يتوجه العريس إلي منزل العروس في حفل كبير يحضره الأهل والأصدقاء[2]، حيث زين منزل العروس بالبسط والمقاعد والقناديل، وتتصدر العروس ذلك الحفل بعد أن تستكمل زينتها، وبهاءها إذ تقوم الماشطة، وهي حرفتها، بتكحيلها وتمشيطها وإلباسها أفخر الثياب المطرزة، وفي نهاية الحفل يصحب العريس عروسه إلي منزل الزوجية بمصاحبة الأهل والحاضرين بالطبل والغناء[3].

وأحياناً في المدن كانت تقام أفراح المسلمين في قاعات خصصت لهذا الغرض، يقول ابن دقماق[4] في مدينة الفسطاط "وبها القاعة المعروفة بقاعة ابن اليزيدي المرسومة لعمل الأفراح"، في حين كانت تقام أفراح أهل الذمة بالملاهي وفقاً لعاداتهم[5].

وفي الصعيد أيضاً كان يحتفل بهذا الزواج، وكان الغناء مألوفاً في الصعيد في حفلات الأفراح، ويروي الأدفوي[6] من أحد الفقهاء أنه سمع مغنية تغني في عرس، فترك شيخه بعد الصحوة وتسلل خفية لسماعها.

وكان للأقباط في الصعيد دور هام في حياة المسلمين الاجتماعية وأخذوا منها بنصيب وافر، ففي إسنا جرت عادة المسلمين في أفراحهم وأعراسهم على دعوة النصارى الذين يغنون بالقبطية الصعيدية ويمشون مع العروس في أسواق إسنا وشوارعها[7].

وأما عن أفراح أهل القرى، فكانوا يحتفلون بالزواج احتفالاً كبيراً ويطاف بالعريس في أنحاء القرية بين دق الطبول ومدح الشعراء وحوله "الجدعان تخبط بالنبابيت" ولا

---

(1) كلوت بك: لمحة عامة إلي مصر، تعريب/ محمد مسعود، القاهرة، ج1، ص 368- 379.

(2) أبو المحاسن: منتخبات من حوادث الدهور في مدي الأيام والشهور، نشر وليم بوبر، كاليفورنيا سنة1930م، ج1، ص66، 67؛ السخاوي: التبر المسبوك، ص 302.

(3) سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص122؛ آدم متز: الحضارة الإسلامية، ج2، ص 176.

(4) ابن دقماق: الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ج4، ص13.

(5) ابن حجر: أنباء الغمر بأبناء العمر، ج1، ص 273.

(6) الأدفوي: الطالع السعيد، ص 251.

(7) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص 129.

يزالون به حتى يصل إلى بيت العروس التي قد استكملت زينتها ثم يجلسون علي مكان مرتفع ويأتي إليها الطبال وينشدها الأشعار مما هو مناسب لها[1].

كذلك كان يحتفل بعملية ختان المولود ويقوم بها الحلاق مستخدماً أدواته من موس القطع ورمل النيل، وهي من الحرف المرهقة من الناحية الصحية[2]، وكانت ترتبط عملية ختان الذكور بإقامة وليمة لهذه المناسبة، تذبح فيها الذبائح وينشدون فيها الأناشيد الدينية[3] ويدعى لها سائر الأهل والأحباب.

تقاليد أهل الحرف في أحزانهم

أما عن تقاليد أهل الحرف في أحزانهم، فكان التعبير عنها شديد وعميق، كما كانت في أفراحهم واحتفالاتهم، فإذا ما مات أحد الأفراد أظهرت عائلته الحزن الشديد عليه، وكانت عادتهم في ذلك أن يجتمع جيران وأحباب المتوفى لتعزية أهله، وإذا حضرت إحدى المعزيات دخلت وهى تلطم وجهها فتستقبلها النساء المجتمعات في منزل المتوفى باللطم والبكاء والعويل والنواح على الميت، ويظلون على ذلك كلما دخلت أخرى[4].

ومن تقاليد إظهار الحزن على الميت أن النساء كانت تلجأ إلى دهن أجسادهن بالسخام[5]، وارتداء الملابس السوداء إلى جانب سكب الشراب على رؤوسهن وتلطيخ البيوت بالسواد[6]، وإذا دخلت الغاسلة أو الغاسل[7]، على الميت للغسل وإعداده للدفن، تطلق

---

(1) يا عروسه يا أم غالي — انجلي ولا تبـــــــالي
انجلي يا وش بومه — زعقت وسط الليـــــالي
وشك بالنقش يشبه — وش ضبعه في الرمال
انظر الشربيني: هز القحوف، ص 24.

(2) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 296.

(3) المقريزي: السلوك، ج1، ص 519؛ السبكي: معيد النعم ، ص 134 .

(4) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص235؛ أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد، ص 139.

(5) السخام: هو الفحم وسواد القدر وذلك إظهار للحزن، المقريزى: السلوك، ج1، ق3، ص 796، حاشية 4.

(6) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 233.

(7) نصت الشريعة الإسلامية على أن يقوم بتغسيل المتوفى رجل مثله وبالعكس، وتقوم المرآة بتغسيل امرأة مثلها، وهناك شروط في الغاسلة منها أن تكون تقية وذات عفة وعلى علم بالشعائر الجنائزية،
.Ahmed-Abd Al-Raziq : La Femme au temps des Mamlouks en Egypt. Pp. 81- 82

النساء صيحة عالية بل ويدخل بعضهم على الغاسلة بالشتم والضرب "ويقلن لها يا وجه الشؤم، فتقول لهن إنما رأيت الشؤم عند كن"، وكانت تأخذ حذرها وتختبئ منهن[1]، ويبدو أن أهم ما كان يحتاج إليه الغاسل أو الغاسلة هو القطن والسدر والكافور[2].

وعند حمل الميت وتشييعه إلى مثواه الأخير، يطلق أهل الميت رجالاً ونساءً الصراخ العالي، ويسمون ذلك وداعاً للميت[3].

وتشير المصادر المعاصرة للدولة الفاطمية إلى مشاركة أرباب الحرف في الجنائز، من ذلك ما ذكره المسبحي[4] في أحاث سنة 415هـ/1024م، قوله "توفي ابن مزخرف النحاس وحضر جنازته، جماعة من نحاسين الجوار، وغيرهم"، وفي رجب من نفس العام (415هـ) توفي إسماعيل المجلد، الذي كان يحترف تجليد الدفاتر في النحاسين، وحضر جنازته خلق من الناس[5].

كما تشير المصادر أيضاً مشاركة طوائف التجار أقرانهم في الجنائز، فالمسبحى[6] يشير في أحداث شوال سنة 415هـ/1024م، حدث أن توفي منصور بن أبي العلا التنيسي، وتوفي معه في نفس اليوم جاراً له في القيسارية، هو ابن أبي الجود البزاز، وكانا سمسارين يحترفان تجارة البز وقد "صلى عليهما في مصلي واحد التجار، وتجاورا في القبور".

وكانت الجنازة تستمر في السير حتى يصلوا بها إلى موضع يسمونه "درب الوداع"، فيقف أهل الميت لتلقي العزاء، وكان البعض يسبق الجنازة إلى القبر، والبعض الآخر يستمر في السير وراءها حتى مثواها الأخير[7]، وتقام المآتم لمثل هذه المناسبات، ويستمر الحزن على المتوفى عاما كاملا لا تختضب فيها النساء بالحناء، ولا يلبسن الثياب الحسان، ولا يتحلين ولا يدخلن الحمام، وبعد مضي السنة يقمن بما اعتدن فعله بصورة طبيعية، ويسمون ذلك بفك الحزن، الذي يعقبه الاستمتاع بمختلف مظاهر الفرح والسرور[8].

---

(1) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص246؛ أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد، ص374.

(2) ابن الصيرفي: نزهة النفوس، ج3، ص 414.

(3) الأدفوي: الطالع السعيد، ص 333؛ أبو المحاسن: منتخبات من حوادث الدهر، ج4، ص 334.

(4) المسبحى: أخبار مصر، ص 217.

(5، 6) المسبحى: أخبار مصر، ص 219، 226.

(7، 8) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 254- 257، 277.

النظام المعيشي لأسرة الحرفي

كانت الأسرة المصرية في العصر الفاطمي، وحدة اقتصادية كما أنها وحدة اجتماعية، تضم الزوج والزوجة والأبناء والبنات، وقد تضم الأقارب كالابن وزوجته وأولاده، والأخت المطلقة والحماة، وغير ذلك من الأقارب[1].

وكانت العلاقة الأسرية تقوم على أساس من التعاون الكامل بين الرجل وزوجته في دفع تكاليف الحياة، فكانت الزوجة تقوم بأعمال المنزل، بالإضافة إلى مشاركة زوجها في العمل الذي يحترفه، سواء في الحقل وجني المحصول[2]، أو في الذهاب إلى الأسواق وممارسة التجارة[3]، حيث تجئ النساء إلى هذه الأسواق لبيع ما قمن بغزله من النسيج في بيوتهن، كما ذكر ذلك ابن الزيات[4] في قوله: "وجاءت امراءة تبيع غزلها"، وقد كانت عملية الغزل تقوم بها النساء حيث تذهب إلى الأسواق لشرائه، أما عملية النسيج فكان يتولى عمله الرجال[5]، كما استخدمت المرآة أيضاً في أعمالها اليومية الرحى لطحن الحبوب من قمح وأذره وشعير لاستخلاص الدقيق، وعمل الخبز وغيره[6]، وكانت المرأة تتمتع بمكانة كبيرة داخل الأسرة، وكانت في كثير من الأحيان تدير أعمال المنزل وتسيطر عليه[7].

أما عن لباس أهل الحرف فكان يختلف حسب كل حرفة ليلاءم طبيعة عملها، فمثلا كان لباس أصحاب الحوانيت الثياب الواسعة والعمائم المدورة وطيالس سابلة[8]، واتخذ العمال والحرفيون غطاء الرأس الذي يعرف بالقلنسوة وكان يصنع من الكتان أو الحرير وبعضهم كان يرتدي فوق رأسه العمائم المجدولة، كما كانت السراويل لباسهم المفضل إلي جانب القمصان واسعة الأكمام.

---

(1) أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد، ص 38، 39.

(2) ابن عبد السلام: الفيض المديد، في أخبار النيل السعيد، مخطوط، ورقة 22.

(3) هيرودوت يتحدث عن مصر، ص 116؛ المقريزي: الخطط، ج1، ص 39.

(4) ابن الزيات: الكواكب السيارة، ص 303.

(5) البراوي: حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين، ص140.

(6) محمد عبده الحجاجي: الأقصر في العصر الإسلامي، القاهرة سنة1978م، ص 42.

(7) المقريزي: الخطط، ج1، ص 39؛ الشربيني: هز القحوف، ص 131.

(8) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 26.

أمـا العجـانون فكـانوا يرتـدون ملابـس بـدون أكمـام ليمنـع سـقوط العـرق فـي العجـين، ويضع فوق رأسه غطاء من الكتان أو القطن ليمتص العرق ويمنع تساقط الشعر في العجين، وكان يطلق علي ملابس تلك الطائفة (ملعبة)[1].

وكـان السقاءون يرتـدون سراويل قصيرة وضيقة بحيث تستر عوراتهم وتساعدهم علي القيام بأعمالهم في المياه بحرية دون ابتلال وكان لونها أزرق[2]، كما كـان عمـال البنـاء يرتـدون ملابـس مشـابهة لملابـس العجـانين للقيـام بأعمـالهم بسـهولة وكـان يشترط فيهـا سـتر عورتهم، كما كان الصناع في حرفة الوراقة يجعلون في أوساطهم خرقة صغيرة تنحصر علـي العـورة أثنـاء العمـل[3]، وغالبـا مـا كـان المحتسب يراقب أهل الحرف ويشرف علـي ملابسهم.

المرأة العاملة ودورها في المجتمع

ولم يقتصر عمل المرآة على نطاق الأسرة والمساهمة في الأعمال المنزلية فحسب، بل شـاركت علـى نطـاق واسـع فـي أعمـال الدولـة، فكانـت الخزانـة الباطنـه بـدار الكسـوة التـي أنشأها المعز لدين الله الفاطمي في القاهرة، والخاصة بلباس الخليفة نفسه تتولاها امرأة تنعت بنزيل الخزان وتحت إمرتها ثلاثون جارية[4] لعمل وتفصيل الثياب.

كمـا أنهـا حصلت علـى مكانـة طيبـة فـي المجتمـع التـي تعيش فيـه، وكانـت لهـا علاقـات اجتماعيـة ممتـازة[5]، وسـاهمت فـي مجـالس العلـم، ونـذكر مـنهن علـي سـبيل المثـال: السـيدة ستيته، وقيل أن ابنة أبي عبد الله الحسن المحـاملي، وأم القاضـي أبـي الحسين محمـد بـن أحمـد بن القاسم المحاملي وكنيتها "أمة الواحد"، فقد كانت سيدة فاضلة، من أعلم نساء عصرها وأحفظهم للفقه الشافعي، وتقرأ القراءات والفرائض والنحو، وغير ذلك من العلوم وكانت لها مجالس كثيرة تعلم فيها القراءات والفقه والحديث، وماتت زمن العزيز 387هـ/ 997م[6].

---

(1) الشيرازي: نهاية الرتبة، ص 25.

(2) المقريزي: الخطط، ج1، ص 464.

(3) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 76.

(4) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص346 ؛ المقريزى: الخطط، ج1، ص 413.

(5) المقريزى: الخطط ،ج1، ص39، 81.

(6) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 152.

كذلك كانت السيدة زينب بنت يحي المتوج، فهي أيضا من ربات البر والإحسان يقصدها أهل مصر من أجل سماع الدروس الدينية وأخذ مشورتها والتبرك بها[1]، حيث كانت فقيهه تجيد المشورة في المسائل الفقهية.

أما السيدة زينب بنت هاشم فقد كانت هي الأخرى من ربات البر والإحسان، لها الكثير في هذا المجال، وينسب إليها مشهد زينب بنت السيد الشريف هاشم بمصر وتوفيت سنة 450هـ/ 1055م[2]، وكانت واعظة لها حلقات للدرس في الجوامع المختلفة يحضر مجلسها كثيرون من محبي العلم.

وقد أشاد الأدفوي[3] بنساء مدينة قوص، وذكر أنه لم يقتصر طلب العلم فيها على الرجال فحسب، بل تعداه إلى النساء أيضاً، مورداً بعض الأسماء مثل تاج النساء ابنة عيسي ابن على بن وهب القوصيه، التي كانت فقيهة في علوم الدين، وتوفيت سنة 679هـ/ 1100م.

كما شاركت المرأة في بناء الأربطة التي يعيش فيها الأرامل والمحتاجون والأيتام والقيام بخدمة نزلاء تلك الأربطة، وتعين مشرفين علي الرباط مثل السيدة المسئولة عن الرباط والشئون المالية والإدارية تدعي "شيخة الرباط"[4]، وواعظة تعظ النساء إلي جانب أشخاص يقدمون الخدمات الطبية وغيرها، من الخدمات اللازمة لأهل الرباط[5]، وكان بمنطقة القرافة مجموعة كبيرة من تلك الدور، يذكر المقريزي[6]: أنها تشبه ما كانت عليه بيوت أزواج النبي ﷺ ، ويكون فيها العجائز والأرامل والعابدات وكانت لهن جرايات ومجالس الوعظ، ورعاية صحية واجتماعية.

ولم يقتصر دور المرأة العاملة في العصر الفاطمي علي الاشتغال بالفقه والحديث وغيره من العلوم الدينية والأعمال الخيرية، بل شاركت مشاركة فعاله في كل نواحي الحياة العامة، ساعية إلي كسب قوت يومها.

ورغم أنه لم يصلنا الكثير عن النساء العاملات ودورهن في الحياة اليومية، إلا أن بعض المصادر ذكرت أن المرأة علمت بالفن وخصوصا في الغناء، وقد ظهرت منهن في

(1، 2) عمر رضا كحاله: أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، ج2، ص 122.

(3) الأدفوي: الطالع السعيد، ص 175.

(4، 5) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 428، 454.

(6) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 125، 427.

الغنـاء سيدة كانـت علـي درجـة كبيـرة مـن الإجـادة فـي وقتهـا، حيـث أجـادت الغنـاء والإنشـاد الشعبي في المواسم والأعياد وتدعي "نسب"، مغنية المستنصـر بـالله الفـاطمي، وكانـت امرأة مرتجلة، تسير أمام المواكب الفاطمية، وحولها فرقة موسيقية كبيرة خاصـة بهـا، وقد وصلنا بعـض الأبيـات التـي أنشـدتها تحـت شـباك القصـر الفـاطمي زمـن الخليفـة المستنصـر بـالله، وبمناسـبة انتصــار الأميـر أبــي الحــارث أرسـلان البساسـيري، علـي الخليفـة القـائم بـأمر الله العباسـي وإخراجـه مـن بغـداد وإعـلان الخطبـة للدولـة الفاطميـة كـدليل علـي الـولاء لهـا سـنة 450هـ/ 1055م، ووقفت "نسب" الطبالة ترتجل الشعر فأنشدت:

يا بني العباس ردوا	ملك الأمر معـــــد
ملككم ملك معــــار	والعواري تسترد[1]

وكذلك ساهمت المرأة فـي مجـال الشـعر وتشـجيع الشـعراء، ومـن هـذا مـا ذكـره عمـار اليمني، أنه بعد أن أنشد قصيدته الأولـي فـي مصـر، أخرجـت لـه السيدة الشـريفة بنـت الإمـام الحافظ خمسمائة دينار مكافأة له[2].

كما ساهمت في مجال الفنون التطبيقية والتشكيلية، وقد وصـل إلينـا مـن طريـق حفـائر الفسطاط بعض الأعمال الفنية التي قامت بالتوقيع عليها سيدات[3].

كما عملت المرأة في مجال تصميم الأزيـاء وصـناعتها، وابتكـار أشـكال جديـدة مـا بـين طويل وقصير وما بين ضيق وواسـع، وقامـت بصـناعة القباقيـب، وشـاركت فـي صـنع بعـض أدوات التجميل الخاصة بالنساء، كالأمشاط، والمرايا، والمكاحل، وصناديق الحلي[4].

وعملت أيضـا دايه[5]، ومغسـلة، تتـولي تجهيـز المـوتي مـن النسـاء، وهـذه الحرفـة كـان يشرف عليها المحتسب[6]، وعملت كذلك داخل الحمامات الخاصة بالنسـاء، كبلانـه وماشـطة، حيث تقوم بتزيين النساء، وتعير الفقيرات منهن الثياب والحلي في مناسبات الزفاف[7].

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 428.

(2) محمد كامل حسين: في آداب مصر الفاطمية، ص 129.

(3، 4) حسن الباشا وآخرون: القاهرة، تاريخها وفنونها وآثارها، ص 182.

(5) ابن الحاج: المدخل، ج3، ص 284؛ عن الداية انظر، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج4، ص 144.

(6) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، ص 647.

(7) النويري: نهاية الأرب، ج4، ص 25.

ويذكر المقريزي[1]: أنه كان بالقاهرة طباخات تعلمن فن الطبخ والطهي في قصور الخلفاء الفاطميين، وكن يمتزن بصناعة المعجنات، والحلويات، ولهن رئاسة متقدمة في المطابخ الخاصة بالحلويات، وقد استعان بهن أرباب تلك الحرف.

وكان للنساء نشاط واسع في أسواق المدن والقري في العصر الفاطمي ـ عدا عصر الحاكم بأمر الله ـ حيث خرجن لبيع ما قمن بصنعه من غزل ونسج وشراء ما يلزمهن، إلي جانب صناعة النسيج والسجاد، فقد برز منهم كثيرات قمن بنسج السجاد وبيعه[2].

وقد شاركت النساء في الأزمات الاقتصادية التي أصابت البلاد وأعربت عن سخطها من شدة الغلاء والجوع، وقد قامت بعض نساء القصر الفاطمي بهذا الدور، حيث خرجت من القصر ناشرات شعورهن، مرددات بعض العبارات الساخطة وهاتفات: الجوع، الجوع يا أمير المؤمنين[3].

وكانت المرآة تحصل على نصيبها في الميراث كاملاً[4]، كما كانت توقع علي العقود، ورد ذلك في بردية مؤرخة في سنة 274هـ/ 887م، "شهد الشهود المسمون في هذا الكتاب، على إقرار الحسين بن صالح الزجاج، وقامة ابنة إدريس الساكن مدينة أشمون"[5].

وكانت المرأة تشتري من زوجها، ففي بردية مؤرخة 239هـ/853م ورد بها "هذا ما اشترت يونة ابنة حليصا، اشترت من زوجها يزيد الجرار منزل له في علا مدينة ادفو"[6]، كما كانت تبيع أيضاً ممتلكاتها، ففي وثيقة بردى "هذا ما اشتري يحنس بن شنودة بن بطاقس من مقطلتي ابنة شنودة بن أيوب، وهما جميعاً من سكان صطون من كوره الفيوم"[7].

---

(1) المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 367.

(2) ابن الزيات: الكواكب السيارة، ص 303.

(3) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 165.

(4) جروهمان :أوراق البردي العربية، ج1، ص117- 120.

(5، 6، 7) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج1، ص120، وثيقة رقم 52؛ ص147، وثيقة رقم 56؛ ص 153 وثيقة رقم 57.

وكان المجتمع المصري في ذلك العصر، يتقبل من الرجل المسلم أن يتزوج من ذمية، ويعتبر المسلمون ذلك موافقاً للشرع، ولكن لا يقبل أن يتم العكس، وهذا ما ساعد على تكوين الشعب العربي الإسلامي في مصر منذ الفتح الإسلامي[1].

علاقة الدولة بالحرفين

حظي كبار التجار وأرباب الحرف بوجه عام بمكانة مرموقة في المجتمع المصري على مر العصور، وكانت الحرف والصناعات من المهن ذات الاحترام والتقدير ولا يمارسها إلا أصحاب المروءة والأخلاق الحسنة والسمعة الطيبة[2].

وفي العصر الفاطمي بوجه خاص كانت الأنشطة الاقتصادية على جميع مستوياتها من أكثر الأنشطة التي يمارسها الناس في مصر، وتمتع أصحابها بمكانة مميزة في المجتمع المصري، حيث كان أرباب الحرف والتجار يحضرون الاستقبالات الرسمية في المناسبات المختلفة ضمن كبار رجال الدولة من أرباب الوظائف والأشراف وعلية القوم[3]، فكان في استقبال القائد جوهر الصقلي قبل دخوله مصر أعيان التجار وأرباب الحرف ليسألوه الأمان، كما كان في استقباله وجوه التجار وأرباب الحرف في الجيزة قبل عبوره إلى الفسطاط في شعبان سنة 358هـ/969م[4]، ونلاحظ نفس الشيء عند قدوم المعز لدين الله الفاطمي إلى مصر سنة 362هـ/973م، فخرج لاستقباله في الإسكندرية جوهر الصقلي ومعه سائر الشهود والفقهاء ووجوه التجار وأرباب الحرف[5].

وكان أرباب الحرف يتعاملون مع الخلفاء وكبار أمراء الدولة ووزرائها فيعرضون عليهم بضائعهم ومنتجاتهم، ويلبون طلباتهم ورغباتهم من السلع النفيسة وغيرها[6]، فمن ذلك أنه كان بمصر يهودي وافر الثراء يتجر بالجواهر الكريمة، وكان مقرباً من المستنصر بالله ويعتمد عليه في شراء ما يريد من الجواهر الكريمة والأحجار النفيسة، وقد بالغ ناصر

(1) حسن أحمد محمود: حضارة مصر الإسلامية، العصر الطولوني، القاهرة 1960م، ص 54.
(2) انظر الدمشقي، الإشارة إلي محاسن التجارة، القاهرة 1318هـ، ص 47.
(3) انظر أمثلة علي ذلك: المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج1، ص 110، 133.
(4، 5) المقريزى: اتعاظ الحنفا،ج1، ص 110، 133.
(6) الأنبا ميخائيل: مخطوط سيرة البيعة المقدسة، لوحة 41.

خسرو[1] في وصف دار ذلك الجواهرجي حين قال: "كان على سقف داره ثلاثمائة جرة من الفضة زرع في كل منها شجرة كأنها حديقة مثمرة"، لذلك تمتع كبار أهل الحرف والتجار باحترام وتقدير الخلفاء وكبار رجال الدولة وكانت لهم حظوة عندهم، يستمعوا إلى مطالبهم وقد يستجيبون لها ويتقبلون منهم الهدايا والطرائف الثمينة أحياناً[2].

كما اهتمت الدولة الفاطمية بأهل الحرف فأقامت لهم الأسواق، وقد أطلقت أو سميت هذه الأسواق بأسماء طوائف الحرفيين، وجعلت لكل طائفة منهم حي خاص بها تنظم فيه حوانيت حرفهم وصنعتهم، وجعلت أماكن سكنهم وإقامتهم أعلى الحوانيت التي يمارسون فيها نشاطهم أو قريبة منها، وذكر ابن دقماق[3] الكثير من الحارات والأزقة والدروب التي توحي بذلك منها درب البقالين، وحارة الصيادين، وزقاق الرقاقين وزقاق الرواسين، ودرب الزجاجين، وزقاق التفا حين وغير ذلك ويشير المقريزى[4] بما يوحي بتلك التنظيمات والتجمعات السكانية لأهل الحرفة الواحدة في السكن أو في السوق، ومن أمثلة ما ذكره عن "سوق الكعكيين المعروف قديماً بالقطانين وسكني الأساقفة... وسوق الحريريين والمتعيشين وكان قديماً سكني الدجاجين والكعكيين".

كما حافظت الدولة على تنظيم تلك الأسواق، لحماية أصحابها من الخطر وتأمين روادها من الزحام، فوضعت بعض الرسوم والتنظيمات وألزمت الجميع بتنفيذها منها "ألا يمر بقصبة القاهرة[5] حمل تبن، ولا حمل حطب، ولا يسوق أحد فرساً بها، ولا يمر بها سقاء إلا وروايته مغطاة، ومن رسم أرباب الحوانيت أن يعدوا عند كل حانوت زيراً مملوءاً بالماء مخافة أن يحدث الحريق في مكان فيطفأ بسرعة، ويلزم صاحب كل حانوت أن يعلق على حانوته قنديلاً طول الليل، ويجعل في القصبة عدد من الخفراء يطوفون لحراسة الحوانيت ونحوها[6].

---

(1) ناصر خسرو: سفر نامه، ص64، 65.

(2) الأنبا ميخائيل: مخطوط سيرة البيعة المقدسة، لوحة 52.

(3) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 13، 19، 20، 36.

(4) المقريزى: الخطط والآثار، ج1، ص 373- 375.

(5) أي سوق القصبة، وهو الشارع الأعظم الذي كان يشق العصمة من باب زويلة إلى ميدان بين القصرين، المقريزى: الخطط، ج1، ص373.

(6) المقريزى: الخطط والآثار ، ج2، ص107.

واهتمت الدولة على جعل الأسواق الحرفية صورة حضارية فقضت على كل ما يعوق حركة المارة بها لقضاء الناس حوائجهم في سهولة ويسر، فخصصت أماكن خارج القاهرة لأحمال التبن والحطب وما شابه ذلك تسمي "رحبة التبن" كان ينقل إليها ويباع بها حتى لا تؤثر هذه الأحمال أثناء مرورها بشوارع تلك الأسواق[1].

كما تدخلت الدولة لوضع حد للباعة الجائلين وأرباب المقاعد في الشوارع والطرقات لمنع مزاحمة أصحاب الحوانيت لأن تواجدهم أمام الحوانيت يسبب ضرراً لهم ويقلل من دخلهم، كما يسبب إعاقة في المرور وصعوبة في الحركة لافتراشهم أرض الأسواق ولما عرف عن ضيق الشوارع في ذلك الوقت[2].

كما خصصت الدولة لأصحاب الحرف ذات التأثير الضار على صحة الناس أماكن خارج نطاق السكن مثل مسابك الزجاج ومسابك الفولاذ ومسابك النحاس بالفسطاط[3] التي كانت من الصناعات المقلقة للراحة والتي تضر الصحة، ولذلك كانت مسابكها في أطراف المدينة، وكان يتعين على أصحابها شروطاً مثل اتساع الأماكن وتهويتها وارتفاع سقفها وكان والي المدينة يشرف على توفير ذلك بمعرفة أمناء الصناعات تحت مباشرة المحتسب[4].

كذلك كانت دباغة الجلود أيضاً من الحرف المقلقة للراحة لذا كان يفرد لها أماكن في أطراف المدينة، واشترطت عليهم الدولة إتباع الطرق الصحية في مزاولة حرفتهم، وألزمت الصناع عدم استخدام المواد التي من شأنها الإضرار بالدباغة الصحيحة للجلود مثل دقيق الحنطة أو النخالة، أو استعمال القرظ اليماني في دباغة جلود الماعز، وألا يباع جلد المعز على أنه جلد الضأن، وعدم خلط جلود البقر الميتة بالمدبوغة[5] إلى غير ذلك من أنواع الغش، خاصة وأن روايا الماء تصنع من تلك الجلود.

---

(1) المقريزى: الخطط والآثار، ج2،ص 199، وكانت من مهام المحتسب أن يمنع أحمال التبن والحطب و روايا الماء والرماد وأشباه ذلك لما فيه الضرر، الشيزرى: نهاية الرتبة، ص13.

(2) المقريزى: الخطط والآثار، ج1، ص 95، ص 331.

(3) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 108.

(4) حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف، ج2، ص 562.

(5) ابن الأخوة: معالم القربة ،335، وكانت الدولة تراعي الدباغين فقد تفرض عليهم الضرائب أو تعفيهم من بعض الرسوم، حسن عبد الوهاب توقيعات الصناع علي آثار مصر الإسلامية، ص 539.

كما استمرت المراسيم الخاصة بحماية أهل الحرف وتأمين مواقع أربابها، ففي عهد العزيز بالله سنة 383هـ/993م "وفي ربيع الأول أمر العزيز بنصب أزيار الماء على الحوانيت مملوءة ماء، ووقود المصابيح في الأسواق"[1] خوفاً من وقوع الحرائق بالحوانيت مما يؤدي إلى تدمير ممتلكات أصحابها، وقد حدث نفس الشيء في عهد الحاكم بأمر الله، إذ أمر بنصب أزيار الماء مملوءة على الحوانيت، وأمر الناس بالوقيد فتزايدو فيه[2].

وفي محاولة للتخفيف على أرباب الحرف والتجار بشأن صحة عيار المكاييل والموازين، أصدر العزيز بالله سجلاً قرئ "بألا يؤخذ على الموازين والأرطال حق طبع وألا يأخذ أعوان المحتسب من أحد شيئاً"[3]، حتى يشجع هؤلاء على ضبطها دون كلفة.

وكان الخليفة الحاكم أكثر الخلفاء تقرباً من أهل الحرف نظراً لمباشرة أعمال الحسبة بنفسه وجولاته المستمرة على الأسواق، ورغم ما عرف عنه من شدة وحزم إلا أن أهل الأسواق كانت تقبل عليه وتزدحم لمشاهدته والاقتراب منه والتحدث إليه، وساعد على ذلك أوامره لحرسه الخاص بالابتعاد عنه وعدم منع الناس من لقائه، فزاد إقبال الناس على الأسواق وراجت حركة البيع والشراء[4]، وزاد نشاط أهل الحرف.

وكما يروى المقريزي[5] في حوادث سنة 403هـ/1013م، أن الحاكم أثناء ركوبة كعادته وتجواله في الأسواق، اعترض طريقه تاجر خرساني، وذكر أنه أخذ منه متاع برسم الخزانة ولم يدفع إليه ثمنه، فأمر الحاكم أن يحصل هذا على ماله فوراً، وهو خمسة آلاف دينار، فشق الرجل الأسواق فرحاً وهو يدعو للخليفة.

كما كان الحاكم يطرق أبواب الحوانيت على أصحابها أثناء مروره، فإذا كان لأحد من أهل الأسواق طلب أو شكوى تحدث إليه، ويأمر غلام له يحمل الدواة والورق وهو يمشي وراءه أن يكتب ما يأمر به في رقعة ترفع إلى الوزير لتنفيذها[6].

(1) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 277.

(2) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 38.

(3) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 277.

(4) المقريزى: الخطط والآثار، ج1، ص 108.

(5، 6) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 99، 117.

وكانت الدولة الفاطمية منذ بداية عهدها بمصر حريصة على التعامل مع أرباب الحرف والتجار بأسلوب يتسم بالمحافظة على أموالهم، وعدم تعرضها للخسارة، فقد كان أول قرار أصدره المعز لدين الله إلى صاحب بيت المال بعد دخوله مصر يدل على حرص المعز على العدالة المطلقة في التعامل مع أرباب الحرف والمعايش، إذ كتب إليه يقول: "تقدم يا محمد بابتياع لنا ولمولاك عبد الله في كل يوم من الفاكهة الرطبة واليابسة، كذا وكذا بسعر الناس، ولا تعرف الرسول لئلا تقع محاباة ولا مسامحة وكذلك حوائج المطبخ "[1].

ومما يدل على حرص الدولة ومحافظتها على أموال أهل الحرف والتجار، أن الوزير يعقوب بن كلس كانت له تعاملات مع التجار وأرباب الأسواق، بلغت ستة عشر ألف دينار، فقضاها عنه العزيز بالله بعد موته من بيت المال[2].

وتشير المصادر أن أحد التجار حاكم مولانا الحاكم بأمر الله عند قاضي القضاة ابن النعمان، وقال له: أنه وصل إلى مصر ببضاعة وهي زبيب وعسل للأكل وعمل الحلاوة وأنها أحرقت وكسرت ورميت في البحر، فساواهما القاضي في الجلوس في المحاكمة، فالتمس التاجر ماله وقيمته ألف دينار ثمن البضاعة بعد أن أقسم على صدق قوله[3].

وكان الخلفاء حتى في أحلك الأزمات الاقتصادية حريصين على عدم المساس أو استغلال أموال وممتلكات أهل الحرف والتجار، ففي المجاعة التي حدثت سنة 398هـ/1008م نجد أن الخليفة الحاكم رغم تهديده العنيف لأصحاب الغلال بإخراج ما تحت أيديهم إلا أن فكرة مصادرة الغلال والاستيلاء عليها لم تكن واردة في حساباته، بدليل أنه خير أرباب الغلال بين البيع بالأسعار المحددة أو يمتنعوا، فيختم على مخازنهم إلى حين دخول الغلة الجديدة[4] حتى يستقر السعر.

---

(1) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج1، ص 135- 136.

(2) ابن الصيرفي: الإشارة إلي من نال الوزارة، ص 23.

(3) الأنبا ميخائيل: مخطوط سيرة البيعة المقدسة، لوحة54، 55.

(4) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 27- 28.

وأيضاً في الأزمة التي حدثت في عهد الظاهر سنة 415هـ/1024م، إذ "تحدث زعماء الدولة في مصادرة التجار، فاختلف بعضهم على بعض"[1]، رغم أن هذه الفكرة لم تكن واردة عند الخليفة نفسه، الذي فضل أن يقترض من بعض رجال الدولة لتلاقي الأزمة، ولم يتعرض لأموال أهل الحرف والتجار[2].

وفي أزمة سنة 446هـ/ 1054م، في عهد المستنصر لجأ اليازورى إلى عقد صفقة من القمح قدرتها المصادر بأربعمائة ألف أردب مع الدولة البيزنطية لتفادي الأزمة الواقعة، ولم يفكر في مصادرة حقوق تجار الغلال أو استغلالها في تلك الظروف الصعبة، ورغم أن الظروف حالت دون إتمام الصفقة لوفاة الإمبراطور البيزنطي[3]، إلا أن اليازورى قام برد أموال التجار التي دفعوها مقدماً عن المزارعين في تلك السنة مع فائدة المبلغ أيضاً "تطييباً لنفوسهم"[4].

أما بدر الجمالي الذي استدعاه المستنصر بالله في أزمة سنة 466هـ/ 1073م لمعالجة الفساد وإصلاح البلاد، فبعد أن قبض على زمام السلطة وأصبح الوزير الحاكم في دولة المستنصر[5]، وجه جهده واهتمامه لإعادة بناء الاقتصاد المصري الذي انهار، ومنها أحوال الحرفيين والتجار التي تدهورت في ظل عمليات السلب والنهب التي تعرضوا لها، وفرار معظمهم إلي خارج البلاد، حتى خلت الأسواق تماماً من المتعاملين فيها[6] وقد تمكن عن طريق الكياسة وحسن التصرف من إخضاع النهابة وزعماء الفتنة والمفسدين في كافة أنحاء البلاد حتى أتى عليهم جميعاً[7] فصلح الحال، واستقرت الأسواق، ورخصت الأسعار[8].

---

(1) المقريزى: الخطط والآثار، ج1، ص354.

(2) أنظر: المسبحي: أخبار مصر، ص 207.

(3) انظر ابن ميسر: أخبار مصر، ص13؛ المقريزى: الخطط والآثار، ج1، ص 335.

(4) المقريزي: إغاثة الأمة، ص 21.

(5) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج8، ص 172.

(6) النويري: نهاية الأرب، ج28، ص 233.

(7) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 312.

(8) ابن الصيرفي: الإشارة إلي محاسن التجارة، ص 56؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج5، ص 23.

كما فتح بدر الجمالي كل السبل أمام جذب أصحاب رؤوس الأموال من الحرفيين والتجار وغيرهم الذين فروا من مصر خلال الشدة، ليقضي على حالة الكساد التي عمت كافة المرافق الحيوية في البلاد، ليبعث فيها الحياة من جديد[1]، ونجح بسياسته في اجتذاب هؤلاء جميعاً في العودة إلى مصر، ومنحهم الثقة والأمان، فانتعشت تجارا تهم، وازدهرت منتجاتهم، وتحسنت أحوالهم، مما دفع بعضهم إلى مدح بدر الجمالي بقصيدة رائعة تدل على ثقة هؤلاء وحبهم لهذا الوزير[2].

وكذلك وجه عنايته لأهمية الإنتاج الزراعي الذي تقوم على منتجاته ومواده الخام معظم أنشطة أهل الحرف والتجار، ولذا أدرك بدر الجمالي حقيقة هذا الأمر، فشجع المزارعين على العودة إلى أراضيهم، وتعمير مزارعهم، وقام بإعفاء المزارعين من الضرائب لمدة كافية حتى يمكنهم من تعويض ما أصاب أراضيهم وحيواناتهم من أضرار[3]، وقد أعجب المقريزي[4]، من هذا التصرف الحكيم حين قال: "كان من جميل أفعاله أنه لما قتل المفسدين من الأجناد والأعراب وغيرهم، أطلق الخراج للمزارعين، ولم يأخذ منهم شيئاً ثلاث سنين، حتى صلحت أحوال الفلاحين، واستغنى أهل مصر في أيامه".

كما ذكر المؤرخون أن ولده الوزير الأفضل، كان من العدل والتسامح وحسن السيرة في الرعية وأهل الحرف والتجار على صفة جميلة، ولم يعرف أحد صودر في زمانه، أو سلبت أمواله، من ذلك ما رواه ابن ميسر[5]، أنه كان بالإسكندرية يهودي يبالغ في سب الأفضل وشتمه ولعنه أثناء حصاره لها في صراعه مع نزار بن المستنصر، فلما دخلها الأفضل قبض عليه، وعدد عليه أخطاؤه، وأراد قتله، فعرض عليه اليهودي خمسة آلاف دينار ليأخذها ويعفو عنه، فقال الأفضل: "والله لولا خشية أن يقال قتله حتى يأخذ ماله لقتلتك، وعفا عنه ولم يأخذ منه شيئاً".

أما عن المأمون البطائحي الذي ولى الوزارة بعد الأفضل فكان من كبار التجار[6]، لذا كانت علاقته قوية بهم، وقد أمر ببناء دار وكالة بالقاهرة لمن يصل من العراق والشام من

(1، 2) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص 20 ، 30.

(3، 4) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 299، 330.

(5) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص 83؛ المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 71.

(6) عطية القوصي: تجارة مصر في البحر الأحمر، ص 203؛

Goiteien: Mediterranean society of the High Middle Ages. p 345.

التجار ليجدوا الراحة والعناية[1]، فضلاً عن ذلك، فقد أصدر في شعبان سنة 517هـ/1123م، بمسامحة تجار مصر والقاهرة ممن يستأجرون حوانيت من أملاك الحكومة بأجرة شهر رمضان من كل سنة تخفيفاً عنهم إكراماً للشهر الكريم[2].

وقد بلغ من حسن معاملة التجار وأرباب الحرف أن شهدت البلاد رواجاً عظيماً في كافة الأنشطة الاقتصادية في عهد الأفضل، والمأمون لدرجة كبيرة، حتى أن الناس ألفوا الرخاء[3].

وكانت الدولة تحرص دائماً على التعاون مع أصحاب الأنشطة الاقتصادية المختلفة من أجل استقرار أحوال الناس، وتتدخل من جانبها للتخفيف عنهم خاصة في الأزمات، وعلى سبيل المثال عندما حدثت المجاعة سنة 403هـ/1012م، وارتفعت أسعار الخبز وازدحم الناس على شرائه "ففرق الحاكم مالاً على الفقراء"[4]، وفي العام التالي سنة 404هـ/1013م، ألغى الحاكم بعض الرسوم والضرائب للتخفيف على أهل الحرف، يقول أبو المحاسن[5]: "ورفع المكوس عن البلاد وعن البياعات".

كما اهتمت الدولة بتأمين ممتلكات أهل الحرف والتجار عن طريق حماية طرق التجارة الداخلية، وخفارة القوافل التجارية فوضعت الحاميات العسكرية في أماكن محددة على طريق القوافل لحمايتها من أن تتعرض لأعمال النهب والسلب من جانب العبيد الجوالة والقيصرية وغيرهم[6]، مما شجع هؤلاء التجار وأرباب الحرف من كافة الأقطار على القدوم إلى مصر دون خوف من سلب أو مصادرة[7]، فازدهرت الأنشطة الحرفية وانتعشت التجارة واستقرت أحوال البلاد.

---

(1) ابن ميسر: تاريخ مصر، ج2، ص62؛ المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 92؛ الخطط، ج1، ص450، 451.

(2، 3) المناوي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، ص151.

(4) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص 93.

(5) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 77.

(6) المسبحي: أخبار مصر، ص 57- 58.

(7) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج7، ص 334.

ومن هؤلاء الذين ذاعت شهرتهم في مجال الحرف والصناعات في العصر الفاطمي، نذكر أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي المعروف بالقزاز، وهو من أشهر علماء العربية والنحو الذين وفدوا على مصر وعاصروا ابن كلس وخدموا العزيز بالله، وقد بلغ المكانة العالية فكان مهيباً عند الخلفاء والعلماء وخاصةً الناس، محبوباً عند العامة[1]، يقول ابن خلكان[2] عن شهرته "أن القزاز فضح المتقدمين وقطع ألسنة المتأخرين" وليس هناك ما يمنع اشتغاله بالحرفة وعلم النحو في ذلك الوقت.

وممن اشتهر كذلك بحرفة القزازة، وبلغ المنزلة العالية وجمع بين العلم والحرفة، أبي محمد بن أبي الفرج بن إبراهيم الكيزاني الشاعر، وكما أشرنا من قبل فإنه كان يملك معمل قزازة بالفسطاط، وقد أشار ابن الزيات[3] أن والي مصر ومعه مندوب الخليفة توجها إليه للاطمئنان على حاله، ويبدو من الرواية أن الخليفة الفاطمي أرسل له ديناراً مكافأة وتقديراً له فردها عليه وامتنع من أخذها شأنه في ذلك كشأن غيره من مشايخ عصره.

ومن المعروف أن حرفة القزازة كان صاحبها يقوم بنسج الحرير وبيعه بعد ذلك، حيث كان بعض الحائكين يملكون المحال الصغيرة لمزاولة الحياكة بها، وقد عُثر على شاهد من أسوان بتاريخ 15 من ذي القعدة سنة 372 هـ/ 27 من أبريل سنة 983م، باسم عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد بن عيسى الخياط[4]، ومن هؤلاء الذين أشار إليهم ابن خلكان[5] أبو عبد الله أحمد بن محمد بن على بن يحي بن صدقة المعروف بابن الخياط الشاعر، وكان من الشعراء المجيدين، وطاف البلاد وامتدحه الناس.

(1) السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، القاهرة 1964، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ص 29.

(2) المناوي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، ص 111.

(3) ابن الزيات: الكواكب السيارة، ص 303 .

(4) حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف، ج1 ، ص 502.

(5) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج1، ص 316.

كما ارتبطت صناعة النسيج بحرفة الرفاء، وقد اشتهر بهذه الحرفة كما ورد على شواهد القبور آمنه بنت اسحق المتوفاة سنة 248هـ/862م[1]، وكذلك قامت على صناعة النسيج عملية التطريز وزخرفة الملابس، وقد عثر أيضاً بجبانة أسوان على حجر رملي يحمل أسماء بعض المشاهير في التطريز في ذلك العصر، منها حجر مؤرخ في شعبان سنة 382هـ/992م، باسم أم ولد على بن عبد الله المطرز، والمطرز هو الذي يشتغل بالتطريز على القماش أي الزخرفة[2].

كما شجعت الدولة عمل الوراقين واهتمت بأصحابها، وخصصت لهم أماكن في الأسواق أسوةً بغيرهم من أصحاب الحرف الأخرى، كما كانت مجالسهم ملتقى الطبقات المثقفة من الناس في ذلك العصر، وقد أشادت المصادر بهؤلاء الذين أجادوا حرفة الورّاقة وبلغوا المكانة العالية نذكر محمد بن جعفر بن الحسين بن محمد بن زكريا الحافظ أبو بكر الورّاق، وكان حافظاً متقناً ثقةً ورحل إلى البلاد، وسمع الكثير وكتب ما لم يكتبه أحد وتوفي سنة 371 هـ/ 981م[3]، ومن هؤلاء أيضاً على بن محمد المصري الوراق، ذكر أبو المحاسن[4] أن الوزير ابن الفرات المتوفى سنة 384هـ/994م، كانت لديه خزانة كتب خاصة ضمت ألف جزء من كتب التفسير وأخرى في التاريخ، بخط على بن محمد المصري وحده.

ولم يقتصر اهتمام الفاطميين على الوراقين في نسخ الكتب وبيعها، بل شجعت الدولة صناع أدوات الكتابة ذاتها كالمحابر والأقلام والدوى وغيرها، وكان للدواة بصفة خاصة في دولة الفاطميين مكانة عظيمة، وهي المكانة التي لم تعرفها الدواة في أي زمان آخر قبلهم أو بعدهم، فقد اعتبرت من شاراتهم الرسمية، فهي إحدى شارات الخليفة الفاطمي نفسه مثل تاجه الشريف الذي يضعه على رأسه، وقضيب الملك الذي يمسكه بيده[5]، وكان لصانعها وحاملها مكانه سامية في نظرهم، يقول القلقشندى[6]: "وتعتبر أعجوبة من أعاجيب الزمن"، وكان يتم صنعها من خالص الذهب كما كانت حليتها من المرجان وتلف عادة في نسيج أبيض شفاف،

---

(1) Wiet: Stells Funerairs v.2 P. 135

(2) Wiet: op cit v. 3 P. 191.

(3، 4) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 139، 168.

(5) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص23؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين، ج1، ص194.

(6) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 472.

ولها أستاذ محنك يحملها في موكب الخليفة لتعرض مع غيرها من شارات أمام الناس، ومن هؤلاء الذين بلغوا بمكانة الدواة منزلة عالية نذكر "ست غزال" كانت هذه صاحبة دواة الخليفة، ولا تعرف شيئاً إلا صناعة الدوى والليق ومسح الأقلام[1].

ومن الذين بلغوا المكانة العالية في صناعة أدوات الكتابة، ابن مقلة وابن البواب، حيث ذكر المقريزي[2] أنه وجدت بخزائن الكتب بالقصر الفاطمي صناديق مملوءة أقلاماً مبرية من براية ابن مقلة وابن البواب، وكان ابن البواب من النساخين المتفوقين في كتابة الخط الكوفي، وقد تفوق على ابن مقلة الذي نقل هذه الطريقة من خط الكوفيين.

وكانت الكتابة من أشرف مناصب الدنيا بعد الخلافة، فقد قيل أن الملوك أحوج إلى الكتَّاب من الكتَاب إلي الملوك، مما شجع على رواج صناعتها والسعي إليها، وقد حث الإسلام على الكتابة وأمر بها، وكانت لهل مكانة عند الخلفاء دون غيرها من الحرف والصناعات الأخرى، فقد ذكر ابن خلكان[3] أن الخليفة الفاطمي المعز لدين الله كان أديباً شاعراً دقيق الحس رقيق الشعور يحب اقتناء الكتب، كما كان يهوى الإطلاع والقراءة ويقضي معظم وقته بمكتبة قصره في المنصورية، وكان يقول: "والله ما تلذذت بشيء تلذذي بالعلم والحكمة"[4]، لذا كانت في نظرهم عملاً مرموقاً ينظر إليه نظرة تجلي واحترام، ويسعى إليها كل من يتطلع إلى منصب الوزارة[5].

ومن هؤلاء الكتاب الذين بلغوا المكانة العالية في دواوين الحكومة وخاصة ديوان الإنشاء، نذكر يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن، حيث كتب لهما بذلك سجلاً في عهد المعز لدين الله الفاطمي، وقرئ على جامع أحمد بن طولون[6]، كما كتب يعقوب ابن كلس للعزيز بالله أيضاً وكان ابن كلس نفسه ضليعاً في الفقه شاعراً أديبا، وقد ألف كتباً في علوم

---

(1) وكان لهذه السيدة مسجد اشتهر باسمها قامت ببنائه في القرافة الكبرى في سنة 536هـ/1141م؛ المقريزى: الخطط، ج3، ص460.

(2) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 127.

(3) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج1، ص 103.

(4) القاضي النعمان: المجالس والمسايرات، ج 2، ورقة 599 مخطوط.

(5) المناوي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، ص 109.

(6) المقريزى: الخطط والآثار، ج2، ص2؛ اتعاظ الحنفا، ج1، ص144- 145.

الدين والفقه وكتاباً في علم الأبدان، وفوق ذلك كان نصيراً للحركة الفكرية يتعهد العلماء والأدباء والشعراء برعايته، ويغدق عليهم عطاءه وصلاته ويجمعهم في داره في حلقات علمية أدبية كان لها أكبر صدي في العصر الفاطمي[1].

ومن هؤلاء الكتاب الذين اتصلوا بخدمة أمير الجيوش بدر الجمالي وكتب في ديوان الحكومة وكانت له المنزلة السامية، شرف الدين مماتي أبي المكارم بن سعيد بن أبي المليح، جد سعد بن مهذب بن زكريا بن قدامه الشهير بابن مماتي، مؤلف كتاب قوانين الدواوين المتوفى سنة 606هـ/1209م[2].

وظل هؤلاء الكتاب يتوارثون ديوان الإنشاء حتى أواخر أيام الفاطميين، ففي وزارة صلاح الدين الأيوبي كتب القاضي الفاضل عبد الرحيم بن على بن الحسن بن أحمد بن الفرج البيساني بين يدي ابن الخلال في ديوان الإنشاء، وعنه أخذ صناعة الإنشاء، فلما ملك صلاح الدين البلاد كتب له القاضي الفاضل ثم أضيفت له الوزارة[3].

ويصف القلقشندى[4] صاحب ديوان الإنشاء ومنزلته لدى الخليفة قائلاً: "ويستشيره الخليفة في أكثر أموره ولا يحجب عنه متى قصد المثول بين يديه، وربما بات عنده الليالي، ولا سبيل إلى أن يدخل إلى ديوانه، ولا يجتمع بكتابة أحد إلا خواص الخليفة، وله صاحب من الأمراء الشيوخ وله مرتبه عظيمة للجلوس عليها بالمخاد والمسند ودواته من أخص الدوى وأحسنها.

ومن هؤلاء الكتاب الذين احترفوا مهنة الكتابة وكانوا أشبه بالكتاب العموميين وصاروا يتكسبون منها رزقهم وذاع صيتهم كان أسرة بني السديد وبنو النضير، وكانت لهم شهرة واسعة في الصعيد، وممن اشتهر من علمائهم على بن النضر الذي نبغ في علوم كثيرة وكثر عدد الكتاب وانتشرت الكتابة على يديه في هذه المدن أو تلك الجهات بالصعيد[5].

---

(1) المقريزى: الخطط والآثار، ج3، ص9.

(2) ابن مماتي: قوانين الدواوين، المقدمة ص9؛ المقريزى: الخطط والآثار، ج2، ص577.

(3) المقريزى: الخطط والآثار، ج3، ص320.

(4) القلقشندى: صبح الأعشى، ج3، ص 489، 490.

(5) الأدفوي: الطالع السعيد، ص37- 38.

كما اشتهر من هؤلاء العلماء الحسن بن الحسن بن الهيثم، فقد ذكر ابن أبي أصيبيعة[1]، أنه كان من أشهر الكتاب في عصره واشتغل بحرفة النسخ بجوار الجامع الأزهر، وذلك بعد أن خرج من عزلته بعد وفاة الخليفة الحاكم بأمر الله سنة 411هـ/1020م، وكان ينسخ في كل سنة ثلاثة كتب في علوم الأوائل من الفلك والرياضيات، وكان يأخذ في نسخها مائه وخمسين ديناراً يجعلها مئونته طوال العام، وكان صاحب خط جيد في غاية الصحة مرغوب فيه، وذكر القفطي[2] أن عنده بخط ابن الهيثم نفسه جزءاً في الهندسة كتبه سنة 432هـ/1040م وعلى هذا تكون وفاته بعد سنة 430هـ/1038م، في عهد الخليفة المستنصر بالله، وظلت مصر تقدر مكانة هذا العالم الجليل حتى الوقت الحاضر، فقررت جامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) عام 1939م، تخليد اسمه بإنشاء محاضرات ابن الهيثم تلقى بكلية الهندسة فيها[3].

ولم تشكل الحرف أو الصناعات عائقاً أمام أصحابها في الاشتغال بتحصيل العلم والأدب في ذلك العصر، بل زادتهم منزلة ومكانة في نفوس الناس ونظر الحكام، نذكر من هؤلاء أبو سحق إبراهيم بن محمد السري بن سهل الزجاج النحوي، من علماء النحو والصرف المشهورين في عصره وقد صنف كتاباً في معاني القرآن وغيرها، فضلاً عن احترافه خرط الزجاج وصناعته[4]، كما ورد اسم الحسين بن صالح الزجاج في عقد بيع يرجع تاريخه إلى سنة 274هـ/887م، وكان يعمل في صناعة الزجاج بمدينة أشمون احدي مدن الصعيد الأوسط[5].

---

(1) ابن أبي أصيبيعة: طبقات الأطباء، ج2، ص90، 98.

(2) ابن القفطي: أخبار العلماء بأخبار الحكماء، ص115.

(3) أحمد تيمور باشا: أعلام المهندسين في الإسلام، ص33، حاشية 3.

(4) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج1، ص102.

(5) جروهمان: أوراق البردي العربية، ج1، ص123، 125.

ومن هؤلاء الزجاجيين المشهورين في بداية العصر الفاطمي، ابن الوزير جعفر ابن الفرات[1]، فهو كما ذكر المسبحي[2] كان مشهوراً بعمل الدنانير والدراهم حاذقاً في صناعة الزجاج وخرطه، كما كان يعاني صنائع كثيرة بيده، وتوفى في عهد الظاهر لإعزاز دين الله الفاطمي سنة 414هـ/1023م، كما ذاعت شهرة أبو الحسن عبد الملك بن عبد الله الزجاج، نسبة إلى احترافه خرط الزجاج وكان في الوقت نفسه من فقهاء الشافعية وله حلقة عملية[3].

كما أشارت شواهد القبور عن مشاهير محترفي صناعة الزجاج في العصر الفاطمي، منها شاهد يرجع تاريخه إلى سنة 402هـ/1011م، باسم محمد بن مرزوق بن رزق الله بن عيسى بن سحق بن كامل الزجاج، وآخر باسم مكلا بن أحمد مرزوق بن رزق الله بن عيسي الزجاج، وكانت وفاته في 7 برمودة سنة 420هـ/ 4 أبريل سنة 1029م[4]، مما يدل علي انتشار هذه الحرفة وتوارثها في بلاد الصعيد.

ومن هؤلاء المهندسين الذين بلغو المكانة المرموقة في حرفة البناء والعمارة، نذكر أبو بكر بن محمد بن أحمد بن محمد بن إسماعيل المهندس المصري البناء، جد أبي عبد الله محمد المقدسي،وكان من أشهر المعماريين في أوائل العصر الفاطمي، يقول المقدسي[5]، أن ابن طولون عندما أراد تحصين مدينة عكا البحرية ببناء حائط مستدير علي مينائها لتحصينه علي غرار مدينة صور البحرية في سوريا "جمع صناع الكورة وعرض عليهم ذلك، فقيل لا يهتدي أحد إلي البناء في الماء في هذا الزمان، ثم ذكر له جدنا أبو بكر البناء، وقيل إن كان عند أحد علم هذه فعنده، فكتب إلي صاحبه علي بيت المقدس حتى أنهضه إليه، فلما صار إليه وذكر له ذلك قال: هذا أمر هين، علي بفلق الجميز الغليظة، فصفها علي وجه الماء بقدر الحصن البري، وخيط بعضها ببعض، وجعل لها بابا من الغرب عظيما، ثم بني عليها

(1) قد تزوج ابنة الإخشيد مؤسس الدولة الإخشيدية في مصر ومنحه السلطات الواسعة في ذلك وكان سبب هذه المصاهرة أن بني الفرات كانوا يكرهون المازرائيين، ويحسدونهم علي ما بلغوه في مصر، فلم يكن غريبا أن يعمل الفضل علي قضاء نفوذهم وسلطانهم بهذه المصاهرة، ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، ج1، ص157؛ سيدة كاشف: مصر في عصر الإخشيديين، ص47.

(2) المسبحى: أخبار مصر، ص 36.

(3) أبو سديرة: الحرف والصناعات، ص 438.

(4) Wiet: Repertoires Chronologaue v1. p. 202.

(5) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 163، 164؛ الكندي: الولاة والقضاة، ص 226- 232.

بالحجارة والشيد، وجعل كلما بني خمس دوامس ربطها بأعمدة غلاظ ليشتد البناء، وجعلت الفلق كلما ثقلت نزلت، حتى إذا علم أنها قد جاست علي الرمل، تركها حولا كاملا حتى أخذت قرارها ثم عاد فبني من حيث ترك، كلما بلغ البناء إلي الحائط القديم داخله فيه، وخيطه به، ثم جعل علي الباب قنطرة، والمراكب في كل ليلة تدخل الميناء وتجر السلسلة مثل سور قال: فدفع إليه ألف دينار سوي الخلع وغيرها من المركوب، واسم عليه مكتوب"، لذا وصف بالبناء في الماء في ذلك العصر، وتوفي سنة 400هـ/ 1009م، في عهد الحاكم بأمر الله وكان من المحدثين أيضا.

ومن هؤلاء المهندسين الذين تأثروا بأبي بكر بن إسماعيل البناء ورحلوا إلى مصر للقائه والتزود من خبراته الهندسية في العمارة إلى جانب أخذ الحديث عنه كان أحمد بن عبد الله المعروف بابن الباجي الذي وصل مصر سنة 381هـ/ 991م، واجتمع به، وسمع منه، وأجاز له، ثم واصل رحلته إلى الحج[1].

وممن ذاع صيتهم في البناء والعمارة أيضاً، عبد الله بن الحسين المصري المزوق الذي قام بترميم قبة الصخرة، وتجديد فسيفسائها في وزارة الجرجرائي، إذ جاء في الكتابة التذكارية ما نصه "أمر بعمل هذه القبة وإذهابها سيدنا الوزير الأجل صفي أمير المؤمنين وخاصته أبو القاسم على بن أحمد أيده الله ونصره، فكمل جميع ذلك في سلخ ذي القعدة سنة 426هـ صنعة عبد الله بن الحسين المصري المزوق"[2].

ومن هؤلاء المهندسين الذين بلغوا المكانة العالية في فن البناء وإقامة المراصد الفلكية في أوائل القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي بمصر، ابن أبي يعيش الطرابلسي المهندس، والشيخ أبو جعفر بن حيسداني، والخطيب أبو الحسن علي بن سليمان بن أيوب، والشيخ أبو المنجي بن سند الساعاتي المهندس الإسكندراني، وأبو محمد عبد الكريم الصقلي المهندس، وكان هؤلاء يعملون تحت إمرة الوزير الأفضل ومعهم جماعة من الصناع في إقامة وبناء المرصد الفلكي في عهد الخليفة الآمر الفاطمي[3].

---

(1) أحمد تيمور باشا: أعلام المهندسين في الإسلام، ص 28- 29.

(2) المناوي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، ص 127.

(3) ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 58؛ المقريزي: الخطط والآثار، ج1، ص 206.

كما ألمح المقريزي[1] أن المأمون البطائحي الذي تولى الوزارة خلفاً للأفضل سنة 515هـ/ 1121م، قد اتصل في بداية حياته بأحد البنائين أو المعلمين في الفسطاط ليعلمه حرفة البناء وقد اشتهر بذلك، فضلاً عن ممارسته التجارة، وكان من كبار التجار[2]، مما يدل على علو مكانة أصحاب الحرفة في ذلك الوقت.

ومن الذين اشتهروا في أواخر العصر الفاطمي من المهندسين في عمل اللوحات والرسومات الهندسية المعمارية، أبو على المهندس المصري، ذكر القفطي[3] أنه كان موجوداً بمصر في سنة 530هـ/ 1135م، وكان يجمع بين تفوقه في علوم الهندسة وما يقوم به من عمل الرسومات والتصميمات الهندسية والإشراف على تنفيذها، فضلاً عن تخريج المهندسين المعماريين على يديه، ولاسيما قد بلغ في ابتكاراته المعمارية في مجال البناء والتخطيط ما لم يسبقه إليه غيره في عصره، وكان فاضلاً فيه أدب وله شعر تلوح عليه الهندسة منه:

تقسم قلبي في محبة معشرٍ	بكل فتى منهم هواي منــوط
كأن فؤادي مركز وهم له	محيط وأهوائي لديه خطوط

ومن بين البناءين الذين تركوا بصماتهم على أعمالهم المعمارية في العصر الفاطمي، نذكر حاتم البناء وولده اللذين قاما ببناء منارة بلال الفاطمية بشلال أسوان وكتبا اسميهما على بدن دورتها المستديرة بالآجر الأبيض وبخط كوفي نصه "عمل حاتم البناء وولده"[4].

كما ذاع صيت عالم آخر في أواخر أيام الفاطميين بمصر هو أحمد بن على بن إبراهيم بن الزبير الغساني، وكان ممن اشتهر بتفوقه في مجال الهندسة المعمارية والرياضيات، وتوفي سنة 563هـ/ 1167م[5]، ولاشك أن بلوغ هؤلاء وتقدمهم في علوم الهندسة حتى أواخر العصر الفاطمي، كان له عظيم الأثر في تشييد المباني والقصور البديعة وغيرها من المنشآت الدينية والمناظر والحمامات خلال العصر الفاطمي.

---

(1) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 111.

(2) عطية القوصي: تجارة مصر في البحر الأحمر، ص 203.

(3) القفطي أخبار العلماء، ص 267.

(4) حسن عبد الوهاب: توقيعات الصناع علي آثار مصر الإسلامية، ص 552.

(5) ياقوت: معجم الأدباء، ج4، ص 56؛ الأدفوي: الطالع السعيد، 98- 102.

وليس أدل على ما بلغه الحرفيون والصناع من تقدم وازدهار في فن المعمار في العصر الفاطمي من هذا الوصف الذي كتبه غليوم رئيس أساقفة صور عن زيارة رسولي أملريك ملك بيت المقدس للقصر الفاطمي سنة 562هـ/ 1166م، ليعقد مع الخليفة العاضد تحالفاً، فقد كتب عن قصر له رونق وبهجة، وفيه زخارف أنيقة، وممرات طويلة، وأفنية مكشوفة وأروقة ذات أعمدة، وأرضية مرصوفة بالرخام متعدد الألوان وغير ذلك من مظاهر حتى وصلا إلى القصر الكبير حيث يقيم الخليفة[1].

ومن العلماء الذين جمعوا بين العلم والحرفة وكانت لهم المكانة المرموقة أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحاس النحوي المصري، وكان من الفضلاء وله تصانيف مفيدة منها تفسير القرآن الكريم، وكتاب إعراب القرآن وكتاب الناسخ والمنسوخ وغيرها، فضلاً عن اشتغاله بعمل الأواني من النحاس فنسبت هذه التسمية إليه[2]، وكذلك كانت شهرة عبد الرحيم بن عمر بن محمد بن سعيد أبو محمد التجيبي المصري المعروف بابن النحاس، مسند ديار مصر في وقته والمتوفى سنة 416 هـ/ 1025م[3].

ومن أسماء الذين ذاع صيتهم ابن مزخرف النحاس، المتوفى سنة 415هـ/ 1024م، ويبدو أنه كان شيخ طائفة النحاسين، وقد حضر جنازته جماعة من نحاسي الجوار وغيرهم[4]، كما ورد اسم الشيخ عبد الجبار بن محمد المعروف بالنحاس، على كتابة جنائزية ترجع إلى سنة 554هـ/ 1159م، بجبانة القرافة، ويظهر من نص الكتابة أنه كان يشغل وظيفة شيخ طائفة النحاسين في أواخر أيام الفاطميين[5].

ومن الذين برعوا في اختراع وصناعة الآلات المعدنية الدقيقة ابن يونس المصري المتوفى سنة 399هـ/ 1009م، وكان أحد علماء الفلك البارزين في عهد الخليفة

(1) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص 71- 73.

(2) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج1 ص 209 – 211؛ السيوطي: بغية الوعاة، ج1، ص 362.

(3) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 263.

(4) المسبحي: أخبار مصر، ص 217.

(5) أبو سديرة: الحرف والصناعات، ص 165.

العزيز بالله وابنه الحاكم بأمر الله[1]، ومن هؤلاء عمار الموصلي، الذي نبغ في اختراع آلات الجراحة الطبية الدقيقة واستخدمها في جراحة العيون في عهد الخليفة الحاكم أيضاً[2].

ومن هؤلاء الصناع الذين ذاع صيتهم في مجال صناعة التماثيل والتحف المعدنية في العصر الفاطمي، نذكر سعيد بن على الذي جاء اسمه محفوراً على إحداها، كما ورد اسم عبد الله المثال على أحد هذه التماثيل الصغيرة لأسد مصنوع من البرونز، ترجع صناعته إلى سنة 400هـ/ 1009م، وهو محفوظ الآن بمتحف كاسل kassel بألمانيا[3]، كما يحتفظ متحف الفن الإسلامي بالقاهرة بتحف وتماثيل عبارة عن شمعدانات توضع فوقها المسارج يوجد على إحداها عمل ابن المكي[4].

وفي دار الآثار العربية بالقاهرة محبرة مصنوعة من النحاس الأصفر مكفتة بالفضة، ولها قيمة تاريخية عظمى لما حوته من الكتابة التي تعزها إلى حجة الإسلام الشيخ الغزالي من عهد الدولة الفاطمية[5].

ومن الذين اشتهروا بحرفة الحدادة وكانت لهم المنزلة السامية عبد الله بن أحمد الإمام أبو بكر المروزي القفال، صانع الأقفال الحديدية، والذي حذق في عملها حتى صنع قفلاً بآلاته ومفاتيحه وزن أربع حبات، وعندما بلغ ثلاثين سنة اشتغل بالعلم وتفقه حتى برع فيه وفاق أقرانه وتوفي سنة 418هـ/ 1027م[6].

ومن هؤلاء الأدباء والشعراء الذين ذاع صيتهم في مجال حرفة الحدادة، نذكر أبا منصور ظافر بن القاسم الحداد الشاعر السكندري المتوفى سنة 529هـ/1135م، فإلى جانب نبوغه في الشعر كان حاذقاً في صنعه الحدادة، فقد استدعاه والى الإسكندرية الأمير السعيد ابن مظفر يوماً لقطع خاتم ضاق في إصبعه، فتوجه إليه، وبعد أن تم له قطع الخاتم أنشده

---

(1) سيديو(لويس أميلي): تاريخ العرب العام، ص 347، وقد صنع في عهد الحاكم الزيج المعروف بالحاكمي وهو زيج كبير مبسوط؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج 4، ص 179.

(2) ريسلر : تاريخ الحضارة العربية، ص 511.

(3) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص 236.

(4) زكي محمد حسن: كنوز الفاطميين، ص239؛ فنون الإسلام، ص519، سجل رقم 8483.

(5) الهوارى: رسالة في وصف محتويات دار الآثار العربية بالقاهرة، ص60، رقم 3331.

(6) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص 265.

أبياتاً من شعره، كما أكثر من مدح الأفضل والخليفة حتى قيل في حقه: "ظافر بحظه من الفضل ظافر، يدل نظمه على أن أدبه وافر، وشعره بوجه الرقة والسلاسة سافر، وما أكمله لولا أنه مداح المصري والله له غافر، حداد لو أنصف يسمى جوهرياً وكان أهدى يروي شعره الروي للقلوب الصاوية رياً"[1]، كما كانت شهرة أبي بكر الحداد صانع المبارد المتوفى سنة 552هـ/1157م، وكان في الوقت نفسه من الفقهاء الأصوليين[2].

ومن الذين أجادوا الشعر وكانت لهم منزلة عالية، أبو سحق إبراهيم بن على بن تميم المعروف بالحصرى[3]، وكان من الشعراء المشهورين وله ديوان شعر وكتاب زهر الآداب وثمر الألباب جمع فيه كل غريبة في ثلاثة أجزاء وكتاب المصون في سر الهوى المكنون في مجلد واحد[4]، وكذلك كانت شهرة على بن محمد أبو الحسن التهامي الشاعر المجيد وكان شعره غاية في الحسن قدم القاهرة مستخفياً ومعه كتب كثيرة وتوفى بها سنة 416هـ/1025م[5].

ومن هؤلاء أيضاً الصالح طلائع بن رزيك وزير العاضد، وكان شاعراً مجيداً حماسي النزعة وفقيهاً بارعاً في علوم الشيعة وتوفى سنة 556هـ/1158م، ومنهم عبد العزيز بن الحسين بن الجباب المعروف بالجليس لأنه كان من جلساء الخليفة العاضد وتوفى سنة 561هـ/1163م.

وكذلك كانت شهرة القاضي موفق الدين يوسف بن أحمد المصري المعروف بابن الخلال، كان أعظم شعراء عصره، وتولى ديوان الإنشاء حيناً في عهد العاضد وتوفى سنة 567هـ/1169م[6] وغيرهم.

---

(1) المناوي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، ص119.

(2) المقريزى: السلوك، ج1، ص120؛ السيوطي: حسن المحاضرة ، ج1، ص313.

(3، 4) الحصرى، نسبة إلى اشتغاله بعمل الحصير، ابن خلكان : وفيات الأعيان، ج1، ص 113، 115.

(5) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج4، ص263.

(6) السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص 269- 270.

وقد أورد لنا القلقشندى[1] طائفة كبيرة من السجلات والمراسيم والرسائل القوية من إنشاء هؤلاء الكتاب الأعلام، تشهد أساليبها الرفيعة وبيانها الساحر بما بلغه الشعر والنثر من القوة والروعة وما بلغه أصحابها من مكانه اجتماعية سامية في أواخر العصر الفاطمي.

ومن هؤلاء الذين بلغوا المكانة المرموقة من الدقاقين أو الطحانين نذكر أبو محمد بن يحي الدقاق، يبدو أنه كان شيخ طائفة الطحانين في وقته، كما كان من شيوخ الحديث ومؤرخي أخبار مصر المشهورين وكانت وفاته سنة 415هـ/1024م[2]، ومن هؤلاء الأعلام أيضاً أبي حديد القلزمى الطحان، ويبدو كذلك من ترجمته أنه كان أيضاً من شيوخ الدقاقين وكان رجلاً من أهل السير والقرآن يتبع المذهب الشيعي، وتوفى سنة 415هـ/1024م[3].

كما وردت أسماء الكثير من هؤلاء الحرفيين والصناع من الزياتين أو المعصراتيه[4] كما كان يطلق عليهم في ذلك الوقت، على أكثر من موضع على شواهد القبور، ومن تلك الشواهد التي يحمل أصحابها لقب الزيات في العصر الفاطمي، شاهد يرجع تاريخه إلى سنة 406هـ/ سنة 1016م، باسم عائشة بنت حسن بن حسين جدير الزيات[5]، وآخر يرجع تاريخه إلى 8من رمضان سنة 415هـ 13من نوفمبر سنة 1024م باسم على بن عقيل بن عبيد الزيات[6]، وشاهد قبر يرجع إلى يوم الخميس 22 ليلة خلت من ذي القعدة سنة 435هـ 21 من يناير سنة 1044م باسم ميمونة ابنة على بن حسين بن جبريل بن حسين بن أحمد جدير الزيات[7] مما يدل على انتشار هذه الحرفة وشهرة أصحابها في العصر الفاطمي.

ومن هؤلاء الذين جمعوا بين العلم والحرفة بلغوا المنزلة العالية من الفقهاء المالكية في عهد العزيز بالله، محمد بن سليمان المعروف بأبي بكر النعال المتوفى سنة 380هـ/990م، وقد كانت إليه رياسة المالكية في عصره، وعظم شأنه وقصده طلاب العلم

---

(1) القلقشندى: صبح الأعشى، ج10، ص310 وما بعدها.

(2، 3) المسبحي: أخبار مصر، ص213، 214؛ المقريزى: اتعاظ، ج2، ص120، 172.

(4) يستدل على ذلك حيث ورد لفظ "معصرة النضر الزيات"، في أوراق البردي العربية؛ جروهمان: أوراق البردي العربية ، ج1، ص147، 150.

(5، 6) Wiet :Repertoire Chronalglaue v 6. P 101, 180 - 181.

(7) Wiet :Ibid v 7 P. 59- 60

من كل مكان، وكانت حلقته في الجامع تدور على سبعة عشر عموداً لكثرة الطلاب الذين قصدوه للأخذ عنه[1].

ومن هؤلاء الذين اشتهروا بصناعة الأنماط الجلدية، صالح بن عادي العذري الأنماطي، وقد كان نزيل قفط بصعيد مصر، وقد اشتهر بهذه الحرفة، فضلاً عن كثرة مطالعته لكتب النحو وغيرها من علوم العربية في عصره[2].

كما ذاعت شهرة عدة من أكابر الأطباء منهم محمد بن أحمد بن سعيد التميمي طبيب العزيز بالله، وأبو الفتح منصور بن مقشر النصراني طبيب العزيز أيضاً ثم طبيب ولده الحاكم من بعده، وكانت لهم منزلة سامية بالقصر الفاطمي[3]، كما ذاعت شهرة الطبيب هبة الله بن صدفة الأسواني المتوفى سنة 642هـ/1244م في صناعة الكحل التي عرفت باسم صناعة اليد، وتوارث أبناؤه تلك الحرفة[4].

كما اشتهر ابن المنير والي الحكم بأرمنت وادفو بصعيد مصر بصناعة المراوح من سعف النخيل والدوم، حتى عرف حينذاك بالمراوحى[5]، كما احترف الفقيه القاضي محمد بن سليمان بن فرج الكندي المتوفى سنة 687هـ/1288م عمل المراوح بيده وكانت حرفة يأكل من ثمنها حتى أنه عرف أيضاً بالمراوحى[6].

كما كان الثراء وسعة اليد من المعايير التي يؤخذ بها لتحديد المركز الاجتماعي للفرد في العصر الفاطمي، فقد أشار المسبحي[7] إلى دقاق مقدم يعرف بابن البوري، ومن الجائز أن مقدم الدقاقين هذا كان يشغل وظيفة شيخ هذه الطائفة.

---

(1) المناوي: الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، ص111.

(2) القفطي: أخبار العلماء، ص 178.

(3) محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله ، ص 232.

(4) الأدفوي: الطالع السعيد، ص 690-691.

(5) أبو سديرة: الحرف والصناعات، ص376.

(6) الأدفوي: الطالع السعيد، ص 522.

(7) المسبحي: أخبار مصر، ص 196.

وفي رواية أخرى للمسبحى[1] يذكر ابن سعدان القماح، وكان شيخاً من وجوه السماسرة في القمح بساحل مصر، وكذلك ورد ذكر ابن طالب الجبان، وكان شيخاً لطائفة الجبانين وكان ذا مال كثير واسع الحال، وكان سمساراً لما يرد إليه من الأجبان من كافة النواحي[2].

ومن هؤلاء الذين بلغوا المكانة الاجتماعية بحكم مكانتهم الاقتصادية ونشاطهم الاجتماعي وصلتهم بالمسئولين في الدولة، نذكر إبراهيم بن بشر وكان رجلاً من أهل الإسكندرية موسراً، وكان له كرامة عند المسئولين، وكل من في البلد يسمع منه ويطيعه، وكان تاجراً في بلاد مصر، وكان يهادي ويكرم مقدمي مصر[3].

ومن الذين ذاع صيتهم بحكم مالهم من ثروة ووجاهة، نذكر المعلم سرور الجلال، حيث كان ذا مال وجاه[4]، وكان من كبار التجار المعروفين بثرائهم العظيم في عهد المستنصر بالله، كما كانت علاقته وثيقة بالخليفة ومن المقربين إليه[5]، كما كان المعلم أسحق المعروف بالأزرق من كبار التجار الأثرياء بمدينة قفط، وقد أوقف على أهل بلدته الكثير من الأملاك والسواقي وأربعين زوجاً من البقر[6]، وقد اشتهرت قفط بوجود بعض العائلات الثرية بها وكانت لهم حظوة عند الناس[7].

كما ذاعت شهرة موسى بن ميمون في أواخر العصر الفاطمي، بتجارة الجواهر وما يجري مجراه، عندما نزل الفسطاط وسكن المصيصة بين يهودها، وقد توفى سنة 605هـ/1209م[8]، كما اشتهر أخوه داود بن ميمون بالاشتغال بهذه الحرفة والاتجار فيها ومشاركته لأخيه[9].

(1، 2) المسبحي: أخبار مصر، ص 216، 234.

(3) الأنبا ميخائيل: مخطوط سيرة البيعة المقدسة، لوحة 52.

(4) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص32.

(5) ترتون: أهل الذمة في الإسلام، ص 221.

(6) أبو صالح الأرمني: كنائس وأديرة مصر، ص 130- 131.

(7) الأدفوي: الطالع السعيد، ص 8، طبعة سنة 1914م.

(8) القفطي: أخبار العلماء بأخبار الحكماء، ص29؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 417.

(9) ولفنسون: موسى بن ميمون، ص10، حاشية4، القاهرة سنة 1936م.

ومن الذين وجدوا المكانة الطيبة بمصر، يوسف بن يحي بن اسحق السبتي المغربي أبي الحجاج، الذي وفد إلى مصر بماله وبضائعه، ومكث بها مدة من الزمن واجتمع بموسى ابن ميمون، وعندما خرج من مصر إلى الشام ليعمل في تجارة الهند(1)، أخذ أمواله وتجارته دون أن يعترضه أحد أو تصادفه أي مضايقات من قبل السلطات الحاكمة(2)، كما ألقت وثائق الجنيزة الضوء على أسماء الكثير ممن ذاع صيتهم في مصر وأسهموا بدور كبير في تجارة الشرق وتمتعوا بمركز ممتاز في العصر الفاطمي، من هؤلاء يحي بن كوهين وصهره ساسون أبو السرور، اللذان اشتغلا بأعمال الصيارفة والاتجار بالعملة، واستثمرا مالاً لهما مبلغه 585 ديناراً في الصرف(3).

كما أشارت إحدى الوثائق التي يرجع تاريخها إلى سنة 491هـ/1097م، إلى يوسف اللبدى التاجر الطرابلسي، الذي اشتغل بتجارة الشرق، وكان من أثرياء التجار بالقاهرة، حيث اشترى منزلاً بها واستقر فيه مع أسرته، كما ورد في وثيقة أخرى ابنه محروس بن يوسف اللبدى، الذي كان يتاجر مثل أبيه في تجارة الهند، وقد اشتهر أمره كأحد التجار الكارمية في النصف الأول من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، وتتحدث هذه الوثيقة عن عودة محروس من رحلة ناجحة في تجارة الشرق إلى القاهرة(4).

كما ألقت بعض وثائق الجنيزة الضوء على صهره أبى ذكرى كوهين السجلماسي، شيخ تجار اليهود في القاهرة(5)، وقيامه برحلات طويلة إلى الهند في الفترة مابين 537هـ/ 1132م/ 553هـ - 1148م(6)، وكان سليل عائلة عريقة لها جذور ممتدة في العراق وفلسطين وشمال أفريقية(7).

---

(1) ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص423.

(2) ولفنسون: موسي بن ميمون، ص10.

(3) القوصى: تجارة مصر في البحر الأحمر، ص252.

(4) Goitein: Studies in Islamic p 253.

(5) Goitein: Ibid p 253.

(6) Goitein: Ibid p 254.

(7) Goitein: Ibid p 253.

ومن هؤلاء الأثرياء الذين كان لهم مركز اجتماعي في الفسطاط بحكم نشاطهم الاقتصادي أيضاً، نذكر حلفون بن نيثانيال الدمياطي التاجر بالفسطاط[1]، وصاحب السفرات الكثيرة والمعرفة الواسعة، وكان له نشاط تجاري واسع بين مصر وبلاد الهند واليمن والمغرب والأندلس في الفترة من سنة 529هـ / 1125م، حتى 541هـ/ 1146م[2].

ولا شك أن أهل الذمة من اليهود تمتعوا بمركز ممتاز في مصر وبخاصة أثناء رئاسة موسى بن ميمون للطائفة اليهودية[3]، هذا إلى جانب اطمئنان التجار اليهود وأثريائهم إلى حرية انتقال رؤوس أمولهم من مصر وإليها[4]، فضلاً عن ازدهار الحياة الاقتصادية في مصر وثرائها واتساع تجارتها واستقرار الأحوال السياسية فيها وانتشار الأمن في ربوعها[5] في العصر الفاطمي.

كما تمتع الأثرياء من الأقباط أيضاً بالمكانة المرموقة في مصر، نذكر منهم أبا غالب ابن سليمان التاجر بمدينة رشيد في منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وكان يتجر في بضائع وسلع الشام، وكان له دور في مجال التجارة الخارجية لمصر وخاصة في تجارة الشرق[6]، كما كان الأنبا يؤنس بن أبي غالب المتوفى سنة 612هـ/1265م البطريرك الرابع والسبعين للكنيسة القبطية قبل اعتلائه كرسي البطريركية يعمل في تجارة الشرق، ويتردد إلى بلاد الهند واليمن[7]، في المتجر[8]، وكان ذا مال ويسار من صباه، صار إليه من أبيه وأجداده[9].

---

(1) Goitein: Studies in Islamic p 254.

(2) القوصى: تجارة مصر في البحر الأحمر، ص 87.

(3) ولفنسون: موسي بن ميمون، ص 23.

(4) ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 423؛ ولفنسون: موسي بين ميمون، ص 12.

(5) المقريزي: السلوك، ج1، ق2، ص 340؛ أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج6، ص 236.

(6) ساويرس: سيرة الآباء البطاركة، م 3، ج2، ص199.

(7) ابن العميد: تاريخ الأيوبيين، ص 28، نشر/ كلود كاهن.

(8) ابن الراهب: تاريخ ابن الراهب، ص141.

(9) ساويرس: سيرة الآباء البطاركة، م3، ج2، ص 199.

وقد ساهم معاً الجميع في القيام بدور الوسيط التجاري بين الشرق والغرب، فامتلأت الأسواق المصرية بسلع وبضائع الشرق، في حين ابتاع هؤلاء من أسواق مصر الكثير من السلع والمنتجات الحرفية الزراعية والصناعية ذات السمعة العالمية التي اشتهرت بها مصر في أسوان ومتاجر العالم آنذاك[1].

والواقع أن أصحاب الحرف في العصر الفاطمي كانوا على فئتين، فئة مياسير التجار وأصحاب المعايش والباعة من أهل الحرف، منهم غالباً ما يبيعون منتجاتهم وتدر عليهم الأموال الكثيرة[2]، كما هو الحال في أولئك النساجين والحائكين بمدينة الإسكندرية، إذا كانوا يملكون المناسج والمصانع والحوانيت الخاصة التي تدر عليهم أموالاً طائلة، كما كان بها مناسج للحصر وغيرها من المنشآت الخاصة[3].

أما الفئة الثانية فهم طائفة الأجراء الذين يعملون بالأجر لدى غيرهم من أصحاب المصانع والحوانيت، التي كان يملكها التجار وأرباب الحرف أو السماسرة[4] كما هو الحال في حرفة النسيج في تنيس ودمياط وغيرهما من المدن الكبرى، حيث يقوم هؤلاء الأجراء النساجون بنسج الغزل وتسليمه أثواباً إلى السماسرة الذين يتولون هذا العمل[5].

والحقيقة أن الحرفة أو الصنعة كانت تعد عملا مهنيا شريفا وسترا لصاحبها من أن يمد يده بالحاجة إلي الآخرين[6].

وخلاصة القول أن شيوخ الطوائف من كبار أهل الحرفة وغيرهم من الأمناء على الحرف والصناعات قد تمتعوا بمكانة ونفوذ كبير لدى أرباب الحرف والصناعات المختلفة، كما تمتع غالبية الحرفيين والصناع خاصة المعلمين منهم والمهرة وشيوخ الطوائف الحرفية بالمكانة الاجتماعية السامية لدى الحكام وفي نفوس المصريين.

---

(1) ابن العميد: تاريخ الأيوبيين، ص 128؛ القوصي: تجارة مصر في البحر الأحمر، ص 197، 198، ص 234؛ Goitein: The Cairo Geniza in Islamic p 81- 82.

(2) المقريزى: إغاثة الأمة، ص 72.

(3) ابن زولا ق: فضائل مصر وأخبارها، ص61.

(4) ابن الحاج: المدخل، ج4، ص15؛ المقريزى: إغاثة الأمة، ص 75.

(5) القزوينى: آثار البلاد وأخبار العباد، ص 129.

(6) وقد أفرد ابن رسته في كتابه الأعلاق النفيسة ذكر العديد من صناعات الأشراف، ص 214، 215.

الطوائف الحرفية في مصر قبل العصر الفاطمي

عند دراسة أي نوع من أنواع المنظمات في المجتمع الإنساني لابد أولا من تحديد مفهوم المنظمات موضوع الدراسة. ولما كانت طوائف أرباب الحرف والصنائع أحد أنواع منظمات المجتمع الإنساني وفي الوقت ذاته هي موضوع البحث في هذه الرسالة، فإنه يتعين تحديد مفهوم هذه الطوائف، وهي في تصوري المنظمات التي كانت كل منها تضطلع برعاية صوالح أعضائها بوصفهم يمارسون الحرفة أو الصنعة ذاتها، ولذلك فإنهم كانوا يجتمعون بصورة منظمة أو شبه منظمة لأجل تدارس شئون الحرفة فضلا عن شئونهم الخاصة.

وقد نبتت أصول نظام الطوائف الحرفية في مصر منذ القدم[1]، فقد دلت الألقاب التي وجدت علي مختلف الآثار القديمة، علي وجود نظام، وإدارة مرتبة لحسن سير الأعمال، فقد وجد من الأسرة الأولي ألقاباً هامة، كرئيس إدارة العمال، ورئيس الخبازين، ورئيس صناع الحاوي، ومدير مصنع الطحن، وكبير صياغ القصر[2].

وقد كان هؤلاء العمال مقسمين إلي فرق صغيرة، أو جماعات كبيرة، أو هيئات صناعية علي شكل طوائف، مثال ذلك: طائفة البنائين وتشمل رئيس البنائين (الأسطى)، والصانع، والحفار، والنقاش[3].

وكانت المدن تحوي بين جدرانها طبقة العمال اليدويين من أصحاب الحرف والصناعات، وكانوا طوائف أحراراً ليسوا تابعين لفرد معين ولا لحكومة، وكانت لهم حقوقهم الخاصة[4]، فقد كانت مدن الدلتا بصفة خاصة تحصل علي حقوقها الاقتصادية كاملة، وكان الآلهة في مصر القديمة يبذلون جهدهم لاسترضاء سلطان تلك المدن لكونهم أصحاب حرف وصناعات، حتى لا يثورون ضد السلطة الحاكمة[5].

---

(1) سليم حسن: مصر القديمة، في مدينة مصر وثقافتها، ج2، القاهرة سنة 2000م، ص 211.

(2) سليم حسن: نفس المرجع، ج2، ص 211 وما ذكره من الوثائق.

(3) سليم حسن: نفسه،ج2، ص 212، 214.

(4) سليم حسن: نفسه، ج2، ص 213، 214.

(5) سليم حسن: نفسه، ج2، ص 216.

وفي عصر البطالمة، كانت بمصر نقابات لأصحاب الحرف والصناعات المختلفة[1]، وكان هناك تكتل للعمال في شكل طوائف حرفية، وكتنظيم يخدم أغراض الدولة الاقتصادية، فكانت هذه الطوائف مسئولة عن تنفيذ أعمال الحكومة بصور من الليتورجيا، وكذلك جمع الضرائب من أفراد الطوائف[2]، وهو ما يشبه المسئولية الجماعية في القرية بالنسبة للفلاحين.

وبذلك ساعدت الأوضاع الاقتصادية السائدة في تلك الفترة علي وجود هذا التنظيم الجماعي، المتمثل في الطوائف الحرفية وقد كان هذا النظام شائعا في مصر في شكل نقابات في العصر الروماني والبيزنطي، فورد مثلا في برديات نخوس (البهنسا) ذكر نقابة الصياغ، وقائمة بأنواع الحلي مرفوعة إلي مسئول السوق[3].

وإبان الفتح العربي لمصر، نعتقد أن نظام نقابات الحرف قد ظل قائما بها، دون تغيير يذكر سوي استخدام لفظ الطوائف أو الأصناف، واختفاء لفظ النقابات في عصر الولاة والعصور اللاحقة[4] لأن العرب أبقوا علي النظم والتقاليد السائدة في البلاد المفتوحة[5]، التي كانت نتيجة تطور استمر قرونا، فقد ظلت المدن الحرة والصناعات المختلفة، تحتفظ بأنظمتها الإدارية، وقوانينها وعاداتها[6].

ومنذ البداية نجد أن الإسلام، قد شجع التجارة وزكي الحرف[7]، وقد أحدث القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي تغييرا كبيرة في نظرة المجتمع إلي الحرف والتجارات،

---

(1) إبراهيم نصحي: تاريخ مصر في عصر البطالمة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة سنة 1960م، ج3، ص 36.

(2) Johnson & Wiet: Byzantine Egypt, Economic Studies, London 1940. pp. 123. 152. 155.

(3) Johnson: The Oxyrhnus papyri, part 41 N 1655 pp. 151-155.

(4) اليعقوبي (أحمد بن يعقوب بن جعفر): كتاب البلدان، ليدن 1892، ص 238، 246.

(5) سيدة كاشف: مصر في فجر الإسلام، دار النهضة العربية، القاهرة 1970، ص 19.

(6) زكي محمد حسن: بعض التأثيرات القبطية في الفنون الإسلامية، ج 3، القاهرة 1937، ص 3.

(7) البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل): الجامع الصحيح، طبعة مصر 1348هـ، ج5، ص 452، الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد): إحياء علوم الدين، القاهرة بدون، ج2، ص 52.

وقد ظهر شغف الناس بحب المال من أجل تحقيق السعة في العيش، والمنزلة اللائقة بين الناس، الذين نظروا إلي الثراء نظرة عالية[1].

وأشار أخوان الصفا[2]، إلي الصناع بشيء من المبالغة حين قالوا: "أن الناس كلهم، إما صناع أو تجار"[3]، وقد وجهت رسائل أخوان الصفا، عناية خاصة إلي العمل، وإلي الصناعة وقد أثنت في رسالة خاصة علي شرف الصنايع[4]. وهكذا ظهرت أهمية الحرف والصنائع، رغم شهرة العرب الفائقة بالتجارة وبعدهم عن الصنائع.

وقد تمركز أرباب الصنائع أو الطوائف الحرفية في المدن، وذلك لاتساع نطاق التعامل بها، بالإضافة إلي اختصاص المدن بالصنائع والتجارات علي اختلافها[5].

وقد عرفت تلك الطوائف بأسماء متعددة، مثل الأصناف، وأرباب الصنائع أو أصحاب المهن، وأهل الحرف[6]، وهي كلها تعابير تعطي معني الجماعة لأبناء الحرفة الواحدة.

وقد تطورت حياة هذه الطوائف مع نمو المدن واتساعها، وتطور الحياة الاقتصادية وتعقدها، فقوي الشعور المشترك بين أصحاب كل حرفة أو صنعة، وصار لهم في نطاقها

---

(1) ابن عبد ربه (أبو عمر بن محمد): العقد الفريد للملك السعيد، تحقيق / محمد سعيد العريان، القاهرة سنة 1953م، ج2، ص 313، ج3، ص 101.

(2) تشير معظم المصادر إلي أن أخوان الصفا قد ألفوا رسائلهم في الربع الثالث للقرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، انظر القفطي (جمال الدين علي ابن يوسف): أخبار العلماء بأخبار الحكماء وتصحيح السيد/ محمد أمين الخانجي، القاهرة، مطبعة السعادة 1326هـ، ص 82، 83؛ البيهقي (ظهير الدين علي ابن أبي القاسم): تتمة صوان الحكمة، مطبعة حيدر أباد الدكن، 1356هـ، ص21.

(3) أخوان الصفا: رسائل أخوان الصفا وخلان الوفا، تصحيح / خير الدين الزركلي، تقديم الدكتور/ طه حسين، القاهرة 1347هـ، ج1، ص 285، 286.

(4) رسائل أخوان الصفا، ج1، ص 210 - 227.

(5) ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد): المقدمة، تحقيق الدكتور/ علي عبد الواحد وافي، القاهرة 1960م، ج 1، ص120.

(6) اليعقوبي: البلدان، ص 238، 246.

نظام أو عرف خاص، يكفل لهم الحماية من المنافسة، ويرفع من مستواهم الفني والمادي، ويعمل علي تدريب الأبناء الجدد أو المبتدئين في الصنعة[1].

وبعد الفتح العربي لمصر، كانت كل طائفة من أصحاب المهن أو الحرف، تتجمع في مكان واحد خاص بها وتتسمي به، وتعرف به صناعتهم، وكان لها حارتها وسوقها الخاص[2]، الذي كان في الغالب حول المسجد[3].

وكانت أول مدينة إسلامية أنشأها العرب في مصر، هي مدينة الفسطاط، وكانت أسواقها مقسمة تقسيما تخصصيا بين أصحاب الحرف والتجارات المختلفة، مثل أسواق البزازين والوراقين والقطانين والزياتين وغير ذلك[4]، كما كان هذا التخصص قائما في القطائع بعد الفسطاط، وكان التخصص الحرفي هو أهم ما امتازت به القطائع، فقد سميت أسواقها بعد أن بنيت، فقيل سوق العيارين و الطباخين والفاميين، وكان لكل صنعة من جميع الصنائع سوق[5].

كما كان هذا التخصص الحرفي قائما في القاهرة بعد الفسطاط في العصر الفاطمي، فكانت أسواق القصبة (مدينة القاهرة) مقسمة إلي أسواق خاصة بكل سلعة أو صنعة أو تجارة[6].

ولا شك أن نظام التخصص هذا، كان يعمل علي وجود طوائف خاصة في أسواق تلك المدن، تظهرهم بما يميزهم عن بقية أفراد المجتمع. والطائفة بوجه عام ظاهرة اجتماعية، لها

---

(1) برنارد لويس: النقابات الإسلامية، ترجمة د/ عبد العزيز الدوري، مجلة الرسالة، القاهرة 1940م، الأعداد 255، 256، 257، ص 735.

(2) ابن دقماق (صارم الدين إبراهيم): الانتصار لواسطة عقد الأنصار، طبعة بولاق 1892م، ج4، ص 32، 33.

(3) ابن عبد الحكم (عبد الرحمن بن عبد الله): فتوح مصر والمغرب، ص 109، 119، تحقيق/ عبد المنعم عامر، القاهرة 1961م؛ اليعقوبي: البلدان، ص 331؛ ابن دقماق: الانتصار، ج4، ص 33.

(4) ابن دقماق: المصدر السابق،ج 4، ص 32، 33؛ المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، طبعة بولاق 1270هـ، ج 1، ص 99، 100.

(5) البلوى (أبو محمد عبد الله بن محمد): سيرة أحمد بن طولون، نشر/ محمد كرد علي، دمشق 1358هـ، ص 53، 54.

(6) المقريزي: الخطط والآثار، ج2، ص 94- 107.

أبعادها السياسية والاقتصادية وتتغير بتغير المجتمع، وتدور في فلك ظروف السياسية والاقتصادية، وتتأثر به وتؤثر فيه بقدر ما يتاح لها من استقرار سياسي وازدهار اقتصادي.

فقد صحب التغيير السياسي الذي شهده المجتمع في العصر الفاطمي تطور حضاري سريع، أدي إلي نقلة المجتمع من حالة إلي أخري جديدة، تطلبت حياتها اليومية كثير من جهود الحرفيين والصناع في توفير كافة السلع والمنتجات، التي أصبحت في حاجة ضرورية لهذا اللون من الحياة، فضلا عن العادات التي استحدثت في ذلك العصر، وأدت إلي نشاط حركة الأسواق في المدن المصرية، ورواج الصناعات، لازدياد القوي الشرائية. هذا التطور أدي إلي إيجاد وحدة تنظيمية لكل طائفة من الطوائف الحرفية المختلفة، لتنهض بدورها في كافة ميادين العمل والإنتاج.

وكان المحتسب علي رأس هذا التنظيم، فكان يلعب دورا هاما كحكم في ما يظهر أو يقع من خلاف بين أهل الحرفة الواحدة أو الحرف المختلفة[1].

وبتطور نظام السوق جاز للمحتسب أن يجعل له أعوانا أو عرفاء بكل صنعة أو طائفة من صالح أهلها، يكون رئيسا عليها ومشرفا علي أحوالهم[2].

ويبدو أن هؤلاء العرفاء، كانوا يمتازون عن الصانع العادي من حيث الدراية الفنية أو العلم بأمور الصنعة، ولذلك لابد أن يكون هناك تدرجا مهنيا في الطائفة الواحدة، أو بين أرباب الصناعة الواحدة، مثل المعلم (الأسطى)، والصانع والصبي المبتدئ. وهذا التدرج في التنظيم الحرفي هو الأساس الذي كان يحكم نظام الطوائف وينظم العلاقات الداخلية فيما بينهم منعا للمنافسة، مما زاد من تماسكهم وارتباطهم والقيام بالدور المنوط بهم في حياة المجتمع المصري في العصر الفاطمي.

---

(1) دائرة المعارف الإسلامية، ج2، ص 79.

(2) الشيزري (عبد الرحمن بن نصر): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق / السيد الباز العريني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة 1946م، ص 15؛ ابن الأخوة (محمد بن محمد بن أحمد): معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق / محمد محمود شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة 1976م، ص 78، 79.

ملحق (   )

وحدات الوزن

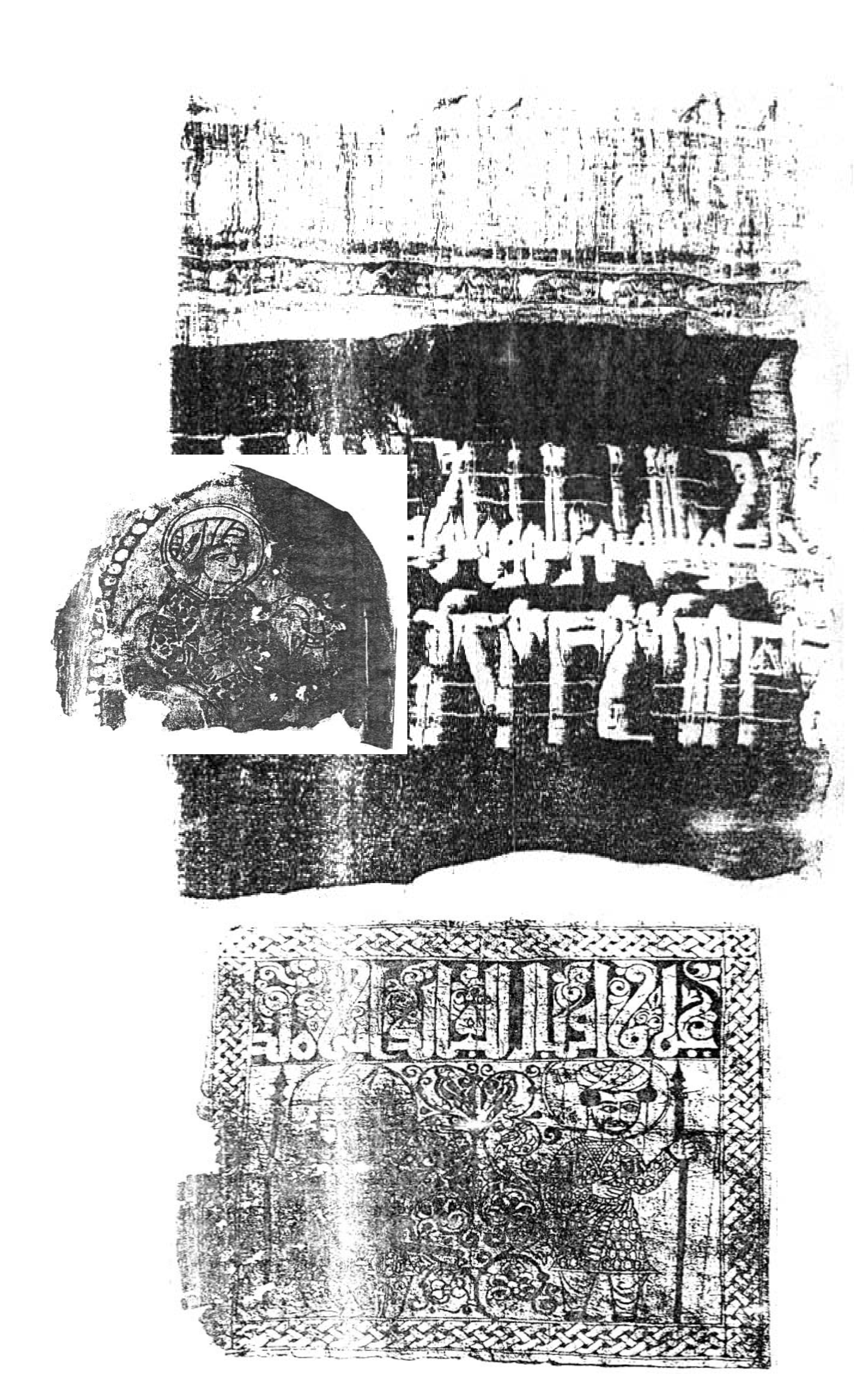
وقد كان لكل بلد رطلها الخاص كما يتضح من البيان التالي[1]

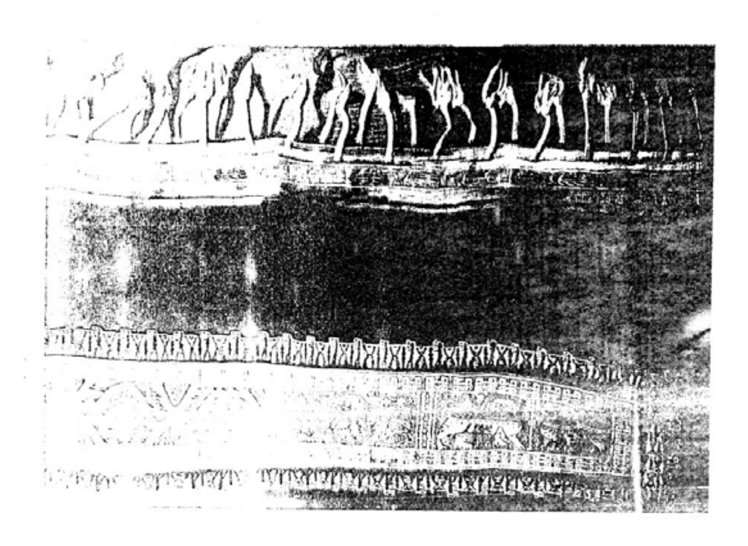
النوع	مقدار الوزن
الرطل المصري	12 أوقية 144 درهما
" الجروي	312
" الليثي	200
" الحريري	120 درهما وخاص بوزن الحرير
" القليوبي	150
" الفيومي	150
" الفلفلي	150 لوزن الفلفل
رطل أسيوط وطحا وطهطا	10000
" المحلة	400
" دمياط	330
" سمنود	300

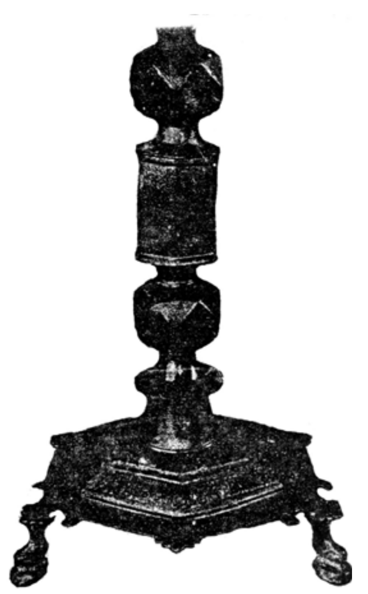
أما الأواقي فقد اختلفت أيضا:

نوع الأوقية	الدرهم	وزنها بالدراهم
أوقية رطل محمر	12	37.0776
" قليوب والفيوم	12	38.6225
" الرطل الليثي	16	51.4966
" " الجروي	26	80.3348
" " دمياط	27	84.9695
" " قوة	30	92.6940
" " المحلة	33	102.9933
أسيوط وطلحا وطهطا	336	1038.1728

(1) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية في مصر، ص 618.

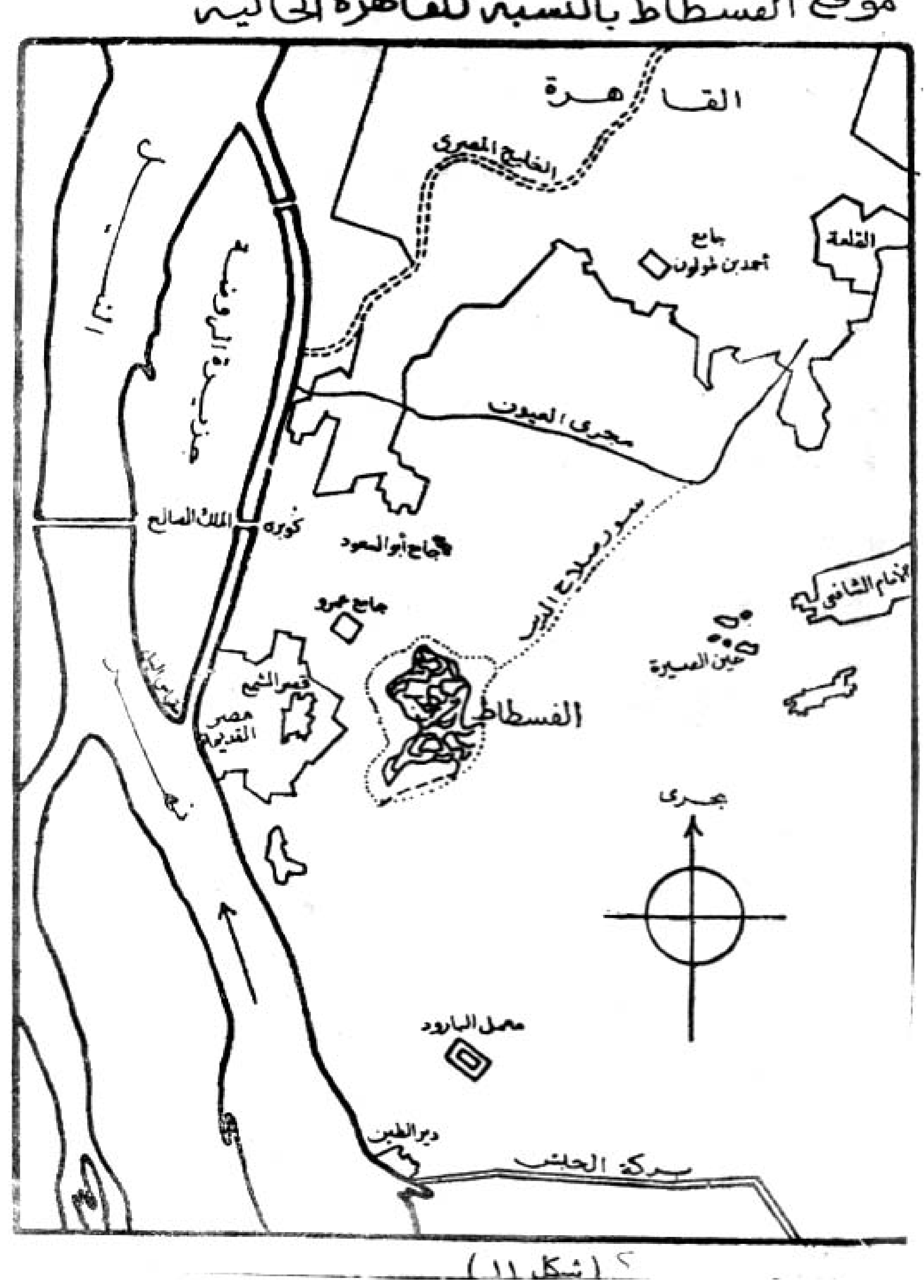






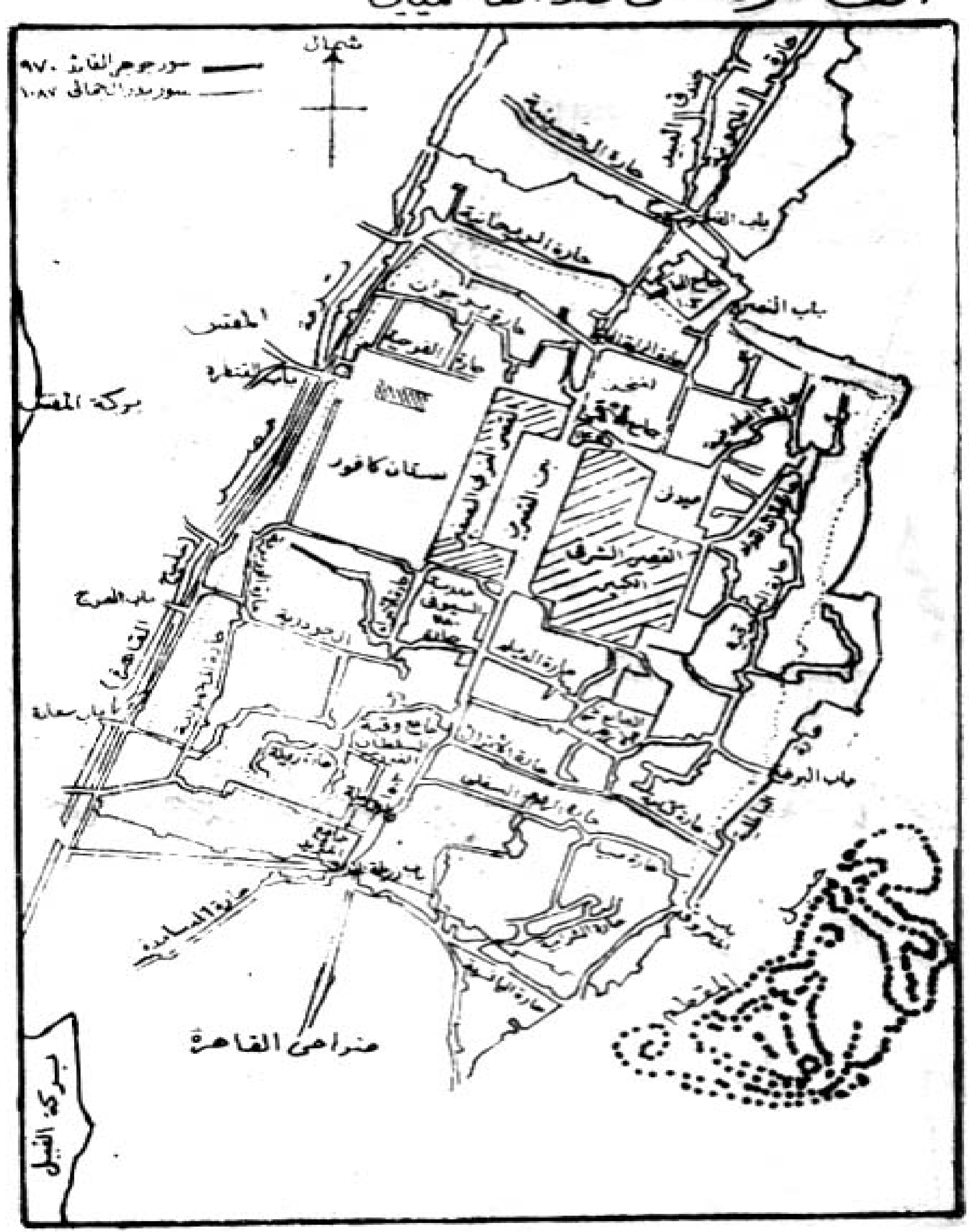


موقع الفسطاط بالنسبة للقاهرة الحالية

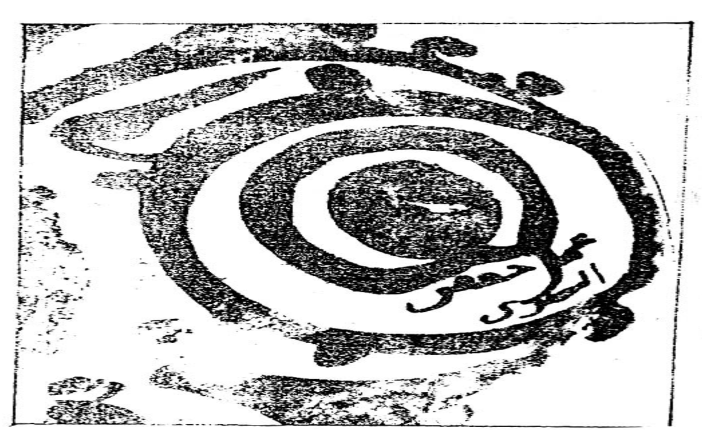


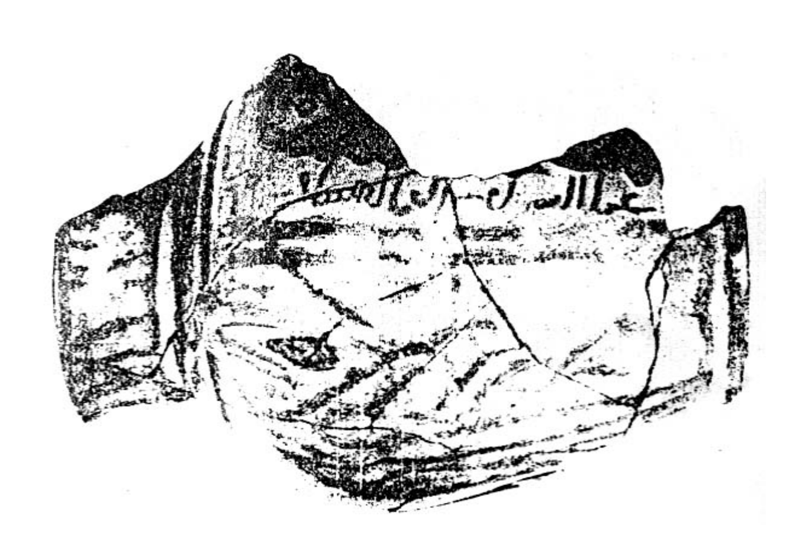
(شكل ١١)

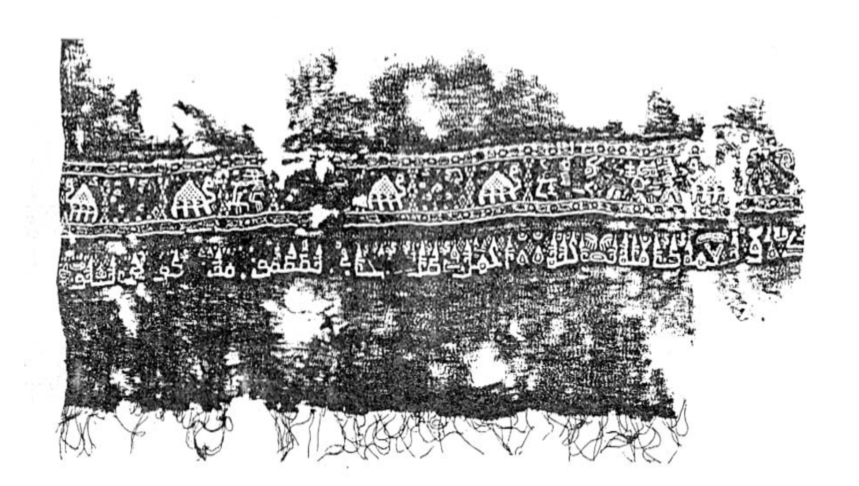
القاهرة - في عهد الفاطميين

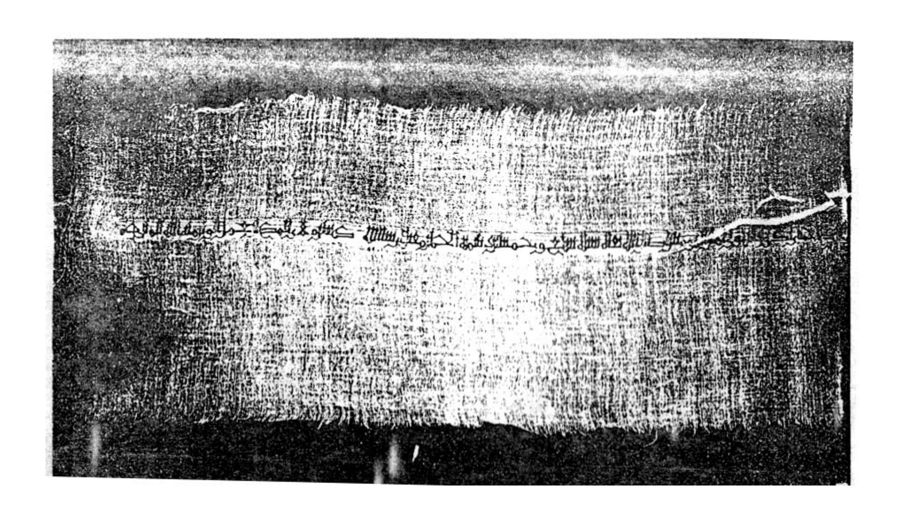






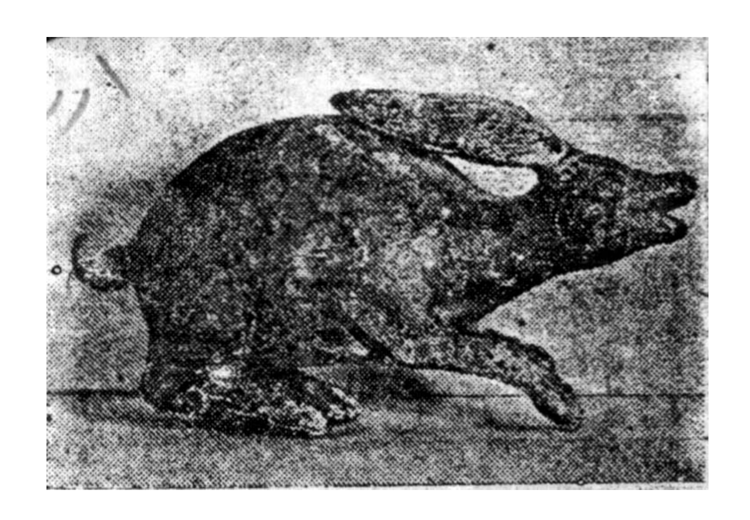


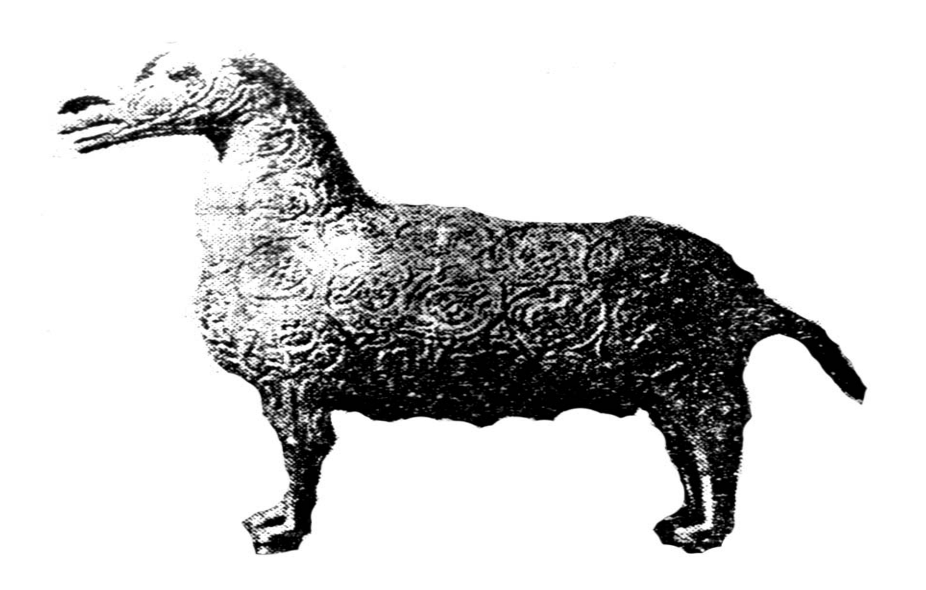


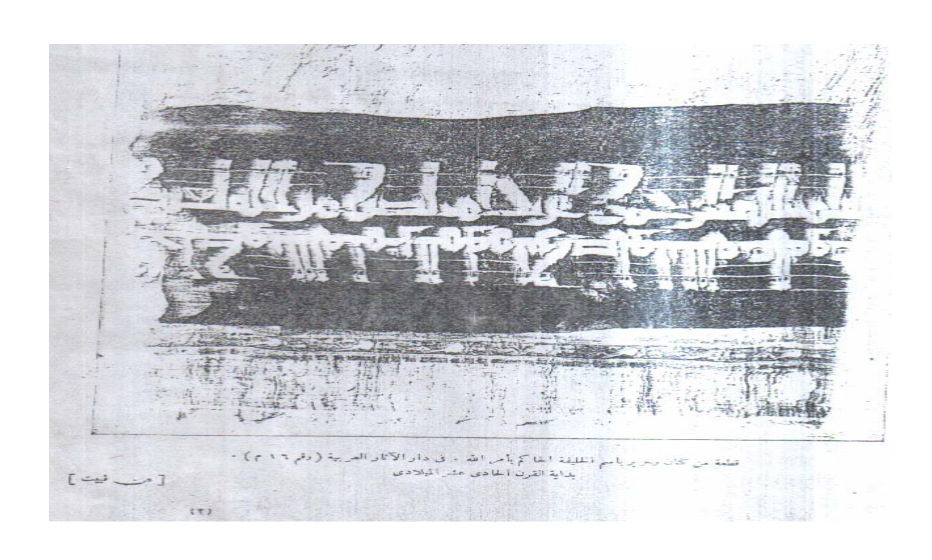








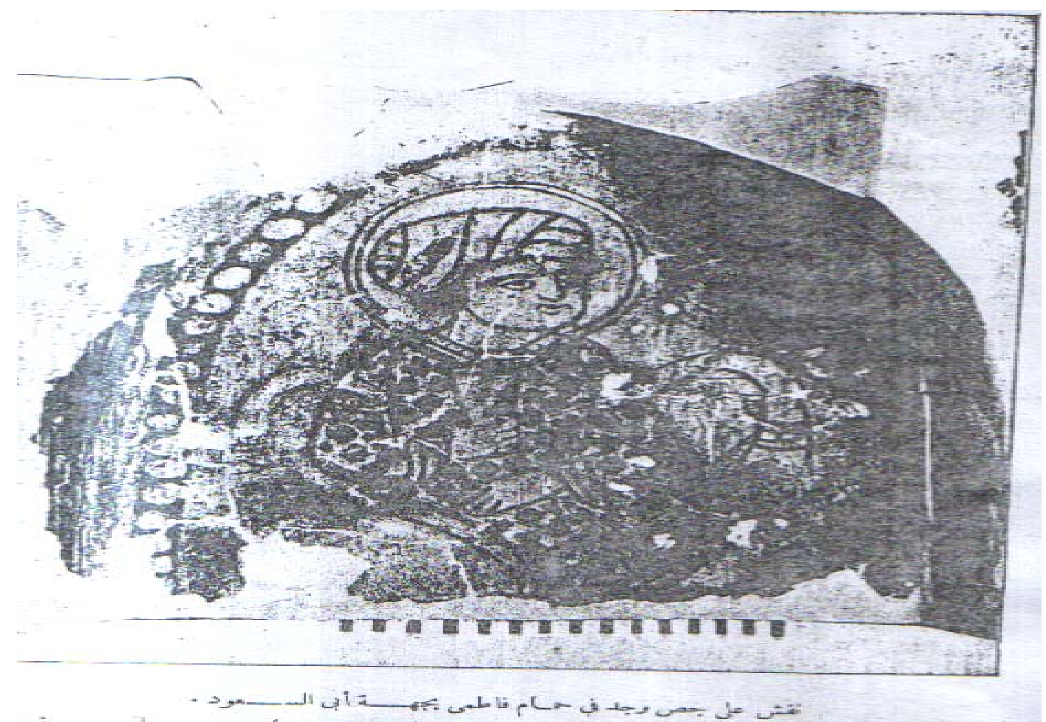




قطعة من كتان وحرير باسم الخليفة الحاكم بأمر الله . فى دار الآثار العربية (رقم ١٦ م) .
بداية القرن الحادى عشر الميلادى

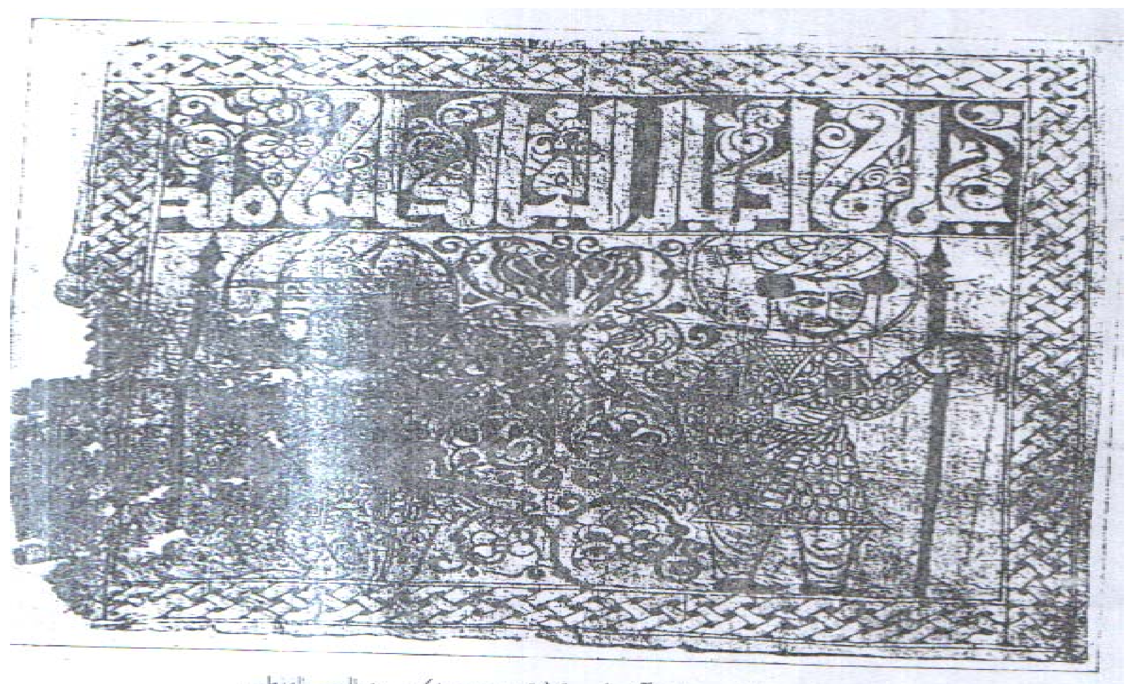
[من فيت]

(٢)



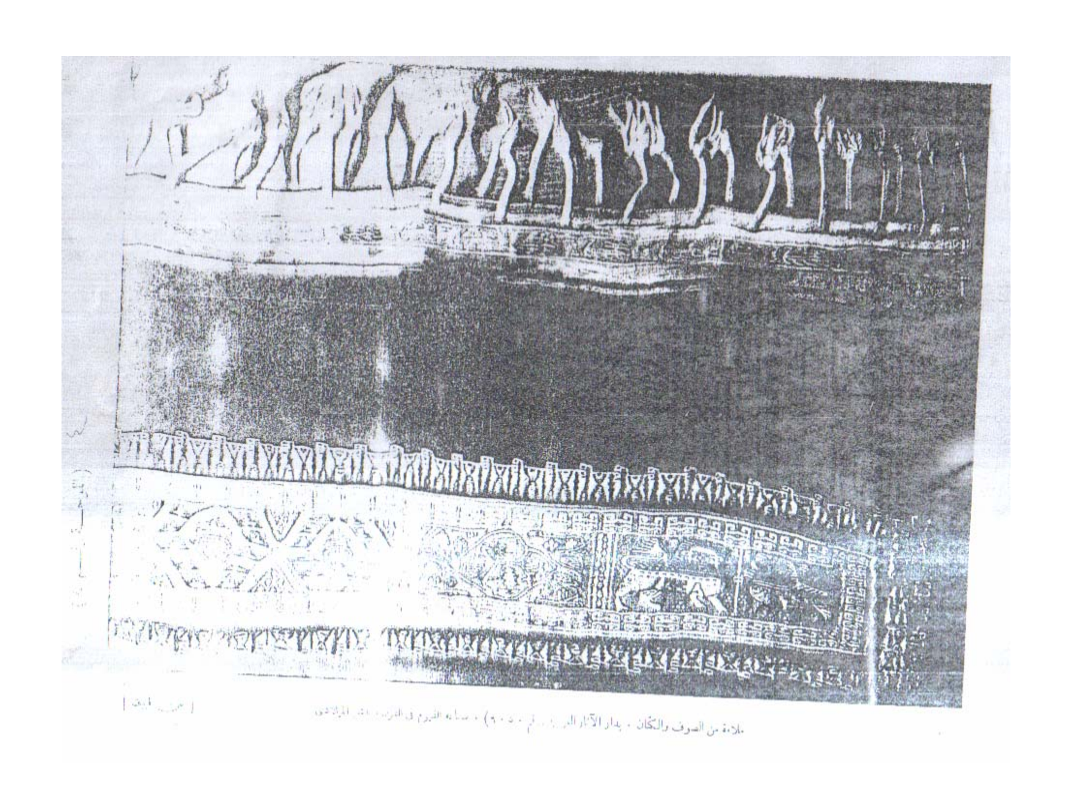
نقش على جص وجد في حمام فاطمي بجهة أبي السعود ، محفوظ بدار الآثار العربية (رقم ١٣٨٨٠)

[عن فييت]

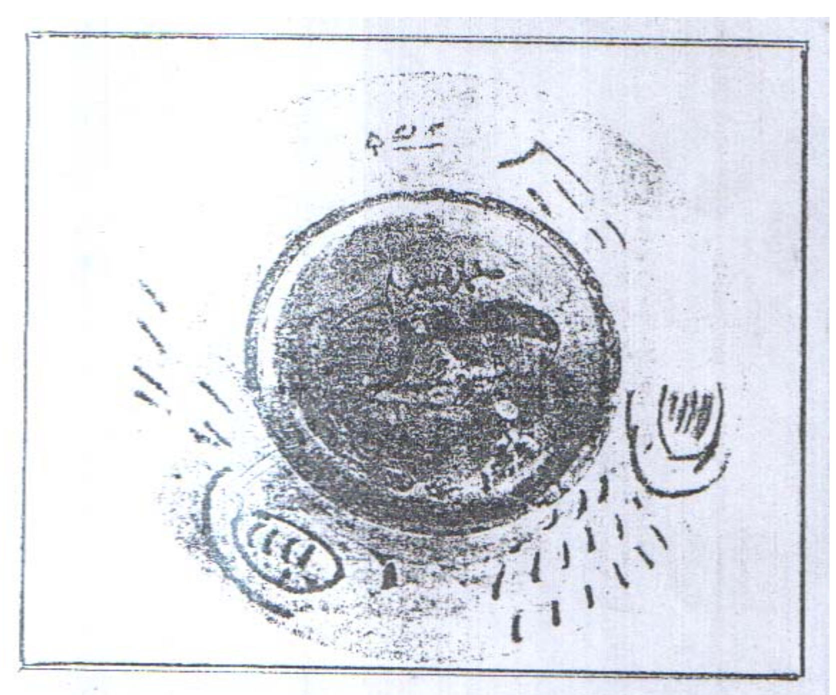


رسم على ورق ، بدار الآثار العربية (رقم ١٣٧٠٣) ، من العصر الفاطمي

[عن فييت]



ملاءة من الصوف والكتان ، بدار الآثار [illegible]) ، صناعة [illegible]



قاع طبق من الخزف عليه توقيع مسلم وتلميذه جعفـــــــــــــــــر

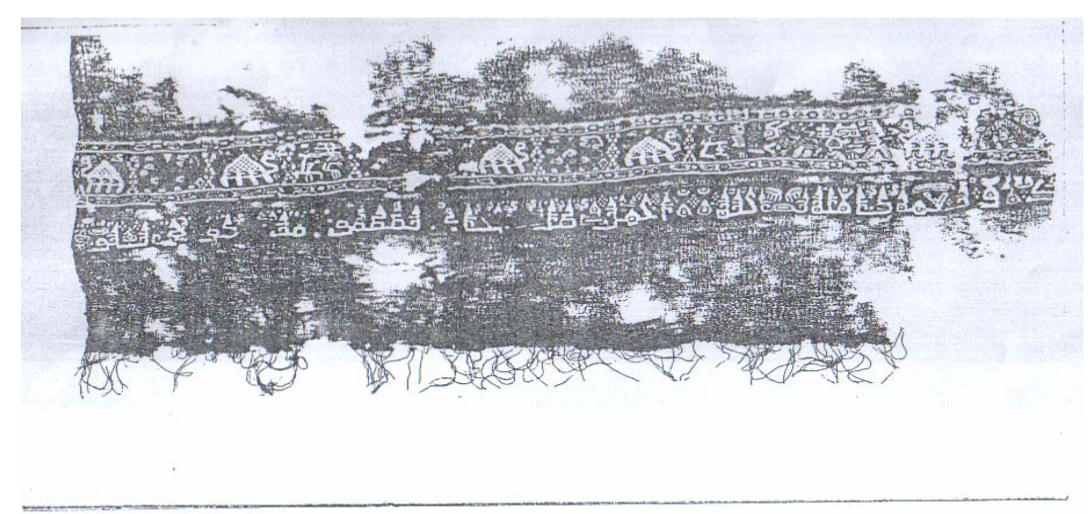
مسجله بمتحف الفن الاسلامى برقم : ١٦٦٩٦

شكل رقم (٦)

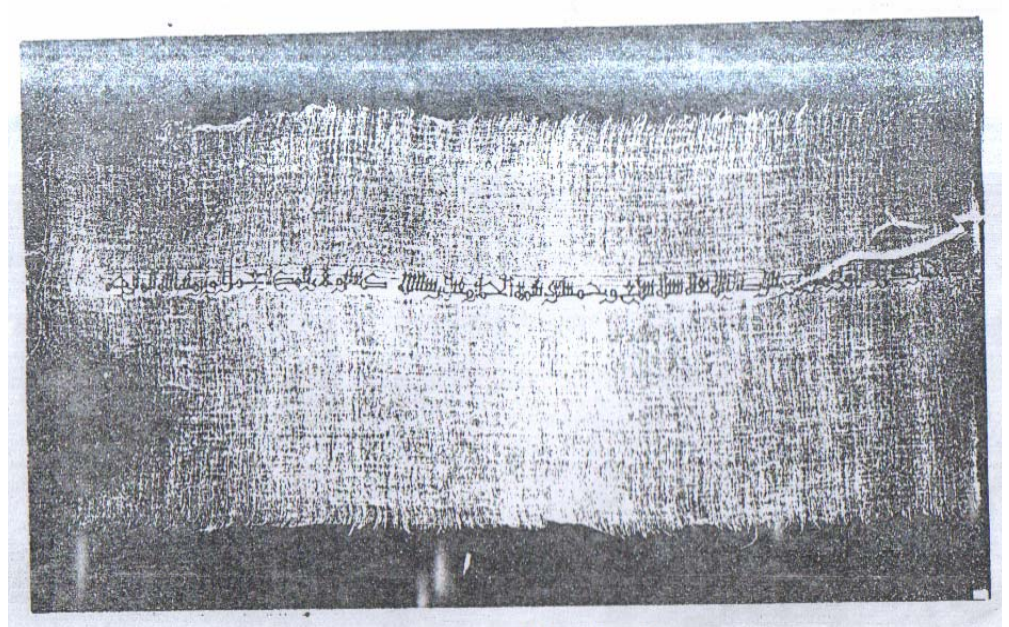


قاع اناء يظهر فيه توقيع جعفر المعاصر لمسلم بن الدهان من النصف الاول
من القرن الحادى عشر الميلادى

شكل رقم (٨) .



قطعة نسيج من الكتان والصوف من صناعه الفيوم فى القرن الثالث والرابع بعد الهجـــــــــرة
(عن د . زكـى محمـد حسن كتاب فنون الاسلام)
شكل رقم (١٠)



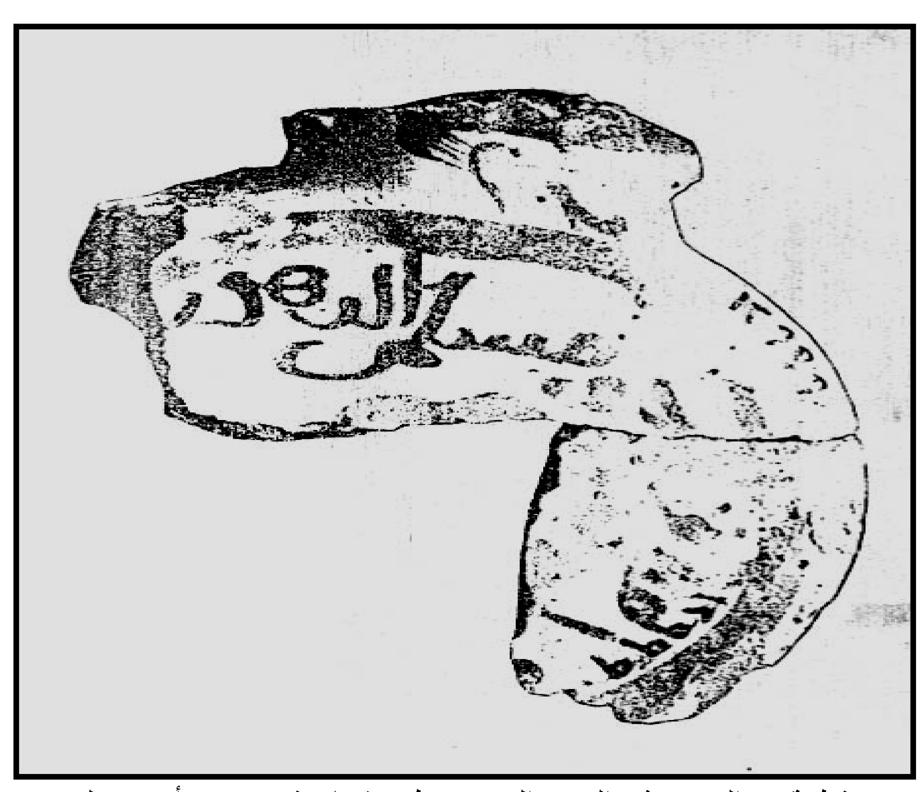
قطعة من النسيج المصنوع فى مصـــر سنة ٣٥٧ هـ

شكل رقم (١١)



قاع اناء يظهر فيه توقيع جعفر المعاصر لمسلم بن الدهان من النصف الاول من القرن الحادى عشر الميلادى

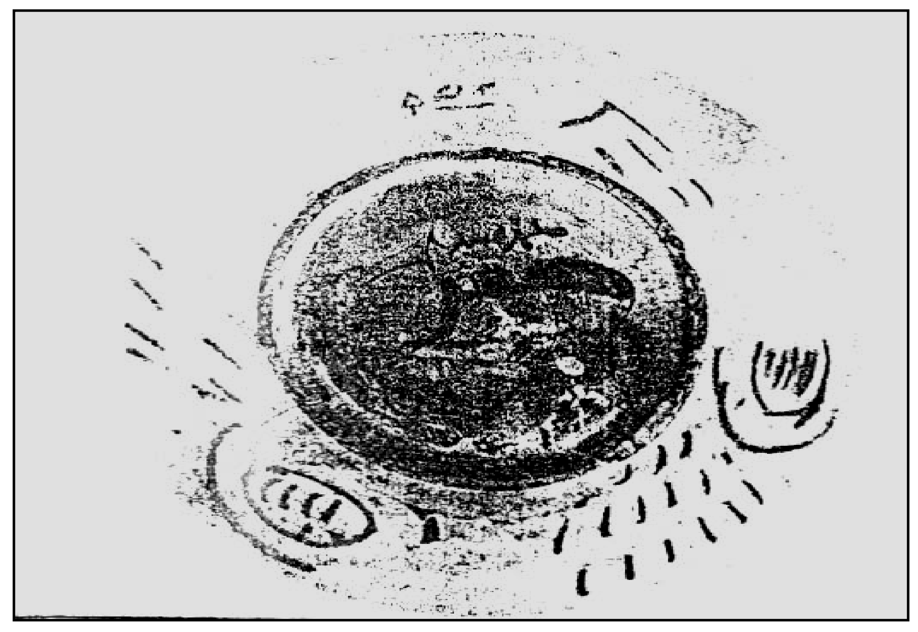
شكل رقم (٨)



قطعة من الخزف ذي البريق المعدني يظهر فيها توقيع مترف أخي مسلم

مسجلة بمتحف الفن الإسلامي رقم: 12999

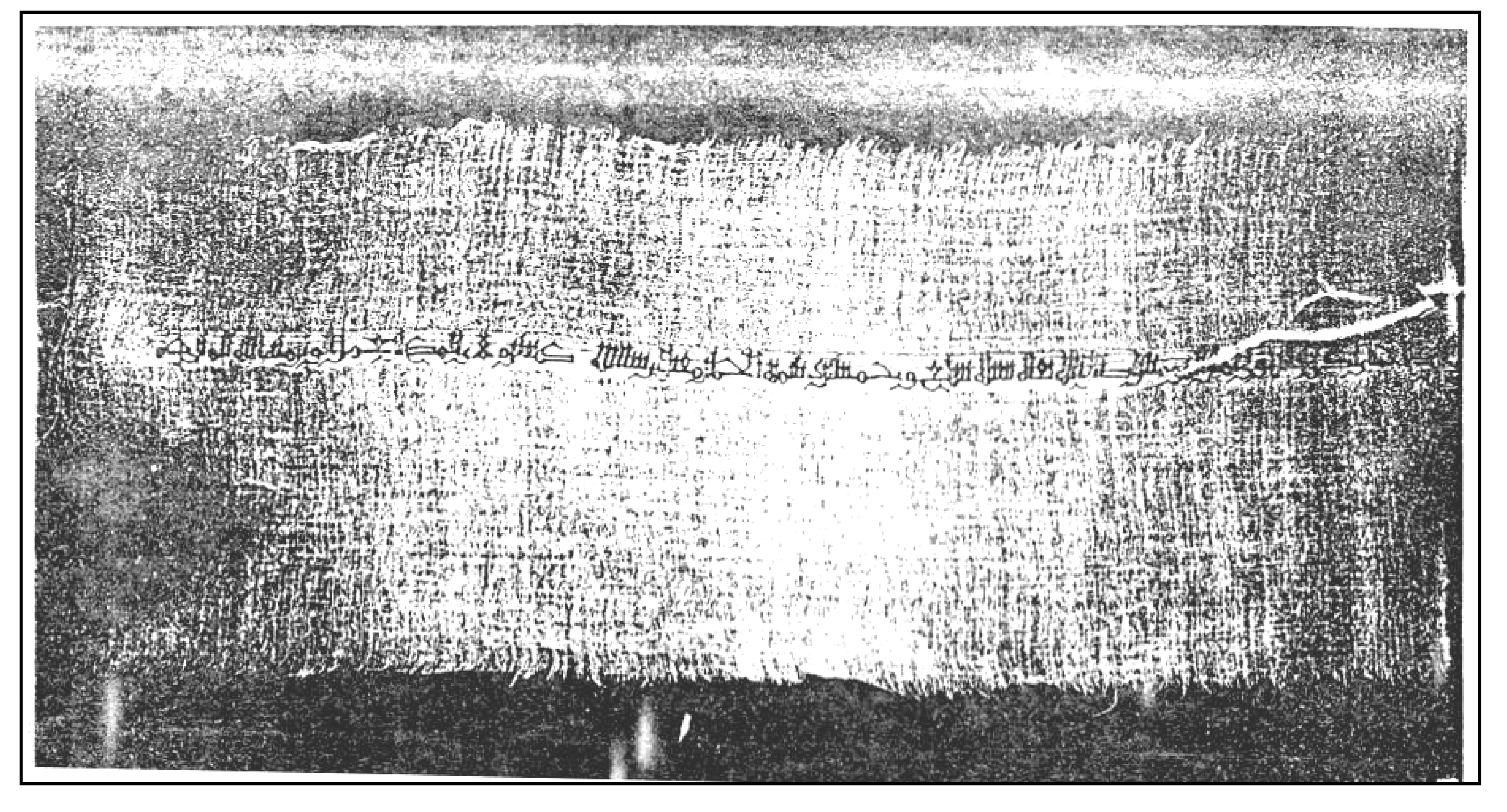
شكل رقم (   )



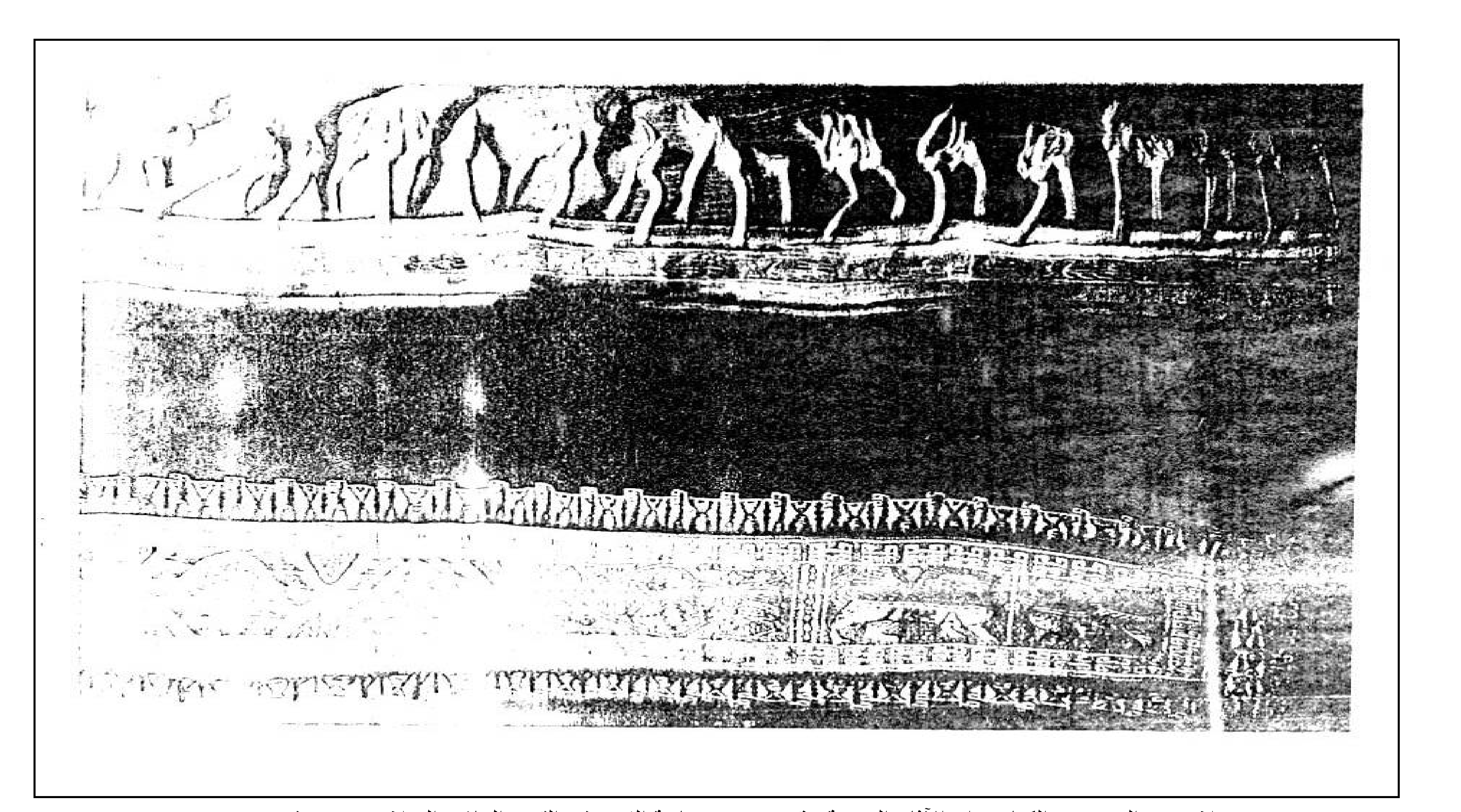
قاع طبق من الخزف عليه توقيع مسلم وتلميذه جعفر

مسجلة بمتحف الفن الإسلامي برقم: 19696

شكل رقم (   )

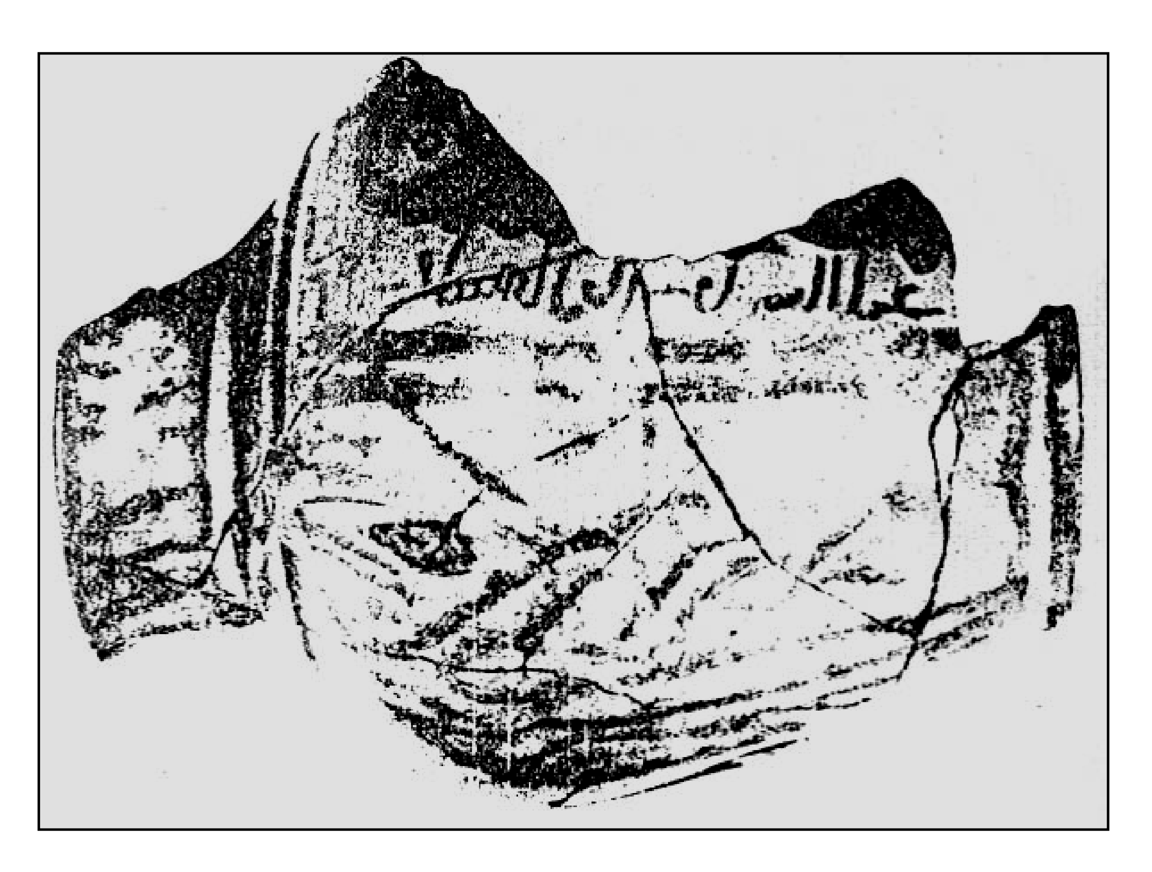


قطعة من النسيج المصنوع في مصر سنة 357هـ شكل رقم (   )



ملاءة من الصوف والكتان بدار الآثار العربية رقم 9050 صناعة الفيوم في القرن العاشر الميلادي [عن فييت]

لوحة رقم



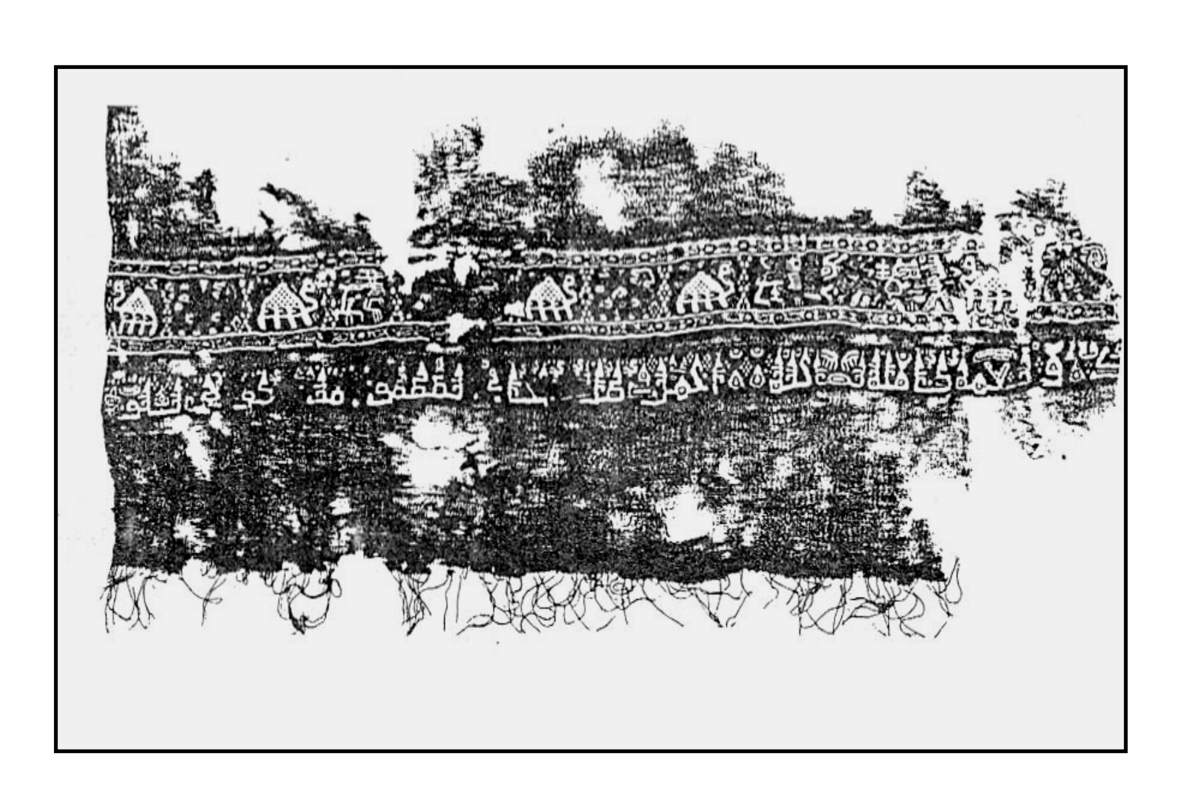
جانب من قدر من عمل علي البيطار، مسجل بمتحف الفن الإسلامي برقم 16968

شكل رقم (   )



قاع إناء يظهر فيه توقيع جعفر المعاصر لمسلم بن الدهان من النصف الأول من القرن

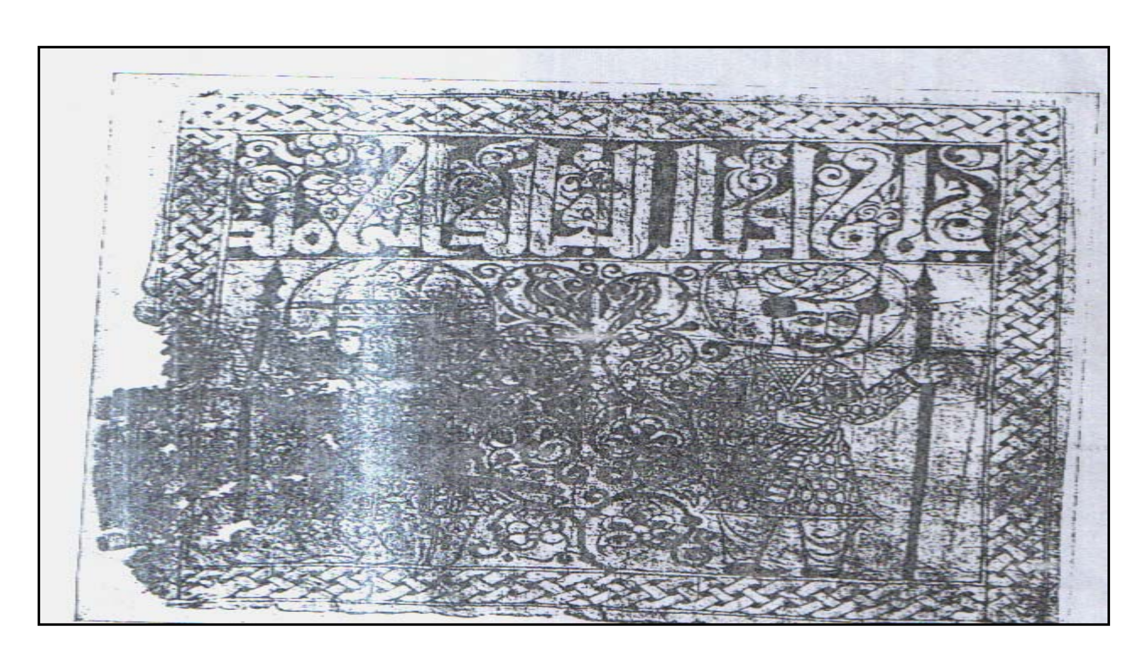
الحادي عشر الميلادي، شكل رقم ( )



قطعة من نسيج الكتان والصوف من صناعة الفيوم في القرن الثالث والرابع بعد الهجرة

(عن د/ زكي محمد حسن، كتاب فنون الإسلام)

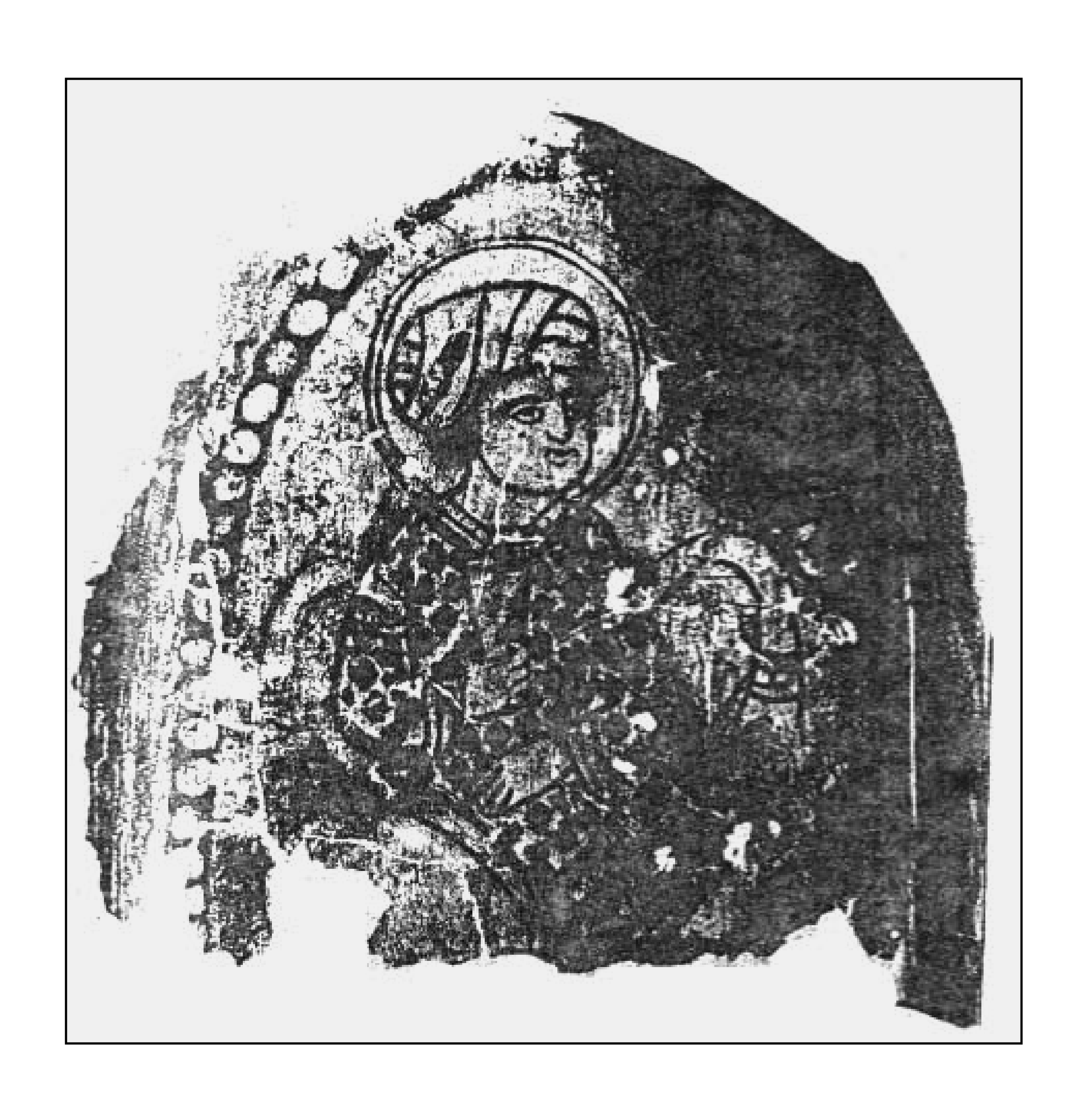
شكل رقم (   )



رسم علي ورق بدار الآثار العربية (رقم 13703) من العصر الفاطمي

[عن فييت]

شكل رقم (   )



نقش علي جص وجد في حمام فاطمي بجهة أبي السعود
محفوظ بدار الآثار العربية رقم 13880 [عن فييت]

الخـاتـمة

وبعد، فقد عرضت في هذه الدراسة للطوائف الحرفية ودورها في الحياة العامة في مصر في العصر الفاطمي، متتبع ظروف هذه الطوائف وأحوالها من كافة جوانبها، ومدي تأثيرها في الحياة العامة، ومن هذا المنطق كان اتجاه هذه الدراسة وتبويبها على هذا النسق.

وظهر جليا أن الطوائف الحرفية كانت تنتظم في نقابات مختلفة منذ العصر الروماني والبيزنطي، واستمرت تحافظ على تقاليدها الموروثة بعد الفتح العربي، خاصة في مسائل التدريب والتعليم والترقي لهؤلاء الحرفيون والصناع الذين كانوا يتوارثون الحرف عن آبائهم وأجداهم، ولم يطرأ أي تعديل يذكر على هذا النظام سوى تغيير الاسم من نقابة إلى طائفة.

وكشفت الدراسة أن الطائفة الحرفية كانت تضم مجموعة من الأفراد تمارس نشاطا حرفيا واحدا في مكان ما تعرف به، ولها نظم وتقاليد تحكمها وتسير عليه، ولها رئيس أو مسئول يتولى أمرها ويمثلها أمام الجهات الحكومة، وكان يطلق عليه في العصر الفاطمي شيخ الطائفة.

كما أوضحت الدراسة من خلال المصادر أن الطائفة ظلت طبقة واحدة ينضوي داخلها الأسطى أو المعلم والصانع والصبي المبتدئ، وظل كل فرد يؤدي دوره حسب معايير محددة، كما ظل المنتج الحرفي دون تغيير في الطوائف منذ نشأتها وإن تغيرت الأساليب على المنتجات وتطورت مع مرور الزمن حتى بلغت أوج ازدهارها في العصر الفاطمي.

وتعرضت الدراسة للمظاهر التي أدت إلى ارتباط أهل الحرف وتماسكهم في العصر الفاطمي في ظل نظام الطوائف الذي كان يحكمهم وينظم العلاقات فيما بينهم، سواء في الأماكن التي يمارس فيها النشاط الحرفي أو في محل السكني، والذي جعل لكل طائفة حرفية سوق أو مجموعة حوانيت داخل السوق الكبير تمارس فيه الأعمال، وهو ما يعني نظام التقسيم النوعي والمكاني للأسواق، وجعل أيضاً كل طائفة تنفرد بإنتاج وعرض نوع معين من النشاط، وهو ما يعني كذلك نظام التخصص في إنتاج السلع وبيعها، مما زاد من تماسك وتكتل أصحاب الحرف، وقد أوضحت المصادر أن الدولة الفاطمية قد راعت هذا النظام، فأنشأت الأسواق وحافظت عليها وقامت بتقسيمها وتنظيمها ووفرت فيها سبل الحماية والأمن والاستقرار، وساوت بين أهل الحرف جميعاً في المعاملة بغض النظر عن دياناتهم .

وعلى صعيد النشاط الاقتصادي فقد كشفت الدراسة بجلاء عن الدور الاقتصادي الكبير الذي لعبته الطوائف الحرفية في الحياة العامة من خلال اشتغالها بمختلف الحرف والصناعات مثل صناعة النسيج والزجاج والمعادن والأخشاب والمواد الغذائية وغيرها من الصناعات الرئيسية، إلى جانب بعض الحرف والصناعات الشعبية البسيطة مثل حرفة السقاءين والطباخين والأمشاطين والمراوحين والحصريين وغيرها من الحرف البسيطة التي يحتاج إليها الجميع في حياتهم اليومية.

وكشفت الدراسة عن دور الدولة الفاطمية في مساندة أصحاب الحرف في هذا المجال، حيث وفرت لهم ميادين العمل والإنتاج لممارسة أعمالهم في أنحاء البلاد، فأقامت المنشآت والمصانع الحكومية الخاصة إلى جانب المصانع والمحال والحوانيت والأسواق العامة، ووفرت لهم كافة مستلزمات الإنتاج والتصنيع من المواد الخام المتوفرة في البلاد، إلى جانب الحصول على بعض المواد الخام التي لا تتوافر بها من الخارج.

كما ساعدت العلاقات الطيبة بين الدولة الفاطمية وجيرانها من فتح أسواق خارجية لتصريف منتجات أصحاب الحرف إلى هذه الدول، كما فتحت أبوابها أيضا أمام القادمين إليها من كل مكان خاصة التجار والمهرة من الحرفيين والصناع للعمل في مصر، وسهلت لهم سبل المواصلات وأمنتها، وأقامت لهم المنشآت والمرافق التي تخدم نشاطهم الحرفي، مثل الفنادق والقياسر والوكالات والخانات، ووفرت لهم فيها أسباب الأمن والاستقرار، فانتعشت الأنشطة الاقتصادية في البلاد وجني الفاطميون من وراء ذلك أموالا طائلة كان الهدف منها بناء اقتصاد قومي يدعم دولتهم.

كما كشفت الدراسة أن الدور الاقتصادي الذي قامت به الطوائف الحرفية في رخاء وازدهار الحياة الاقتصادية في العصر الفاطمي، كان يتخلله عوامل سلبية أثرت فيه، منها كثرة الرسوم والضرائب التي فرضها الفاطميون على أصحاب الحرف وعلى أنواع الصناعات، حتى شملت المواد الخام والآلات المستعملة وأما كن الصناعة، وكذلك رسوم دور الصناعة كدار العيار ودار الضرب، وغيرها من الرسوم والأموال الهلالية التي تدفع على الأملاك والعقارات المؤجرة من حوانيت ومحال وأسقف دور وغير ذلك والتي تدفع في نهاية كل شهر.

ومن العوامل التي كشفت عنها الدراسة من خلال المصادر سياسة الاحتكار والحظر التي أنتجها الفاطميون على العديد من مظاهر النشاط الاقتصادي في البلاد، بهدف زيادة مواردهم المالية، فاحتكروا موارد الشب والنطرون والنفط، وكذلك بعض المعادن والأحجار الكريمة والكنوز والدفائن من باطن الأرض، واستغلوا موارد الغابات من الأخشاب، وعملوا على إنشاء المتجر الخلافي (المخزن) لتخزين المواد الخام والسلع الرئيسية والاتجار فيها بعد ذلك بهدف تحقيق أرباح من وراء ذلك، كما فرضوا سياسة الحظر على بعض السلع من الإنتاج والتداول، إلى غير ذلك من صور القيود التي تحمل آثارها أصحاب الحرف والتي كانت تقلل من مكاسبهم ودخلهم العام.

إلى جانب ذلك كانت هنالك عوامل طبيعية متمثلة في ماء النيل وما يحدثه من زيادة أو نقصان من وقت لآخر وما ينجم عنه من أزمات اقتصادية زراعته وصناعية وأثر ذلك على أهل الحرف، ورغم محاولات الفاطميين التدخل لوقف خطر الكوارث والمجاعات وتخفيف أثرها على العامة إلا أنه لم تكن هنالك سياسة واضحة تعتمدها الدولة للتصدي لمثل تلك الأمور الخطيرة بل كانت الحلول تأتي عفوية مما أدي إلى تكرار حدوتها من وقت لآخر.

كما لعبت الاضطرابات السياسية والمذهبية دورا في التأثير على دور الحرفيين في الحياة العامة والمتمثل في الحروب والثورات التي خاصتها الدولة مع أعدائها في الداخل والخارج وما كان ينفق على ذلك من الأموال الباهظة التي كان يتحمل العبء الأكبر فيها أهل الأنشطة الاقتصادية في صور رسوم والتزامات مالية.

ولما كانت هذه الطوائف جزء من المجتمع المصري، وكانت أنشطتها تمس صوالح هذا المجتمع، فإنها كانت تخضع لإشراف الدولة، وهذا ما كشفت عنه الدراسة من خلال وظيفة المحتسب وأعوانه من عرفاء الأسواق وأمناء الحرف والصناعات، ودورهم في الإشراف والرقابة على الأنشطة الحرفية المختلفة وعلى المشتغلين بها، فأظهرت الدراسة دور المحتسب وأعوانه في الإشراف على دور الصناعة كدار العيار ودار الضرب لضبط عيارات وأوزان أصحاب الحرف والتفتيش عليها لحماية المستهلكين من الغش في الكيل والميزان، والأخذ على يد المخالفين وردعهم.

إلـى جانـب الإشـراف المباشـر علـى الأسـواق ومـا بهـا مـن سـلع ومنتجـات، ومـا يؤمهـا مـن حرفيين وتجار فـي كافـة مجـالات الإشـراف، سـواء فيمـا يتعلـق بـالمجـال الاقتصـادي أو الصـحي أو الاجتماعي والأخلاقي للتأكد من جودة السلع والمنتجات ومطابقتها للمواصفات المطلوبة، والتأكد من سلامتها من الغش والتدليس في الصناعة أو الصلاحية أو من الناحية السعرية.

وأخيرا تعرضت بالدارسة لحياة أرباب الحرف الاجتماعية وعلاقتهم بالدولة من خلال مشاركتهم في المناسبات الاجتماعية المختلفة والتي كان لها تأثير مباشر على أرباب الحرف سلبا وإيجابا.

وكشفت الدراسة عن دور الحرفيين فـي المواسم والأعياد الدينية المصرية والاحتفالات العامة والخاصة للدولة، وكذلك دورهم في الكوارث والأزمات وأثناء الغلاء والمجاعات والأوبئة التـي تحـل علـى الدولـة مـن آن لآخـر، كمـا أظهـرت الدراسـة أن العـادات الاجتماعيـة الخاصـة بالحرفيين، سواء فيما يتعلق بالاحتفالات الأسرية أو نظام المعيشة كانت كغيرها من عادات وتقاليد بـاقي شـرائح المجتمـع المصـري الـذي عاشـوا فيـه سـويا، إلا أن ارتبـاط أهـل الحـرف ومشـاركتهم بعضهم البعض كان أكثر وضوحاً من غيرهم.

أما عن علاقة الدولة بأرباب الحرف فقد كشفت الدراسة أن الدولة الفاطمية كانت حريصة على استقرار أحوال الطبقة العاملـة فـي مصـر مـن أجل استقرار أحوال البلاد، فاهتمت بـالمواقع والأماكن التي يمـارس فيهـا النشـاط الحرفـي، فأقامـت لهـم المصـانع والحوانيت والأسـواق، وقامت بتنظيم مواقع أصحاب الحرف فيها وأمنتها لهم، وتعاملت معهم بأسلوب يتسم بالمحافظة على أموالهم وممتلكاتهم وحمتها من الاستغلال، أو التعرض للظلم والاعتداء سواء بالسلب أو النهب أو المصادرة، وكانت الدولة تتدخل من جانبها خاصة في الأزمات لتخفيف بعض الأعباء المالية عن أصحاب الحرف والمتمثلة في بعض الرسوم والضرائب من آن لآخر.

وأوضـحت الدراسـة أن الحرفـة كانـت لا تشـكل عائقـاً أمـام أصـحابها فـي تحصـيل العلـم والاشتغال به، فكان منهم العلماء والفقهاء وطوائف الكتاب وأهل الأدب وغيرهم ممن بلغوا المكانة العالية والمنزلة السامية في نفوس الناس عامة، وفي نظر الخلفاء والحكام الفاطميين بصفة خاصة، لأنهم كانوا يجمعون بين اشتغالهم بـالحرف والصنائع فضلاً عمـا كـان لهم من نشاط ملحوظ في

البحث والتأليف في علوم اللغة والأدب وغيرها، ولم تكن هذه العلوم حائلاً بينهم وبين الاشتغال بالحرف والمعايش الأخري، والتي كانت تعود عليهم بالنفع المادي والمركز الأدبي، فضلاً عن مشاركتهم في ازدهار الحياة الحضارية ورقيها في كافة مجالات الحياة اليومية بفضل الجمع بين العلم والحرفة.

كما بينت الدراسة أن الثراء وسعة اليد كانت من المعايير التي تحديد المركز الاجتماعي للفرد في العصر الفاطمي، وأن غالبية الحرفيين والصناع بالفسطاط والإسكندرية وغيرهما في المدن والأقاليم المصرية، كانوا يمتلكون المصانع والمحال والحوانيت التي كانت تدر عليهم أرزاقاً واسعة، ولا شك أن هؤلاء كانوا يمثلون مياسير التجار وأرباب الحرف، خاصة المعلمين منهم وشيوخ الطوائف وقد تمتعوا بالمكانة الاجتماعية العالية أيضاً في نظر الحكام وفي نفوس المصريين .

Handcraft Guilds And Their Role. In Public Life In Egypt, During Fatimid Period

(358 – 567 AH / 969 – 1171 AD)

Handcraft guilds are one of human organization which have an important role in the life of Egyptian community. In the field of handcraft arts and industry, the beginnings of this system appeared in Fatimid period, in places where members of different economic activities are gathered together, in the first place the large public markets in Egyptian towns, where these markets were divided, regulated, and nominated after per handcraft. Every handcraft had had its special system which had been known as system of guilds .

On the head of this system there was a chief man or a man responsible for every handcraft guild. This man was known during Fatimid period as ***sheikh al tta efaha*** . He was chosen by old men of the handcraft . He regulates their matters and is responsible for them and their attitudes towards Fatimid government. This man had an assistant called ***nakeeb al tta efah***a (corperator of the guild). He assists the chief in all affairs which are due upon him whether holding meetings or special meeting for the promotion of the beginners or other matters.

These guilds were considered school of arts to supervise the preparation of apprentices and training them to be manufacturers then become trainers inside the guild. These traditions and pursuance of

regulations of the guild had been important factors to preserve the standard of the craft and perfecting the process of industry.

Every handcraft guild includes three levels which belong to the handcraft. On the head a chief called ***usstta*** or ***mo-aalem*** who is responsible for training and teaching those whom under his level in the handcraft. He is more acquainted and experience about the handcraft The manufacturer comes after the ***usstta*** in the process of manufacture as he knows all secrets of the handcraft. After him comes the apprentice who has marginal services such as sweeping and cleaning the place and fetches all what his trainer needs.

In using the system of guilds and performing according to its traditions helped much in having handcraft men and manufacturers concerted and joined together whether in the places where they perform the craft activity or in the place where they live together. In addition to that dividing the general markets into specialized markets whether in production or in one craft, this has increased their concrete. We hardly heard about any kind of conflicts or competition among them.

Fatimid government encouraged this system and helped to its stability. They furnished them with security and protection in places of work and treated them equally regardless of their religions. These handcraft guilds played an important role in the life of Egyptian population, in the fields of crafts and industries, whether it was large industries such as textile industry, which was very famous during

Fatimid period, glass industry, metals and wood industries, nourishment industries and others, or simple industries such as leather industry, waxes, oils, bread and others. There were also public crafts such as water carriers, grinding grains, cooking, and breeding bees which public needs in their daily life. These mentioned sorts were performed by craft men and manufactures inside establishments and factories either they were belong to the government or private and in shops besides the public markets.

It is important to mention that craft men appeared inside***, quyasser, hotels, wekalat, khanat***, and other establishments which were built by the government so as to serve this kind of activity of craft men and traders which were either citizen or foreigners. The government furnished all means of protection security and stability for them. This policy encouraged those men to come to Egypt from every where to work in Egypt. The government made efforts to establish foreign markets for those people helping them to sale their productions in these countries that was due to good relations with neighbor countries. In consequence economics stabilized. Aspects of life of craft men flourished and their different productions prospered.

This great and important economic role of craft men in Egypt was affected by many factors which faced it from time to time . first of them had been duties and taxes which were numerous and excessive which Fattmids imposed upon craft men and different kinds of articles specially row materials , even places of manufacturing . In addition to

that the duties and funds which were imposed upon proprieties and buildings of craft men such shops , roofs of courts , and other obligations which absorbed their gains .

Fatimid government used monopolizing policy for some articles so as to protect local production. The government monopolized wood from forests, naphtha, alum, natron, and other kinds of minerals and precious stones for her own benefit. In addition, the government banned circulating some articles and some hand craft production. For example of the last governmental attitude wine industry which was practiced by Egyptian Coptics, it was one of the prosperous industries during Fatimid period, because it had great returns for those who were engaged in this industry. There were also some articles and hand craft production which were prohibited because of sheitt doctrine. This last attitude affected the production.

Doubtless, natural factors affected the activities of craft men and their role in public life ,i.e. Nile flood, which in some year's increases and decreases in others. In consequence the country faces economic, agricultural and industrial crises. In these cases a sharp drop in hand craft production happens or the country faces stagnation in markets for articles and production because of a shortage in purchasing power.

The political factor is not less effective factor than the natural one in affecting directly on hand craft men. Wars and revolts which the Fatimid government faced with enemies inside and outside the

country and heavy weightened the government with excessive expenditures. The burden of these expenditures fell upon all who works in economic activities specially craft men and traders in the form of financial duties and taxes.

In addition to interior political disturbances in administerial establishments that affected craft men either drastic change or arrests or assassination of one of the important officials, because the country was affected by this accident, especially those who took part in all economic activities in markets because the deeds of plundering and spoiling on the hands of hostile elements of soldiers to funds and properties of craft men, above this markets were to be closed in these circumstances lest conflicts should arouse among them.

It is necessary to mention that the conflict among soldiers parties played a role in this matter, because these parts were disintegrated, and they were of numerous origin opposing each other as they were different in race, color, habits, customs, attitudes and aims. Each party tried to control the power in order to achieve personal aims and gaining the great benefits. The result was disturbances, economic hindrances as a result of the declination of economic activity. Then craft men stopped practicing their activity.

On account of main principle that economic activities and those who are engaged in them of craft men and traders are valid indication of stability or disturbances of matters, so they were under the supervision of the government directly so as to be able to control this

supervision by a man called ***al mohtasep*** (aedile) who represents the government and his assistances such as ***orafaa al aswak*** (monitors of markets) and the ***omana-a*** (guardians) of crafts and different industries. Because of this economic development which the Fatimids introduced in Egypt the aspects of supervision were various al ***mohtasep*** took the responsibility of supervision upon ***daar al sena-ah*** (arsinals) such as ***dar al eyaar*** (standardizing house) so as to be able to control weights and standards that are used by craft men and detecting them from time to time in order to protect the people from cheating of weight balance or measurement , and to punish those who cheat people.

Al mohtaseb and his assistances achieved their responsibilities in supervising craft men every where, and inside the places where they work, to watch all processes of manufacture. The registers of ***al hesbah*** indicated to the importance of the role of ***al mohtaseb*** in Egypt during Fatimid period. In economic field his functions were numerous , its existence and its stability indicates feelings of community of the strict regulations in guilds and populations, the stability of prices, the activities in markets and the rightness of scales and measurements . In fact any disturbance leads to sharp decline in the whole economic of the country. Therefore ***al mohtaseb*** used to visit the markets and shops where craft men and traders work, then he detect their products and their quality , good or bad, He detest cheating in measurements, scales and prices. He detest the sewers,

decorator , butchers, upholsterer, godmothers and shoemaker and others.

Al mohtaseb and his assistances detected the articles and productions of craft men from hygiene aspects, therefore he supervised the bakers, roasting , fish sale men, water carriers, cookers, and others, so as to protect the general health of people.

Besides supervising the conducts and morals of craft men in places of their work and in treating the customers in markets and shops, ***al mohtaseb*** supervised swimming trainers, teachers in ***kottab*** and directed porters, He directed owners of ships not to overload their ships to protect their prosperities and men from risks of drawing. He detected the conducts of people in the street. He prohibited craft men and people from sitting in the streets, and not to extend the ***mastaba*** at the street. He supervised the application of building regulations and all things that hinder the traffic through markets, and other regulations of morals that indicated to a civilized community .

Craft men have an important social role through their participation in general life in Egypt. They participated in all social occasions which Fatimids innovated from its first day. These were numerous and different such as Islamic celebrations and feasts. These were difficult to be calculated , such as the celebration of the ***new hegrah year***, the celebration of ***ashora-a***, the month of Ramadan, ***ead al fetter, ead al addhha***. It is worthmentioned that

those people participated in fraternity the Coptic in their occasions and celebrations such as ***ead al shaheed*** (martyr) , ***ead al nayrooz***, ***ester day***, nativity and ***ead al ghattas***, and other occasions either Coptic or Jewish in Egypt . sprit of participation manifested itself in fraternity among Moslems and Coptics . Markets were full of all articles for both celebrations and feasts.

Craft men participated in general Fatimid celebrations in additional to special official celebrations such as Nile day, going to Joseph prison for blessing, and the day on which the navy is prepared for fighting enemy or returning victorious and other public occasions . Craft men used to participate in the special occasions such as traveling for hunting, a new birth for the caliph, on the death of a caliph and succession of a new one or the promotions for a leader and other occasions for which the markets and shops were decorated, and the shops were full of different articles to face the needs of these occasions. Craft men were participating in paying benefactions, and donations, and charities for helding these occasions, specially going to Joseph prison. It was collected from markets. Procession or the celebration used to pass through markets in order to be seen by all sorts of people.

The participations of craft men in facing calamities, economic crises , high costs of living , famines and epidemics were not less than their celebrations and feasts, but there was alternative affection and affection, that craft men were injured in case of instability. But these

crises forced all craft men to join together for facing these hard situations. Either by filling the markets with grains and articles or participating with government in reducing prices. The most sharp crises had been during the reign of Al Mustanser. He called Wali Aqka, Badr al Gamali, to help in controlling matters in Egypt. On his way to Egypt , he called all craft men and traders from large industrial towns such as Tanees, Damiatta, Beheerah, and others and from all he could obtain the necessary funds to face the situation.

The resources pointed out to one of rich people in Fustaum who had ships and other prosperities which could not be calculated. The government asked him to render grains for facing the crises, he said, "I have a quantity of grains enough to feed the population of Egypt – Fustaum – for six years" There are other examples of good relations and participations.

As for social customs of craft men either it was familial occasions such as marriage, new birth , ***sebooaa***, circumcision, consolatory, grieve, as other customs in Egyptian community.

As for among themselves, this aspect was more apparent, that was because craft links and joined matter that join them together. They exchange congratulations in matters of marriage and birth and exchange consolations in matters of death or accidents. women has to play the same role as her husband. She plays her role in familial life and in his craft. Sometimes women have familial Job besides spine and textile, she was as a midwife or a visiting lady's maid, or an

engager or other job to help in her family life burdens. Other than her role in the community in which she lives.

As for the relation between the Fatimid government and craft men, all sources assured that it depended on equality and forgiveness. The government treated all members of crafts an equal foot regardless of their religion. They used to attend official occasions and other occasions with state men and elite. For example when Gawhar al Seqly (of cicely) come to Egypt, before his entrance the prominent traders and craft men went to meet him asking him security. They were in relation with caliphs and ministers presenting their articles and production. Those officials used to respond to their wishes and needs in exchange those presented good quality articles. They had special and good relations with caliphs and state men.

The Fatimid government gave great attention to craft men. Different kinds of establishment, factories, shops and markets were established.

The government divided markets according to kind of crafts. It furnished all preparations and regulations to keep them out of risks of fire or dust. It facilitated the traffic in order to help in facilitating all transactions. The government made the markets in a unique civilized picture. The government moved the harmful establishments and factories outside places of residency so as to keep people away harm.

The Fatimid government was very watchful to deal with craft men and trader in a way to protect their properties and funds out of

damage, utilizes and confiscation. It decreased some duties and taxes in time of economic crises. It exerted efforts to pane roads and secured them by establishing garrison at parts in order to be able to exported and imported without any difficulties .It encouraged foreign craft men and traders to come to Egypt and established protection and stability for them. It built ***quyaser,*** hotels***, wekalat and khanat*** for their stay and to practices their stay and to practiced their affairs in peace and security.

Craft men and traders enjoyed their higher social status in Egyptian community. They linked between the craft and knowledgment. They were very famous during Fatimid period. We found among them scholars, Jurishedictions, authors , physicians and engineers. These kinds of knowledgment did not hinder than from perfecting their different crafts, from which they going both material and moral benefits.

Among those scholars who engaged in silk merchant, weaving, sewing. Some engaged in copying books, covering and buying them. Some engaged in making writing articles, turnering glass, minting ***darahem*** and ***dananeer***, making geometrical designs and building as an industry. They engaged in building and making observations, manufacturing metal tools, making copper vessels, making statues, making sharpeners, beside physician and lye dust. They engaged in making leather, mats, fans, and other industries.

Those people reached the high place in the eyes of caliphs and people, specially ***mo alemen***, ***sheyookh al ttawa ef*** . Most of them had large factories and large shops in Fustaum, Cairo, Alexandria and other Egyptian towns. These establishments gave them great returns as a result as a result their efforts which lead to the prosperity and stability of the country.

الطوائف الحرفية ودورها في الحياة العامة في مصر الإسلامية

في عصر الدولة الفاطمية

الطوائف الحرفية منظمة من منظمات المجتمع الإنساني لها دورها في حياة المجتمع المصري في مجال الفنون الحرفية والصناعية، وقد ظهرت بوادر هذا التنظيم في العصر الفاطمي، خاصة في الأماكن التي يتجمع فيها أصحاب الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وفي مقدمتها الأسواق الكبرى في المدن المصرية. ويتمثل هذا النظام في وجود رئيس أو مسئول عن كل طائفة حرفية كان يعرف في العصر الفاطمي بـ "شيخ الطائفة"، وكان يعاونه أحد المساعدين يعرف بنقيب الطائفة. وكانت هذه الطوائف من داخلها بمثابة مدارس فنية تشرف علي إعداد الصبية وتدريبهم ليكونوا بدورهم صناعا فمعلمين داخل الطائفة. وكانت كل طائفة حرفية تشمل ثلاثة مستويات داخلها ممن ينتمون للحرفة الواحدة، علي رأسها الأسطى "المعلم"، وهو الذي يقوم بتدريب وتعليم ممن هم دونه في الصنعة، ثم الصانع وهو يلي الأسطى في المرتبة وعليه مساعدة المعلم في أداء المنتج الحرفي لمعرفته للكثير من أسرار الحرفة، ثم تأتي مرتبة الصبي المبتدئ الذي هو تحت التدريب والتمرين، والذي يقوم ببعض الأعمال الخدمية والهامشية. وقد ساعد نظام الطوائف وإتباع تقاليدها علي ارتباط الحرفيين والصناع وتماسكهم سواء في الأماكن التي يمارس فيها النشاط الحرفي، أو في محل السكنى، وقد شجعت الحكومة هذا النظام وساعدت علي استقراره فوفرت الحماية والأمن لأهل الحرف في أماكن عملهم كما ساوت بينهم جميعا في المعاملة بغض النظر عن دياناتهم.

وقد لعبت الطوائف الحرفية دوراً هاماً في حياة الشعب المصري في مجال الحرف والصناعات المختلفة سواء كانت صناعات رئيسية أو حرف وصناعات بسيطة والتي يحتاج إليها الجميع في حياتهم اليومية، والتي مارسها الحرفيون والصناع داخل المنشآت والمصانع الحكومية الخاصة أو في داخل المصانع والمعامل الأهلية والمحال والحوانيت والأسواق العامة، كما برز دور الحرفيين والصناع داخل القياسر والفنادق والوكالات والخانات وغيرها من المنشآت والمرافق التي أقامتها الدول لتخدم نشاط الحرفيين والتجار، سواء النزلاء من داخل البلاد أو الغرباء الوافدين عليها من الخارج، ووفرت لهم سبل الحماية والأمن والاستقرار، مما شجع علي قدوم الكثير من هؤلاء الحرفيون والصناع إلي مصر من كل مكان للعمل بها.

وقد أثر علي هذا الدور الاقتصادي العظيم لأهل الحرف في مصر عوامل كثيرة كانت تتخلله من آن لآخر، كان علي رأسها كثرة الرسوم والضرائب التي فرضها الفاطميون علي أصحاب الحرف وعلي أنواع الصناعات المختلفة، وعلي المواد الخام نفسها وحتى علي أماكن الصناعة، إلي جانب سياسة الاحتكار والحظر التي انتهجتها الدولة الفاطمية علي بعض السلع والمنتجات، وكذلك بعض المواد الخام اللازمة للصناعة، فاحتكرت موارد الغابات من الأخشاب، وموارد النفط والشب والنطرون، وغيرها من بعض أنواع المعادن والأحجار الكريمة، لحسابها الخاص، إلي جانب حظر بعض السلع والمنتجات الحرفية ومنعها من الإنتاج والتداول. وقد أثرت عوامل الطبيعة أيضاً علي نشاط أهل الحرف وعلي دورهم في الحياة العامة، والمتمثل في ماء النيل وما يحدثه من زيادة أو نقصان من وقت لآخر، وما ينجم عنه من أزمات وكوارث اقتصادية زراعية وصناعية، وكذلك كان للعامل السياسي دوراً هو الآخر في التأثير المباشر علي أصحاب الحرف، والمتمثل في الحروب والثورات التي خاضتها الدولة الفاطمية في مصر مع أعدائها في الداخل والخارج، والتي كانت تكلف الدولة أموالاً باهظة في الإنفاق عليها، وكان العبء الأكبر منها يقع علي عاتق أصحاب الأنشطة الاقتصادية من الحرفيين والتجار في صور رسوم والتزامات مالية.

ولما كانت الأنشطة الاقتصادية والقائمين عليها من الحرفيين والتجار دليل علي استقرار أحوال البلاد أو اضطرابها، فكانت تخضع لإشراف الدولة المباشر، حتى تتمكن من السيطرة علي رقابتها، بواسطة المحتسب ممثل الدولة وأعوانه من عرفاء الأسواق وأمناء الحرف والصناعات، وقد تعددت أوجه الإشراف في ظل التطور الاقتصادي الذي أحدثته الدولة الفاطمية في مصر، في النواحي الاقتصادية، لمراقبة السلع والمنتجات من حيث الجودة والرداءة، أو الغش في الكيل والميزان، أو مراقبة الأسعار، كما باشر المحتسب وأعوانه سلع ومنتجات أصحاب الحرف من النواحي الصحية للمحافظة علي صحة الناس، إلي جانب الإشراف علي الأخلاق والآداب العامة لأهل الحرف في تأدية أعمالهم وإلزامهم بتنفيذ لوائح المباني وكل ما يعوق المرور سواء الجلوس في الشوارع والطرقات أو بروز مصاطب حوانيتهم فيها وكذلك في تعاملهم مع الزبائن وغير ذلك من الآداب العامة.

كما برز الدور الاجتماعي لأصحاب الحرف من خلال مشاركتهم في الحياة العامة في مصر، حيث شارك أهل الحرف جميعاً في كافة المناسبات الاجتماعية التي استحدثتها الدولة

الفاطمية منذ عهدها بالبلاد، وكانت كثيرة ومتعددة، منها المواسم والأعياد الدينية وغيرها من الاحتفالات والمناسبات الفاطمية العامة والخاصة، ولم تكن مشاركة أهل الحرف في الكوارث والأزمات الاقتصادية وأثناء الغلاء ووقوع المجاعات والأوبئة بأقل من مشاركتهم في الاحتفالات والأعياد، بل كانت أكثر أثراً وتأثراً، لأنها تعود علي أصحاب الأنشطة الحرفية بالضرر لعدم استقرار أحوال البلاد الاقتصادية، لذا كان أصحاب الحرف يتكاتفون جميعا للخروج من مثل هذه الأزمات، سواء بطرح المخزون من السلع في الأسواق، أو بعرض المنتجات فيها، أو المساهمة مع الدولة في تخفيض الأسعار.

أما عن العادات الاجتماعية الخاصة بالحرفيين، سواء كانت احتفالات أسرية، أو مآتم وأحزان، فكانت كغيرها من عادات المجتمع المصري، إلا أن دورهم في مشاركة بعضهم بعضاً كانت أكثر وضوحاً من غيرهم، بسبب الروابط الحرفية التي تجمعهم، والمصالح المشتركة فيما بينهم، وكانت المرأة العاملة تشارك زوجها في أعباء المعيشة الأسرية، وفي العمل الذي يحترفه فضلاً عن احترافها عمل خاص بالنساء وأهمية ذلك في الحياة العامة.

وعن علاقة الدولة الفاطمية بأرباب الحرف والمعايش، فأكدت المصادر أن هذه العلاقة كانت تقوم علي المسامحة والمساواة بين أصحاب الحرف جميعاً، وقد اهتمت الدولة بهؤلاء فأقامت لهم المنشآت والمصانع والحوانيت، وأنشأت لهم الأسواق ووضعت فيها بعض الاستعدادات والتنظيمات للمحافظة عليها، وعلي كل ما يعوق المرور بها. كما حرصت الدولة علي التعامل مع أصحاب الحرف والتجار بأسلوب يتسم بالمحافظة علي أموالهم وممتلكاتهم وعدم تعرضها للخسارة أو الاستغلال أو المصادرة، وقامت بتخفيف بعض الرسوم والضرائب عليهم خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية.

وقد كان لأصحاب الحرف والتجار في العصر الفاطمي مكانتهم الاجتماعية في المجتمع المصري، ومَن منهم من العلماء والفقهاء وطوائف الكتاب وأهل الأدب وغيرهم من الأطباء والمهندسين، ممن جمعوا بين العلم والحرفة، وقد كانت لهم المكانة العالية في نظر الخلفاء وفي نفوس الناس، وخاصة المعلمين منهم وشيوخ الطوائف الحرفية.

Craft Guilds And It's Role In Public Life In Islamic Egypt During Fatimid Period

Handcraft guilds are one of the human organizations which have an important role in the life of Egyptian community these guilds are controlled and regulated by definite rules, represented in one who is responsible for every craft.

This was known as sheikh al tta effaha. These guilds had been as technical schools responsible for preparing apprentices who should be manufactures and then trainers inside the guilds. Each guilds includes three levels on the head is the usual, who is responsible for training those apprentices, then the manufacturer who comes after al mo-aalem and helps him apprentice who is under training the apprentice has to do some marginal services. The system of hand craft guilds helps in joining and coherence of the hand craft men either in places of woke or in places of residence.

Hand craft guilds played an important role in the life of Egyptian people in the field of crafts prosperity and the industries either main industries or popular industries, which are very necessary in daily life. These processes which hand craft men poeticized inside the establishment and governmental factories are native workshops, in shops and public markets. Beside the role of craft men and manufactures the inside quyasser, hotels, wekalat, kahanat and at les establishments which were built by the government.

This important role of craft men was affected by many factors from time to time. On the head of these factors, the duties and taxes which Elaterid imposed Upson craft men, and on deferent kinds of industries and row materials, fatimid's used the policy of monopolizing and imposed the policy of banning upon some arterials and row materials which were very necessary for its own industries. A bone for mentioned the political and doctrine factors.

As the economic activities and theses who belong to them are valid indicator for the stability or disturbances they were under direct supervision of the government so as to be able to impose the control through and his assistances. They detect and ass articles during processes of manufacturing. They also ducted traditions and public behavior of hand craft men.

The social role of craft men was prom mint through their participations in all aspects of life. They have percolated in all social occasions besides their.

Participations in calamities and economic crises. They participated each other in all aspects of public life. The relation between the government and craft men based on equality and fraternity among all men regardless after beliefs. Among craftsmen there were samovars, jurisdictions and authors and others. These people reached high place in the eyes of Calihs and people.

(1)

Handcraft Guilds And Their Role. In Public Life In Egypt, During Fatimid Period

Handcraft guilds are one of human organization which have an important role in the life of Egyptian community. In the field of handcraft arts and industry, the beginnings of this system appeared in Fatimid period, in places where members of different economic activities are gathered together, in the first place the large public markets in Egyptian towns. On the head of this system there was a chief man or a man responsible for every handcraft guild. This man was known during Fatimid period as ***sheikh al tta efaha***. These guilds were considered school of arts to supervise the preparation of apprentices and training them to be manufacturers then become trainers inside the guild. Every handcraft guild includes three levels which belong to the handcraft. On the head a chief called ***usstta*** or ***mo-aalem*** who is responsible for training and teaching those whom under his level in the handcraft. The manufacturer comes after the ***usstta*** in the process of manufacture as he knows all secrets of the handcraft. After him comes the apprentice who has marginal services. In using the system of guilds and performing according to its traditions helped much in having handcraft men and manufacturers concerted and joined together whether in the places where they perform the craft activity or in the place where they live together. Fatimid government encouraged this system and helped to its stability. They furnished them with security and protection in places of work and treated them equally regardless of their religions.

These handcraft guilds played an important role in the life of Egyptian population, in the fields of crafts and industries, whether it was large industries. These mentioned sorts were performed by craft men and manufactures inside establishments and factories either they were belong to the government or private and in shops besides the public markets. It is important to mention that craft men appeared inside***, quyasser, hotels, wekalat, khanat***, and other establishments which were built by the government so as to serve this kind of activity of craft men and traders which were either citizen or foreigners. The government furnished all

means of protection security and stability for them. This policy encouraged those men to come to Egypt from every where to work in Egypt, in consequence economics stabilized.

This great and important economic role of craft men in Egypt was affected by many factors which faced it from time to time . first of them had been duties and taxes which were numerous and excessive which Fattmids imposed upon craft men and different kinds of articles specially row materials, even places of manufacturing. Fatimid government used monopolizing policy for some articles and monopolized wood from forests, naphtha, alum, natron, and other kinds of minerals and precious stones for her own benefit. Natural factors affected the activities of craft men and their role in public life ,i.e. Nile flood, which in some year's increases and decreases in others. In consequence the country faces economic, agricultural and industrial crises. The political factor is not less effective factor than the natural one in affecting directly on hand craft men. Wars and revolts which the Fatimid government faced with enemies inside and outside the country and heavy weightened the government with excessive expenditures. The burden of these expenditures fell upon all who works in economic activities specially craft men and traders in the form of financial duties and taxes.

On account of main principle that economic activities and those who are engaged in them of craft men and traders are valid indication of stability or disturbances of matters, so they were under the supervision of the government directly so as to be able to control this supervision by a man called ***al mohtasep*** (aedile) who represents the government and his assistances such as ***orafaa al aswak*** (monitors of markets) and the ***omana-a*** (guardians) of crafts and different industries. Because of this economic development which the Fatimids introduced in Egypt the aspects of supervision were various al ***mohtasep*** took the responsibility of supervision upon ***daar al sena-ah*** (arsinals) such as ***dar al eyaar*** (standardizing house). ***Al mohtaseb*** and his assistances achieved their

responsibilities in supervising craft men every where, and inside the places where they work, to watch all processes of manufacture. ***Al mohtaseb*** and his assistances detected the articles and productions of craft men from hygiene aspects. Besides supervising the conducts and morals of craft men in places of their work and in treating the customers in markets and shops. Craft men have an important social role through their participation in general life in Egypt. They participated in all social occasions which Fatimids innovated from its first day. Craft men participated in general Fatimid celebrations in additional to special official celebrations and other public occasions.

The participations of craft men in facing calamities, economic crises , high costs of living , famines and epidemics were not less than their celebrations and feasts, but there was alternative affection and affection. But these crises forced all craft men to join together for facing these hard situations. As for social customs of craft men either it was familial occasions such as marriage, new birth , ***sebooaa***, circumcision, consolatory, grieve, as other customs in Egyptian community. As for among themselves, this aspect was more apparent, that was because craft links and joined matter that join them together. Women has to play the same role as her husband. She plays her role in familial life and in his craft. As for the relation between the Fatimid government and craft men, all sources assured that it depended on equality and forgiveness. The government treated all members of crafts an equal foot regardless of their religion. The Fatimid government was very watchful to deal with craft men and trader in a way to protect their properties and funds out of damage, utilizes and confiscation. It decreased some duties and taxes in time of economic crises. Craft men and traders enjoyed their higher social status in Egyptian community. They linked between the craft and knowledgment. We found among them scholars, Jurishedictions, authors , physicians and engineers. Those people reached the high place in the eyes of caliphs and people, specially ***mo alemen***, ***sheyookh al ttawa ef***.

قائمــة المصـــادر

القرآن الكريم

البخـــاري : أبو عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة .

: الجامع الصحيح, 9 أجزاء في 3 مجلدات، طبعة مصر1348م.

مسلـــم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري .

: صحيح مسلم بشرح النووي، 9 مجلدات، طبعة بيروت 1992م.

أولا المصادر العربية المخطوطة :

ابن إياس :

1- نشق الأزهار في عجائب الأقطار ، مخطوط بدار الكتب المصرية. رقم 439 جغرافيا ، ميكروفيلم رقم 45853.

ابن الجوزى:

2- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان ،ج11 ، مخطوط بدار الكتب المصرية. رقم 551 تاريخ ، ميكروفيلم رقم 10853.

الحنبلي :

3- نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلفاء والسلاطين،مخطوط بدار الكتب المصرية رقم 303 تاريخ ، ميكروفيلم رقم 13303.

ابن أبي السرور :

4- قطف الأزهار من الخطط والآثار، مخطوط بدار الكتب المصرية،رقم 457 جغرافيا، ميكروفيلم رقم 45852.

ابن عوض السنامي:

5- (نصاب الاحتساب، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 89 اجتماع، تيمور.

العيني :

6- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، الجزء التاسع عشر ، القسم الثاني ، دار الكتب المصرية تحت رقم 1584 تاريخ ، ميكروفيلم رقم 35524.

النويري :

7- نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج26،دار الكتب المصرية رقم 549 معارف عامة، ميكروفيلم42151.

ثانياً : المصادر العربية المطبوعة :

ابن الأثير : عز الدين أبو الحسن على بن أبي الكرم (ت 630هـ/1232م):

1- الكامل في التاريخ، الجزء الرابع ، طبعة القاهرة 1290هـ ، الجزء التاسع، القاهرة 1303هـ .

ابن الأخوة : محمد بن محمد بن أحمد القرشي (ت 648هـ/1250م):

2- معالم القربة في أحكام الحسبة ، تحقيق د/ محمد محمود شعبان وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1976م.

ابن أبي أصيبعة: موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم (ت 668هـ/1269م):

3- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق د/نزار رضا ،مكتبة الحياة - بيروت 1965م

ابن الأكفاني : محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري (ت 749هـ/1359م):

4- نخب الذخائر في أحوال الجواهر، القاهرة 1939م.

ابن إياس : أبو البركات محمد بن أحمد المصري (ت 930هـ/1523م):

5- تاريخ مصرا لمسمى " بدائع الزهور في وقائع الدهور"، الجزء الأول ، طبعة دار الكتب المصرية ، بولا ق 1311هـ، ج3- ج5، تحقيق د/محمد مصطفي زيادة ، القاهرة 1960- 1963م.

ابن بسام : محمد بن أحمد المحتسب (عاش قبل عام 844هـ/1440م) :

6- نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق/ حسام الدين السامرائي، مكتبة المعارف، بغداد 1968م.

7- أنيس الجليس في أخبار تنيس، تحقيق د/ جمال الدين الشيال، المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع عشر ، بغداد 1967م

8- نخبة من كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة، مجلة المشرق، 1908م.

ابن بطوطة : أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي (779هـ/1377م):

9- رحلة بن بطوطة، المسماة "تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار"، الطبعة الأولى ، المطابع الخيرية ، القاهرة 1322هـ ؛ طبعة دار التحرير القاهرة 1966م.

ابن بعره : منصور الذهبي الكاملي (المتوفى في حوالي القرن السابع الهجري /13م) :

10- كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تحقيق د/عبد الرحمن فهمي محمد، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة 1385هـ/1966م

ابن البيطار : ضياء الدين عبد الله بن أحمد الأندلس المالقي (ت 646هـ/ 1248م):

11- الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، المطبعة العامرة، القاهرة 1291هـ.

ابن تيمية : تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت 728هـ/ 1327م) :

12- الحسبة في الإسلام ، مطبعة المؤيد ، القاهرة 1318هـ/ 1900م

ابن جبير : أبو الحسين محمد بن أحمد جبير الكتاني الأندلسي (ت 614هـ/ 1217م):

13 - رحلة ابن جبير، الطبعة الأولي، مطبعة السعادة، القاهرة 1907م؛ تحقيق د/ حسين نصار، طبعة القاهرة 1955م.

ابن الجوزى : أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد (ت 597هـ/ 1200- 1201م):

14- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ، الطبعة الأولى ، الجزء الخامس والسادس مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آبادكن، القاهرة 1357هـ/1939م.

ابن الجيعان : شمس الدين يحيي بن مقر (ت 885هـ/1480م) :

15 - التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، القاهرة 1316هـ/ 1898م.

ابن الحاج : أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري (ت 737هـ/ 1337م):

16- المدخل إلى تنمية الأعمال بحسن النيات، 4أجزاء ، المطبعة العامرة الشرقية، القاهرة 1320هـ - 1324هـ.

ابن حجر : شهاب الدين أحمد بن على العسقلاني (853هـ/1448م - 1449م):

17- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، طبعة حيدر أباد سنة 1929م.

ابن حماد : أبو عبد الله محمد بن على (ت 628هـ/1231م):

18 -أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق / التهامي نقرة، عبد الحليم عويس، القاهرة 1980م.

ابن حوقل : أبو القاسم محمد بن على بن حوقل النصيبي المتوفى أواخر القرن الرابع الهجري /10م

19- المسالك والممالك ، طبعة دي جوية، طبعة ليدن سنة 1872م.

20- صورة الأرض ، القسم الأول ، طبعة ليدن لسنة 1938م.

ابن خرداذبة : أبو القاسم عبد الله بن أحمد (ت300هـ/ 912م):

21- المسالك والممالك ، طبعة دي غوية ، ليدن 1912م؛ طبعة بغداد 1889م.

ابن الخطيب : لسان الدين بن الخطيب محمد بن عبد الله (ت 776هـ/ 1374م):

22- أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام،نشر لفي بروفنسال، الرباط 1934م0

ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ/ 1405م/1406م):

23- المقدمة ،ج1، الطبعة الثانية ، تحقيق د/على عبد الواحد وافي القاهرة 1960م، ج1، تحقيق /حجر عاصي ، دار الهلال ، بيروت 1986م.

ابن خلكان : شمس الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم (ت681هـ/1281م):

24- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، 8أجزاء ، تحقيق د/إحسان عباس، بيروت 1968/1973م.

ابن دقماق : صارم الدين إبراهيم محمد العلائي (ت 809هـ/ 1407م):

25- الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، ج4، ج5، الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق، القاهرة1309هـ/ 1892م.

ابن الراهب : أبو شاكر بطرس بن أبي الكرم (المتوفى في القرن السابع الهجري/ 12م):

26 - تاريخ ابن الرهب ، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت طبعة 1903م.

ابن رسته : أبو على أحمد بن عمر (ت 295هـ/ 907م):

27 - الأعلاق النفسية ، المجلد السابع ، طبعة ليدن 1891م.

ابن الزبير : القاضي الرشيد (توفى في القرن الخامس الهجري/11م):

28- كتاب الذخائر والتحف، حققه د/محمد حميد الله ، راجعه د/ صلاح الدين المنجد، الجزء الأول ، دائرة المطبوعات والنشر ، الكويت سنة 1959م.

ابن زولاق : الحسن بن إبراهيم بن الحسين بن على (ت 387هـ/ 997م):

29- فضائل مصر وأخبارها وخواصها د/على محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة 1999م.

30- أخبار سيبويه المصري، تحقيق / محمد إبراهيم سعد، حسين الديب، مكتبة القاهرة، الطبعة الأولى القاهرة سنة 1352هـ/1933م.

ابن الزيات : شرف الدين محمد بن ناصر الدين محمد بن جلال الدين (ت 814هـ/ 1411م):

31- الكواكب السيارة في ترتيب الزيارة للقرافتين الكبرى والصغرى، المطبعة الأميرية بمصر، القاهرة سنة 1325هـ/1907م.

ابن سعيد المغربي: على بن موسى بن سعيد المغربي (ت 673هـ/ 1274م):

32- المغرب في حلى المغرب ، الجزء الأول القسم الخاص بمصر، تحقيق د/ زكي محمد حسن ، سيدة كاشف ، شوقي ضيف، مطبعة جامعة القاهرة 1953م .

ابن سعيد : على بن سعيد المغربي (ت 685هـ/1286م):

33- النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة ، القسم الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب في حلى المغرب ، تحقيق د/ حسين نصار، دار الكتب، القاهرة 1970م.

ابن سيدة : أبو الحسن على بن إسماعيل الأندلسي (ت458هـ/1066م):

34- المخصص ،20جزء ، بولا ق 1316هـ ؛ ج4، طبعة بيروت1926م.

ابن سينا : أبو على الحسين بن عبد الله (ت428هـ/1037م):

35 - القانون ،3أجزاء ، طبعة بولاق ، القاهرة 1294هـ.

ابن شاهين : غرس الدين خليل الظاهري (ت827هـ/1423م):

36- زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، طبعة باريس 1894م.

ابن ظهيرة : أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن على (ت 891هـ/1486) على الأرجح

37- الفضائل الباهرة في معرفة محاسن القاهرة، تحقيق/ مصطفي السقا، كامل المهندس، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1969م.

ابن عبد الحكم : عبد الرحمن عبد الله (ت257هـ/870/871م):

38- فتوح مصر والمغرب ، القسم التاريخي ، تحقيق /عبد المنعم عامر، لجنة البيان العربي، القاهرة 1961م.

ابن عبده ربه : أبو عمر بن محمد الأندلس (ت328هـ/940م):

39- كتاب العقد الفريد ، تحقيق /محمد سعيد العريان ، القاهرة 1953م.

ابن العبري : غريغوريوس أبو الفرج بن هرون الملطي (ت685هـ/1286م):

40- تاريخ مختصر الدول ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت 1890م.

ابن العوام : أبو زكريا يحيى بن أحمد بن العوام الأشبيلي (ت في القرن السادس الهجري 12م):

41- كتاب الفلاحة ، جزءان ، مدريد 1802م

ابن فضل الله العمري : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحي (ت742هـ/1341م):

42- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، الجزء الأول ، تحقيق د/أحمد زكي باشا، دار الكتب المصرية، القاهرة 1342هـ/1924م.

ابن القيم الجوزية: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت751هـ/1350م):

43- تحفة المودود بأحكام المولود، المكتبة القيمة ، القاهرة 1976م.

44- زاد المعاد في هدى خير العباد ، دار البيان العربي ، بيروت بدون

ابن كثير : عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر (ت774هـ/ 1372م):

45- البداية والنهاية ، الطبعة الأولى، القاهرة 1348هـ.

ابن الكندي : عمرو بن محمد بن يوسف الكندي (تقي النصف الثاني من القرن الرابع الهجري /10م)
46- فضائل مصر ، تحقيق د/ إبراهيم ألعدوي ، وعلى محمد عمر، القاهرة 1971م.

ابن المأمون : الأمير جمال الدين أبو على موسى بن المأمون البطائحي (ت588هـ/1192م):
47- نصوص من أخبار مصر ، تحقيق د/أيمن فؤاد سيد، نشر المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية؛ القاهرة 1983م.

ابن مماتي : شرف الدين أبو المكارم بن أبي سعيد (ت606هـ/1209م):
48- كتاب قوانين الدواوين ، نشر د/عزيز سوريال عطية، القاهرة 1943م.

ابن منجب الصيرفي: أمين الدين أبو القاسم على بن منجب بن سليمان (ت542هـ /1147):
49 - الإشارة إلى من نال الوزارة، تحقيق د/ عبد الله مخلص، القاهرة 1924م.

ابن منظور : جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن على (ت 716هـ/ 1318م):
50- لسان العرب ، ج5، طبعة دار المعارف، القاهرة 1885م ،ج4، طبعة بيروت سنة 1926م.

ابن منقذ : أبو مظفر أسامة بن مرشد (ت 584هـ/1188م):
51- كتاب الاعتبار ، تحقيق / فليب حتى، الولايات المتحدة ، سنة 1930م.

ابن ميسر : محمد بن على بن يوسف بن جلب (ت677هـ/1278م):
52- تاريخ مصر، الجزء الثاني، طبع المعهد العلمي الفرنسي، تصحيح/هنري ماسية القاهرة 1919م.

ابن النديم : محمد بن اسحق بن يعقوب (378هـ/993م):
53- كتاب الفهرست، المكتبة الكبرى، القاهرة 1348هـ.

ابن الوردي : زين الدين أبو حفص عمر بن أبي الفوارس (ت750هـ/ 1349م):
54- كتاب خريدة العجائب وفريدة الغرائب ، مطبعة مصر القاهرة 1280هـ.

أبو شامة : شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل ألمقدسي)(ت665هـ/1267م):
55- كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية ، تحقيق د/محمد حلمي، القاهرة 1962م.

أبو صالح الأرمني: أبو المكارم جرجس بن مسعود (ت605هـ/1209م):

56- تاريخ الشيخ أبو صالح الأرمني، المعروف بكنائس وأديرة مصر طبعة أكسفورد 1895م.

أبو عثمان النابلسي: الصفدي (عاش أوائل القرن السابع الهجري/13م):

57- تاريخ الفيوم وبلاده، الطبعة الأهلية، القاهرة 1898م.

أبو الفدا : عماد الدين إسماعيل بن محمد صاحب حماه (ت732هـ/1331م):

58- تقويم البلدان ، دار الطباعة السلطانية ، باريس 1840م.

59- المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولي. القاهرة 1907م.

أبو المحاسن : جمال الدين أبو المحاسن يوسف ابن تغري بردي (874هــ/1469م):

60- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، طبعة دار الكتب المصرية القاهرة 1352هـ/1933م.

61- منتخبات من حوادث الدهور في مدي الأيام والشهور، نشر / وليم بوبر كاليفورنيا 1930م.

أبو يعلى : القاضي محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (ت 458هـ/ 1065م):

62- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، صححه وعلق عليه/ محمد حامد الفقي، الطبعة الثانية مطبعة مصطفي محمد عيسي البابلي ، القاهرة 1386هـ/ 1966م.

أبو يوسف : القاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري(182هــ/798م):

63- كتاب الخراج ، طبعة بولاق، القاهرة 1302هـ .

الأبشيهي : شهاب الدين بن أحمد منصور (ت850هــ/1446):

64- المستطرف في كل فن مستظرف ، الطبعة الثانية ، القاهرة 1279هـ؛ تحقيق /عبد الله أنيس الطباع، جزأين، دار القلم، بيروت 1401هـ/ 1981م.

إخوان الصفا :

65- رسائل إخوان الصفا وخلان ألوفا ـ الجزء الأول والثاني تصحيح /خير الدين الزركلي، تقديم د/ طه حسين ، القاهرة 1347هـ/1928م.

الإدريسي : محمد بن محمد عبد الله الشريف (ت584هـ/1188م):

66- صفة المغرب وأراضي السودان ومصر والأندلس ، مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، طبعة ليدن 1864م/1866م.

الأدفوي : كمال الدين أبو الفضل جعفر بن ثعلب (ت 748هـ/ 1347م):
67 - الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد ، القاهرة 1332هـ/1914م.
الأسنوي : جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم (ت772هـ/ 1371م):
68- الكلمات المهمة في مباشرة أهل الذمة، نشر / موشى برلمان، بروكلين الولايات المتحدة الأمريكية 1969م.
الأصطخري : أبو اسحق إبراهيم بن محمد الفارسي (المتوفى في النصف الأول من القرن الرابع الهجري /العاشر الميلادي):
69- المسالك والممالك ، تحقيق /محمد جابر عبد العال الحيني ، مراجعة / محمد شفيق غربال، طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة 1381هـ/ 1961م.
الأصفهاني : أبو الفرج على بن الحسين بن محمد القرشي (ت356هـ/966م):
70- كتاب الأغاني ، القاهرة 1258هـ/1836م.
البدر العيني : بد الدين محمود (ت855هـ/1451م):
71- السيف المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودي ، تحقيق /فهيم محمد شلتوت القاهرة 1967م.
البغدادي : صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق (ت 739هـ/ 1338م):
72- مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، تحقيق / على محمد البجاوي، الطبعة الأولى ، بيروت 1955/1954م.
البغدادي : الشيخ موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف (ت629هـ /1231م):
73- عبد اللطيف البغدادي في مصر " الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر ، نشر /سلامة موسى، مطبعة المجلة الجديدة القاهرة بدون.
البكري :أبو عبيد الله بن عبد العزيز (ت487هـ/ 1097م):
74- المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب ، الجزائر 1857م.
البلاذري : أبو العباس أحمد بن يحي بن جابر (ت279هـ/892م):
75- فتوح البلدان ، تحقيق ومراجعة /رضوان بن محمد رضوان، بيروت 1398هـ/1978م.
البلوى :أبو محمد عبد الله بن محمد بن عمير بن محفوظ ألمديني (توفى في النصف الأول من القرن الرابع الهجري /10م):

76- سيرة احمد بن طولون ، تحقيق /محمد كرد على ، المكتبة العربية، مطابع الترقي دمشق 1358هـ/1939م.

البيهقي : إبراهيم بن محمد (ت470هـ/1077م) :

77- المحاسن والمساوئ ، جزءان صححهما / السيد محمد بدر الدين، طبعة دار الكتب المصرية ، مكتبة السعادة، القاهرة 1381هـ.

التيفاشي : احمد بن يوسف (ت651هـ/1253م):

78- أزهار الأفكار في جواهر الأحجار ، تحقيق د/محمد يوسف حسن، محمود بسيوني خفاجي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1977م

الثعالبي : أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري(429هـ/1047م):

79- فقه اللغة وسر العربية ، دار الكتب العلمية ، طبعة بيروت بدون تاريخ

80- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، القاهرة 1384هـ/1965م.

الجاحظ : أبو عثمان عمر بن بحر (ت255هـ/868م):

81- التبصره بالتجارة ، عني بتصحيحه ونشره /حسن حسني عبد الوهاب، مطبعة الترقي، دمشق 1932م.

الجواليقي : أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر (ت 540هـ / 1145م):

82 - المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، تحقيق /أحمد محمد شاكر، القاهرة 1969م.

حاجي خليفة : مصطفي بن عبد الله كاتب جلبي (ت1017هـ/1608م):

83- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طبعة استنبول 1941م.

الخوارزمي : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف (ت226هـ/840م):

84- مفاتيح العلوم ، منشورات كلية الكليات الأزهرية ، الطبعة الثانية، القاهرة 1981م.

الدمشقي : شيخ الربوة شمس الدين أبو عبد الله محمد أحمد الأنصاري (ت654هـ/1256م):

85- الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأغراض وغشوش المدلسين فيها، طبعة المؤيد، دمشق 1318هـ.

الدميري : كمال الدين محمد بن موسى بن على (ت808هـ/ 1405م):

86- حياة الحيوان الكبرى ، مطبعة دار الشعب، القاهرة بدون تاريخ.

ساو يرس : ابن المقفع (أواخر القرن الرابع الهجري / أواخر القرن العاشر الميلادي

87- تاريخ بطاركة الكنيسة المصرية أو سير الآباء البطاركة، نشره /عيسى عبد المسيح، أسولد برستد، القاهرة 1943م.

السبكي : تاريخ الدين أبو نصر عبد الوهاب (ت771هـ/1370م):

88- معيد النعم ومبيد النقم ، القاهرة 1944م.

السخاوي : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت902هـ/1496م/1497م):

89- التبر المسبوك في ذيل السلوك، طبعة بولا ق مصر 1315هـ/1896م.

السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر (ت911هـ/1505م):

90- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جزءان، تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابلي الحلبي وشركاه ،الطبعة الأولى، القاهرة 1964م/ 1965م.

91- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، جزءان ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ط. الأولى، 1967، 1968م.

الشابستي : أبو الحسن على بن محمد (388هـ/998م):

92- الديارات ، تحقيق /كور كيس عواد ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار المعارف، بغداد 1386هـ/1966م.

الشربيني :يوسف بن محمد بن عبد الجواد ابن خضر

93- هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف ، المطبعة العامرة بولا ق ، دار الطباعة، القاهرة 1274هـ الطبعة الأولى،المطبعة العامرة القاهرة 1322هـ.

الشعراني : أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن على الأنصاري الشافعي المصري من أعيان علماء القرن العاشر الهجري /16م):

94 - لواقع الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية، طبعة القاهرة 1961م.

الشيزرى : عبد الرحمن بن نصر (ت589هـ/1193م):

95- نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق د/السيد الباز العريني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1946م.

الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ/922م):

96- تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم ، المطبعة الحسينية، القاهرة 1962م.

الغزالي : الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي

97- إحياء علوم الدين، طبعة عيسى البابلي الحلبي بمصر القاهرة بدون.

الغزو لي : علاء الدين على ابن عبد الله البهائي (ت815هـ/1412م):

98- مطابع البدور في منازل السرور ، جزءان، القاهرة 1299هـ/1300هـ

قدامه بن جعفر : أبو الفرج قدامه بن جعفر بن زياد البغدادي (ت337هـ/949م):

99 - كتاب الخراج وصنعة الكتابة ، شرح وتعليق د/محمد حسن الزبيدي، دار الرشيد للنشر ، بغداد 1981م

القرماني : أبو العباس أحمد بن يوسف بن أحمد الدمشقي

100- أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ ، بغداد 1282هـ.

القزوينى :أبو عبد الله زكريا بن محمد بن محمود الأنصاري (ت982هـ/1283م):

101- آثار البلاد وأخبار العباد ، ط جوتنجن 1848م؛ طبعة دار صادر بيروت بدون.

القفطي : جمال الدين على بن يوسف (ت646هـ/1248م):

102 - أخبار العلماء بأخبار الحكماء ، تصحيح /السيد محمد أمين الخانجي القاهرة، مطبعة السعادة 1326هـ.

القلقشندى : أبو العباس أحمد بن على (ت821هـ/1418م):

103- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، 14 مجلداً ، دار الكتب المصرية، المطبعة الأميرية، القاهرة 1332هـ/1913- 1914م .

الكندي : أبو عمر محمد بن يوسف الكندي المصري (ت350هـ/961م):

104- كتاب الولاة وكتاب القضاة ، تصحيح / رفن كست ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت 1908م.

الماوردي : أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصري (ت450هـ/1058م):

105- الأحكام السلطانية ، والولايات الدينية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر ، القاهرة 1404هـ/1983م.

المسبحي : الأمير المختار عز الملك محمد بن عبد الله (ت420هـ/1029م)

106- أخبار مصر في سنتين 415/414هـ، تحقيق /وليم ج ميلورد، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة 1980م.

المسعودي : أبو الحسن على بن الحسين بن على (ت346هـ/957م):

107- مروج الذهب ومعادن الجوهر ، 4أجزاء، الطبعة الرابعة، القاهرة1964م.

108- التنبيه والإشراف طبعة ليدن 1967م.

المقدسي : شمس الدين أبو عبيد الله(ت390هـ/999م):

109- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، طبعة بريل ليدن 1906م.

المقريزي : تقي الدين أحمد بن على بن عبد القادر (ت845هـ/1444م):

110- الخطط المقريزية المسماة " المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار،
طبعة بولاق، جزءان، القاهرة 1270هـ؛ ج3، ج4، طبعة النيل، القاهرة 1324هـ.

111 - السلوك لمعرفة دول الملوك ، نشر د/محمد مصطفي زيادة، القاهرة 1939م

112 - إغاثة الأمة بكشف الغمة، نشر وتحقيق د/محمد مصطفي زيادة، جمال الدين
الشيال، مطبعة لجنة التأليف القاهرة 1359هـ/1940م

113- نحل عبر النحل ، نشر وتحقيق د/جمال الدين الشيال، القاهرة 1946م.

114 - اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفاء الفاطميين الخلفا، ج1، تحقيق د/جمال الدين الشيال
دار الفكر العربي مطبعة لجنة التأليف والترجمة القاهرة 1948/1367م ج2،ج3
تحقيق د/محمد حلمي محمد أحمد، القاهرة 1390هـ /1971م.

115 - البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، تحقيق د/عبد المجيد عابدين،
عالم الكتب ، الطبقة الأولى ، القاهرة1961م.

المؤيد في الدين : هبة الله بن موسى بن داود الشيرازي(ت547هـ/1152م):

116- سيرة المؤيد في الدين داعي الدعاة ، تحقيق د/محمد كامل حسين،
القاهرة 1949م.

ناصر خسرو علوي: الحكيم أبو ناصر بن الحارث القياديانى (453هـ/1061م /481هـ/1088م)

117- سفر نامه ، نقلها إلى العربية د/ يحي الخشاب ، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة
التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1364هـ/1945م.

النووي : الإمام أبي زكريا يحي بن شرف الدين (ت 676هـ/ 1277م):

118- رياض الصالحين ، مكتبة الرياض الحديثة ، الطبعة الأولى،
الرياض 1405هـ/1985م.

النويري : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت732هـ/1332م)

119- نهاية الأرب في فنون الأدب، ج28، تحقيق /محمد محمد أمين، القاهرة 1992م.

هرودوت :

120- هرودوت يتحدث عن مصر، ترجمة / محمد خفاجة، دار القلم، القاهرة 1966م.

ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت262هـ/1229م) :

121- معجم البلدان ،12 جزءاً ، القاهرة 1323هـ/1906م ؛ 5 أجزاء ، دار صار ن بيروت 1399هـ/1979م0

122- معجم الأدباء ، طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة 1936م.

يحي بن سعيد : الأنطاكي (ت458هـ/1066م)

123- صلة كتاب سعيد بن بطريق المسمى " التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق، طبعة بيروت 1909م.

يحي بن عمر : (ت289هـ/901م):

124- أحكام السوق ، تحقيق / محمود على مكي ، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية ، مدريد 1956م.

اليعقوبي : أحمد بن أبي يعقوب بن واضح الكاتب (ت282هـ/895م):

125- كتاب البلدان ، طبعة بريل، ليدن سنة 1892/1891م.

ثالثاً : المراجع العربية والمعربة

أبو صالح الألفي : دكتور

126 – الفن الإسلامي ، أصوله فلسفته مدارسه ، دار المعارف بمصر، 1969م.

إبراهيم أحمد العدوي : دكتور

127- مصر الإسلامية ، مقوماتها العربية ورسالتها الحضارية، مكتبة الأنجلو، القاهرة 1976م.

128- المعجم الوسيط ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة 1972م.

إبراهيم حمادة : دكتور

129- خيال الظل وتمثيليات ابن دانيال ، القاهرة 1963م

إبراهيم راشد البراوى: دكتور

130- حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين ، القاهرة 1948م.

أحمد أمين :

131- قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ،القاهرة 1953م.

أحمد تيمور باشا :

132- أعلام المهندسين في الإسلام ، الطبعة الأولى ، مطابع الكتاب العربي، القاهرة 1957م.

أحمد حسن الزيات : دكتور

133- المعجم الوسيط ، المجلد الثاني ، القاهرة 1961م.

أحمد عبد الحميد الشامي : دكتور

134- العلاقات التجارية بين دول الخليج وبلدان الشرق الأقصى وأثر ذلك في بعض الجوانب الحضارية في العصور الوسطي ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1978م.

135- الحضارة الإسلامية ، انتشارها وتأثيرها في الحضارة الأوربية ، مطبعة الهدايا ، القاهرة 1999م .

أحمد فكري : دكتور

136- مساجد القاهرة ومدارسها ، ج1، دار المعارف ، القاهرة 1965م.

أحمد الهوا ري :

137- رسالة في محتويات دار الآثار العربية بالقاهرة ، مطبعة الاعتماد بمصر بدون

أدم ميتز :

138- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري،ط، ثانية ، نقله إلى العربية /محمد عبد الهادي أبو ريدة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1941م.

أدولف جروهمان: دكتور

139- أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية بالقاهرة ،6 أجزاء،

ج1، ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن ، مراجعة عبد الحميد حسن 1934م.

ج3، ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن ، مراجعة عبد الحميد حسن 1955م.

ج4،ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن ، مراجعة عبد الحميد حسن 1967م.

ج5، ترجمة عبد الحميد حسن ، مراجعة الدكتور محمد المهدي علام 1968م.

ج6ترجمة ومراجعة وتعليق الدكتور عبد العزيز الدالي، القاهرة 1974م.

أيمن فؤاد سيد: دكتور

140- الدولة الفاطمية بمصر ـ تفسير جديد ـ الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولي، سنة 1992م.

بدر محمد فهد : دكتور

141- العامة بغداد في القرن الرابع الهجري، مطبعة الإرشاد ، بغداد 1967م.

بدور وشالميتا:

142- الأسواق ، بحث في كتاب المدينة الإسلامية، ترجمة أحمد محمد تعلب، اليونسكو 1983م.

بريجز أرنولد :

143- تراث الإسلام في الفنون الفرعية والتصوير والعمارة، ترجمة د/ زكي محمد حسن، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، دمشق 1984م.

تبشر :

144- تاريخ الأمة القبطية وكنيستها، ترجمه د/ اسكندر تادرس، 3أجزاء، القاهرة 1900م.

ترتون :

145- أهل الذمة في الإسلام، ترجمة وتعليق د/ سن حبشي، دار المعارف، القاهرة 1967م.

جاستون فييت:

146- دليل موجز لمعروضات دار الآثار العربية، ترجمة الدكتور/ زكي محمد حسن، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ،القاهرة 1939م.

جرجي زيدان:

147- تاريخ التمدن الإسلامي ، مراجعة وتعليق الدكتور/ حسين مؤنس، طبع بمطابع مؤسسة دار الهلال ، القاهرة 1968م.

جرونباوم:

148- حضارة الإسلام ، ترجمة / عبد العزيز جاويد ، القاهرة 1945م.

جمال الدين محمد الشيال:

149- تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، دار المعارف، القاهرة 1967م.

جيمس هنري : برستد

150- تاريخ مصر منذ أقدم العصور إلى الفتح الفارسي ، ترجمة د/ حسن كمال ، القاهرة 1929م.

حسن الباشا : دكتور

151- الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار الإسلامية، دار النهضة، القاهرة 1966م.

152- القاهرة تاريخها فنونها آثارها، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة 1970م.
153- فنون التصوير الإسلامي في مصر، دار النهضة العربية ، القاهرة 1973م.
154- مدخل إلى الآثار الإسلامية، دار النهضة العربية ، القاهرة 1979م.

حسن إبراهيم حسن : دكتور

155- الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، القاهرة 1932م.
156- تاريخ الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب - من كتاب الفاطميون في مصر ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1958م.
157- النظم الإسلامية ، بالاشتراك مع على إبراهيم حسن،محمد عبد الرحيم مصطفي ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة 1962م
158- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الطبعة السابعة ،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة 1965م.

حسن السندوبي :

159- تاريخ الاحتفال بالمولد النبوي، القاهرة 1948م.

حسن ظاظا: دكتور

160- الفكر الديني الإسرائيلي، القاهرة 1971م.

حسن عبد الوهاب وآخر : دكتور

161 - الأزهر تاريخه وتطوره، القاهرة 1964م.

ديماند : (م0س)

162- الفنون الإسلامية ، ترجمة /أحمد محمد عيسى ، مراجعة د/أحمد فكرى، دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى القاهرة 1953-1954م.

ديوارنت : (ول وايريل)

162- قصة الحضارة ، تقديم د0 محي الدين صابر ، ترجمة د0 زكي نجيب محمود ، دار الجيل ، بيروت 1408هـ/ 1988م.

ريسلر: (جاك 0 س)

163- تاريخ الحضارة العربية ، ترجمة غنيم عبدون، مراجعة /أحمد فؤاد الأهواني، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة بدون.

زكي محمد حسن : دكتور

164- كنوز الفاطميين، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة 1356هـ/1937م .

165- الفن الإسلامي في مصر،ج1،مطبوعات دار الآثار العربية، القاهرة 1935م.
166- تراث الإسلام، ج2، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة 1936م.
167- فنون الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة 1948م.

ستانلي: (لينبول)

168- سيرة القاهرة ، ترجمة د/ حسن إبراهيم حسن ، على إبراهيم حسن ، إدوار حليم ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة 1924م.

سعاد ماهر : دكتورة

169- محافظات الجمهورية العربية المتحدة وآثارها الباقية في العصر الإسلامي، طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة 1966م
170- البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد بمصر القاهرة 1967م.
171- مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، ج1، طبعة القاهرة 1973م.
172- مدينة أسوان وآثارها في العصر الإسلامي ،الكتاب الجامعي، القاهرة 1977م .
173- دراسات في الحضارة الإسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ج1، القاهرة 1985م.
174- النسيج الإسلامي ، القاهرة 1977م.

سعد الخادم :

175- الصناعات الشعبية في مصر ، دار المعارف بمصر ، القاهرة 1957م.

سعيد عبد الفتاح عاشور: دكتور

176- المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، الطبعة الأولى ، القاهرة 1962م

سليم حسن : دكتور

177- مصر القديمة ، ج2، في مدينة مصر وثقافتها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1992م.

السيد الباز العريني : دكتور

178- مصر البيزنطية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1961م .

السيد محمود عبد العزيز سالم : دكتور

179- تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي ، الإسكندرية 1961م

سيدة إسماعيل كاشف : دكتورة

180- مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، القاهرة 1970م.

181- مصر في عصر الطولونيين والأخشديين ، بالاشتراك مع الدكتور حسن محمود القاهرة 1960م.

سيديو : (لويس أميلي)

182- تاريخ العرب العام ، ترجمة د/على زعيتر، الطبعة الثانية، مطبعة عيسى البابلي، القاهرة 1969م.

سير توماس : (أرنو لد) وآخرون

183- تراث الإسلام، عربه وعلق حواشيه جرجيس فتح الله المحامي، الطبعة الثالثة، دار الطليعة ، بيروت 1978م.

عبد الرحمن فهمي : دكتور

184- النقود العربية ماضيها وحاضرها ، المؤسسة العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1964م .

185- موسوعة النقود العربية وعلم النميات ، ج1، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة 1965م.

عبد الرحمن عبد التواب : دكتور

186- منشآتنا المائية عبر التاريخ ، القاهرة 1963م.

عبد العزيز الدوري: دكتور

187- تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مطبعة المعارف، بغداد1948م

عبد المنعم ماجد :

188- نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة 1973م.

189- الحاكم بأمر الله الخليفة المفتري عليه، القاهرة 1959م.

عبد المنعم المليجي النقيب:

190- كتاب مجمع البدائع في الفنون والصنائع،الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة 1896م.

عبد الله المراغي : دكتور

191- الزواج والطلاق في جميع الأديان ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة 1966م.

عطية أحمد القوصى: دكتور

192- تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية ، دار النهضة العربية القاهرة 1967م.

193- تاريخ دولة الكنوز الإسلامية ، دار المعارف بمصر ،الطبعة الأولى، القاهرة 1976م.

عطية مصطفي مشرفه : دكتور

194- نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي، القاهرة 1948م.

على بهجت : دكتور

195- حفريات الفسطاط ، بالاشتراك مع ألبير جبريل، نقله إلى العربية / على بهجت ومحمود عكوش، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1347هـ/1928م.

على مبارك باشا:

196- الخطط التوفيقية الجديدة ، أمر القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ،القاهرة بدون؛ طبعة المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة 1306هـ.

عمر رضا كحالة : دكتور

197- أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام ، الطبعة الثالثة ، دمشق 1977م

عمر طوسون : دكتور

198- كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن ،مطبعة صلاح الدين الكبرى الإسكندرية 1931م.

غوستاف : (لوبون)

199- حضارة العرب، نقله إلى العربية د/عادل زعيتر، الطبعة الثانية ،طبع بمطابع دار إحياء الكتب المصرية ، القاهرة 1367هـ/1948م.

فؤاد فرج : مهندس

200- القاهرة وتاريخ المدن القديمة ، مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر ، ج3، القاهرة 1943م.

فريد شافعي : دكتور

201- العمارة العربية في مصر الإسلامية ،عصر الولاة ، الهيئة المصرية العامة ، ج1، القاهرة 1970م.

الفريد لو كاس : دكتور

202- المواد والصناعات عند قدماء المصريين ، نقلة إلى العربية د/زكريا اسكندر، محمد زكريا غنيم ، الطبعة الثالثة ، مكتبة مد بولي ، القاهرة 1945م.

فلندر : (بتري)

203- الحياة الاجتماعية في مصر القديمة ، ترجمة /حسن محمد جوهر ، عبد المنعم عبد الحليم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1975م.

قاسم عبده قاسم : دكتور

204- دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، عصر سلاطين المماليك ، طبعة دار المعارف ، القاهرة 1979م

205- اليهود في مصر ، دار الشروق،الطبعة الأولى، القاهرة 1993م.

ليو الأفريقي:

206- وصف أفريقيا ، ترجمة عبد الرحمن حميدة ، السعودية بدون تاريخ.

ماير : (ل0أ)

207- الملابس الملوكية، ترجمة صالح الشيتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1982م.

محمد جمال الدين سرور : دكتور

208- الحضارة الإسلامية في الشرق ، دار الفكر العربي، القاهرة 1965م.

209- الدولة الفاطمية في مصر " سياستها الداخلية ومظاهر الحضارة في عهدها"، دار الفكر العربي، القاهرة 1979م

محمد حمدي المناوي : دكتور

210- الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، دار المعارف بمصر، القاهرة 1971م

محمد رمزي: دكتور

211- القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، دار الكتب المصرية، القاهرة 1954/1953م.

محمد عبد العزيز مرزوق : دكتور
212- الزخرفة المنسوجة في الأقمشة الفاطمية، القاهرة 1941م.
213- قصة الفن الإسلامي ، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة 1980م.
محمد عبد الله عنان : دكتور
214- الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية، القاهرة 1959م.
محمد عوض محمد: دكتور
215- السودان الشمالي سكانه وقبائله ، الطبعة الأولى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة 1951م.
محمد كرد علي: دكتور
216- خطط الشام، دار العلم للملايين، ج4، بيروت 1970م.
محمد مصطفى :
217- متحف الفن الإسلامي، دليل موجز، الطبعة الأولى ،مطابع وزارة المعارف، القاهرة 1954م.
المعجم الوجيز:
218- طبعة وزارة التربية والتعليم، تقديم شوقي ضيف، القاهرة 1422هـ/2001م.
وزارة الثقافة :
219- معرض الفن الإسلامي في مصر ، القاهرة 1969م.
ولفنسون : إسرائيل (أبو ذئيب) دكتور
220- موسى بن ميمون - حياته ومصنفاته ، القاهرة 1936م.
واضح الصمد : دكتور
221- الصناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهلي، الطبعة الأولي، المؤسسة الجامعية للدراسات1981م.

ثالثاً : الدوريات :

أحمد الطوخي : دكتور
222- القيساريات الإسلامية في مصر والمغرب والأندلس، مجلة كلية الآداب العدد 28، الإسكندرية 1981م.
أحمد مختار العبادي : دكتور
223- الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية، مجلة عالم الفكر، العدد الأول، القاهرة 1980

أيمن فؤاد سيد: دكتور

225 - تنظـيم العاصـمة المصـرية وإدارتهـا زمـن الفـاطميين ،حوليـات إسـلامية ، العدد 24 القاهرة 1988م.

برنا رد لويس:

226 - النقابات الإسلامية، ترجمة د/عبد العزيز الدوري ، مجلة الرسالة ، الأعداد 335، 356، 357، السنة الثانية ، بغداد 1940م.

جاستون فييت:

227- المواصلات في مصر في العصور الوسطي ، مقال في كتاب في مصر الإسلامية أخرجه د/ زكي محمد حسن، عبد الرحمن زكي القاهرة 1933م.

روبرت لويز : (س)

228 - محمد وشرلمان، إعادة نظر، ترجمة /توفيق إسكندر ، المجلة التاريخية المصرية، القاهرة 1961م.

زكي محمد حسن : دكتور

229 - بعض التأثيرات القبطية في الفنون الإسلامية، مجلة جمعية الآثار القبطية، ج3، القاهرة 1937م.

سعاد ماهر : دكتورة

230- محافظات الجمهورية العربية في العصر الإسلامي ، كلية الآداب، جامعة القاهرة المجلد 21 العدد الأول، مايو 1959م.

سعيد عبد الفتاح عاشور : دكتور

231- الحياة الاجتماعية في المدينة الإسلامية، مجلة عالم الفكر، المجلد الحادي عشر العدد الأول ، الكويت 1980م.

السيد الباز العريني: دكتور

232- الحسبة والمحتسبون في مصر، المجلة التاريخية المصرية - المجلد الثالث ، القاهرة 1950م.

233- كتاب الحسبة في بيزنطية، فصل كلية الآداب جامعة، الإسكندرية 1957م.

عبد العزيز الدوري : دكتور

234- نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة الكلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الأول - بغداد 1959م.

عبد المنعم ماجد : دكتور

235- أصل الحفلات الفاطمية في مصر، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، المجلد الثاني ، مدريد، 1954م.

236- المدينة الإسلامية ، عالم المعرفة ، العدد 128، الكويت 1988م.

نقولا زيادة :

237- الأسواق الإسلامية، مجلة المقتطف، العدد 103 ، القاهرة 1943م.

رابعاً : رسائل علمية لم تنشر :

بدر عبد الرحمن محمد :

238- النشاط التجاري في مصر في العصر الفاطمي، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب ، جامعة القاهرة 1977م.

حسن يوسف دويدار :

238- الحياة الاجتماعية في مصر في العصر الفاطمي ، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر 1982م.

حلمي سالم:

239- حرف وصناعات الأطعمة والأشربة في العصر المملوكي، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية 1970م.

عبد الحميد حسين محمود حمودة:

240- الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الصعيد الأعلى في العصر الفاطمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق 1988م.

محمد أحمد محمد أحمد:

241- المنيا في العصر الإسلامي من الفتح العربي حتى سقوط الدولة الفاطمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنيا 1978م.

محمد غنيم محمد عطية :

242- الصناعات المعدنية في مصر الإسلامية من العصر الطولوني وحتى نهاية العصر الفاطمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة الزقازيق 1999م.

مصطفي عبد الله شيحه:

243- دراسة للعمائر القبطية بصعيد مصر في العصر الفاطمي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآثار ، جامعة القاهرة 1979م.

خامساً : المراجع الأجنبية

Abu- Saleh EL-Alfy:

1- The churches and monasteries of Egypt and some neighboring countries London 1969.

Ahmed Abd AL-Razig:

2- La femme au temps des mom Lauks en Egypt Le Cairo 1973.

Ashtor (E):

3- Asocial and Economic history of the near East in the Middle Ages London 1976.

4- The numbers of the Jews in Medieval Egypt in: The Jews and the Mediterranean Economy London 1983.

Cohen (MR.):

5- Jewish self Government in Medieval Egypt Princeton University press 1980.

Dozy (R.):

6- Dictionnaire detaille des nomes vetements chez Les Arabs A Msterdam 1845.

7- Supplement aux Dictionaires Arabs, Beyrouth 1968.

Gajori (F):

8- A History of Mathematics Edition Grenfell, London 1929.

Gabrial (Baer):

9- Egyptian Guilds in Modern times Oriented Jerusalem, 1964.

Groh Mann(A):

10- Arabic papyri in the Egyptian Library, vol Cairo, 1938.

Goitein (S0D):

11- Jewish Society and Institution under Islam, in: Jewish society throughy the Ages, edited by H.H Ben Sasson and S. Ettinger New York 1973.

12- Letters of medieval Jewish Trader Princeton University press 1973.

13- Mediterranean Society A the Jewish Communities of the Arab world as portrayed in the documents of the Cairo Geniza vols University of California press 1967.

Lane - pool (Stanley):

14- A History of Egypt in the middle Ages fourth Edition London 1925.

Mann(J) :

15- The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid caliphs vols, oxford 1920.

O'Leary (Delecy):

16- Ashort History of the Fatimid khal'ifate, London 1930.

Wiet (G):

17- Repertoire Chronalogaue D, Egltrophie Arabs vo : Caire 1936/ 1941.

18- Steles funeraires catalogue du musse Arabes v. - Caire 1937.

Zaky (M. Hassan):

19- Les Tulunides, Paris 1933.

Zagazig university

Faculty of arts

Department of history

Higher studies and research

Craft Guilds And It 's Role In public Life In Egypt

During Fatimid Period

358 – 567 AH / 969 – 1171 AD

Dissertation For doctoral Degree

Introduce by :

Mohammed Ghoneem Mohammed Attia Al-sayaad

Under supervision of :

Dr Prof. Mohammed Abdullah Al-noqeerah

Prof. Of Islamic History And Islamic civilization

Faculty Of Arts – Zagazig University

2006 AD